عدد 84 — 15 جمادى الآخرة 1441 (10 فبراير 2020)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2019–2020 : دورة أكتوبر 2019

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2019

صفحة

• محضر الجلسة رقم 253 ليوم الخميس 8 ربيع الآخر 1441 (5 ديسمبر 2019) 6822

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020.

1- تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛

2- الشروع في المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعة.

• محضر الجلسة رقم 254 ليوم الخميس 8 ربيع الآخر 1441 (5 ديسمبر 2019) 6847

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020.

صفحة

1- مواصلة المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعة؛

2- رد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

• محضر الجلسة رقم 255 ليوم الجمعة 9 ربيع الآخر 1441 (6 ديسمبر 2019) 6870

جدول الأعمال: التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020.

• محضر الجلسة رقم 256 ليوم الجمعة 9 ربيع الآخر 1441 (6 ديسمبر 2019) 6893

جدول الأعمال:

- مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية؛
- التصويت على مواد الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020؛
- التصويت على مشروع قانون المالية رقم 70.19 برمته؛
- تفسير التصويت.

محضر الجلسة رقم 253

التاريخ: الخميس 08 ربيع الثاني 1441هـ (5 ديسمبر 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمس وأربعين دقيقة، إبتداء من الساعة العاشرة والدقيقة السابعة والثلاثين صباحا.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020.

1- تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛

2- الشروع في المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعة.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الحضور الكريم،

طبقا لأحكام الدستور، والقانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين وكذلك بناء على مداولة مكتب المجلس واجتماعات ندوة الرؤساء، نخصص هذه الجلسة للمناقشة العامة لمشروع قانون المالية 2020.

وقبل الشروع في مباشرة جدول أعمال هذه الجلسة، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجيل للسيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعة، وللسادة رؤساء اللجن الدائمة، ولجميع السيدات والسادة أعضاء المجلس، وكذا للسيدات والسادة الوزراء الذين ساهموا في إغناء الحوار سواء في لجنة المالية أو في اللجان الدائمة.

وأود أن أخبر المجلس الموقر بأنه نظرا لظروف طارئة خاصة بالسيد الوزير وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة سيقع تغيير طفيف في البرنامج الذي كان مقررا، فالتغيير هو كالآتي:

سنواصل أشغال هذه الجلسة إلى الساعة الواحدة والنصف بدل الواحدة، وفي المساء سنبتدئ على الساعة الثالثة زوالا بدل الساعة الثالثة والنصف، طبعا لاستكمال المناقشة العامة، وكذلك للاستماع إلى رد السيد وزير المالية.

وعليه، فإنني ألتمس منكم أن تكون مداخلاتكم مركزة آخذا بعين الإعتبار الوقت المحدد لكل فريق ومجموعة.

أما برنامج يوم الغد الجمعة غادي يكون عندنا جلستين:

الجلسة الصباحية التي ستنطلق على الساعة العاشرة صباحا للتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية.

أما الجلسة الثانية المقررة على الساعة الرابعة والنصف غادي تبدا على الساعة الثالثة.

والآن غادي نعطي الكلمة للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم التقرير اللي غادي نعتبروه كأرضية للمناقشة.

السيد المقرر تفضل.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية، بمناسبة انتهائها من دراسة وتعديل مشروع قانون المالية رقم70.19 للسنة المالية 2020، والموافقة عليه.

وللتذكير، فإن اللجنة شرعت في دراسة الجزء الأول من مشروع قانون المالية المذكور ابتداء من يوم 15 نونبر 2019، وعقدت بشأنه 5 اجتماعات مطولة وفق التواريخ التالية: 15 و23 و25 و27 نونبر، و2 دجنبر 2019، حيث استغرقت الدراسة والنقاش في مجموعها ما يناهز 35 ساعة.

واسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيد محمد بنشعبون وزير الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وجميع مدراء وأطر الوزارة على ما تقدموا به من معطيات اقتصادية واجتماعية متنوعة، معززة بالعديد من الأرقام والتوضيحات والإحصائيات، مما ساهم وبشكل أساسي في تحسين ظروف مناقشة مشروع قانون وقراءة مضامينه والوقوف على محتوياته.

ولا يفوتني بهذه المناسبة تقديم أخلص عبارات الشكر والتقدير للسيد رحال المكاوي رئيس اللجنة على حسن تسييره وتدبيره لأشغالها، وللسيدات والسادة المستشارين الذين أسهموا في مناقشة هذا المشروع بكل جدية ومسؤولية رغم الضغط الزمني وإلى جانبهم أشكر كذلك جميع الطاقم الإداري للجنة على المجهودات التي بذلوها ويبذلونها من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

إن الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية لسنة 2020 المعروض على أنظارنا يستمد مرجعيته من التوجهات الملكية السامية الواردة في خطابات جلالة الملك التي ألقاها بمناسبة الذكرى 20 لعيد العرش والذكرى 66 لثورة الملك والشعب وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة، وكذا البرنامج الحكومي المقدم أمام أنظار البرلمان، فضلا عن مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

وبعد تقديم مشروع قانون المالية أمام مجلسي البرلمان بتاريخ 21 أكتوبر، والموافقة عليه من طرف مجلس النواب، تمت إحالته على مجلس المستشارين بتاريخ 14 نونبر 2019.

هذا، وفي اجتماع اللجنة الأول المنعقد يوم الجمعة 15 نونبر، قدم السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة عرضا أبرز من خلاله السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020، بما في ذلك السياق الدولي الذي تميز باستمرار اضطراب أسعار البترول والغاز دون إغفال تصاعد حدة التوترات التجارية خاصة بين الولايات المتحدة والصين وكذا التوترات الجيوسياسية المتصاعدة وتأثيراتها على أسعار الطاقة بالموازاة مع استمرار عدم اليقين المرتبط بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي، فضلا عن الظرفية الوطنية التي تميزت بتباطؤ في معدل النمو الاقتصادي نتيجة تراجع النشاط الفلاحي واستمرار ارتفاع الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي، فضلا عن نمو اقتصادي مدعوم بشكل رئيسي بالطلب الداخلي، نتيجة توطيد استهلاك الأسر والاستثمار.

أما فيما يتعلق بأولويات مشروع هذا القانون فإنها تستند إلى ثلاث مرتكزات أساسية:

• مواصلة دعم السياسات الاجتماعية؛

• تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإرساء آليات الحماية الاجتماعية؛

• إعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولة.

أما فيما يخص أهم التدابير التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2020، فنذكر منها على وجه الخصوص:

- تفعيل القانون الإطار لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، من خلال إحداث أزيد من 16 ألف منصب مالي منها 15.000 منصب لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وتخصيص ما مجموعه 72,4 مليار درهم كميزانية؛

- مواصلة تفعيل مخطط "الصحة 2025"، من خلال إحداث 4.000 منصب مالي وتخصيص ما مجموعه 18,6 مليار درهم كميزانية؛

- تخصيص ما يناهز 18 مليار درهم لتقليص الفوارق؛

- تخصيص حوالي 26 مليار درهم لدعم القدرة الشرائية للفئات الهشة والطبقة المتوسطة، من خلال تنزيل التزامات اتفاق الحوار الاجتماعي، ومواصلة دعم المواد الأساسية في إطار صندوق المقاصة؛

- تخصيص 9,6 مليار درهم لتفعيل الجهوية المتقدمة؛

- مواصلة دينامية الاستثمار العمومي؛

- إعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولة من خلال الشروع في تنزيل توصيات المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات وإخراج القانون الإطار ودعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة عبر إحداث صندوق يرصد له مبلغ 6 ملايير درهم على مدى 3 سنوات يوجه للعمليات المرتبطة بتمويل المشاريع، خاصة تلك المرتبطة بالتصدير في اتجاه افريقيا والسماح بتحقيق إدماج وتكامل اقتصادي أفضل للمشاريع المذرة للدخل للقطاع غير المهيكل وكذا المقاولات الناشئة المبتكرة والمقاولين الذاتيين؛

- ملاءمة المنظومة التشريعية الوطنية للمعايير الدولية من خلال التوجه نحو توحيد الأسعار المخفضة للضريبة على الشركات المطبقة على بعض القطاعات في أفق تطبيق سعر موحد ب 20%؛

- تقوية علاقة الثقة مع الملزمين من خلال مجموعة من الإجراءات التي تهم أساسا تمكين الأشخاص الذاتيين الذين أخلوا بالتزاماتهم الجبائية المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب بصفة استثنائية.

وبالإضافة إلى ذلك سطرت الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على التوازنات المالية من خلال:

- ترشيد النفقات المرتبطة بالسير العادي للإدارة من خلال تقليص هذه النفقات بميزانية تقدر مليار درهم؛

- اللجوء إلى آليات التمويل المبتكرة في إطار الشراكة المؤسساتية مع القطاع الخاص، فضلا عن التدبير النشيط لأملاك الدولة والمؤسسات العمومية، ما سيمكن من تعبئة 12 مليار درهم؛

- مواصلة عمليات الخوصصة التي ستمكن من تحصيل 3 مليار درهم.

وبعد تذكير السيد الوزير بمجموعة من مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية التي ستدخل حيز التنفيذ سنة 2020، استحضر عدد المناصب المالية المحدثة برسم نفس المشروع والمحددة في 43876 منصب.

وعلاوة على ذلك، فقد استعرض السيد الوزير أهم التعديلات الموافق عليها بمجلس النواب ونذكر منها على وجه الخصوص:

- اعتماد صيغة مشتركة للمادة التاسعة من مشروع قانون المالية، من خلال تحديد أجل 90 يوما لأداء المبالغ موضوع حكم قضائي نهائي قابل للتنفيذ في حدود الإعتمادات المتوفرة بالميزانية خلال السنة المالية المعنية، مع توفير المبلغ المتبقي في ميزانيات السنوات اللاحقة وذلك في أجل أقصاه أربع (4) سنوات؛

- إضافة مادة جديدة "المادة 8 مكرر" تنص على منع الآمرين بالصرف أو من يقوم مقامهم من الالتزام بأي نفقة أو إصدار الأمر بتنفيذها في إطار الإعتمادات المفتوحة بالميزانية العامة، لإنجاز مشاريع استثمارية عن العقارات أو الحقوق العينية بالاعتداء المادي ودون استيفاء المسطرة القانونية لنزع الملكية؛

- إضافة مادة جديدة" المادة 7 مكررة" تنص على إحداث مساهمة إبرائية برسم الغرامات الضريبية المتعلقة بعوارض الأداء بالشيكات؛

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للبيوع والخدمات التي ينجزها الأشخاص الذاتيون من الصناع ومقدمي الخدمات؛

- تخصيص 50% من حصيلة المساهمة الإبرائية المتعلقة بالتسوية التلقائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج، لصندوق التماسك الاجتماعي؛

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت المناقشة العامة لمضامين مشروع القانون المالي وكذا المرجعيات والفرضيات التي بني على أساسها، موضوع نقاشات مستفيضة من طرف السيدات والسادة المستشارين الذين أبدوا عدة ملاحظات واستفسارات واقتراحات حول المقتضيات التي جاء بها.

استعرض المتدخلون مختلف السياقات التي تم خلالها إعداد مشروع القانون المالي من سياق وطني يتميز بتحقيق الدبلوماسية الوطنية بتوجيهات من جلالة الملك محمد السادس نصره الله، انجازات جد هامة على المستوى القاري والدولي، وذلك في إطار الالتزام بالمرجعيات التي اعتمدها مجلس الأمن الدولي في قراره الأخير رقم 2494 الذي يكرس أولوية مبادرة الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب لإنهاء هذا الصراع الذي طال أمده، وهو الأمر الذي يستدعي تعبئة كل الجهود لنصرة قضيتنا الوطنية المصيرية وتحصين مناعة جبهتنا الداخلية.

وبهذه المناسبة، تم توجيه تحية تقدير واعتزاز لقواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية وكافة الأجهزة الأمنية التي أبانت عن قدرات استباقية عالية في مواجهة الظاهرة الإرهابية وحماية أمن واستقرار بلدنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

كما أن مشروع قانون المالية لسنة 2020 يستند إلى التوجيهات الملكية الواردة في خطابات عيد العرش المجيد وذكرى ثورة الملك والشعب وافتتاح السنة التشريعية والتي حدد فيه جلالته مقومات ومعالم المرحلة الجديدة التي يجب أن تنخرط فيها بلادنا، وهي مرحلة حافلة بالتحديات والرهانات الاقتصادية والاجتماعية التي تساءل الحكومة والبرلمان والقطاع الخاص وكل القوى الحية ببلادنا من أجل المساهمة في بلورة نموذج تنموي جديد.

فضلا عن ذلك، فقد استحضر السادة المستشارون السياق الدولي المتمثل في التباطؤ وعدم الاستقرار الحاصل على المستوى العالمي وفي منطقة اليورو التي لن يتجاوز معدل النمو فيها 1,2% برسم سنة 2019، وكذا متابعة المؤسسات المالية الدولية لتطور منظومة الاقتصاد المغربي لتقييم مدى تنافسيته.

وفي هذا الصدد تم التنويه بالتصنيف البنك الدولي في تقريـــره السنوي حول مؤشر الأعمال (Doing Business) المغرب في المرتبة 53 من ضمن 190 دولة شملها التقرير.

إلى جانب ذلك، حظي الوضع السياسي والحقوقي الذي تعيشه بلادنا بحيز هام أثناء المناقشة، حيث طرح مجموعة من المتدخلين إشكالية التراجع السياسي للحكومة لفائدة التكنوقراط بعد التعديل الحكومي الأخير معتبرين أن هذا التعديل بدل أن يزرع الأمل في نفوس المواطنين، زرع المزيد من الشك وعدم الثقة في المستقبل، مطالبين بضرورة تحيين البرنامج الحكومي قبل عرضه على البرلمان ليكون منسجما مع التوصيات الملكية السامية، فيما اعتبرت تدخلات أخرى أن هذا التعديل جاء تلبية للتوجيهات الملكية السامية من خلال تقليص عدد أعضائها ودمج مجموعة من القطاعات الحكومية لخلق التنسيق والانسجام ودعمها بكفاءات شبابية.

كما تمت الإشادة بالمكتسبات التي تم تحقيقها على مستوى تعزيز المنظومة الحقوقية ببلادنا من خلال القطع مع العديد من الممارسات والانتهاكات الجسيمة، واعتماد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي تهدف إلى مأسسة حقوق الإنسان وتعزيز دينامية الوعي الحقوقي وتدعيم المبادرات المساهمة في انبثاق ديمقراطية تشاركية، إلا أن ذلك لم يمنع من لفت الانتباه إلى بروز مظاهر انعدام الثقة لدى المواطن في المؤسسات وفي العمل السياسي وظهور عدد من الاختلالات عند التعامل مع بعض المظاهرات والاحتجاجات ذات الطابع السلمي، وكذا استهداف الصحافة، وفي هذا الإطار، تمت الدعوة إلى ضرورة تعميق التوجه الديمقراطي لبلادنا من خلال تقوية أداء المؤسسات، وإجراء مراجعة شاملة وعميقة للوائح الانتخابية وتعزيز المشاركة السياسية للشباب وإعادة الثقة في العمل السياسي لإنجاح النموذج التنموي المنشود.

هذا، وقد تم التساؤل عن مدى التقاطع بين مشروع قانون المالية

لسنة 2020 والتوجهات المتضمنة في البرنامج الحكومي الذي صادق عليه البرلمان، وعن مدى تضمينه ولو للإرهاصات الأولى بخصوص بلورة النموذج التنموي.

وعن الفرضيات التي انبنى عليها مشروع قانون المالية، باعتباره قانونا توقعيا يتوقف نجاحه على تطبيقها وتحقيق نجاعتها، إختلفت الرؤية بين مختلف المكونات السياسية، بين اتجاه يعتبرها فرضيات مقبولة، وواقعية ومعقولة تأخذ بعين الاعتبار السياقات الدولية والوطنية لتحقيق نسبة النمو المحددة في 3,7%، إذ عملت الحكومة على مواصلة مجهود التحكم في المديونية وتغطية الاحتياطات الخارجة من العملة الصعبة لأزيد من 6 أشهر.

في حين اعتبر اتجاه آخر، أن هذه الفرضيات يطبعها التفاؤل المفرط واعتماد أرقام غير دقيقة، وأن نسبة النمو المتوقعة جد ضعيفة لا تضمن التنمية المنشودة والقادرة على الاستجابة لحاجيات المواطنين وكسب رهان التشغيل والتي يمكن أن تؤسس للنموذج التنموي المنشود.

وبالإضافة إلى ذلك، اعتبر جانب من المداخلات أن نسبة النمو المتوقعة في 3,7%تعد دليلا على إفلاس النموذج التنموي المعتمد على اعتبار أنها لن تمكن المغرب من إقلاع اقتصادي.

كما أجمع المتدخلون على أهمية القيام بإصلاح ضريبي شمولي، من خلال تفعيل توصيات المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات، باعتباره دعامة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد، مدمج ومستدام، يكفل الإنصاف والعدالة الضريبية والاجتماعية.

كما تمت الإشارة إلى أن الملزمين الذين يساهمون في التكاليف العمومية برسم الضريبة على الدخل لم يتغيروبقي الضغط بخصوص هذه الضريبة مركزا على الأجراء والموظفين الذين يساهمون بحوالي 74% من حصيلة هذه الضريبة، وأن النسبة المعتمدة بشأنها تعرف ارتفاعا كبيرا مقارنة مع الدول المجاورة، فضلا عن اعتمادها الاقتطاع من المنبع بدل نظام التصريح، مما يمس بمبدأ العدالة الجبائية.

وبالمقابل، فقد ثمن جانب آخر من المداخلات الإجراءات الجمركية والجبائية التي جاء بها المشروع ومنها بالأساس عقلنة النظام الزجري الجمركي وتكريس تجريد المساطر الجمركية من طابعها المادي، وهي إجراءات حمائية للاقتصاد الوطني وللمقاولة الوطنية خصوصا الناشئة منها.

وارتباطا بالموضوع، لوحظ أن الضغط الجبائي على المقاولة المغربية لازال مستمرا في غياب تدابير ترمي إلى وضع حد للعراقيل الضريبية من أجل تنمية المقاولات وتطويرها وتوزيع أفضل للعبء الضريبي.

وعلاوة على ذلك، اعتبر أن الإجراءات الضريبية المقترحة والمتعلقة بالتسوية التلقائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج المملوكة قبل 30 شتنبر 2019 من طرف الأشخاص المعنيين بشكل مخالف للقوانين المنتظمة للصرف وللتشريع الجبائي، تكرس نظام الاستثناءات وتعمق الاختلالات التي تعتري النظام الضريبي ببلادنا

وفيما يتعلق بالمحور المالي، تم التعبير عن القلق من ارتفاع حجم المديونية العمومية الذي تجاوزت نسبته 65% من الناتج الداخلي الخام للدين، ومن آثارها السلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

وبخصوص النفقات العمومية، تم التساؤل عن الاستعمالات الحقيقية للاعتمادات التي تم توفيرها من الانخفاض المسجل على مستوى نفقات المقاصة، سواء على مستوى ميزانية الاستثمار أو الخدمات الاجتماعية.

كما تمت الإشارة إلى أن منطق الاستمرارية هي الميزة الأساسية التي طبعت مشروع القانون المالي من خلال تزايد النفقات مقابل تراجع على مستوى المداخيل، الأمر الذي كان يقتضي من الحكومة الإبداع في البحث عن حلول ابتكارية لتنويع موارد الدولة وبالتالي توسيع وعائها لتجاوز إشكالية العجز الهيكلي المسجل بين مواردها ونفقاتها.

وبخصوص الإجراء الذي جاءت به الحكومة في مشروع القانون والمتضمن في المادة 9 والذي تم تعديله في مجلس النواب والمتعلق بالحجز على ممتلكات الدولة والجماعات الترابية ومجموعاتها، فقد استأثر النقاش في هذه المادة باهتمام السادة المستشارين أثناء المناقشة، حيث اعتبر أن مقتضيات هذه المادة تطرح مجموعة من الإشكالات المرتبطة بمدى دستوريتها وحفاظها على مبدأ الفصل بين السلط، ومدى تحقيقها للتوازن بين المحافظة على استمرارية المرافق العمومية وحماية حقوق المتعاملين مع الإدارة من أفراد ومقاولات، وهي الملاحظات التي ترجمت في طلب إدراج مقتضياتها ضمن قانون المسطرة المدنية، مشيرين لالتزام حكومي سابق بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية 2017 والتصويت حينها على حذف نفس المقتضيات.

وفيما يخص المحور الاقتصادي، تمت الإشارة إلى أن الإكراهات التي يعيشها الاقتصاد الوطني ناجمة عن محدودية النموذج التنموي المعتمد وغياب التوازن بين الاستثمارات المنتجة بشكل مباشر والاستثمار في البنيات التحتية.

وفضلا عن ذلك، فقد تمت المطالبة باتخاذ عدد من التدابير والإجراءات الرامية إلى النهوض بالاقتصاد الوطني أهمها:

- الحرص على الشفافية وتقاطع البرامج والاستراتيجيات القطاعية؛

- إدماج القطاع غير المنظم في النسيج الاقتصادي؛

- مراجعة اتفاقيات التبادل الحر في اتجاه تحصين الاقتصاد الوطني؛

- التركيز على الاستثمار في الاقتصاد الرقمي من اجل خلق دينامية اقتصادية جذابة للشركات العالمية الكبرى.

كما تمت الإشارة إلى استمرار العديد من العراقيل الرئيسية التي تحول دون تسجيل انعطاف كبير في تحسين مناخ الأعمال بالمغرب، مما يستدعي حلولا سريعة وناجعة.

هذا، وقد تمت الإشارة إلى ضرورة وضع تدابير جبائية وميزانياتية لوقف نزيف الإفلاس الذي تعرفه المقاولات، والذي يهدد الاقتصاد الوطني، وفي هذا السياق، تمت الإشادة بالمبادرة الحكومية للحد من آجال الأداء، وتسريع أداء المتأخرات الضريبية على القيمة المضافة التي تعد مشكلا حقيقيا بالنسبة للمقاولات.

كما تمت الإشارة إلى أن أهم الإشكالات الكبرى التي يجسدها مشروع قانون المالية تتمثل في سوء التوزيع المجالي للاستثمار العمومي.

هذا، وقد تم الاستفسار عن مدى تنفيذ استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية بالنسبة للسنوات السابقة، ومدى وقعها على النمو وعلى إحداث فرص الشغل وعلى الناتج الداخلي الخام.

كما تم إبداء ملاحظة حول مشروع القانون أنه لم يخصص سوى اعتمادات هزيلة للاستثمارات العمومية المخصصة للجماعات الترابية المشكلة من مجالس الجهات ومجالس العمالات والأقاليم والجماعات.

وفيما يخص المحور الاجتماعي، سجلت مجموعة من المداخلات بارتياح استمرار الحكومة في دعم القطاعات الاجتماعية في هذا المشروع، كما سبق وأن التزمت به بمناسبة مناقشة البرنامج الحكومي خاصة ما يتعلق بقطاع التعليم من خلال دعم التمدرس والتخفيف من ظاهرة الاكتظاظ ومحاربة الهدر المدرسي، والشروع في التنزيل الفعلي للقانون الإطار للتربية والتكوين.

هذا، وقد تمت الدعوة إلى ضرورة مضاعفة الجهود وتعبئة كل الموارد من اجل إدماج الشباب في محيطهم وإيجاد حلول جذرية لمشاكلهم وفي مقدمتها إعادة النظر في برامج التكوين والتشغيل والتأطير والحصول على التمويل.

أما فيما يتعلق بإصلاح أنظمة التقاعد، فقد تم التساؤل عن مآل الإصلاح الشامل لهذه المنظومة، وفاء لما التزمت به الحكومة في برنامجها الحكومي.

كما تمت الإشارة إلى أن الحوار الاجتماعي يعد آلية مؤسساتية لإرساء السلم الاجتماعي، مما يقتضي ضرورة تفعيل الالتزامات الحكومية المتضمنة في اتفاق 25 ابريل 2019.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

في مستهل جوابه على مداخلات السيدات والسادة المستشارين، أفاد السيد الوزير أن التعديل الحكومي جاء استجابة للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تقديم مقترحات لإغناء وتحديد مناصب المسؤولية الحكومية بكفاءات وطنية عالية المستوى، إذ تم تقليص عدد أعضاء الحكومة بدمج مجموعة من القطاعات فيما بينها ودعمها بمجموعة من الكفاءات، بهدف ضمان نجاعة والتقائية واندماج مختلف السياسات القطاعية.

وفيما يخص النقاش الموسع والمستفيض الذي حظيت به المادة 9 من مشروع قانون المالية سواء داخل البرلمان أو خارجه، أكد السيد الوزير أن هذا له انعكاسات ايجابية ومحمودة ما لم يحد عن الموضوعية واستحضار المصلحة العليا للوطن والمواطنين، منوها بالتوافق الذي حصل بين مكونات مجلس النواب أغلبية ومعارضة ترجم من خلال التصويت على تعديل يوازن بين الحفاظ على حقوق المواطنين واستمرارية المرفق العام، من خلال تقييد منع الحجز على أموال وممتلكات الدولة بمجموعة من الضوابط، التي تضمن تنفيذ الأحكام القضائية عبر توفير الاعتمادات المالية الضرورية في آجال محددة.

كما أضاف أنه تم تدعيم مقتضيات هذه المادة بتدبير جديد يمنع عن الآمرين بالصرف أو من يقوم مقامهم من الالتزام بأي نفقة أو إصدار الأمر بتنفيذها، في إطار الاعتمادات المفتوحة بالميزانية العامة.

هذا، وأكد السيد الوزير أن الحكومة حريصة أشد الحرص على احترام الأحكام القضائية، وعلى التنفيذ السريع لهذه الأحكام.

وفي سياق آخر، أفاد السيد الوزير أن مشروع قانون المالية لسنة 2020 تميز ببلورته لرؤية اقتصادية واجتماعية واضحة، مستدلا في ذلك بالأساس على إعفاء 51% من الأجراء من الضريبة على الدخل، علما أن مجموع مبالغ الإعفاءات الضريبية الموجهة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين يفوق 6 ملايير درهم.

أما بخصوص كيفية وضع فرضيات مشروع قانون المالية، أوضح السيد الوزير أن التوقعات الاقتصادية يتم إعدادها باعتماد نماذج ماكروقياسية، وبناء على مجموعة من الفرضيات تأخذ بعين الاعتبار السياق الدولي والوطني الذي يميز فترة إعداد هذه التوقعات، وبالاستناد إلى التتبع الدقيق والمستمر لمعطيات الظرفية التي توفرها المؤسسات الوطنية والدولية، مؤكدا أن التوقعات تبقى خاضعة للمراجعة وفقا لتغير معطيات الظرفية الدولية والوطنية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

إن القضايا الكبرى المرتبطة بالجوانب المالية والإقتصادية والإجتماعية التي تم التداول بشأنها في إطار مناقشة مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية، والتي تجدونها مفصلة ضمن محتويات هذا

التقرير، تمت ترجمتها إلى مقترحات تعديلات قدمت من طرف مختلف الفرق والمجموعة البرلمانية ومستشارا حزب التقدم والاشتراكية والتي بلغ عددها 205 تعديلا نوردها كما يلي:

- فرق الأغلبية: 42 تعديل؛
- فريق الأصالة والمعاصرة: 32 تعديل؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: 34 تعديل؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: 39 تعديل؛
- فريق الاتحاد المغربي للشغل: 12 تعديل؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:36 تعديل؛
- مستشارا حزب التقدم والاشتراكية: 10 تعديلات.

وانصبت هذه التعـديلات حول مجمـوعة من المواضيع، استأثرت المادة 6 المتعلقة بالمدونة العامة للضرائب بالنصيب الأكبر أثناء دراستها.

وقد صادقت اللجنة على التعديلات المقدمة وعلى مواد مشروع القانون وأبوابه وفق جدول التصويت المرفق بهذا التقرير.

هذا، وعند عرض الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020 على التصويت، وافقت عليه اللجنة معدلا بالنتيجة التالية:

الموافقون: 8

المعارضون: 3

الممتنعون:4

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

الكلمة الآن لأول متدخل من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل في حدود الوقت المخصص لكم، اللي هو 44 دقيقة و50 ثانية.

<u>المستشار السيد أحمد تويزي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملائي المستشارين،

زميلاتي المستشارات،

في البداية أريد من هذه المنصة باسم حزب الأصالة والمعاصرة أن أنوه وأن أفتخر بما يقوم به الجيش الملكي المرابط في تخوم الصحراء والمدافع عن حدوده وكذلك بالأعمال الجليلة التي تقوم بها القوات المسلحة عن طريق المستشفيات المتنقلة في هذا الشتاء القارس ما بين ربوع المملكة من المغرب العميق.

أريد كذلك أن ننوه ونفتخر بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لحماية التراب والدرك الملكي من أجل استتباب الأمن والطمأنينة في ربوع مملكتنا، وما العدد الكبير من الخلايا الإرهابية التي تم تفكيكها على الصعيد الوطني إلا دليل على حنكة وعلى حرفية أجهزتنا الأمنية في محاربة هذه الظاهرة الدولية، حتى أصبح المغرب بلدا يقتدى به على الصعيد الدولي وأصبح شريكا لا يمكن تجاوزه في هذه القضايا في عامله المشترك مع الدول المجاورة، خصوصا الاتحاد الأوروبي.

وكذلك في تفكيك الخلايا الإجرامية التي تعمل في تهريب المخدرات الصلبة، لأن الآن المغرب أصبح دولة مرور، لأن الطرق التي تهرب بها هذه الآفة كانت اختلفت والآن من أمريكا اللاتينية عبر الأطلسي، عبر إفريقيا، عبر المغرب، وبالتالي مسؤوليات أخرى أكبر تكون على عاتق هذه القوات التي نفتخر بها ونفتخر بعملها، وما الأطنان الكبيرة من المخدرات الصلبة التي تم اعتقالها في الموانئ وفي المطارات المغربية دال على قوة وعلى حنكة هذه الأجهزة الأمنية.

وكذلك فيما يخص الموضوع ديال الهجرة السرية، فنحن كنا مصدرين أصبحنا دولة عبور، ولكن أصبحنا كذلك دولة استقرار، وبالتالي العمل الذي تقوم به هذه الأجهزة في محاربة الشبكات الإرهابية للهجرة السرية فهي مسألة أساسية، وأريد أن أنوه بهذا العمل الجبار الذي تقوم به هذه الأجهزة قبل أن أدخل في موضوع هذه المناقشة ديال مشروع قانون المالية.

السيد الرئيس،

سوف أتناوب أنا وزميلي المربوح على مناقشة هذا المشروع لقانون المالية، سوف أختص بالجانب السياسي وصديقي المربوح سوف يناقش الجانب التقني والمالي فيما يخص هذا القانون المالي.

السيد الرئيس،

ينطلق فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة مشروع قانون المالية ل 2020 من إدراك كبير لطبيعة اللحظة السياسية والاجتماعية البالغة التعقيد التي تمر منها بلادنا والتي تدعونا جميعا كفرقاء سياسيين الانتباه إلى مخاطرها مما يحتم علينا جميعا تجديد ممارساتنا وتفاعلاتنا فيما بيننا أولا وفي علاقاتنا كفاعلين مع المجتمع ثانيا، مع ما يستلزم ذلك من استحضار لحجم التراجع الكبير في منسوب الثقة في العمل السياسي ومصداقية المؤسسات السياسية والاستعداد لولوج المرحلة الجديدة التي حدد مقوماتها جلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاحه للسنة التشريعية الحالية، وأكد على ضرورة توفير شروط النجاح، وهذا ما يستوجب الاتفاق على طبيعة الممارسة السياسية الجديدة التي ينبغي الالتزام بها والانخراط فيها والقائمة على الحوار الهادئ والمسؤول من

جهة، والتفاعل والتعاون المثمر من جهة أخرى مع الاستثمار الذكي في كل الفرص والإمكانيات الدستورية والمؤسساتية، والعمل على تقديم الأجوبة القادرة على تجديد السياسة كفكرة، مما يضفي على المشهد السياسي كل إمكانيات التحول الإيجابي نحو تحصين النموذج المغربي الذي ظل دائما مفعما بعناصر التطور والمناعة في مواجهة مختلف التحديات التي مرت منها بلادنا.

ولكن احنا غادي نطرحو الإشكال، واش احنا واعون بالأخطار كفاعلين سياسيين، بالأخطار التي تحدق بهذا النموذج السياسي الذي بنيناه في المغرب، الذي يرتكز على الحزبية، على التعددية الحزبية، ويرتكز على الديمقراطية، ما يمكنش نتكلمو على الديمقراطية والانتخابات إذا ما كاين أحزاب، واش احنا واعيين بهاذ الشي؟

أنا الجواب ديالي واضح، أننا غير واعون بهذا، لماذا؟ وهنا أعطي بعض الأمثلة اللي في الواقع صادمة، نعطيكم المثل الأول، هو الارتباك اللي تكلمنا على المادة 9 في القانون ديال المالية، والارتباك اللي وقع في التصويت على هذه المادة، الارتباك ما بين الأغلبية الحكومية والارتباك كذلك داخل المعارضة.

الارتباك داخل الأغلبية الحكومية، أنه نقدرو نقولو أنه انفضت هذه الأغلبية، راه ماشي منطق هاذ الشي، عندما يصوت الحزب الذي ينتمي إليه رئيس الحكومة بالامتناع عن هذه المادة، ويصوت جانب آخر برفض هذه المادة، ويصوت جانب آخر بالمصادقة عن المادة، وفي المعارضة، جزء يصادق على هذه المادة، وجزء آخر لا يصادق على هذه المادة، فهذه كارثة.

لماذا؟ لأن أولا ما كاينش، ما كنعطيوش إشارات سياسية واضحة لشبابنا، ما كنعطيوشاي الوضوح اللي الناس اللي كيتابعونا في الخارج، لأن عندما نتكلم عن مصداقية المؤسسات، عن انخفاض منسوب الثقة في المؤسسات، عندما نتكلم عن تيئيس، عن تبخيس المؤسسات، نحن نلعب دورا في هذه العمليات.

لأن آش غادي يقول المواطن؟ غادي يقول المواطن هاذو غير كيلعبو علينا، الحزب الأول اللي عندو رئيس الحكومة، كتجيب الحكومة ديالو واحد المادة 9 وكنصوت ضدها، علاش؟ وكيكون واحد في حزب المعارضة اللي في الواقع خاص تكون عندنا القدرة في بلدنا على أن تكون هناك الوضوح، المعارضة تقوم بواجبها فيما يخص إعطاء البدائل والدفاع عن بدائل هذا هو الدور ديال المعارضة، ما يمكنشاي البلاد تمشي بلا معارضة، وما يمكنشاي البلاد تمشي بلا أغلبية، والأغلبية يجب أن تكون واضحة، ما يكونش عندنا احنا الموضوع ديالنا كلو هاذ الشي، أشنو هو الدور ديالو؟ هو أننا تنشوفو في الانتخابات، لأن هذه المادة أثارت ما أثارته من نقاش عمومي، إذن كلنا نتخوف وبالتالي هذه الإشارات اللي تنعطيو احنا كمؤسسة تشريعية وكأحزاب وكقيادات اللي خاصنا نعطيو المثل للشباب باش ندفعوه باش يدخل معنا إلى السياسة، اسمحوا لنا كنعطيو إشارات سيئة عن الوضع.

وهنا تنجيو للدراسة التي صدرت عن المعهد المغربي لتحليل السياسات حول مؤشر الثقة وجودة المؤسسات اللي خرج البارح للجرائد، كاع قريتوه في الجرائد، أعطانا بعض المسائل اللي في الواقع خاصنا نقراوها كسياسيين، خاصنا نقراوها كسياسيين، خاصنا نعرفو على أنه المغرب الآن كاين فواحد المنطقة أولا، منطقة اللي فيها الغليان، وهاذ الغليان ديال شبابي علاش؟ لأن الشباب أصبح لا يثق، وهاذ الدارسة أعطات بعض الأرقام إلى قراهم السيد الوزير، راني قريتهم في الصباح، تيقول 74% من المغاربة غير راضين على المجهود اللي تتقوم به الحكومة فيما يخص محاربة الفساد، 74% ما تيقاش، كنجي 57% لا يثقون في البرلمان، 57% فايت النصف ديال المغاربة ما تيتقوش فينا احنا، ما تيتقوش فهاذ المؤسسة، 68.7% لا يثقون في الحكومة، 70% تقريبا ما تتقش في الحكومة فين غادين، فين غادين؟

68.7 لا يثقون في الأحزاب، ما تيتقوش في الأحزاب 68%، 89 لا، قالك قريب ل 90% ما تيعرفوش رؤساء المؤسسات، 90% ما تيعرفوش رئيس مؤسسات البرلمان ما تيعرفوش أسميتو، وما تيعرفوش سمية رئيس مجلس النواب، 90% دالمغاربة.

هي كارثة، خاص الحكومة والأحزاب عندما تقرأ هذه النسب في الواقع خاصها تحشم، خاصها تحشم، علاش؟ لأنه الآن كنعطيو إشارات سيئة، إشارات غير دالة على أننا غير قادرين باش نكونو فعلا الوسائط ديال المجتمع، احنا ما قادينش باش نقومو بهاذ العمل وهاذ المسائل اللي تتعطينا هاذ الشي، زيادة على واحد العدد اللي المسائل اللي خرجت فهاذ التقديرات اللي كاينة هنا.

في زمن، السيد الوزير، في زمن اللي فهاذ القانون المالية، في الواقع خاص الحكومة فهاذ القانون المالية بالخصوص هذا، خاص الهدف ديالها، الهدف الكبير الأسمى ديالها، هو أن تعطي إجابات واضحة لشبابنا واضحة فيما يخص التشغيل، فيما يخص التعليم، فيما يخص الصحة، فيما يخص واحد العدد دالمسائل، لأن الشباب ديالنا راه 19 مليون راه ما كايناش معانا 19 مليون، 19 مليون راهم في الانترنيت، 19 مليون تيبنو أفكارهم، تيبنو الحقائق اللي في دماغهم، تيبنوها عن طريق الأنترنت، 19 مليون احنا ما سايقينلهاش لخبار، أش تدير، لا تأثير للحكومة ولا تأثير للبرلمان ولا تأثير للأحزاب فيما يخص أش نعرفو أش تيديرو هاذ الناس، المسألة خطيرة.

وبالتالي هاذ القانون المالي خاصو يمشي في اتجاه هاذ الشباب، علاش؟ لأن كنشوفو الآن احنا راه المغرب دولة مفتوحة، دولة مفتوحة على العالم، وهذا اختيار ديال جلالة الملك باش نكونو مفتوحين اقتصاديا، اجتماعيا، وثقافيا، هذا اختيارنا بقينا مفتوحين، واخا هاذ الافتتاح ديالنا على الصعيد العالمي خاصنا نقراوه، خاصنا نقراو هاذ المنطقة اللي كاينين فيها احنا، خاصنا نقراو ونشوفو هاذ الثورات،

هاذ الحركات الشبابية اللي كاينة في العالم العربي، انطلاقا من إيران، العراق، لبنان اللي ما كانتش فيها، لبنان اللي كان بلد راه خاص نقراو بحدة، المغاربة والمسؤولين خاص نقراو بحدة هاذ المواضيع، في لبنان اللي كاين فيها الدين، الديانات ديال المرتكز الأساسي فيما يخص هاذ المواضيع ما بقاوش بغاو هاذ الشي، ما بقاوش بغاو هاذ الشي، الشباب بغا الصدق، بغا العمل، بغا الصدق، الشفافية، بغا التوزيع العادل للثروة، بغا المحاربة الفعلية للفساد، هاذ الشي اللي بغا الشباب.

وبالتالي خاص قانون المالية اللي يكون عندنا يكون كلو الدور ديالو أن يتجه في اتجاهات الشباب أن يعطي إجابات، لأن أشنو هو قانون المالية؟ أشنو هو قانون المالية؟ هي وثيقة اللي تتعطي في الواقع إمكانيات المادية لتنفيذ السياسات العمومية اللي جات في التصريح الحكومي، واحنا التصريح الحكومي مازال ما كاينش ذيك الساعة ذيك الصدعات اللي كاينين في العالم، انطلاقا من إيران، كما قلت العراق، ما نهضروش على سوريا، العراق، الجزائر، فرنسا، أمريكا اللاتينية.

إذن الشباب العالمي عندو هاذ الهاجس، إذن احنا فهاذ البلد اللي جزء من العالم خاص يكون عندنا هاجس اللي هاذ الوثيقة خاصها تعطي إجابات، لماذا إجابات لهاذ الشباب باش يمكن أن نجنب بلدنا ما سقطت فيه هذه البلدان.

خاص يكون في هاذ الميزانية وخاص يكون فهاذ قانون المالية، وأن فالواقع هاذ القوانين والأرقام غادي يجيبهم الصديق ديالي، أنه الأرقام اللي اعطات هنا لا تفيد على أن فالواقع، عندنا هاذ التوجه باش نعطيو هاذ الإجابات اللي هي ضرورية لهاذ الناس اللي كاينين الآن.

وبالتالي نتمنى بأن نكون فاهمين هاذ الوضع، لأن ما يمكنش نتكلمو على المغرب ونتكلمو على التقدم وجلالة الملك قال هاذ الشي، هاذ الشي تيغوت عليه الناس فالعالم كامل فالتوزيع العادل للثروة، راه قالها جلالة الملك، قالك على أنه في إحدى خطب جلالة الملك على أن هناك نمو وهناك بنيات قوية وهناك نمو (PIB) ديالنا طلع، ولكن ازداد الغني غناء وازداد الفقير فقرا، وبالتالي كاين مشكل عندنا فالمغرب في التوزيع العادل للثروة، وشكون اللي غيقوم بهاذ العملية ديال التوزيع العادل للثروة؟ واش البرلماني؟ نعم ولكن البرلمان تتعرفوه لا حيلة له ولا قوة له، احنا كنسجلو وكنزيدو، البرلمان ديالنا هو هذا، ما عندوش الإمكانيات الكافية والقادرة على أن تجابه ولا على أن تناقش القانون ديال المالية؟ القانون ديال المالية كنا تناقشو فيه غير 4 ولا 5 ديال المواد اللي دايرين (le buzz) في اليوتوب، ما نقشناشاي المدونة ديال الضرائب بالخصوص، وما نقشناشاي المدونة ديال الجمارك اللي فيها واحد العدد ديال المسائل حتى واحد ما فاهمها هنا، دايزة، لأن دارت (le buzz) فهاذي وتبعناها.

إذن البرلمان ما عندوش القدرة والإطار القانوني والإطارات اللي تمكنو باش يمكن يواجه الحكومة ويجي، مثلا عندكم أنتما ويتذاكر معهم فهاذ الوثيقة الكبيرة جدا المعقدة جدا، البرلمان ما عندوش هاذ القدرة، القدرة تتجي الحكومة اللي خاصها تعمل فهاذ الاتجاه باش يمكن تعطي هاذ الإجابات.

أنا في نظري، الإجابة الأولى اللي تتعطى مثلا للشباب ديالنا فيما يخص أن الحكومة حاسة بهاذ الموضوع، هو خاص بعض المقتضيات مثلا الناس طلبو مثلا الزيادة فالضريبة على الثروة، راه ما فيها باس، راه ماشي زعما يكون الهدف من هاذ الضريبة على الثروة باش نمولو الميزانية، أبدا، كتعطي إشارة على أن الحكومة وعلى أن احنا حاسين على أن ذاك الشي اللي قال سيدنا على أن هناك عدم التوازن فيما يخص هاذ التوزيع العادل للثروات، راه الحكومة دايها فيه، هذا هو الموضوع، على أن نعطيو إشارة للشباب ونعطيو (un choc psychologique) على هاذ الناس، أن هاذ الحكومة راه بغات فالواقع تمشي فهاذ الاتجاه، ماشي زعما راه بغينا نحيدو اللي لا باس عليهم، أبدا، كاين مظاهر ما يمكنشاي هاذ القانون ديال المالية ما يجيشاي يجيب لينا مقتضيات، المقتضيات هو اللي خاصو يجيبهم التي يجب أن تحد من هاذ التفاوت البشع اللي كاين فيما يخص المغاربة، ما يمكنشاي الله يزيدهم، كاين اللي عندو مليار وزيادة ديال الطوموبيلات فدارو، تتعرفوه، كاين اللي عندو 5 الملايير غير ديال الطوموبيلات فالدار غير ديال (les voitures)، كتشوف الطوموبيلات ديال 200 مليون وديال 300 مليون، تتشوف الكروصة حداه، البشكليت، واحد العكاز.

إذن هاذ المشاكل كلهم لابد الحكومة تعطي على أنه لابد هاذ الناس هاذو يعطيو شوية لشي صندوق، أنتما هاد الشئ شغلكم، شي صندوق اللي يمكن أن يكل الكفة لهذه الطبقة المحرومة والطبقة الفقيرة المقهورة في البوادي وفي المدن، ماشي بغينا نجمعو منو الفلوس ولكن بغينا نعطيو إشارة لهاذوك الناس، إشارة على أن احنا كاينين راه كنهتمو بكم وكنتصنتو لكم، إذن كيقولو الناس وكيقولك الشباب نعم، راه الحكومة قررت وقالت وقالت على أنه سوف تقوم، المظاهر راه في فرنسا، راه تيخلص الواحد على المظاهر الخارجية للغنى، شفتي إلى عندك غير الماكنة غالية وكتمشي لشي (restaurant) غالي وعندك طموبيلة غالية، راه كتخلص الضريبة عليها، غتخلص على ذوك مظاهر الغنى، مظاهر الغنى، احنا ما يمكنش نخليو هاذ الشي بهاذ الفوضى، إذن القانون المالي خاصو يجيب هاذ المواضيع هاذو، خاصو يجيبهم كاملين، باش يمكن نذاكرو فهاذ المواضيع.

كذلك، أنا ما ندخلش نقرا هاذ الشي، اسمحوا لي.

نجيو لواحد المطلب أساسي، مطلب أساسي ديال الناس اللي كيخرجو في العالم، في العالم كامل، شباب العالم، المتظاهرين في العالم، هازين لافتات ديال جوج حويجات، ما بغاو حتى حاجة باقي، بغاو محاربة الفساد، فعليا أن يكون هكذا محاربة الفساد.

بغاو ثانيا التوزيع العادل للثروة، التوزيع العادل للثروة تذاكرنا

فيه، ومحاربة الفساد باش يكون؟ محاربة الفساد ما كيكونش بمحاربة الفساد باش ننسقو ونبداو بواحد الطريقة، لأن الفساد في الواقع أصبح خطر حقيقي على بلادنا، أصبح خطر حقيقي على النمو ديال البلاد، سواء كان على مستوى المغرب أو على مستوى الدول الأخرى، ولكن الدول دارت إجراءات صارمة لمحاربة هاذ الآفة اللي هي الفساد، ماشي هاذ المحاربة اللي فيها نوع من الانتقائية، كاين انتقائية في محاربة الفساد، انتقائية كبيرة جدا، واستعملت إدارات باش في المجال السياسي باش تنتقم من هذا وندير هذا ونجرو هذا وندير هذا، ماشي هو محاربة الفساد، أبدا.

محاربة الفساد تكون بقوانين، بالقبض، وتتريك الحيتان الكبيرة التي استفادت، كاين حيتان كبار، راه كاينين ناس السيد الوزير اللي خمس سنين، المغرب عندو القدرة وعندو القوة وعندنا الأجهزة ديالنا عندها القدرة والقوة باش إلى لبستي قميجة بيضاء، الكرفاطة يعرفوها منين جاتك، وبالتالي هذاك اللي كيكون خمس سنين ولا ستة سنين ويصبح من أغنياء البلد في ظرف وجيز، وكيشوفوه المغاربة وكيعرفوه المغاربة، كيعرفوه حتى أصبح الاغتناء عن هاذ الطريق مسألة ما باقيش كاع كيحشمو نهائيا، زعما كيولي افتخار ومجبد طلع بالدولة.

إذن هاذ محاربة الفساد وهاذ الحيتان الكبيرة، خاص المغرب يتخذ إجراءات في هاذ الموضوع.

عندنا الجانب القانوني، الجانب القانوني، هو أولا، نجيو ذاك الموضوع القانون اللي جا ديال تجريم الاغتناء غير المشروع، خاصنا نصوتو عليه، خص يجي، ما يمكنشاي واحد كتعرفو ما عندو حفيان، وفي أربع سنين، خمس سنين أصبح ملايير وتخليه، ما يمكنش، لا يمكن، خاصنا ندفعو في اتجاه نجرموه، في اتجاه نقول لك من أين لك هذا؟

كل واحد، عندنا القانون اللي كيحتم على جميع الإدارات التي هي في يدها التوقيع على أنها تدير التصريح بالممتلكات، ولكن احنا عادة أش كنديرو؟ كنديرو القانون وكنقولو احنا قادين نزيدو فيه، جبنا القانون ديال التصريح بالممتلكات درنا فيه واحد الآلاف المؤلفة ديال الناس اللي كاع ما عندهم مايديرو بهاذ الشي كاع، باش المتابعة ديالهم تصعاب، لأن إذاكانت مئات الآلاف ما يمكنش ليا المجلس الأعلى للحسابات يتبع ليا هاذ مئات الآلاف، راه نعطيه غلاظ، نعطيه باش يتتبعهم. راه كاين ناس تيشوفو أش عندك هنا، واش بعد دار ذاك الشي اللي عندو وعند أولادو أو لا كذب، هي الأولى.

إذن خاص هاذ التصريح بالممتلكات إعادة النظر في الملزمين نقللهم حسب آش؟ حسب المكانة ديالهم، حسب الميزانيات اللي عندهم اللي تيديروها، حسب واحد العدد ديال المسائل.

جوج كلمات باقي غنزيدوهم.

كذلك هاذ التصريح بالممتلكات خاصو يكون متابع، باش المغربي والمغربية الشاب والشابة تعرف على أن هو مراقب ومحاسب، غدا غادي يقول لك أش تدير، غدا غادي يقول لك شي واحد منين جاك هاذ الشي، أما إلى حتى واحد ما تيقول لك، لأن دارت عملية الحكومة السابقة والسيد الوزير حداك اللي استعملت الحكومة واحد العدد، الحكومة السابقة استعملت عدد إما عن طريق المناولة أو عن طريق المباشر باش تجر واحد العدد ديال رؤساء الجماعات الصغار اللي ما عندهم حتى ميزانية دربعة دالريال باش تديهم للمحاكم في مسألة سياسية.

وبالتالي هاذ محاربة الفساد يكون إرادة قوية جدا باش يمكن فعلا يكون عندنا هاذ الموضوع، باش فعلا نعطيو إجابات لهاذ الشباب ديالنا قبل لا يخرجو، نقولو ليه ها الإجابات ديالنا، راه غادي نضربو بيد من حديد فيما يخص هذا الأمر، ما شي تجريم، الاغتناء المشروع وتتريك أي واحد عندو شي ريال جابو من المال العام وكثار، والمال العام عندما يكون مال فاسد راه المال الفاسد تيدير شبكات، هاذ الشبكات هي اللي تتخدمها للسطو على المؤسسات، راه يمكن نسطيو على المؤسسات ويكون هذا خطر على الدولة، المال الفاسد ومال المخدرات راه خطر على الدولة، وبالتالي يجب أن تتصدى له الحكومة بكل ما أوتيت من قوة، باش نحميو بلادنا من ذاك الشي اللي غادي يطرأ في واحد العدد من المواقع اللي تنشوفهم.

إذن السيد الوزير المحترم، أكتفي بهذا القدر وأتمنى فيما يخص هذاك الأرقام، الصحة، التعليم، والتعامل ديال الحكومة والأغلبية، راه خاص البلاد تكون عندها أغلبية واضحة، وخاص تكون عندها معارضة واضحة، خاص هاذ الإشارة تمشي للمجتمع.

راه أصبحنا في بلادنا ما عندنا معارضة واضحة ما عندنا أغلبية واضحة، وهذا يشوش على نظامنا السياسي ويشوش على الأحزاب ويرسل إشارات سيئة غير مسؤولة إلى المجتمع وإلى المغاربة، حتى أصبح هذا المنسوب ديال الثقة في المؤسسات ديالنا منسوب صغير، قليل، وأصبحت مؤسسات الوساطة لا وجود لها، وبالتالي نتمنى أن تكون آذانكم صاغية، وهاذ الشي تنقولوه لأن تنبغيو بلادنا، ونساعدكم احنا كمعارضة، نريد أن نساعد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السي المربوح فيما تبقى لك من الوقت.

المستشار السيد الحو المربوح:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

بعد هذه الكلمة السياسية الوجيهة لتويزي، نخوض في الاقتصاد والمالية وبعض الأرقام.

السيد الوزير،

يعتبر قانون المالية أداة إجرائية لترجمة أهداف والتزامات البرنامج الحكومي، واليوم بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2020، الذي يأتي في سياق وضع اجتماعي يعرف احتقانا بفعل تصاعد الأزمة الاجتماعية في كل تجلياتها التعليم، الصحة، الشغل على سبيل المثال، هذا القانون المالي هو ثالث مشروع أعدته الحكومة بعد الدعوة الملكية لبناء نموذج تنموي جديد من شأنه تقديم الأجوبة الضرورية للاختلالات البنيوية للاقتصاد الوطني.

لذلك، فإن مناقشة مشروع القانون المالي السنوي تكتسي أهمية فائقة، إذ لا يكفي أن يكون مشروع القانون المالي أداة تقليدية يشكل التصويت عليه ترخيصا للحكومة باستيفاء الموارد، وصرف الإعتمادات، بل يجب أيضا أن يسمح باستشراف الخطوط الأولية للنموذج التنموي المنشود، مشروع قانون نريده قادرعلى الاستفادة من المعطيات المتوفرة والوقوف على مكامن الخلل، وفتح المسارلتقوية الفعالية الاقتصادية، والنهوض بالأوضاع الاجتماعية لكافة فئات الشعب المغربي، ورفع التحديات المتعددة المطروحة على بلادنا، خصوصا في مجال العدالة الاجتماعية والعدالة المجالية.

فمن المفارقات الغريبة في هذا الصدد أن الحكومة قدرت منذ 2012 أنه ليس هناك ما يستوجب إعادة النظر في النموذج التنموي، إلى أن أكد جلالة الملك على ضرورة التفكير في نموذج جديد، يعني لم تكن الحكومة أنذاك مقتنعة ..

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

معنا الكاتب العام للحزب الإشتراكي الإسباني، وكذلك الشباب ديال الحزب الإشتراكي الاسباني، نرحب به.

يالاه أسيدي تفضل.

<u>المستشار السيد الحو المربوح:</u>

فالنموذج التنموي القائم، المبني على دعم الطلب الداخلي، والذي مكن المغرب من تفادي الصدمات الخارجية، قد استنفد إمكانياته التنموية، نموذج تلاشى وتقادم لاعتبارات عدة ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تحقيق المغرب لمعدلات نمو دون المستويات المرجوة والضرورية لامتصاص البطالة وإحداث تحسن نوعي في مستوى عيش السكان؛

- استمرار التفاوتات الاجتماعية والمجالية التي نجمت عن السياسات المعتمدة إلى حدود اليوم والتي تضر بالاستقرار والتماسك الاجتماعي؛

- ضعف جودة تكوين الكفاءات، والمرتبط أساسا بالإشكاليات المرتبطة بمنظومة التربية والتكوين والمقاربة القطاعية الجزئية لهذا الموضوع؛

- ضعف التكامل والتقاطع بين السياسات العمومية وغياب رؤية شاملة ومندمجة للتنمية، مما يحد من فعالية هذه السياسات.

فبعد الخطب والرسائل الملكية المتعددة، باعتبارها وثائق مرجعية للسياسات العمومية والمحددة للمعالم الأساسية للنموذج التنموي الجديد، وأمام ملحاحية واستعجالية بلورة نموذج تنموي جديد يرتكز على محركات فعالة للنمو وعلى سياسات عمومية واضحة للحد من الفوارق ومعالجة التفاوتات المجالية ومحاربة الفقر والهشاشة والتوزيع العادل للثروات المنتجة، نموذج يضع الإنسان في صلب اهتمامه وأهدافه ويساهم في تيسير الولوج لجميع الحقوق وفي مقدمتها التعليم والصحة والشغل.

أمام هذه الملحاحية فالسؤال المشروع حول مدى تضمن مشروع القانون المالي لسنة 2020، للإشارات الأولية بأهداف هذا النموذج التنموي الجديد؟

فالتقاريرذات الطبيعة الاستراتيجية حول النموذج التنموي المغربي من منظور مندمج متعددة ومتنوعة، منها:

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية.

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية، وهذا صدر منذ 2016.

- تقرير الثروة الإجمالية للمغرب بأمر من جلالة الملك... إلخ.

وهي تقارير تشكل كلها مداخل أساسية لبناء نموذج جديد للتنمية يمكن البلاد من إنتاج الثروة الحقيقية وتجاوز محدودية واختلالات النموذج التنموي القائم.

ومن جهة أخرى، إذا كان القانون المالي السنوي يتضمن دائما وأبدا الجديد في المادة الجبائية من خلال مجموعة من التعديلات والإضافات غالبا ما تتأثر بالظرفية، وتأتي استجابة لحاجيات آنية عوض البعد الاستراتيجي، فإن ذلك يؤثر بشكل سلبي على مقروئية المدونة العامة للضرائب وعلى الأمن القانوني، وذلك بشهادة الخبراء والممارسين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

السيد الوزير،

بكل صدق لمسنا لديكم رغبة في التغيير ونتمنى لكم كل التوفيق.

السؤال المركزي، هو مدى فعالية الأجوبة التي قدمها مشروع قانون المالية 2020 بخصوص تنزيل التوجهات الملكية السامية والتزامات البرنامج الحكومي، ومدى تضمنه للحلول الملائمة للقضايا الملحة للمغرب والمغاربة، خصوصا فيما يتعلق بمراجعة النموذج التنموي، وإعادة ترتيب أولوياته الاقتصادية والاجتماعية، وكذا إعادة الهيكلة الشاملة والعميقة للبرامج والسياسات العمومية في مجال الدعم والحماية الاجتماعية والتنمية الجهوية.

يبقى في نظرنا مشروع قانون كسابقيه، مجرد وثيقة محاسباتية لا تنطوي على أية خيارات تنموية حقيقية من شأنها الرقي بالاقتصاد الوطني وبالأوضاع الاجتماعية للمغاربة، بل إن من أهم سماته أنه يجسد، بما لا يدع مجالا للشك، تملص وتخلف الحكومة حتى عن الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في إطار البرنامج الحكومي أو خلال مناقشة قوانين المالية السابقة.

تجليات هذا الإخلال بالالتزامات كثيرة جدا، على سبيل المثال:

معدل النمو: وهو مؤشر مهم، من 2011 الحكومة كتجي بتوقع نمو فايت 4 حتى 5.5% بل في 2011 في برنامج انتخابي قيل 7% يعني وعد ب 7% منو 2% فقط في محاربة الفساد، أشنو تحقق؟ الحكومة الأولى 3%، الحكومة اللي كاينة دابا المتوقع مايفوتش 3%، إذا أولا نسبة النمو اللي كتحطها الحكومة ماشي هي هاذيك، وثانيا إلى قرينا هاد الأرقام والحقيقة أن هاديك 2% اللي كانت غادي تجي من محاربة الفساد مكايناش، إذا الفساد نقربأنه باقي خاص شي حكومة اللي غادي تحاربو.

البنك الدولي قدم دراسة هذه السنة، جاء فيها أن نسبة نمو الاقتصاد المغربي ستكون أقل من متوسط نسبة النمو العالمي، هذا مؤشر خطير، وستضل في مستوى بين 2 و3% خلال الثلاث سنوات المقبلة.

وبالتالي فالفرضيات التي بني على أساسها مشروع قانون المالية يطبعها التفاؤل المفرط واعتماد أرقام غيردقيقة وربما سأذهب إلى حد أن أقول مضللة شيئا ما.

ويبقى السؤال مشروعا بخصوص هذه الفرضيات التي أسست لمقاربة الحكومة، والمتمثلة في محصول زراعي يقدرب 70 مليون قنطار، سعر البترول في 67 دولار، سعر غاز البوتان في 350 دولار، وتحقيق معدل النمو يقارب 4%، 3.7%، التحكم في العجز 3.5%. ذلك أن مؤشرات مشابهة لسنوات 2017 و2018 و2019 لم تمكن المغرب من تحقيق تلك الأهداف المتوخاة على مستوى نسبة النمو ونسبة العجز، والحكومة دائما تحاول تبريرها بتعجيزات تخلقها لنفسها.

إننا نعتبر في فريقنا أن حالة الركود التي تعيشها بلادنا على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، والتي تؤكدها الإحصائيات والتصنيفات العالمية، مردها بالأساس إلى فشل الحكومة في التعاطي مع مجموعة من القضايا الكبرى والجوهرية، سنوردها في النقط التالية:

أهم القضايا تتجلى في اعتماد سياسة استثمارية تفتقد إلى النجاعة ويحركها نموذج تنموي بات متجاوز، بل لا نبخس المكتسبات وعلى سبيل المثال ما حققته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ما حققه وما يحققه الآن برنامج محاربة الفوارق المجالية، كذلك الإستثمارات العمومية في مجالات الطاقة والبنية التحتية الإستراتيجية للبلاد.

ويتجلى غياب النجاعة على مستوى السياسة الاستثمارية في نظرنا في:

• عدم انتظام الاستراتيجيات القطاعية ضمن تصور استراتيجي متكامل ومتناغم ذلك أن المغرب يتوفر على بعض الاستراتيجيات أو المخططات القطاعية دون التوفر على استراتيجية تنموية مندمجة، المغرب يتقدم في مجال الطاقة هناك الصناعة ولكن ليست هناك إستراتيجية شمولية.

• ضعف الإنتاجية العامة لعوامل الإنتاج بسبب الإكراهات المرتبطة بمناخ الأعمال، جراء العراقيل التي تقف في وجه الاستثمار الخاص وأهمها: إستمرار صعوبة الولوج إلى العقاربسبب خلل العرض وإشكالية المضاربات، صعوبة الحصول على التمويل بسبب التمييز الذي تمارسه المؤسسات البنكية لفائدة كبريات الشركات على حساب المقاولات الصغرى والمتوسطة، إضافة إلى ثقل الضرائب ومعضلة الرشوة والتعقيدات البيروقراطية والإكراهات المرتبطة بالقضاء.

• التراجع المسجل على مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تراجعت ب 13 مليار درهم.

• هناك أيضا الضعف المسجل على مستوى الرأسمال البشري وهذه مؤشرات خطيرة جدا يجب للحكومة أن يكون لها وعي في هذا المجال.

تتشكل بنية اليد العاملة، حسب المندوبية السامية للتخطيط، هادو الأرقام ديالها، من 35% من الشغيلة أمية و48% فيها مستوى ابتدائي وثانوي، فيما لا تتجاوز حصة المؤهلات الجامعية نسبة 7.5%.

وإن كنا ننوه بالحصيلة الإيجابية التي سجلتها المهن العالمية للمغرب، إلا أنها لا يجب أن تحجب عن أعيننا الواقع المتردي لقطاع الصناعة في شموليته، فحسب المندوبية السامية للتخطيط، ما بين الفصل الثالث من سنة 2018 ونفس الفترة من سنة 2019، فقد قطاع الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية 26.000 منصب شغل.

اختلال التوازنات الخارجية: إن تقلص حصة المغرب من الصادرات العالمية مقابل تنامي منقطع النظيرللواردات حسب المندوبية السامية للتخطيط دائما، فتشكل الواردات الآن ضعف الصادرات، هذا مؤشر خطيربشكل أصبح معه عجز الميزان التجاري يكتسي طابعا هيكليا وينزل بثقله على الإمكانيات التمويلية للاقتصاد الوطني من خلال تداعياته

السلبية على ميزان الأداءات.

نستهلك في بلادنا في هذه الحالة من أجل التنمية الصناعية لتركيا وبلدان أخرى، أين صناعة وطنية للإكتفاء الذاتي؟ كنتفكرو في واحد الوقت كان الصندوق دالوقيد داك اللي كان فيه السبع مكتوبة فيه "إنكم باستعمال المواد المغربية ستشاركون في اقتصاد البلاد"، والآن كنشوفو الإدارات المغربية تشارك في اقتصاد تركيا وبلدان أخرى.

إضافة إلى الإكراهات المرتبطة بعدم نجاعة السياسة العمومية في مجال الاستثمار، يعزى ضعف تنافسية المنتوجات الوطنية وتدني مردودية النسيج الاقتصادي الوطني إلى إكراهات مرتبطة بالتمويل، أهم تجلياتها ارتفاع الفجوة بين الادخار الوطني والاستثمار، اللي عارف المعادلة ديال كينز الإستثمار يساوي الإدخار، ولكن عندنا عجز واحد الفجوة كبيرة والحكومة بطبيعة الحال تعتمد على الدين، أمرواس، أمرواس، أمرواس.

هذه جملة من والي بنك المغرب في هذا الباب يقول: "في هذا الصدد ندعو الحكومة إلى ضرورة الاعتماد على الادخار الوطني بديلاً للمديونية في شقيها الداخلي والخارجي، وذلك يمر عبر تحديد المصادر الرئيسية للادخار الداخلي ووضع استراتيجية تحفيزية لتعبئتها" انتهى كلام والي بنك المغرب.

وإذا كانت الشركات تشكل مصدر 50% من الادخار الوطني، في حين تشكل الأسر مصدر 35%، وتحويلات مغاربة الخارج مصدر 12%، فإننا ندعو الحكومة لوضع استراتيجية وطنية للرفع من حصة الشركات في الادخار الوطني، مع إيلاء الأهمية للمقاولات الصغرى والمتوسطة التي تمثل أكثر من 80% من هذا النسيج.

وبخصوص الأسر، فمساهمتها في الادخار الوطني ترتبط بالدخل، ودخل الأسر المغربية ضعيف وفي تباطؤ، إذ نزل متوسط نموه من 6.1% في المتوسط ما بين 2004 و2012، إلى 3.5% بين 2012 و2017. وكما تراجع من 4.3% إلى 3.1% مؤخرا.

وتجدر الإشارة إلى أن الهوة بين الاستثمار العمومي والادخار ينجم عنها نوع من المزاحمة على مستوى التمويل حيث تعمد الحكومة إلى الاستحواذ على مجموع الإدخار المؤسساتي إضافة إلى استنزاف الإدخار المحلي إذ أن 95% من سندات الخزينة ممولة من الادخار المحلي وهو ما يفضي إلى إزاحة القطاع الخاص من السوق المالية.

نسجل خللا آخر في بنية المنظومة المصرفية للمغرب يشكل عائقا أمام المقاولات الصغرى والمتوسطة على وجه الخصوص ويتجلى في استحواذ 5 أبناك لا أكثر على حوالي 85% من القروض توجهها أساسا لفائدة كبريات المقاولات وللاستثمار في سندات الخزينة على خلفية مخاطر عدم قدرة المقاولات الصغرى والمتوسطة على الوفاء بالتزاماتها، حسب رأي هاته الأبناك. ولكن الجملة معروفة (On ne prête qu'aux riches).

نتمنى أن يشكل الحساب المرصد لأمور خصوصية، المسمى "دعم تمويل المبادرة المقاولاتية" وهي مبادرة ملكية محمودة ولكن للحكومة أن تنزلها بصراحة وبمبالغ أكثر 2 مليار ديال الدرهم في العام غير كافي، وخاصو شراكات.. إلخ، ونتمناو لهاد البرنامج الإنجاح ولنا عودة للموضوع العام الجاي إن شاء الله.

فيما يخص المديونية، بكل صراحة كنا في 500 مليار ديال الدرهم، وصلنا دابا لـ 1000 مليار ديال الدرهم، هادي ما بين 2012 و2017، 5 سنين 6 سنين تضاعف الدين، هاد العام غادي توصلو تقريبا 100 مليار ديال الدرهم، هاد الشي خطير، خطير. وغادي نكمل بهاد الشي لأن الوقت ما بقاش

السيد الوزير، إلى بغيتي الترجمة نترجمو لك من بعد، نتمازيرت إنغات تمرواس.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابته أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السيد وزير المالية،

أخواتي، إخواني المحترمين،

أتشرف بأن أدلي بدوري بموقف حزب الاستقلال، موقف حزب الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومن خلاله طبعا حزب الاستقلال.

أتشرف قلت، أن أتناول الكلمة في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون المالية، والذي نعتبره قانون مالي، مفصلي، بحكم أنه يشكل آخر مشروع ستشرف عليه الحكومة الحالية.

ومما لاشك فيه، السادة والسيدات، أن مناقشة مشروع قانون المالية لهذه السنة هي فرصة سانحة لنجدد التذكير بحرص حزب الاستقلال على تجسيد القيم، قيم النضال والديمقراطية واستحضار حجم التضحيات التي بذلت وحجم التنازلات التي قدمت في مسيرة البناء والإصلاح الديمقراطي، حتى يكون الوطن على الصورة التي نعتز بها اليوم.

والأكيد أن بلادنا أنجزت خلال العشرية الأخيرة، تحولات مهمة على كافة الأصعدة بتوافق تام مع كافة الفرقاء بلحظات مد وجزر، وكان قدرنا أن نواجه في كل مرة تحديات وإرادات تحاول ما استطاعت جر تجربتنا إلى الوراء وضرب مكتسباتنا الديمقراطية إما بغرض الهيمنة على المشهد السياسي والحزبي أو من أجل المس بالقضايا العادلة، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية.

قضية الوحدة الترابية التي تحظى بإجماع وطني وبتعبئة منقطعة النظير وراء جلالة الملك محمد السادس نصره الله، من أجل مواصلة مسيرة النماء والإصلاح والتنمية الشاملة بالأقاليم الجنوبية.

وما دامت المناسبة شرط، فاسمحوا لي أن أؤكد لكم أن قضية وحدتنا الترابية ليست قضية حكومة أو حزب دون الآخر ولا فريق دون آخر، بل هي قضية جميع المغاربة بدون استثناء، وعلى الجميع أن يساهم، كل من موقعه، في تحصين المكتسبات والمنجزات المحققة وتعزيز موقف ومصداقية بلادنا لدى المنتظم الدولي.

هي مناسبة أيضا أن أتقدم باسم الفريق الاستقلالي ومن خلاله حزب الاستقلال بتحية تقدير وإكبار للقوات المسلحة الملكية ولقوة الدرك الملكي وللأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية على الروح العالية والتفاني والتضحيات الجسام، التي ما فتئوا يبرهنون عليها من خلال مزاولتهم لمهامهم في الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، وفي الحفاظ على الأمن والاستقرار وسلامة المواطنين.

هي مناسبة أيضا أن ننحني بإجلال وإكبار أمام أرواح شهداء الواجب الوطني.

حضرات السيدات والسادة،

إن مناقشة المشروع هي أيضا مناقشة لقياس درجة استيعاب وتمكن الحكومة للتوجيهات الملكية السامية وللالتزامات المتضمنة في البرنامج الحكومي ولمناقشة الأولويات وتوقعاتها للسنة المالية المقبلة، بحول الله.

إن دراستنا لمشروع قانون المالية باستحضار الرهانات المطروحة، تجعلنا نصاب بإحباط وبخيبة أمل، فالمشروع جاء منعزلا، منفصلا على الانشغالات الأساسية للمجتمع المغربي، وما هو في الحقيقة–هذا المشروع طبعا–سوى دليل إدانة أخرى للعمل الحكومي، ولا يمكن أبدا أن يشكل منطلقا تأسيسيا للمرحلة الجديدة التي دعا إليها جلالة الملك والتي كانت تحتاج وتتطلب من الحكومة أن تعلن من خلال هذا المشروع عن الحلول الخلاقة والمبدعة القادرة على النفاذ في عمق الإشكالات التي يتخبط فيها المجتمع المغربي، والإشكالات الراهنة التي نراها ونلمسها في كل لحظة من حياتنا اليومية، بل هو مشروع يقتصر فقط على إعادة تدوير الوصفات وترتيب سلة المتمنيات والنوايا التسويفية، من خلال تكريسه لإجراءات جاهزة وتدابير سطحية ليس إلا.

حضرات السادة،

هناك مثل آسيوي مشهور يقول: (إن الوقت المناسب للقفز هو قبل أن تبتل قدمك)، أما حكومتنا الحالية المحترمة فهي تمني النفس بالقفز في كل مرحلة، لكنها لا تكترث بأنها غارقة في الأوحال حتى أخمص قدميها، أوحال التطاحنات بينها وبين أغلبيتها، والحال أننا نلاحظ حتى الأغلبية لا تعرف وجهتها وبوصلتها، أهي أغلبية أم معارضة؟ والمشاهد لا يدري، أصبح مشدوها أين يولي رأسه؟ هل نحو المعارضة أو نحو الأغلبية، اختلط الجميع.

حكومة غارقة في الأوحال حتى أخمص قدميها، أوحال التطاحنات وحرب المواقع، غارقة في أوحال انحباس المسار الديمقراطي وتراجع الحريات وفي أوحال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الغير المسبوقة.

إن المبررات المقدمة من قبل الحكومة ما هي في الحقيقة سوى إعلان ضمني بأن الثمان سنوات الأخيرة التي مرت من عمر هذه الحكومة هي سنوات للنسيان في التاريخ السياسي لبلادنا، وهل يعقل هذا؟ وهي مجرد محاولة فاشلة للتغطية عن تنصل الحكومة من التزاماتها واستخفافها بتعاقداتها مع الناخبين ومع المؤسسة البرلمانية كذلك، فأين نحن اليوم من الإصلاحات الموعودة في التعليم، كما في الصحة وفي الصناعة، كما في الفلاحة وكما في التشغيل؟ وما مصير الإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد ومنظومة الدعم والتماسك الاجتماعيين ومأسسة الحوار الاجتماعي الذي طالما تغنت الحكومة بتنفيذه؟ وما هي أصلا إلا تذر الرماد في الأعين، محاولة لإسكات الجائعين والمحرومين والمطالبين بأن يكون حوارا اجتماعيا بناءا ليس من أجل أخذ الصور.

الحوار الاجتماعي لم توقع عليه النقابات شيكا على بياض، بل يتطلب تضحية، ونحن نردد وأنتم كذلك، حضرات السادة والسيدات، ترددون جميعا "الاستقرار قبل الاستثمار" أو "الاستقرار منطلق الاستثمار"، ولن يكون الاستقرار أو نوقع على الاستقرار بشيك على بياض من أحد. الاستقرار يجب أن يكون مدفوع الثمن، ثمن نماء المغرب، ثمن توحيد الصف، ثمن توحيد الجبهة الداخلية، لأن مغربنا بالقيادة الرشيدة لجلالة الملك أصبح يغبطه البعض ويحسده البعض على نعمة الاستقرار، نعمة الأمن، نعمة توحيد الصف.

فهلموا جميعا أيتها الحكومة، نحن معكم لتوحيد الجبهة الداخلية للتقدم، للازدهار. إننا سباقون وكنا سنبقى كذلك في التنمية الاقتصادية، في التوجهات التي سار عليها أجدادنا لنستنبط القوة العربية الإسلامية، سيما ونحن نتبوأ دائما المقدمة.

قلت ما مآل التزاماتكم أيتها الحكومة في شأن تحقيق معدل نمو 5.5% وبخفض البطالة إلى 8.5% وغيرها من الالتزامات؟

إننا في الفريق الاستقلالي نتساءل فقط عن التزامات الحكومة، ولم نتساءل بعد عن انتظارات المواطنين، وآمالهم وآلامهم، فتلكم قصة أخرى، عنوانها اليأس، الإحباط، الاحتجاجات، هجرة قوارب الموت

وهجرة الأدمغة، وعجز الحكومة عن تدبير ومعالجة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، ولكم في شعارات الحركات الاحتجاجية وأهازيج الألتراس في الملاعب الرياضية عبر إن كنتم فعلا تعتبرون.

السيد الرئيس،

السادة والسيدات،

أما فيما يتعلق بالبرنامج الحكومي الذي يستند عليه المشروع، فأقل ما يمكن أن يقال عنه أنه برنامج تجاوزته الأحداث والتطورات، فقد شرعيته ومصداقيته، لاسيما بعد التعديل الحكومي الأخير، ولاسيما بعد أكثر من نقطة نظام أعلن عنها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، ودعا من خلالها الحكومة إلى إصلاح ما يمكن إصلاحه، بدءا من إقالة بالجملة لأعضائها ومرورا بمحاولات من جلالته المتعددة لتحديد سقف زمني لتنزيل مجموعة من الاستراتيجيات بسبب التأخر غير المبرر في إعدادها وإنجازها، وانتهاء بدعوة جلالته الصريحة إلى إجراء تعديل حكومي واسع ونوعي، يضم الكفاءات الوطنية الحقيقية، وكم كان أملنا كبيرا جدا في أن تكون الحكومة في مستوى التوجهات الملكية والانتظارات المجتمعية الكبرى التي طبعت المرحلة الدقيقة والصعبة التي تمر منها بلادنا على كافة المستويات، وأن تنجح فعلا في تشكيل حكومة كفاءات حقيقية قادرة على رفع التحديات المطروحة وربح الرهانات المعلنة واسترجاع الثقة، استرجاع الثقة المفقودة، لكننا تفاجأنا كما تفاجأ معنا الشعب المغربي لنوعية الكفاءات في الحكومة الحالية والانخفاض الخطير للمنسوب المقوم للسياسة الحزبية.

ولكن لنكن صريحين، إن الحكومة اليوم بعيدة بعد السماء عن الأرض عن مخرجات العملية الانتخابية وعن مبدأ الاختيار الديمقراطي، وهو ما من شأنه أن يزيد في تعميق أزمة الثقة بين الحكومة ومكوناتها، وبين المجتمع من جهة ثانية.

ومسألة الثقة هنا، حضرات السادة والسيدات، ليست ترفا أو عنصرا ثانويا، بل هي عنصر محوري وشرط واقف لإنجاحها، كان على الحكومة من خلال هذا المشروع (مشروع القانون المالي طبعا) أن تقدم مؤشرات تؤسس لما يشيع ثقافة الثقة والإقناع، الثقة بأن الآفاق مطمئنة من خلال معطيات واقعية ومن خلال أرقام حقيقية ومن خلال توقعات يقبلها المنطق الاقتصادي قبل المنطق السياسي طبعا، لكن هل لنا أن نثق في حكومة لم تكن توفر أدى شروط الثقة حتى بين مكوناتها؟ فما شهدناه من تطاحنات بين مكونات الأغلبية ومن استعجال ل2021 وإغلاق الحكومة في حسابات الربح الانتخابي وصراعات الزعامة والحملات الانتخابية السابقة لأوانها واستعراض القوة هنا وهناك يؤكد ما قلناه لكم بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية للسنة الجارية.

فعلا نردد "إن هذه الحكومة تفكر في الانتخابات القادمة لا في الأجيال القادمة".

السيد الرئيس،

السادة والسيدات،

إن الحكومة، مع كامل الأسف، لم تجد حرجا في ادعاء أن المشروع لا يخضع لأية مقاربة حساباتية وموازناتية وأنه مشروع تؤطره رؤية اقتصادية واجتماعية، وهو قول في تقديرنا مجانب للصواب إن لم أقل أشياء أخرى، بل إن الأمر عكس ذلك تماما.

إن وصف الحكومة للمشروع بالاجتماعي لمجرد أنه يقترح أو يقترح رش، رش اعتمادات إضافية لقطاعات اجتماعية مفلسة أيضا، مفلسة تماما أو مسبقا أو لبعض ميكانيزمات الحماية الاجتماعية الموروثة من حكومة ما قبل حكومة 2011 يطرح أكثر من علامة استفهام حول صدقية الخطاب الحكومي.

لقد كان على المشروع أن يتبنى مقاربة واضحة ومندمجة قادرة على التنشيط الفعلي للوظيفة التوزيعية للسياسة المالية للدولة وقادرة على إعادة توزيع الثروة بما يسهم في تحقيق عدالة اجتماعية وضمان الكرامة للمواطنين والمواطنات.

سبق لنا في 2018 أن زغردنا وطبلنا، وكان يراد إسكات أفواهنا عندما عارضنا المشروع المالي السابق بأنه اجتماعي، فهل فعلا أنه اجتماعي؟ والكل يسمعني اليوم بالله عليكم أين هو وجه الشبه؟ وأين هو المشبه به الآن؟ باش نوصفوه بالاجتماعي خاصنا الصفة أولا ديال التشبيه، هذا ما عندو لا الصفة المشبَه به ولا الشبه ولا آلة التشبيه، الاحتجاجات مازالت وازدادت، البطالة مازالت وازدادت، الرشوة مازالت وازدادت، الفساد مازال وازداد، إذن غير البارح وأنا أقول لكم كمعارضة وطنية، استقلالية، أن المشروع لم يكن اجتماعيا، وها نحن اليوم نرددها، حتى لا يقال أننا نريد المزايدة وأننا نعارض الحكومة من أجل المعارضة، بل قطعنا على أنفسنا–نحن في حزب الاستقلال–أن نقول "أحسنت" لمن أحسن، وتلاحظون، تلاحظوننا كيف نبارك ونهئ القطاعات أو بعض القطاعات العاملة والمجتهدة، ولا نجد حرجا في ذلك، لأننا نريد التقدم للوطن.

إن نجاح هذه الحكومة، حضرات السادة والسيدات، هو نجاح للمغرب، والمغرب أولى من أي مزايدة سياسية، لكن توزيع الثروة في البلاد هو توزيع ظالم، وبعيد كل البعد عن العدالة وعن العدل كذلك، أزيد من 70% اسمعوني مزيان، أزيد من 70% من الثروة يستحوذ عليها الرأسمال، فيما لا يتعدى نصيب العمال والدخول للعمل والأجراء 30%، دبا الخدام ياله 30% والرأسمال 70%، هنا كنسميها بقول الله سبحانه وتعالى (قسمة ضيزى) قوله جل جلاله، هذا راه ما يمكنش، ما يمكنشاي أو بالدارجة كيقولو قسمة بندغل، شي دا الشكيمة شي دا البغل، تبارك الله، هكا غنشجعو الاستثمار، هكا غنشجعو العمل، ولكم في ذلك رأي أيتها الحكومة. هي قسمة وتعليق يعفيني من التعليق عما تسميه الحكومة بتنزيل نتائج الحوار الاجتماعي والتي قبلناها جزئيا،

مخافة أن يستعمل المال العام في تجديد أسطول السيارات، وتكييف المكاتب الفارهة لأعضاء الحكومة ولكبار المسؤولين.

ويبقى السؤال المطروح: أين الحكومة من هذا الاختلال الخطير في توزيع الثروة؟ ولماذا تسمح الحكومة باستمرار التغلغل الليبرالي في سياستنا الداخلية، وفي سيادة القرار الوطني التي يبدو أنها تنازلت عنه لصالح إملاءات مؤسسات دولية؟ وهلا ذكرتم الشعب المغربي بآخر تخفيض أو امتياز تم إقراره بخصوص الضريبة على الدخل، في الوقت الذي لم يخل أي مشروع لقانون المالية من امتيازات بالجملة إلى الرأسمال ولفائدة الشركات الكبرى، وها هو القوانين عمركم اسمعتو شي زيادة في الأجور؟ شي تخفيض من الضريبة على الدخل؟ في تشجيع الطبقة الوسطى؟ كنسمعو إعفاءات، سير خرج فلوسك وأجي جيب لنا ذيك الشوية وعفا الله عما سلف، غنرجع لهاذ النقطة.

إن البعد الاجتماعي للمشروع هو مجرد أضغاث أحلام، وليتنا نمنا حتى نحلم، مادامت الحكومة مستمرة في سياساتها الليبرالية غير الاجتماعية، مستمرة في إهدار زمن الإصلاح، ها احنا آعباد الله تنضيعو وقت الإصلاح في الوقت اللي خاصنا نجمعو الشمل ها احنا مشتتين وتنجيبو تجارب واهية، والمثال نستقيه من مقارنة بسيطة للوضع الاجتماعي للطبقة الفقيرة والمتوسطة، قبل وبعد قرار الحكومة القاضي بتحرير الأسعار.

لقد ربحت الحكومة من قرار تحرير الأسعار ما يقارب 5% من الناتج الداخلي الخام من الميزانية، أي ما بين 45 و50 مليار درهم، فين مشات؟ أرى نتحاسبو غير بالخشيبات، ميزانية مهمة كنا ننتظر من الحكومة أن توجهها لدعم البرامج الاجتماعية وإلى دعم الفقراء وإلى النزول إلى الأطلس المتوسط، حيث تقفل أبواب المواطنين لعدة أيام بحكم تهاطل أو نزول الثلوج، إلى اخترت الأطلس فأماكن أخرى شاسعة تعاني من الفقر المدقع، لكننا فحصنا المشروع سطرا سطرا وزنكا زنكا فلم نعثر سوى على مبلغ 18 مليار درهم لدعم هذا البرنامج، إيوا فين مشى الباقي؟ هذا سؤال تنبقاو حريصين، احنا ربحنا 50 مليار ويالاه شفنا 18 مليار، بغينا الباقي فين مشى؟ نفرحو ونصفقو إلى مشى في خدمة الوطن والمواطنين، خاصة ذوي الحاجة.

لذلك، فإننا في الفريق الاستقلالي لازلنا نتساءل عن مصير الاعتمادات التي تم توفيرها من الانخفاض المسجل على مستوى نفقات المقاصة وعلى استعمالاتها الحقيقية، فلا خدمة اجتماعية تحسنت، ولا وضعية اجتماعية للطبقة الفقيرة والمتوسطة تطورت، ولا سيادة القرار الاقتصادي تحصنت، وربما ستعود هذه الحكومة إلى ترديد نفس المبررات باتهامنا بالتهويل والتحجيج بأننا فقط المقاصة لم تمكن تستفيد منها أصلا الفئات الاجتماعية ذات الاستحقاق، مبرر صحيح، إيوا من بعد؟ صحيح المقاصة ما كانتشي غير الطبقة الهشة أو الضعيفة تستفيد منها. وليكن، لنجرب عكس السؤال دبا، من يستفيد الآن من هذه البحبوحة المالية ومن قرار التحرير المشوه للأسعار؟ ألا يتعلق الأمر بقلة قليلة من أصحاب النفوذ والامتيازات والاحتكارات في ظل عدم تقنين المنافسة والسوق وعدم تسقيف الأرباح، عكس ما التزمت به الحكومة في برامجها؟

آييه تتقولو لنا دبا، ها احنا قلنا أسيدي ها هي الطبقة الهشة ما استفادتش من هاذ (le reste) اللي ابقى، الباقي ديال 18 المليون والباقي مشى لنا من 50، أسيدي فين هو؟ وما كانت تستفيد الطبقة، ودبا تتستافد؟ هاذ الشي راه يبقى سؤالا مطروح، ومطروح بحدة، وسنحاسبه وسيحاسب كل الفاعلين فيه في الوقت المناسب، عندما يقول الله سبحانه وتعالى: "ووضع الكتاب فترى المجرمين مشفقين مما فيه ويقولون ياويلتنا مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، ووجدوا ما عملوا حاضرا، ولا يظلم ربك أحدا"، صدق الله العظيم.

إن الحكومة ومن خلال سياستها الليبرالية استبدلت الدعم الموجه للطبقة المتوسطة والهشة بدعم موجه لذوي النفوذ والامتيازات والاحتكارات وللمؤسسات المالية والبنكية عبر تحرير غير مؤطر للأسعار وعبر إغراق البلاد في المديونية، فهل يستقيم الحديث عن مشروع قانون بمضمون اجتماعي؟ إذا قلتو لي إييه أنا نمشي معكم أسيدي، هل يستقيم الحديث عن مشروع القانون بمضمون اجتماعي في ظل استمرار الحكومة في استغلالها السياسيوي للبرنامج الاجتماعية والانتشاء بتزايد الخدام لحجم المستفيدين من المسجلين في البرامج الاجتماعية دون الاكتراث في الجودة المقدمة وآثارها على حياتهم اليومية؟

هذا يعني أن أعداد الفقراء والمهمشين في بلادنا آخذة في الارتفاع وأن الشغل الشاغل لهذه الحكومة هو توسيع قاعدة المستفيدين، أظن أن المثال الواضح "راميد" وصلنا ل 14مليون و400، علينا أن نعتز ولكن مبطنا نعرف أنه راه الهشاشة والضعف وصلت لواحد البعد غير مقبول، يعني ذلك أن الحكومة تواصل الإجهاز على سياسة الدعم والحماية الاجتماعية عبر تقزيمها حجما، وتشويهها مضمونا، واستغلالها انتخابويا.

ما قلناه على الفوارق الاجتماعية يسري أيضا على الاختلالات الكبرى التي يعرفها المجال الترابي يوما عن يوم، بسبب عدم تفعيل الأدوار الجديدة للمؤسسات الترابية والقصور البين في إنجاز البرامج والسياسة التنموية الموجهة إلى العالم القروي الذي يضم الأغلبية المطلقة من فقراء البلاد وأميها وأغلبية المقصيين من الولوج إلى الخدمات العمومية، هذا في الوقت الذي تستمر فيه الحكومة في حرمان ساكنة العالم القروي لدواعي محاسباتية صرفة من الاعتمادات والموارد المخصصة لهم بترخيص من مؤسسة تشريعية، وهنا لابد من أن نعرب عن استغرابنا لأن الحكومة لم تقم بصرف سوى ربع الموارد المرصودة إلى صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، سنة 2018 وهذا خطير، خطير باش الحكومة ما تصرفش في حين أن عندنا ذوي

الحاجة والأفواه الجائعة الصارخة ليل نهار.

نستغرب أيضا بأن الحكومة ومن خلال مشروع قانون المالي لم تستوعب بعد المفهوم الجديد للجهوية المتقدمة والأدوار التنموية الجديدة للجهات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالمشروع ومع كامل الأسف يؤكد لنا حقيقة واضحة، وهي أن الحكومة أضحت تعتقل الأدوار الجديدة للجهات بسبب الاعتمادات المالية الهزيلة التي تحول دون اضطلاعها بوظائفها في مجالات التنمية البشرية والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات وبسبب امتناعها عن تفعيل مقتضيات الدستور، ومنها صندوق التأهيل الجماعي المنصوص عليه في الفصل 142 من الدستور.

واسمحو لي في هذا الإطار أن أسائلكم باسم الفريق الاستقلالي عن المعايير التي تعتمدها الحكومة في توزيع موارد صندوق التضامن بين الجهات، سؤالي يكفيني.

على صعيد آخر وفيما يرتبط بالدعاية الحكومية لبعض الزيادات التي همت الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم والصحة، فاسمحوا لي أن أؤكد لكم أن معالجة الاختلالات التي يعرفها القطاعان لا ترتبط بالعامل المالي فحسب، بل تتجاوزه إلى الإرادة السياسية والثقة ومبادئ الحكامة الجيدة وغيرها من الشروط، ولكم في تجربة المخطط الاستعجالي خير مثال، ها الفلوس، واش بالفلوس غنصلحو إلى ما كانتش الإرادة؟ فعلا نأسف أن مرحلة من تعليمنا مرت وتركت كوة ثقبة كبيرة في تعليمنا، كنا نتمنى على الأقل هاذ المخطط الاستعجالي يبني لنا مؤسسات.

إن حوالي 98%من الزيادات التي تدعيها الحكومة مردها إلى ارتفاع اعتمادات التسيير، السيد الوزير، وإلى البدء في تنزيل قانون الإطار بخصوص التربية الوطنية، ونتساءل هل المشروع الحالي يضمن دمقرطة التعليم ويضمن تكافؤ الفرص؟

أما فيما يرتبط بالزيادة المجهرية (microscopique) التي عرفها قطاع الصحة، فهل تحستب للحكومة أن بذلك الزيادة تستطيع تجويد الخدمات الصحية وتحسين الولوج للخدمات الطبية؟ صحيح ها هي الحكومة فرحاتنا غتزيد فعلا 4000 منصب شغل، ولكن ما عطاتناش أنها غتخرج 2000 منصب شغل للتقاعد، إذن نخصمو راه ما كاينش شي زيادة، نطالب في الفريق الاستقلالي الرفع من المناصب المحدثة في الصحة بالخصوص إلى 5000 منصب مالي لسد الحاجات والاحتياجات للمواطنين.

موجز القول أيها، السيدات والسادة، إن الأرقام التي قدمتها الحكومة بشأن الرفع من الاعتمادات هي أرقام حجاجة وغير صحيحة، تنبني على قدر كبير من المناورات وأن التمويل الحقيقي لقطاع الصحة والتعليم تتحمله مع كامل الأسف الأسر الضعيفة التي لا حول لها ولا قوة والتي تتحمل أكثر من 60% من التكاليف.

أما فيما يرتبط بالتشغيل فحدث ولا حرج، ذلك أن المشروع لم يقدم أية حلول عملية لمعالجة معضلة البطالة المستفحلة في صفوف فئات واسعة. ومن باب التذكير فقد التزمت الحكومة بخفض معدل البطالة إلى 8.5% وبخلق 300 ألف منصب شغل في المتوسط طيلة مدة انتدابها، وهي أهداف لم يصدقها عاقل لحظة عرضها من طبيعة الحال، لحقاش الكل مرتبط بمعدل النمو والناتج الداخل الخام، منين غادي نجيبو احنا هاذ 300 ألف منصب شغل؟ إذن هذا راه شيء ما غاديش نقدر نقول المصطلح بالضبط ولكن غير مقبول.

مازال لي 5 دقايق وسأحاول جرد باختصار أهم النقط التي كان حزب الاستقلال والفريق الاستقلالي مصرا على التشبث بها خاصة التعديلات السيد الوزير، مشكورين قبلتو لنا 4 تعديلات، فرحتو موالين القهاوي، وخفضتو لهم الضريبة على القيمة المضافة من 20 إلى 10 شأنهم شأن باقي المطاعم، فهذا شيء جميل.

كنا نأمل تخفيض الضريبة على الدخل بالنسبة للناس اللي تيخلصو الفلوس في القطاع الخاص، هذيك الأموال خاصة للطبقة المتوسطة، بغيناكم تخفضو لنا هذيك الفلوس اللي تيدفعو للمدارس الخصوصية ونقصوها لهم من الضريبة على الدخل.

كنا نتمنى تشجيع البحث العلمي بخفض الضريبة على الدخل بالنسبة للأساتذة الباحثين ما زدناهمش، أستاذ جامعي ولى تيقري وليداتو صبحو كيقبطو أكثر منو، المعيشة ازدادت والوضعية ديالو بقات جامدة. باش نشجعو البحث العلمي وتحفيز الأستاذ خاصنا نزيدوه.

كنا نشجعو الفلاح بتخفيض الضريبة عن التصدير ديال التبن والفصة والميلاص ما يمكنش للجفاف في سوس، سوس اليوم اللي كانت تتشغل لنا واحد 600 ألف الجفاف كبل لها يديها وأصبحت اليوم في وضعية مأساوية، حتى الحكومة كتطمس الطموح ديالها، بعد خطاب سيدنا قال أن خط السكك الحديدية خاصو يكون في إطار فائق السرعة في أقرب سرعة، تأتي الحكومة قبله لتقول وراه غادي نديروه من دابا 40 عام. خاص الاستباقية، خاص السرعة، خاص الحكومة تتكون منبثقة من الشعب باش تعرف أشنو هو الاستباقية، والتغلب عن المشاكل.

احنا تنأكدو لكم، السيد الوزير، كنا نأمل فهاذيك الإعفاءات الناس تنشكروكم على الناس اللي ما تيخلصوش الضريبة شجعتوهم، احنا ما تنقولوش إلا فقط ولكن كنا نطمح إلى تخفيض من الضريبة على المتقاعدين، خفضنا شوية السقف من 55 ل 60 في المعدل ديال 168 ألف درهم، ولكن تيبقى ناقص، لأن المتقاعد اليوم تيقول "إني احتجتك يا وطني"، عاتبا فيه الصحة ديالو كتدهور، الوضعية الاجتماعية كتدهور، وخاصو الدعم مكافأة له على ما أسداه خلال حياة شبابه الذي أفناها في خدمة هذا الوطن وهذا واجب طبعا لكن

(un peu de récompense)، واحد الشوية ديال نعاونوه.

نشكركم السيد الوزير على ما بذلتموه من جهد خلال تواجدكم معنا طيلة هاذ 15 يوم واحنا كنتشاوفو، عبرتم عن كفاءة..

بخصوص المادة 9–حتى لا أغفل–حزب الاستقلال سيبقى مع المواطنين، ونطالب الحكومة بضمانات واضحة قانونية و بألا تعطل مصالح المواطنين، كما لا نقبل أن تمس هيبة الدولة وممتلكاتها.

هذا موقف حزب الاستقلال من المادة 9 التي أسالت كثيرا من الحبر، وتبقى هاذ المادة خارجة عن وجودها داخل مشروع قانون المالية في إطار ما يسمى بفرسان الموازناتية، هذا أمر سنظل ندافع عنه، قوانين القانون ليكون أسمى قوة نتعامل بها.

شكرا السيد الوزير.

وسأختم كلامي بقوله تعالى: "إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس على احترامك للوقت.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية في حدود 28 دقيقة.

إذا ما احترمناش الوقت غادي نزيدو جلسة خامسة، اليوم عندنا 2 جلسات وغدا 2 جلسات، فعندنا التأخير دبا ديال ساعة ونصف، فربما غادي نكونو مضطرين باش نزيدو جلسة خامسة إما اليوم في الليل أولا غدا في الليل، فلهذا تنطلب من السادة الرؤساء باش يحترمو الوقت المخصص لكل فريق.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نجتمع اليوم بحمد الله وتوفيقه لمناقشة مشروع قانون المالية لهذه السنة، الذي قدمته الحكومة أمام البرلمان وفقا للأحكام الدستورية، ونغتنم الفرصة لنتقدم من خلالكم بالتهنئة للسيد رئيس الحكومة على نجاحه النوعي في التعديل الحكومي الأخير الذي حمل عدة رسائل إيجابية، وهي فرصة لتقديم التحية أيضا لأحزاب الأغلبية التي يسرت وساهمت في إنجاح هذا التعديل.

السيد الوزير،

نناقش اليوم هذا المشروع ونحن نستحضر الإنجازات الطموحة التي حققها الشباب المغربي مؤخرا في مسابقات دولية، بدول مختلفة وفي مجالات مختلفة، في الطب والابتكار والاختراع والرياضيات والقراءة وتجويد القرآن الكريم، إنجازات تكشف عن النبوغ المغربي، الذي يحتاج إلى العناية والتقدير والتثمين، وإطلاق عنانه في جو من الثقة والحرية والكرامة. كما لا يفوتنا أن نهنئكم بما حققته الحكومة بشكل استثنائي وغير مسبوق في مجال ممارسة الأعمال بربح بلادنا لسبع نقط إضافية، وهو ما مكنها من احتلال المرتبة 53 عالميا.

وقبل الخوض في تفاصيل مشروع هذا القانون وما يحمله من مستجدات مهمة وإجراءات اجتماعية واقتصادية جديدة ومعتبرة في اتجاه الاستجابة لانتظارات المواطنات والمواطنين، لا بد من التوقف في البداية عند السياق العام الوطني والدولي الذي يناقش في إطاره هذا المشروع.

وفي البداية لابد من الإشادة بما حققته الدبلوماسية الوطنية، تحت قيادة جلالة الملك، من إنجازات جد هامة، سواء فيما يتعلق بتعزيز حضور المملكة على المستوى الدولي وخاصة في القارة الإفريقية، أو فيما يخص القضية الوطنية الأولى، قضية وحدتنا الترابية، وهو ما يدفعنا لأن نستحضر في هذا الشأن القرار الأخير رقم 2494 لمجلس الأمن الذي يكرس أولوية مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب.

كما أثمرت المجهودات المبذولة لتدعيم موقف المغرب على المستوى الدولي زيادة عدد الدول التي أسقطت اعترافها بالكيان الوهمي، ويرجع هذا الأمر بالأساس إلى ما أكد عليه جلالة الملك في خطابه الأخير بمناسبة الذكرى 44 للمسيرة الخضراء من "وضوح في مواقفه، بخصوص مغربية الصحراء، وإيمانه بعدالة قضيته، ومشروعية حقوقه" (انتهى كلام جلالة الملك).

ونغتنم هذه المناسبة للتنويه بأفراد قواتنا المسلحة الملكية وكل المرابطين على الثغور، لما يقومون به من أدوار نبيلة، وفي الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، كما نحيي جهود رجال ونساء الأمن الوطني والدرك الملكي ومختلف الأجهزة الأمنية والقوات المساعدة والوقاية المدنية الذين يسهرون بتفان ويقظة على أمن واستقرار هذا الوطن وسلامة المواطنين.

ولا يجب أن ننسى في هذا السياق أن اكتمال الوحدة الوطنية والترابية، يقتضي الاستحضار الدائم لوضعية مدينتي سبتة ومليلية والجزر المجاورة لهما، باعتبارهما مناطق مغربية محتلة تستلزم من الدبلوماسية الرسمية والموازية وضع مقاربة واضحة لاسترجاعها.

ولابد من تجديد التأكيد، من جهة أخرى، على مكانة القضية الفلسطينية باعتبارها قضية أمة، تستحق الاهتمام اللازم دفاعا عن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس.

ونشيد بهذه المناسبة بالمواقف الرسمية المشرفة التي اتخذها المغرب، والهبة الشعبية التي عبرت عن الرفض القاطع لصفقة القرن، كما ندعو إلى مزيد من اليقظة فيما يخص حملات التطبيع التي يقوم بها البعض، وكان آخرها ما وقع في موسم التمور بأرفود، ولا زلنا ننتظر تفاعل وزيري الداخلية والفلاحة مع سؤالين وجهناهما لهما في الموضوع من أجل تحديد الجهة المسؤولة عن هذا الاختراق، كما نستغل الفرصة لإدانة العدوان الغاشم الذي شنه العدو الصهيوني ويشنه على قطاع غزة المحاصر.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

يكتسي مشروع قانون المالية الذي نتدارسه اليوم ميزة مهمة، كونه يقدم من طرف حكومة معدلة، تم تقليص عدد وزرائها إلى مستوى قياسي يكاد يكون غير مسبوق، وذلك بجمع عدد من القطاعات مع بعضها، سعيا لتحقيق مزيد من الانسجام والفعالية.

كما نستغل هذه المناسبة لنحمد الله عزوجل على نعمة الاستقرار التي تعيشها بلادنا في محيط إقليمي مضطرب، وذلك بفضل حكمة المغاربة، ملكا وحكومة وشعبا، وإيمانهم بأهمية هذا الاستقرار، الذي تعززه الآمال في قدرة المغرب على إنجاز مزيد من الإصلاحات الحقيقية، مما سيمكن من ربح الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتجاوز الإكراهات والتحديات الداخلية والخارجية، وهو ما يستوجب في نظرنا في فريق العدالة والتنمية ومعه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، تعزيز الاختيار الديمقراطي وما يرافقه من إصلاحات كبرى، عبر شراكة فعالة بين مختلف الفاعلين الذين يتقاسمون هموم تكريس وتعزيز مسار الإصلاح والتنمية والديموقراطية ببلادنا، وهو ما لن يتم إلا بحيادية مؤسسات الدولة إزاء المشهد السياسي والحزبي، ووجود أحزاب سياسية قوية تتبنى مقاربة إصلاحية ومعارضة قوية راشدة، تعكس نبض الشعب، لا أن تكون سببا في انخفاض منسوب الثقة في العمل السياسي ببلادنا، وتعمل كلها بشكل يجعل مصلحة الوطن فوق كل اعتبار وتنتظم مساهمتها ضمن الوعاء الوطني المؤطر بالثوابت الدستورية لبلادنا، ممثلة في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية المتعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي، والسعي بشكل جماعي نحو بناء مغرب مستقر معتز بهويته الإسلامية وأصالته التاريخية ومتشبث بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار.

ونؤكد اليوم على أن ما قطعته بلادنا من خطوات معتبرة في مسلسل البناء الديمقراطي، يضع الأحزاب السياسية وباقي القوى المشاركة في العملية السياسية في امتحان تكريس العمل السياسي النبيل المحترم لقيم ومبادئ الديمقراطية، خاصة على المستوى الداخلي، وتعزيز استقلالية قرارها، وتجديد نخبها على أساس معايير الكفاءة والنزاهة والوطنية والرقي بالخطاب السياسي إلى مستوى انتظارات المواطنات والمواطنين وتجنب الصراعات الحزبية الفارغة والصراع على المساحات.

ولعل من بين الإنجازات الحكومية التي يمكن أن تعزز الثقة في مؤسسات الدولة ومؤسسات الوساطة، الاتفاق الموقع مع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين في إطار الحوار الاجتماعي، والذي مكن من تحقيق العديد من المكتسبات لفائدة الموظفين والمستخدمين وأجراء القطاع الخاص، علاوة على إسهامه في تعزيز السلم الاجتماعي والاستقرار في بلادنا، وهو الاستقرار الذي نحن مدعوون، كل من موقعه، إلى الحفاظ عليه والعمل على استدامته.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

يأتي مشروع قانون المالية لهذه السنة في ظل المتغيرات التي جاء بها القانون التنظيمي لقوانين المالية، ومنها بالأساس البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات، واعتماد مبدأ الصدقية كمبدأ أساسي في تقدير الموارد والنفقات.

لقد سجلنا في هذا الإطار تقليص الحكومة لمدة تقديم قانون التصفية، والالتزام بتقديم الوثائق المصاحبة لمشروع القانون، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدل الشفافية كمؤشر مهم في إعداد مشروع القانون وإطلاع المواطن على المعطيات الرقمية من خلال ميزانية المواطن وعلى جميع الوثائق الأخرى من خلال البوابة الالكترونية للوزارة.

كما نسجل تقديم معطيات مرتبطة بالمداخيل الجبائية إبان عرض تنفيذ قانون المالية لستة أشهر الأولى في شهر يوليوز الماضي بطريقة تؤشر على إضفاء الصدقية، لكنه وفي ظل غياب معطيات جديدة إلى حدود تاريخ مناقشة مشروع قانون المالية تجعلنا نفتقد للصورة التي من شأنها توضيح مدى بلوغ الأرقام التي تم الالتزام بها من المداخيل والنفقات كتوقعات عرضت في مشروع قانون المالية لسنة 2019.

لأجل ذلك، فإننا نؤكد على ضرورة العمل على تقديم عرض حول تقدم تنفيذ الميزانية السنوية مرفقا مع تقديم مشروع قانون المالية للسنة الموالية.

السيد الرئيس،

إن تبني بلادنا لخيار الانفتاح الاقتصادي يستوجب منا استحضار القضايا والمؤشرات الإقليمية والدولية وأثرها على الاقتصادي الوطني، وتتبع الفرص الاقتصادية والاستثمارية المتاحة واعتماد الوسائل الوقائية من المخاطر والأزمات، وهو ما يجعلنا نتوقف على المؤشرات والمعطيات التالية الجديرة بالمتابعة والتحليل ومنها:

- تزايد التوترات التجارية العالمية في ظل حدة المنافسة والسباق الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين؛

- استمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط مما تستمر معه تقلبات أسعار النفط في السوق الدولي؛

- تراجع نسبة النمو العالمي إلى 3%؛

- تباطؤ في نسبة النمو على مستوى الاتحاد الأوروبي ليصل إلى في 1.2%.

إن المعطيات المسجلة "تحديات ومخاطر وفرص" سترخي دون شك بظلالها على الاقتصاد الوطني، لاسيما إذا استحضرنا بعض المؤشرات السلبية للاقتصاد الوطني، وهو ما يستدعي العمل على تجاوزها لتحصين المكتسبات، ومنها على سبيل المثال:

- تفاقم عجز الميزان التجاري بنسبة 5.2% نتيجة ارتفاع الواردات مقابل الصادرات؛

- تراجع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج؛

- ارتفاع النفقات الجارية.

ومقابل هذه التحديات والإكراهات، فإن الاقتصاد الوطني يمتلك نقاط قوة يمكن الارتكاز عليها في مواجهة التحديات والرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني، ومن أهمها:

- ارتفاع منحى صادرات القطاع الصناعي؛

- تطور ايجابي لعائدات السياحة؛

- ارتفاع الطلب الداخلي نتيجة توطيد استهلاك الأسر؛

- تسجيل تطور ايجابي للمداخيل الجبائية وغير الجبائية بزيادة تقارب 9 مليار درهم مقارنة مع سنة 2018.

إننا نؤكد على أهمية السياق الدولي وأهمية الالتزام ببعض الضوابط التي تمكن من تحسين المالية العمومية والتموقع ضمن المنظومة الدولية، وهذا ما جعل بلادنا تحتل المرتبة 75 في تقرير "المنتدى الاقتصادي العالمي" حول التنافسية، وتحسن ترتيب المغرب في تقرير ممارسة الأعمال بتموقعه في الرتبة 53.

ورغم التباطؤ الحاصل على المستوى العالمي وفي منطقة اليورو، تم تحقيق نسبة نمو 2.9% على المستوى الوطني، وهو ما يمثل ضعف معدل النمو المحقق في منطقة اليورو وفوق معدل النمو العالمي.

كل ذلك لا يعفينا من الأخذ بعين الاعتبار السياق الوطني بما فيه من تطورات واحتجاجات فئوية وقطاعية ومجالية، ووضعية الفئات الهشة ومحدودة الدخل، بل لا بد من التأمل في المعطيات الاقتصادية الوطنية، نمو اقتصادي مدعوم بشكل رئيسي بالطلب الداخلي، نتيجة توطيد استهلاك الأسر، مع الإشارة إلى أن ارتفاع استهلاك الأسر يأتي في ظل تزايد القروض الممنوحة للأسر، والتي عرفت ارتفاعا ب 9 مليار درهم، ومعه ارتفع متوسط تحمل دين الأسر.

هذه الوضعية يصاحبها انخفاض في التوفير لدى هذه الأسر، وتوجهها إلى استهلاك المنتوجات المنخفظة الثمن، وهو ما سينشط معه الاقتصاد غير المهيكل، كما يؤشر لتراجع الطلب الداخلي مستقبلا بسبب تدني القدرة الشرائية لهذه الشرائح الواسعة من الأسر.

أما بالنسبة للميزان التجاري فقد سجل في يوليوز 2019 عجزا بنسبة 5.2% بسبب ارتفاع الواردات، وهو عجز مستمر ودائم مع التأكيد على أن نصف الواردات تأتي من الدول التي تربطنا معها اتفاقيات التبادل الحر، وهي وضعية غير متكافئة لبلدنا في علاقاته التجارية الخارجية في ظل ضعف تنافسية المقاولة الوطنية والمنشآت الإنتاجية، بالرغم من الإجراءات التشجيعية المسجلة كل سنة في قوانين المالية.

وفي هذا الإطار وتبعا للتوجيهات الملكية، لا يفوتنا أن نؤكد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تروم تعزيز دور القطاع البنكي في تمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا التي تشكل 90% من النسيج المقاولاتي، غير أنها لا تساهم سوى بما يقارب 30% من القيمة المضافة، بينما تسجل نفس النسبة كمعدل في النسيج المقاولاتي لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مع قيمة مضافة تتجاوز 60%، هذه الوضعية تدفعنا لاقتراح إحداث مرصد وطني لمتابعة وقياس أثر التمويل المالي وأثره على الاقتصاد الوطني.

أما بخصوص الاستثمار العمومي، فلا يخفى على أحد الدور الهام والحيوي الذي يضطلع به باعتباره رافعة للاقتصاد الوطني، وأداة للتأهيل الاجتماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وفك العزلة عن المناطق النائية صعبة الولوج.

وفي هذا الإطار نسجل في فريق العدالة والتنمية التوجه الإيجابي والإرادي لدى الحكومة في رفع الاعتمادات المخصصة له، حيث ستصل إلى حدود 198 مليار درهم برسم سنة 2020، منها 101.2 مليار درهم بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية، و77 مليار درهم بالنسبة للميزانية العامة و19 مليار درهم فيما يخص الجماعات الترابية.

ومن جهة أخرى، لابد من الإشارة في هذا الصدد إلى المقاربة المعتمدة من طرف الحكومة لتحسين فعالية نفقات الاستثمار العمومي وتجاوز ضعف القدرة التنفيذية للمشاريع الاستثمارية برسم القانون المالي 2019 من خلال تعميم إنجاز دراسات لتقييم أثرها الاجتماعي والاقتصادي

إلا أنه وبالرغم من المجهودات المبذولة في هذا المجال، فإن أثر ذلك على النمو الاقتصادي لازال محدودا بسبب ضعف مردودية الاستثمار العمومي ونجاعته، كما يسجل ارتباطا بذلك صعوبات الولوج إلى العقار لانجاز المشاريع الجديدة بالنسبة للمستثمرين الجدد، في الوقت الذي توجد فيه مساحات غير مستعملة بمناطق صناعية عدة، لم تتخذ بشأنها القرارات اللازمة لاسترجاعها وإعادة تفويتها.

كما نود في إطار توفير المعطيات المرتبطة بالاستثمارات أن تعمل الحكومة على تقديم معطيات عن المشاريع المنجزة بدعم من الحكومة، وأن لا يتم الاكتفاء في الوثيقة المقدمة ضمن وثائق مشروع قانون

المالية على أرقام وإحصاءات عامة، بل لابد من توفير معطيات توضح مآل ونتيجة التفويت الذي يقع في السنوات السابقة ومدى التزام المستثمرين بإطلاق المشاريع وتنفيذ الالتزامات وخلق فرص الشغل.

ولا يفوتنا التنبيه إلى ضرورة اتخاذ إجراءات تشجع على توجه الاستثمار الأجنبي للمناطق البعيدة بما من شأنه إحداث توازن في التنمية بين مختلف المناطق ببلادنا.

أما عن المقتضيات التي جاء بها المشروع والمتعلقة بنفقات تنفيذ الأحكام القضائية ضد الدولة والجماعات الترابية، والممثلة في المادة 9 التي صوتنا عليها بالامتناع، فإننا نؤكد بشأنها على ما يلي:

إن القراءة الموضوعية لهذه المادة لن تستقيم بدون استحضار أهم خصائص القاعدة القانونية باعتبارها قاعدة عامة ومجردة، وهو ما يعني أن المشرع يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الآثار القانونية المترتبة عن هذه الخطوة.

لقد استندنا في تأكيدنا على ضرورة تعديل هذه المادة إلى جملة من الاعتبارات والحيثيات والمبررات، نعد أهمها:

- نص الفصل 75 من الدستور على أن قانون المالية يصدر "بالتصويت من قبل البرلمان، وذلك طبق الشروط المنصوص عليها في قانون تنظيمي". واحتراما لهذه القاعدة يتعين التذكير بمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي لقوانين المالية التي تنص على أنه: "لا يمكن أن تتضمن قوانين المالية إلا أحكاما تتعلق بالموارد والتكاليف وتهدف إلى تحسين الشروط المتعلقة بتحصيل المداخيل ومراقبة استعمال الأموال العمومية".

وبالرجوع إلى المادة 9، فإنها ترمي إلى إحداث مسطرة خاصة لتنفيذ الأحكام القضائية، الشيء الذي لا يدخل ضمن الاختصاص الحصري للقانون المالي.

- لقد حسم القضاء الدستوري بمقتضى قراره رقم 728 سنة 2008 الأمر، حين عالج علاقة قوانين المالية بالمجالات التشريعية الخارجة عن نطاقها، على أساس اعتبار كل المقتضيات الخارجة عن نطاق تحسين الشروط المتعلقة بتحصيل المداخيل تعتبر لا دستورية وخارجة عن نطاق اختصاص القانون، واعتبر بذلك أحكاما ضمن المادة 8 من قانون المالية لسنة 2009 متعلقة بإحداث مسطرة خاصة لتحصيل الغرامات بشأن المخالفات في مجال السير والجولان خارجة عن نطاق اختصاص القانون المالي.

- إن قواعد تنفيذ الأحكام القضائية منصوص عليها في قانون المسطرة المدنية، والتي تحدد طرق التنفيذ بما فيها كيفيات إيقاف وتأجيل التنفيذ وتقديم الضمانات والكفالات والبت في الصعوبات، وغير ذلك من الإجراءات المتروك تدبيرها لقاضي التنفيذ بواسطة قرارات وأوامر قضائية تسهل وتوفر كل الضمانات للتنفيذ الملائم للأحكام.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

إن الأرقام والمؤشرات تؤكد الطابع الاجتماعي لمشروع قانون المالية، انسجاما مع الأهداف المسطرة في البرنامج الحكومي، لاسيما ما يتعلق بتطوير النهوض بالتشغيل وتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي، حيث تم تخصيص 91 مليار درهم لتفعيل القانون الإطار لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وتخصيص ما يناهز 18 مليار درهم لتقليص الفوارق، و26 مليار درهم لدعم القدرة الشرائية للفئات الهشة والطبقة المتوسطة بالإضافة إلى دعم ومواصلة تفعيل مخطط الصحة 2025.

إن الهدف الأساس من تقوية الاقتصاد الوطني هو إحداث فرص شغل وتمويل سياسات اجتماعية إرادية تسهم في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتسعى للتجاوب مع انتظارات المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

وفي هذا الإطار إطار لابد من الانتباه إلى ما تعرفه بلدنا في الآونة الأخيرة من قلق مجتمعي صامت تارة وناطق تارة أخرى، ومن تجلياته تنامي عدد من الظواهر المقلقة من قبيل تنظيم وقفات احتجاجية من طرف بعض الفئات المجتمعية والمهنية، قاسمها المشترك التعبير عن الاستياء من ضعف أثر التنمية، بالإضافة إلى ظاهرة هجرة الكفاءات و الهجرة السرية التي أصبحت مستشرية في صفوف الشباب وما ينتج عنها من مآسي وفواجع نتيجة غرق البعض في طريق الهجرة، وكذا مظاهر الاستياء العارم المعبر عنها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والأغاني الشبابية وفي الملاعب الرياضية، التي أضحت تنحو منحى تبخيس عمل المؤسسات الوطنية والسياسية والنقابية على حد سواء، مما يدعونا جميعا إلى حسن التقاط الإشارات والانتباه والتصرف بما تقتضيه اللحظة التاريخية من مسؤولية تاريخية جسيمة على الجميع.

أما فيما يتعلق بقطاع التربية والتكوين والبحث العلمي، فنظرا للمكانة التي يحظى بها قطاع التربية والتكوين باعتباره قطاعا منتجا ذو طبيعة اجتماعية، فقد تضمن مشروع قانون للسنة المقبلة مجموعة من الإجراءات والتدابير المهمة لتنزيل مقتضيات القانون الإطار، كما تضمن أيضا مجموعة من الأهداف التي من شأنها الرفع من النتائج الإيجابية بهذا القطاع بما ينعكس على جودة التعليم.

غير أنه ينبغي ألا يحجب عنا كل ذلك السعي لبلوغ الأهداف الإستراتيجية، الانتباه لبعض الاشكالات والمعوقات التي قد تتسبب في عرقلة الإصلاح المنشود، وفي هذا السياق ندعو في إطار التعاون والتكامل بين المؤسسات إلى إيجاد صيغة مشتركة للتقييم المستمر لمراحل تنزيل هذا الإصلاح.

وفيما يتعلق بالقطاع الصحي، فقد حظي بدوره خلال الولاية الحكومية الماضية والحالية باهتمام كبير يتجلى بوضوح في الاعتمادات المهمة المرصودة لهذا القطاع، حيث ستبلغ السنة المقبلة 18.6 مليار درهم، مع إحداث 4000 منصب شغل بهدف توسيع العرض الصحي وتعزيز البنية التحتية والرفع من الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الاستشفائية، وتعزيز الخدمات الصحية الموجهة للعالم القروي وتوسيع وتأهيل المستعجلات الطبية.

غير أنه بالرغم من المجهود المبذول، فإن تصنيف المغرب في مؤشر الصحة العالمي لازال متدنيا، كما أن المعطيات تكشف عن التفاوت الكبير المسجل بين الجهات وبين الوسطين الحضري والقروي، حيث تتركز معظم البنيات الاستشفائية بمحور القنيطرة-الجديدة والموارد البشرية بنسبة أزيد من 50% من الأطر العاملة في القطاع، فضلا عن استمرار الإشكالات المرتبطة بوضعية الموارد البشرية الصحية ومعاناة فئات واسعة منهم.

أما في الحماية الاجتماعية، فإننا نسجل هذا المحور بالتغطية الصحية، حيث نغتنم الفرصة لتهنئة منخرطات ومنخرطي التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية بإنهاء عهد السيبة والفوضى داخل هذه التعاضدية، إثر القرار الشجاع المشترك للسيد وزير الاقتصاد والمالية والسيد وزير الشغل والإدماج المهني السابق والقاضي بحل التعاضدية وإسناد إدارتها لمتصرفين.

كما لا يفوتنا التوقف عند المجهود المقدر للسيد وزير الشغل والإدماج المهني السابق والذي بصم على حصيلة متميزة خلال مرحلة انتدابه، خصوصا ما يتعلق بتعزيز الحماية الاجتماعية لغير الأجراء والمستقلين والمهنيين.

كما ننوه بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي لتدارك الاختلالات والصعوبات التي كانت تواجه الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS)، والذي سيمكن من تعزيز مبادئ الشفافية والحكامة في التسيير والحفاظ على التوازنات المالية للصندوق.

وفي هذا الإطار نجدد الدعوة إلى برمجة مشروع القانون المتعلق بمدونة التعاضد قصد دراسته والمصادقة عليه في إطار القراءة الثانية بمجلس المستشارين، وهو القانون الذي من شأنه إضفاء الكثير من الشفافية والحكامة على تدبير القطاع التعاضدي وضمان عدم تكرار الاختلالات التي شابت تدبير عدد من التعاضديات، والحكومة مسؤولة على تتبع هذه المسؤوليات، وهو ما يدفعنا إلى المطالبة بإجراء عمليات رقابة وافتحاص تهم جميع التعاضديات حسب حجمها لتجنب أي انزلاقات مستقبلا.

أما عن التغطية الاجتماعية، فإن هذا المحور المهم يحتاج إلى اليقظة القصوى والحذر من كل المخاطر التي تهدده، فإصلاح أنظمة التقاعد بات يحتاج إلى المرور إلى إصلاح يفضي إلى إرساء قطب عمومي لتفادي إصلاحات مقياسية جديدة على مستوى الصندوق المغربي للتقاعد.

وفيما يتعلق بالشغل والإدماج المهني والبطالة، فإننا ننوه بالنتائج المحققة على مستوى التشغيل، مع استمرار خلق فرص الشغل في إطار مخطط التسريع الصناعي في أفق تحقيق 400.000 منصب سنة 2020، ناهيك عن إحداث حوالي 140.000 منصب شغل بالقطاع العمومي خلال الولاية الحكومية الحالية، وهو ما ساهم في تقليص نسبة البطالة، إلى 8.1%.

كما نثمن تخصيص 200 منصب في مشروع قانون المالية الحالي للأشخاص في وضعية إعاقة حاملي الشهادات العليا.

أما عن تقليص الفوارق الاجتماعية، نثمن في هذا الصدد الزيادة المطردة في الاعتمادات المالية المرصودة لعدد من البرامج التي تروم تقليص الفواق، وهو ما من شأنه الزيادة في عدد المستفيدين من هاته البرامج وتجويد خدماتها، حيث خصصت الحكومة هذه السنة 18 مليار درهم لمجموع البرامج ذات الصلة، تتوزع على تقليص الفوارق الاجتماعية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرنامج دعم التمدرس "تيسير" ومنح التعليم العالي وبرنامج راميد والمساعدة المباشرة للنساء الأرامل وغيرها من البرامج.

وسيظل التحدي الأكبر الذي يواجه الحكومة هو ضمان وصول هذه البرامج للفئات المعنية بها وتجويدها، وسنظل ندعو إلى التسريع بإخراج السجل الاجتماعي الموحد، الذي سيمكن من استهداف الفئات المعنية بهاته البرامج.

أما عن صندوق المقاصة، فقد سجل مشروع قانون مبلغا حدد في 14.6 مليار درهم عوض 13.6 مليار درهم التي تم تحديدها في عرض توجهات مشروع قانون المالية في شهر يوليوز الماضي، أي بزيادة مليار درهم، الشيء الذي يدفعنا إلى التأكيد أن الحاجة أصبحت ملحة إلى اعتماد دعم مباشر للفئات الهشة والضعيفة ومحدودة الدخل، حتى نكون فعلا أمام دعم من ميزانية الدولة لهذه الفئات عوض الميزانية المخصصة لصندوق المقاصة.

وفي الحوار الاجتماعي والموارد البشرية، فإننا نؤكد، السيد الوزير، وأنتم تشرفون على قطاع الوظيفة العمومية، أن نسجل تدخلنا في المحور بالحوار الاجتماعي والتزامات الحكومة المضمنة في اتفاق 25 أبريل 2019 ومنها:

- إحداث درجة جديدة للفئات الدنيا" مساعدين إداريين ومساعدين تقنيين وفئات أخرى في وضعيات مماثلة "، وهي الفئات التي لا يتعدى أجرها 4000 درهم وتتوفر على الشروط القانونية للترقية، غير أنها محرومة من الترقية بسبب عدم وجود درجة جديدة يلجون إليها وظلوا في درجتهم لسنوات عديدة، لذلك فإننا نؤكد على ضرورة

أن تعمل الحكومة على رفع الظلم عن هذه الفئة وجعل هذا الالتزام أولى الأولويات.

وأن تعمل الحكومة أيضا على :

- متابعة استفادة أجراء القطاع الخاص من الزيادة في الحد الأدنى للأجر وضمان حقوقهم وتغطيتهم الاجتماعية؛

- مراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية بما يتماشى مع المستجدات التي تعرفها الإدارات العمومية؛

- مراجعة منظومة الأجور وهو التزام ورد في اتفاق 26 أبريل 2011، ولحدود الساعة لم يتم فتح هذا الورش الذي يعد فرصة حقيقية لترشيد النفقات ومراجعة العديد من الوضعيات والتعويضات.

ولا يفوتني الوقوف على الحركة الاحتجاجية الفئوية والقطاعية والتي أصبح معها بعض المتابعين يعلقون على النتائج المتواضعة التي نسجلها في الاستجابة وانخراط المأجورين فيها، لنؤكد لكم باسم فريق العدالة والتنمية والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أن نسبة الانخراط في الإضرابات تشكل نقطة نظام وجب الانتباه إليها ودافع أساسي لأجل العمل على استرجاع ثقة الوسطاء الاجتماعيين ممثلة في المركزيات النقابية ودعمها ومساندتها والعمل على إخراج قانون يؤطر العمل النقابي ويوضح حق ممارسة العمل وصون الحرية في الانتماء النقابي، ويضفي مزيدا من الشفافية على علاقات الشغل وعلى الممارسة النقابية.

أما على مستوى السكن فإن الأمر يستوجب تحسين شروط الاستفادة من العرض السكني وتطوير المنتوج الذي يدخل في خانة السكن الاجتماعي والسكن الاقتصادي.

وعلى سبيل الختم، فإننا في فريق العدالة والتنمية ومعه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نعتبر أن بلادنا بالرغم من التحديات المحيطة بها داخليا وخارجيا قادرة على تجاوزها، وكسب رهانات التنمية والازدهار، وتأكيد تموقعها في المحيط الإقليمي والقاري والدولي، بفضل ما تملكه من طاقات وإمكانات، وإرث ثقافي وحضاري، وتحتاج في سبيل ذلك إلى بناء الثقة بين مكوناتها، والثقة في إمكاناتها، وتدقيق اختياراتنا الاقتصادية، ومواصلة التصدي لكل مظاهر الريع والفساد، وتكريس الديمقراطية والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمجالية، وتعزيز ثقة المواطن في السياسة وفي مؤسسات بلده بما يضمن التعبئة الجماعية المطلوبة لنهضة كل شعب وأمة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

آخر متدخل في هذه الجلسة رئيس الفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر، لأعرض على أنظاركم الخطوط العريضة لمنظورنا لمشروع هذا القانون الهام الذي يشكل المحك الحقيقي لاختبار السياسات العمومية والاختيارات المسطرة في البرنامج الحكومي.

واسمحوا لي في البداية أن أسجل بعض الملاحظات المنهجية ذات الصلة بهذا المشروع:

أولا، رغم المجهود المبذول لملاءمة هذا المشروع مع الصيغة الجديدة للهيكلة الحكومية، إلا أنه يضل مؤطرا بالصيغة الحكومية السابقة، ولم يستطع لظروف موضوعية، مواكبة خيار القطبية المعتمدة في بناء الحكومة الجديدة، قطبية نتطلع في الفريق الحركي إلى ترجمتها إداريا وماليا عبر تجميع فعلي للقطاعات المشكلة للأقطاب الحكومية، بغية خلق الانسجام بين صناعة القرار الإداري واتخاذ القرار السياسي.

ثانيا، نعتقد جازمين، بعد ما يقرب خمسة سنوات على صدور القانون التنظيمي للمالية، أن تجديد بنية القانون المالي أضحى مطلبا أساسيا، من خلال تجاوز شكل وطبيعة هذه الوثيقة المالية التي يعود عمرها إلى منتصف التسعينات، والتحول نحو ميزانية النتائج، وتوطين المشاريع بآجال محددة للإنجاز، وإرفاق المشروع ببيان عن نفقات ومنجزات السنة السابقة بدل انتظار قوانين التصفية، وهي تدابير من شأنها تسهيل دور البرلمان في دراسة وتعديل الميزانية مسجلين تطلعنا كذلك إلى الإجتهاد لتمكين المؤسسة التشريعية،من حقها في تعديل الميزانيات القطاعية في اللجن الدائمة، بذل حصر هذا الاختصاص في الشق الضريبي والموازناتي، حتى لا تظل أشغال هذه اللجن مجرد فضاء لمناقشات عامة دون أدنى تأثير على مسار البرامج والإختيارات القطاعية.

ثالثا، تطلعنا كذلك، في الفريق الحركي، كبير إلى أن ينخرط المشروع الحالي في التأسيس لورش النموذج التنموي الجديد الذي رسم صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله معالمه الكبرى، بأبعادها الاقتصادية والإجتماعية والمجالية، وهو ما يتطلب الإنتقال إلى سياسة مالية تنتج الثروة بدل الاكتفاء فقط بمنطق توزيعها، على قلتها أصلا، سياسة مالية نريدها منتجة لمصادر وموارد جديدة، بحكامة مالية واقتصادية لا تقف فقط عند تغيير المعادلات الجبائية.

السيد الرئيس،

لا يمكننا في الفريق الحركي، ومن منطلق فكر الحركة الشعبية وقناعاتها الراسخة على مدى 60 سنة، إلا أن نسجل اعتزازنا بما تنعم به بلادنا من أمن واستقرار، وتعزيز للبناء المؤسساتي، والرصيد الحقوقي، وترجمة متدرجة للمغرب الدستوري الجديد، والنجاحات الدبلوماسية المتلاحقة في مختلف المحافل الدولية والقارية، والتي مكنت بلادنا بقيادة ملكية حكيمة من تحصين مكانته كشريك إستراتيجي في العالم الجديد، وبناء نموذج مغربي متميز إقليميا وجهويا ودوليا في مختلف المجالات سياسيا وحقوقيا، إقتصاديا واجتماعيا ومجاليا، نموذج مغربي لا يخفي أعطابه بالمساحيق ولكن له إرادة قوية لصناعة البديل وتصحيح المسار، في إطار مغرب المؤسسات، مغرب يتجه باختياراته الإستراتجية نحو فتح مزيد من أبواب النمو الاقتصادي، وإقرار العدالة المجالية والإجتماعية، وترسيخ دوره في صناعة المستقبل الإفريقي، وفي حوار شمال–جنوب، وفي مد جسر التعاون والتكامل بين ضفتي المتوسط، فضلا عن ريادته غير المسبوقة في مناهضة الإرهاب والتطرف، والانتصار للسلم والأمن والوحدة في المنطقة المغاربية كتكتل إقتصادي كبير توحده اللغات والتاريخ ووحدة المصير.

وفي هذا السياق نتطلع إلى أن تكون التحولات التي تعرفها منطقة الإتحاد المغاربي فرصة لجنوح خصوم وحدتنا الترابية نحو سبيل الحكمة والتعقل، ووقف مناوراتهم التي تحول دون إنهاء النزاع المفتعل حول مغربية أقاليمنا الجنوبية الراسخة برباط البيعة المقدس وبالتاريخ والطبيعة، خاصة في ظل المقترح المغربي القاضي بإقامة حكم ذاتي في ظل سيادة المملكة المغربية، وفي ظل الجهوية الموسعة المبنية على وحدة الوطن والتراب، والذي يعتبر حلا لا محيد عنه، ومرحب به في مختلف المؤسسات القارية والدولية، وفي صدارتها الأمم المتحدة المخولة حصريا لفض هذا النزاع المصطنع، المعرقل لحلم الوحدة المغاربية، وتجفيف المنطقة من إحدى منابع الإرهاب المندسة وراء كيان وهمي بتندوف لا مستقبل له، إلا خدمة أجندات أعداء السلم والأمن وحقوق الإنسان، والمتاجرة بمصير آلاف المحتجزين الأبرياء.

وبهذه المناسبة لا يسعنا، السيد الرئيس، إلا أن نتقدم مجددا بتحية تقدير وإكبار إلى القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والوقاية المدنية، والقوات المساعدة، وكافة مسؤولي وأطر الإدارة الترابية، على تضحياتهم الجسام، كل من موقعه، لصيانة حدود بلادنا وتحصين استقرارها، وحفض أمن الوطن والمواطنين تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدين الوزيرين،

السيد الوزير،

من باب الواقعية والموضوعية لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نسجل بإيجاب المجهود المبذول لإعطاء مشروع القانون المالي، المعروض على أنظارنا، مضمونا اجتماعيا ملموسا، وكذا الخطوات المتخذة لدعم المقاولة الوطنية بمختلف أصنافها، ودعم الاستثمارات العمومية، واتخاذ مبادرات لخلق فرص جديدة للشغل، رغم الإكراهات المحيطة بالاقتصاد الوطني جهويا ودوليا، في ظل سوق عالمية مطبوعة بالتحولات والصراعات والانكماش، فضلا عن خيار الحفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية وملاءمتها مع الرهان الملزم لضمان التوازنات الاجتماعية، وتلكم معادلة صعبة لا يمكن إلا أن تفرز نسبا محدودة للنمو والعجز والتضخم، لا يمكن في ظلها إلا العمل على بناء أسلوب جديد للحكامة يتقن الاستثمار الإيجابي في الندرة، والاجتهاد في صياغة بدائل لتنويع الموارد بعيدا طبعا عن جيوب المواطنين.

السيد الرئيس،

ولأن المقاولة بمختلف أصنافها هي الرافعة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستثمار هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني والضامن لفرص الشغل، فإننا نسجل إيجابا تركيز مشروع قانون المالية لسنة 2020 في أهدافه على دعمها بإجراءات تحفيزية، بالرغم من قناعتنا أنها غير كافية، اعتبارا لحجم الإشكالات والصعوبات التي تعاني منها، لذا نقترح لإنعاش المقاولات بمختلف أصنافها تخفيف الضغط الضريبي المفروض عليها، وتوسيع الوعاء الضريبي، كسبيل أنجع لتنمية الموارد الجبائية، وتبسيط المساطر الإدارية، وتنفيذ الأحكام القضائية الحائزة لقوة الشيء المقضي به، الصادرة ضد الدولة.

وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة التفكير وتوسيع النقاش حول هذا الموضوع، بما يضمن حقوق المتقاضين، وخاصة المقاولات مع الحرص على استمرارية المرافق العمومية، وذلك من خلال مراجعة جذرية لمدونة الضرائب ومدونة تحصيل الديون، والمسطرة المدنية، كإطار قانوني يعالج معضلة الحجز على ممتلكات الدولة، وكذلك حماية المقاولة والمواطن من الاقتطاع من المنبع، تطلعنا كذلك، السيد الوزير، إلى وضع جدولة زمنية معقولة ومضبوطة لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية قبل 31 دجنبر 2019، على شاكلة المجهود المبذول في استرجاع القيمة المضافة.

انتظارنا كذلك، السيد الوزير، إلى مجهود أكبر لأداء مستحقات المقاولات التي أنهت أشغالها حماية لها من الإفلاس، إلى جانب اتخاذ تدابير للتنزيل الفعلي لنسبة الأفضلية الممنوحة للمقاولات المتوسطة والصغرى، وحصر سندات الطلب (les bons de commande) عليها.

كما نجدد مطلبنا بضرورة العودة إلى (zoning) من خلال مراعاة الخصاص الجهوي في تحديد نسبة الضرائب على الشركات، ومراعاة البعد المجالي في تحديدها، بغية إنصاف الجهات المتضررة من السياسات العمومية المتمركزة في جهات بعينها، وجذب الاستثمار نحو الجهات المحرومة.

السيد الرئيس،

يشكل إصلاح نظام الجبايات المحلية أداة مهمة لتمويل خزينة الجماعات الترابية، ودعامة أساسية لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة، ومن هذا المنطلق ندعو الحكومة إلى إصلاح نظام الجبايات المحلية، عبر تفعيل وأجرأة مختلف التوصيات المنبثقة عن المناظرات الوطنية الثلاث حول الجبايات، خصوصا أمام محدودية النظام الحالي الذي يشكل عائقا أمام التنمية المحلية والجهوية.

وفي هذا السياق، ونحن على أقل من سنتين على إنتهاء ولاية الجماعات الترابية، فالحكومة ملزمة بالتعجيل برفع يدها عن الاختصاصات الذاتية للجهات، والتعبير عن إرادة فعلية لدى الفاعلين الحكومية المركزيين من خلال تفعيل ميثاق اللاتركيز الإداري، وتنزيل اتفاقيات الشركة الموقعة بين الوزارات والجماعات الترابية، فإلى حد الآن وبكل موضوعية، لا نلمس إلا حضور وزارة الداخلية مركزيا وجهويا ومحليا من خلال مواكبتها لورش الجهوية المتقدمة، مسجلين مطلبنا الدائم بضرورة مراجعة معايير توزيع الميزانيات على الجهات وباقي الجماعات الترابية، باعتماد معيار الخصاص التنموي ومؤشر الخصاص في البنيات التحتية والهشاشة الاجتماعية، ووضع مخطط تنموي متكامل للنهوض بالعالم القروي، إلى جانب تعميم خيار التوظيف العمومي الجهوي ليشمل مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

السيد الرئيس،

اعتبارا لأهمية القطاع البنكي في تمويل الاقتصاد الوطني، فقد أضحى إصلاح هذا النظام مطلبا آنيا ومستعجلا، للانخراط في عملية التنمية ودعم الاستثمار، والتحول إلى مؤسسات مالية مواطنة، من خلال تقديم تحفيزات تمويلية للشباب في إطار مجهودات الدولة لتوفير فرص التشغيل الذاتي، والانفتاح أكثر على المقاولات الذاتية، وتمويل المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، تفعيلا للخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، متطلعين إلى إنصاف الجهات التي طالها الحيف التنموي منذ عقود في تفعيل هذا البرنامج النوعي والذي خصص له 6 مليار درهم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في مجال السياسة الاجتماعية، نؤكد أن مشروع قانون المالية جاء بلمسة اجتماعية رغم حجم الخصاص، من أهم مرتكزاتها تقليص التفاوتات بين الفئات والمجالات، إذ تم الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة للقطاعات الاجتماعية، خاصة قطاعات التعليم والصحة، إلى جانب دعم برامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وفي هذا الإطار ننبه الحكومة إلى ضرورة تحسين منظومة الاستهداف، اعتمادا على معياري مؤشر التنمية ونسب الخصاص، والإسراع في إخراج السجل الاجتماعي الموحد، والإنتقال من ثقافة التماسك الاجتماعي إلى منطق التنمية والإنصاف الاجتماعي والمجالي.

السيد الرئيس،

على مستوى قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، تعتبر المصادقة على قانون الإطار المتعلق بالتربية والتكوين والبحث العلمي، لحظة مفصلية وتاريخية لإعادة الاعتبار لقطاع عانى ولا زال يعاني من اختلالات متراكمة على جميع المستويات، وفي نفس السياق، نثمن ونشيد بكل الخطوات المتخذة لتنزيل هذا القانون الإستراتيجي الذي جاء ليضمن إستمرارية أوراش إصلاح المنظومة، متطلعين إلى مخطط للتعليم بالوسط القروي، وتوسيع رهان المدارس الجماعاتية.

وفي مجال التكوين المهني، نتفاعل إيجابا مع مؤشرات تطور هذا القطاع الواعد، سواء على مستوى تحسين الطاقة الاستيعابية لمؤسساته، أو على مستوى البرامج والأوراش الجديدة الواردة في خارطة الطريق المتعلقة بتأهيل وتطوير التكوين المهني، المقدمة السنة الماضية أمام أنظار جلالة الملك نصره الله، ولا تفوتنا الفرصة في هذا الإطار دون التنويه بورش مدن المهن والكفاءات التي ستفتح آفاقا جديدة لتشغيل الشباب وتنويع عرض التكوين المهني، إذ نعول عليها لضمان الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي.

أما بالنسبة للبحث العلمي، فطالما طالبنا في الفريق الحركي بإرساء سياسة واضحة المعالم لتطويره، وكذلك الرفع من الميزانية المخصصة له والتي لا تزال دون الطموحات.

تطلعنا كذلك السيد الوزير إلى تعميم الجامعات على باقي الجهات، خاصة جهات الأقاليم الجنوبية، وجهة درعة تافيلالت، واستكمال المجهود الجبار المبذول لتعميم المنحة الجامعية على ضوء مراجعة المرسوم ذي الصلة بمعاييره المتجاوزة.

السيد الرئيس،

إن تشخيص واقع الصحة بالمغرب لا يحتاج إلى جهد لإبراز اختلالاته، فقد تطرقنا لها مرارا في أسئلتنا الشفهية وفي مداخلاتنا، لكن ننتهز هذه الفرصة للمطالبة بإرساء مخطط للنهوض بالقطاع في العالم القروي الذي يعاني الهشاشة والفقر والحرمان.

وفي نفس الإطار نثمن تخصيص 1.7 مليار درهم لفائدة المساعدة الطبية راميد، لكن نجدد التأكيد على ضرورة إصلاح اختلالاته، وخاصة مسألة جعل بطاقة الرميد كبطاقة التعريف الوطنية صالحة للعلاج بمختلف مستشفيات المملكة، وأملنا يبقى معلقا على مخطط الصحة 2025 لتجاوز مختلف الاختلالات التي يعرفها القطاع.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في إطار تعزيز رصيدنا الحضاري والثقافي الغني، صادقنا كبرلمان على قانونين من الأهمية بما كان، وهما القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والقانون التنظيمي المتعلق بإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، إلا أن هذين القانونين لم تواكبهما الحكومة، بإجراءات مالية وعملية لأجرأتهما وتنزيلهما، لذا نقترح في الفريق الحركي إحداث حساب خصوصي يتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

السيد الرئيس،

تلكم بعض ملاحظاتنا واقتراحاتنا حول مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2020، في حين سنحتفظ بباقي الاقتراحات والملاحظات، لندرجها في المداخلات القطاعية في الجزء الثاني من هذه المناقشة العامة.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الوطن والمواطنين تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وايده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

قبل أن نرفع الجلسة غير باش نذكركم في الساعة الثالثة بالضبط غادي تنطلق الجلسة المسائية.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 254

التاريخ: الخميس 08 ربيع الآخر 1441هـ (5 ديسمبر 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الرابعة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020.

1- مواصلة المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعة؛

2- رد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

الحضور الكريم.

طبقا لأحكام الدستور، والقانون التنظيمي للمالية، والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على مداولة المكتب وكذلك ندوة الرؤساء الأخيرة، وبعدما إستمعنا في الصباح إلى الجلسة الصباحية نبتدئ اليوم وفي هذه الساعة للدراسة والمناقشة العامة لمشروع القانون المالي 2020.

وغادي نبداو نعطيو الكلمة مباشرة لفريق التجمع الوطني للأحرار لتناول الكلمة.

فليتفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع قانون المالية 70.19 للسنة المالية 2020، كما وافق عليه مجلس النواب، واسمحوا لي بداية أن أتقدم بخالص شكري وامتناني للسيد محمد بنشعبون؛ وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، على هذا المشروع، مهنئينه على تجديد ثقة جلالة الملك فيه لتولي تدبير هذا القطاع الاستراتيجي، وهي ثقة إن دلت على شيء فإنما تدل على كفاءة السيد الوزير، وحنكته في تدبير القطاع المالي والاقتصادي في بلدنا في وضعية عالمية متقلبة وغير مستقرة على كافة المستويات.

إنها مناسبة سنوية نلتقي فيها مع الحكومة كممثلين لطبقة سياسية ونقابية ومهنية جادة ومسؤولة، مطلوب منها توفير شروط النجاح للتحديات والرهانات الاقتصادية والتنموية التي تفرضها المرحلة عبر الانخراط الكلي وبنفس إيجابي معزز بالثقة والوحدة واليقظة والتعبئة، عبر اعتماد خطاب بناء وهادف ومبدع للحلول، يرصد المكتسبات ويثمنها، تعززت بمجهود تنموي استثنائي قاده جلالة الملك محمد السادس حفظه الله منذ 20 سنة على تربعه عرش أسلافه الميامين.

إذ أن الانخراط الجماعي لحماية التميز المغربي والوعي بدقة المرحلة والتحديات التي تتهدد بلادنا، ستمكننا بكل تأكيد من تقوية التماسك الوطني، والذي لطالما كان أحد دعامات تاريخنا العريق، تصدينا عبره لكل المتربصين ببلدنا، الذين يحاولون دون كلل زعزعة استقرارنا ووحدتنا الوطنية، إما عبر استغلال المآسي والأزمات الطارئة، أو الفقر والبطالة من أجل الركوب عليها، موظفين بعض المغرر بهم من أبناء هذا الوطن الذين لازالوا، للأسف الشديد، يُستعملون من طرف الجهات المعادية لمصالح المملكة، مستغلين هامش الحرية عبر بث خطاب اليأس والكراهية؛ خطاب البؤس والعدمية؛ خطاب تسميم الأجواء، الذي يفتقد للبدائل الموضوعية، أو الخطاب الذي يعتمد على دغدغة العواطف ويحسن الركوب على الأمواج، يتقن فن تبادل الأدوار في تحديد المواقف تجاه القضايا والنقاشات التي يطرحها تنزيل مختلف السياسات العمومية.

السيد الرئيس،

إن فريق التجمع الوطني للأحرار يؤمن إيمانا راسخا أن أسمى جوانب الإنسان هي قوة الإرادة وثبات العاطفة، وإذ ينأى بنفسه عن هذا الخطاب السيء والمتناقض وغير الواضح، يدعو جميع الأحزاب والنقابات الوطنية الجادة والمسؤولة أن تتحلى بالروح الوطنية العالية، وأن تتحمل مسؤوليتها تجاه هذه المرحلة المتسمة بإكراهات داخلية وخارجية، نغلب فيها مصلحة الوطن الذي يبقى فوق الأحزاب والنقابات، وفوق أي كسب سياسوي زائل.

إذ أننا لسنا بمعزل عن محيط إقليمي جيوسياسي مضطرب وغير مستقر، فإذا لم نحتط ونعي من خطابنا السياسي الموجه اليوم إلى الرأي العام الوطني الذي يضرب في المؤسسات الدستورية، ويبخس عمل الأحزاب والحكومة والبرلمان، والصادر من فضاء أزرق لا نعرف من يوجهه أو يتحكم فيه، فإننا سنخسر المعركة، لذلك لابد من أخذ المبادرة لإرجاع الأحزاب والنقابات إلى حضن الجماهير عبر تثمين المكتسبات واعتماد خطاب الوضوح والصراحة، وإيجاد الحلول للمعضلات

الاجتماعية الجاثمة على مجتمعنا، باستغلال ذكائنا الجماعي، أوصلتنا اليوم ولله الحمد إلى مراتب مشرفة أبرزها الرتبة 53 عالميا في مناخ الأعمال.

السيد الرئيس،

تتزامن مناقشة هذا المشروع مع احتفالات الشعب المغربي قاطبة بذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، وعيد الاستقلال المجيد، مناسبة نجدد فيها على الموقف الثابت لحزب التجمع الوطني للأحرار من قضية الصحراء المغربية، مؤكدين أن حزبنا وراء جلالة الملك في مبادرته السياسية الرامية إلى تنزيل الحكم الذاتي الذي يبقى بالنسبة إلينا البديل الحقيقي والوحيد لإنهاء هذا الصراع الذي طال أمده، وأخر قيام اتحاد مغاربي قوي ومتماسك، تحتاجه البلدان الخمسة مجتمعة كقوة إقليمية متحدة، فارضة نفسها في هذه الوضعية العالمية المضطربة.

وبنفس الإصرار والثبات، وبإرادة ملك وشعب، يدافع المغرب على قيام دولة فلسطين مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، منوهين في هذا الإطار بالجهود الجبارة التي يقدمها جلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس لدعم كل المقدسيين وتحسين أوضاع هذا الشعب المقاوم، منددين بالعدوان المستمر والغاشم للكيان الإسرائيلي على هذا الشعب الأعزل في غزة والقدس الشريف، ولن نقبل المزايدة في هذا الموضوع من أي طرف كان.

لابد أن نحمد الله على نعمة الاستقرار التي ترفل فيها بلادنا، والراجعة أساسا إلى المقاربة المعتمدة في تدبير أزماتنا الداخلية.

وفي هذا الإطار لا بد أن نقف وقفة إجلال وإكبار للقوات المسلحة الملكية الباسلة والمرابطة على الحدود، تحية تقدير وإكبار لقوات الدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية على تدخلاتها الناجحة والناجعة، والتي تبقى ساهرة ليل نهار، تجسيدا للقرب الحقيقي من الساكنة، خصوصا تلك المتواجدة في الجبال والمناطق النائية.

تحية إجلال وإكبار كذلك لأجهزتنا الأمنية التي تشتغل ليل نهار لمحاربة الظاهرة الإرهابية الداعشية، وتحاصر اليوم بمجهودات القرب من الأحياء الشعبية، الجريمة بشتى أنواعها، حيث تواصل حملات اجتثاث الإرهاب ومن يموله داخل أرض الوطن وخارجه بمقاربة استباقية ننوه بها، يجسد للاحترافية العالية التي تتعامل بها الإدارة العامة للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني، وهو ما يعبر بجلاء الدور الرائد الذي تقوم به أجهزتنا الأمنية المغربية في محاربة الظاهرة الإرهابية في العالم بأسره.

السيد الرئيس،

في تقرير أعده المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية برسم سنة 2019، تم رصد سمعة المغرب لدى 24 دولة من مختلف القارات، هذا التقرير أشار إلى أن سمعة بلدنا خارجيا، أفضل من سمعته الداخلية، أو بتعبير أدق، نظرة الخارج للمغرب أحسن بكثير من نظرة المغاربة لبلدهم، وهنا يكمن الخلل الكبير، ويجعلنا نطرح علامات استفهام كبيرة بالنظر لحجم التبخيس الذي وصلنا إليه بفعل تدني منسوب الثقة في مؤسساتنا.

وبخصوص الأمازيغية، لابد أن نثمن مجهود الحكومة والبرلمان في إخراج القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم خصوصا، ومجالات الحياة العامة ذات الأولوية، مبرزين أن هذا الإجراء لا يكفي، بل يتطلب انخراطا فعليا وسريعا للحكومة.

السيد الرئيس،

نسجل بأسف شديد الاستغلال البشع لقبة البرلمان لتمرير مغالطات بأسلوب بئيس ينخرط في موجة التيئيس والعدمية بأسلوب بهلواني، وسلوكات مشينة ومرفوضة تسيء للعمل السياسي الجاد والهادف والبناء، مستحضرين الخطب الملكية السامية في هذا الإطار، والتي تبين لنا أننا لازلنا بعيدين عنها، متسائلين، كيف يمكن لهؤلاء السياسيين أن ينصبوا أنفسهم فقهاء يوزعون صكوك الغفران ويطعنون في مصداقية حكومة عينها جلالة الملك بمقتضى الدستور، وينعتونها بأقبح النعوت، سامحين لأنفسهم بكل وقاحة بتنقيطها، متسائلين، أين نحن من الرقابة المسؤولة؟ أقول لهم: إنكم في حالة شرود دائم.

السيد الرئيس،

قبل الخوض في مناقشة مشروع قانون المالية، لابد أن أحيي العمل الجبار الذي قام به زملاؤنا في مجلس النواب والذين سهروا على مناقشة هذا المشروع الذين عملوا على تجويده بإدخال 77 تعديل عزز التفاعل الإيجابي للسيد الوزير مع مكونات البرلمان حيث قبل أيضا ما مجموعه 44 تعديلا من الأغلبية والمعارضة، من أصل 208 تعديلا داخل مجلسنا الموقر.

فبقدر دفاعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار عن الحكومة وأغلبيتها بشكل واضح وصريح احتراما لموقعنا، بقدر ما نتأسف للوضع الشاذ الذي آلت إليه هذه الأغلبية داخل مجلس المستشارين، بسبب نزوعات شخصية ذاتية تحاول تصريف المشاكل الداخلية على الأغلبية، الشيء الذي نرفضه وندينه جملة وتفصيلا.

فإذا كان هذا الأمر يبدو طبيعيا بالنسبة للبعض الذي ألفوا العمل السري، ولا يلزمهم موقف الأغلبية داخل مجلس النواب، خصوصا عندما يتعلق الأمر بموقف يهم قضية جوهرية، تتعلق باستباحة المال العام، وكأننا أمام أغلبيتين، في منطق غريب وغير مفهوم، فإننا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار نرفض هذه الازدواجية التي تزيد من ضبابية المشهد السياسي ببلادنا، إذ لن نستمر في تزكية هذا العبث وسنتصدى له رافضين منحنا الدروس من أي كان داخل هذا المجلس الموقر، طالبين من السيد رئيس الحكومة الذي أشرف على إعداد هذا المشروع وتنزيله، التدخل العاجل لإنقاذ أغلبيته، ولم شتاتها، ووقف

نيران إخوانه التي تصب في كل الاتجاهات، مستغربين لعدم تقديمهم لتعديلات على المادة 9. اللهم إلا إذا كانت هذا المكون السياسي يدبر الحكومة برأسين.

وبالرجوع إلى الفرضيات التي بني عليها المشروع نجد أنها واقعية ومعقولة تأخذ بعين الاعتبار السياقات الوطنية والدولية لتحقيق نسبة نمو 3.7% راجع إلى التحول الهيكلي للقطاع الأولي لصالح الأنشطة الزراعية غير الحبوب، كالأشجار المثمرة وتربية المواشي، وهو ما عزز مناعة القيمة المضافة الفلاحية، ما يبرز بالملموس نجاح مخطط المغرب الأخضر عكس ما يحاول البعض ترويجه، شاكرين الله عزوجل على رحمة الأمطار، راجين منه المزيد من الغيث.

السيد الرئيس،

بالرجوع إلى مستجدات هذا المشروع فإن ما يمكن ملاحظته قبل التطرق إلى هذا الموضوع نجد أن التحفيزات الضريبية التي تقرها الدولة تكلف 30 مليار درهم، وهو ما يمثل 2.5% من الناتج الداخلي الخام. مقابل ذلك نجد (الضريبة على الدخل، والضريبة على الشركات، والضريبة على القيمة المضافة) في المغرب تؤديها 140 شركة فقط.

أضف إلى ذلك أن 73% من الضريبة على الدخل، تتأتى من الضريبة على دخل الأجراء مقابل 5% من الضريبة على الدخل للمهنيين، فيما يبلغ متوسط مساهمة الأجير أكبر بخمسة أضعاف من مساهمة المهني، كما أن 3% من المهنيين فقط يؤدون 50% من الضريبة على الضريبة المهنية.

إن هذه الأرقام لوحدها تدعونا بإلحاح إلى إقرار إصلاح جبائي حقيقي وعميق، ليس فقط لغياب العدالة الجبائية، بل بسبب عدم التوازن الذي يعاني منه نظامنا الجبائي، حيث لا يستساغ أن نجد قطاعا أو نشاطا يظل خارج نظام الضرائب لأن المبدأ يستوجب انخراط جميع الملزمين في تقديم تصريحاتهم، حتى وإن كانوا معفيين، أو خاضعين لمستوى صفر من الضريبة، لذلك نقر بأنه رغم كل الإجراءات التي جئتم بها لمحاصرة ظاهرة التهرب الضريبي تبقى غير كافية.

وعليه يتطلب الأمر حيال هذا المعطى، العمل من أجل تحقيق مساهمة عادلة ومنصفة للمهن الحرة والتجارة الكبرى وتأهيل التجار الصغار ومواكبتهم قبل إخضاعهم لعملية التضريب، وهو ما سيساهم في إعادة تطوير الضريبة على الدخل ودعم أفضل للنفقات الاجتماعية.

السيد الرئيس،

نسجل بارتياح كبير عزم الدولة إحداث مساهمة إبرائية، متعلقة بالتسوية التلقائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج المملوكة، قبل 30 شتنبر 2019، من طرف الأشخاص المعنيين بشكل مخالف للقوانين المنظمة للصرف وللتشريع الجبائي. فمن المنتظر بعد دخول هذه المقتضيات حيز التنفيذ، ستكون السنة التي تليها "آخر فرصة للمغاربة من أجل التصريح بممتلكاتهم، وموجوداتهم النقدية المنشأة بالخارج، وتسوية وضعيتهم فيما يرتبط بقوانين الصرف والالتزامات الضريبية"، شاكرا للحكومة قبولها لتعديلنا الذي قدمناه من أجل تجويد تنزيل هذا الإجراء.

لكن بصرف النظر على أن الحكومة قد تعمل على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتبسيط المساطر المتعلقة بالصرف، وبإحداث الحسابات البنكية بالعملة الصعبة، في إطار عملية التسوية الطوعية، فإننا نتساءل هنا عن مدى توفر الحكومة على إستراتيجية مبنية على الانخراط الطوعي في الأداء التلقائي للضرائب، باعتماد البعد التواصلي في التعريف بدور الضريبة، والعمل على تحسين أداء الملزمين لواجباتهم، باعتماد أولوية أسلوب التنبيه والإرشاد قبل اللجوء إلى الأسلوب الزجري.

فإذا كان إدماج قطاعات وزارية فيما بينها أمرا مفيدا جدا، فالأهم هو انسجام وتكامل الاستراتيجيات والبرامج القطاعية فيما بينها، بغرض تنفيذ أمثل للسياسات العمومية عبر تعزيز إلتقائية تدخلات المؤسسات العمومية على الصعيد الاستراتيجي والقطاعي والمجالي، ضمانا لذلك وجب التساؤل؛ هل هناك تكامل بين المشاريع، من خلال برمجة متناسقة للمشاريع في إطار تصور مندمج، هادف إلى الرفع من وقع المشاريع الاقتصادية والمجالية والخدماتية، وإحداث فرص الشغل، وكذا الاستعمال المشترك لوسائل إنجاز المشاريع؟ هل هناك تكامل وتناسق بين الاستراتيجيات القطاعية من أجل ترشيد استغلال الموارد (الماء، والطاقة، ...) المندمجة؟

إن ما يلاحظ هو غياب الترابط المنطقي، فيما يخص بعض القطاعات، بين مشروع النجاعة المقدم والإستراتيجية القطاعية، خصوصا إذا ما علمنا أن المادة 77 من الدستور وكذا المادة 17 من القانون التنظيمي للمالية تؤكدان على وجوب الترابط بين المخططات التنموية الإستراتيجية ونفقات الاستثمار، نموذج قطاع الأسرة والتضامن والمساواة، الذي يوزع 83% من ميزانيته على الجمعيات، وما أدراك ما الجمعيات! ؟

السيد الرئيس،

مساهمة المؤسسات العمومية والمنشآت العامة تبقى بالنسبة إلينا دون طموحنا، فمساهمتها في ميزانية الدولة تصل إلى حوالي 12 مليار درهم فقط، وهو ما يمثل حوالي 4% من المداخيل العادية، علما أن محفظة الدولة تتوفر على 225 مؤسسة عمومية، 43 شركة ذات مساهمة مباشرة للدولة، و179 شركة تابعة، حيث نجد أن إمدادات الدولة حسب التقارير التي توصلنا بها، تصل إلى أكثر من 30 مليون درهم، أي ما نسبته 25% من عائداتها فقط.

لذلك فإن أكبر خطر تمثله المؤسسات والمقاولات العمومية على مالية الدولة، يتمثل في كونها وراء القسم الأكبر من الديون الخارجية للمغرب.

فهذه المؤسسات والمقاولات العمومية تلجأ إلى الاقتراض من الخارج بضمانة من الدولة، لإنجاز برامجها الاستثمارية، ليصل مجموع ديونها إلى 261 مليار درهم، ثمانون في المائة منها توجد في ذمة 6 مؤسسات عمومية فقط، هي كل من المكتب الشريف للفوسفاط، والمكتب الوطني للماء والكهرباء، والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، والمكتب الوطني السكك الحديدية، ووكالة الطاقة المستدامة، والوكالة الخاصة طنجة المتوسط، وهو ما يقتضي منكم السيد الوزير إقرار حكامة تدبيرية أكثر، علما أن ميزانية الدولة تتحمل عبء أخطاء تدبيرية لا يد لها فيها وقد تؤثر على العملية المحاسبية في بنية الميزانية.

السيد الرئيس المحترم،

نؤكد لكم أن فريق التجمع الوطني للأحرار مؤمن ومقتنع بأن الاستثمار لا يمكنه أن يصل إلى أهدافه في ظل إدارة بطيئة أقل ما يمكن أن نقول عليها أنها كابحة للاستثمار حيث أتعبتنا الإنتظارية في غياب الحزم والبت في الملفات رغم التعليمات الملكية الصارمة في هذا الصدد.

لذلك، وجب التذكير أنه لا يمكنكم إنجاح مختلف سياساتكم إذا لم تصلحوا أوضاع الإدارة وتجعلونها تبدع وتجتهد في إيجاد الحلول، علما أنها تعيش اليوم أوضاعا نفسية رهيبة، الكل بدأ يهدم الإدارة ويبخس التراكمات، وهنا أريدكم أن تتعاملوا بموضوعية مع هذا الملف وتعطونه الأولوية التي يستحقها.

لذلك، فإننا نحذر من المتاجرة لمثل هاته التقارير، لأننا سنجعل الجميع في سلة واحدة، متوجهين في هذا الإطار بالتحية والتقدير للأغلبية النزيهة داخل الإدارة العمومية التي تشتغل بتفاني واقتدار في سبيل إعداد وتنزيل مختلف السياسات العمومية، ومن موقعنا كسياسيين حماية الإدارة والدفاع عنها وتقويتها متوجها بخالص شكري كذلك لأطر وزارة الاقتصاد والمالية الذين يحافظون على الأمن المالي للوطن، ويبدعون في إيجاد الحلول لمعضلات البلاد ومشاكله.

والشكر موصول كذلك لكل الشرفاء والنزهاء في هذا البلد، ومن موقعنا داخل الأغلبية التي نحن جزء منها، سنصوت بكل وضوح على كافة مقتضيات مشروع قانون المالية 2020 بالإيجاب، والذي يعكس توجهات الأغلبية في دعم القطاع الاجتماعي، وأبدع الحلول، وشجع الاستثمار، وعزز قدرات الاقتصاد الوطني، ودافع عن القدرة الشرائية، وحصن المكتسبات.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق.

والآن الكلمة لرئيس الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد وزير الدولة،

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الوظيفة العمومية،

زميلاتي، زملائي المستشارون المحترمون،

دعوني السيد الرئيس أن أصارحكم بأننا في الفريق الاشتراكي وأثناء تحليلنا لمضامين مشروع قانون المالية برسم سنة 2020 لم نجد فيه ما يطمئننا على أن هذا المشروع يجيب على سؤال عريض: ما هو النموذج التنموي الذي نريده لبلادنا؟

إن الرأي العام الوطني وهو يتابع اليوم هذا النقاش من حقه أن يتساءل خارج الأرقام الواردة في هذا المشروع عن ما هي الغاية من القانون المالي نفسه؟ هل المسألة محاسبية فقط؟ أم الأمر يتعلق بتوزيع اعتمادات مالية على قطاعات؟ أم أن هناك ألغاز لا يعرفها إلا صناع السياسة المالية؟ إلى غير ذلك من الأسئلة المشروعة، والتي أصبحت حاضرة بقوة أمام الخلط في المشهد السياسي الذي نعيشه اليوم في مجلس المستشارين من قبل من في الأغلبية ومن في المعارضة.

السيد الرئيس،

إن المنطق التشاركي الذي تم الإعلان عنه للرأي العام المغربي بمناسبة التوقيع على ميثاق الأغلبية من طرف السيد رئيس الحكومة ومن طرف السادة الأمناء العامين للأحزاب السياسية المشاركة في هذه الحكومة بتاريخ فبراير 2018، اليوم نحن في حاجة ماسة إلى بلورته بشكل عملي، حتى لا يتأثر هذا المسعى بحسابات سياسوية غير مبنية على أسس منطقية أو عقلانية.

ومن هذا المنطلق كنا في الفريق الاشتراكي سباقين إلى مراسلة السيد رئيس الحكومة المحترم من أجل عقد اجتماع عاجل لهيأة الأغلبية من أجل توحيد موقفها بخصوص التصويت على جميع مواد هذا المشروع.

كما أود السيد الرئيس، أن أستثمر هذه اللحظة السياسية والتشريعية الهامة من أجل التنويه بالعمل الدؤوب والاحترافي الذي تقوم به مؤسستنا الأمنية والتي أبانت عن قدرات استباقية أضحت نموذجا في حماية وطننا ومواطنينا من التهديدات الإرهابية الخطيرة.

كما أنوه بالأسلوب الرفيع الذي تعاملت به الأجهزة الأمنية في مواجهة هذه التهديدات، حيث تمت العمليات التي أقدمت عليها في إطار احترام القانون واحترام الإجراءات المسطرية التي تضمن المحاكمة العادلة، وبتحقيق التكامل فيما بين الاستقرار الأمني الذي نحمد الله عليه في بلدنا وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإننا نؤكد السيد وزير الاقتصاد والمالية على ضرورة العناية بالأوضاع الاجتماعية الملحة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية،

اليوم في هاذ الموسوم ديال الأمطار في المغرب العميق راه الناس تعاني من شراء قارورة الغاز، تقع مضاربات، كيلو السردين السيد وزير الاقتصاد والمالية يصل 20 و25 في القرى وليس بالرباط، وهنا الناس اللي ساكنين عندهم هاذ (les grandes surfaces) راه لما يقتني المشتريات ديالو يعمد إلى الأداء عن طريق البطاقة البنكية الإلكترونية ولا يعرف ثمن السردين ولا قارورة الغاز، ولكن خاصنا نفكرو في سكان المغرب العميق، فعلينا جميعا برلمان وحكومة ومجتمع مدني أن نتحمل هذه المسؤولية من أجل أن يستمر الحوار المنتج بيننا لوقف كل انزلاق أو انحراف قد يسعى إلى المس بثوابت ورموز الأمة ومقدساتها والتصدي أيضا لكل من سولت له نفسه أن يزرع الفتنة والشقاق داخل المجتمع.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

زميلاتي، زملائي المستشارون،

ارتباطا بالنقاش الدائر حول المادة 9 من مشروع قانون المالية لهذه السنة، نؤكد أننا في الفريق الاشتراكي حريصين على تطبيق مقتضيات الدستور، حريصين على حماية الحقوق والحريات كما هي منصوص عليها دستوريا، وحريصين أيضا على استمرارية المرافق العمومية. ومن هذا المنطلق لابد لي أن أسجل:

أولا، الفريق يشدد على حماية حقوق المتعاملين مع الإدارة، سواء كانوا أفراد أو مقاولات:

يشدد أيضا على ضمان استدامة الخدمات العمومية، لا أحد منا كيفما كان نوعه أو لونه السياسي أن يقبل باش المرفق العمومي ديالنا يتوقف، ما يمكنش احنا نقبلو قرية أو مدينة ما يكونش فيها الضو أو الماء هاذي مسلمات ينبغي الوقوف عندها وألا يتزايد علينا فيها أحد.

ثالثا، السيد وزير الاقتصاد والمالية، نشدد في الفريق الاشتراكي أيضا على تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية الصادرة عن السلطة القضائية في مواجهة الإدارة، إيمانا منا بأن تنفيذ الأحكام هو ترسيخ عملي للعدالة وضمانة لتحقيق الأمن القضائي للمواطنات والمواطنين، وقديما قيل عن الفاروق عمر (لا فائدة في التكلم بحق لا نفاذ له).

على هذا الأساس، السيد وزير الاقتصاد والمالية، بغيت نقول بأننا احنا كمكون ضمن هذه الأغلبية دستوريا وما عبر عنه المغاربة بمصادقتهم على دستور 2011، الدستور يعترف للبرلمان بكونه سلطة تشريعية مستقلة عن السلطة التنفيذية، وعلى هذا الأساس نحن لسنا بأغلبية ميكانيكية، نحن لسنا ملحقة في مجلس المستشارين لمجلس النواب، وإلا ما هي الفائدة المشرع الدستوري اليوم كيدير الثنائية، وكنخسرو الفلوس على انتخابات ونديرو الثنائية البرلمانية ونقولو لا احنا ينبغي أن نتبع مجلس النواب أو نتبع الحكومة؟ هذا غير صحيح، غير صحيح السيد وزير الاقتصاد والمالية على الإطلاق.

وعلى هذا الأساس، أثير انتباه الحكومة المحترمة إلى مسؤوليتها في ضرورة التحري والتحقيق في حجم القرارات الإدارية التي خرق فيها مبدأ الشرعية والمشروعية والتي كانت سببا في صدور هذه الأحكام ضد مؤسسات الدولة وضد المؤسسات المنتخبة، يعني الجماعات الترابية، وكذلك على الحكومة أن تجري بحثا دقيقا إلى الانتباه هل كان هناك تقصير قد يكون متعمد من طرف الجماعات الترابية أو من طرف الإدارات العمومية حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه؟ هذا هو السبب اللي بغاو يعرفوه المغاربة، أما استمرار المرافق العمومي نحن معه، ولكن من كان السبب وراء صدور هذه الأحكام؟ ألا يعد أحيانا أن هناك تواطؤ ضد المصلحة الوطنية؟

وهنا ينبغي متابعة كل المتورطين، وينبغي محاسبتهم حتى لا يتم العبث بالمؤسسات نتيجة نزوات شخصية أو ضيقة، فالأحرى بالحكومة أن تتحمل مسؤوليتها الكاملة في تخليق الإدارة ودفعها لممارسة صلاحياتها في الدفاع عن المال العام عوض الالتجاء إلى إيقاف الأحكام والحد من السلطة القضائية، والأكيد أن تحقيقا معمقا سيكشف أن بعض المسؤولين لم يدافعوا بالشكل المطلوب عن إدارتهم وحقوقهم المادية، وهاذ الشي خاص يعرفه المغاربة في إطار الحق في الوصول إلى المعلومة.

وبغيت نقول بأن دور القضاء هو الحياد، القاضي لا يمكن له أن يحكم لصالح الإدارة ضدا على المواطن أو العكس، دور القاضي هو الحياد والمحكمة تقضي بالقانون ولا تقضي بالحق السيد وزير الاقتصاد والمالية، وكم من حق ضاع أمام القضاء لعدم إثباته بالطرق القانونية، تكريسا لمبدأ المساواة أمام القانون، هنا اللي خاصكم تديرو بحث السيد وزير الاقتصاد والمالية.

احنا لا للحلول الترقيعية، وأي كان وحصل خاصو يتحاسب، تنفيذا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

أرجع إلى الفرضيات والأهداف التي ارتكز عليها مشروع قانون المالية لسنة 2020، وكنقول بأن هذه الفرضيات تبقى رهينة بالنظرة التفاؤلية للمنحى الذي ستأخذه الأزمات الدولية والإقليمية وكذا ارتفاع المديونية والتساقطات المطرية، وبغيت نقول أن الفريق الاشتراكي من وراء المجادلة في هذه الفرضيات الهدف ديالو هو دفع الحكومة إلى أخذ الحيطة الضرورية في هذه الظرفية الصعبة وإعداد سيناريوهات متعددة تكون هي الجواب الواقعي على هذه الظرفية غير المستقرة، وهنا نقترح دائما الاهتمام بالإجراءات التي من شأنها دعم القدرة الشرائية للمواطنين لأنها وحدها الكفيلة بالرفع من الطلب الداخلي وهو الذي يمكن أن يشكل صمام الأمان خلال السنة المقبلة لمواجهة أي تأثيرات سلبية.

السيد الرئيس،

نحن اليوم أمام سؤال أساسي: هل نتجه فعلا نحو تحقيق التنمية

الشاملة والمستدامة التي تشكل الطموح الأساسي للميزانيات المتعاقبة؟ هل فعلا نتوجه بالسرعة والحكامة المطلوبة نحو المغرب الحداثي الديمقراطي؟

إننا نطرح هذا السؤال كفريق اشتراكي للمزيد من تدقيق النظر في الاستراتيجيات والسياسات المتخذة على مستوى مجموعة من القطاعات، سواء قطاع التعليم أو قطاع الصحة، اعتمادات مالية مرصودة ولكن الأثر الإيجابي لا زال المواطنات والمواطنون لا يتلمسونه على أرض الواقع.

إننا في الفريق الاشتراكي السيد وزير الاقتصاد والمالية مقتنعون أن محاربة الفساد هي ليست عملية سهلة أو عملية بسيطة، بل هذا الأمر يتطلب وضع استراتيجية متكاملة لمواجهة هذه الآفة، وهنا كيجي دور التشريع، خاص إعداد قوانين وتغيير القوانين التي أبانت عن محدوديتها، قانون التصريح بالممتلكات، التقييم ديالو لا يعطي أي شيء، كاع بعد شي مسؤولين ما كيرضاوش حتى يصرحو، وما كاينش جزاءات، كيبقى الحيط القصير المنتخبين، إلى ما صرحش يديرو لو التجريد، أما الموظفين الكبار ما كيهضر معهم حتى حد كجزاء، وهاذ الكلام ديالي ورد في التقرير الصادر عن السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، كيقول أن هاذ القانون رغم علته كاين مجموعة ديال الأطر في الدولة المغربية لا يعمدون إلى التصريح بالممتلكات، باستثناء المنتخب إلى ما صرحش هالتجريد، من غدا ما تيبقاش منتخب.

وهنا وهاذ القانون بعدما أبان على المحدودية ديالو ينبغي تطويره، احنا مستعدين للنقاش معكم ليل نهار من أجل إخراج واحد القانون اللي فعلا يضع واحد الإستراتيجية صحيحة لمحاربة الفساد، وأنا مع معاقبة هاذ الإثراء غير المشروع الذي لازال معطلا على مستوى مجلس النواب في القانون الجنائي.

وهاذ الكلام ديالي السيد وزير الاقتصاد المالية يؤكده السيد والي بنك المغرب، الخميس المنصرم، قال، اسمح لي نقول لكم فقرة من الخطاب ديال السيد والي بنك المغرب المحترم باعتباره هو مدير ديال البنك المركزي لبلادنا، تيقول: "أن آفة الفساد تعيق مسار التنمية وتضعف المؤسسات وتزعزع الثقة بين الفاعلين الاجتماعيين وتهدد الاقتصاد والسلم الاجتماعي" مستشهدا السيد والي بنك المغرب بالرسالة ديال جلالة الملك الموجهة إلى مؤتمر اللي كانو حاضرين فيه رؤساء الحكومة ورؤساء دول الاتحاد الإفريقي في يوليوز 2018. إذن الحكومة ماذا فعلت من أجل تفعيل الخطابات الملكية السامية التي هي بمثابة قانون؟

السيد الرئيس،

نصل إلى أم القضايا، القضية ديال وحدتنا الترابية التي يجب أن تتصدر كل السياسات والبرامج، إذ لا تنمية ولا تقدم ولا مستقبل والاعتزاز بالانتماء إلا بتحصين السيادة والوحدة على كامل التراب الوطني.

الفريق الاشتراكي يقول بأن وجود الملف بين يدي الأمم المتحدة لا يجب أن يثنينا عن الإسراع بتنزيل النموذج التنموي لأقاليمنا الصحراوية، والفريق الاشتراكي يهدف بهذه المداخلة ديالو إلى تشجيع المبادرات المدنية والحقوقية الجادة الوحدوية، والحرص على صيانة حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويشيد ويطلب دعم القدرات الدفاعية وجاهزية القوات المسلحة الملكية وقوات الدرك وقوات الأمن الوطني والقوات المساعدة لمواصلة مهامها النبيلة في الدود عن حوزة الوطن، وفي هذا الصدد لا يفوتني إلا توجيه تحية تقدير وإكبار إلى هاذ القوات ولقائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس.

أخيرا، السيد الرئيس، ونحن نناقش مشروع قانون المالية 2020 وباعتبار أن الاستحقاقات المقبلة لم تعد تفصلنا عنها سوى سنة ونصف نؤكد أنه آن الوقت إلى إجراءات تقييم شامل للترسانة القانونية المنظمة للانتخابات في إطار تصور متكامل وفتح حوار مع جميع الأحزاب السياسية من أجل صياغة قوانين جديدة.

أترك، السيد الرئيس، ما تبقى من الوقت لزميلي الأستاذ عبد الحميد فاتحي باعتباره الكاتب العام للفيدرالية الديمقراطية للشغل.

السيد رئيس الجلسة:

له ذلك، تفضل في حدود ما تبقى لكم من الوقت.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

فقط أريد أن أشير إلى أن المسألة الاجتماعية أساسية في كل قانون مالية، صحيح أن الميزانية المرصودة للجانب الاجتماعي مهمة في مشروع قانون المالية، إلا أنه للأسف أحيانا نرصد أموال ضخمة، ولكن لا نوظفها بالشكل الجيد، على سبيل المثال، قطاع التربية والتكوين، فعلا كاين 15 ألف منصب في هاذ السنة بما يسمى بأطر الأكاديميات والأساتذة المفروض عليهم التعاقد زائد 70 ألف السابقة، لكن للأسف الشديد لا نريد أن نخلق من هذه الفئة فئة منتجة بالاستجابة لمطالبهم، ممثلة أساسا في إدماجهم في الوظيفة العمومية، كل الحلول ممكنة سواء تدريجيا أو دفعة واحدة ولكن يجب توحيد الجسم التربوي في قطاع التربية والتكوين.

مسألة كذلك نستغرب بعض الأشياء اللي هي للأسف الشديد غير مقبولة لا يمكن أن نطلب من أستاد عندو 50 سنة اليوم يجتهد في القسم الابتدائي ويشتغل 30 ساعة ويدير 7 ديال الجذاذات يعني غير معقول.

المسألة الثانية هي الصحة، كاين مجهود 18.6 مليار مرصودة للصحة، لكن إشكالية "الرميد" الغلاف المرصود "للرميد" لا يمكن أن

يجيب عن الأعطاب التي يشكو منها هاذ النظام.

كذلك ما يتعلق بأوضاع الشغيلة المغربية، اتفاق 25 أبريل 2019 واللي احنا ما معنيينش به بطبيعة الحال، يقال الحكومة تعتبر أن هذا فتح مبين، لكن للأسف الشديد راه 400 درهم، 100 درهم، 200 درهم في 100 درهم في 100 درهم، ماذا ستغير من واقع البؤس الذي تعيشه الكثير من الشرائح ديال الطبقة العاملة المغربية؟

كذلك الالتزامات اللي في عنق الحكومة من 26 أبريل 2011 لازالت لم تفعل، بعض الالتزامات.

كذلك اليوم كيفاش بغينا نبنو الطبقة المتوسطة إذا لم نعط الاعتبار للشغيلة المغربية.

كذلك نستغرب على الآليات اليوم اللي كتقلب بها الحكومة للبحث عن التقليص من عجز الميزانية، هلامية، أنا أستغرب أنه أن نرهن مدخرات الصندوق المغربي للتقاعد اللي نقولو لو نبيعو لو ولا نأجرو لو المراكز الاستشفائية الجامعية ب 5 مليار، هذا غير منطقي هذا حل للأسف يبين بأن هناك تخوف حقيقي عند الحكومة من المستقبل.

لذلك أضيف أن المادة 9 التي أثارت الجدل، المشكل راه ماشي في المادة 9، المشكل في الذين يتحايلون على القانون، المشكل في الذين يستغلون مواقعهم للوصول إلى أهداف غير قانونية وغير أخلاقية، وبالتالي إذا حاربنا الفساد لن نجد هاذ الإشكال اللي مطروح اليوم قدامنا.

للأسف كاين هناك تفاؤل كبير عند الحكومة برئيسها أنه منجزات وتطورات، لكن الواقع يقول عكس ذلك، كيف؟ إلى كنا مزيانين ها التسريع الصناعي مزيان، ها المخطط الأخضر، ها الطاقات المتجددة كذا، ولكن علاش هاذي عامين وجلالة الملك قال لنا خاصنا نموذج تنموي جديد، بمعنى أن هاذ الشي راه ما غاديش فالطريق والبارح عين السي بنموسى على..

لذلك فنكونو واقعيين ويكون عندنا الحرص على قول الأشياء كما هي، لا للتبخيس، نرفض أن تبخس مؤسسات الدولة والدولة والمجهود اللي تتبذل الدولة، ولكن للأسف الشديد أحيانا نصبح وطنيين إلى حد الألم عندما نشاهد كرة القدم نوليو وطنيين، كرة المنتخب ولكن عكس ذلك نبخس كل شيء، حتى حاجة فهاذ البلاد ما غادة مزيان. بالعكس بلادنا حققت تراكمات وحققت تطور، ولكن يجب أن نشير إلى مكامن الخلل ومكامن الضعف.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

بطلب من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، كيطلبو تأخير المداخلة ديالهم لما بعد، الآن الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضل.

<u>المستشار السيد عز الدين زكري:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

يسعدني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل في مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2020 باعتباره أهم قانون يرخص لتنفيذ السياسات العمومية للسنة الموالية.

ولقد كان منطلق مناقشتنا لهذا القانون هو أول بيان أصدره الاتحاد المغربي للشغل في 20 مارس 1955، الذي يحدد فيه ثوابت ومبادئ منظمة الاتحاد المغربي للشغل. فمن بين هذه الثوابت هناك:

- هناك الحق في العمل، وهذا ما لم نلمسه في مشروع القانون المالي، ما زال الشباب يعانون من العطالة ويفضلون قوارب الموت؛

- القضاء على البطالة، نسبة البطالة بالمغرب لازالت تفوق 10% من الفئة النشيطة؛

- الضمان الاجتماعي، نسبة الحماية الاجتماعية في المغرب لم تتعد 60%؛

- عقود جماعية، وهنا نعني بها المفاوضات الجماعية التي هي السبيل الوحيد لاستتباب الأمن الاجتماعي بالمغرب، وأنتم تعرفون الحوار الاجتماعي الذي تعطل منذ ثمان سنوات في ظل حكم هذه الحكومة؛

- توزيع خيرات البلاد توزيع عادل، وهو ما تعانيه المنظومة الضريبة وهذا ما جاء خلال المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات؛

- احترام حقوق الإنسان، لا زلنا نصبو ونطمح لدولة الحق والقانون؛

- نظام ديمقراطي، سنظل نناضل في الاتحاد المغربي للشغل إلى حين تحقيق ديمقراطية حقيقية في المغرب.

هذه هي الثوابت أو المبادئ الثمانية للاتحاد المغربي للشغل التي أصدرها في 20 مارس 1955، لم نلمسها في ميزانية 2020، يعني 64 سنة والاتحاد المغربي للشغل يناضل من أجل تحقيق هذه المبادئ.

يأتي مشروع القانون المالي لسنة 2020 في سياق سياسي واقتصادي واجتماعي يطبعه:

1- تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتدهور القدرة الشرائية لعموم المواطنين رغم المجهودات المبذولة التي لم تجب إلا جزئيا على المطالب الاجتماعية؛

2- تراجع الحريات والحقوق المضمونة دستوريا وفي التزامات

المغرب الدولية، وعلى رأسها الحريات النقابية في ظل استمرار الانتهاكات والهجوم المُمَنهج على الحقوق الأساسية للعاملات والعمال، بل وتشريدهم بالمئات والطرد والمتابعة القضائية للممثلين النقابيين؛

-3 التصريح والاعتراف الرسمي بفشل النموذج التنموي الحالي، وضرورة إعادة النظر في الأولويات، والوقوف بالملموس على أنه لا تنمية ولا تقدم في غياب الأركان المؤسسة للعدالة الاجتماعية وإخراج الأغلبية الساحقة من مكونات الشعب المغربي من الهشاشة والفقر؛

-4 إنعقاد المناظرة الوطنية للجبايات التي كنا ننتظر منها إرساء الأسس والمبادئ الرئيسية والفلسفة العامة للإصلاح الجبائي في أفق إعداد مشروع قانون إطار حول الجبايات، يُشجع على خلق فرص الشغل اللائق ويرتكز على التَّوْزيع العادل للتَّكاليف العامة التي تتطلبها التنمية الشاملة والمستدامة إن على مستوى المجال أو الإنسان.

ومن الملاحظات الأولية على مشروع قانون المالية لسنة 2020:

كنا نتطلع إلى جعل نقاش مشروع قانون المالية لحظة دستورية لترسيخ المسار الديمقراطي ولتكريس المنهجية التشاركية للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية لمجتمعنا، فعوض أن نُنَاقش الخلفيات الاستراتيجية للسياسات العمومية ومدى نجاعتها في تحقيق النمو المنشود والرفاه للشعب المغربي، أصبحنا نتبارى ونهدر الزمن على صياغة وتقديم تعديلات تقنية شكلية لا يُقبل منها إلا جزء يسير منها.

فيما يخص المرجعية القانونية والسياسية لمشروع قانون المالية 2020، كان لزاما على الحكومة أن تُعِدَّ المشروع على ضوء القانون الإطار للجبايات، الذي لا زلنا في قبة البرلمان ننتظر اعتماده، ما يَنُمُّ عن تباطؤ وتَلَكُّؤ الحكومة في تثبيت وتكريس البعد المؤسساتي والقانوني المؤطر للجهاز التنفيذي، وكأن هذا السلوك مقصود لتمرير العديد من الإجراءات الضريبية التي كان من المفروض أن تحظى بالتأطير القانوني.

دائما في إطار المرجعية الدستورية والقانونية لمشروع الميزانية نتساءل السيد الرئيس:

كيف تَمَّ ترحيل مسألة الحجز على ممتلكات الدولة للمرة الثانية إلى مشروع قانون المالية (المادة 9) في الوقت الذي كان الأجدى أن تحظى هذه الإشكالية بالوقت الكافي من النقاش والترافع بالمؤسسات الدستورية في إطار تعديل قانون المسطرة المدنية؟

أليس في ذلك نِية مُبَيَّته للحكومة لتجريد البرلمانيين بِطُرق مُلتوية من ممارسة حقهم التشريعي؟

أما على مستوى المرجعية الفكرية والأيديولوجية التي تُؤطر المشروع، فهي إشكالية في حد ذاتها، فالسياسات العمومية انْبَرَت منذ اجتياح "التقويم الهيكلي" للحقل الاجتماعي وما ترتب عن هذا الاجتياح من تفقير وهشاشة وتفكيك للمنظومتين التعليمية والصحية والمساس بالحقوق الأساسية للشغيلة، بهدف تحرير الاقتصاد من خلال ما اصطلح عليه بتحرير الأسواق الأربعة المبرمجة، حيث تم تحرير في الأول سوقين وهما سوق السلع والخدمات والسوق المالي والبنكي، ومع مَطْلَعِ 2018 أُطلق مسلسل تحرير السوق الثالثة وهي سوق الصَّرف على مراحل، وذلك بتعويم مُتَحَكَّم فيه للدرهم، والآن الحكومة تُهندس لتحرير السوق الرابعة وهي سوق الشغل، تماشيا وتناغما مع التزامات الدولة الخارجية حتى لا نقول توجهات المؤسسات المالية الدولية، ومحاباة لأرباب العمل من خلال نية الحكومة في مراجعة مدونة الشغل، وبالتالي فرض المرونة.

وَنُجدد بالمناسبة موقفنا في الاتحاد المغربي للشغل من هذا التحرير الذي نرفضه رفضا تاما، حيث لن يزيد الأوضاع إلا تفاقما، فضعف إنتاج الثروة والتوزيع غير العادل لها، سواء على المستوى الاجتماعي أو المجالي الذي أدى إلى الشعور عند السواد الأعظم من المجتمع بالإِجْحاف والغُبن والإِحْبَاط، مرده بالأساس إلى هذه السياسات.

وما مشاريع القوانين المالية للعشرين سنة الفارطة إلا تكريسٌ لهذه السياسات وترجمة لها في الملموس. ومما يحز في النفس أن هذه السياسات دفعت بالدولة إلى التخلي عن مهامها، سواء الهيكلية منها أو المرحلية، فتخاذلت في تثبيت منظومة تعليمية بوثيرة واحدة وأهداف واحدة لكل طبقات المجتمع المغربي، وبجودة عالية، وبذلك أهملت هذا القطاع الذي يعد كمِصْعَد اجتماعي وتَقَاعست عن القيام بإصلاح المنظومة الصحية وتوسيع وضمان الحريات الفردية منها والجماعية والنقابية.

كما أن تَخَلِّيها عن دورها كقاطرة اقتصادية بدل تجديده وجعله أكثر نجاعة وفعالية، التجأت إلى الخوصصة في المطلق، مما حد من الدينامية الاقتصادية وساعد على توسيع رُقعة الريع وتفشي الرشوة والفساد.

أما فيما يخص الأولويات التي جاء بها المشروع، فتعدد الأولويات كما جاء في المشروع ما هو إلا عبارة عن در الرماد في العيون وتحويل الأنظار عن الهاجس الذي تحكم في صياغة المشروع هذا، والمتمثل في التوازنات الماكرو-اقتصادية، فبالنظر إلى موارد الميزانية المحدودة فتوزيعها على أولويات متعددة يجعل الحصص المرصودة لكل أولوية لا يساوي شيئا أمام العجز الاجتماعي والاستثماري المتفاقم.

فما رُصد لقطاعي التعليم والصحة مثلا، يبقى هزيلا بالنظر إلى الخصاص المُهول الذي يعاني منه هذان القطاعان، فمادامت الدولة ترى في المواطن كوسيلة فقط وتتحاشى تبويئه المكانة التي يستحقها كهدف، فإن العجز الاجتماعي سيظل قائما وقد يتفاقم، ومادامت الدولة لا تتعامل مع ما يرصد للقطاعات الاجتماعية كاستثمار في الإنسان، ومادامت تجنح إلى اعتباره ككلفة–وهذا ما جاء على لسان رئيس الحكومة–فإنها ستفوت على المغرب ولوج مجتمع المعرفة لِتَحَكُّم

عليه بالبقاء على هامش المجتمع الدولي، ولتضيع عليه فرصة التموقع داخل النظام الدولي الجديد الذي هو الآن في طور التشكل، وهي نفس الفلسفة التي تحكمت في "إصلاح" نظام التقاعد خارج الحوار الاجتماعي وخارج الإطار المؤسساتي.

وإذ لا يجادل أحد في ضرورة ترشيد النفقات، لكن على أساس الالتزام بمفهوم ومضمون الترشيد كما هو متعارف عليه، فكان على الحكومة أن تستنفر قواها للتصدي للفساد والرشوة والتبذير وما يصاحب كل هذا من توسيع وتجذير للريع، ولا أن تُفْرِغَ الترشيد من مضمونه لتجعله مُرادف الهشاشة والتفقير، بينما تستفيد الفئات الميسورة من أريحية وسخاء الدولة من خلال الإعفاءات الضريبية وتخفيض الضريبة على الشركات والعفو الضريبي.

فإذا كنا في الاتحاد المغربي للشغل نولي أهمية خاصة لهذه التوازنات، فهذا لا يعني إغفالنا للتوازنات الماكرو- اقتصادية بل بالعكس، إن ما نسعى إليه هو إيجاد الصيغة الملائمة للجمع بين التوازنات الاجتماعية والمحاسبية، مع إعطاء الأفضلية للتوازنات الاجتماعية لأنها شرط ضروري للإبقاء على التماسك الاجتماعي والوطني، والحفاظ على الاستقرار.

فقد كنا ننتظر في الاتحاد المغربي للشغل الاستجابة لانتظارات المواطنين من خلال وضع حد للإجهاز على القدرة الشرائية لعموم المواطنين، وبالأخص الطبقة الوسطى المشكلة أساسا من الموظفين وأجراء القطاع الخاص، عبر تحسين الدخل بالتخفيض من الضريبة على الدخل وإعادة النظر في أشطرها في إطار الإنصاف وتحقيق العدالة الضريبية، علما أن 74% من هذه الضريبة يؤديها الأجراء تلقائيا، إلا أننا فوجئنا بخيبة أمل وغياب أية إشارة في اتجاه تنفيذ التزامات الحكومة بالتخفيض التدريجي لهذه الضريبة، موازاة مع تحسين الموارد، في الوقت الذي تبرئ فيه ذمة فئة من الملزمين الميسورين الخارجين عن إطار القانون.

فما معنى أن تكيل الحكومة بمكيالين؟ هل أصبح القانون يُؤَسِّس لمبدأ "حلال عليهم وحرام علينا"؟

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نشجب مثل هذا التوجه الذي تحاول الحكومة من خلاله إقناعنا بكونه إجراء استثنائيا، والحال أنه سبق وأن اعتُمد في ميزانية 2014 وليست هناك أي ضمانة بعدم تبنيه مستقبلا.

السيد الرئيس،

من خلال استقرائنا لمشروع القانون المالي 2020 توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

على ضوء مشروع القانون المالي باعتباره أهم وسيلة لتنزيل مضامين البرنامج الحكومي لمدة سنة، فالبرنامج المصرح به لنيل ثقة البرلمان والذي صادق عليه هذا الأخير هو غير البرنامج الذي انبرت الحكومة إلى إنجازه. وهذا ما يطرح إشكالا دستوريا، حيث كان على الحكومة أن تحين برنامجها وتعتمد صيغة دستورية لتجاوز هذا الإشكال؛

إن مشروع القانون المالي لم يستطع تقديم أية إجابات أو اجتهادات بديلة لإنعاش المالية العمومية من أجل التقليص من المديونية، مؤكدا على الاستمرار في تنفيذ الإملاءات المفروضة من الخارج، والتي لا زالت متحكمة في القرار الاقتصادي والاجتماعي الوطني، مما انْعَكس ويَنْعَكس سلبا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة المغربية وعموم الشغيلة وكافة جماهير الشعب المغربي، ولعل الاستمرار في هذا الاختيار يَرْهَن حاضر ومستقبل المغرب.

كما يُؤكد مشروع القانون المالي من جديد عجز الحكومة على وضع إستراتيجية وطنية واضحة لإدماج الاقتصاد غير المهيكل وتدبير عقلاني وشفاف للمالية العمومية وامتلاك الإرادة السياسية الحازمة لمحاربة الفساد، بل عوض ذلك تنهج سياسات تقشفية تضرب في العمق الخدمة العمومية والقطاعات الاجتماعية الاستراتيجية وفي مقدمتها التعليم والصحة.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

أعطي الآن الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

<u>المستشار السيد.يوسف محيي:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

السيد الرئيس المحترم،

أَتشرف اليوم بِتَناول الكلمة في هذه الاجتماع باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من أجل المُناقَشة وإبْداء الرَّأي في مشروع القانون رقم 70.19 برسم السنة المالية 2020 أمام جلستكم التشريعية العامة، كما لا يخفى علينا جميعا فإن هذا مشروع القانون يتم عَرضه في سِياق خاص، يمكن تجسيد أهم ملامحه، في الإرادة الملكية السامية التي عبر عنها جلالة الملك حفظه الله، من خلال التركيز على حل إشكالية التمويل، وتصفية وضعية العقار، وكذا حتمية انخراط القطاع الخاص في عملية التنمية، مع إشادة وتثمين الاتحاد العام لمقاولات المغرب للقرار الملكي السامي المتبصر بتعيين رئيس اللجنة المكلفة بإعداد النموذج التنموي الجديد.

كما لا يخفى على أحد، أن سياق إعداد مشروع هذا القانون، يأتي في ظرفية دقيقة تستلزم منا جميعا مواجهة التحديات والمناورات التي تستهدف الوحدة الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

وإذ نفتخر، بما حققته الحكومة، من تقدم ملموس في التصنيف السنوي للبنك الدولي حول مؤشر ممارسة الأعمال Doing Business 2020 (المرتبة 53 من ضمن 190 دولة شملها التقرير، حيث تقدمنا ب 7 مراتب)، فإننا نسجل بالمقابل تقهقر في مؤشر سهولة الحصول على التمويل (المرتبة 119 في التقرير الأخير لسنة 2020، أي تراجع ب 18 نقطة خلال الأربع سنوات الأخيرة).

السيد الرئيس المحترم،

إن نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 3,7%، يعد دليلا على قصور ومحدودية نموذجنا التنموي في 3,7% وهي نسبة غير مندمجة ولا تمكننا من خلق مناصب الشغل، في ظل مناخ أعمال يعيش حاليا على وقع إغلاق مقلق للمقاولات وتفشي البطالة مما يستدعي من الحكومة حلولا سريعة؛ فالسوق الوطنية مكتظة بالمنتجات الأجنبية بأسعار بخسة غير تنافسية في إطار منافسة غير مشروعة بسبب هيمنة القطاع غير المنظم، فالمدخلات les intrants مضربة، أما المنتوج النهائي فهو مضرب، مما يشكل ضربة قاضية للصناعة الوطنية خصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا.

وفي هذا الصدد، فإننا نثمن عملية التقنين بباب سبتة المغربية من طرف مصالح إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة لحماية الاقتصاد الوطني في مواجهة الاقتصاد غير المنظم.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نعتبر أن مشروع قانون المالية لسنة 2020 لم يأخذ بعين الاعتبار تنزيل التوصيات الجبائية للمناظرة الوطنية الأخيرة، في إطار القانون الإطار الجبائي الموعود كمدخل أساسي لتحقيق التنسيق والتجانس بين المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجبائية ومراعاة التوازنات ذات الصلة.

لذا، فمشروع القانون المالي لسنة 2020، هو مجرد قانون مرحلي في انتظار بلورة نموذج تنموي جديد مؤطر في إطار القانون الإطار المتعلق بالجبايات.

كما كانت هناك انتظارات كبرى، السيد الوزير، ووعود مما قوى آمال نساء ورجال الأعمال خلال المناظرة الوطنية للجبايات خلال السنة الجارية، إلا أن النتائج كانت أقل من تطلعات الفاعلين الاقتصاديين، مع شكرنا للحكومة على إشراك الاتحاد العام لمقاولات المغرب في مختلف مراحل هذه المناظرة.

فكيف السبيل لإعادة بناء الثقة بين الملزمين والإدارة الجبائية؟

هذا الكلام يجد أساسه في مقتضيات مشروع قانون المالية 2020 بخصوص التسوية التلقائية للوضعية الجبائية للملزمين، فقسم من الملزمين سيستفيد والقسم الآخر الذين توصلوا بإشعارات من قبل إدارة الضرائب سيحرمون من هذه التسوية التلقائية مما يشكل أسلوبا انتقائيا ومزدوجا في التعامل مع الملزمين.

ومع شكرنا لكم السيد الوزير على اعتماد الحكومة لإستراتيجية ترمي إلى إعادة الثقة، غير أنكم أغفلتم العديد من الملزمين من الاستفادة من هذه التسوية مما خلق رجة داخل المجتمع المغربي المقاولاتي (يد ممدودة ويد أخرى مغلولة)، فنحن غير مقتنعين بتبريرات الحكومة حول هذا الموضوع، ولن تقنع الفاعلين الاقتصاديين كذلك.

وأنه مما يعقد مسألة الثقة بين الملزم وإدارة الضرائب المشاكل المترتبة عن مسطرة حجز ما للمدين لدى الغير، مع عدم تفهمنا لرفض مقترح تعديلنا الرامي إلى تشجيع الابتكار في الوقت التي تدعم فيد الدولة العرض التصديري الذي يقوم على أساسا على الابتكار؟

السيد الرئيس،

لا زلنا نعتبر في الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن السياسات العمومية للحكومة تفتقد إلى النجاعة، إذ لم يتمكن الاقتصاد المغربي من خلق فرص شغل توازي حجم الاستثمارات، ففي الوقت الذي وصل فيه عدد الأشخاص القادرين على العمل لـ 270 ألف شخص سنويا، ما بين 2012 و2016، فالاقتصاد المغربي لم يخلق سوى 26400 منصب شغل سنويا.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لا زلنا نؤكد وباستمرار، على أن إشكالية الاستثمار في ارتباطها بعنصري الفعالية والنجاعة تفرض تعزيز دور التربية والتعليم والبحث العلمي في تكوين وتأهيل الرأسمال البشري، عبر تعزيز منظومة التعليم والتكوين المهني الأولي والمستمر، مع إيلاء اهتمام خاص لجودة التكوين، كهدف استراتيجي، والبحث عن حلول استعجالية للحد من مخاطر هجرة الأطر والأدمغة.

السيد الرئيس،

لا أحد يجادل في الدور الذي يلعبه القطاع البنكي الوطني وما يتميز به من مناعة وقوة وديناميكية ومهنية. ورغم هذا التطور فالقطاع البنكي مقيد بخصوص تمويل أصحاب المقاولات الذاتية، والشركات الصغيرة جدا بمجموعة من التدابير الاحترازية المفروضة من طرف بنك المغرب بناء على توصيات Ball 3.

ولن يتأتى ذلك، إلا عبر إحداث بنوك استثمارية موجهة حصريا لتمويل المقاولات الذاتية والمقاولات الصغيرة جدا والناشئة والمبتكرة (Start-up)) تحظى فيها القروض الممنوحة بضمانات الدولة كما هو الشأن بالنسبة ل (La Banque Publique d'Investissement)

بفرنسا، إضافة إلى رأسمال المخاطرة (capital-risque) والمستثمرون الملائكة (Business Angels) غير المعمول بها في المغرب، من أجل البحث عن حلول تمويلية موجهة لفائدة الشباب تطبيقا للتعليمات الملكية السامية مع استعداد الاتحاد العام لمقاولات المغرب لمد يد العون والمساعدة والتزام الحكومة بالمواكبة في أفق إدماج الشباب في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في إطار ونقترح أن يتم التوافق حول مبادرة هيكلية شمولية جديدة، واحدة عامة وشامل (small business act) تأخذ بعين الاعتبار التعثرات التي عرفتها مختلف البرامج السابقة، وتجمع الإمكانيات المالية والتحفيزات المتفرقة لتعمل بنجاعة أكبر للمنظومة التمويلية للشباب المقاول بشراكة مع وزارة المالية والاتحاد العام لمقاولات المغرب المنظمة المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية.

وجدير بالذكر وبالملاحظة، أن الرأسمال الوطني أو الشركات الكبرى نراهن عليه لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا لتلعب دورها في خلق الثروة ومناصب الشغل.

فجل التشجيعات تستفيد منها هذه الشركات الكبرى التي لها القدرة والتأطير الكافي والنفوذ للانخراط والاستفادة من التمويلات المتاحة وبرامج التكوين المستمر التي هي في غنى عنها. فنحن في الإتحاد العام لمقاولات المغرب عازمون على تشجيع وتأطير المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة للاستفادة بدورها من هذه البرامج والتشجيعات.

وهنا نهنئكم السيد الوزير المحترم، على التفاعل مع مقترح الاتحاد العامل لمقاولات المغرب للرفع من سقف المساهمة المعفية من الضريبة الموجهة للمقاولات الناشئة والمبتكرة (Start-up) من 200.000 درهم إلى حدود مبلغ 500.000 درهم، وإن كنا نأمل في بلوغ سقف 1.000.000 درهم، وأملنا كبير في انخراط الشركات الكبرى المواطنة في البرنامج لتخصيص قسط من أرباحها لتمويل (Start-up)، تطبيقا لما جاء في إحدى فقرات الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح البرلمان في 11 أكتوبر 2019 عندما نبه حفظه الله الجميع إلى ضرورة معالجة بعض الإشكالات التي تؤثر على دينامية القطاع الخاص، ك: "صعوبة ولوج المقاولين الشباب للقروض، وضعف مواكبة الخريجين، وإنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة"، مع تذكيركم بالمرتبة المتأخرة لبلادنا في مؤشر التمويل.

كما نتساءل معكم كذلك السيد الوزير المحترم، عن مبررات التأخير المسجل في تنزيل تقنية قواعد البيانات المتسلسلة "بلوكشين" لما له من آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

تتوفر بلادنا على شبكة واسعة من الاتفاقيات التفضيلية والتبادل الحر.

نحن لا ننكر، السيد الوزير، بعض المزايا الإيجابية لهذه الاتفاقيات على الاقتصاد الوطني، منها الارتفاع الملاحظ والمتواتر لمنسوب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE)، والتي نثمنها عاليا.

المذهل، السيد الوزير، أن مبادلاتنا الخارجية تسجل عجزا تجاريا ليس فقط مع الدول التي تجمعنا معها اتفاقيات التبادل الحر، ولكن كذلك مع جميع شركائنا التجاريين (الصين، الهند، كوريا الجنوبية...)، لماذا لم يتم استغلال الفرص التي أتاحتها اتفاقيات التبادل الحر خاصة في السنوات الأولى، حيث تضمنت عدة امتيازات تفضيلية مهمة لصالح المغرب تم التفاوض بشأنها؟ هل بسبب عدم استعداد النسيج الصناعي الوطني خصوصا وأنه منهك من طرف القطاع غير المنظم، وهنا نتساءل لماذا لم تتم مواكبته من طرف السلطات العمومية المعنية؟ أم لضعف العرض التصديري الوطني؟

ولماذا تم تغييب الجانب التصديري من صلب اهتمامات الاستراتيجيات القطاعية من خلال مواكبة النسيج المقاولاتي عبر الابتكار؟ وهنا نستحضر التقاطع القائم بين مشروع بلورة النموذج التنموي وتعزيز القدرات التصديرية للاقتصاد الوطني، ونحن نعلم، السيد الوزير، أنكم تشتغلون بجدية لتدارك الأمر في إطار "ميثاق الاستثمار"، لأنه بدون سياسة تصديرية من الصعب ولوج نادي الدول الصاعدة.

ففي الوقت الذي وقعنا فيه اتفاقيات التبادل الحر مع 56 دولة وعلى مراحل متدرجة تضم أكثر مليار و200 مليون مستهلك، نوقع اتفاقية من الجيل الجديد من خلال اتفاقية تأسيس "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"(ZLECAF)، وفي هذا الصدد نثمن ونطلب المواكبة ونحن مستعدون لهذه الاتفاقية التي من المنتظر دخولها حيز التنفيذ في غضون يوليوز 2020؟ وهل هناك مقاربة جديدة للحكومة لتجاوز الإكراهات والتعثرات المسجلة في إطار الاتفاقيات الأخرى؟

السيد الرئيس،

إن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يثير الانتباه إلى المخاطر الإستراتيجية التي يواجهها المغرب بالنظر إلى التأخير الكبير الذي راكمه في عدة مجالات رقمية منذ 2011، حيث يلاحظ أن الحكومة الحالية والسابقة تخلت عن تسريع وتيرة تطوير الخدمات الرقمية الحكومية. لذا، وجب التركيز على الاستثمار في الاقتصاد الرقمي، لتحسين مستوى تصنيف المغرب العالمي، المتراجع حاليا.

السيد الرئيس،

إن مشروع القانون الحالي، فيه قصور، لم نلمس فيه مقتضيات صريحة وتوجهات بخلق المقاولة والثروة والتشغيل، رغم تقديمنا كفريق برلماني العديد من المقترحات لكن مع الأسف الشديد، رفضت بسبب عدم تجاوب السيد الوزير مع أغلبية التعديلات التي تقدمت بها مختلف الفيدراليات والقطاعات المكونة للاتحاد العام لمقاولات المغرب، رغم أننا سجلنا إيجابا وعدكم السيد الوزير المحترم، بتكريس مبدأ المساواة بين الملزمين أمام الإدارة الضريبية والتعامل بصفة خاصة

مع الفئة التي قد تضرر من حرمانها من التسوية استرجاعا للثقة وإعادة بنائها، كما نثمن بهذه المناسبة إبرام وزارة الاقتصاد والمالية لاتفاقية مع المنعشين العقاريين البارحة.

وكما نجدد لكم السيد الوزير المحترم، بالغ امتناننا وشكرنا لكم، لتفهمكم لنطاق تطبيق المادة 9 من المشروع الحالي على المقاولة الحائزة لأحكام قضائية نهائية، عبر إقرار صيغة معينة توفيقة في الموضوع.

كما لا بد من شكركم أيضا باسم جميع المقاولين، على رفع سقف النفقات التي تجيز للإدارة الضريبية مباشرة مسطرة مراجعة الوضعية الضريبية للملزم (المادة 29)، من 120.000 درهم إلى مبلغ 240.000 درهم، إضافة إلى تثميننا للمقتضيات الرامية إلى الحد من السلطة التقديرية للإدارة الجبائية بشكل يوضح العلاقة ما بين الملزم والإدارة كشكل من أشكال إعادة بناء الثقة، وكذا حماية صحة المواطنين بخصوص السجائر الالكترونية عبر تخفيض سومة التعبئة في إطار التفاعل الإيجابي معنا للإقلاع عن التدخين، وتكريس العدالة الضريبية لفائدة أصحاب المقاهي على غرار المطاعم والقطاع السياحي بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، ونتمنى توسيع تخفيض الضريبة على القيمة المضافة لفائدة أصحاب المخابز من 20 في المائة إلى 10 في المائة، رغم رفض مقترحنا الرامي إلى إدراج السياحة في القطاع الصناعي (الصناعة السياحية) للتخفيض من الضغط الضريبي على القطاع.

السيد الرئيس،

إذا كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سجل في تقريره حول النظام الضريبي، ركيزة أساسية لبناء النموذج التنموي الجديد لسنة 2019 أن ما مجموعه 387 مقاولة وطنية يشكل رقم معاملاتها مجتمعة 50 في المائة من إجمالي رقم المعاملات المصرح بها، في حين أنها لا تمثل سوى 0,16 في المائة من مجموع المقاولات المصرحة، كما تساهم 73 مقاولة بنسبة 50 في المائة من حجم الضريبة على الشركات، علما أنها تشكل 0,06 في المائة من مجموع المقاولات المصرحة.

فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو الحكومة إلى جذب القطاع غير المنظم بتحفيزه للدخول في عالم المقاولة المواطنة، وكذا إرساء حكامة واضحة المعالم ومسؤولة في الميدان الجبائي وفق مقاربة تشاركية؛ عبر مأسَسَة الإطارات والفاعلين وأدوارهم، مع تحديدٍ واضحٍ، ومضبوطٍ للمسؤوليات، وكذا مواصلة عملية نزع الطابع المادي وتعميمها على جميع المعاملات الضريبية.

وشكرا لتفهمكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والآن الكلمة للسيدة رئيسة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيد وزير المالية والاقتصاد المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين في المناقشة العامة لمشروع قانون المالية 2020، ونحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين نستحضر عند هذه المناقشة موقفنا الثابت، بل موقف كل مكونات الشعب المغربي من الثوابت الوطنية، والتي لا نسمح لأي كان أن يزايد بها أو عليها كيفما كانت منطلقاته وحمولاته الفكرية والإديولوجية.

نحن متشبثون بالملكية الدستورية المجسدة للسيادة الوطنية والحامية لوحدة الشعب ووحدة التراب الوطني، ولا نقبل أي تطاول على هذه المكتسبات الراسخة ونشجب كل سلوك يمس بالمقدسات الوطنية، ولا نقبل أي نقاش أو مزايدة عليها، فبالأحرى المس بها في إطار شعار المملكة الخالد" الله، الوطن، الملك".

بهذه المناسبة أيضا نستحضر التضحيات الجسام لأفراد قواتنا المسلحة الملكية المرابطة بالصحراء ولقوات الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة، الساهرين على أمن المواطنين واستقرار هذا البلد الأمين.

نستحضر أيضا العمل الكبير والجبار لكل الأجهزة الأمنية التي تستبق مخططات الإرهاب والتطرف، وتصد كل المحاولات للمس بالأمن أو زعزعة الاستقرار.

حضرات السيدات والسادة،

نحن في الفريق الدستور الديمقراطي الاجتماعي مدركون أيضا، بالملابسات والظروف العامة التي أحاطت بإعداد مشروع قانون المالية 2020، تلاحقت التطورات وتسارعت الأحداث، وتداخلت على الصعيد الدولي والوطني، وحتى الإقليمي والعربي.

نجح المغرب وبالقيادة الحكيمة والمتبصرة لصاحب الجلالة نصره الله في التعامل مع كل التقلبات السياسية والتوترات الدولية، الاقتصادية منها والاجتماعية بنظرة الحكيم المستشرف للمستقبل والمؤمن بالقيم الكونية للتعايش والسلام المبنية على احترام حقوق الشعوب والأفراد والجماعات.

ونسجل بإيجابية، ما تحقق بخصوص قضية وحدتنا الترابية من مكاسب ملموسة، فيوما عن يوم يزداد عدد الدول التي لا تعترف بالانفصاليين. ويوما عن يوم يحقق المقترح المغربي بحل هذا النزاع

المفتعل في إطار مشروع الحكم الذاتي، والذي يشهد له الكل بالواقعية والمصداقية.

ولا يمكن، في هذه المناقشة، إلا أن نستحضر امتداد وانفتاح المغرب على عمقه الإفريقي والدور الطلائعي الذي أصبح يلعبه المغرب داخل إفريقيا سياسيا واقتصاديا، بفضل السياسة الرائدة لجلالة الملك نصره الله، في التعامل مع الشعوب والدول الإفريقية بمبدأ رابح رابح، احتراما لحق كل الشعوب الإفريقية في التقدم والأمن والاستقرار والسلام والرخاء.

السيدات والسادة،

السيد الوزير المحترم،

مقاربتنا السيد الوزير، لمشروع قانون المالية 2020، لا تنفصل عن التزاماتنا في إطار الأغلبية الحكومية المكونة من قوى سياسية وطنية حية، عقدت العزم على تحمل المسؤولية بالتضامن في تدبير الشأن العام، قراءتنا لمشروع قانون المالية، متفائلة، باعتبار الأولويات والأهداف التي سطرها المشروع، بناء على مرجعيات البرنامج الحكومي، واستمرارا لنفس السياسات والإجراءات المتوالية عبر قوانين المالية السابقة.

قراءتنا متفائلة أيضا، بالتزام هذا المشروع بمرجعية الخطابات الملكية السامية المتتالية، والتي شخصت الوضع الاجتماعي والاقتصادي لبلادنا والحاملة للعديد من الإشارات السامية، الرامية إلى مراجعة النموذج التنموي، وتنمية الفلاحة والعالم القروي، وانخراط القطاع المالي والبنكي في التنمية والمساهمة في تمويل الاقتصاد وتحريك عجلة الشغل والتصدي للفقر والهشاشة.

مقاربتنا، ستكون متفائلة أيضا بالأولوية التي تولها الحكومة، إلى القطاعات الاجتماعية من تربية وتكوين وتكوين مهني، وصحة وتشغيل والتضامن ثم العالم القروي.

ومقاربتنا أيضا متفائلة، لأننا نثق في الحكومة، ونثق في الكفاءات القادرة على الإنصات الجيد لنبض الشارع المغربي ولتطلعات الشباب المغربي ولكل مشاريع التفكير في قضايانا السياسية والاقتصادية، التي تنعكس داخل الأحزاب وداخل البرلمان، لتشكل أرضية للتواصل والتفكير في المستقبل.

وفيما يخص المشروع الذي نحن بصدد مناقشته، ومن خلال تتبعنا لقوانين المالية في العشرية الأخيرة، تبين لنا أن هناك تراجع كبير في مداخيل الخوصصة، وهو ما يقلص إمكانيات تمويل الميزانية العامة، وبالنظر إلى حجم الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية، يبقى الاختيار الأساسي للحكومة، هو اللجوء إلى الاقتراض بشقيه الداخلي أو الخارجي، أو اعتماد آليات الرفع من المداخيل الذاتية عن طريق التضريب.

الملاحظ هو أن سياسة الحكومة متذبذبة بين هذه الاختيارات، أحيانا هناك إجراءات تسير في اتجاه تطوير المداخيل، وأحيانا أخرى تمنح الإعفاءات والامتيازات الضريبية. تساؤلنا السيد الوزير، على أي أرضية تقرر الحكومة هذه القرارات؟ وهل هناك رؤية واضحة للتحكم في انعكاسات مثل هذه الإجراءات؟

يشكل الاستثمار العمومي اختيارا استراتيجيا للدولة، وذلك نظرا للدور الريادي الذي يلعبه كقاطرة للنمو الاقتصادي وهو رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا يمكن لأي كان أن ينكر الدور الكبير والمجهودات الملحوظة التي بذلها المغرب لتقوية وتعزيز الاستثمارات العمومية، حيث ارتفع حجم الاستثمارات العمومية إلى 198 مليار عوض 71 مليار سنة 2006.

ويبقى الاستثمار العمومي هو المعول عليه الرئيسي لتحقيق النمو والإقلاع الاقتصادي ومواجهة التحديات الاجتماعية من فقر وبطالة واختلالات مجالية وترابية واجتماعية.

السيد الرئيس،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لا ننكر بأن القطاع البنكي الوطني، استطاع أن يراكم، تجربة وخبرة طويلة وكون رصيدا من المهنية والإنتاجية العالية، لعب دورا في تمويل الاقتصاد الوطني، بل هو الآن يساهم بفعالية على استثمار الإمكانيات المتاحة على الصعيد الإفريقي، ونحن فخورون بهذا الإنجاز.

ونحن مقبلون على مرحلة جديدة من انخراط القطاع البنكي في تمويل الاقتصاد والمساهمة في مواجهة الفقر، فتخوفنا أن ندخل دوامة جديدة تساهم الأبناك بالأموال، وتيسر القروض للمواطنين والشباب والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وعلى المدى المتوسط نخلق أزمة جديدة بعجز هؤلاء المواطنين عن الأداء وعجز الأبناك عن الاسترداد. وهنا أشار جلالة الملك نصره الله إلى ضرورة تغيير العقليات.

فهل للحكومة تصور لابتكار آليات جديدة تضمن فعالية ونتائج هذه العملية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية؟

لا حاجة لنا اليوم للتذكير بمسار الجهوية المتقدمة، ولا بالأشواط الهامة التي قطعتها بلادنا لإرساء نظام جهوي لامركزي ترابي وإداري، التجربة المغربية تتوفر اليوم على خبرة طويلة في هذا المجال، ونحن فخورين بنظامنا اللامركزي بديمقراطيتنا المحلية وبجهويتنا المتطورة، لكننا دائما نطمح إلى المزيد والى الكثير وإلى الأحسن.

فنحن اليوم مطالبون بتقييم تجربة الحكامة الترابية ودورها في التنمية المحلية، ويجب أن يكون التقويم شموليا ليشمل كل الوحدات الترابية المنتخبة والإدارية، وليشمل أيضا كل المناحي السياسية والإدارية والمالية والتنموية.

يجب أيضا أن يكون التقييم، موضوعيا بالوقوف على النجاحات

وتثمينها والوقوف على الاختلالات وتصحيحها.

السيد الوزير،

في الوثيقة التي توصلنا بها عند مناقشة قانون المالية 2020 والمتعلقة بالتوزيع الجهوي للاستثمارات العمومية تبين أن الاختلالات لازالت مستمرة وأنه ليست هناك عدالة في توزيع الاستثمارات العمومية على الجهات، فالحكامة الجيدة تنطلق من خلال التوازن بين الجهات والأقاليم والعمالات من الاستثمارات العمومية، والعدالة الترابية هي أيضا التوازن في معدل توزيع الناتج الداخلي الخام على المواطنين في الجهات والعمالات والأقاليم.

السيد الوزير،

أما بخصوص القطاعات الإنتاجية فنحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي اخترنا التركيز على القطاع الفلاحي وذلك يرجع أولا إلى الوضعية التي تعيشها شرائح كبيرة جدا من المواطنين المغاربة، ولا سيما الفلاحة والشباب بالعالم القروي، وهذا الشباب ها هو اليوم يعاني الفقر والهشاشة ومعرض للتطرف واليأس وكراهية الآخر، اعتبره جلالته الملك في خطابه أمام البرلمان أكبر خزان دينامي لفرص الشغل وخلق الثروة بالعالم القروي، لأنه يشغل 46% من اليد العاملة الوطنية.

السيد الوزير،

السياسة الحالية، في القطاع الفلاحي نتيجتها وفرة في الإنتاج نماذج: الزيتون، القمح والحبوب إلى غير ذلك، ومنها ما نعيشه اليوم صعوبة كبيرة في التسويق، هذا الوضع الذي قد تعيشه سلاسل أخرى في المستقبل، نظرا للدينامية الايجابية التي عرفها وسيعرفها القطاع. ومهمة الحكومة كانت هي توجيه الفلاحين نحو سلاسل ذات القيمة المطلوبة على المستوى الدولي والداخلي.

كما نقترح، تنظيم الأسواق الداخلية، المتنفس الوحيد للفلاح الصغير والمتوسط من خلال مراجعة القوانين وإعادة النظر في سلطة الوصاية، وتخفيض كلفة التعشير، فلا يمكن ضمان فلاحة متطورة دون الاعتماد على السوق الداخلية كقاعدة خلفية صلبة يعتمد عليها الفلاح قبل التسويق الخارجي.

أما فيما يخص القطاعات الاجتماعية:

السيد الوزير،

لقد أكدتم في عرضكم أنه تم تحديد ثلاث أولويات أساسية لهذا المشروع، وعلى رأسها مواصلة دعم السياسات الاجتماعية، وذلك من خلال الشروع الفعلي لتنزيل القانون الاطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين، باعتباره مرتكزا لتقليص الفوارق وإرساء مبدأ تكافؤ الفرص وتعزيز الدعم الاجتماعي للتمدرس، إضافة إلى تفعيل خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني، خاصة فيما يتعلق بإنشاء مدن جهوية للكفاءات وتحديث المناهج التربوية عبر التكوين بالتناوب والتكوين بالتدريج وملاءمة وتطوير روح المقاولة، خاصة بالنسبة للشباب المنتمين إلى القطاع غير المهيكل.

كما التزمت الحكومة بتحسين وتعميم الخدمات الإستشفائية وتوسيع التغطية الصحية وتفعيل التأمين الصحي بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ونظام المساعدة الطبية، ويتضح ذلك جليا من خلال التدابير المصاحبة للمشروع لمواصلة تفعيل مخطط الصحة 2025 عبر إحداث 4000 منصب شغل بغلاف مالي قدره 18.6 مليار درهم مع التأكيد على الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالداخل عند استيراد اللقاحات.

كما تلتزم الحكومة بتسريع وثيرة إنجاز برامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالوسط القروي ومواكبة تنفيذ المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ثم تنفيذ التزامات الحوار الاجتماعي.

وباستحضار ما جاء في المذكرة التقديمية الخاصة بهذا المشروع وما جاء في مضمون كلمتكم السيد الوزير بمناسبة تقديم هذا المشروع، نسجل بإيجابية حجم المجهودات التي تنوي الحكومة القيام بها من أجل تنفيذ الالتزامات الواردة في هذا المشروع. غير أن التحدي الكبير هو في مدى القدرة على التنزيل السليم ومدى صدقية ومصداقية التوقعات التي بني عليها. لذلك نعيد التساؤل معكم:

هل هذا التطور الكمي في الإنفاقات على هذه القطاعات سيؤثر إيجابا على حياة المواطن المغربي بصفة عامة؟ وهل ستلمس الطبقات المستهدفة مدى نجاعة هذه الالتزامات وتساهم بالتالي في الحد من المعانات التي تعيشها؟ وهل ستؤهل على الخصوص شبابنا لخوض مغامرة الحياة؟

السيد الوزير،

إننا متفائلون لأن جلالة الملك محمد السادس نصره الله يشرف ويتابع عمل الحكومة في هذه القطاعات الحيوية والحساسة لأنها مرتبطة بحاضر ومستقبل المواطن المغربي.

نلتزم السيد الوزير كفريق بالقيام بواجبنا في تتبع تنزيلكم لمضامين هذا المشروع بكل موضوعية وحس وطني ومسؤولية في إطار الاختصاصات الموكولة لنا.

واعون السيد الوزير بالموقع الذي اخترناه داخل هذا المجلس الموقر، ومستعدون للانخراط في إنجاح هذا الورش الوطني الكبير. ستجدون منا كل الدعم للمبادرات السائرة في هذا الاتجاه، وإذا ما أثرنا الانتباه في إطار ملاحظات وقراءات نقدية فهذا لا يعني إلا تموقعنا بجانبكم، لأننا اخترنا التحالف معكم وصوتنا لصالح البرنامج الحكومي ولا يمكن إلا أن نكون منسجمين مع مواقفنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة رئيسة الفريق.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد مبارك الصادي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في مناقشة قانون المالية 2020.

واسمحوا لي في البداية أن أسجل باعتزاز التطورات الإيجابية التي عرفتها وتعرفها قضيتنا الوطنية بفضل التوجهات الملكية والدبلوماسية الرسمية والبرلمانية، ولابد من أن أستغل هذه المناسبة لنحيي عاليا القوات المسلحة الملكية المرابطة في الحدود الساهرة على أمن وأمان المغاربة ورجال الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة وكل من يعمل للمصلحة العليا للوطن وللمواطنين.

ونستغل أيضا هاته المناسبة لنطلب من الحكومة ومن الوزارة المعنية الالتفات للمتقاعدين عموما وللمتقاعدين العسكريين وأراملهم، خصوصا الذين أفنوا زهرة شبابهم في الدفاع عن الوحدة الترابية لهذا الوطن، إذ يؤلمنا ويحز في أنفسنا أن نراهم يحتجون ويعنفون أمام البرلمان، لا لسبب إلا أنهم يطالبون بحقهم الطبيعي في معاش يحفظ كرامتهم.

تحية عالية أيضا للأسر المغربية وعموم الشعب المغربي، الذي استحمل إلى حد لا يطاق قرارات الحكومات المتعاقبة، وهاته الحكومة التي وصلت إلى حد أداء أطفالنا الذين يضطرون للاستيقاظ فجرا للذهاب إلى المدارس بسبب زيادة الحكومة لساعة إضافية للتوقيت الرسمي، تلبية لطلب الرأسمال، كما فعلت في الاستجابة الفورية للتدخل السيد موسكوفتشي، مفوض الاتحاد الأوروبي في المناظرة الوطنية للجبايات، والذي طلب بكل جرأة أو وقاحة من الحكومة أن تعيد النظر في الضريبة على الشركات العابرة للقارات التي توجد في المناطق الحرة وشركات القطب المالي للدار البيضاء، الشيء الذي استجابت له الحكومة فورا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بخصوص مشروع قانون المالية 2020، نسجل في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن هذا المشروع رغم أنه يأتي بعد إقرار أعلى سلطة في البلاد بفشل نموذجنا التنموي وبعد التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات، الذي وقف على اختلالات خطيرة في أهم القطاعات الوزارية، ويأتي أيضا بعد التعديل الحكومي الذي كان من المفروض أن يحمل كفاءات لهاته الحكومة.

لكن مع كامل الأسف، أتى هذا المشروع، لم يراع كل هذا، وجاء في إطار الاستمرارية التي طبعت قوانين المالية السابقة لا على المستوى البنية ولا على مستوى الإجراءات والتدابير التي جاء بها، وغابت عنه روح الإبداع والاجتهاد والبحث عن أجوبة عملية للقضايا الاجتماعية المطروحة على بلادنا، وفضلت الحكومة الجديدة، القديمة، الانصياع الأعمى لتوصيات وتعليمات المؤسسات المالية الدولية واللوبيات المحلية والحفاظ على التوازنات المالية على حساب التوازنات الاجتماعية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تعامل هذا المشروع كسابقيه بسخاء كبير مع الرأسمال، بمنح إعفاءات متعددة للقطاع الخاص دون الوقوف على مدى التزامه بالأهداف المسطرة: مساهمته في الاقتصاد الوطني، خلق فرص الشغل لائق إلى آخره، وتودون من خلال هاذ المشروع إرجاع الثقة للمواطنين في العمل السياسي ومصداقية المؤسسات، عن أي ثقة تتحدثون السيد الوزير؟ ومن هم المواطنون الذين تتحدثون عنهم؟

أتودون استعادة الثقة في ظل استمرار الاستبداد السياسي بكل تجلياته؟ وصل إلى حد المحاكمات السياسية والمتابعات في حق حتى النقابيين، الأخ حيسان، مستشار برلماني، والأخ رحمون، والأخ حموني، في ظل الاستبعاد الاجتماعي والإقصاء المنهجي لكافة مكونات وتعبيرات المجتمع والإنفراد باتخاذ القرار دون الحاجة لأي طرف أو الأطراف الأخرى كما وقع في الحوار الاجتماعي، في ظل استمرار الفساد وخاصة الفساد السياسي والاقتصادي بكل تجلياته وتصوراته كاقتصاد الريع والذي يحرم خزينة الدولة من موارد مالية مهمة، ومع ذلك حرمان جل المواطنين والمواطنات من حقهم في توزيع عادل للثروات التي تزخر بها بلادهم، وبذلك يتراكم العجز الاجتماعي جراء السياسات المتبعة والاختيارات اللاشعبية واللاديمقراطية التي تكرس للاعدالة اجتماعية.

نسجل التراجع التدريجي عن تقديم الخدمات العمومية من صحة وتعليم وسكن وشغل لائق وخدمات اجتماعية وإدارية تكون في خدمة الإنسان، لا في خدمة الرأسمال.

السيد الوزير المحترم،

إعادة الثقة لعموم المواطنين لن تتأتى بالعفو عن مهربي الأموال والثروات خارج الوطن للمرة الثانية على التوالي، في إطار سياسة "عفا الله عما سلف"، ولن تتأتى بالعفو عن المتملصين من أداء الضرائب، فما هي الإشارة يا ترى التي تودون إرسالها للذين يؤدون واجباتهم الضريبية بانتظام؟ ألا تشجعون التهرب والغش الضريبي وتكرسون لمنطق تمييز بين من يمتثل لتأدية الضرائب في وقتها دون امتياز، وبين من يتهرب ويتملص ويستفيد من الإعفاءات؟

السيد الوزير،

إن المناظرة الوطنية للجبايات خلصت إلى التأسيس لنظام ضريبي عادل، والعدالة تقتضي المساواة.

تضمن مشروع قانون المالية عدة مواد، المادة 9، 8، 7، 46 وكلها مواد تودون من خلالها سد ثقوب الميزانية وتوضح بجلاء العجز المهول الذي تعاني منه مالية الدولة وتفسر اللجوء مرة أخرى للخوصصة واللجوء المفرط للمديونية، التي وصلت حد الاستدانة من أجل تسديد القروض، هذه السنة ستقترض الحكومة 97 مليار درهم من أجل أداء 96.5 مليار درهم في إطار إرجاع الدين وخدمة الدين، وتدعون أنكم، السيد الوزير، تقترضون من أجل الاستثمار، فهل 500 مليون درهم كافية للاستثمار؟

إن قانون المالية ككل سنة تحاولون إقناعنا وإقناع المغاربة أنه قانون مالية ذو طابع اجتماعي، والحال أنه يعمق الفوارق الاجتماعية، فالطبقة التي تعاني من تدهور القدرة الشرائية في تزايد مستمر، لحقت بها حتى الطبقة المتوسطة، الخدمات العمومية اليوم أصبحت جد مكلفة للأسر بسبب الاختيارات الفاشلة للحكومات السابقة والحالية من تعليم وصحة عمومية كانت أم خاصة، ومن سكن ومن شغل، الذي أصبح يتسم بالهشاشة المركبة في القطاع العام أولا، لأن الحكومة بعدم احترامها لقانون الشغل كالحد الأدنى للأجر وعمال وموظفي الإنعاش الوطني كمثال على ذلك، تعطي بذلك إشارة قوية للقطاع الخاص لخرق قانون الشغل وعدم التصريح بالأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وطرد وتسريح العاملات والعمال بدعوى إفلاس المقاولة أو بيعها أو تفويت تسييرها، محاربة العمل النقابي بدءا بالحكومة عبر تبخيسها لدور المركزيات النقابية ولمؤسسات الحوار الاجتماعي، لتجعل منه لقاء للتشاور فقط عوض التفاوض، وتملصت الحكومة من الدين الاجتماعي باتفاق 26 أبريل 2011 لتؤسس بذلك لبدعة جديدة، احنا أولاد اليوم وننساو ذاك الشي القديم، وبهذا السلوك لا يمكن لأي من الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين أن يثق في الحكومة.

المادة 9، سبق للسيد وزير المالية السابق أن اقتنع في نقاش مستفيض بهذا المجلس بضرورة معالجة موضوع الحجز على ممتلكات الدولة في إطار قانون المسطرة المدنية، فلماذا تصر الحكومة مرة ثانية على إقحامها في قانون المالية 2020؟ ولماذا لم تعمل الحكومات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تنفيذ الأحكام القضائية رغم الخطابات الملكية المتكررة؟

جلالة الملك المرحوم الحسن الثاني سنة 1982 ورسائل جل الحكومات السابقة وخطاب جلالة الملك في الموضوع في افتتاح دورة البرلمان أكتوبر 2016، حيث قال: "إن المواطن يشتكي بكثرة من عدم تنفيذ الأحكام القضائية، وخاصة في مواجهة الإدارة، فمن غير المفهوم أن تسلب الإدارة للمواطن حقوقه، وهي التي يجب أن تصونها وأن تدافع عنها"، ولماذا استمر تعسف الإدارة عن حقوق المواطنين؟ ما تبريركم السيد الوزير بخصوص ضمان استمرار المرفق العام؟ أما تبريركم السيد الوزير، بخصوص ضمان استمرار المرفق العام في أداء الخدمات المقدمة للمواطنين، مرهون بتحصيل الأموال المرصودة لتسييرها من الحجز.

أعتقد أن الأحكام التي تتكلم عنها لا تصدر وتنفذ فجأة، فالجميع يعلم طور مسطرة التقاضي..

السيد رئيس الجلسة:

السيد رئيس المجموعة..

المستشار السيد مبارك الصادي:

قد تطول لسنوات، وبالتالي ينبغي توفير الموارد في الأحكام، وإذا وصل الأمر إلى الحجز على أموال الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية من شأنه تهديد التوازنات المالية للدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، فسببه الشطط في استعمال السلطة وتحقير الأحكام القضائية بعدم تنفيذها دون ترتيب مسؤوليات الأشخاص الذاتيين عن عرقلة تنفيذ هذه الأحكام، فأين هو مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة؟

والضحية هو ذلك المواطن شخص ذاتي كان أم معنوي، ممن انتزعت منهم ملكيته أو حرم حقا من حقوقه أو استحق دينا على الإدارة، ويكون قد طال انتظاره وتضرر من ضياع وقته وماله وربما صاحب مقاولة يفلس ويضيع معه أجراء وأسرهم، وعندما يحصل على حكم تنفيذي نهائي لا يحصل على حقه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

آخر مداخلة قبل الرد ديال السيد الوزير هو للأستاذين إما للسي عبد اللطيف أعمو ولا السيد عدي، السي عدي تفضل.

المستشار السيد عدي شجري:

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

باسم مستشاري حزب التقدم والاشتراكية أساهم في هذه المناقشة العامة لمشروع قانون المالية من موقع المعارضة الوطنية التقدمية، بعد أن حاولنا إقناع الأطراف الأخرى ولم نتمكن من ذلك بضرورة مراجعة تدبير الجهاز التنفيذي وإرساء سياسات عمومية جريئة لمواجهة الوضع المتأزم في بلادنا على كل المستويات، سياسة قادرة على التجاوب مع طموحات شعبنا ومتطلباته الملحة.

إن مشروع قانون المالية يمكن اختزاله في كلمة جامعة هي "الخوف واللاعدل والانتظار". الخوف في غياب ثقة، الإحساس بالظلم في غياب العدل والإنصاف والانتظارية في غياب الشجاعة والمبادرة.

إن وضع قانون المالية في سياقه العام يحيلنا على ظرفية وضعه بعد تعديل حكومي دعا إليه جلالة الملك في خطابه بمناسبة الذكرى 20 لعيد العرش، في تزامن مع إعلان جلالته عن تعيين لجنة خاصة لإعداد النموذج التنموي المأمول وفيه دعوة صريحة إلى ثورة حقيقية ثلاثية الأبعاد في القطاع العام، ثورة في التبسيط، وثورة في النجاعة، وثورة في التخليق.

كما أن فيه دعوة إلى مزيد من الجهد لرفع رهان العدالة الاجتماعية والمجالية بهدف استكمال بناء مغرب الأمل والمساواة للجميع وتحسين ظروف عيش المواطنين، فالكل يستشعر بأن هناك حاجة ملحة على اتخاذ تدابير مستعجلة لإعادة هيكلة المجال السياسي وبنائه تجنبا للفراغ الذي لا تقبله الحياة السياسية وباتخاذ مبادرة جريئة وقوية من خلال مشروع قانون المالي بهدف إعادة المصداقية للسياسة وخلق ديناميكية تمكن من إشراك الجميع وفتح حوار عمومي مسؤول من أجل ضمان إقامة نموذج تنموي بديل، إلا أن دار لقمان مازالت على حالها مع الأسف ولم نلمس أي قيمة مضافة للتعديل الحكومي الأخير، كما لا نلمس أي جديد في مشروع قانون المالية، فالبطالة ما زالت في تفاقم والتعليم في تراجع متزايد ومؤشرات التأخر الحاصل في التربية والتعليم صارخة، وهزالة الخدمات الصحية وانكماش قطاع الخدمات العمومية، وانهيار أوضاع الطبقات المتوسطة واضحة للعيان، وكل هذا يفاقم من أزمة الثقة ويؤججها.

إن انخفاض منسوب الثقة والخوف من المستقبل يترجم تغليب الهاجس الأمني على الهاجس الاجتماعي للميزانية، وفي دعمه للجوانب الاجتماعية اكتفى المشروع بتخصيص ما مجموعه 91 مليار درهم لقطاعات التعليم والصحة مجتمعة، بجانب إحداث 20 ألف منصب شغل، 16 ألف بقطاع التعليم و4000 بقطاع الصحة.

كما أن من مؤشرات ضعف الثقة عدم القدرة على تحفيز القطاع الخاص على توفير فرص الشغل وإنجاح الإقلاع الاقتصادي واحتشام مبادرة القطاع البنكي وضعف المساهمة في دينامية تشجيع ريادة الأعمال وصعوبة ولوج المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل.

وفي تقديرنا فإن لجوء الدولة إلى إعفاء مهربي الأموال مقابل إعادتها يكرس الإحساس بالظلم في غياب العدل، إذ أن استمرار هذا الوضع يعكس تسامح الدولة مع محتكري ثروات البلاد على حساب أوسع الطبقات الاجتماعية، مقابل الصرامة وعدم التسامح مع باقي فئات المجتمع، وهو ما يؤدي إلى تفاقم الإحساس بالظلم لدى الطبقتين الوسطى والفقيرة، ولا نظن أن هذا الهدف الأساسي لتطبيع العلاقة بين الإدارة الضريبية ودافعي الضرائب بتعزيز الشعور وتقوية الالتزام بأداء الضرائب قد يتحقق في معزل عن تقوية عنصري الثقة والعدالة في منظومتنا الجبائية والمالية ككل.

لقد وفر مشروع قانون المالية العديد من التدابير لتشجيع الاستثمار وتسريع التصنيع ومعالجة ضعف النمو، لكن إصرار الحكومة على الإبقاء على بعض المواد غير المتسقة وغير المنسجمة مع مطلب تعزيز الثقة قد يحد من فعالية التدابير الحكومية، فاعتماد المادة 9 مثلا يؤثر في منسوب ثقة المستثمرين الوطنيين والدوليين في دولة تضع مؤسساتها في منأى من القانون وتتملص من مسؤوليتها، إذ تعلق الأمر بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في حقها.

كما أن تعطيل تنفيذ الأحكام القضائية النهائية فيه ظلم وتحامل وتطاول للسلطة التنفيذية على السلطة القضائية، وهو تدبير مجحف وغير عادل وغير منصف، ويعتبر بقاء هذه المادة في مشروع القانون المالي ضربا في العمق للنفس الاجتماعي الذي تروج له الحكومة في مشروعها هذا.

السيد الرئيس،

رغم كل مؤاخذاتنا على هذا المشروع وعلى سياسة الحكومة عموما، فإننا نود التنويه بتجاوب السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة مع العديد من التعديلات التي اقترحناها ونخص منها بالذكر: مقترح إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية للخزينة لدعم منظومة التربية والتكوين وآخر لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، مع تسجيل تأسفنا على عدم قبول مقترحنا بحذف المادة 9 المتعلقة بالحجز على ممتلكات الدولة ورفض اقتراحنا بفرض ضريبة على الثروة.

وإذ نسجل تجويد المشروع بعدد من التعديلات، فإننا نعتبرها غير كافية لتجعل منه مشروعا يستجيب لأسئلة المرحلة وطموحات الشعب، مما يجعلنا نعارضه ونصوت ضده.

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

والآن الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة للرد على تدخلات السيدات والسادة ممثلي الفرق والمجموعة، السيد الوزير الكلمة لكم.

السيد محمد بنشعبون وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أقف مجددا أمام مجلسكم الموقر جوابا على تدخلات السيدات والسادة رؤساء وممثلي الفرق والمجموعات البرلمانية بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية 2020.

لقد حرصت طيلة مسار المناقشات سواء داخل لجنة المالية أو خلال هذه الجلسة على أن أصغي بكل إمعان واهتمام لمداخلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، وذلك من منطلق الاحترام الذي أكنه لمؤسستكم المحترمة، وحرصا مني على بناء علاقة مبنية على الثقة والإصغاء المتبادل والتعاون البناء من منطلق الاختصاصات التي يخولها له الدستور من أجل خدمة مصالح وطننا ومواطنينا.

وفي هذا الإطار، أتوجه بالشكر والامتنان لكافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين في الأغلبية والمعارضة على روح المسؤولية والتعبئة الكبيرة وعلى الأجواء الإيجابية والجادة التي طبعت المناقشة والتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

ولابد أن أنوه كذلك بالسيد رئيس هذه اللجنة وما تحلى به من سعة صدروحكمة أثناء تدبيره لزمن ومجريات النقاش والتصويت على مشروع قانون المالية.

وقد حرصت على التفاعل بأقصى قدر من الإيجابية مع كل ملاحظات وتساؤلات وانتقادات السيدات والسادة المستشارين خلال المناقشة العامة والتفصيلية لمواد مشروع قانون المالية، من خلال تقديم الأجوبة الشفوية والمكتوبة معززة بكل المعطيات التي تقدمتم بطلبها.

كما حرصت في نفس الوقت على التجاوب مع التعديلات المقدمة سواء من طرف الأغلبية أو المعارضة بما ينبغي من الجدية والموضوعية مع تقديم التوضيحات والمعطيات اللازمة، ولعل الأرقام تعكس بوضوح الأجواء الإيجابية التي مرت فيها عملية التصويت على مشروع قانون المالية والتجاوب والتفاعل الكبير للحكومة مع تعديلات كل الفرق والمجموعات البرلمانية أغلبية ومعارضة، فمن بين 250 تعديلا تم تقديمها في المجموع تم سحب 100 تعديل، ومن بين التعديلات المتبقية أي 105 تم قبول 44 تعديلا بمعدل 43%، وهذه أرقام استثنائية تعكس الأجواء الإيجابية التي مر فيها النقاش والتصويت على مشروع قانون المالية والتجاوب والتفاعل الكبير للحكومة مع تعديلات كل الفرق والمجموعات البرلمانية أغلبية ومعارضة.

وسأقدم أهم هذه التعديلات:

1- إحداث الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها، تفعيلا لمقتضيات القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛

2- تخصيص نسبة 50% من حصيلة المساهمة الإبرائية المتعلقة بالتسوية التلقائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج لفائدة هذا الصندوق؛

3- إعفاء معاشات العجز الممنوحة للأشخاص المعنيين ولخلفهم من الضريبة على الدخل؛

4- الرفع من مبلغ الخصم الجزافي المحدد في 55% إلى 60% بالنسبة للمعاش الذي لا يتجاوز 168.000 درهم سنويا؛

5- إعفاء الشركات الرياضية من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لمجموع الأنشطة والعمليات التي تقوم بها لمدة 5 سنوات؛

6- تطبيق الضريبة على الشركات على المستغلات الفلاحية، والضريبة على الدخل على المستغلين الفلاحيين بسعر محدد سقفه 20% بشكل دائم؛

7- رفع سقف المساهمة في رأسمال المقاولات الحديثة النشأة المبتكرة في مجال التكنولوجيات الحديثة، التي تخول الحق في التخفيض من الضريبة على 200.000 درهم إلى 500.000 درهم؛

8- الرفع من مبلغ النفقات الذي يجيز للإدارة مباشرة مسطرة مراجعة الوضعية الضريبية للملزم من 120.000 إلى 240.000 درهم.

السيدات والسادة،

مما لا شك فيه أننا جميعا متفقون بأن أكبررهان لدينا اليوم بغض النظرعن موقعنا في الحكومة أو البرلمان، في الأغلبية أو المعارضة، هو أن نستعيد ثقة المواطن في مؤسسات بلاده وفي إرادتها الصادقة وقدرتها على الاستجابة لحاجياته الملحة.

ولا يمكن أن نعيد الثقة للمواطن إلا إذا لمس بأن نقاشاتنا بخصوص مختلف السياسات العمومية في إطار مشروع قانون المالية أو خارجه، تنبني على لغة الوضوح والصراحة والمساءلة الموضوعية، التي تغلب مصلحة الوطن والمواطنين بعيدا عن المصالح الفئوية والصراعات السياسية.

فقد أكد جلالة الملك حفظه الله، في خطابه الأخير أمام مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاحه هذه السنة التشريعية، بأن الطبقة السياسية بالأساس، بما في ذلك الحكومة والبرلمان، مسؤولة عن توفير

شروط النجاح لأهم التحديات والرهانات الاقتصادية والتنموية التي تفرضها المرحلة الجديدة، وهذا يتطلب بطبيعة الحال التعاون والتعبئة الجماعية من أجل ترصيد المكتسبات، التي راكمتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، نصره الله، والدفع بالمسار التنموي لبلادنا في إطار نموذج تنموي جديد، يمكن من تحقيق نسب نمو أعلى أو إدماج أكثر للفئات الهشة والفقيرة.

فأن نكون متفقين بخصوص الأوليات التي حددها جلالة الملك حفظه الله لا يعني أن يكون لدينا نفس التصور لما يمكن بلورته من حلول للإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية المطروحة، فنحن نرحب بالنقد الموضوعي ونرحب كذلك بالاقتراحات البناءة.

كما أن التعبئة والتعاون لا تعني التوافق على كل شيء، بل تعني أنه على كل الفرقاء، كل من موقعه، تغليب المصلحة العليا للوطن والمواطنين، والارتقاء بالخطاب السياسي من أجل رفع الرهانات التي أكد عليها جلالته، خاصة وقد بلغنا مرحلة مفصلية حافلة بالعديد من الإكراهات داخليا وخارجيا تفرض على كل منا تحمل مسؤوليته من أجل تحقيق الإقلاع الشامل الذي نصبو إليه جميعا، والحفاظ على الاستقرار الذي تنعم به بلادنا في ظل ما تعرفه المنطقة من توترات كبيرة وتقوية جبهتنا الداخلية في مواجهة المتربصين بوحدتنا الترابية.

وهنا أود التأكيد من جديد على تشبث الحكومة بالمقاربة السياسية المعتمدة من طرف منظمة الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن لحل قضية الصحراء المغربية في إطار الضوابط التي حددها جلالته والمتعلقة بعدم وجود أي حل لهذه القضية خارج الحكم الذاتي واحترام سيادة المغرب.

ومما لاشك فيه فإن قرار مجلس الأمن الأخير والتزايد المتواصل لعدد الدول التي لا تعترف بالكيان الوهمي والشراكات والاتفاقيات التي تجمع المغرب بالقوى الكبرى وعدد من الدول الشقيقة والصديقة والتي تشمل الصحراء المغربية تؤكد صواب ووجاهة الموقف المغربي المبني على سيادته على كل شبر من أراضيه.

ولا يفوتني هنا التنويه مجددا بالجهود والتضحيات التي تبذلها كل القوى الأمنية بمختلف تشكيلاتها وبتجندها الدائم تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن وصيانة أمنه واستقراره.

كما أود التأكيد مجددا بأن الحكومة حريصة على توفير الإمكانيات المالية والبشرية الضرورية لضمان اشتغال قواتنا الأمنية بمختلف تشكيلاتها، وفي ظروف تمكنها من أداء دورها على الوجه الأمثل في حماية أمن الوطن والمواطنين، فالأمن والاستقرار ليس له ثمن في ظل ما يعرفه الوضع الإقليمي من توترات خطيرة.

السيدات والسادة،

إن الارتقاء بالخطاب السياسي يكون من خلال النقاش الجاد والمسؤول والموضوعي، فليس من مسؤوليتنا كسياسيين أن نزرع اليأس لدى المواطنين، وأن نشكك في كل ما تأتي به الحكومة من تدابير عبر تقديم بعض الأرقام بمعزل عن سياقها، وتضخيم الخلافات بين مكونات الأغلبية، إلى غير ذلك من المواضيع التي تحيد عن سياق التحليل الموضوعي لمضامين مشروع قانون المالية، فمما لا شك فيه أننا متفقون جميعا بأن بلادنا حققت مجموعة من التراكمات الإيجابية، ومتفقون كذلك بأن هناك مجموعة من العوائق تعترض مسار بلادنا التنموي، فقد قال جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش للسنة الماضية: "إذا كان ما أنجزه المغرب وما تحقق للمغاربة على مدى عقدين من الزمن يبعث على الارتياح والاعتزاز، فإنني في نفس الوقت أحس أن شيئا ما ينقصنا في المجال الاجتماعي، وسنواصل العمل إن شاء الله في هذا المجال بكل التزام وحزم حتى نتمكن جميعا من تحديد نقط الضعف ومعالجتها، فحجم الخصاص الاجتماعي وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية من أهم الأسباب التي دفعتنا للدعوة في خطاب افتتاح البرلمان إلى تجديد النموذج التنموي الوطني". انتهى منطوق الخطاب الملكي.

فهذا يعني، أيتها السيدات والسادة، بأن كل ما تحدثتم عنه من اختلالات في التوازن الاجتماعي والمجالي وبطالة الشباب والهجرة وإشكالية التعليم والصحة هي تراكمات لسنوات طويلة ينبغي الانكباب عليها من أجل إيجاد الحلول المناسبة في إطار تجديد نموذجنا التنموي، وهذه مسالة تعنينا جميعا، حكومة وبرلمانا وقطاعا خاص وكل القوى الحية للبلاد.

والحكومة منخرطة بكل جدية في هذا الورش الوطني من منطلق إيمانها بأن تقليص الخصاص الاجتماعي وخلق فرص الشغل لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الدفع بدينامية التنمية الشاملة والمتوازنة في إطار مجهود جماعي للدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية والقطاع الخاص.

ومن هذا المنطلق، خصصت الحكومة إمكانيات مالية هامة لقطاعي التعليم والصحة من أجل تنزيل القانون الإطار واستراتيجية الصحة 2025، ونفس الاهتمام حظيت به البرامج الموجهة لدعم الفئات المعوزة وتقليص الفوارق.

فهذا المشروع،أيتها السيدات، أيها السادة، هو مشروع اجتماعي ولمن يقول غير ذلك أود أن أطرح التساؤلات التالية:

أولا، هل من المنطقي أن نقول بأن مشروع قانون المالية لسنة 2020 لا يتوفر على رؤية اجتماعية، وقد تم تخصيص 30% أو أكثر من 30% من الميزانية العامة للدولة وأكثر من 45% من المناصب المالية لقطاعي الصحة والتعليم، وما يفوق 18 مليار درهم لتقليص الفوارق في

إطار برامج المساعدة الطبية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرنامج تقليص الفوارق بالعالم القروي وبرنامج المساعدات المباشرة للأسر الفقيرة من أجل تعليم أبنائهم الذي بلغ عدد المستفيدين منه حوالي 2 مليون تلميذ وتلميذة برسم 2018-2019 مقابل 700 ألف خلال الموسم الدراسي 2017-2018.

ثانيا، لما نتحدث عن الوظيفة التوزيعية للسياسة المالية للدولة لابد أن نتساءل، ألا يندرج إعفاء 51% من الأجراء من الضريبة على الدخل ضمن هذه السياسة؟ علما أن مجموع مبالغ الإعفاءات الضريبية الموجهة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين يفوق 6 ملايير درهم.

وقد كانت آخر أهم التدابير التي تم اتخاذها بهذا الشأن في إطار قانون المالية 2019، حيث تم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لبعض أنواع الأدوية نظرا لأهميتها في علاج العديد من الأمراض ذات التكلفة المرتفعة، وهو ما مكن من تخفيض أثمنة 850 دواء، 318 منها تعتبر من الأدوية الباهظة الثمن.

ثالثا، هل من المعقول القول بأن هذا المشروع يضر بالقدرة الشرائية للمواطنين، وقد خصصنا 26 مليار درهم لدعمها، منها 11 مليار درهم برسم زيادة أجور الموظفين، وحوالي 15 مليار درهم لمواصلة دعم أسعار غاز البوتان والدقيق والسكر.

وأخيرا، ألا يعتبر الرفع من اعتمادات الموظفين لقطاعي التعليم والصحة وإحداث 20000 منصب مالي استثمارا في هاذين القطاعين الهامين، الذين تلعب فيهما الموارد البشرية دورا هاما؟

وهل من المنطقي أن ننسى عندما نتحدث عن اعتمادات الاستثمار في قطاع الصحة ما تم تخصيصه من اعتمادات للاستثمار في إطار الحساب الخاص بهبات دول مجلس التعاون والتي بلغت 1.2 مليار درهم برسم اعتمادات الأداء الخاصة ببناء المركزين الاستشفائيين لأكادير والرباط وتجهيز المركز الاستشفائي لطنجة، علما أن الالتزامات المتبقية برسم هذه المشاريع خلال السنوات القادمة تبلغ حوالي 6.2 مليار درهم.

السيدات والسادة،

لقد استند إعداد مشروع قانون المالية إلى معطيات دقيقة بتطور الظرفية الدولية والوطنية، وليس هناك أي تفاؤل مفرط أو أية نية للتضليل.

فالتوقعات الاقتصادية يتم إعدادها باعتماد نماذج ماكروقياسية، وبناء على مجموعة من الفرضيات تأخذ بعين الاعتبار السياق الدولي والوطني الذي يميز فترة إعداد هذه التوقعات، وبالاستناد إلى التتبع الدقيق والمستمر لمعطيات الظرفية التي توفرها المؤسسات الوطنية والدولية.

كما أن إعداد مشروع قانون المالية يستند لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية تطبيقا لمقتضيات الفصل 75 من الدستور، وقد ساهمت مؤسستكم الموقرة بشكل فاعل في إعداد هذا القانون التنظيمي سواء قبل مسطرة المصادقة أو أثناءها.

ونحن في الحكومة نحرص على التنزيل السليم لمقتضيات هذا القانون التنظيمي، وكل المواد المقترحة في مشروع قانون المالية تنسجم مع هذه المقتضيات ولا تتعارض معها وبالأساس المادة 9، وبالتالي فلا مجال للحديث عن كونها فرص ميزانياتي لأنها ليست كذلك.

فاقتراح هذه المادة يستند إلى المادة الأولى من القانون التنظيمي لقانون المالية التي تنص على أن قانون المالية يحدد التوازن الميزانياتي والمالي للدولة.

والفصل 77 من الدستور الذي جعل الحفاظ على التوازنات المالية مسؤولية مشتركة للبرلمان والحكومة، ولا يمكنني إلا أن أعتز بالاهتمام والنقاش الذي حظيت به هذه المادة، سواء داخل البرلمان أو خارجه، وأن أنوه بالإجماع والتوافق السياسي حول مضامينها وغاياتها وما تهدف إليه من ضمان للتوازن بين الحفاظ على حقوق المواطنين واستمرارية المرفق العام.

فنحن حريصون أشد الحرص على احترام الأحكام القضائية وعلى التنفيذ السريع لهذه الأحكام، حتى نثبت ثقة المواطن في قضاء بلاده، ونحن حريصون كذلك على تنزيل مقتضيات الدستور وتفعيل التوجيهات الملكية السامية بهذا الخصوص.

ومن هاذ المنبر ألتزم أمامكم وأمام كل المواطنين باتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن التنفيذ السريع للأحكام القضائية وتمنع الاعتداء المادي على عقارات الغير دون سلوك المساطر القانونية لنزع الملكية، وتمكن المقاولات من الحصول على مستحقاتها، ومن بين الإجراءات التي سيتم اتخاذها بهذا الشأن وبشكل سريع:

1- تعديل مرسوم الصفقات العمومية من خلال إدراج مقتضى هام ينص على تحديد أجل أربع سنوات بالنسبة للآمرين بالصرف لأداء المبالغ موضوع حكم قضائي نهائي قابل للتنفيذ لفائدة المقاولات المتنافسة في إطار الصفقات العمومية الخاصة بالدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية؛

2- تنفيذ كل الأحكام القضائية الصادرة ضد الدولة، التي تقل مبالغها عن مليون درهم سنة 2020؛

3- إحداث وحدة خاصة داخل وزارة الاقتصاد المالية يعهد لها بتتبع الأحكام الصادرة ضد الدولة والسهر على تنفيذها وفق الآجال التي تم تحديدها في المادة التاسعة.

ولابد أن أؤكد على مسألة هامة، وهي أن كل الآمرين بالصرف سواء على مستوى الدولة أو الجماعات الترابية أو المؤسسات والمقاولات العمومية، مسؤولون عن تنفيذ الأحكام القضائية وعلى توفير الاعتمادات الضرورية لذلك، وهذه المسؤولية هي ملزمة لهم بموجب

القانون.

السيدات والسادة،

إن كل التدابير التي أعلنت عنها وألتزم بتفعيلها لضمان تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الدولة، تعبر عن احترامنا للمقررات القضائية وحرصنا الشديد على ضمان حقوق المواطنين.

ولابد هنا أن أؤكد على مسألة هامة وهي أن مواقفنا يجب أن تكون متوازنة ومسؤولة.

فليس من المنطقي أن نثمن الرفع من ميزانية القطاعات الاجتماعية والزيادة في أجور الموظفين والرفع من الاستثمارات العمومية، ونقول في نفس الوقت بأن الحكومة تخرق الدستور والقانون التنظيمي لقانون المالية من خلال اقتراح المادة التاسعة، التي تهدف إلى منع الحجز على أموال الدولة والموجهة بالأساس لضمان الاستمرار وتمويل هذه الأولويات.

فهل تقبلون أن يتم الحجز على أموال الموظفين؟ أو تقبلون أن يتم الحجز على الأموال المرصودة لتفعيل الحوار الاجتماعي ومجموعة من المشاريع الهامة، التي تم إطلاقها كالمركز الاستشفائي للعيون وميناء الداخلة؟

أقول لكم أيتها السيدات والسادة، بأننا حريصون على أداء أجور الموظفين، وحريصون على تفعيل التزامات الحوار الاجتماعي، وإطلاق كل المشاريع الاستثمارية التي تحظى برعاية جلالة الملك، حفظه الله، ونحن حريصون في نفس الوقت على توفير كافة الضمانات لتمكين المتقاضين من الحصول على حقوقهم كاملة، من خلال إرساء مساطر مبسطة وتحديد آجال مضبوطة، لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الدولة.

هذا مع منع إنجاز أي مشروع استثماري جديد على عقارات أو حقوق عينية، بالاعتداء المادي ودون استيفاء المسطرة القانونية لنزع الملكية لأجل المنفعة العامة بالاحتلال المؤقت، وهذا هو التوازن الذي تم التوافق حوله من طرف كل الفرق البرلمانية بمجلس النواب، ويجب أن نحرص عليه جميعا من منطلق الحفاظ على المصلحة العامة لبلادنا والحرص على التوازنات المالية، التي لولاها لما كنا نخطط ونبرمج ونناقش اليوم بكل سيادة سياستنا الاجتماعية والاقتصادية.

السيدات والسادة،

عندما أقول بأننا نخطط ونبرمج ونناقش اليوم بكل سيادية سياساتنا الاجتماعية والاقتصادية فأنا أعني ما أقول، ولعل أقوى دليل على ذلك هو النجاح الكبير الذي عرفته عملية خروج المغرب في السوق المالي الدولي التي قمنا بها في الأسبوع ما قبل الماضي وذلك بعد غياب دام 5 سنوات، وقد مكنت هذه العملية من إصدار سندات في السوق المالية الدولية لمبلغ مليار أورو بأجل 12 سنة وب 1.5% فقط كسعر فائدة، وهذا هو معدل الفائدة الأدنى الذي يحصل عليه المغرب في السوق الدولية عبر التاريخ، كما تجاوز مجموع طلبات الاكتتاب مبلغ 5.3 مليار أورو، حيث شملت أكثر من 285 من المستثمرين المعنيين.

ويؤكد هذا النجاح الثقة التي يحظى بها المغرب لدى المؤسسات المالية والدولية الكبرى ووكالات التصنيف والمستثمرين الذين أشادوا بشكل خاص بالاستقرار السياسي الذي تتمتع به المملكة المغربية ومتانة الإطار الماكرو اقتصادي الذي أكده حفاظ المغرب على تصنيفه في درجة الاستثمار لأكثر من 10 سنوات.

فقد راكم المغرب مجموعة من الإصلاحات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، أكسبته المناعة الكافية في مواجهة مختلف الصدمات وخاصة الأزمة الاقتصادية العالمية والتوترات الإقليمية الخطيرة، وقد حافظت بلادنا بفضل ذلك على استقرارها وتميزها ورسخت بذلك ثقة المؤسسات المالية الدولية والمستثمرين بشكل عام في متانة وقوة آفاق نموها وتطورها.

لكن إذا كان المغرب يحظى بالثقة في الخارج، فإن الرهان اليوم هو أن نعيد هذه الثقة داخليا حتى نتمكن من وضع أسس مرحلة جديدة شعارها المسؤولية والمواطنة الحقيقة من أجل بناء المستقبل، لكن أتعتقدون بأننا سنعيد الثقة من خلال اتهام الحكومة بتشجيع التملص الضريبي وبأنها تخضع لإملاءات الاتحاد الأوروبي؟ إننا نعتقد بأن بلوغ هذا المراد يقتضي التأسيس لمرحلة انتقالية تقطع مع مرحلة انعدام الثقة وتمكن من الولوج إلى مرحلة بناء أجواء التفاهم والوعي بأهمية الامتثال الضريبي.

فبناء المستقبل يتطلب مساهمة الجميع من خلال الانخراط الطوعي في أداء الضريبة، وأنتم تعلمون أن تغيير السلوك الضريبي ينبني على إعادة الثقة للفاعلين الاقتصاديين ولكل الملزمين، وهذا ما قمنا به في إطار مشروع قانون المالية 2020 من خلال اقتراح مجموعة من التدابير تهدف بالأساس إلى ضمان التوجه الطوعي للمواطنين للامتثال للقوانين الضريبية ولقوانين الصرف وإحداث توازن في العلاقة بين الإدارة ودافعي الضرائب، فقد كان ضروريا، وكما تم الاتفاق على ذلك في إطار المناظرة الوطنية حول الجبايات أن نؤسس لمرحلة انتقالية نقوم فيها باتخاذ مجموعة من التدابير لتوطيد الثقة وخلق مصالحة حقيقية للمواطنين مع الضريبة والانتقال إلى مرحلة الامتثال والمواطنة الضريبية.

كما أن الحكومة لم تخل بالتزاماتها فيما يخص تنزيل مخرجات المناظرة الوطنية للجبايات، فمشروع قانون المالية 2020 يتضمن مجموعة هامة من التدابير التي تندرج ضمن هذه التوصيات، حيث أنه من أصل 33 تدبيرا مقترحا في إطار هذا المشروع هناك 22 تدبيرا منبثقا عن توصيات المناظرة الوطنية، وقد تم إعداد مشروع قانون الإطار وهو

يوجد قيد الدراسة من طرف مصالح الأمانة العامة للحكومة، في انتظار عرضه على مسطرة المصادقة وتقديمه لمجلسكم الموقر في أقرب الآجال.

ولم تخضع الحكومة لأي إملاءات لا من الاتحاد الأوروبي ولا من خارجه، بل اتخذنا التدابير المدرجة في مشروع قانون المالية بكل سيادية ولم يتم اتخاذ أي تدبير دون تقييم دقيق لأثره على المقاولة الوطنية وعلى الاستثمار بشكل عام.

السيدات والسادة،

لقد أولت الحكومة اهتماما خاصا للمقاولة الوطنية في إطار هذا المشروع، بالنظر لدورها المحوري في دعم دينامية النمو وخلق فرص الشغل للشباب.

ويعد تخفيف الضغط الضريبي من الأولويات التي نحرص على اعتمادها كتوجه استراتيجي للسياسة الجبائية للسنوات القادمة في إطار تنزيل توصيات المناظرة، وقد شرعنا في تنفيذ هذه الاستراتيجيات ابتداء من مشروع قانون المالية الحالي، الذي يضم عدة تدابير لتخفيف العبء الجبائي على المقاولات، نذكر منها على الخصوص تخفيض سعر الضريبة على الشركات من 31 إلى 28% فيما يخص القطاع الصناعي، وذلك في أفق تطبيق سعر 20% خلال 5 سنوات.

وبصفة عامة، وكنتيجة لتطبيق الأسعار التصاعدية للضريبة على الشركات، فإن المقاولات الصغرى والمتوسطة لا تؤدي للدولة برسم الضريبة على الشركات سوى 15% كمعدل، وبالتالي فالمشكل اليوم بالنسبة للمقاولات وبالأخص الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، ليس مرتبطا بالضغط الضريبي، بل مرتبط بالحكامة التدبيرية وبالولوج للتمويل، وهذا ما أكد عليه جلالة الملك حفظه الله في خطابه السامي أمام مجلسكم الموقر، وتنكب عليه الحكومة من خلال اقتراح إحداث صندوق دعم التمويل المبادرة المقاولاتية، الذي سترصد له 6 ملايير درهم على مدى ثلاث سنوات في إطار الشراكة بين الدولة وبنك المغرب والمجموعة المهنية للأبناك، وستخصص له برسم سنة 2020: 2 مليار درهم موزعة بالتساوي بين الدولة والأبناك.

ويهدف إحداث هذا الصندوق بالأساس لدعم الخريجين الشباب عن طريق تسهيل الوصول إلى القروض المصرفية لتمويل مشاريعهم، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة خاصة في مجال التصدير، ولاسيما إلى إفريقيا، والسماح بتحقيق إدماج وتكامل اقتصادي أفضل للمشاريع المدرة للدخل للقطاع غير المهيكل، وكذا المقاولات الناشئة المبتكرة والمقاولين الذاتيين، وسيتم استهداف كل جهات المملكة بما في ذلك العالم القروي، ويضاف هذا الصندوق إلى المجهودات المبذولة من طرف الحكومة لتحسين منظومة تمويل المقاولات بشكل عام من خلال إعادة هيكلة وتجميع منتوجات الضمان وربطها بتحسين الحكامة والشفافية على مستوى التدبير.

هذا إضافة إلى إطلاق الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي ووضع إطار مرجعي لكل التدابير التي تستهدف هذه المقاولات بهدف تبسيطها وتسهيل الولوج إليها، ويندرج في هذا الإطار إحداث التمويل التعاوني كآلية جديدة لتمويل مقاولات الشباب والمقاولات المبتكرة.

السيدات والسادة،

لقد تم التطرق في بعض التدخلات لتفاقم العجز التجاري، وجوابا لابد أن أؤكد أن بلادنا بذلت مجهودات كبيرة لتقليص هذا العجز وذلك من خلال تكثيف وسائل دعم ومواكبة وتمويل المقاولات المصدرة وتكثيف عمليات الترويج والانفتاح على أسواق جديدة، وخاصة بإفريقيا وتقوية الاندماج الصناعي وتعزيز التموقع على مستوى سلاسل الإنتاج العالمية، هذا موازاة مع الحد من تنامي الواردات من خلال تفعيل وتكثيف إجراءات الحماية أو الحرص على احترام المواصفات التقنية وقواعد المنشأ.

وقد مكنت كل هذه الإجراءات من التخفيف بشكل ملحوظ من تفاقم العجز التجاري، حيث عرف هذا الأخير تراجعا كبيرا منتقلا من 23.8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 18.6% سنة 2018، بالرغم من الظرفية الاقتصادية العالمية غير الملائمة والمرتبطة أساسا بارتفاع أسعار النفط وتباطؤ النمو لدى شركائنا الاقتصاديين الرئيسيين.

وبالرغم من هذا التحسن، فإن عجز الميزان التجاري يظل هيكليا بالنظر إلى اعتماد النسيج الإنتاجي الوطني على واردات مواد التجهيز والمواد نصف المصنعة ارتباطا بالاستثمارات في إطار الأوراش التي تعرفها بلادنا، والواردات الطاقية المعرضة لتقلبات الأسعار في السوق الدولية.

السيدات والسادة،

لقد جاء في بعض التدخلات بأن مشروع قانون المالية مبني على رؤية محاسباتية ويعكس تصورا تقنيا لتدبير العجز، إلى غير ذلك من التعبيرات التي تحمل نفس المضمون، ولابد أن أطرح بعض التساؤلات هنا:

أولا، هل من المنطقي أن نقول أن هذا المشروع مبني على رؤية محاسباتية وقد رفعنا استثمارات الميزانية العامة ب5 ملايير درهم، والتزمنا ب 11 مليار درهم في إطار الحوار الاجتماعي وحولنا 9.6 مليار للجهات وخصصنا 10 ملايير درهم لتصفية الدين الضريبي على القيمة المضافة لفائدة المقاولات؟

ثانيا، لو كانت الرؤية لهذا المشروع تقنية ومحاسباتية هل كانت ستكون لدينا الإرادة والجرأة والشجاعة الكافية للبحث عن موارد بديلة ومبتكرة من أجل تمويل الأولويات الاجتماعية والاقتصادية لهذا المشروع؟

فعلينا أن نختار إما أن نبحث عن موارد بديلة، وهذا ما قمنا به أو أن

نقول بأنه ليست لدينا إمكانيات مالية لتمويل الحوار الاجتماعي وبناء المراكز الاستشفائية والطرق والموانئ أو أن نلجأ إلى الدين، ونحن لم نختر الحلول السهلة، بل لجأنا إلى التمويلات المبتكرة التي ستتم تعبئتها سواء من خلال التدبير النشيط لأملاك الدولة أو عن طريق تفعيل آليات الشراكة مع فاعلين مؤسساتيين من القطاع العام أو القطاع الخاص لإنجاز وتدبير المشاريع الاستثمارية العمومية.

وسيمكن اللجوء إلى هذا النوع من التمويلات من ضمان موارد تعزز التوازنات المالية للدولة باعتبارها ضرورية وأساسية، ومن تمويل الأولويات الاجتماعية دون اللجوء إلى المزيد من الدين، وهذا ما فتئتم تطالبون به.

وما دمنا نتحدث عن الدين فالحكومة لم تغرق بلادها بالدين، لأنه لو كان الأمر كذلك لما حافظت بلادنا على درجة الاستثمار ل10 سنوات متتالية، ولما تمكننا من تعبئة مليار أورو في السوق المالية بنسبة فائدة 1.5%، ولما تجاوز مجموع طلبات الاكتتاب مبلغ 5.3 مليار أورو وشملت أكثر من 285 من المستثمرين المعنيين.

وحتى نتحدث بلغة الأرقام والمفاهيم المعتمدة من طرف المؤسسات المالية الدولية فالمفهوم المعتمد لاحتساب حجم الدين بالنسبة لبلادنا هو دين الخزينة، وهو لا يتعدى حاليا 65% من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يتم تقديمه دون ذلك من أرقام فهو مبني على مفاهيم غير سليمة لاحتساب حجم الدين.

السيدات والسادة،

لقد حرصنا جميعا، حكومة وأغلبية ومعارضة، على أن تمر ظروف مناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية في أجواء إيجابية من خلال النقاش الجاد والصريح والمسؤول حول كل جوانبه ومضامينه.

ولا يمكنني إلا أن أثمن من جديد انخراطكم وتعبئتكم التي تعكس حرصكم على إعطاء هذه المناسبة الديمقراطية ما تستحقه من اهتمام لارتباطها بالتنزيل السنوي لمختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية ومدى استجابتها للتوجيهات الملكية السامية في علاقتها بانتظارات المواطنين الملحة والمستعجلة.

وأود أن أؤكد مجددا كذلك بأن الحكومة عاقدة العزم على المساهمة الفاعلة في تجسيد رؤية جلالة الملك حفظه الله بتمكين المغرب من نموذج كفيل بتحقيق طموحات المغاربة في التقدم والعيش الكريم، وتراهن في ذلك على إعادة الثقة، وتنشد الانخراط الجماعي بالحس الوطني الجامع واستحضار الروح الوطنية الصادقة من أجل رفع الرهانات والتحديات التي تواجه بلادنا، والمرتبطة بالأساس بتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق وتوفير الشغل للشباب.

وقد حرصنا أن يكون مشروع قانون المالية 2020 محطة انتقالية لإرساء مناخ الثقة من أجل أن يساهم كل الفاعلين في المجهود التنموي الجماعي لبلادنا، وتحقيق هذا الهدف مرتبط بمدى تفاعل وتجاوب الفاعلين المؤسساتيين والاقتصاديين والاجتماعيين، وعلى رأسهم القطاع الخاص، عبر تطوير شراكات فاعلة لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية وتمكين المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الذاتية والشباب الخريجين والعاملين في القطاع غير المنظم من الولوج للتمويل وخلق فرص الشغل.

كما حرصنا في إطار مشروع قانون المالية على إعطاء إشارات قوية في المجال الاجتماعي عبر الإمكانيات المالية والبشرية الهامة التي تم رصدها لقطاعي التعليم والصحة ولبرامج تقليص الفوارق والتفاعل الإيجابي مع التعديلات في المجال الاجتماعي.

وبالتالي فمشروع قانون المالية هو مشروع اجتماعي تضامني، وليس كما تم وصفه في بعض التدخلات بأنه نسخة طبق الأصل لسابقه، أو مشروع لإثقال المواطن بالمديونية، أو مشروع يغلب التوازنات المالية على حساب التوازنات الاجتماعية.

السيدات والسادة،

لقد حان الوقت لكي نتجاوز الحسابات السياسية ونرتقي بنقاشاتنا لملامسة ما ينتظرنا من رهانات كبرى، فقوة المغرب لم تكن يوما في ثرواته الطبيعية، بل قوة المغرب تنبع من اختياراته الاقتصادية والتنموية التي يحرص على تطويرها باستمرار، وفي عنصره البشري ونخبه السياسية والنقابية ومجتمعه المدني.

فما ينتظرنا جميعا من رهانات كبرى وعلى رأسها المساهمة الفاعلة في إعادة بلورة نموذجنا التنموي، يتطلب منا تغليب منطق العمل المشترك وقيم المواطنة الصادقة، بما يخدم المصالح العليا لبلادنا ومصالح المواطنين بالدرجة الأولى، وذلك اهتداء بقوله تعالى:"ليجزي الله الصادقين بصدقهم"صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير.

قبل أن نرفع الجلسة، أذكر غدا، إن شاء الله، في الصباح عندنا جلسة صباحية للتصويت على الجزء الأول في العاشرة صباحا، وفي المساء على الساعة الرابعة على الجزء الثاني من الميزانية.

رفعت الجلسة، وشكرا.

محضر الجلسة رقم 255

التاريخ: الجمعة 9 ربيع الآخر 1441 (6 ديسمبر 2019).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات ودقيقتان، إبتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين صباحا.

جدول الأعمال: التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد وزير الدولة المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أعلن عن افتتاح هذه الجلسة، ونخصص هذه الجلسة للتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية 2020.

وقبل أن نشرع في التصويت، أريد أن أذكركم على أن مكتب المجلس قرر منح دقيقتين لكل تعديل وكذلك مع اتفاق ندوة الرؤساء. وبالتالي غادي نبداو على بركة الله.

الجزء الأول: المعطيات العامة للتوازن المالي.

الباب الأول: الأحكام المتعلقة بالموارد العمومية.

المادة 1:

ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لأحد المستشارين لتقديم التعديل، السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين والمحترمات،

عمتم صباحا.

تعديل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل فيما يتعلق بالمادة الأولى ينص على أنه يلزم الحكومة بأن تستشير وأن تخبر لجنتي المالية بغرفتي البرلمان قبل كل اقتراض، لأن الاقتراض وصل إلى مستويات عليا، وهذه السنة الحكومة تقترض من أجل أداء الدين وخدمة الدين، الحكومة ستقترض 97 مليار لأداء 96 مليار، بالإضافة لهاذ الشي المديونية العمومية تجاوزت 1000 مليار درهم، وبالتالي لتحصين مالية المغرب، نقترح على الحكومة أنها وقت ما بغات تدير الاقتراض، بالخصوص الاقتراض الخارجي، تخبر البرلمان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

صباح الخير عليكم جميعا.

فيما يخص هذا التعديل فهو غير مقبول، لأنه هذه المادة كتجي سنويا في مشاريع قوانين المالية، وتخول الحكومة تدبير الخزينة والمديونية، وهو التفعيل ديالو غير ممكن، وبالتالي فهو غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

غادي نعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل= 9؛

المعارضون للتعديل= 10؛

الممتنعون= 18.

التعديل مرفوض، الآن غادي نعرض المادة الأولى للتصويت:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 4.

إذن المادة مقبولة كما جاءت في المشروع.

غادي ندوزو للمادة 2 اللي تتعلق بالرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة، كما جاءت: نفس العدد.

المادة 3 وتهم مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، غادي نعرض فصول مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بالمادة 3 البند الأول، فيه بزاف ديال الفصول اللي غادي واحد واحد.

الفصل 20 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة:

الموافقون= 42؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 4.

إذن وافق المجلس على الفصل 20 من مدونة الجمارك.

الفصل 20 مكرر:

الموافقون: نفس العدد.

الفصل 164 دائما من مدونة الجمارك:

الموافقون: نفس العدد.

الفصل 164 مكرر، فيه تعديل من فريق الأصالة، الكلمة لكم لتقديم التعديل.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

يرمي التعديل إلى الحفاظ على الصيغة ديال الفصل 164 مكرر، كما وردت في مدونة الجمارك برسم السنة المالية 2019، لأن هاذ الإجراء في الصيغة اللي جا بها سيحد من الاستثمار، وبالتالي من تحديث وتطوير القطاع الفلاحي، ومن تم الحد من الرفع من التنافسية ديالو والإنتاج ديالو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

هاذ التعديل غير مقبول لأن أولا، المعدات والمنتجات الفلاحية المخصصة لهاذ القطاع فيها 70% تستورد في إطار التبادلات التجارية الحرة، يعني ما تتخلصش الجمارك أصلا، والباقي تيخلص 2.5%، وبالتالي هاذ التعديل جا في إطار عقلنة النظام الجبائي أكثر منه، يعني هذا وما غادي تكون عندو حتى شي تكلفة على استيراد هاذ المعدات، وجا أيضا بعد استشارة وموافقة القطاع المعني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

غادي نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل= 18؛

المعارضون= 27؛

الممتنعون= 15.

إذن التعديل غير مقبول.

الآن غادي نعرض المادة 164 مكررة:

الموافقون= 32؛

المعارضون للمادة الأصلية= 18؛

الممتنعون= 11.

إذن وافق المجلس على المادة 164 مكرر كما جاءت بالمشروع.

المادة 182:

الموافقون: نفس الشيء.

المادة 203 مكرر: نفس الشيء.

نعم؟ ما فهشاي خاصو يتصوت، لا شوف الله يرضي عليك المادة 203 جات في المشروع خاصنا نصوتو عليها؟ نفس العدد، ياله أسيدي:

الموافقون الله يرضي عليكم= 49؛

المعارضون لهذه المادة المكررة 203 مكرر، المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 13.

إذن المادة معتمدة.

الفصل 285:

الموافقون= 36؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 14.

إذن صادق المجلس على المادة 285 من مدونة الجمارك.

المادة 293:

الموافقون= 37؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 14.

عنوان الجزء الثامن المكرر من مدونة الجمارك والضرائب، غير العنوان هذا.

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض الآن البند الثاني من المادة 3 للتصويت:

البند الثاني من المادة 3 للتصويت:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 5؛

الممتنعون= 10.

إذن وافق المجلس على البند الثاني.

دابا المادة 3 من مشروع قانون المالية:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 5؛

الممتنعون= 10.

إذن وافق المجلس على المادة 3.

الآن ننتقل إلى المادة 4 والتي تتعلق بتعريفة الرسوم الجمركية:

الموافقون= 51؛

المعارضون للمادة 4= 5؛

الممتنعون عن التصويت= 10.

إذن المادة معتمدة "المادة 4".

المادة 5 هاذي فيها مواد للتغيير، مواد للتتميم وأحكام الظهير الشريف بمثابة قانون لتحديد المقادير المطبقة على البضائع والمصوغات المفروضة عليها ضريبة الاستهلاك الداخلي:

الفصل 1 من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه كما عدلته اللجنة:

الموافقون= 51؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 15.

إذن الفصل 1 مقبول.

الفصل 9 من نفس الظهير:

الموافقون: نفس العدد.

الفصل 56 من نفس الظهير: نفس العدد.

الآن غادي نعرض المادة 5:

الموافقون: نفس العدد.

المادة 6 تتعلق بالمدونة العامة للضرائب:

غادي نعرض على المجلس مواد المدونة العامة للضرائب والتعديلات الواردة عليها كما هي مصنفة في البنود الخمسة التي تتألف منها المادة، على أساس أن نصوت في الأخير، طبعا كالعادة، على المادة 6.

البند الأول روماني (I) من المادة 6، هذه المادة تتعلق بالتغيير والتتميم، غير البند الأول روماني (I) من المادة 6:

الموافقون= 37؛

المعارضون= 5؛

الممتنعون= 23.

الآن غادي ننتقلو للمادة 7 تتعلق بشروط الإعفاء، هذه راه عدلتها اللجنة:

الموافقون= 29؛

المعارضون= لا أحد؛

الممتنعون= 29.

إذن معتمدة.

غادي ننتقلو الآن إلى المادة 19 تتعلق بسعر الضريبة، ورد بشأنها تعديلان: الأول من فريق الاتحاد المغربي للشغل والثاني من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، عن البند (ب) من المادة، ولكنها جوج مواضيع مختلفة كما عدلتها اللجنة، إذن كاين التعديل ديال اللجنة وكاين التعديل ديال 2 فرق.

غادي نبداو بالتعديل ديال اللجنة:

الموافقون= 33؛

التعديل ديال الاتحاد المغربي للشغل، قدم التعديل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

التعديل يتعلق بإعادة التوازن لأسعار الضريبة وكذلك من أجل..

السيد رئيس الجلسة:

نعم؟ اسمح لي، المعارضون.. كاين التعديل ديال اللجنة.

الموافقون= 33؛

المعارضون ديال اللجنة اللي صوتت عليه اللجنة وقبلتو لجنة التعديل، أنا يحساب لي فيه الإجماع، ولهذا مشيت..

المعارضون= 2؛

الممتنعون= 13.

إذن التعديل ديال اللجنة مقبول.

الكلمة للاتحاد المغربي للشغل لتقديم التعديل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

التعديل يرمي إلى إعادة التوازن لأسعار الضريبة وكذلك للتوسيع الضريبي، وهو يتعلق بإضافة "شركات الألعاب والحظ والكازينوهات والملاهي"، ذلك على اعتبار أن هذه القطاعات تحقق أرباحا صافية مرتفعة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل غير مقبول، لأن هاذ القطاع من بين القطاعات الأكثر تضريبا في المغرب، عندو 31% بالنسبة للضريبة على الشركات، 20% بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة و30% بالنسبة للرسم المهني، بالإضافة إلى واحد العدد ديال الواجبات منصوص عليها في دفتر التحملات ديالهم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن التعديل غادي نعرضوه للتصويت:

الموافقون على التعديل ديال الاتحاد المغربي للشغل:

الموافقون= 16؛

المعارضون للتعديل= 31؛

الممتنعون= 15.

إذن التعديل مرفوض.

الآن غادي ندوزو للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، باش يقدمو التعديل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في المادة 19 المتعلقة بسعر الضريبة (ب)، نقترح رفع سعر الضريبة على "مؤسسات الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها" و"بنك المغرب" و"صندوق الإيداع والتدبير" و"شركات التأمين وإعادة التأمين"، لأن هذه شركات كتدير أرباح كبيرة، ولأن هاذ السعر اللي كنقترحو 39.6 كان في 2008 وتحيد الآن، احنا كنطالبو غير بإرجاعه لما كان عليه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

هذه الشركات كتخلص 37%، ولكن كنذكر بأنه في سنة 2019 و2020، درنا مساهمة تضامنية فيها 2.5%، وبالتالي 2019 و2020 هاذ الشركات في الواقع كتخلص 39.5%، بالتالي فلا مجال باش نزيدو عليهم عاود ثاني في هاذ 2020 باش غيفوتو 40%.

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نقدم التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل ديال الكونفدرالية= 17؛

المعارضون للتعديل= 24؛

الممتنعون عن التصويت= 13.

إذن التعديل غير مقبول.

الآن غادي نعرض المادة 19 للتصويت:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 7؛

الممتنعون= 22.

إذن وافق المجلس على المادة 19 من المدونة العامة للضرائب.

المادة 20 مكررة:

الموافقون= 35؛

المعارضون لهذه المادة: لا أحد؛

الممتنعون= 27.

وافق المجلس على المادة 20 مكررة.

المادة 28:

الموافقون= 35؛

المعارضون لهذه المادة: لا أحد؛

الممتنعون= 29.

إذن وافق المجلس على المادة 28 من مدونة الضرائب.

المادة 29:

الموافقون: نفس العدد.

المادة 31:

الموافقون: نفس العدد.

واخا يالاه هاذ المادة تتعلق بالإعفاءات والسعر المخفض.

الموافقون= 35؛

المعارضون= 4؛

الممتنعون= 25.

إذن وافق المجلس على المادة 31.

المادة 38:

الموافقون= 35؛

المعارضون لهاذ المادة: لا أحد؛

الممتنعون= 29.

إذن وافق المجلس على المادة 38.

المادة 40:

الموافقون: نفس العدد.

المادة41:

الموافقون: نفس العدد.

المادة 46:

هاذ المادة ما جاتش في المشروع، جديدة، ورد بشأنها تعديل من فريق الأصالة، الكلمة لكم.

هذه تهم الدخول الزراعية.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل يرمي إلى إعادة اعتبار مربي الدواجن ضمن القطاع الفلاحي، لأنه نشاط يستعمل في الضيعات الفلاحية ولا يطرأ عليه أي تغيير، وبالتالي فنحن ندعو إلى اعتبار هاذ المدخول مدخول فلاحي، من باب إنصاف هاذ الفئة وكذلك من باب العدالة الجبائية، اعتبارا أن المغرب البلد الوحيد الذي يعتبر مربي الدواجن كتجار بالجملة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

التعريف الوارد على مستوى المادة 46 من المدونة العامة للضرائب تم تحديده في إطار منهجية تشاركية مع الوزارة الوصية، هاذ القطاع ديال تربية الدواجن كان منذ البداية لا يعتبر كدخل فلاحي يخضع للرسم المهني والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

غادي نعرض هاذ التعديل للتصويت:

الموافقون= 32؛

المعارضون= 34؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن التعديل مرفوض.

الله يرضي عليكم، نتيقو في الأمين، راه الأمين منتخب من طرفكم.

المادة 47:

الموافقون= 46؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 20.

إذن المادة 47 مقبولة.

غادي ندوزو للمادة 56 كذلك غير واردة في نص المشروع، هذه ما كايناش في المشروع وخا، هذه وخا ما كايناش، 56 تتعلق بالأجور، هذه المادة تتعلق بالأجور، ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الكلمة لكم، المادة 56 الأجور.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

في هذه المادة نقترح أن المعاشات تحذف من كونها تحتسب كأجور لإعفائها من الضريبة على الدخل وما تحسبش كدخل، تحيد من المادة 56 باش يكون الإعفاء ديال المتقاعدين من الضريبة على الدخل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

المعاشات هي دخول، ولكن تستفيد من واحد الخصم ديال 55% مقابل 20% فقط بالنسبة للأجور ديال الناس اللي خدامين، هاد 55% غادي يتم الرفع ديالها في واحد التعديل بعد قليل، وبالتالي هذا التعديل غير مقبول وخاصة أن الأثر المالي ديالو هو مليارو60 مليون درهم.

السيد رئيس الجلسة:

غادي نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل= 30؛

المعارضون= 29؛

الممتنعون= 7.

إذن التعديل مقبول، هنيئا.

المادة 57، هذه تتعلق بالإعفاءات، ورد بشأنها 3 تعديلات: واحد من فريق الأصالة والمعاصرة وتعديلان من الفريق الاستقلالي، كما عدلتها اللجنة في البند 40 المتعلق بإعفاء معاشات العجز الممنوحة للأشخاص المعنيين من الضريبة على الدخل.

طبعا لما تيكون التعديل ديال الفرق وديال اللجنة تنسبقو التعديل ديال اللجنة.

غادي نعرض التعديل ديال اللجنة للمصادقة:

الموافقون على تعديل اللجنة: بالإجماع.

أما التعديلات الثلاثة اللي باقيين، كاين تعديلان لهما وحدة الموضوع باش يكون جواب واحد، وكاين تعديل ديال البند 20 من نفس المادة، الكلمة للفريق الاستقلالي لتقديم التعديل.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

إذن بإيجاز وتركيز، يهدف التعديل إلى تشجيع مقاولات القطاع الخاص، وخاصة الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات والجمعيات، من أجل إحداث فرص الشغل، وفي هذا الباب نقترح توسيع الإعفاء من الضريبة على الدخل ليشمل جميع المقاولات والتعاونيات والجمعيات، بدل ما يبقى محصور في تلك المحدثة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2015 إلى 31 دجنبر 2022.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

فيه نظام تحفيز تم تحسين الجاذبية ديالو في إطار التدابير الرامية لتشجيع ودعم الشغل وتنافسية المنشآت في قانون المالية ديال 2018، من خلال تبسيط شروط الاستفادة من الإعفاء من الضريبة على الدخل وتمكين المنشأة من احتساب سنتي الإعفاء ابتداء من تاريخ شروعها في الاستغلال عوض تاريخ إحداثها، وذلك لمنح المزيد من المرونة للمقاولات والتعاونيات والجمعيات الناشئة.

وهذا التدبير يرمي أساسا إلى تشجيع المنشآت الحديثة النشأة على التشغيل والتي تعرف عند بداية مزاولة نشاطها بعض الصعوبات، والإحصائيات اللي عندنا هي متوسط الأجر الشهري هو 4000 درهم وعدد المستفيدين سنة 2018 هو 6000 مستفيد.

وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

غادي نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل= 28؛

المعارضون للتعديل= 34؛

الممتنعون= 2.

إذن التعديل مرفوض.

دبا ننتقلو إلى التعديلين اللي عندهم وحدة الموضوع، في البند 24 من المادة الآن اللي تندرسو. غادي نعطيو الكلمة لفريق الأصالة لتقديم التعديل، تفضل.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

ما أحوجنا للبحث العلمي واكتساب التكنولوجيا والمعرفة العلمية، السيد الرئيس.

التعديل يروم إلى تشجيع الأساتذة في البحث العلمي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن للفريق الاستقلالي، تفضل، لأن عندهم وحدة الموضوع.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

يهدف التعديل إلى تشجيع البحث العلمي للأساتذة الجامعيين الذين يقومون بالبحوثات العلمية. هذيك الضريبة، التعويضات المرتبطة بالبحث العلمي، يجب أن تعفى من الخصم على الضريبة على الدخل لتشجيع الأساتذة الجامعيين، حتى يمكننا أن نرفع من قيمة هاذ الأجور ديالهم.

لا معنى بأن الأستاذ الجامعي من 2003-2009 ما تمت الزيادة في الأجور نتاعو، وتيجيو الطلبة ديالهم تيقراو عندهم وتيتخرجو بواحد الدخل أكثر يفوق بكثير الدخل ديال الأستاذ، بقى جامد، باش نشجعو على الأقل الحكومة تعفي هذاك الدخل على.. أو ذاك التعويض اللي تيديرو على البحث العلمي اللي تيخرج خارج العمل ديالهم يبقى معفي، عسى أن ترفع هاذ الأجور ديالهم لأن تيتعتبر حيف.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، احنا مع البحث العلمي، والبحث العلمي كما كلشي تيعرف بأنه عندو واحد الصندوق خاص لدعمه، تيمنح إعانات في إطار تعاقدي للمنظمات العمومية والخاصة، تيشجع إنعاش برامج دعم البحث العلمي وتقييم أنشطة البحث العلمي وتنظيم التظاهرات، مع الرفع من الموارد ديال هاذ الصندوق، ولكن ملي تتكون المداخيل متساوية الإنصاف الضريبي هو اللي عندهم مداخيل متساوية خاصهم يخلصو نفس الضريبة، وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرضو التعديلين.

الأول غادي نبداو بديال الأصالة:

الموافقون على التعديل ديال الأصالة= 32؛

المعارضون للتعديل ديال الأصالة= 28؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن التعديل ديال الأصالة مقبول، هنيئا لكم.

دابا غادي نعرض التعديل ديال الاستقلال:

الموافقون= 28؛

المعارضون للتعديل الفريق الاستقلالي= 33؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن رفض التعديل.

الآن غادي نعرض المادة 57 كما عدلت:

الموافقون على المادة 57 كما عدلت: بالإجماع.

دابا المادة 59، هاذ المادة غيروارداة في مشروع القانون المالي، وتتعلق بالخصوم، ورد بشأنها ثلاث (3) تعديلات: واحد من الفريق الاستقلالي وتعديل آخر من فريق الاتحاد المغربي للشغل، وكذلك هناك تعديلين عندهم وحدة الموضوع مقدمين من طرف الاستقلال وفريق الاتحاد المغربي للشغل حول البند 6 روماني (VI). نعم؟.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

نعاودو التصويت ديال المادة كلها.

أنا كنظن بأن كان فيها إشكال، كاين إشكال، الله يخليك أنا كنطلب، كرئيس فريق، أنه نعاودو الله يخليك الاحتساب ديال المادة 57 كلها.

السيد رئيس الجلسة:

إعادة التصويت غير ممكن، ولكن يمكن الطعن.

خليونا، الله يرضي عليكم، نكملو.. من الفريق الاستقلالي، فريق الاتحاد المغربي للشغل حول البند 1 روماني (I)، المادة 59.

المستشار السيد عز الدين زكري:

التعديل يرمي إلى تشجيع الحماية الاجتماعية للعاملات والعمال في المغرب، لأن هاذ الفئة فئة هشة، وكذلك من أجل الاستفادة من الخصوم الضريبية، والتعديل يرمي إلى خصم 50% فيما يتعلق بأجر العاملات والعمال بالمنازل المصرح بهم، على أن لا يتجاوز المبلغ المخصوم 18.000 درهم في السنة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

هاذ التعديل غير مقبول، لأن جميع الخصوم والإعفاءات الممنوحة للأجير تهم تغطية مصاريفه الخاصة المرتبطة بالوظيفة أو العمل أو لتأسيس معاشات ورواتب التقاعد وكذلك التغطية والنفقات المتعلقة بالضمان الاجتماعي بالنسبة للأجير، وشروط الشغل والتشغيل المتعلق بالعاملات والعمال المنزليين حددها القانون 19.12 ونص على العديد من المكاسب بالنسبة لهذه الفئة من المستخدمين.

السيد رئيس الجلسة:

ياالاه أسيدي، نعرضو التعديل للتصويت:

الموافقون للتعديل ديال الاتحاد المغربي للشغل= 29؛

المعارضون للتعديل= 33؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن عارض المجلس هذا التعديل بـ 33 لـ 29.

الآن غادي نعرض التعديلين اللي عندهم وحدة الموضوع، ويتعلق بنفقات تمدرس الأطفال.

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد فؤاد قديري:

التعديل، السيد الرئيس المحترم، يهم خصم نفقات تمدرس الأطفال، وهذا التعديل يجد تبريره في واحد الظاهرة اللي تسجلت هذه السنة والمتمثلة في نزوح أكثر من 52.000 أسرة من التعليم الخصوصي إلى التعليم العمومي لأنها أصبحت عاجزة عن تحمل الأعباء أو المصاريف الباهظة للتمدرس.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم لتقديم نفس التعديل، نفس الموضوع.

المستشار السيد عز الدين زكري:

نفس التعديل في المادة 59 وهو إضافة فقرة لكون يخص أيضا خصم مصاريف التمدرس لكون مصاريف التمدرس أصبحت تثقل كاهل الأسر وتستنزف ما يقارب 20% من مجموع المصاريف، وكذلك لكون المدرسة العمومية أصبحت لا تستطيع استيعاب جميع أبناء المغاربة، والتعديل خصم 30% من مصاريف التمدرس بالقطاع الخاص التي يتحملها آباء وأولياء التلاميذ والطلبة الخاضعون للضريبة على الدخل، على ألا يتجاوز المبلغ المخصوم 24.000 درهم سنويا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة، السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

الأثر المالي ديال هذه الاقتراحات ما بين 2 مليار و500 مليون درهم و2 مليار و600 مليون درهم، وبالتالي الحكومة تدفع بالمادة 77.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ما فيش نقاش، حتى أعتقد التصويت ما فيش تصويت، إذا دفعت الحكومة بالفصل 77 من الدستور انتهى الأمر، اسمعتو؟ ما غاديش نعرض التعديلين للتصويت، لا غير أنا بغيت المجلس يكون على علم على أن السيد الوزير استعمل الفصل 77 من الدستور، صافي انتهى الأمر.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

.. التصويت، كيقول البرلمان والحكومة كيسهرو على التوازن ديال المالية ديال الدولة، إذا دفعت الحكومة بالفصل 77 فالبرلمان له رأي يمكن أن يقوله، وتعاون السلط، ما يمكنش السلطة..

السيد رئيس الجلسة:

على أي، غادي ندوزو الآن، وبعدين سول، دبا نسول، المادة 60، ثلاثة رومانية (III).. أفدنا الأستاذ، أفدنا، بغيتي الكلمة؟ داخل التصويت.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

الحكومة كتدفع بالفصل77 من الدستور ويخالفها البرلمان في ذلك، فلها أن تطعن في قرار إذا ما صوت خلافا لرأي الحكومة، أن تطعن أمام المحكمة الدستورية هو الفاصل، أما أن يحرم البرلماني من التصويت وهو في تنازع مع الحكومة وخلاف في التعديل، ما كاينش مبرر لعدم التصويت، كيبان لي بأنه المحكمة الدستورية هي الفاصل، ماشي الرئيس ديال الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

السيد وزير الدولة، خذ الكلمة.

السيد المصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

شكرا سيادة الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

هذاك كان نقاش دائما في مثل هاذ الأحوال، وكانت الحكومة تدفع بالفصل 77 وكان الفصل77 يحسم النقاش ولا يؤول الأمر إلى التصويت.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي ندوزو.. لا، شوف الله يرضي عليك..، اسمعنا واحد الرأي اللي هنا واسمعنا واحد الرأي آخر، خلينا ندوزو، ياالاه، غير خليونا، الله يرضي عليكم خليونا أولا، المادة اللي كنا كنهضرو عليها غير واردة في المشروع، باش نصوتو عليها، غير واردة، راه قلتها لكم في الأول، وخليوني نستمر، الله يرضي عليكم.

المادة 60، ثلاثة روماني (III)، كتعلق هاذ المادة بالخصوم الجزافية:

إذن غادي نعرض هاذ المادة في واحد روماني (I)، فيها ثلاثة:

يعني هو قرار ديال المجلس الدستوري قديما بأنه في الوقت اللي

الحكومة كتدفع بالفصل 77 وكيمس التوازنات، البرلمان ما خصوش يصوت عليه، ها هو قرار صيفطوه لي، قرار المجلس الدستوري رقم 938 الصادر في 14 يونيو 2014.

الموافقون= 37؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 22.

إذن هذه المادة ثلاثة روماني (III) صوتنا فقط على البند واحد رومانية (I) بالموافقة على هذه المادة.

المادة 61:

الموافقون= 35؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 22.

إذن وافق المجلس على المادة 61 ب 35 مع 0 معارض.

المادة 63 "المدونة العامة للضرائب"، ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية للشغل وعدلتها اللجنة في البند 2 روماني (II)، وكذلك في 3 روماني(III) .

غادي نعرض التعديلان المدخلان من اللجنة للتصويت 2 رماني (II) و3 روماني (III)، هذي التعديلات ديال اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

كاين واحد التعديل ديال الكونفدرالية تفضل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

هذي مادة اللي تنقدمو فيها تعديلات وتقبلو في اللجنة، بقى هاذ التعديل هذا كان السيد الوزير رفضو وتنتمنى أنه يقبلو اليوم.

هاذ التعديل يتعلق، حينما يتم بيع السكن الرئيسي، فالحكومة جابت 6 شهور باش يستثمر هذاك البيع في شراء مسكن جديد، احنا تنقولو عوض 6 شهور نعطيوه سنة، لأنه 6 شهور قد لا تكفي لإيجاد سكن آخر قصد استثمار الأموال اللي باع بها فيه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

هاذ التعديل غير مقبول، لأن الاختيار ديال السكنى الرئيسية التي يزعم اقتناؤها قبل مباشرة عملية تفويت السكنى الرئيسية، وبالتالي اللي احنا بالنسبة لنا 6 أشهر هي كافية وتنذكر بأنه هذا استثناء بالنسبة للنظام العام اللي كان فيه الاحتفاظ بالسكن الرئيسي لمدة 6 سنوات.

السيد رئيس الجلسة:

إذن التعديل غادي نعرضو للتصويت:

الموافقون على التعديل ديال الكونفدرالية= 28؛

المعارضون= 30؛

الممتنعون= 5.

إذن التعديل مرفوض ب 30 ضد 28.

الآن غادي نعرض المادة 63 للتصويت:

الموافقون= 35؛

المعارضون للمادة 63= 4؛

الممتنعون= 20.

إذن وافق المجلس على المادة 63 بـ 35 ضد 4 مع امتناع 20.

المادة 68 هذي عدلتها اللجنة، غادي نعرضها كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 73، هاذ المادة غير واردة في المشروع اللي جابت الحكومة غير واردة، وتتعلق بسعر الضريبة، فيها أربع تعديلات: من فريق الأصالة والمعاصرة، والفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؟، وفريق الاتحاد المغربي للشغل، والكونفدرالية، تهم البند واحد روماني (I) من هذه المادة.

غادي نعطي الكلمة لفريق الأصالة، يقدمو التعديل الإخوان.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ التعديل يهدف إلى تخفيف العبء الجبائي المفروض على ذوي الدخول الصغرى ومراعاة قدرتها الشرائية، وكذلك من أجل الملاءمة مع الحد الأدنى الجاري به العمل للأجور.

التناقض، السيد الرئيس، يسمى الحد الأدنى ويؤدي الضرائب، هذا غير معقول.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير.. لا، لأن كل تعديل بوحديتو.

لا، لا ماشي وحدة الموضوع، كون كان وحدة الموضوع متفق معك، دبا التعديلات كل واحد فين تهضر، إلى بغيتي يعاود.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

أنا تنشوف واش غادي تقدمو التعديلات برمتها أو لا؟ لأن هاذ التعديلات كلها مختلفة ولكن تهم نفس المادة ونفس الجدول.

السيد رئيس الجلسة:

لا يمكن، إذا كانت مواضيع التعديلات مختلفة كل واحد تهضر على شي حاجة، خاص الحكومة تجاوب على كل تعديل بوحديتو وكذلك التصويت بوحديتو، وكل واحد يقدم التعديل.

إذن غادي الآن نصوتو على هذا التعديل:

الموافقون على التعديل ديال الأصالة..

لا راه الحكومة راه قالها لك، راه ناض وقالها لك، وهضر، السيد الوزير هضر.

تفضل السيد الوزير أعد ما قلته.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

فيما يخص الضريبة على الدخل، التعديلات المقترحة والتعديل ديال الأصالة والمعاصرة اللي تقدم الآن هي كلها عندها واحد الأثر مالي مهم جدا، وبالتالي هذه النقطة ديال الضريبة على الدخل الحكومة تدفع بالفصل 77.

السيد رئيس الجلسة:

الفصل 77.

إذن الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد فؤاد قديري:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل كيهدف إلى تحسين القدرة الشرائية، وهو تعديل تضمنته مذكرة حزب الاستقلال المرفوعة للسيد رئيس الحكومة، كنقترحو الرفع من الحد الأدنى للأجور المعفاة من 30.000 إلى 36.000 درهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة؟

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

نفس الموقف، غير نعطي الأثر المالي ديال 2 مليار و700 مليون درهم كمثال.

السيد رئيس الجلسة:

غير، السيد الوزير، إذا كنتي غادي تدفع بالفصل 77 قلها لي.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

قلتها، بأنه جميع التعديلات.

السيد رئيس الجلسة:

77.

كذلك فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

نفس التعديل اللي تقدمو به الإخوان، إلا أنه هناك اختلاف في الشرائح هو خصم نقطتين من كل شريحة ورفع المبلغ المعفى من 30.000 إلى 36.000 درهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن الحكومة تدفع بالفصل 77، راه قالها في الأول أسيدي، السيد الوزير كذلك بأنه هذا الحكم أو القرار الصادر من المجلس الدستوري لابد للحكومة باش تقول السبب علاش تدفع بالفصل 77.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

السبب هو اللي قلت في الأول لأن الأثر المالي مهم، وفيما يخص الاتحاد المغربي للشغل فالأثر المالي 2 مليار و718 مليون درهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن الكونفدرالية.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

كنا نتمنى أن الحكومة تقنع البرلمان بالدفوعات ديالها وما تلجأش للفصل 77 من الدستور.

المقترح ديالنا هو تخفيف العبء الضريبي عن الأجراء، هاذ المادة 73 من مدونة الضرائب هاذي 10 سنين ما خضعت للتعديل، الحكومة، سنويا تنجيو تنطلبو تخفيف العبء الضريبي على الأجراء وعلى ذوي الدخل المحدود برفع هذاك الحد الأدنى الخاضع للضريبة، لكن الحكومة دائما ترفض.

مع كامل الأسف احنا مقدمين التعديل، ومادامت الحكومة قد دفعت بالفصل 77 من الدستور، فما كاين علاش نسردو لكم التعديل بتفاصيله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نحتاج الحكومة السيد الوزير، واخا خذ..

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

الأثر المالي ديال تعديل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هو 10 مليارو894 مليون درهم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي ندوزو للمادة 74، هذه المادة غيرواردة في المشروع، أولا، باش نعرفو علاش تهضرو، بها 3 تعديلات أولا ديال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فريق الاتحاد المغربي للشغل، والكونفدرالية.

الموضوع الخصم على الأعباء العائلية وكلهم، ماشي بحال الأول، هادو كلهم موضوع واحد، كيجمعو وحدة الموضوع، وبالتالي هذا يمكن يتقدمو.

لا، ولكن موضوع واحد، أنا اللي كنسير، أنا اللي عندي الوثائق، خليني الله يرضي عليك.

الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد فؤاد قديري:

السيد الرئيس،

التعديل المقترح يهدف إلى تحسين الوضعية الاجتماعية وتقوية القدرة الشرائية للأسر، وذلك باقتراح الرفع من الأعباء العائلية القابلة للخصم من 360 إلى 600 درهم، خاصة وأن المبلغ المعمول به حاليا فيما يخص الأعباء العائلية القابلة للخصم لم يطرأ عليه أي تغيير منذ سنة 2009، في الوقت الذي عرفت فيه دخول الأجراء، وخاصة الطبقة الوسطى، ضغوطات متتالية على إثر تحرير الأسعار وارتفاعها، وخاصة تلك المرتبطة بالتمدرس والتطبيب.

بعبارة أوضح، اليوم الأسرة المغربية المنتمية إلى الطبقة المتوسطة حلت وتحل مكان ومحل السيد وزير الصحة والسيد وزير التعليم، فعلى الأقل من باب العرفان أننا والاعتراف بالجميل ديال هاذ الطبقة المتوسطة نرفعو هاذ الأعباء العائلية القابلة للخصم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

التعديل يخص الخصم من الأعباء العائلية، رفع المبلغ من 360 درهم إلى 1200 درهم، مع تسقيفه في 3600 درهم، ذلك لأنه لم يطرأ أي تغيير على المبلغ منذ أن كانت التعويضات العائلية تساوي 36 درهم، اليوم أصبحت 300 درهم، وكذلك مراعاة لتنفيذ الاتفاق المشترك ديال 25 أبريل لأنه تضمن الزيادات والتعويضات العائلية ب 100 درهم.

السيد رئيس الجلسة:

الكونفدرالية.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

احنا بالنسبة لنا نقترح خصم 600 درهم عوض 360 درهم وتسقيف هذا المبلغ في 3600 درهم لتخفيف العبء على الأسر ومن أجل الحفاظ على القدرة الشرائية وتحسين الدخل ديال الأسر وتخفيف العبء الضريبي على معيلي العائلات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

إذن هنا أيضا كندويو على الضريبة العامة على الدخل. أولا كنذكر بأنه فهاذ السنة تم الرفع من الأجور ديال واحد العدد من الفئات، وثانيا التعويضات العائلية، هاذ السنة تزادت ب 50%.

وفيما يخص الأثر المالي ديال بعض الاقتراحات ما بين 500 مليون درهم ومليار درهم، وبالتالي فهاذ النقطة أيضا تندفعو بالمادة 77.

السيد رئيس الجلسة:

الفصل 77 من الدستور.

غادي ندوزو للمادة 89 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون= 8؛

المعارضون لهذه المادة: لا أحد.

الممتنعون= 24.

إذن وافق المجلس على المادة 89.

المادة 90:

الموافقون: نفس العدد.

المادة 91:

هاذ المادة تتعلق بالإعفاءات دون الحق في الخصم، ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وعدلتها اللجنة في البند 4 روماني (IV).

الآن طبعا كيف تتعرفو غادي نعرضو التعديل ديال اللجنة هو الأول:

الموافقون: الإجماع.

الكلمة لكم، التعديل ديال الكونفدرالية.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل اللي جبناه هو إعفاء الأدوية والمنتجات الصيدلية غير الدوائية المخصصة للبشر كما هي منصوص عليها في القانون 17.04 بمثابة مدونة الأدوية، لأن هاذ الضريبة على القيمة المضافة على الأدوية والمنتجات الصيدلية المخصصة للإنسان 53% من مصاريف الصحة تتحملها الأسر والمواطن المغربي من جديد، وهذا الإعفاء من الضريبة لأنه الأدوية ما تتنتجش قيمة مضافة باش يتعالج الإنسان، هاذ الإعفاء غادي يخفف عبء تحمل مصاريف العلاج على المواطنين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

هاذ التعديل غير مقبول، لأن اللي خاصنا نفهمو هو أنه احنايا في المادة ديال الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة دون الحق في الخصم، معنى أن المواد اللي تتدخل في التصنيع ديال ذاك الأدوية غادي ذاك (TVA[1]) ديالهم ما غادي يمكن لك تخصمها، وبالتالي هاذ إلى درنا هاذ التعديل غادي يترفع من الثمن ديال الأدوية ماشي غادي يتنقص منها، وبالتالي غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل= 14؛

المعارضون للتعديل= 29؛

الممتنعون= 20.

إذن المجلس عارض هذه المادة، ولكن فيها تعديل ديال اللجنة، وبالتالي غادي نعرضها كما عدلت:

المادة 91:

الموافقون= 35؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 28.

إذن وافق المجلس على المادة 91.

المادة 92، ورد بشأنها تعديل من فريق الأصالة والمعاصرة كما عدلتها اللجنة بغاية إعفاء البيوع الواقعة على التجهيزات المتعلقة بقوقعة الأذن من الضريبة على القيمة المضافة. هاذ المادة تتعلق بالإعفاءات مع الحق في الخصم.

غادي نعرض التعديل ديال اللجنة:

الموافقون على التعديل ديال اللجنة: بالإجماع.

التعديل ديال فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الإلاه المهاجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هاذ الإعفاء من حق الخصم تتركزو على المنتجات والمعدات التالية إذا كانت مخصصة لأغراض فلاحية لا غير.

السيد الوزير،

ما عرفت علاش استثنيتم هاذ المضخات اللي تتجلب الماء من الآبار، وتنعرفو بأن المضخات تتستعمل تقريبا المضخات اللي تتدخل للبلاد، يعني بواحد النسبة ديال 97 حتى 98% تتستعمل للفلاح، يعني المضخات ما تتمشيش لشي قطاع آخر تنظن، يعني قليل إلى كان شي

[1] Taxe sur la Valeur Ajoutée

واحد عندو شي جريدة في الدار أو لا، ما عرفت علاش استثنيتم هذا، وتنعرفو بأن هاذ المضخات تيشكلو عبء على الفلاح، فدبا باش الفلاح تزاد عليه 20% ديال (TVA) المضخة تدير 40.000، 50.000 درهم وتزاد عليه 20% ديال (TVA) توصل 10.000 درهم يعني هذا راه عبء زايد.

وتنطلب من الإخوان هاذي راه ما فيها لا معارضة ولا أغلبية، هاذي الفلاح مواطن بسيط، تنطلب من الإخوان راه الفلاح راه مقهور، تنشوفو دبا الأجواء الفلاحية، الأمطار ما كيناش والفلاح نزيدوه هاذ الأعباء، راه تنظن ترجعوه، السيد الوزير، راه الفلاح مغلوب على أمره، تخليو هاذ المضخات تخليوهم كيف ما كانو من قبل.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من هذا التعديل؟

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

أولا، كل ما هو عنده استعمال مزدوج، كنا عملنا مع الوزارة المعنية وحيدنا اللي هو معني للفلاح فقط والباقي أدرجناه في هاذ الجدول.

ثانيا، اتفقنا أيضا مع الوزارة المعنية بأنه غادي يتم الدعم ديال الفلاح مباشرة باش ما يستافدش اللي ما شي هو فلاح.

وفيما يخص هاذ الدفئيات والعناصر الداخلة في صنعها ولا فيما يخص المحركات ذات الاحتراق داخلي فاحنا عندنا واحد العدد ديال الاستعمالات، تقريبا عندنا ثلثين ديال الاستعمال ما تيكونش في الميدان الفلاحي.

وبالتالي هذا داخل في إطار عقلنة الإعفاءات، وفي نفس الوقت الفلاح راه غادي يدعم مباشرة، لأن عندنا الصندوق الخاص اللي تيدعم الفلاح.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل= 32؛

المعارضون للتعديل= 31؛

الممتنعون= لا احد.

إذن بناء على هذه النتيجة:

الموافقون= 32؛

المعارضون= 31.

إذن التعديل مقبول.

الآن المادة 92:

الموافقون على المادة 92، الله يرضي عليكم، الموافقون كما عدلت وراه دبا سمعتو بلي وقع فيها تعديل، ما سمعتوش؟ الاجماع.

المادة 96 كيف جاءت في المشروع:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 99 هذه عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 105، كما جاء بها المشروع بقيت هكداك:

الموافقون على 105، ياكما بغيتو نرفعو الجلسة.. الموافقون.. 105؟

شوف الإخوان راه غادي نرفع الجلسة وغادي نكونو مضطرين باش نديرو جلسة ليلية ولا غدا، إيوا الله يرضي عليكم.

المادة 105:

الموافقون= 36؛

المعارضون= لا أحد؛

الممتنعون= 25.

إذن وافق المجلس على المادة 105.

المادة 106:

الموافقون: نفس العدد.

المادة 117: نفس العدد، ماشي هو الإجماع.

المادة 121: نفس العدد.

المادة 123: تتعلق بالإعفاءات، ورد بشأنها تعديل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الكلمة لكم.

المستشار السيد فؤاد قديري:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ التعديل كيدخل في باب الإعفاءات اللي كتروم تشجيع الإنتاج الوطني وتقوية التنافسية ديالو، وكيهم هاذ التعديل إعفاء بعض أنواع الكلأ، خاصة الفصة والتبن، من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد، نظرا للظروف الصعبة اللي كيعرفها قطاع تربية المواشي، اللي بالمناسبة ما كتخفاش على الحكومة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

النظام الجبائي المطبق حاليا على التبن والفصة المعدة لتغذية المواشي فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة يساهم في تشجيع الإنتاج الوطني لهذه المواد الفلاحية التي تظل خارج نطاق تطبيق هذه الضريبة على الدخل.

وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

غادي نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل= 25؛

المعارضون للتعديل= 34؛

الممتنعون= 2.

إذن عارض المجلس بـ 34 ضد 25 مع امتناع 2.

غادي نعرض هاذ المادة للتصويت 123:

الموافقون= 34؛

المعارضون= 25؛

الممتنعون= 2.

المادة 124: نفس العدد.

المادة 125 هاذي عدلتها اللجنة،غادي نعرضها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 129 كذلك عدلتها اللجنة، غادي نعرضها للتصويت: بالإجماع.

المادة 144 (1 رومانية "I"، المقطع دال):

الموافقون: نفس العدد بالنسبة للمواد الآخرين.

وراك صوت ضد.. أنا داخل في 25 انتوما، لا، اللي امتنعو هو الاتحاد المغربي للشغل.

الموافقون= 35؛

المعارضون= 25؛

الممتنعون= 2.

المادة 145: نفس العدد.

المادة 161: نفس العدد.

المادة 161 مكررة: نفس العدد.

المادة 161 مكررة مرتين: نفس العدد.

المادة 165: نفس العدد.

المادة 184: نفس العدد.

المادة 185 كيف جات في المشروع: نفس العدد.

المادة 185 مكررة: نفس العدد.

المادة 212 (واحد روماني "I"): نفس العدد.

المادة 214 كيف جا بها المشروع: نفس العدد.

المادة 216 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 226 كيف ما جاء بها المشروع: نفس العدد السابق.

المادة 232 (8 رومانية "VIII"):

الموافقون: نفس العدد.

المادة 234 مكررة ثلاث مرات من المدونة العامة للضرائب: نفس العدد.

المادة 241 المكررة من المدونة العامة للضرائب، هاذ المادة عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 247 كذلك هاذ المادة عدلتها اللجنة، غادي نقدمها لكم باش تصوتو عليها: بالإجماع.

المادة 250 (6 رومانية "VI"): نفس العدد 216.

المادة 252 هاذ المادة عدلتها اللجنة كنعرضها للتصويت: الإجماع.

المادة 267 كيف جات في المشروع: نفس العدد.

هاذ المادة 269 هذي ما كايناش في المشروع جديدة، هذه تتعلق بالأسعار، ورد في شأنها تعديل من المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ المادة المتعلقة بسعر المساهمة التضامنية اللي تكلم عليها السيد الوزير قبيلا واللي قلنا احنا بغيناها تدخل كضريبة على الشركات اللي تدير أرباح كبرى.

احنا تنقترحو هاذيك المساهمة اللي محددة في 2.5% تكون 5% على شركات المحروقات اللي حققت أرباحا ريعية وغير أخلاقية طيلة السنوات الثلاثة الماضية بعد تحرير أسعار المحروقات، والمواطنون هم الذين أدوا من جيبهم هذه الأرباح التي راكمتها هذه الشركات، على الأقل هذه الشركات أن تساهم تضامنيا ب 5% لفائدة الخزينة، ما دام السيد الوزير يدفع بالفصل 77 من الدستور على اعتبار أن ما عندوش موارد، احنا كنقترحو عليه تضريب أو فرض مساهمة تضامنية على

هذه الشركات ديال المحروقات بـ 5%.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

المساهمة التضامنية جاء بها قانون المالية 2019 وجا بمقتضى تيهم سنتي 2019 و2020، وبالتالي هذا هو علاش صوتنا السنة الماضية ما يمكنش نغيروه هاذ السنة لأنه كأنه وعد من الحكومة وأيضا تعهد من البرلمان، لأننا صادقنا على هاذ المادة بأنها 2.5% تهم سنتين فقط.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن غادي نعرض هاذ المادة للتصويت:

الموافقون على التعديل ديال الكونفدرالية= 14؛

المعارضون للتعديل ديال الكونفدرالية= 36؛

الممتنعون= 12.

إذن عارض المجلس هاذ المادة اللي ما كيناش.

المادة 280 كيف جات في المدونة.

الموافقون: نفس العدد.

المادة 282 كيف جا بها المشروع: نفس العدد.

المادة 284 كيف جا بها المشروع: نفس العدد.

دابا يالاه صوتنا على المادة 6، ولكن كل ما يتعلق بتتميم المدونة.

دبا غادي نمشيو للمادة 154 مكررة مرتين هاذي مادة جديدة، احنا يالاه كنا خدامين مع المادة 6 ما يتعلق بالتتميم، دبا الآن المواد الجديدة.

المادة 154 المكررة مرتين: نفس العدد.

المادة 199 مكررة: نفس العدد.

دبا غادي نمشيو لمواد الحذف، النسخ، التتميم، دبا الحذف.

ونمر بالبند الثالث من المادة 6 الخاص بنسخ المواد 8 و6 رومانية (VI) و100، و178 من المدونة العامة للضريبة، يعني مرة دفعة واحدة:

الموافقون.. نعم؟ الإخوان سمعو، الموافقون.. البند الثالث من المادة 6، الخاصة بنسخ أو حذف المواد 8 و6 رومانية (VI) و100 و178 من المدونة العامة للضريبة، باش نزولو كلشي من المدونة العامة للضرائب، هذا النسخ:

الموافقون: بالإجماع.

دبا غادي ندوزو لبند آخر الرابع من نفس المادة 6، ولكن الرامية بالدخول حيز التطبيق كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

نفس البند ولكن البند الخامس من المادة 6 بأحكام انتقالية، هذه كذلك عدلتها اللجنة: بالإجماع.

الآن غادي نعرض المادة 6 برمتها:

إذن:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 4؛

الممتنعون= 20.

إذن المادة 6 بالأغلبية 38 ضد 4 مع امتناع 20.

الآن غادي ندوزو للمادة 7 اللي تتعلق بشروط الإعفاء.

ورد بشأنها تعديلان: الأول من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، والثاني من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، يرميان إلى.. اللجنة ماشي عدلتها صححت واحد الخطأ أنا كنت حاضر، صححت خطأ مادي تسرب إلى المادة.

الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد فؤاد قديري:

كنطالبو الحكومة بنسخ المادة بشكل كلي، لأن التسوية الإبرائية المقترحة غير مؤطرة بأهداف هيكلية مصاحبة كتلك التي أقرتها حكومة التناوب مثلا، وهو ما يكشف أن الغاية الأساسية التي تبتغيها الحكومة هي جمع الأموال أينما كانت وحيثما وجدت، بغض النظر عن مصدرها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، هذه من المواد الجوهرية اللي جات لإعادة الثقة بين الإدارة والملزمين، والنقطة الثانية اللي أشار لها السيد المستشار المحترم هي أنه

لم نرد أي درهم في التوقعات المالية كمداخيل من هذه المادة، ولكن الغرض الأساسي منها هو تعزيز الثقة مع المواطن.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض التعديل ديال الفريق الاستقلالي للتصويت:

الموافقون على التعديل= 16؛

المعارضون= 37؛

الممتنعون= 13.

إذن التعديل غير مقبول من طرف المجلس.

غادي.. إذن الآن التعديل ديال الكونفدرالية.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ التعديل اللي جابت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على المادة 7 هو حذفها ونسخها، لأن هذه مادة ستشجع على التهرب الضريبي وليس خلق الثقة ما بين الملزمين، هاذي مادة كتدفع الملزمين بالضريبة أنهم حتى هما ما يبقاوش يلتزمو ويتسناو حتى تجيب الحكومة عفو ضريبي ويجيبو هذاك الشي اللي كاع تهربو منه ويعطيو واحد المساهمة إبرائية وتعفيهم من كل المتابعات على المخالفات اللي داروها ضريبيا.

كنطلبو السيد الرئيس بحذف هذه المادة لأنها تشكل خطرا على المجتمع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، التعديل ديال الكونفدرالية.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا على التنبيه للخطر، ولكن التعليل نفسه اللي اعطيناه السيد المستشار اللي سبقك على هاذ المادة.

إذن التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض التعديل ديال الكونفدرالية للتصويت:

الموافقون= 16؛

المعارضون= 37؛

الممتنعون= 11.

إذن التعديل مرفوض.

إذن الآن غادي نعرض المادة 7 للتصويت بذاك الخطأ المادي، هذي المادة 7. هاذ المادة كان فيها جوج تعديلين: واحد ديال الفريق الاستقلالي وديال ديال الكونفدرالية، وترفضو بجوج، ولكن كان فيه واحد الخطأ مادي صغير صححناه، دابا غادي نعرض المادة كاملة:

الموافقون، كما جاءت مع تعديل طفيف مادي في اللجنة:

الموافقون= 37؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 13.

وافق المجلس على المادة 7 بـ 37 ضد 16.

كاين الآن كذلك المادة 7 مكررة عدلتها اللجنة، يالاه.

الموافقون= 59؛

المعارضون= 1؛

الممتنعون= 8

إذن المادة المكررة 7 مقبولة.

المادة 8: هاذ المادة تتعلق بالحصيلة الخاضعة للضريبة، ورد بشأنها تعديلان من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بجوج بهم يرميان إلى النسخ باش يحذفو هاذ المادة.

الكلمة لكم.

المستشار السيد فؤاد قديري:

السيد الرئيس،

نقترح حذف هذه المادة للأسباب اللي تقدمنا بها بخصوص نسخ المادة 7، ونزيد على ذلك أن الحكومة كانت قد التزمت بعدم إطلاق عفو ثاني على الأموال المهربة، وأنه لا فرصة ثانية لمن لم ينخرط في عفو 2014.

لهذه الأسباب مجتمعة تنقترحو الحذف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

هذه المادة أيضا تشجع المخالفين للقانون، وجاء في مشروع

قانون المالية ما يلي: "تهم هذه المساهمة الإبرائية للأشخاص الذاتيين والاعتباريين المتوفرين على إقامة أو مقر اجتماعي أو موطن ضريبي بالمغرب، والذين ارتكبوا المخالفات المنصوص عليها في واحد روماني ثلاث أدناه في ميدان الرقابة على الصرف بشأن الأموال الموجودة في الخارج أو المتألفة من نقود أجنبية، وكذا المخالفات الجبائية المرتبطة بها".

هاذو ناس خالفو القانون، خرجو أموال بعملات أجنبية، خالفو القانون ديال الضرائب ما صرحوش بالدخولات ديالهم، والآن الحكومة تتجي وتتعفو عليهم وتتقول لهم اعطيو واحد المساهمة إبرائية و"اذهبو أنتم الطلقاء".

نحن ضد هذه المادة، ضد هذا العفو، كان قد تم العفو سنة 2014 وهاذ العفو يضر بالاقتصاد الوطني، وبالتالي نحن نقترح حذف هذه المادة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ المادة 8 جاءت أيضا لتعزيز الثقة، هذا هو الهدف الأسمى منها، وليس لتشجيع كما جاء في بعض التدخلات لا تملص ضريبي ولا لضخ موارد إضافية، بل بالعكس، 50% من هذه الموارد غادي تمشي لصندوق التماسك الاجتماعي و50% غادي تمشي لدعم التعليم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذا غادي نعرض التعديل ديال الفريق الاستقلالي للتصويت:

الموافقون على التعديل ديال الفريق الاستقلالي= 17؛

المعارضون للتعديل= 33؛

الممتنعون= 14.

إذن التعديل غير مقبول.

إذن الآن غادي التعديل ديال الكونفدرالية:

الموافقون على التعديل ديال الكونفدرالية= 17؛

المعارضون للتعديل= 33؛

الممتنعون= 14.

التعديل مرفوض كذلك.

الآن غادي نعرض التعديل ديال اللجنة:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 17؛

الممتنعون= 2.

إذن صادق المجلس على تعديل اللجنة ب 44 ضد 17 مع امتناع 2.

الآن غادي نعرض المادة 8 برمتها:

الموافقون= 34؛

المعارضون= 17؛

الممتنعون= 14.

إذن المادة 8 صادق عليها المجلس بـ 34 ضد 17.

الآن المادة 8 مكررة وعدلتها اللجنة، التصويت:

الموافقون= 49؛

المعارضون= 14؛

الممتنعون= 2.

إذن وافق المجلس على المادة 8 المكررة ب 49 ضد 14 مع امتناع 2.

المادة 9 ورد بشأنها 3 تعديلات: واحد التعديل ديال فريق الاتحاد المغربي للشغل، واحد التعديل آخر ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، واحد التعديل ديال الأستاذ أعمو أو السي عدي شجري، جوج يرميان إلى النسخ باش يتزالو، والثالث إلى التغيير، واحد للحذف وواحد للتغيير.

غادي نبداو طبعا بالحذف، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم التعديل الذي يرمي لحذف المادة 9، تفضل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنبه مرة أخرى وكنشكرو السيد الوزير اللي شكرنا على التنبيه ها احنا كنعاودو نهو.

هذه المادة مادة غير دستورية، هذه المادة، "المادة 9" هي مادة ستخلق قلاقل في المجتمع، والثقة اللي تكلم عليها السيد الوزير بانت البارح، البارح شي مواطنين باغيين يفتحو طريق في وسط الأرض ديالو اعتدى على رجل سلطة دهسه بالسيارة، ها الثقة هي هاذي، وهذه هي القلاقل اللي غتجيب المادة 9، احنا كنحذرو بأعلى صوتنا المادة 9 غير دستورية ومرفوضة ولا يجب اعتمادها، لأنه لا أحد يجب أن يسمو

فوق القانون بما فيه الدولة والجماعات الترابية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس،

ما كان من دهس رجل السلطة لا يمكن أبدا إيراده في مثل هذا السياق لأي سبب، لأنه تصرف مرفوض وخطير جدا، وأنا أعرف بأن السيد المستشار لا يقصد، ومع ذلك وجب أن أشير لهذا.

السيد رئيس الجلسة:

لا، شوف الله يرضي عليك، شوف الله يرضي عليك، دبا ملي غادي نكملو، غادي نطلبو من السيد ولا من الوزير ولا من الحكومة تجي باش تقول لنا علاش وقع هاذ الشي هذا، لكن دبا خليونا نكملو، كتعرف النظام بأن الحكومة لها أسبقية في الكلام في النظام الداخلي، الله يرضي عليكم، الله يرضي عليكم، إذا قلتها كلشي نقط نظام، ما غاديش نعطيها لك، الله يرضي عليك، الأستاذة الله يرضي عليك، الله يرضي عليك، لا، صافي، انتهى، الرسالة وصلت، الأستاذة ثوريا، الرسالة وصلت.

الآن السي أعمو، الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

من هذه المادة 9 والجدل في شرعيتها، أقول شرعيتها، من حسن حظنا أن السيد وزير الدولة، حضر معنا، لأنه وزير الدولة ليس وزيرا عاديا، بل هو ناصح للحكومة، وبالتالي فهاذ المادة زيادة على أنها مخالفة للدستور، وبغيت السيد وزير الاقتصاد والمالية، يتصنت لي، أن هذه المادة زيادة على أنها مخالفة للدستور فهي خارجة عن القانون التنظيمي للمالية.

المادة 3 لا تسمح للحكومة بخلط الأوراق في التشريع، نحن مسؤولين كبرلمان على التشريع، وبالتالي المحكمة الدستورية قالت في المادة 3 في سنة 2009 بأنه لا يجوز تمديد صلاحية المادة 3 إلى إحداث مساطر أخرى تخص قوانين أخرى، هذا في قانون المسطرة المدنية.

ثانيا، المادة 14، السيد الوزير، أظن أنه من المصداقية أنكم تقولو للناس لماذا لا تقوم الحكومة بإعداد الاحتياط لديونها موضوع النزاع؟ لماذا تصلح الوكالة القضائية التي تمدكم سنويا بمجموع الديون الرائجة أمام المحاكم لتقوموا بإدراجها في الميزانية، وفقا للمادة 14 من القانون التنظيمي؟

أنتم قلتم للناس بأن المادة تسمح بإزالة إفراغ المادة 14 من المضمون ديالها، والحال أن الحكومة لا تقوم بواجبها في تنفيذ القانون.

المسألة الثالثة أن المبررات التي اعتمدتموها، وهي التوازن بين المرفق العام والحاجيات ديال الدولة، فأعتقد بأن الدين المحكوم به هو في ذمة الحكومة، يجب أن تؤديه، وبالتالي فهو جزء من المرفق العام، فلا يجوز نهائيا أن يتم الخلط وإفساد .. الأمر يتعلق باعتداء الحكومة على القانون، يجب تصحيح هاذ الوضع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السي أعمو، الوقت انتهى، على أي خاصنا نحترمو الوقت ديال التعديلات هو جوج دقائق، ونقتصرو فقط على تقديم التعديل.

الآن غادي نقدمو التعديل ديال الكونفدرالية للتصويت.

الحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ المادة أخذت الوقت ديالها من النقاش، أنا اللي غادي نقول لكم هو أنه الصيغة اللي جات بها الآن المادة تشمل الضمانات الضرورية للتنفيذ الأمثل للأحكام القضائية، وبالنسبة للحكومة فيها توازن بين ضرورة تنفيذ هذه الأحكام والحفاظ على استمرارية المرفق العام.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض ديال الكونفدرالية الأول للتصويت:

الموافقون على التعديل ديال الكونفدرالية= 6؛

المعارضون لهذا التعديل= 19؛

الممتنعون= 40.

إذن هذا التعديل رفض ب 19 ضد 6، مع امتناع 40.

الآن غادي نعرض التعديل ديال السي عبد اللطيف أعمو، ديال الإخوان:

الموافقون= 6؛

المعارضون= 19؛

الممتنعون= 40.

إذن كذلك التعديل رفض.

إذن الآن غادي نمشيو لتعديل ديال الاتحاد المغربي للشغل، الرامي إلى التغيير، تفضل الكلمة لك.

المستشار السيد عز الدين زكري:

نحن في الاتحاد المغربي للشغل أدلينا برأينا في هذه المادة عند المناقشة العامة، وبما أنه هناك تضارب في الآراء، ارتأينا أن نقدم تعديل يرمي إلى إضافة فقرة من أجل المساواة والعدالة في التعامل بين الدولة والملتزم، هذا التعديل يرمي إلى زيادة قدرها 1% عن كل شهر من التأخير عن المبالغ غير المدفوعة عند نهائية الآجال التي هي 90 يوما، وبذلك تطبق هذه الزيادة على الدولة والجماعات الترابية ومجموعاتها كما تطبق على الملزمين في حالة تقاعسهم عن أداء ما بذمتهم، خاصة بالنسبة للزيادة التي تطبقها مديرية الضرائب في إطار الجزاءات المترتبة عن الأداء المتأخر للضرائب والواجبات والرسوم، تطبق ذعيرة نسبتها 10% وزيادة قدرها 5% عن الشهر الأول من التأخير و0.5% عن كل شهر أو جزاء عن كل شهر إضافي.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

وإن كان مبدئيا ما عندناش خلاف بالنسبة للاقتراح، فإنه خاصو واحد التدقيق والدراسة ديالو، وبالتالي في الوقت الراهن فهو مرفوض.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض التعديل ديال الاتحاد المغربي للشغل الرامي إلى تغيير المادة 9:

الموافقون على التعديل= 2؛

المعارضون= 23؛

الممتنعون= 40.

المجلس رفض التعديل ديال فريق الاتحاد المغربي للشغل 23 ضد 2 مع امتناع 40.

الآن غادي نعرض المادة 9 برمتها:

الموافقون= 30؛

المعارضون= 9؛

الممتنعون= 26.

إذن وافق المجلس على المادة 9 بالأغلبية 30 ضد 9 مع امتناع 26.

المادة 10:

الموافقون= 38؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 22.

إذن وافق المجلس على المادة 10 بـ 38، لا أحد يعارض.

المادة 11: نفس العدد.

المادة 12: نفس العدد.

المادة 13: نفس العدد.

المادة 14: نفس العدد.

المادة 14 مكررة عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 15: نفس عدد المادة 14.

المادة 16: نفس العدد.

المادة 17: نفس العدد.

المادة 18: نفس العدد.

المادة 19: نفس العدد.

كان المادة 19 مكررة، هذا اللي بغيتي؟ يالاه أسيدي.

كاين تعديل الفريق الاستقلالي وصافي، الكلمة لكم.

المستشار السيد فؤاد قديري:

السيد الرئيس،

تهدف التعديل إلى إضافة النفقات المتعلقة بالبرامج المخصصة للشباب في الجانب المادي للصندوق، وذلك من أجل دعم الشباب وتمكينهم اقتصاديا واجتماعيا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

احنا ما يمكن لنا إلا نكونو مع دعم الشاب، وكاين برامج خاصة لهذا تمول من الميزانية العامة للدولة.

فيما يخص هذا الصندوق بالضبط عندو اليوم مداخيل أقل من النفقات، وبالتالي إلى زدنا هاذي غادي نساهمو في انعدام التوازنات المالية لهذا الصندوق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض التعديل ديال الفريق الاستقلالي للتصويت.

الموافقون على التعديل= 19؛

المعارضون للتعديل= 24؛

الممتنعون= 10.

إذن عارض المجلس التعديل ديال الفريق الاستقلالي ب 24 ضد 19 مع امتناع 10.

الآن غادي نعرض المادة 19 مكررة:

الموافقون: نفس العدد السابق.

المادة 20: نفس العدد.

المادة 21: نفس العدد.

المادة 22: نفس العدد.

المادة 23: نفس العدد.

المادة 24: نفس العدد.

الآن يالاه كملنا الباب الأول من الجزء الأول غادي نعرضو للتصويت.

تنعرض الباب الأول من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون= 34؛

المعارضون للباب الأول من الجزء الأول= 12؛

الممتنعون= 12.

إذن وافق المجلس بالأغلبية على الباب الأول من الجزء الأول بـ 24 ضد 12 مع امتناع 12.

غادي ننتقلو للباب الثاني، أحكام تتعلق بالتكاليف.

المادة 25: نفس العدد السابق.

المادة 26 ورد بشأنها تعديلان: تعديل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وكذلك من المجموعة.

الفريق الاستقلالي، لكم الكلمة لبسط التعديل.

المستشار السيد فؤاد قديري:

هاذ التعديل يهدف إلى الرفع من المناصب المالية المخصصة لقطاع الصحة، نظرا للخصاص المهول الذي يعرفه القطاع في التأطير الطبي وبسبب العدد الهائل للمحالين على التقاعد واللي بلغ العدد ديالهم 1655 موظف خلال السنة الجارية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

خصصنا مناصب مالية جديدة السنة الماضية سنة 2019 وسنة 2020 ب 4000 منصب جديد، والواقع هو أنه عندنا تنلقاو صعوبات فيما يخص تحقيق هذا العدد، وخاصة فيما يخص الأطباء، وهاذ العدد ديال المناصب هو داخل في إطار واحد البرنامج ديال إصلاح قطاع الصحة غادي حتى ل2025 و4000 منصب هو العدد ديال المناصب اللي طالباها الوزارة المعنية.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض هاذ التعديل ديال الفريق الاستقلالي للتصويت.

الموافقون على التعديل= 24؛

المعارضون للتعديل= 23؛

الممتنعون= 6.

إذن التعديل مقبول.

دابا الكونفدرالية.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

تعديل المادة 26 من قانون المالية تهدف منه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى إدماج الأساتذة أطر الأكاديميات الذين فرض عليهم التعاقد في القطاع العام في الوظيفة العمومية بإحداث 85.000 منصب لصالح وزارة التربية الوطنية، هاذوك اللي عندهم أطر الأكاديميات وعندهم مناصب مالية يتحولو للقطاع العام، ما كاين لا تكلفة لا حتى شي حاجة، لكن سنحذف الهشاشة من قطاع التعليم، لأن عندنا 70.000 أساتذة أطر الأكاديميات، الكونفدرالية تطالب بإدماجهم في الوظيفة العمومية عبر إحداث مناصب لهم في وزارة التربية الوطنية بدون أثر مالي، وسيتم تفادي الهشاشة في قطاع التعليم اللي هو قطاع مهم جدا، الجميع ينادي بإصلاحه فهاذ القطاع ديال التربية الوطنية والتعليم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

أنا كنظن بأن هاذ الموضوع خاصو يتناقش في قطاع التعليم ماشي بالأثر ديالو على المالية، كنشوفو هنا غير المناصب على حسب ما هو محددة في القطاعات، وبالتالي فالتعديل هنا مرفوض.

السيد رئيس الجلسة:

غادي نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 15؛

المعارضون= 33؛

الممتنعون= 11.

إذن التعديل مرفوض، 33 أو غير مقبول 33 ضد 15 مع امتناع 11.

غادي نعرض للتصويت المادة 26 كما عدلت:

الموافقون عليها كما تم تعديلها، راه عدلوها الإخوان، راه صوتو، التعديل ديال الفريق الاستقلالي:

الموافقون على المادة كما عدلت= 26؛

المعارضون للمادة= 15؛

الممتنعون= 19.

إذن المادة دازت ب 26 ضد 15 مع امتناع 19.

المادة 27: نفس العدد السابق اللي قبل.

المادة 28: نفس العدد السابق.

المادة 29: نفس العدد السابق.

المادة 30: نفس العدد السابق.

المادة 31: نفس العدد السابق.

المادة 32: نفس العدد السابق.

المادة 33: نفس العدد السابق.

المادة 34: نفس العدد السابق.

المادة 35: نفس العدد السابق.

المادة 36: نفس العدد السابق.

المادة 37: نفس العدد السابق.

المادة 38: نفس العدد السابق.

المادة 39: نفس العدد السابق.

المادة 40: نفس العدد السابق.

المادة 41: نفس العدد السابق.

أعرض الباب الثاني من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون على الباب الثاني من الجزء الأول= 34؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 12.

إذن وافق المجلس على الباب الثاني من الجزء الأول.

الباب الثالث، أحكام تتعلق بتوازن موارد وتكاليف الدولة:

المادة 42 وضمنها الجدول (أ).

إذا بغيتو نرفعوها نرفعوها، ولكن غادي نديرو جلسة ليلية، 10 دقائق إذا عاونتونا.

غادي نعرض للتصويت مداخيل الميزانية العامة برسم السنة 2020:

الموافقون: ..

بطلب منكم بزوج بكم؟

ياالاه، رفعت الجلسة، ونتلاقاو في الثالثة.

(تم رفع الجلسة لمدة ساعة وثمان وخمسين دقيقة لأداء صلاة الجمعة).

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

نستأنف أعمالنا بعدما مكثنا في الصباح في الباب.. أحكام تتعلق بتوازن موارد وتكاليف الدولة.

المادة 42 وضمنها جدول (أ) المتضمن للتقييم الإجمالي لمداخيل الميزانية العامة، ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وأصناف الحسابات الخصوصية للخزينة، كما عدلتها اللجنة، وهذه الميزانية ديال سيكما (SEGMA[2]) اللي تتعرفوها، فغادي نعرضها للتصويت، هاذ المادة عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض الآن تقديرات مداخيل ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم السنة المالية 2020.

الموافقون: كذلك بالإجماع.

الآن غادي نعرض للتصويت تقديرات مداخيل الحسابات

[2] Services de l'Etat Gérés de Manière Autonome

الخصوصية للخزينة برسم السنة المالية 2020 وحسب كل صنف.

الصنف الأول: الحسابات المرصودة لأمور خصوصية، نعرضها للتصويت:

الموافقون: هاذي المادة 42، ولكن فيها بنود:

الموافقون= 28؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 19.

إذن وافق عليها المجلس.

دابا حسابات الانخراط في الهيئات الدولية:

مداخيل حسابات الانخراط في الهيئات الدولية:

الموافقون: بالإجماع.

مداخيل حسابات العمليات النقدية:

هاذي تقديرات فيها 5، فيها التقديرات اللي دازو وباقي لنا هاذي وباقي لنا حسابات التمويل، هاذي داخلين في ما عندهمش أرقام، هاذي داخلين في المادة 42 جدول (أ)، كلهم جايين في الجدول (أ).

تقديرات مداخيل حسابات العمليات النقدية:

الموافقون= 32؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 21.

باقي لنا كذلك في التقديرات مداخيل حسابات التمويل في نفس المادة في نفس جدول (أ):

الموافقون: نفس العدد.

نفس المادة، نفس الجدول (أ)، غير هاذي مداخيل حسابات النفقات من المخصصات:

الموافقون: نفس العدد.

دابا الآن غادي نعرض للتصويت المادة 42 برمتها كما تم تعديلها:

الموافقون= 36؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 22.

إذن وافق المجلس على المادة 42 برمتها، 36 مع حتى واحد ما تعرض، مع امتناع 22.

المادة 43 كما جاءت في المشروع:

الموافقون= 37؛

المعارضون= 4؛

الممتنعون= 19.

إذن وافق المجلس على المادة 43.

المادة 44:

الموافقون= 37؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 23.

المادة 45:

الموافقون: نفس العدد.

المادة 46 فيها تعديل، ورد بشأنها تعديل من المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وتتعلق هذه المادة بتعريف الدخول الفلاحية.

الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

المادة 46 تتعلق بالاحتياطات الاعتراضية لاعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار من الميزانية العامة.

الحكومة تتطلب الإذن من البرلمان باش يؤذن لها أنها تدير احتياطات اعتراضية لإعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار في الميزانية العامة. احنا تنقترحو أنه هاذ الاحتياطات تستثني قطاعي التعليم والصحة، بمعنى أنه يمكن تعملها في قطاعات أخرى ديال 15% ولكن بالنسبة للتعليم والصحة يجب استثناء هاذ القطاعين من هذه الاحتياطات الاعتراضية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، دبا 46 هو قدم التعديل ديالو، السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ المادة 46 منبثقة من الممارسات الفضلى، جات مع هاذ التمويلات المبتكرة، وبالتالي لا يمكن استثناء قطاعات أو قطاع من القطاعات من هاذ الإجراء لأن الاستثناءات تفرغ هاذ الإجراء من محتواه، باعتباره آلية للتدبير المعقلن والناجع لنفقات الاستثمار خلال هذه السنة، وبالتالي غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض هاذ التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل= 10؛

المعارضون= 39؛

الممتنعون= 13.

إذن التعديل غير مقبول.

الآن غادي نعرض المادة 46 للتصويت:

الموافقون= 37؛

المعارضون= 4؛

الممتنعون= 18.

إذن وافق المجلس على المادة 46 بـ37 ضد 4.

الآن غادي نعرض الباب الثالث من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 8.

إذن غادي نعرض الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020 للتصويت:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020**.

وقبل الرفع، الله يرضي عليكم، نصف ساعة تكفيكم باش نديرو باش نمشيو للجن؟

نصف ساعة، يالاه نصف ساعة.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 256

التاريخ: الجمعة 9 ربيع الآخر 1441هـ (6 ديسمبر 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: إثنتان وخمسون دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة مساء.

جدول الأعمال:

- مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية؛
- التصويت على مواد الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020؛
- التصويت على مشروع قانون المالية رقم 70.19 برمته؛
- تفسير التصويت.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

أخواتي، إخواني المستشارين،

نخصص هذه الجلسة المسائية للدراسة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020.

ويتضمن جدول أعمال هذه الجلسة أربع نقط:

1- مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية وجواب الحكومة عليها إذا ما رغبت في ذلك؛

2- التصويت على مواد الجزء الثاني؛

3- التصويت على مشروع القانون المالي برمته؛

4- تفسير التصويت.

على بركة الله نبدأ مناقشات مشاريع الميزانيات الفرعية.

أعتقد بأنه في ندوة الرؤساء اتفق السادة رؤساء الفرق والمجموعات على أنهم غادي يمدو الرئاسة بالتقارير مكتوبة، اللهم إذا ما رغب شي واحد باش يتدخل في المناقشة.

متفقين؟ يالاه جمعو التقارير، طبعا حتى الحكومة ما غاديش تاخذ الكلمة.. ممتاز.

غادي ندوزو مباشرة للنقطة الثانية: التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية.

بغيت نذكر السادة المستشارين والمستشارات، بأنه القانون التنظيمي للمالية كيعطي الحق باش يمكن نصوتو على مجموعة من الوزارات دفعة واحدة، وهو المبدأ الذي اعتمده المكتب وصادق عليه في ندوة الرؤساء، إذن نمشيو في هاذ التوجه، متفقين؟ يالاه.

الجزء الثاني: وسائل المصالح:

النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة.

أولا: الميزانية العامة:

المادة 47 وضمنها الجدول (ب) المتضمن للباب الأول المتعلق بالاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للدولة، موزعة بحسب القطاعات الوزارية والمؤسسات.

وقبل عرض هذه المادة للتصويت، أخبر المجلس بأنه ورد بشأن هذه المادة تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فليتفضل لتقديم التعديل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

السيد الرئيس،

التعديل اللي تقدمنا به في هذه المادة يروم أنه الأجور ديال.. انسجاما مع التعديل السابق أن أجور أطر الأكاديميات يُوَلّيو من الميزانية العامة ديال الدولة ومدرجين في ميزانية الموظفين والأعوان ديال وزارة التربية الوطنية، وبالتالي هادوك الأجور طلعناهم عوض يبقاو في المعدات والنفقات غيكونو ضمن ميزانية الموظفين والأعوان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة؟

السيد محمد بنشعبون وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل له الأثر المالي ديال التعديل اللي تم رفضه هذه الصبيحة فيما يخص دمج 85.000 (المقصود 85.000 موظف) من المؤسسات العمومية اللي هي الأكاديميات ديال التكوين والتعليم في الوظيفة العمومية، وبالتالي فهو تعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض التعديل ديال الكونفدرالية للتصويت:

الموافقون= 5؛

المعارضون للتعديل ديال الكونفدرالية= 41؛

الممتنعون= 21.

إذن التعديل غير مقبول.

الآن غادي ندخلو على الجزء الثاني ولكن بتصويت إجمالي.

غادي ناخذو مشروع ميزانية جلالة الملك اللي هي القوائم المدنية ومخصصات السيادة، البلاط الملكي، إدارة الدفاع الوطني ديال الموظفين والأعوان، المعدات والنفقات المختلفة، من جدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية ديال 2020:

الموافقون: بالإجماع.

ثانيا، ننتقل الآن للتصويت دفعة واحدة على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة لكل من: مجلس النواب، مجلس المستشارين، المحاكم المالية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الأعلى للسلطة القضائية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2020، (الفصول المتمثلة بالموظفين والأعوان والفصول الخاصة والمعدات والنفقات المختلفة):

الموافقون= 61؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 4.

ثالثا، كاين، مجموعة:

- رئيس الحكومة؛

- وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان؛

- وزارة العدل؛

- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛

- وزارة الداخلية؛

- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛

- وزارة الصحة؛

- وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛

- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصادي الاجتماعي؛

- الأمانة العامة للحكومة؛

- وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء؛

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛

- وزارة الطاقة والمعادن والبيئة؛

- وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي؛

- وزارة الثقافة والشباب والرياضة؛

- وزارة الشغل والإدماج المهني؛

- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛

- وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 23؛

الممتنعون= 2.

إذن هاذ المجموعة وافق عليها المجلس بـ 40 ضد 23.

الآن، رابعا، غادي نعرض للتصويت الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة، والفصل المتعلق بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية المتعلقين بنفقات التسيير الخاصة بمشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة. وكذلك الفصل المتعلق بالنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية من جدول (باء) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة 2020.

الموافقون؟

رابعا اللي قلت لكم، بغيتي نعاود نعاود، راه صوتنا الأول على ديال السيادة، ثانيا اللي صوتنا ديال البرلمان، ثالثا ديال الوزارات، ودبا رابعا.

الموافقون.. التكاليف المشتركة اللي قلت ليكم دبا: بالإجماع؟ راه قريتها غادي نعاودها؟

الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة والفصل المتعلق بالتسديدات والتخفيضات.

الموافقون= 42؛

المعارضون= 24؛

الممتنعون= 2.

إذن صادق المجلس على هذه النفقة.

خامسا، الفصول المتعلقة بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، والمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج من الجدول (باء) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2020.

طبعا كلها الموظفين والمعدات والأعوان إلى غير ذلك:

الموافقون= 46؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 6.

الآن غادي نعرض الجدول (باء) برمته للتصويت:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 10.

إذن وافق المجلس على الجدول (باء) بـ 40 ضد 16.

الآن غادي نعرض المادة كاملة 47 للتصويت:

الموافقون= 46؛

المعارضون= 24؛

الممتنعون= 2.

المادة 48: الجدول (ج) المتضمن للباب الثاني المتعلق بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للدولة.

غادي ننتقلو للتصويت المتعلق بنفقات الاستثمار المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات.

غادي نعرض الفصول المتعلقة بالبلاط الملكي، هذا في الاستثمار، في الأول صوتنا على التسيير، وإدارة الدفاع الوطني من الجدول (ج) المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة 2020:

الموافقون: بالإجماع.

ثانيا، التصويت على الفصول المتعلقة بمشاريع ميزانية مجلس النواب، مجلس المستشارين، المحاكم المالية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الأعلى للسلطة القضائية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان من جدول (ج) والمتعلقة بالاستثمار:

الموافقون= 60؛

المعارضون= لا أحد؛

الممتنعون= 6.

إذن وافق المجلس على هذه الفصول المتعلقة اللي سمعتو.

أما الآن غادي نمشيو للاستثمار بالنسبة للوزارات اللي هضرنا، رئيس الحكومة وهكذا.. اللي قريت عليكم: رئيس الحكومة، وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان إلى غير ذلك.. 19 اللي كاين ديال الوزارات، في الاستثمار.

الموافقون= 40؛

المعارضون= 23؛

الممتنعون= 2.

إذن وافق المجلس على الاستثمار بما مجموعه 40 ضد 23.

رابعا، ننتقل للتصويت على تكاليف مشتركة، من جدول (ج) المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للدولة:

الموافقون: نفس العدد.

خامسا، الفصول المتعلقة بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، المندوبية السامية للتخطيط، المندوبية العامة لإدارة السجون وإدماج وإعادة الإدماج، في الاستثمار:

الموافقون= 48؛

المعارضون=15؛

الممتنعون= 2.

وافق المجلس على هذه الفصول.

الآن غادي نعرض الجدول (ج) برمته:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 23؛

الممتنعون= 2.

إذن وافق المجلس على الجدول (ج).

غادي نعرض الآن المادة 48 للتصويت:

الموافقون: نفس العدد.

المادة 49، الجدول (د) المتضمن للباب الثالث المتعلق بنفقات خدمة الدين العمومي للسنة المالية 2020.

غادي الآن نعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي للسنة المالية 2020، ويضم هذا الباب:

- الفصل المتعلق بفوائد وعمولات المتعلقة بالدين العمومي؛

- وكذلك، يتعلق بالفصل المتعلق باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأمد.

الموافقون= 40؛

المعارضون= 23؛

الممتنعون= 2.

إذن وافق المجلس على هاذ الاعتمادات.

الآن غادي نعرض المادة 49 للتصويت:

الموافقون: نفس العدد.

ثانيا، ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

المادة 50 تتعلق "بسيكما" (SEGMA) وضمنها الجدول (هـ):

غادي نصوتو على نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

أولا، غادي نعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

ونبدأ بالمرافق التابعة لإدارة الدفاع الوطني:

الموافقون: بالإجماع.

غادي نمشي ثانيا لنفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2020 التابعة للقطاعات الوزارية التالية وهي:

- رئيس الحكومة؛

- وزارة العدل؛

- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛

- وزارة الداخلية؛

- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛

لا، لهيه كاين 19 هنا كاين 17، يعني كاين 2.. ولهذا..

- وزارة الصحة؛

- وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛

- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي؛

- الأمانة العامة للحكومة؛

- وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء؛

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛

- وزارة الشؤون الإسلامية؛

- وزارة الطاقة والمعادن والبيئة؛

- وزارة الثقافة والشباب والرياضة؛

- وزارة الشغل والإدماج المهني؛

- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛

- وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، 17.

الموافقون (دفعة واحدة)= 39؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 2.

ثالثا، غادي نعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2020 التابعة للمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

الموافقون: نفس العدد.

الآن غادي نعرض الجدول (هـ):

الموافقون: نفس العدد.

نعرض المادة 50 للتصويت:

الموافقون: نفس العدد.

المادة 51، غادي نمشيو للجدول (و):

وننتقل الآن للتصويت على ميزانية نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

أولا، غادي نعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وأبدأ بالتتابع:

- إدارة الدفاع الوطني: بالإجماع.

ثانيا، نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لباقي القطاعات، رئيس الحكومة وهبط.

الموافقون: نفس العدد.

ثالثا، غادي نعرض مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط والتنمية وللمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

الموافقون: نفس العدد.

غادي نعرض الآن الجدول (و):

الموافقون: نفس العدد.

غادي نمشي للمادة 51:

الموافقون: نفس العدد.

ثالثا، الحسابات الخصوصية للخزينة:

غادي نمشيو للجدول (ز):

هذا فيهم:

- أولا، الحسابات المرصدة لأمور خصوصية؛

- ثانيا، فيهم حسابات الانخراط في الهيئات الدولية؛

- ثالثا، حسابات العمليات النقدية؛

- رابعا، حسابات التمويل؛

- خامسا، حسابات النفقات من المخصصات.

الموافقون: نفس العدد.

فهاذ الجدول فيه غير هاذ الشي.

الجدول (ز) أعرضه للتصويت:

الموافقون: نفس العدد.

المادة 52:

الموافقون: نفس العدد.

الآن غادي نعرض الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 70.19 للمصادقة.

الموافقون على الجزء الثاني= 37؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 2.

إذن، وافق المجلس على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020.

والآن غادي نعرض آخر تصويت على مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية.

الموافقون على المشروع برمته.. كاين اللي غادي يبدل أخويا، الله يرضي عليك، ما تحكمش.

الموافقون= 37؛

المعارضون= 24؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن، وافق المجلس بالأغلبية على مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020.

إذن بالأغلبية 37 ضد 24 مع امتناع لا أحد.

الآن غادي نفتحو باب تفسير التصويت لمن أراد، اللي بغا.

إذا ما بغيتوش.. صافي؟

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة.

I. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

1) لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمناسبة الدراسة والتصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2020.

السيد الرئيس المحترم،

انطلاقا من المكانة الأساسية والمهمة التي يحظى بها قطاع في حياة المواطن، نغتنم اليوم مناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل، من أجل التوقف على مدى حسن سير القطاع، لما له من انعكاس على الحياة اليومية للأفراد في تخليق الحياة العامة، ومحاربة الفساد، وضمان الحق في الولوج للتقاضي، وهذه المكانة تتطلب تبسيط الإجراءات وتسريعها من أجل تمكن المتقاضيين من حقوقهم، وحمايتها وتحصينها بشكل قانوني. وفق خلاصات وتوصيات منظومة إصلاح العدالة، والتي لازلت تشهد تعثرا غير مقبولا على مستوى بعض المحاور الاستراتيجية.

لذا فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نسجل بكل أسف التباطؤ غير المفهوم للحكومة في مراجعة مضامين السياسة الجنائية، والعمل على تحديثها بما يساهم في الحد من الجريمة خصوصا لدى الشباب التي بلغت أرقاما مهولة، وتدعو إلى القلق الاجتماعي بشأنها.

كما نستغرب تأخر الحكومة في ملاءمة مضامين قانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي مع قرار المحكمة الدستورية، مع العلم أن العدالة المغربية أصبحت في حاجة ماسة لتنفيذ هذا القانون من أجل إعادة النظر في تنظيم تشريعي أرهقته كثرة التعديلات وأخرجته عن روحه بسبب جملة من التجارب التي كان التنظيم القضائي المغربي حقلا لها.

أيضا نتوقف على بطئ الإجراءات المتخذة من أجل تعزيز الولوج للقضاء باعتباره أحد الحقوق الدستورية، وكذا من أهم المقومات الأساسية لتحقيق محاكمة عادلة، بالإضافة إلى مسألة ضعف تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بشكل نهائي، حيث مصالح ذوي الحقوق، كما أن هذا التقاعس قد يؤثر بشكل سلبي على مصداقية الأحكام والقرارات القضائية.

في الأخير، نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة على أهمية وضرورة تجويد المنظومة التشريعية، والعمل على دعم استقلال السلطة القضائية، وتحديث الإدارة القضائية وتجويدها لجعلها قادرة على حماية حقوق وحريات الأفراد والجماعات تعزيزا لضمانات المحاكمة العادلة. وكذا نرجو منكم العمل على تخليق الحياة العامة من أجل

خدمة مصالح المواطن.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يتعلق بحماية الفئات الهشة نتأسف لاستمرار ظاهرة الزواج غير الموثق خاصة في المناطق النائية وتفشي ظاهرة تزويج القاصرات، هذا يؤكد تهميش مكانة النساء في مواقع المسؤولية وفي القرار السياسي، رغم تنصيص الوثيقة الدستورية على مبدأ المساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وهذا ما يعزز تساؤلنا بشكل دائم حول مسؤولية الحكومية بخصوص تنفيذ التوجيهات الملكية في مجال حقوق الإنسان لا سيما في ما يتعلق بصيانة حقوق المهاجرين واللاجئين، ومنع الإتجار في البشر.

أما على مستوى ملاءمة التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية، فإننا نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة التأخر المستمر للحكومة السابقة والحالية، في التصديق على العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وعلى رأسها اتفاقية روما المحدثة للمحكمة الجنائية الدولية، والبروتوكول الأول والثاني الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعدد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وفي مقدمتها الاتفاقية 87 حول الحق في التنظيم النقابي.

وعلاقة بقطاع العلاقات مع البرلمان نؤكد غي هذا الصدد أنه من خلال الأرقام والإحصائيات المتعلقة بحصيلة الأسئلة الشفوية والكتابية الخاصة بفريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، نؤكد لكم بما لا يدع مجالا للشك، على أن الحكومة لا تتعامل بجدية مع الدور الرقابي للبرلمان، وتتهرب كلما سمحت لها الفرصة من مسؤوليتها أمام هذه المؤسسة الدستورية، ضاربةً عرض الحائط أحد أهم المبادئ الدستورية المتمثلة في ربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما نؤكد على استمرار ضعف التفاعل الحكومي مع المبادرات التشريعية وكذا مع الآليات الرقابية البرلمانية، بل تعرقل مسار مقترحات القوانين المقترحة من طرف السيدات والسادة المستشارين. (نموذج مقترح حزب الأصالة والمعاصرة حول مأسسة الحوار الاجتماعي).

إضافة إلى استمرار إشكالية غياب الوزراء عن أشغال اللجان الدائمة والجلسات العامة؟ مما يؤكد تهرب الحكومة من الإجابة على أسئلة البرلمان. وهذا يشكل خرقا سافرا لمقتضيات الفصل 93 من الدستور

فكل هذه الاعتبارات تؤكد عدم جدية الحكومة في التفاعل الإيجابي والمؤسساتي مع السلطة التشريعية وفق المقتضيات المنصوص عليها في دستور المملكة.

السيد الرئيس المحترم،

أما فيما يتعلق بالميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نتأسف لجمود وضعف الميزانية الفرعية الخاصة بهذا المجلس، رغم تمكينه من 4 آليات قانونية للحماية من التعذيب والطفولة والمعاقين، هذا ما يشكل عبئ مالي إضافي على المجلس، وبالتالي فإقدام الحكومة على هذه الخطوة قد يساهم بشكل سلبي في إفشال المهام المنوطة بهذه الآليات التي طالما أنتظرها المغاربة عامة، والحقوقيين خاصة. حيث مما لا شك فيه أن هذه الآليات ستساهم بشكل في تمكين المجلس الوطني لحقوق الإنسان من لعب أدواره في النهوض بهذه الفئات، وتعزيز حقوق الإنسان بالمغرب.

لذا فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة قد قدمنا مقترح تعديل يرمي للرفع من هذه الميزانية الفرعية لمواكبة المهام والأدوار الجديدة، خصوصا الدور الإيجابي والمحوري الذي لعبه المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تتبع مختلف الملفات المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية ببلدنا.

وبالمناسبة، لا يسعنا سوى الإشادة والتنويه بالأدوار والمهام التي يقوم بها المجلس والمتجسدة في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها صونا لكرامة المغاربة.

السيد الرئيس المحترم،

نتأسف في فريق الأصالة والمعاصرة لوثيرة الإنتاج التشريعي البطيء، حيث غالبا ما تتأخر الحكومة كثيرا في إخراج عدد النصوص القانونية الاستراتيجية ذات الأهمية الكبرى (مثلا: مشروع قانون المنظم للمهن الطبية، مشروع قانون التغطية الصحية للوالدين، مشروع مدونة القانون الجنائي، مشروع قانون المسطرة الجنائية، مشروع قانون النقابات.....).

وهذا ما يدفعنا للتساؤل حول مآل المخطط التشريعي للأمانة العامة الحكومة، الذي تم الالتزام من أجل تحسين المردودية التشريعية، وكذا التسريع في استصدار النصوص القانونية الموجودة قيد الدراسة بالأمانة العامة، وبلورة جدولة زمنية واضحة ودقيقة لهذه الأهداف؟ خصوصا في ظل استمرار تعثر مسار عدد من مشاريع النصوص التشريعية.

أما فيما يتعلق بصفة المنفعة العامة الممنوحة للجمعيات نرى على أنه يتعين إعادة النظر في المقتضيات القانونية والتنظيمية لهذه المسطرة من أجل إنصاف بعض الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان في شموليتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمدنية بمنحها صفة المنفعة العامة. شريطة إلزامها بتقديم المحاسبة المالية وفق النصوص القانونية الجاري بها العمل.

السيد الرئيس المحترم،

تتميز الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للحسابات عن باقي الميزانيات الخاصة بلجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمشكل ضعف وقلة الموارد البشرية، خصوصا على مستوى المجالس الجهوية التي تعاني من محدودية القضاة والأطر الإدارية قصد الاضطلاع بمهامها الرقابية العليا على حماية المال العام؟

فأمام حجم المسؤولية والمهام والرهانات الملقاة على هذا المجلس الموقر من أجل تعزيز مسار التخليق والفعالية وتجويده، نجد أن مشروع قانون المالية لسنة 2020 يخصص 30 منصب مالي فقط للمجلس الأعلى للحسابات، وهذا غير كاف تماما للخصاص الذي تعرف المجالس الجهوية، وبغض النظر عن عدد القضاة والإداريين الذين سيحالون على التقاعد.

أما فيما يتعلق بمضمون التقرير السنوي للمجلس، فإننا نلاحظ عدم شمولية التقرير السنوي للأنشطة الكاملة للسادة القضاة على مدار السنة، حيث يتم الاقتصار على ملخص بعض الأنشطة فقط دون التطرق إليها كاملة. ونحن في حاجة ماسة لها، لما تتضمنه من أرقام وإحصائيات مهمة تساعد البرلمان في أداء مهامه الرقابية على أحسن وجه.

ختاما، نجدد تصويتنا بالرفض على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2020.

2) لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية.

واسمحوا لي أن أؤكد بداية أن مناقشة مشروع القانون المالي الحالي تأتي في سياق مطبوع بدعوة صاحب الجلالة في افتتاحه لدورة أكتوبر 2017 بإعادة النظر في النموذج التنموي الجديد خاصة وأن النموذج القائم المبني على دعم الطلب الداخلي لم يعد قادرا على الصمود أمام الاختلالات العميقة التي يعاني منها المغرب في مجال التنمية الاجتماعية والعدالة المجالية.

فقد أكد صاحب الجلالة أن "النموذج التنموي للمملكة أصبح غير قادر على تلبية احتياجات المواطن المغربي". وأضاف صاحب الجلالة أن "المغاربة اليوم يحتاجون إلى التنمية المتوازنة والمنصفة التي تضمن الكرامة للجميع وتوفر الدخل وفرص الشغل، وخاصة للشباب، وتساهم في الاطمئنان والاستقرار والاندماج في الحياة المهنية والعائلية والاجتماعية، التي يطمح إليها كل مواطن؛ كما يتطلعون إلى تعميم التغطية الصحية وتسهيل ولوج الجميع إلى الخدمات الاستشفائية الجيدة في إطار الكرامة الإنسانية". ومن خلال خطابه، وضع الملك أسس تصور للنموذج التنموي الجديد المنشود، حيث ارتكزت على ضرورة تسريع تفعيل الجهوية المتقدمة ونقل الاختصاصات والكفاءات البشرية المؤهلة والموارد المالية الكافية. فضلا عن العمل على إخراج نظام اللاتمركز الإداري، وملائمة السياسات العمومية مع الخصوصيات المحلية. وركز أيضا على ضرورة إشراك كافة القوى الحية والفعاليات والكفاءات الوطنية في إعداد هذا المشروع الجديد انطلاقا من روح الدستور.

السيد الرئيس،

يضطلع القطاع الفلاحي بدور بارز داخل المنظومة الاقتصادية الوطنية فالفلاحة تشكل القطاع الحيوي للاقتصاد الوطني، ورافعة لا محيد عنها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، بحيث أن معدل النمو مرتبط بالموسم الفلاحي ويتأثر به بشكل كبير.

من هذا المنطلق، أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، أن التنمية الفلاحية هي قوام ما ينشده جلالته للمواطنين من عدالة اجتماعية وكرامة مصونة.

وشدد جلالته منذ المناظرة الوطنية الرابعة للفلاحة سنة 2011 على أن التنمية الفلاحية رهان مجتمعي متعدد الأبعاد، مرتبط بالمعيش اليومي لكل الفئات والجهات "فهي قوام ما ننشده لمواطنينا من عدالة اجتماعية، وكرامة مصونة، تتبوأ فيها تنمية العالم القروي، والنهوض بأوضاع الفلاحين، ولا سيما الصغار منهم، وتوفير فرص الشغل المنتج للشباب، مكانة الصدارة في النموذج التنموي المغربي، الذي نحرص على تكامل نجاعته الاقتصادية مع تضامنه الاجتماعي". انتهى كلام جلالة الملك.

في هذا الإطار لا زالت الدينامية التي خلقها مخطط المغرب الأخضر تعرف منحى تصاعديا خاصة على مستوى توسيع الإنتاج، فالمجهودات المبذولة منذ إطلاق هذا المخطط، مكنت قطاع الفلاحة من تسجيل عدد من الإنجازات، خصوصا فيما يتعلق بالبنية التحتية للزراعات المسقية وتنويع الإنتاج النباتي والحيواني، والتطوير من سلاسل الإنتاج للخضراوات والفواكه.

وبالرغم من ذلك أكدنا في فريق الأصالة والمعاصرة في العديد من المناسبات على أن فلاحتنا الوطنية لازالت تعاني من إكراهات وتحديات يتعين التصدي لها وتجاوزها حتى يضطلع القطاع الفلاحي بدوره كاملا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إننا نرى في الفريق أن لبلادنا من الفرص والمؤهلات ما يجعلها قادرة على تحقيق نسب أكبر ونتائج أوفر مما حققته لحد الآن.

في هذا الإطار يتعين العمل على إدماج كافة الفاعلين في قطاع الفلاحة بالارتكاز على تقوية الاستثمارات وتحقيق اندماج أمثل لسلاسل الإنتاج من المنشأ إلى الإنتاج، خاصة وأن أبرز إشكال تعاني منه الفلاحة الوطنية هو انفصال الزراعة عن الصناعة الغذائية، فلا نتوفر على توجه في مجال التحويل، زد على ذلك مشاكل التسويق والمشاكل التي تتخبط فيها أسواق الجملة في ظل غياب أفق لإصلاحها.

من هذا المنطلق، يتوجب التوجه نحو نوع من الزراعة المندمجة، التي تمتد من الإنتاج إلى التحويل، وهو الهدف الذي لم نحقق لحد الآن مع كامل الأسف، وقد رأينا في العام الحالي، مثالا بارزا على ذلك الانفصال بين الإنتاج والتحويل في ما حدث على مستوى الحوامض ببركان حيث تخلص المزارعون من الحوامض، فقد وفر للقطاع الدعم ووسعت المساحة من 80 ألف هكتار إلى 125 ألف هكتار، وانتقل الإنتاج من 1,2 مليون طن إلى 2,3 مليون طن، وقد كان الفائض موجها للتصدير، والحال أن تخلص المزارعين من الحوامض ببركان في الموسم الحالي، يكشف عن أنه لا شيء أنجز من أجل التصدير أو التثمين، كما أن الحكومة عاجزة عن جعل ارتفاع الإنتاج الفلاحي ينعكس بشكل مباشر على مردودية الفلاحين خاصة في ظل عدم تنظيم السوق الداخلي وطغيان الوسطاء وتعدد مسالك التوزيع، فضلا عن صعوبات التصدير.

السيد الرئيس،

لقد راهنت مشاريع الدعامة الثانية من مخطط المغرب الأخضر على النهوض بالفلاحة التضامنية وهمت المشاريع التي تستهدف الفلاحين الصغار من خلال مساعدتهم على تطوير أساليب عملهم وتأهيل أنشطتهم الزراعية في أفق النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية التي تعتمد بشكل كبير على الأنشطة الفلاحية كمصدر وحيد للدخل، وهو ما يدعو إلى القيام بوقفة تأمل لمعرفة ما حققه مخطط المغرب الأخضر في هاته المرحلة لساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية وهل استطاع من خلال الآليات والوسائل التي اعتمدها من الوصول إلى تحسين دخل الفلاحين وتحقيق هدف الرقي بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهاته الفئة من المواطنين.

واسمحوا لي السيد الوزير أن أقول أن ساكنة العالم القروي لازالت تعيش في ظروف صعبة وتعيش العزلة والتهميش، لا خدمات صحية في المستوى ولا طرق ومسالك ضرورية متوفرة وحتى المؤسسات التعليمية غير قادرة على الاستجابة لأبسط شروط التعليم والتمدرس.

للأسف هذه الحكومة والحكومات التي سبقتها لا تتوفر على سياسة عمومية مندمجة أثبتت نجاعتها في مجال التنمية القروية، في ظل غياب التنسيق والتكامل والانسجام في البرامج الموجهة للعالم القروي، مما كرس واقع البادية المغربية المتميز بالهشاشة والتهميش وصعوبة الولوج إلى الخدمات التي تبقى هي السمة الأبرز لهذه المناطق، خاصة وأن البرامج والمشاريع العمومية التي قالت السلطات العمومية في وقت من الأوقات إنها ستحقق التنمية القروية، اتضح أن تأثيراتها كانت جد محدودة ولم تستجب إلى الحدود الدنيا من حاجيات سكان العالم القروي.

بالنسبة للتكوين والبحث العلمي، لا بد من التأكيد على الدور الكبير الذي تقوم به المعاهد الوطنية في تطوير الفلاحة الوطنية ومواكبة المخططات القطاعية، لكن على الرغم من المجهودات التي يقوم بها القطاع في الميدان الفلاحي لازلنا في حاجة ماسة إلى تسخير العلم لفائدة الفلاحة الوطنية في مختلف المجالات وهو تحدي يتعين على الحكومة القيام به من أجل جعل البحث العلمي قاطرة أساسية للنهوض بالقطاع وتطويره.

في هذا الإطار يتعين تعزيز المؤسسات الوطنية بمعاهد جديدة تغطي جميع جهات المملكة لمواكبة الدينامية التي يعرفها القطاع الفلاحي تثمين الخصوصيات الفلاحية لكل جهة، والرفع من عدد الخريجين للنهوض بالبحث العلمي وتطويره والانفتاح على التجارب الدولية الرائدة.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يتعلق بقطاع الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والأخضر، بالرغم من النتائج التي تم تحقيقها فإن انعكاسها على تحقيق الأهداف المسطرة لا زال دون الانتظارات خاصة في مجالات التشغيل والتصدير وخلق القيمة المضافة التي نتطلع إليها جميعا، في ظل عجز الحكومة للأسف عن استثمار التحولات التي يعرفها القطاع الصناعي خاصة بعد بروز الثورة الصناعية الرابعة التي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية الشاملة في المستقبل القريب يتعين على المغرب مواكبتها وجني الفوائد المحتملة لها والاندماج في هذا التحول الذي يعرفه عالم اليوم.

الملاحظ أنه بالرغم من الدينامية التي أصبح يعرفها القطاع الصناعي منذ 2005 بعد إطلاق مخطط إقلاع مرورا بالميثاق الوطني للإقلاع الصناعي 2009–2015 وصولا إلى مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020 بالرغم من كل ذلك لازالت العديد من المشاكل مطروحة بحدة خاصة غياب الالتقائية وضعف الحكامة والعجز من حيث الموارد البشرية وإشكالية العقار الصناعي وبطء المساطر والإجراءات الإدارية وغياب الانسجام والترابط بين القطاعات وعدم تطور قطاع الهندسة لمواكبة القطاعات المستهدفة وإدماج الفاعلين المحليين.

وهذا السيد الوزير المحترم ليس كلامنا بل هي خلاصات صادرة عن تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والذي أكد أيضا أن بنية النسيج الصناعي لا زالت مجزأة في ظل تهديد واضح للقطاع غير المهيكل.

من جانب آخر التزمت الحكومة في برنامجها بأن تضع في صلب

أولوياتها تسهيل حياة المقاولة وتحريرها من قيود المساطر الإدارية المتشابكة والمعقدة، وتوفير مناخ تنافسي وجذاب للاستثمار والابتكار، حتى يتسنى لها التركيز على مهمتها الأساسية وهي خلق الثروة وفرص الشغل المنتج.

غير أن هذه الحكومة تعاكس بشكل واضح توجهاتها والتزاماتها وحتى الشعارات التي ظلت تسوقها بدعم المقاولة وتأهيلها ودعم الصادرات في ظل التدابير الضريبية الجديدة التي استهدفت المقاولات غير الصناعية والمقاولات المصدرة بالرفع من الضرائب المفروضة عليها والتي ظلت تشكل عبئا حقيقيا وإضافيا ينذر بعدم قدرتها على الاستمرار بل سيؤثر بشكل واضح على وضعية المقاولات الصغرى والمتوسطة باعتبارها المشغل الأول في الاقتصاد الوطني على الاستمرار وخلق فرص الشغل.

السيد الرئيس،

لا زال التوزيع غير المتكافئ للمشاريع الاستثمارية من أبرز التحديات المطروحة والتي للأسف عجزت الحكومة على مواجهتها خاصة وأن هذا التوزيع يعمق الهوة التنموية بين جهات المملكة ويكرس واقع الخلل وعدم التوازن في الاستفادة من ثمار التنمية والبنيات التحتية الصناعية، فهذا التوزيع يبقى توزيعا غير معقلن، لأن الفضاءات الصناعية موزعة بشكل غير متوازن عبر التراب الوطني، ورغم أن الحكومة تتحجج بعدم جاذبية هذه المناطق للاستثمار الوطني والدولي، فإنها تتناسى أن دورها يكمن في توفير الشروط الضرورية لكل مناطق المغرب دون استثناء لجلب الاستثمارات خاصة البنية التحتية والنقل واللوجيستيك.

نسجل أيضا صعوبة إدماج الفاعلين الصغار في المجال الصناعي، وضعف انخراط الفاعلين المحليين وغياب التكامل والتعاون بينهم، وكذا غياب الاندماج والتكامل في بنية المنظومة الصناعية الوطنية.

السيد الرئيس،

لقد كان قدر المغرب ألا يمتلك موارد طاقية كافية مما جعله يستورد حاجياته الطاقية من الخارج بنسبة تتجاوز 90 بالمائة، وما يعنيه ذلك من تبعية طاقية، ووقوف المغرب تحت رحمة تقلبات الأسعار في عالم متحول يشهد العديد من التحديات والأزمات، مما انعكس سلبا على الفاتورة الطاقية بل وأثر بشكل واضح على مجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا الإطار، ولأن الطاقات المتجددة والطاقات النظيفة أصبحت تعرف اهتماما متزايدا من قبل دول العالم، فقد أعطى جلالة الملك الانطلاقة للعديد من المشاريع الهامة والطموحة جعلت المغرب ينخرط في استراتيجية للطاقات البديلة، وكله عزم على أن ينتقل من بلد يستورد كل احتياجاته من النفط والغاز إلى منتج كبير للطاقة المتجددة، مما جعل السياسة المغربية في المجال محط إعجاب العديد من مراكز التفكير والمؤسسات الإعلامية الأمريكية وكذا المنظمات الدولية، التي أجمعت على كونها أضحت مرجعا دوليا ونموذجا يحتذا به.

ورغم الوتيرة السريعة للانتقال الطاقي نحو اقتصاد منخفض الكربون، خلال السنوات الأخيرة، إلا أن التقرير الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يشير إلى أن تحقيق النتائج المتوخاة تعتمد على درجة انخراط المجتمع ككل، وهو ما يتطلب بعض الوقت للتكيف، وقنوات فعالة للتواصل وتعبئة متواصلة لمختلف الفاعلين المعنيين.

السيد الوزير المحترم،

لا بد ونحن نناقش الميزانية الفرعية لهذا القطاع أن نعرج على مشكل استمرار إغلاق مصفاة سامير المصفاة الوحيدة للمملكة التي لعبت دورا أساسيا في تعزيز الأمن الطاقي وتوفير الاحتياط الضروري من هذه المادة الحيوية، وهي المصفاة التي أنهت المحكمة نشاطها منذ سنة 2015، وهو ما يعتبر مؤشرا خطيرا على الأمن الطاقي ببلادنا وهذا ما أكده تقرير صادر عن وكالة الطاقة الدولية الذي كشف أن استمرار إغلاق سامير خطر على الأمن الطاقي للمملكة، فبسبب استمرار هذا الوضع، يتعرض المغرب بشكل متزايد للمخاطر المرتبطة بسلسلة التوريد العالمية للبترول، إضافة إلى تسجيل مخزون أقل من الأدنى قانونيا في جميع منتجاته.

التقرير كشف أيضا أن مرافق تخزين المواد البترولية التابعة لمصفاة سامير غير مستعملة، كما أن شركات التوزيع لا تحترم التزاماتها المتعلقة بالتخزين منذ سنوات، وهو ما يستدعي حسب التقرير المذكور ضرورة العمل على تحسين أمن الإمدادات في هذا المجال. ليخلص إلى أن "الالتزامات التي فرضتها الحكومة على الشركات العاملة في قطاع التوزيع كانت من دون أثر يذكر".

وأوصت الوكالة الحكومة المغربية بتعزيز وتحسين الأمن الطاقي من أجل التحكم بشكل أفضل في سلبيات الاعتماد بشكل كلي على الواردات من الخارج، فضلا عن دعوته إلى إعادة النظر في سياسة تخزين البترول التي ينهجها مع ضرورة تأمين واردات الغاز الطبيعي في المستقبل، وإعادة تنظيم المنظومة الطاقية لتحقيق أقصى استفادة من الطاقات المتجددة، كما أوصت الوكالة بتحسين آليات جمع بيانات مخزون البترول، وضمان توافر صهاريج تخزين النفط في مصفاة سمير في المستقبل، وتحسين مرونة البنية التحتية للموانئ.

السيد الرئيس المحترم،

في مجال الكهربة القروية، ينبغي التأكيد أن مجهودات جبارة بذلت خاصة في ظل الحكومات السابقة للوصول إلى نسبة ربط تكاد تكون شاملة، في هذا الصدد يتعين بذل جهد إضافي لإيجاد الحلول لربط الدواوير والقرى المعزولة والمتفرقة بهذه المادة الضرورية والأخذ بعين الاعتبار وضعية الجماعات القروية الفقيرة التي لا تستطيع الالتزام بحصتها من برنامج الكهربة القروية.

وبهذا الخصوص نتساءل عن مصير مشاريع تزويد ساكنة العالم القروي بالكهرباء عبر الألواح الشمسية، ومن ضمنها مشروع التعاون المشترك بين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ودولة الإمارات العربية المتحدة والذي يهم تزويد 19 ألف و438 منزلا بالطاقة الشمسية في حوالي 1000 قرية مغربية، الذي أعطيت انطلاقته سنة 2015.

من جانب آخر، يزخر المغرب بثروات معدنية هامة، وفضلا عن الفوسفات الذي تتوفر المملكة على 75% من الاحتياطي العالمي منه، توجد بالبلاد مناجم معدنية أخرى كالحديد والرصاص والفضة والزنك والنحاس وغيرها في مختلف الجهات يوجه إنتاجها بصفة أساسية للتصدير.

وحسب تقرير الثروة الإجمالية الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي نهاية 2016، فقد ساهم قطاع المعادن بنسبة 8.3% في متوسط قيمة الصادرات الوطنية بين عامي 1999 و2013، إلا أنه لم يساهم إلا بأقل من 1% من فرص العمل.

ووفقا للأرقام الصادرة عن البنك الدولي ومنظمة "باكت" للتنمية، فقد بلغ حجم عائدات صادرات المغرب من المعادن حوالي 27.5 مليار دولار.

وعلى الرغم من وجود هذه الثروة الهامة فالملاحظ أنها تتمركز في مناطق تعيش خارج التنمية وتتقاسم ثنائية متناقضة وهي الثروة والهشاشة، وذلك في ظل ضعف المجهودات في مجال تشجيع الاستثمار بتوفير البنيات التحتية وفك العزلة، ومنح الفرصة للإستثمار الوطني وتأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة والفاعلين الخواص، من خلال تبسيط المساطر وتسريع وثيرتها وتشجيع التمويل والتكوين.

في هذا الصدد أكد تقرير صادر عن وزارة الطاقة والمعادن أن جهة درعة تافيلالت تنتج 702 ألف و811 طن من المواد المعدنية، أي حوالي 28 بالمائة من الإنتاج الوطني عدا الفوسفاط.

ويبلغ إنتاج الشركات المعدنية بالجهة من الفضة 220 طن، والفليورين 5995 طن، والحديد 3000 طن، والمنغنيز 83078، والكوبالت 34910، والزنك 13088، والنحاس 25532، والرصاص 559 طن، والباريتين 63256 طن، والذهب 0,213 طن.

وبالرغم من المؤهلات المعدنية التي يزخر بها المغرب فإن مجهودات يجب أن تبذل في مجال تثمين المنتجات المعدنية من أجل الحصول على مردود أكبر فالتقارير تؤكد أن المداخيل تتضاعف بشكل كبير في حالة تثمين المنتوج المعدني.

السيد الرئيس،

أصبح قطاع السياحة اليوم يكتسب عبر العالم وزناً اقتصادياً واجتماعياً متزايدا، خصوصاً في الدول الناشئة، حيث ساهم سنة 2017 في خلق الثروة بـ10.4 في المائة من الناتج الداخلي العالمي، كما عرف القطاع نسبة نمو بلغت 4.6 في المائة في العالم.

وبات هذا القطاع يلعب في مختلف دول العالم دوراً مهماً في الحد من الفقر والهشاشة وتحقيق التنمية المجالية، وهذه الملاحظة تجد صدى لها في حالة المغرب، حيث يُساهم قطاع السياحة في خلق 532 ألف منصب شغل مباشر، أي ما يمثل 5 في المائة من اليد العالمة في الاقتصاد ككل.

وفي بلادنا القطاع السياحي له دور محوري وهام، خاصة وأنه يعتبر حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكونه يشكل ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني ويعتبر موردا أساسيا للعملة الصعبة، ويساهم مساهمة كبيرة في الناتج الداخلي الخام، وإحداث مناصب الشغل.

هذا إلى جانب دوره في التعريف ببلادنا وعمق وتجذر حضارتها وتنوع مؤهلاتها الثقافية والطبيعية والحضارية، وتعزيز صورة المغرب البلد المضياف المتسامح الذي يفتح أذرعه باستمرار لزواره من جميع البلدان.

لكن بالرغم من كل ذلك، لا زال القطاع السياحي يعرف العديد من الإكراهات والتحديات، ولازالت الحكومة عاجزة عن التفاعل مع المشاكل التي يعاني منها، كما أنها لا زالت غير قادرة على تحقيق الأهداف المسطرة خاصة ونحن على بعد أيام قليلة على حلول سنة 2020 وهو الموعد الذي سطر للوصول إلى 20 مليون سائح، وجعل المغرب من بين عشرين أبرز قبلة سياحية في العالم وأن يفرض نفسه كمرجع للمنطقة المتوسطية فيما يتصل بالتنمية المستدامة بفضل نموذج تنمية سياحية مسؤول، ومحترم للبيئة يعتبر التنمية المستدامة جوهر الاستراتيجية.

إن تحليل نتائج القطاع، يذكر بـ"الفشل الهيكلي الذي يُعاني منه القطاع، بحسب التقرير الصادر عن وزارة الاقتصاد والمالية، وهو ما يحتم على الفاعلين المعنيين أن يواجهوا هذه الاختلالات التي تظهر أساساً فيما يتعلق بأهداف رؤية 2020.

وبحسب معطيات التقرير، فإن "جاذبية قطاع السياحة تقوضت، ويتضح ذلك من بطء تطور السياح الوافدين الذين بلغ عددهم 11.35 مليونا نهاية 2017، بمتوسط زيادة بلغ 4.1 في المائة بين 2007 و2017"، كما يشير التقرير إلى "تآكل القدرات الاستثمارية لسلاسل الفنادق الكبرى، وتدهور هوامش أرباح منظمي الرحلات السياحية".

كل هذه النقط أثرت على جودة العرض الوطني للسياحة، ليخلص التقرير في هذا الصدد إلى أنه "على الرغم مما حققه قطاع السياحة، إلا أنه بعيد كل البعد عن تحقيق الأهداف التي حددتها رؤية 2020؛ إذ إن الناتج المحلي الإجمالي للسياحة سيخسر ما قدره 72.1 مليار درهم سنة 2020، وهو ما يمثل 335.272 وظيفة لن يتم خلقها".

ويرى التقرير أنه يتعين الإعداد لمرحلة ما بعد 2020 من خلال حكامة مركزية وإقليمية تعتمد على الحصيلة المؤقتة والتغيرات السوسيو-اقتصادية وآفاق السوق العالمية بحلول عام 2030.

نسجل بالموازاة مع ذلك غياب سياسة تحسيسية لكل المتعاملين مع السياح وساكنة جل المدن السياحية بأهمية القطاع وبضرورة توفير الجو الملائم للسائح وإرضائه للإسهام في تنمية هذا القطاع الحيوي وضمان سيرورته واستمراره، في هذا الصدد نأسف على بعض الاعتداءات التي يتعرض إليها السياح بالمدن المغربية والتي على قلتها ومحدوديتها فإنها تسيء إلى بلدنا، فبالرغم من يقظة الأجهزة الأمنية التي تقوم بدور كبير في تحقيق الأمن والسكينة للمواطنين والسياح، فإنه يتعين تعزيز المراقبة الأمنية لتفادي مثل هذه الأحداث.

الحكومة السيدة الوزيرة مطالبة بتوفير شروط الراحة للسياح خاصة وأننا نسجل مع كامل الأسف أن السائح الذي يزور المغرب تبدأ معاناته مع العديد من المظاهر التي لا تمت بصلة بالمبادئ والقيم المغربية الأصيلة وتخلف انطباعات سيئة لدى زوار المغرب مما يسيء إلى سمعة البلد ويخدش صورته كوجهة سياحية تروم التصنيف ضمن الأفضل في العالم، فمنذ وصول السائح إلى المطار حتى عودته إليه بعد انتهاء عطلته، يعاني مع سلوكات بعض سيارات الأجرة التي تفرض تسعيرة خيالية سواء للنقل من المطارات الى الفنادق أو للتنقل داخل المدن ومنتحلي مهنة المرشد السياحي والشباب العاطل والمنحرفين المتربصين بالسياح والمتسولين في أحياء وأزقة وأسواق المدن السياحية.

مجال التكوين أيضا السيدة الوزيرة يعاني من العديد من المشاكل تحول دون الوصول إلى تقديم عرض سياحي راقي يستجيب لانتظارات السائح، في هذا الصدد يتعين على إدارات الموارد البشرية في الفنادق المصنفة العمل على إعداد برامج للتكوين المستمر وإعادة تأهيل مستخدميها وتحفيزهم بشتى الوسائل الممكنة أو المتاحة للرفع من مستوى الأداء والمردودية وتجويد الخدمات المقدمة لنزلاء هذه الفنادق.

وارتباطا بقطاع الصناعة التقليدية، ينبغي التأكيد مع كامل الأسف أن هذا القطاع لا يساير الدينامية والمجهودات التي تبذل في قطاعات أخرى، خاصة في الصناعة والفلاحة، على الرغم من أهميته الاقتصادية والاجتماعية فهذا القطاع لازال يعاني من مشاكل ومعيقات تهدده في وجوده وسيرورته، فواقعه اليوم ينذر بالانهيار التام لعدد من الحرف واندثارها، لأن أغلبها أصبحت عاجزة عن مواكبة ديناميكية الاقتصاد الدولي المعولم، وعاجزة عن منافسة التدفق الهائل للمنتجات الصناعية الأجنبية وخاصة منها المنتجات الصينية، وقد سجلنا في ظل التدهور التدريجي للظروف الاجتماعية للصناع التقليديين. هجرة الصناع والحرفيين من هذا القطاع إلى مجالات عمل أخرى ذات مردودية أكبر، وهو ما ينذر بانقراض العديد من الحرف.

في مجال التمويل نلاحظ عدم اهتمام المؤسسات البنكية بتمويل مشاريع الصناعات الحرفية التقليدية في غياب ضمانات مادية وقانونية وتنظيمية، كما أن نسب الفوائد تبقى مرتفعة وتثقل كاهل الصناع والحرفيين، وفي هذا الإطار نسجل ضعف عمل الحكومة فيما يتعلق بمصاحبة المقاولات العاملة في القطاع.

مشكل ندرة المواد الأولية، يبقى من أبرز المشاكل التي يعاني منها الصناع التقليديون وهو ما يؤدي إلى استعمال مواد غير أصلية تؤثر بشكل سلبي على جودة المنتوج وتنقص من قيمته.

في هذا الإطار نتساءل عن مآل الالتزام بإنجاز مراكز الدعم والتكوين المهني التي تعهدت بها الوزارة في برنامجها والمتعلق بالتكوين الأولي والتكوين بالتدرج المهني، سواء تعلق الأمر بمراكز التكوين المحدثة بتنسيق مع غرف الصناعة التقليدية، أو مشروع إحداث معهد عالي خاص بالصناعة التقليدية، أو إحداث أكاديمية لفنون الصناعة التقليدية، وكذا إحداث وحدات متنقلة للتكوين في كل جهات المملكة.

وهل فكرت الوزارة في التدابير والإجراءات الكفيلة بتحقيق الإدماج المهني لخريجي مؤسسات التكوين المهني في فنون الصناعة التقليدية، والذي يعتبر الهدف الأساسي لعملية التكوين، وما هي الضمانات التي تعطيها الوزارة في هذا الإطار للوصول إلى تكوين مهني ملائم في قطاع الصناعة التقليدية يؤهل الشباب لولوج مناصب الشغل أو لتكوين مقاولات في إطار التشغيل الذاتي خاصة والوزارة أكدت أن التكوين سيساهم بفعالية في تنمية وتأهيل الثروة البشرية للقطاع، وتحديث النسيج الإنتاجي، كما يعد المجال الأمثل للشباب الراغبين في ولوج عالم الشغل سريعا، أو الراغبين في إنشاء مقاولاتهم.

السيد الرئيس،

انطلاقا من كل ما ذكر وانسجاما مع موقفنا المعبر عنه على مستوى اللجنة، فإننا نصوت ضد مشاريع الميزانيات التي تدخل ضمن اختصاص هذه اللجنة.

3) لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين،

في البداية لابد من التذكير بأهمية المسألة الاجتماعية كقضية تستأثر باهتمام جميع السياسيين في العالم، ولابد من التوقف عند موقع المسألة الاجتماعية في البرنامج الحكومي ومجالات محاوره الأساسية، إذ نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين غياب الإرادة السياسية لدى هذه الحكومة في التعاطي مع القضية التنموية والاجتماعية وضعف السياسات العمومية المندمجة لمحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء، وسنعرض بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في السياسات العمومية المنجزة والتحديات القائمة

في مجالات التربية والتكوين والخدمات الصحية ومحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية والقروية، التي تطرقت إليها تقارير هيئات وطنية ودولية معتمدة.

وإن كان رهان هذه الحكومة مبنيا على مشروع التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي، إلا إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نزداد اقتناعا بأن تقليص الفوارق سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ومجاليا، ضرب من الخيال في ظل غياب الجرأة السياسية في تقليص الفوارق في الدخل بين الأغنياء والفقراء، فقد أشارت إحدى ندوات البنك الإفريقي للتنمية إلى أن 20% من الأسر المغربية الأكثر ثراء تنفق 8.8 مرات ما تنفقه 20% من الأسر الفقيرة؟ في ظل جمود سلم الأجور وضعف تيسير ولوج سوق الشغل، وتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والمهنية بين المرأة والرجل ومحدودية المساعدة الطبية (راميد) وغيرها، مما يجعل من كل وعود إنعاش التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء مجرد شعارات تدغدغ أمال وانتظارات المواطنين ليس إلا وبدون مصداقية وبدون جدوى.

السيد الرئيس،

يعد قطاع التعليم من أهم القطاعات الاجتماعية، إن لم نقل أهمها على الإطلاق، والأساس الجوهري للتقدم الحضاري، فالفارق الوحيد بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتأخرة هي نسبة التعليم، وبعدها يأتي التقدم الاقتصادي والاجتماعي في جميع المجالات، ولنا في ماليزيا وسنغفورة وغيرها من الدول التي كانت إلى الأمس القريب ترزح تحت الاستعمار وويلات الحروب، وتحتل مراكز متأخرة في التصنيفات العالمية، وباتت اليوم تحتل مراكز متقدمة في العديد من المجالات، بفضل عملها وتطويرها للمنظومة التعليمية لخير دليل على ذلك، فالتعليم بمثابة مختبر يضطلع بمهمة إنتاج النخب والكوادر القادرة على تطوير جميع القطاعات والنهوض بالمجتمع وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو ذاك المحرك حيث يتكون الأستاذ ويتأهل القاضي والمحامي، ويتعلم المهندس والطبيب والسياسي، وغيرهم.

السيد الرئيس،

مع كامل الأسف، وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي يحظى بها قطاع التعليم، إلا أن حكومتكم لا توليه الأهمية اللازمة، ولقد حرصنا في فريق الأصالة والمعاصرة على تنبيه الحكومة إلى جميع أوجه القصور البنيوي من خلال جميع الفرص والمناسبات المتاحة قانونيا، فمن خلال السياسة التعليمية والتدابير والإجراءات المتخذة يتضح أننا لازلنا بعيدين جدا عن إدراك العديد من الأهداف التي وضعها البرنامج الحكومي، وكذا تلك التي سطرتها الرؤية الإستراتيجية لإصلاح التعليم 2015 – 2030.

فبإلقاء إطلالة بسيطة على مذكرة تقديم مشروع قانون المالية، ووثيقة مشروع نجاعة الأداء الصادرة عن وزارتكم، يتضح أن جل المؤشرات تؤكد أنه تم تحقيق نتائج متواضعة جدا، في ما يخص التعليم الأولي، فعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي أولاها صاحب الجلالة لهذا الموضوع، حيث سبق له أن شدد على ضرورة جعل التعليم الأولي إلزامي بالنسبة للدولة والأسر، واعتماد النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة، ووضع إطار بيداغوجي مرجعي وطني للتعليم الأولي وتكوين المربيين والمربيات، على الرغم من كل ذلك، فإن الأرقام والمعطيات الواردة في وثيقة مشروع نجاعة الأداء تؤكد، على أننا لازلنا جد متأخرين في هذا الصدد، ما يثير الاستغراب هو أن على الرغم من أن قانون المالية لسنة 2018، لم يحقق إلا 49.6% من نسبة الإنجاز، وهي النسبة التي عرفت تراجعا واضحا خلال قانون المالية لسنة 2019 حيث وصلت إلى 48.4%، فإن الوزارة تأتي لتؤكد أنها ستحقق خلال مشروع قانون المالية لسنة 2020 نسبة تقدر ب 57.5% في حين تتوقع أن تصل خلال سنة 2021 و2022، على توالي نسبتي 61.71% و67%، وهو ما نراه غير مفهوم بتاتا، ففي القوت الذي تراجعت فيه نسبة الانجاز خلال السنة الماضية، تتوقع الوزارة تحقيق ارتفاع كبير خلال هذه السنة والسنة القادمة، اللهم إن كانت تتوفر على رؤية واضحة ودقيقة وإجراءات عملية.

وبالمناسبة نتساءل، هل تم وضع النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بهذا المستوى؟ وهل تم وضع الإطار البيداغوجي المرجعي الوطني؟

السيد الرئيس،

يعتبر تكوين الأساتذة الحلقة الأضعف في منظومة التربية والتكوين نظرا للإجراءات المتسرعة في توظيف حوالي 55.000 أستاذ وأستاذة في السنوات الثلاثة تحت ذريعة سد الخصاص وذلك على حساب جودة التكوينات والكفايات التربوية والتعليمية اللازمة مما يفضح التناقضات الصارخة بين طموح إصلاح التعليم وواقع تدبيره على مستوى الموارد البشرية.

أما بخصوص ظاهرة الهذر المدرسي، فيلاحظ عموما أنها عرفت تراجعات لا بأس بها، فعلى مستوى التعليم الابتدائي والإعدادي يلاحظ أن الوزارة حققت ارتفاعا مهما في نسبة التمدرس بالمستوى الابتدائي من 99.1% خلال الموسم الدراسي 2016-2017، إلى 99.5% خلال الموسم الدراسي 2017-2018، كما ارتفعت بالنسبة للفئة العمرية 12-14 سنة، من 87.6% إلى 91.1% خلال نفس الفترة، وعرفت نفس النسبة ارتفاعا مهما في صفوف الإناث، وهذا ما جعل الوزارة تتوقع تراجع نسبة الهذر المدرسي من 5.7% في الموسم الدراسي 2017-2018 إلى 2.5% في موسم الدراسي 2021-2022 في أفق بلوغ نسبة 1% سنة 2024-2025، بالنسبة للتعليم الابتدائي، في العالم القروي، ونسجل ارتفاع أيضا لنسبة التمدرس بسلك الإعدادي.

لن نعقب على الأرقام المتعلقة بالهدر المدرسي، الذي تتوقع الحكومة

تحقيقه خلال الموسم 2021 – 2022، والذي سينخفض إلى 6% فقط في أفق تحقيق نسبة 3% خلال موسم 2024-2025، علما أنه بلغ في الموسم الدراسي 2017-2018 ما يعادل 12%، بمعنى أن الوزارة تتوقع تخفيضه إلى النصف في المرحلة الأولى، وهو ما يعتبر مبالغا فيه بعض الشيء، في حقيقة الأمر، ظاهرة الهدر المدرسي، لازالت ذلك الوباء الفتاك الذي ينخر، منظومة التربية الوطنية، رغم المبالغ المالية الهامة التي صرفت للقضاء عليه.

السيد الرئيس،

إن إشكالية البنية التحتية وتجهيز المؤسسات والحجرات الدراسية، وحجم الخصاص الذي لازال يعرفه القطاع على مستوى البينة التحتية، خلق جدلا داخل المجتمع وأضحى مادة إعلامية متداولة في وسائط التواصل الاجتماعي، تسيء لمنظومة التعليم، ناهيك عن ظاهرة اكتظاظ الأقسام الدراسية، ومحدودية نجاعة برنامج تيسير الذي يفتقر إلى الحكامة والتمويل من قبل صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

تأسيسا على كل ما سبق، ولأننا نؤمن في فريق الأصالة والمعاصرة بأن التعليم هو القاطرة التي تراهن عليها جميع الشعوب للتنمية تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، نرى أن الحكومة يجب أن تتحلى بشيء من الصدقية والموضوعية والوضوح مع المغاربة، لكي يتفهموا الوضع، عوض أن يشكلوا صورة سوداوية عن الواقع التعليمي ببلادنا.

السيد الرئيس،

انطلاقا من إدراكنا في فريق الأصالة والمعاصرة بالأهمية القصوى لقطاع الصحة الذي يعتبر مؤشرا لقياس التطور الاجتماعي في الدول المتقدمة بصفته قطاعا اجتماعيا لصيقا بالمعيش اليومي لشريحة عريضة من المجتمع خاصة الطبقات الفقيرة والهشة وباعتباره كذلك محركا أساسيا للنموذج التنموي الذي نصبو إليه ملكا وشعبا، إلا أن الواقع المزري لهذا القطاع الذي يشكو أزمة أضحت مستقرة ومزمنة تنسحب على الجميع، تجعلنا نتساءل هل هده الحكومة وعبر هده الميزانية الهزيلة تستطيع تحقيق طموح المواطنين والمواطنات المتمثل في الحق في الصحة والدواء والحماية الاجتماعية للجميع، فميزانية وزارة الصحة لازالت دون المستوى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية، حوالي 5.8% من ميزانية الدولة في المغرب سنة 2018 عوض 10% التي توصي بها منظمة الصحة العالمية.

ورغم إطلاق مخطط الصحة 2025 والرامي إلى النهوض بوضعية القطاع وتحسين التغطية الشاملة الأساسية وتقليص الفوارق في المجال الصحي، يظل تنزيل هذا المخطط صعبا في غياب تحديد أهداف سنوية وميزانية ووسائل تنفيذ محاور هذا المخطط الذي يستوجب كذلك انخراط قطاعات أخرى كالتعليم العالي على مستوى تكوين الأطباء واستعداد القطاع الخاص لمواكبة تنزيل الخريطة الصحية.

وفي هذا الصدد لازالت منظومتنا الصحية تعاني العديد من الاختلالات البنيوية وعلى رأسها ضعف العرض المقدم من العلاجات الصحية وعدم تكافؤ فرص الولوج إلى العلاجات الطبية والتوزيع الغير العادل للموارد البشرية والمرافق الصحية التي تعاني بدورها من نقص في الصيانة والتجهيزات والمعدات الطبية، وهذا التفاوت يضرب في العمق الحق في الصحة للعديد من ساكنة المناطق القروية والجبلية، التي يعجز نظام المساعدة الطبية "راميد" عن استقطابها.

وفي سياق آخر أشار تقرير المجلس الأعلى للحسابات إلى العديد من الإختلالات بخصوص المراكز الاستشفائية الإقليمية والجهوية التابعة لوزارة الصحة والمسيرة بطريقة مستقلة، وسوء التدبير فيما يتعلق بتوريد الأدوية والمواد الصيدلية، ومراقبة الاستهلاك النهائي من الأدوية والمواد الصيدلية.

لا يخفى عليكم مدى تدمر الأطباء والمرضى من أوضاع النظام الصحي، خاصة ما يتعلق بجودة الرعاية الاجتماعية وضعف المراقبة على عدد من المصحات الخاصة وسوء تدبير مخزون الأدوية وارتفاع في تكاليف ميزانية الأدوية للوزارة، وتقاعس الحكومة في تنزيل النصوص التطبيقية لمجموعة من القوانين والمرتبطة أساسا بتفعيل التغطية الصحية وتعميمها على فئات المستقلين والمهن الحرة وفئات الأجراء، دون إغفال الوضعية الكارثية للمستعجلات التي تفتقر إلى مقومات ومواصفات الطب الاستعجالي كما هو متعارف عليه عالميا.

السيد الرئيس،

نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن قطاع الشغل قطاع استراتيجي لأنه يدبر إحدى المعضلات الكبرى ببلادنا، وهي الشغل والإدماج المهني للشباب الذين يعانون من البطالة وضعف جاذبية سوق الشغل، وضعف السياسات الحكومية في مجال التشغيل وتفاقم البطالة (1%) وتزايد الاحتقان الاجتماعي جراء ارتفاع منسوب اليأس وفقدان الثقة لدى شريحة واسعة من الأسر المغربية خاصة الشباب الذين يراهنون على الهجرة لتحقيق ذاتهم وشباب يؤثثون الفضاء العام والمدرجات الرياضية بشعارات احتجاجية في غالب الأحيان تبعث برسائل للحكومة بصيغة معبرة عن مدى الاحتقان وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي لم تعد تحتمل التأجيل مطالبين بتوفير فرص الشغل كحق يضمنه الدستور المغربي.

وفي هذا الإطار نتساءل، عن مصير عدد من الشباب الذين انخرطوا في برامج حكومية سابقة خاصة بالتشغيل الذاتي والذين يطالبون الحكومة بإيجاد حل لملفاتهم بعدما تعرضت مشاريع أغلبهم للإفلاس، نتمنى أن تتفاعل الحكومة مع خطاب الملك خلال افتتاح الدورة البرلمانية والتي دعا فيها المسؤولين الحكوميين والبنوك إلى الانخراط بشكل إيجابي وفعلي وجدي في التنمية الاقتصادية للبلد وتشجيع الشباب المنخرطين في برامج التشغيل الذاتي.

هذه مناسبة أيضا للتأكيد على أن الحكومة عجزت عن إعمال

سياسات جهوية للتخفيف من ظاهرة البطالة خاصة مع تأخر إخراج المقتضيات القانونية الخاصة بالجهوية المتقدمة سواء تعلق الأمر بالجانب المالي أو بنقل الاختصاصات وتفعيل اللاتمركز الحقيقي، فحسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2018، ظلت جهة سوس ماسة والجهتين الجنوبيتين كلميم واد نون والعيون الساقية الحمراء متصدرة نسبة تفاقم البطالة، كما سجل استمرار ارتفاع معدل البطالة في صفوف سكان المدن خاصة النساء والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و34 سنة وحاملي الشهادات، فقد بلغ معدل البطالة في الوسط الحضري 24.3% لدى النساء و43.2% في صفوف الشباب البالغين ما بين 25 و34 سنة و19.1% لدى حاملي الشهادات.

هناك غياب فعلي لأي إجراءات تروم تفعيل التدابير التي وضعها جلالة الملك في خطابي العرش لسنة 2018 و2019، في ظل ضعف استجابة باقي القطاعات العامة والخاصة من أجل فتح أبواب الشغل وإتاحة الفرص للشباب للنهوض بمقاولاتهم الخاصة ومساعدتهم على بلورة مشاريعهم الصغرى.

السيد الرئيس،

علاقة بالرأسمال البشري لبلادنا والتي تشكل فيه النساء نصف المجتمع نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين أن الحكومة تفتقر إلى رؤية شمولية للنهوض بأوضاع المرأة والقضاء على كل العوائق التي تبقيها خارج فلك التنمية والمشاركة الفعالة في سائر جواب الحياة الاجتماعية، فعلى المستوى القانوني والمؤسساتي نسجل غياب مبادرات لملائمة الترسانة القانونية مع مقتضيات دستور 2011 ومضامين الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا، وكذلك التقاعس في تفعيل هيئة المناصفة، وتغييب بعد النوع الاجتماعي عند إعداد السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية ومخططات العمل الحكومية، وعدم مطابقة مدونة الأسرة مع الدستور 2011 حيث يستمر التمييز على مستوى السلطة الأبوية، والزواج المبكر الذي يخضع للسلطة التقديرية للقضاة، حيث تجاوز عدد الطلبات المقدمة إلى المحاكم سنة 2018، 33686 طلبا، دون الخوض في مضامين القانون الجنائي الذي يتصف بطابعه التمييزي ضد المرأة ويخضعها لسلطة الزوج، هذا القانون لازال يراوح مكانه في مجلس النواب منذ 2013، كما نسجل أنه في سلك القضاء فإن القاضيات يشكلن ما يقرب من 27% من مجموع القضاة كما يمثلن حوالي 16% من قضاة النيابة العامة وتأسيسا على ذلك يتوجب إصلاح منظومة العدالة وإلغاء مظاهر التمييز ضد المرأة.

علاقة بمعاناة النساء دائما تعتبر ظاهرة العنف ضد النساء أخطر مظاهر التمييز والانتهاكات التي تطال حقوقهن الإنسانية، فرغم صدور القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء لازالت الإجراءات والتدابير المرافقة لهذا القانون ضعيفة والظاهرة متفشية في الفضاءات الخاصة وفي أماكن العمل، في غياب اعتماد إستراتيجية للتواصل عبر وسائل الإعلام والتربية وحملات التحسيس والتوعية والوقاية والحماية والتكفل والتدابير العقابية.

كما نسجل بكل أسف غياب إرادة سياسة قوية لدى هذه الحكومة في تقليص الفوارق المجالية وفك العزلة ووضع سياسات عمومية تستحضر منظور النوع لصالح المرأة المغربية عامة والقروية والجبلية خاصة والتي تعاني الإقصاء والهشاشة، فحسب المندوبية السامية للتخطيط فأكثر من نصف ساكنة المغرب نساء موزعات بين ربات أسر أو أرامل أو مطلقات ولكن و75% منهن نشيطات ويعانين البطالة أكثر من الرجال.

وفي مجال حماية الطفولة، ورغم دخول القانون 19.12 المتعلق بشروط التشغيل والشغل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين حيز التنفيذ، والذي يسمح بتشغيل الأطفال في سن 16 و18سنة الأمر الذي تراه العديد من الهيئات الوطنية التي أصدرت توصيات في هذا الصدد كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والدولية كمنظمة العمل الدولية عملا"خطيرا" وبالتالي فهو محظور على الأطفال دون 18 سنة.

السيد الرئيس،

أصبحت ظاهرة تسول الأطفال والتسول بالأطفال بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وغيرها، تشكل آفة مجتمعية غير مقبولة من الناحية الأخلاقية والاجتماعية والسياسية، كما تشكل وصمة عار في جبين مؤسساتنا الرسمية والمجتمعية، ودليل عن فشل السياسات العمومية في المجال الاجتماعي.

وقد دق المجلس الأعلى للحسابات، في تقريره الأخير2018 بخصوص مؤسسات الرعاية الاجتماعية ناقوس الخطر حول الوضع الذي آلت إليه هذه المراكز، من حيث محدودية الموارد المالية والموارد البشرية كما تعيش مجملها أوضاعا كارثية وهذا يكشف بالملموس مدى الحيف الاجتماعي والاقتصادي والحقوقي الذي تعاني منه فئات من أبناء هذا الوطن، ومن ضمنهم كذلك الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، الذين يعانون من ضعف البنيات واللوجيات كما يفتقرون إلى تمدرس وتكوين متخصص في في مجال الإعاقة، إلى جانب ذلك فالأشخاص المسنون الذين يعيشون في مراكز الرعاية الاجتماعية يعانون من عدم توفر هذه المراكز أدنى شروط العيش الكريم.

السيد الرئيس،

إن الحديث عن الشباب يجرنا حتما للتساؤل حول موقع الشباب المغربي في السياسات العمومية الراهنة، لاسيما الإستراتيجية الوطنية للشباب 2015-2030، التي تروم بلورة رؤية جامعة ومشتركة، ومشروع مجتمعي متكامل حول قضايا الشباب وانتظاراتهم.، بيد أن هذا الرهان الأخير لم يخل من عيوب ومؤاخذات جمة أهمها؛ غياب الإرادة

السياسية والالتزام السياسي الكافي الكفيل بتفعيل الإستراتيجية وتوفير الشروط المناسبة لنجاحها. وهذا يعني أن أزمة الشباب المغربي لا ترتبط بالبرامج والخطط والاستراتيجيات، بل بالسياق السياسي الديمقراطي المناسب لتنزيلها وتقييم فعاليتها وأثرها، فالشباب اليوم يعبر بأساليب مبتكرة عن رفضه استهلاك السياسات والمخططات ويطالب بأن يكون موضوعها ومتفاعل معها، لبناء مواطنة جديدة في مسار الإصلاحات ببلادنا بمطالب وتعاقدات جديدة على قاعدة مبادئ حقوق الإنسان واحترام الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية، وتقليص المخاطر الناجمة عن الإقصاء والأمية، ومشاكل الفشل في المدرسة، واتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق التماسك الاجتماعي الحقيقي، خصوصا أن السياسة العمومية الموجهة إلى الشباب ظلت متفككة ومتجزئة؛ وهو ما أضاع فرصا كثيرة على الشباب في الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

وعلاقة بما سبق عبرت الحكومة عن التزام واضح اتجاه فئة الشباب من خلال مضامين البرنامج الحكومي الذي جاء فيه:

"وبخصوص الشباب، نؤكد على أن الحكومة ستجعل من قضايا الشباب أولوية إستراتيجية وورشا حكوميا أفقيا يتجاوز النظرة القطاعية ويتجه إلى بلورة تصور إستراتيجي شمولي ينسق ويدعم جهود كل المتدخلين في قضايا الشباب، وفق مقاربة تشاركية مع كل الفاعلين السياسيين والجمعويين في مجال الشباب.

يتم فتح حواروطني شبابي متواصل وإرساء المجلس الأعلى للشباب والعمل الجمعوي وإنشاء مجالس جهوية للشباب، وإحداث بنيات التأطير والتوجيه، وتشجيع مساهمة الشباب في الحياة السياسية وانخراطه في العمل الجمعوي والفكري وسيتم اعتماد إستراتيجية وطنية مندمجة للشباب".

لكن الحصيلة جاءت مخيبة للآمال، نظرا لضعف هذه السياسات والمؤسسات وقصورها على إنصاف الشباب وإشراكه وإدماجه؛ وهو ما أدى إلى فقدان الثقة في السياسات الموجة إليه وتبرز مؤشرات عدم الثقة في الفقر، التعليم، الأمية، الصحة الترفيه وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد الفوارق الاجتماعية، ومحدودية فرص الحصول على التعليم الجيد للشباب، وقلة فرص الاندماج الاقتصادي، وضعف نسبة المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والجمعوية، وقلة فضاءات الترويح وبنيات التنمية الثقافية، والتمييز الصارخ ضد ذوي الاحتياجات الخاصة.

إن حصيلة الحكومة في مجال الشباب تجعلنا نتساءل: إلى أي حد استطاعت تجاوز الاختلالات التي تعرفها سياسات الشباب؟ سياسة لا تختزل الشباب في الترفيه والرياضة بل تكفل حقوقهم ومشاركتهم وتمكينهم واقتدارهم بما يساعد في اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي، كيف لحكومة تدعي الاهتمام بفئة الشباب والسياسة الوطنية المندمجة للشباب لم تفعل بعد وظلت حبرا على ورق.

السيد الرئيس،

إن قطاع الاتصال يفتقر إلى إستراتيجية واضحة تكرس حرية واستقلالية الإعلام وتعزز بنيته التحتية، كما أن الحكومة لا تمتلك تصورا واضحا لتطوير قطاع الصحافة الورقية ودعم المقاولات الصحفية، وعلى مستوى مجال السمعي البصري فإنه أضحى عاجزا عن ضمان الاستقلالية والتعدد والنقل الحي للوقائع والأحداث والفعالية.

بالنسبة لقطاع الثقافة نؤكد أن تحسين النهوض بالثقافة المغربية وتحسين الولوج إليها وتعزيز الإشعاع الثقافي يقتضي إطلاق سياسة لغوية مندمجة ترتكز على تقوية اللغتين الوطنيتين الرسميتين العربية والأمازيغية، في إطار يحفظ الوحدة ويضمن التنوع، وحماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، مع الانفتاح على اللغات الأجنبية والثقافات الأخرى وعلى حضارة العصر، وتوفير البنيات الثقافية الأساسية وتوزيعها بشكل عادل على المجال الترابي.

السيد الرئيس،

انطلاقا من كل ما ذكروانسجاما مع الموقف الذي عبرنا عنه داخل اللجنة، فإننا نصوت ضد هذه الميزانيات الفرعية.

وشكرا.

4) لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يشرفني باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن أتناول الكلمة للمساهمة في مناقشة مشروع الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة مشروع قانون المالية لسنة 2020.

السيد الرئيس،

بعد الهيكلة الحكومية الجيدة، صرتم تشرفون على قطاعات جد مهمة، فبالإضافة غلى الاختصاص الأصلي المتعلق بالاقتصاد والمالية، أضيفت إلى صلاحياتكم مسؤولية الإشراف على الإدارة العمومية وكذا الاختصاصات المتعلقة بالحكامة، بعدما تم حذف الوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، بمعنى أنكم اليوم تملكون المفاتيح الثلاث الضرورية لتحقيق أقلاع تنموي حقيقي، من شأنه النهوض بالمغرب والرقي به إلى مصاف الدول المتقدمة، شرط أن تتحلى الكومة مجتمعة بالإرادة السياسية الحقيقية والضرورية لتحقيق التنمية المجتمعية.

فقطاعات الاقتصاد والمالية والإدارة العمومية والحكامة تعتبر فعلا قطاعات متكاملة ومتداخلة، بل وتشكل سرتطور ورقي اي دولة، فرهان تنمية وتطوير الاستثمارات الداخلية والأجنبية، وبالتالي تطوير الاقتصاد

الوطني لا يمكن أن يأتي إلا عبر تطوير الإدارة وتجويد خدماتها وتسهيل الولوج إليها وتسريع وثيرة عملها، وهذا الأمر الأخير لا يمكن بلوغه إلا عبر إرساء دعائم ومرتكزات الحكامة.

لذا، نعتبر أن فكرة تجميع هذه المجالات الثلاث ضمن قطاع واحد هو نقطة الضوء الوحيدة في الهيكلة الحكومية الحالية، ونتمنى لكم كامل التوفيق في الاضطلاع بالمهام الجسيمة الملقاة على عاتقكم.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في بداية مُدَاخلتِي هذه، أن أبدأ من قطاع الاقتصاد والمالية، فعلى الرغم من أننا كفريق الأصالة والمعاصرة، تقدمنا في مداخلة خلال المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2020، بمجموعة من الملاحظات حول واقع الاقتصاد الوطني والوضعية المالية للبلاد، إلا أننا نجد أنفسنا مضطرين إلى إعادة التأكيد على أهم تلك الملاحظات، لعل وعسى أن تأخذها الحكومة بعين الاعتبار، مراعاة للمصلحة العامة للمغاربة، ولمصلحة الاقتصاد الوطني، لأننا نعتبرها جوهرية لبناء اقتصاد وطني قوية وتنافسي.

لذلك سأطرق إلى ثالث نقط أساسية، الأولى تتعلق بالفرضيات التي وضعتها الحكومة بمناسبة إعداد قانون المالية، والثانية، ترتكز أساسا على الواقع الاقتصادي ثم الجانب المتعلق بحجم الاستثمارات وتوزيعها.

في ما يخص النقطة الأولى، يبقى في نظرنا مشروع قانون المالية لسنة 2020 كَسَابِقِيه، مجرد وثيقة محاسباتية لا تنطوي على أية خيارات تنموية حقيقية من شأنها الرقي بالاقتصاد الوطني وبالأوضاع الاجتماعية للمغاربة، بل إن من أهم سِمَاتِه أنه يجسد، بما لا يدع مجالا للشك، تملص وتخلف الحكومة حتى عن الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في إطار البرنامج الحكومي أو خلال مناقشة قوانين المالية السابقة.

تجليات هذا الإخلال بالالتزامات كثيرة جدا، خاصة معدل النمو، فالحكومة التزمت عبر برنامجها الحكومي أمام البرلمان والمغاربة بتحقيق نسبة بين 4.5% و5.5% كمعدل سنوي، غير أن الواقع يكذب كل ذلك، فالبنك الدولي من خلال دراسة صادرة عنه هذه السنة، جاء فيها أن نسبة نمو الاقتصاد المغربي ستكون أقل من متوسط نسبة النمو العالمي، وستضل في مستوى بين 2 و3% خلال الثلاث سنوات المقبلة.

ويبقى السؤال مشروعا بخصوص هذه الفرضيات التي أَسَسَتْ لمقاربة الحكومة، والمتمثلة في محصول زراعي يقدرب 70 مليون قنطار، سعر البترول في 67 دولار للبرميل، ومتوسط سعر غاز البوتان في 350 دولار للطن، وتحقيق معدل النمو 3.7%، والتحكم في عجز الميزانية في 3.5%. ذلك أن مؤشرات مشابهة لسنوات 2017 و2018 و2019 لم تمكن المغرب من تحقيق تلك الأهداف المتوخاة على مستوى نسبة النمو ونسبة العجز.

وبالتالي يمكن القول أن الفرضيات التي بني على أساسها مشروع قانون المالية يطبعها التفاؤل المفرط واعتماد أرقام غير دقيقة ومضللة أحيانا.

أما بخصوص النقطة الثانية المتعلقة بواقع الاقتصاد الوطني، نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن حالة الركود والتقهقر التي تعيشها بلادنا اليوم على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، والتي تؤكدها الإحصائيات والتصنيفات العالمية، مردها بالأساس إلى فشل الحكومة في التعاطي مع مجموعة من القضايا الكبرى والجوهرية، سبق وتطرقنا لها بالتفصيل خلال المناقشة العامة لمشروع قانون المالية، لكن لا بأس في التذكير بأهمها، والمتمثلة أساسا في السياسة الاستثمارية المنتهجة من لدن الحكومة، المديونية، وواقع الحسابات الخصوصية.

في الحقيقة، لا نريد هنا تبخِيس مجهودات الحكومة، ولا رسم صورة سوداء على الواقع الاقتصادي للمغرب، لكن الحقيقية تفرض ذاتها، فالإكراهات التي يعيشها الاقتصاد الوطني، كما سبق وأن بينا في العديد من المناسبات، مردها إلى محدودية النموذج التنموي المعتمد ومحدودية هذا الأخير تتجلى في كون الاستثمار لا يعطي أكله وذلك على الرغم من أهمية المجهود الاستثماري ببلادنا.

ويتجلى غياب النجاعة على مستوى السياسة الاستثمارية في نظرنا في:

- ضعف الإنتاجية العامة لعوامل الإنتاج بسبب الإكراهات المرتبطة بمناخ الأعمال، جراء العراقيل التي تقف في وجه الاستثمار الخاص وأهمها: صعوبة الولوج إلى العقار، صعوبة الحصول على التمويل، ثقل الضرائب ومعضلة الرشوة والتعقيدات البيروقراطية والإكراهات المرتبطة بالقضاء؛

- الضعف المسجل على مستوى الرأسمال البشري إذ تتشكل بنية اليد العاملة، حسب المندوبية السامية للتخطيط، من 35% من الشغيلة الأمية و48% لها مستوى تعليم ابتدائي وثانوي، بينما لا تتجاوز حصة المؤهلات الجامعية نسبة 7,5%، وهو ما يُفَسِر عدم تشغيل المقاولات للأطر.

أما بخصوص إشكالية المديونية العمومية، فتبقى الوثيرة التي ترتفع بها حاليا قياسية في تاريخ المغرب بحيث بلغت 91% من الناتج الداخلي الخام، فبعدما كانت تقدرب 534.1 مليار درهم (تقرير المجلس الأعلى للحسابات 2012)، انتقلت إلى 970 مليار درهم مع مَتَمْ سنة 2017 (تقرير المجلس الأعلى للحسابات 2018)، لتصل مع مَتَمْ سنة 2019 إلى ما يناهز 1046 مليار درهم.

وستقترض الحكومة هذه السنة (2020) ما مجموعه 97.2 مليار درهم، 66.2 مليار منها كدين داخلي، و31 مليار كدين خارجي، بعدما كانت توقعات سنة 2019 في حدود 76.2 مليار درهم. (أي بزيادة 21

مليار درهم).

ما يفرض بالضرورة، مراجعة منطق تعامل الحكومة في هذا المجال، تجنب رهن مصير البلاد والأجيال القادمة، بتصورات وإرادات المؤسسات المالية الدولية العملاقة.

السيد الرئيس،

بخصوص التوزيع الجهوي للاستثمار، يمكن القول بأنه جاء مخيبا للآمال، ففي وقت تعرف بلادنا تفاوتات مجالية وفوارق اجتماعية وضعف مواكبة الاستثمار الخصوصي للمجهودات المبذولة، يعتبر الاستثمار العمومي خيارا إستراتيجيا لتنزيل النموذج التنموي وآلية لتقليص الفوارق الاجتماعية والترابية وأداة لتحقيق شروط النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

وبلغة الأرقام، ارتفع المبلغ الإجمالي للاستثمارات العمومية من 90.6 مليارات درهم سنة 2007 إلى 195 مليار درهم سنة 2019، أي بارتفاع بلغت نسبته 115%. ويتوقع مشروع قانون المالية لسنة 2020 أن يصل حجم الاستثمارات العمومية إلى 198 مليار درهم موزعة على النحو التالي:

1- الميزانية العامة 77.3 مليارات درهم؛

2- المؤسسات العمومية 101.2 مليار درهم؛

3- الجماعات الترابية: 19.5 مليارات درهم.

ومن المفارقات العجيبة في هذا القانون الذي يعترف بحجم التفاوتات المجالية وبالفوارق الاجتماعية، والذي من المفروض أن يشكل آلية فعلية لدعم ورش الجهوية المتقدمة، فهولم يخصص سوى اعتمادات هزيلة للاستثمارات العمومية المخصصة للجماعات الترابية، في وقت خصها المشرع باختصاصات ذاتية في مجال التنمية الجهوية ودعم الاقتصاد الجهوي.

من جهة أخرى، نفس الملاحظات سنعيد تكرارها والمتعلقة بسوء التوزيع الجهوي للاستثمارات.

الأمر الذي يجعلنا نتسائل، عن التدابير التي تعتزم الحكومة القيام بها من أجل تحقيق العدالة المجالية والحد من إشكالية التفاوت بين الجهات؟ لا شك أن ارتفاع الهجرة الداخلية نحو المناطق الصناعية والانعكاسات السلبية المرتبطة بها خاصة على المستوى الديمغرافي مؤشر دال على غياب العدالة المجالية، ولا اعتقد أن هناك حل أخر غير خلق استثمارات بمختلف الجهات قصد توفير فرص الشغل بها، حتى لا يضطر المغاربة إلى ترك مدنهم بحثا عن فرص الشغل بالمدن الكبرى، هذا من جهة من جهة، وفي إطار تفعيل الجهوية المتقدمة، منح الدستور مجموعة من الصلاحيات للجهة ومكنها من عدد من الآيات المهمة، غير أنها لن تستطيع الاضطلاع بمهامها دون موارد مالية، خاصة إذا كانت الجهة فقيرة ولا تتوفر على موارد كافية. لذلك لا مفر من تشجيع الاستثمار الداخلي وتقويته بمختلف الجهات.

فهل تمتلك الحكومة رؤية دقيقة في هذا الصدد، أم أنها ستستمر في تكريس إشكالية التفاوت بين الجهات؟

السيد الرئيس،

ارتأينا أن نولي قطاع الإدارة العمومية، أهمية كبيرة، لكونه أحد أهم التحديات المطروحة على الحكومة في الوقت الراهن، إضافة إلى أنها كانت موضوع دراسة وتشخيص، من قبل العديد من المؤسسات، حيث تحقق إجماع من قبل كل المغاربة على ضرورة الإقدام على إصلاحات بنيوية.

فالإدارة العمومية تعرف مجموعة من الإختلالات، تتمثل أساسا في تَعَقُّد المساطر وعدم الاهتمام بالتواصل والاستقبال وضعف مواكبة الحكومة لمناهج التدبير الحديث وتَعَقُّد هياكلها وتأخرها في مسلسل اتخاذ القرار وضعف الانتاجية.

إن هاجس إصلاح الإدارة المغربية، ونظرا لأهميته القصوى في تطوير بلدنا والنهوض به، بالنظر إلى تأثيره الكبير في جميع المجالات، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية، حيث يعتبر واقع الإدارة المغربية، أول معيق يواجه المستثمرين المغاربة والأجانب، فقد حضي هذا الموضوع بأهمية بالغة من قبل صاحب الجلالة نصره الله، حيث نادى جلالته في العديد من المناسبات بضرورة إنجاح ورش إصلاح الإدارة، خاصة الخطاب السامي بمناسبة الذكرى الثامنة عشر لعيد العرش المجيد الذي شخص فيه واقع المراكز الجهوية للاستثمار، وأوضح كيف أنها صارت عائقا أمام المستثمرين بدل أن تكون حافزا لهم، إضافة إلى الخطاب الذي ألقاه جلالته يوم الجمعة 14 أكتوبر 2016 بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية للبرلمان، إذ اختار جلالته هذه المناسبة للحديث عن إصلاح الإدارة العمومية وتحسين علاقتها بالمواطن، مؤكدا على ضرورة القيام بثورة داخل الإدارة العمومية لكسر تلك الصورة التقليدية للعلاقة بين المواطن والإدارة من خلال تغيير السلوكيات والعقليات لأجل مرفق عمومي فعال في خدمة المواطن.

ويقول جلالته في هذا الصدد: "... إن المرافق والإدارات العمومية، تعاني من عدة نقائص، تتعلق بالضعف في الأداء، وفي جَودَة الخدمات، التي تُقَدِمُها للمواطنين – ويضيف جلالته–كما أنها تعاني من التضخم ومن قلة الكفاءة، وغياب روح المسؤولية لدى العديد من الموظفين...".

ويعود مرة أخرى بتاريخ 29 يوليوز 2017 بمناسبة الذكرى 18 لتربعه على عرش أسلافه المنعمين، ليسلط الضوء في جانب من خطابه لمحدودية أداء الإدارة العمومية وآثار ذلك على تنمية المغرب.

ويقول جلالته: "....إن من بين المشاكل التي تعيق تقدم المغرب، هو ضعف الإدارة العمومية، سواء من حيث الحكامة، أو مستوى النجاعة أو جودة الخدمات، التي تقدمها للمواطنين....".

إن أزمة الإدارة العمومية، تعود بالأساس إلى استمرار سيادة العقليات المقاومة لروح التغيير، وإلى ضعف التنفيذ والإبداع، وعدم الاهتمام بالتواصل واستقبال المواطنين والتفاعل مع ملاحظاتهم وشكاياتهم وتظلماتهم، وسيادة الزبونية والمحسوبية وتعقيد المساطر الإدارية، وعدم تطبيق مقتضيات الفقرة الثانية، من الفصل الأول من الدستور التي تنص على ربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

تعتبر الحكامة الجيدة من أقوى المفاهيم التي يتم التركيز عليها لتغيير أنماط التدبير الإداري وتبني أساليب جديدة قائمة على تبسيط المساطر الإدارية وجودة الخدمات المقدمة، باعتبار أن الحكامة تعد نهجا ونمطا جديدا في التدبير، فإن الحكومة مطالبة اليوم بالارتكاز على هذا المقاربة لبناء إدارة مواطنة تتسم بالنجاعة والمردودية وتتميز بخصائص التدبير الحديث، من تخليق وشفافية وترشيد وعقلنة وانفتاح وتواصل وتحفيز، ويؤدي كل الموظفين والمتدخلين فيها وظائفهم وفق مبادئ احترام القانون والحياد والشفافية والنزاهة والمصلحة العامة.

وفي اعتقادنا ستبقى الإدارة العمومية المغربية غير قادرة على استيعاب ومواجهة المهام والأدوار الطلائعية الجديدة المنوطة بها، ما لم تتحرر من الروتين والبطء، وما لم تجدد نفسها وتعقلن مساطرها، وتواكب مستجدات الارتقاء الإداري.

وفي هذا الإطار، نرى أن الحكومة مطالبة بالعمل الجاد والمسؤول للرقي بالإدارة المغربية، خاصة وأنها تتوفر على كل الإمكانات الضرورية لإحداث الثورة الإدارية التي تحدث عنها جلالة الملك، وهناك العديد من المداخل التي يمكن استغلالها في هذا الاتجاه تتجلى في:

- تثمين الرأسمال البشري وتمكينه؛

- إيلاء أهمية خاصة لمحاربة كل أشكال الفساد؛

- تقوية أدوار مؤسسات الرقابة وتكريس استقلالها وتفعيل توصياتها؛

- إصدار ميثاق المرافق العمومية طبقا للفصل 157 من الدستور؛

- تكثيف العمل في مجال رقمنة الإدارة.

تلك أهم المداخل، التي نراها ضرورية لإصلاح الإدارة العمومية والنهوض بجودة الخدمات العمومية، وتغيير الصورة النمطية التي رسمها مخيال المجتمع عن الإدارة، وكسبا للرهان الذي يفتح أفاقا رحبة للمغرب لتحسين موقعه في الخارطة العالمية للتنمية بمختلف أبعادها ومستوياتها.

السيد الرئيس،

أما بخصوص قطاع الحكامة، والذي تم إدراجه ضمن صلاحيات وزارة الاقتصاد والمالية، بعد إتجاه الهيكلة الحكومية الجديدة إلى حذف الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، فنكاد لا نرى أي أثر إيجابي على الواقع المعاش للمواطنين المغاربة، فالواقع يؤكد اتساع دائرة الفقر، والهشاشة، حيث أكد تقرير البنك الدولي، الذي صدر بتزامن مع تعيين الحكومة الجديدة خلال شهر أكتوبر المنصرم، إلى أن أكثر 9 ملايين من المغاربة فقراء أو مهددون بأن يصبحوا كذلك، بسبب ضعف النمو الاقتصادي، الذي يؤشر إلى أن أداء القطاعات الإنتاجية لا تعمل وفق إمكانياتها، بل الأكثر من هذا، فحتى الطبقات المتوسطة وخاصة صغار الموظفين باتت تعاني الأمرين بسبب ارتفاع كلفة المعيشة، وضعف القدرة الشرائية، الشيء الذي يكذب كل والعود والتطمينات التي ما فتئ تقدمها الحكومة، فالفساد لازال ينخر مختلف مناحي الحياة العامة، والمعطيات القادمة من المنظمات المهتمة بمجال الحكامة تؤكد ذلك.

فلا يكفي أن تستعرض الحكومة أمام البرلمان ترسانة من الوعود البراقة، إن لم تكن قادرة على الإجابة فعليا على الإشكالات المطروحة وتحقيق النتائج المرجوة منها.

صحيح أن تطبيق نظام المقايسة وبعده رفع الدعم عن أسعار المحروقات، كان له الأثر الإيجابي على الميزانية العامة للدولة، حيث انخفض الغلاف المالي للمقاصة نسبة جد مهمة، مكن ميزانية الدولة من توفير ملايير الدراهم، غير أننا نجد أنفسنا مضطرين مرة أخرى للتساؤل عن أثر ذلك على القدرة الشرائية للمواطن المغربي؟ والذي كما سبق وأوضحنا في مناسبات عديدة أنه بات غير قادر على مواكبة متطلبات الحياة بسبب استقرار الأجور والارتفاع المتتالي للأسعار في ظل غياب أي رقابة من لدن الحكومة، التي وضعت بإجراءاتها هذه المواطن تحت رحمة المضاربين والسماسرة، كما نتساءل أيضا عن مصير المبالغ التي كانت توجه للمقاصة؟

فنعتقد أن المفروض هو توجيهها لخدمة المواطن المغربي وتحسين وضعه الاجتماعي وحماية القدرة الشرائية، لأن المبرر الذي اعتمدته الحكومة لما سمته إصلاح صندوق المقاصة، هو أن نسبة مهمة جدا من هذا الدعم كان يستفيد منه كبار المستثمرين، ولا يستفيد المواطن البسيط إلا من نسبة جد ضعيفة، والأصح أن المبالغ المخصصة للدعم يجب أن تذهب إلى مستحقيها.

غير أن الملاحظ هو سرعة الحكومة في اتخاذ إجراءات تفكيك صندوق المقاصة، بعد رفع الدعم عن المحروقات منذ أكثر من أربع (4) سنوات، دون اتخاذ أي إجراء لتوجه هذا الدعم لمستحقيه، اللهم بعض الإجراءات البسيطة جدا والتي تستهدف فئات محدودة كدعم الأرامل، لكن الواقع هو أن الحكومة وضعت عموم المواطنين أمام مفرمة مضاربي الأسعار بدون توفير أدنى حماية لهم، وظلت تتحجج في كل مرة بالبحث عن الآلية الممكنة لتحديد الفئات المستحقة للدعم، متجاهلة تنبيهاتنا واقتراحاتنا.

بالموازاة مع ذلك تَحَدَّثْتُ الحكومة منذ سنوات عن عزمها، إحداث السجل الاجتماعي الموحد، الذي سيتيح إعادة هيكلة المساعدات، لكن إلى حدود الآن لا أثر لهذه الآلية ولا نعلم متى سيتم اعتمادها رسميا، وما هي المعايير التي ستعتمدها الحكومة، لتحديد الفئات الفقيرة والمستحقة للدعم؟، السؤال الذي يشغل المواطنين وبث الخوف والرعب في نفوسهم، هو ما مصير الطبقة المتوسطة وذوي الدخل المحدود من هذا الإجراء؟ وأين صرفت الأموال الدعم خلال السنوات الأربع بعد تفكيك صندوق المقاصة، كلها أسئلة يجب على الحكومة الإجابة عنها؟

السيد الرئيس،

يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من أهم المؤسسات الاستشارية الدستورية المحدثة بموجب دستور 2011، ويلعب دورا استشاريا مهما في كل القضايا التي تدخل ضمن مجال اختصاصه، ويدلي برأيه في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة، ما يمكننا من القول أنه بمثابة خلية أو فضاء للتفكير والبحث حول الاستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية والتوجهات الكبرى للدولة في العديد من الميادين الحيوية، وكذا مقترحات ومشاريع القوانين، وتقديم اقتراحاته النابعة من دراسات وأبحاث، تنجز بكل موضوعية وعلمية، بعيدا عن أي تأثير سياسي أو غيره.

فرغم طبيعته الاستشارية، إلا أنه يساهم بشكل فعال وحاسم في تجويد القرار السياسي نظرا لما يقدمه من معلومات وقراءات موضوعية وتوصيات تمكن صانع القرار من تفادي الانزلاقات المحتملة، بسبب غياب رؤية توقعية موضوعية أثناء صياغة الاستراتيجيات والسياسات العمومية أو البرامج والقرارات السياسية.

وفي هذا الصدد، لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة إلا أن ننوه بالدراسات النوعية التي يقدمها وبكل التقارير التي أصدرها سواء بطلب من الحكومة أو من مجلس النواب أو من مجلس المستشارين أو في إطار الإحالة الذاتية، والتي رصدت العديد من المجالات ووقفت على العديد من الاختلالات واقترحت بدائل مهمة تستحق تعميق الدراسة بشأنها واعتبارها أرضية للتفكير المعمق.

لكن وعلى الرغم من الدور الهام الذي يلعبه المجلس في تقديم الرأي والمشورة للحكومة والبرلمان وما يتطلب ذلك من دراسات وأبحاث يفترض أن تُوفَرَلها إمكانات مادية ولوجيسيكية مهمة، نُسجل ضعف الميزانية المخصصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وعدم تناسبها وحجم المهام والأدوار الملقاة على عاتقه، فإصدار تقارير ودراسات موضوعية وعلمية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد، يتطلب بالضرورة إمكانيات مادية ولوجستيكية هامة، وكان من الأجدر بالحكومة أن ترصد إعتمادات مالية أكثر مما تم تخصيصه له.

ومن بين الملاحظات التي نسجلها على عمل المجلس، والتي سبق وأثرناها في مناسبات سابقة، هي أن المجلس بالقدر الذي بصم فيه على أداء مهم وفعال، وأصدر تقارير عديدة ومهمة، وأدلى بآرائه في مواضيع حساسة تعرف تجاذبات متشعبة، بقدر ما يعرف ضعفا غير مفهوم في التواصل، بحيث لا نجد لعمله صدى لدى المواطنين، نعتقد أنه حري بالمجلس ورئيسه اليوم أن ينهج سياسة تواصلية وإعلامية تقرب عمل المجلس وتبرز لكافة شرائح المجتمع المغربي.

هناك أيضا إشكالية أخرى، هي أن المجلس كمؤسسة دستورية مهمة يعول عليها كثيرا، قدم آراء استشارية وتوصيات مهمة بمناسبة التقارير التي أنجزها، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعود ونتساءل مرة أخرى عن مآل هذه التوصيات؟ هل تمت الاستفادة منها؟ أم أنها ظلت حبيسة الرفوف، هل لدى المجلس الوسائل والآليات الإجرائية لتتبع مآل عمل المجلس والجهود التي يبذلها والتوصيات التي يصدرها؟ أم أن ذلك يبقى رهينا بإرادة الحكومة؟

السيد الرئيس،

تتجلى أهمية المندوبية السامية للتخطيط، في كونها مؤسسة وطنية تعنى بإنجاز دراسات ميدانية وإحصائية، حول مجمل القضايا والظواهر الاجتماعية، من إحصاء عام ودراسة حول واقع السوق نشاط الساكنة ووضعيتهم الاجتماعية.... وغيرها، وهو ما يوفر للمسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وكل الفاعلين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ترسانة من المعطيات الدقيقة، والإحصائيات التشخيصية للوضع المغربي على كافة الأصعدة، كما تعمل هذه المؤسسة على إعداد دراسات موضوعية مستقبلية واستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد، وهو ما يساهم في إغناء النقاش والحوارات الوطنية حول القضايا الأساسية التي تشغل الرأي العام، وبالتالي اقتراح بدائل للمعضلات والإشكالات الاقتصادية والاجتماعية كالفقر، التشغيل، التطور الصناعي، وقضايا حيوية أخرى لها عمق استراتيجي ولا ترتبط بالظرفية السياسية والاقتصادية بقدر ما ترتبط بصيرورة ومسار البلد، ويساعد المتدخلين في تكوين صورة واضحة عن واقع المجتمع المغربي، ويسهل مهمتهم في إعداد السياسات العمومية أو مشاريع أو برامج عمل، كل حسب موقعه، تكون مبنية على معطيات واقعية وصحيحة.

وفي هذا الإطار نعبر في فريق الأصالة والمعاصرة عن اعتزازنا بهذه المؤسسة الدستورية البالغة الأهمية وبنوعية وجودة وراهنية الدراسات والأبحاث التي تنجزها، ونتمنى صادقين أن يتم مد جسور التواصل بين المؤسسة والبرلمان بمجلسيه، بل وانفتاحها على كل المؤسسات بمختلف أنواعها، بالنظر للخدمات المهمة التي يمكن أن توفرها للفاعلين بمختلف صفاتهم ومواقعهم.

السيد الرئيس،

بالرغم من كل ذلك، لازالت المندوبية تعاني من نقص حاد في الأطر والموارد البشرية المؤهلة والقادرة على تطوير أداء المؤسسة، ونعتقد أن

50 منصبا ماليا المخصص لها بمقتضى مشروع قانون المالية لسنة 2020 ستساهم شيئا ما في الإجابة على هذا الإشكال، لكونه أعلى من النسبة التي خصصها مشروع قانون المالية السابق، لكن تظل غير كافية لسد الخصاص وفي الحفاظ على مستوى إشعاع وصدقية الإحصائيات المغربية على الصعيد الدولي.

وللأسف الشديد، ما نسجله بخصوص الميزانية المرصودة للمندوبية السامية للتخطيط، لا تتناسب إطلاقا وحجم المهام والأدوار التي تلعبها، فإصدار تقارير ودراسات موضوعية وعلمية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد، يتطلب بالضرورة إمكانيات مادية ولوجستيكية هامة، وكان من الأجدر بالحكومة أن ترصد اعتمادات مالية أكثر مما تم تخصيصه لها.

السيد الرئيس،

انطلاقا مما سبق ذكره، وانسجاما مع ما عبرنا عنه داخل اللجنة، فإننا نصوت بالإيجاب على مشاريع الميزانيات الفرعية التالية:

- البلاط الملكي؛
- مجلس المستشارين؛
- مجلس النواب؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

في حين نصوت ضد مشروعي الميزانيتين الفرعيتين لرئاسة الحكومة ولوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

وشكرا.

5) لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة:

يشرفني باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن أتناول الكلمة للمساهمة في مناقشة الميزانيات الفرعية للجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة.

في البداية اسمحوا لي أن نعبر عن تقديرنا وإجلالنا وإكبارنا لأفراد القوات المسلحة الملكية بجميع مكوناتها وعلى رأسها القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية صاحب الجلالة نصره الله، على جميع ما يقدمونه من أجل الحفاظ على وحدة التراب الوطني واستتباب الأمن والاستقرار، بالإضافة إلى ما يقدمونه من خدمة إنسانية جليلة داخل وخارج الوطن وأن نستحضر كذلك، فصول ملامح الكفاح الوطني لأسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير من أجل الحرية والاستقلال.

السيد الرئيس،

في سياق التغييرات العميقة، والتحولات الرئيسية، على المستوى الدولي والجهوي والإقليمي، استطاعت الدبلوماسية المغربية، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده تنزيل السياسات والأهداف والأولويات المسطرة بانضباط والتزام وبكل مسؤولية.

فالمملكة المغربية، لطالما، وضعت القضية الوطنية على رأس أولويات الدبلوماسية المغربية، على اعتبار أنها قضية المغاربة الأولى، وتحظى بإجماع وطني وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وكما تعلمون، لقد أكد، صاحب الجلالة، نصره الله، في خطابه السامي الأخير، بمناسبة الذكرى 44 للمسيرة الخضراء، أن المغرب "ظل واضحا في مواقفه، بخصوص مغربية الصحراء، ومؤمنا بعدالة قضيته، ومشروعية حقوقه. وسيواصل العمل، بصدق وحسن نية، طبقا للمقاربة السياسية المعتمدة حصريا، من طرف منظمة الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن من اجل التوصل؛ إلى حل سياسي واقعي؛ عملي وتوافقي. وهو الحل الذي تجسده مبادرة الحكم الذاتي؛ نظرا لجديتها ومصداقيتها؛ وصواب توجهاتها؛ لأنها السبيل الوحيد للتسوية؛ في إطار الاحترام التام للوحدة الوطنية والترابية للمملكة".

في إطار هذه الرؤية المتبصرة لجلالة الملك حفظه الله، استطاعت بلادنا تحقيق مكاسب هامة، نذكر منها:

- تواصل مسلسل سحب الاعترافات بالكيان الوهمي، والذي يفوق حاليا 163 دولة؛

- توسيع دوائر الدعم الدولي لمبادرة الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية كحل سياسي وحيد لهذا النزاع السياسي المفتعل؛

- كسر أسطورة الممثل الوحيد لساكنة الصحراء، بعد المشاركة الناجحة لممثلي الأقاليم الجنوبية في أشغال لجنة 24 للأمم المتحدة، ورفض الاتحاد الأوروبي لمزاعم "تمثيلية البوليساريو" وتفاعله الايجابي مع ممثلي ومنتخبي الأقاليم الجنوبية.

وبموازاة هذه الجهود، نطالب في فريقنا، بمواصلة الترويج للنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية للمملكة الذي أطلقه صاحب الجلالة نصره الله سنة 2015 والذي يهدف إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. وتتبع كل الاتفاقيات والشراكات التي تجمع المغرب بالقوى الكبرى، وعدد من الدول الشقيقة والصديقة، والتي تشمل كل جهات المملكة، بما فيها الأقاليم الجنوبية، لتستعيد الصحراء المغربية دورها التاريخي كصلة وصل بين المغرب وعمقه الإفريقي تجسيدا للرؤية الملكية السامية.

السيد الرئيس،

انطلاقا من الأهمية الخاصة التي تكتسيها الجالية المغربية المقيمة بالخارج، فإننا في فريقنا نقدر ونعتز بالدور الكبير للمغاربة القاطنين بالخارج، ومساهمتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن ولمكانتهم المتميزة في دعم وتقوية النسيج الاقتصادي الوطني، بالإضافة إلى ما تمثله هذه الفئة من المواطنين من رهانات استراتيجية ومصالح حيوية بالنسبة للمغرب.

أما في ما يخص الحقل الديني فإنه قد شهد، بقيادة أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تحولات عميقة تصب جميعها في اتجاه ترسيخ الثوابت الدينية التي ارتضتها المملكة منذ قرون، والقائمة على العقيدة الأشعرية، والمذهب المالكي، والتصوف السني. كما يولي أهمية خاصة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج ويحرص على تجديد الروابط الدينية والتاريخية والثقافية التي تجمع المغرب بإفريقيا.

كما تؤكد المبادرات القوية والشجاعة التي اتخذها أمير المؤمنين للنهوض بمختلف مجالات الحقل الديني، على عزم جلالته القوي على تطوير التأطير الديني والتطوير المستمر للوظائف الدينية داخل المساجد وخارجها صيانة للعقيدة والمذهب وحفاظا على الهوية الروحية والوحدة الوطنية للأمة وقيمتها التاريخية والحضارية، وهو ما جعل النموذج المغربي في تدبير الشأن الديني يحظى بالاهتمام على المستويين الداخلي والخارجي، وأثبت قابليته لاستيعاب الأفكار، رغم اختلافها وتحويلها إلى أفكار قابلة للتداول.

فالمقاربة الشاملة التي اعتمدها المغرب في مجال الحقل الديني والتي ترتكز على تأطير ديني ونهج سياسة للتعليم والتكوين، لقيت ترحيبا كبيرا، لاسيما في إفريقيا حيث أبدت العديد من البلدان رغبتها في الاستفادة من التجربة المغربية وخاصة في ما يتعلق بتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات.

هذا الاهتمام يتجلى بوضوح في استقبال المملكة، بأمر من أمير المؤمنين لعدد كبير من الأئمة من الدول الشقيقة والصديقة، كي يتلقوا تكوينا دينيا، بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات، يقوم على منهج الوسطية والاعتدال والتسامح والانفتاح على الآخر، ونبذ الغلو والتطرف. مما مكن بلادنا من المضي خطوات كبرى إلى الأمام، لتوسيع دائرة انتشار نموذجه الديني.

السيد الرئيس،

إن المغرب يتفرد في مجال تدبير الشأن الديني أيضا بمجالس الدروس الحسنية، التي تلقى في حضرة أمير المؤمنين وتستضيفها رحاب القصر الملكي خلال شهر رمضان من كل سنة، ويحضرها صفوة من العلماء الأجلاء من جميع بلدان العالم.

وفي هذا الصدد، إننا في فريقنا نطالب الوزارة باستثمار ما يزخر به السادة العلماء من زاد علمي أثناء تواجدهم بالمملكة من خلال تأطيرهم للدروس والمحاضرات بالمساجد والمعاهد العلمية والجامعات ودور الثقافة ولمختلف الأنشطة الموازية لها.

إن إصلاح الحقل الديني الذي ارتقى إلى ورش أساسي بفضل جلالة الملك، باعتباره أمير المؤمنين وقيما على الإمامة العليا، مكن من الحفاظ على الأمن الروحي للمغرب، وجعله يعيش توازنا ملحوظا، دفع المجتمع الدولي، الانتباه لهذا المسار الذي اختاره المغرب في أسلوب الحوار والإقناع والتأطير الديني.

ومما لاشك فيه أن إستراتيجية هذا القطاع تستوحي مشروعيتها من التوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، لذلك فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن هذه الخطوات الهامة سواء ما تعلق بجعل المغرب قبلة للنهل من توجهاته، أو من حيث الرؤيا التي تؤطر هذا الحقل.

السيد الرئيس،

إن الدبلوماسية الدينية لجلالة الملك القوية مكنت المغرب من رأسمال رمزي يمكنه تعويض الرأسمال المادي، في استراتيجية التغلغل في إفريقيا وإعادة توطين صورته في مواجهة المنافسة التي تخوضها معه خصوم وحدتنا الترابية.

إن العالم يتطور بشكل رهيب ويجب أن نعد العدة الكاملة سواء من أجل التواصل وتحسين خطابنا الديني لمسايرة روح العصر وتحصين مبادئ الدين الإسلامي المبني على التسامح وتنمية التعاون الإسلامي.

إننا في فريقنا ندرك نجاعة وقدرة تأثير هذه القضايا على المجتمع فلنحميه بالأمل والعمل من أجل صون هذه المكتسبات وذلك من خلال:

- الرفع من فعالية المنظومة المعلوماتية لتنفيذ ومصاحبة خطط العمل السنوية للمجالس العلمية المحلية؛

- توفير الوسائل والمعدات الخاصة بتيسير عمل الأئمة المرشدين على تدبير المنظومة المعلوماتية للأئمة المرشدين والمرشدات (حواسب، هواتف...)؛

- التنسيق مع المجالس العلمية في مجال برامج التكوين المستمر وذلك بتنظيم دورات وورشات عمل في مجال التأطير الديني الخاص بالأئمة والمرشدين والمرشدات، ومجال التدبير الإداري والمالي والتواصلي والمعلومياتي.

السيد الرئيس،

كما يجدر بنا، اليوم، أن نتساءل عن الجهد الذي بدأته وزارتكم بخصوص تحديث الإدارة وتزويدها بالوسائل اللوجستيكية والمعلوماتية لكي تتمكن من مسايرة الحداثة في البرمجيات وأنظمتها المضادة لسرقة الكتب.

وبالمقابل أين وصلت جهودكم بخصوص تنفيذ إستراتيجية منظومة

الأوقاف العمومية تبعا للرسالة الملكية السامية بخصوص الحفاظ وتثمين وحسن تدبير قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية؟

كما نتساءل عن مآل التزام الوزارة بتعميم التغطية الصحية لكل القيمين الدينيين في أفق سنة 2021؟

وفي الختام، السيد الرئيس، نقول بأننا بحاجة إلى المزيد من التحصين، خاصة في عالم لازال يعرف امتداد التحديث والعولمة، يجعل الإنسان تهتز مواقفه خصوصا إذا ما كان هذا الفرد قد ترعرع في بيئة ليست هي بيئته الأصلية.

السيد الرئيس،

لهذه الاعتبارات نصوت بالإيجاب على مشروع الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني وللمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير. في حين نصوت ضد الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج وكذلك على الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

6) لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

السيد الرئيس المحترم،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين بمناسبة مناقشة مضامين الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية برسم سنة 2020.

وهي ذات المناسبة لبسط وجهة نظرنا وتقديم أهم الملاحظات حول مضامين هذه الميزانيات والوقوف على حجم الاعتمادات المرصودة لترجمة مختلف الأهداف المعبر عنها في مجموعة من المناسبات.

يأتي إذن، تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2020 في سياق دولي ووطني دقيق، لاسيما وأننا أمام تشكيلة حكومية معدلة من المفترض أن يكون شعارها الأبرز هو النجاعة والفعالية والأداء، فإلى أي حد استطاعت مجموع المستجدات التي حملتها هذه الوثيقة المالية في الوفاء بمختلف التعهدات وتنزيل مجموع الانتظارات والطموحات التي ينتظرها عموم المغاربة، وأية إجراءات أقرها مشروع القانون المالي لأجرأة البرنامج الحكومي من جهة، وتفعيل السياسات والبرامج المسطرة على مستوى كل هذه القطاعات.

تعلمون السيد الوزير أن دينامية الاقتصاد الوطني فقدت خلال السنوات الأخيرة زخمها، على اعتبار أنها لم تستطع الحفاظ على مستوى مرتفع من النمو، وتطرح هذه الوضعية جملة من التساؤلات بخصوص نموذج النمو الحالي الذي لا يزال يعاني من العديد من أوجه القصور التي تعيق قدرته على خلق الثروة مع ما يعنيه ذلك من انعكاسات على مجموعة من القطاعات الأساسية من بينها هذه القطاعات البالغة الأهمية، والتي يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال ارتباطها الوثيق بعناصر التنمية وتقليص الفوارق الجهوية، وخلق مناخ الاستثمار، فضلا عن إسهامها المفترض في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتكثيف التكافل الاجتماعي وتوزيع الثروة الناتجة عن النمو على سائر التراب الوطني.

التساؤل الذي يتبادر إلى الأذهان هل بمعدل نمو بالكاد يصل ل 3.7 ستستطيع هذه القطاعات وغيرها تحقيق كل البرامج والاستراتيجيات المسطرة وتجاوز كل العراقيل والمشاكل التي تعتريها؟

نتساءل معكم كذلك إلى أي حد ستمكن الاعتمادات المرصودة لهذه القطاعات في تقليص الهوة الاقتصادية والاجتماعية، وتوزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية؟

نحن لا ننكر كل ما تم إنجازه من أوراش وما تحقق من برامج، لكن نرى أن ذلك يبقى غير كافي، ونسعى ونطمح إلى تحقيق تحسن أكبر بشكل يجعل المواطن يستشعر تأثير الإصلاحات التي تقومون بها على جودة حياته.

تعلمون أن المجال المحلي أصبح اليوم الإطار الأنجع لطرح القضايا الأساسية للتنمية، كما أنه أضحى المجال المتميز للتعبير عن الإشكاليات والسمات البارزة للسياسة الاقتصادية في علاقاتها مع خصوصية الجهات المكونة للاقتصاد الوطني، حيث أصبح التركيز بالأساس يتمحور حول نقطتين أساسيتين وهما اللامركزية على مستوى اتخاذ القرار، ثم سن استراتيجيات ملائمة لجلب الاستثمارات في المجالات المحلية المعنية.

وندعو الحكومة في هذا الإطار إلى الإسراع بإخراج ميثاق اللاتمركز ووضع المخططات المديرية التي تشكل خريطة طريق لنقل الاختصاصات من الإدارة المركزية إلى الإدارات الجهوية.

تدركون أيضا أهمية الدور التنموي للجماعات الترابية، والتي تعتبر توجها حاسما لتطوير وتحديث هياكل الدولة والنهوض بالتنمية المندمجة، وقد وضعت هذه المبادرة الأسس لرؤية جديدة لدور الجماعات الترابية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذه المهمة تتطلب تزويد هذه الوحدات بالموارد المالية الكافية والإمكانات البشرية المؤهلة لضمان مستوى معين من الجودة في الخدمات العمومية المقدمة.

وهنا تكمن أهمية الموارد المالية إلى جانب الموارد البشرية، كعناصر إستراتيجية في عمل الهيئات المحلية باعتبارهما ركيزتان تقوم عليهما اللامركزية، إذ بواسطة هذه الوسائل يتم تفعيل وتجسيد الصلاحيات والاختصاصات المنوطة بهذه الوحدات الترابية.

فالأكيد أن تحقيق اللامركزية الترابية لا يتوقف على تخويل المجالس المحلية اختصاصات واسعة ومتعددة فحسب، وإنما يتوقف بالأساس على نطاق الموارد المالية اللازمة والكافية وكذا العناصر البشرية المؤهلة.

وفي هذا السياق، تعد الموارد المالية حجر الزاوية في أية عملية تنموية، فمهما تعددت الاختصاصات الممنوحة للجماعات المحلية في ظل اللامركزية الترابية، ومهما كانت صلاحياتها التقريرية على مجالات اختصاصاتها، فإن عدم توفرها على الوسائل المالية اللازمة للنهوض بهذه الاختصاصات، يفرغ الاستقلال المالي المعترف به لها من كل محتوى ويبعدها عن كل دور مستقل في مجال التنمية لذلك فمنح موارد مالية لهذه الوحدات شيء ضروري لتمكينها من وسائل العمل والقدرة على القيام بالاختصاصات الممنوحة لها في مجال التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فإلى أي حد مكن مجموع الإصلاحات التي تمت مباشرتها ومختلف قوانين المالية من ضمنها مشروع القانون المالي الحالي من تعزيز الموارد المالية للجماعات الترابية ما يمكنها من النهوض بالتنمية المحلية، وتقوية قدرات هذه المؤسسات المحلية ومواردها البشرية والمالية؟

إن منظومة الجبايات يتعين أن تتلاءم مع التحولات والتطورات التي شهدها نظام اللامركزية والجهوية المتقدمة بعد دستور 2011، بما يمكن الجماعات من مسايرة مختلف الإصلاحات التي انخرط فيها المغرب، من خلال تبسيط وعقلنة وملاءمة النظام الجبائي بالشكل الذي يجعل منه أداة تحفيزية للاستثمار ووسيلة ناجعة تتيح للجماعات الترابية موارد قارة.

السيد الرئيس المحترم،

عرفت بلادنا انطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي تهدف بالأساس إلى تحقيق تنمية بشرية واجتماعية مستدامة، ضامنة لقيم الكرامة والمساواة والتضامن، وباعثة لأمل أكبر لدى شرائح واسعة من المواطنين.

نأمل في هذا الشأن أن يتم تلافي كل النقائص والمعيقات التي تم رصدها على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية الصحية والتعليمية، والتي تحول دون تحقيق كل الغايات والأهداف المرجوة، خاصة وأن البرامج الخاصة بهذه المرحلة تأتي تفعيلا لنتائج ومخرجات التقييم الميداني لبرامج المبادرة الوطنية، وعملا بالتوصيات المضمنة في تقارير الشركاء من مؤسسات وجماعات محلية وجمعيات، والتي تروم بالأساس تحصين المكتسبات المحققة، من خلال السهر على صيانة المشاريع المنجزة من أجل ضمان ديمومتها والحرص على تحسين جودة خدماتها.

السيد الرئيس المحترم،

نود بهذه المناسبة أيضا أن نعبر عن تثميننا للمبادرة التشريعية المتعلقة بالأراضي السلالية والتي جاءت لتصحيح كل الاختلالات والشوائب التي طبعت القوانين المؤطرة لهذا المجال، والتي أبانت عن قصور في التدبير واختلالات في التسيير الأنجع لهذا الرصيد العقاري، وتمييز في الحقوق بين الجنسين بل إقصاء تام للنساء السلاليات لأحقيتهن في الانتفاع من الأراضي الجماعية على قدم المساواة مع الرجال، وهو ما شكل فرصة على درجة كبيرة من الأهمية لتعزيز وتكريس حقوق الإنسان بصفة عامة، وتمكين النساء اقتصاديا والنهوض بوضعيتهن بشكل خاص، كل ذلك وفق إرادة سياسية تؤمن بأن تحقيق المساواة بين الجنسين وضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وإدراكا منا لجسامة المهام التي تضطلع بها وزارة الداخلية والتي أبانت عن نجاعة وفعالية تدخلاتها نود أن نتفاعل معكم حول مجموعة من القضايا التي تستوجب في نظرنا إحاطتها بمزيد من الاهتمام نذكر منها مشكل صيانة الطرق القروية التي تستدعي تدخلا عاجلا بالنظر لحالتها المتردية حيث تقف العديد من الجماعات عاجزة عن القيام بالإصلاحات الضرورية مع ما يترتب عن ذلك من تهالك لهذه الطرقات، وهو المشكل الذي أثرناه بمناسبة مناقشة مضامين الميزانية الفرعية لقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء.

أيضا نثير مشاكل النقل الحضري والذي أصبحت أمامه مجموعة من الجماعات عاجزة عن تقديم خدمات في مستوى انتظارات المواطنين، الذين يضطرون لارتياد حافلات في وضع متردي بسبب تهالك الأسطول.

كذلك لازالت أوضاع مجموعة من المرافق لا تساير التطور الذي تعرفه بلادنا في مجموعة من القطاعات منها وضعية المحطات الطرقية وأسواق الجملة رغم كل المخططات المبرمجة.

السيد الرئيس المحترم،

علاقة بقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء تجدر الإشارة في هذا الجانب إلى مجموع التقارير الدولية التي تنص على ضرورة تطوير البنيات التحتية المرتبطة بالنقل من أجل الولوج للأسواق العالمية أو الاندماج في سلسلة التزويد المتعددة المصادر.

في الواقع، وإدراكا بالدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه البنيات التحتية المتعلقة بالنقل في تقوية التنافسية والرفع من جودة القطاع الإنتاجي وبالتالي وضع منظومة للتنمية المستدامة، اعتمد المغرب، منذ سنة 2000، سياسة المشاريع الكبرى الموجهة نحو البنيات التحتية للنقل وهو ما تم تعزيزه بفضل مجموعة من الاستراتيجيات من ضمنها المخطط الاستراتيجي للفترة 2017-2021 الذي يشكل ترجمة للأولويات الحكومية في قطاعات التجهيز والنقل واللوجستيك.

مرة أخرى نتساءل معكم حول الاعتمادات التي تم رصدها في إطار مشروع القانون المالي الحالي لتنزيل هذه الاستراتيجية، وترجمة كل الأهداف المسطرة لا سيما وأننا على مشارف الزمن الحكومي؟

وبالرجوع إلى المخطط الاستراتيجي نلاحظ أن وزارتكم اعتمدت مجموعة من المحاور نذكر منها:

أولا، المساهمة في نمو قوي وشامل ومنصف ومستدام من خلال العمل على رفع تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال تطوير البنى التحتية القادرة على ضمان الإقلاع الاقتصادي ودعم التنمية الجهوية العادلة والشاملة التي تعزز التماسك الاجتماعي.

تعلمون السيد الوزير أننا بصدد إعادة بلورة نموذج تنموي جديد أساسه العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق المجالية وترسيخ النهج الجهوي والتضامني بين الجهات والارتقاء بالمناطق الأقل نموا.

نحيلكم في هذا الصدد على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول رأي المجلس بشأن التوزيع المجالي للاستثمار العمومي في أفق الجهوية المتقدمة الذي أكد أن حجم الاستثمارات العمومية يستدعي معرفة مستوى تأثيرها على النمو الاقتصادي الوطني وانعكاسها على القطاعات العمومية والمجالات الترابية الجهوية والمحلية، ومدى مساهمتها في تصحيح الأعطاب الهيكلية والاختلالات البنيوية القائمة على هذا المستوى وهو ما يقتضي التفكير في كيفية إرساء المشاريع الاستثمارية مجاليا أخذا بعين الاعتبار التحديات المستقبلية للاستثمار على مستوى الجهة والفجوات الموجودة بين الجهات وبين الجماعات الترابية في نفس الجهة ومستوى التنسيق والتكامل بين الفاعلين المؤسساتيين في مجال الاستثمار على مستوى الجهة.

اسمحوا لي أن أؤكد لكم في هذا الصدد أن وزارتكم لازالت تشتغل بنفس النهج بل لازلتم تكرسون من حدة الفوارق المجالية ولازالت جهات ومناطق خارج اهتماماتكم.

إننا لم نلمس تحسنا يذكر على مستوى العرض المقدم لفائدة ساكنة العالم القروي والمناطق النائية فإلى متى سيستمر هذا الغبن وهذا الإجحاف الذي يطال هذه الفئة؟

ثانيا، الحفاظ على رصيد البنيات التحتية الوطنية وتكييفه لضمان استدامته.

من المؤكد أن إعادة التأهيل المبكر للبنية التحتية، في معظم الحالات، أكثر فعالية ومردودية من حيث التكلفة مقارنة مع تجديده المتأخر الشيء الذي أصبح مسلم به وهو الأمر السائر في مجموعة من الدول تولي أهمية كبرى لصيانة البنيات التحتية مقارنة مع مشاريع البناء والتوسيع.

في هذا الإطار التزمت الوزارة بهذا المبدأ من خلال توجهاتها الاستراتيجية وذلك من أجل توفير بنية تحتية جيدة ومستدامة للمواطنين.

نؤكد لكم نسبية هذه الالتزامات حتى نكون أكثر صراحة وكمثال على ذلك الحالة الكارثية التي تعرفها مجموعة من الطرق القروية والمسالك والمنشآت.

فحسب معطيات رسمية صادرة عن وزارتكم، فإن الطول الإجمالي للشبكة الطرقية المصنفة يصل إلى 57.334 كيلومترا، ويصل طول الطرق المعبدة فيها حوالي 44.215 كيلومترا منها 1.183 كيلومترا عبارة عن طرق سريعة. وتشير المعطيات إلى أن 60% من هذه الطرق توجد في حالة حسنة إلى متوسطة، و40% من الشبكة توجد في حالة سيئة وتحتاج إلى صيانة دائمة وهو ما لا يتحقق في الغالب حيث تعرف هذه الطرق تدهورا مستمرا يعيق بشكل كبير حركة السير.

تقارير صادر عن الوزارة تكشف عن معطيات خطيرة حول وضعية القناطر والمنشآت الفنية، وهو يعد كارثة كبرى، حيث إنه من أصل 7500 منشأة فنية تتوزع على مختلف جهات المغرب، هناك حوالي 500 من المنشآت الفنية التي يتوفر عليها المغرب مهددة بالانهيار، و800 منها تستدعي التدخل الفوري، و3556 منشأة عرضها محدود وغير ملائم لحركة السير والجولان.

مع الأسف تجميد المراقبة الطرقية كلف وسيكلف مع الأسف الملايير من الدراهم من خزينة الدولة، لأن الزيادة في حمولة الشاحنات كبد خسارة فادحة لحالة الطرقات فضلا عن غياب إرادة حقيقية لمعالجة هذا الإشكال وفق استراتيجية واضحة المعالم وتخصيص اعتمادات كافية بدل الاشتعال بمنطق ترقيعي.

المحصلة أننا أمام حوالي 50% من الطرقات توجد في حالة جد متردية وتستدعي الصيانة الفورية، هذا المعطى مع الأسف يتم إغفاله والتغاضي عنه إبان إعداد الميزانية المرتبطة في القطاع وهو ما أكده تقرير لمجموعة العمل الموضوعاتية التي شكلها مجلس النواب حول «التنمية القروية.. مجال المناطق الجبلية»، الذي تطرق لإشكالية صيانة الطرق التي تآكلت بسبب الإهمال ما تسبب في إهدار ملايير الدراهم من المال العام، فضلا عن توقف مساعدات خصصها الاتحاد الأوربي لصيانة وإصلاح الطرق غير المصنفة.

إن الحفاض على الرصيد الوطني للبنيات التحتية الطرق والموانئ والملك العام عن طريق صيانة عقلانية يستلزم تبني رؤية شاملة ومتكاملة لأنظمة النقل واللوجستيك بالنظر إلى الدور الحاسم للبنية التحتية للنقل في توسيع وتكامل الأسواق من خلال تسهيل حركة تنقل الأشخاص والبضائع، فإنشاء نظام نقل متعدد الأنماط وملائم وفعال وآمن وبتكلفة أقل يعتبر شرطا لا غنى عنه للتكامل الجهوي.

ذلك أن الطلب على النقل في زيادة مستمرة، وتخضع أنظمته لتوترات كبيرة، الشيء الذي يؤدي إلى المزيد من التلوث والحوادث ولذلك يجب على الوزارة العمل على توفير خدمات نقل آمنة وذات جودة تشارك في إدماج الساكنة والحد من انعدام الأمن على الطرق، وهو العامل الرئيسي الذي يتسبب في الوفيات والعجز.

ثالثا، ضمان تكييف البنيات التحتية للنقل للتغيرات المناخية ومعالجة آثار التغيرات المناخية على البنية التحتية للنقل.

نتساءل معكم حول الإجراءات المعتمدة لتكييف البنية التحتية

للنقل مع التغيرات المناخية والحد من آثار التغيرات المناخية.

وهل من شأن الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع كافية بالشكل المطلوب لدعم الخصائص التقنية للبنى التحتية لتحسينها وتطوير أساليب جديدة والقيام بدراسات معمقة والخاصة بالتأثير البيئي على البنية التحتية، لاسيما في المناطق المعرضة للخطر، ذلك أن تقادم بعض المنشآت الفنية وارتفاع الرواج بها وتأثير التغيرات المناخية عليها أدى إلى تغيير حالة هذا الرصيد وبالتالي جودة الخدمات المقدمة لمستعملي الطريق.

وتعلمون جيدا أن بلادنا ليست بمنأى عن التغيرات المناخية وانعكاسات ذلك على البنية التحتية المتردية أساسا بسبب مجموعة من العوامل منها ما هو مرتبط بمعايير الجودة والسلامة والصيانة.

رابعا، الانتقال إلى نظام نقل فعال وآمن ونظيف ومتعدد الوسائط وخدمات لوجستيكية متكاملة وتنافسية.

تفاعلا مع تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي دعا إلى تعزيز الحكامة المستدامة من خلال تطوير أنماط النقل المعتمدة على الطاقة النظيفة، ووضع سياسة وطنية للتنقل المراعي للبيئة (التنقل الأخضر) ذلك أن قطاع النقل يعتبر من بين القطاعات الرئيسية المساهمة في انبعاثات غازات الدفيئة.

نتساءل معكم حول الإجراءات التي اتخذتم لتفعيل سواء التزاماتكم التي تضمنتها الاستراتيجية، أوما حمله تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وأية اعتمادات تم تخصيصها لبلوغ هذه الأهداف لضمان خدمات نقل آمنة ونظيفة وشاملة وفعالة.

ذلك أن المغرب في حاجة إلى اعتماد سياسة وطنية خاصة بمجال التنقل الأخضر في مجموع مناطق البلاد، تشمل تدابير التحسيس وترشيد الطلب على خدمات النقل، وملاءمة المنظومة الإنتاجية والإطار التنظيمي والبنيات اللازمة من أجل تطوير العرض وتحفيز الطلب في مجال وسائل النقل الأكثر مراعاة للبيئة.

تساؤلاتنا تنصرف كذلك حول الإجراءات المعتمدة لدعم الإدارة الرقمية وتبسيط الإجراءات الإدارية وضمان جودة الخدمات وجعلها قريبة من المواطنين، علاوة على تأهيل مستوى المقاولات الصغرى والمتوسطة في مجال اللوجستيك في إطار تأهيل مستوى المقاولات الصغرى والمتوسطة في مجال اللوجستيك والاستفادة من الدعم التقني والمالي اللازم لتطوير تنافسيتهم اللوجستيكة، وترقية هاته المقاولات إلى مستوى المعايير الدولية.

السيد الوزير المحترم،

نود أن نتفاعل معكم حول مجموعة من المشاكل التي يشهدها هذا القطاع منها ما يرتبط بقطاع الملاحة خاصة الأزمة المالية التي تعرفها شركة الخطوط الملكية المغربية، ونتساءل معكم حول انعكاسات ذلك على القطاع وماهي الحلول المقترحة لإخراج الشركة من أزمتها، أيضا هناك إشكالية النقل البحري التي تعتبر نقطة سوداء عصية على الحل في نظرنا بسبب غياب إرادة حقيقية لمعالجة هذا الإشكال ودعم ومواكبة الأسطول المغربي لتأهيله من أجل مواجهة المنافسة الدولية التي يعرفها القطاع.

أيضا هناك مشكل النقل السياحي والانتشار المتزايد للنقل السري السياحي، ومشكل دفتر التحملات الذي لا يساير الظرفية الحالية، مع كثرة الضرائب المفروضة على العاملين بالقطاع.

السيد الرئيس المحترم،

تعلمون المقتضيات التي حملها الدستور لتكريس المكتسبات في مجال الحريات والحقوق الأساسية وحث الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية, على تعبئة كل الوسائل المتاحة, لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات, على قدم المساواة, من الحق في الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة.

من هذا المنطلق نتساءل معكم حول التدابير التي اعتمدتم لتيسير استفادة المواطنين على قدر المساواة من الحق في الحصول على الماء.

ولمزيد من التفاعل معكم نحيلكم على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي دق ناقوس الخطر حول الاستعمال المكثف الذي يهدد الماء والأمن المائي بالمملكة، داعيا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة.

ذلك أن وضعية ندرة المياه في المغرب مقلقة لأن مواردها المائية تقدر حاليا بأقل من 650 متر مكعب للفرد سنويا، مقابل 2500 متر مكعب في سنة 1960، وستنخفض عن 500 متر مكعب بحلول سنة 2030.

فكل الدراسات الدولية تشير إلى أن التغيرات المناخية يمكن أن تتسبب في اختفاء 80% من موارد المياه المتاحة في المملكة خلال الخمسة والعشرين سنة القادمة.

وعلى الرغم من الخطورة البالغة للوضعية، فإن الإفراط في استغلال الموارد المائية، وخاصة المياه الجوفية، يزداد، دون الاكتراث بالتراخيص التي يفرضها القانون، في حين أن السلطات العمومية غير قادرة على وضع وسائل مراقبة فعالة.

هذا الأمر يدعوكم إلى التدخل بشكل عاجل لضمان الأمن المائي في المغرب، مشيرا إلى أن خاصية ندرة الموارد المائية في المغرب التي لا يمكن التراجع عنها، ستزداد أكثر إذا لم تتخذ أي تدابير أو إذا كانت الإصلاحات المعلنة بطيئة التنفيذ، وإجراء إصلاح عميق للتسعيرة الوطنية والمحلية للماء، وخدمات التطهير السائل ومعالجة مياه الصرف الصحي ونشر النتائج، ووضع مرجع وطني للمحاسبة المائية التي تعكس التكاليف الحقيقية للمياه في الأحواض المائية التجميعية، تمكن من ضمان تضامن إقليمي واجتماعي من خلال تحسين توجيه الدعم العام

للقطاع، وتحسين قدرات التمويل الذاتي في هذه المناطق.

من جملة التدابير التي اقترحها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ثلاث أصناف كبرى من الإجراءات، مستمدة من تقاريره وآرائه، بما في ذلك تدابير التحسيس العاجلة للعمل على سلوك المستعملين، والتي تتمثل في بلورة وتنفيذ استراتيجية تواصل تهدف إلى تحسيس جميع المستعملين بالأهمية الحيوية لاعتماد سلوكات بيئية مسؤولة اتجاه الماء، والتوقف عن سقي المساحات الخضراء العمومية والمنشآت الرياضية والحدائق الترفيهية بالماء الصالح للشرب، من خلال اللجوء المنهجي لإعادة استخدام المياه العادمة.

وتطرق المجلس أيضا إلى تدابير استراتيجية لتخصيص الاستثمارات على نحو أفضل في مجال المياه، على غرار تسريع الاستخدام المكثف للموارد المائية غير التقليدية، لا سيما من خلال تعميم تحلية مياه البحر بالمناطق الساحلية وإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة، على الأقل بالنسبة للتجزئات والشبكات المعزولة والعمل على تعميم محطات معالجة المياه العادمة.

كما أكد أن الأمن المائي أصبح اليوم أولوية بالنسبة للمغرب وللسنوات المقبلة، وأنه من الضروري وأمام عدم الاستقرار الاجتماعي والتفاوتات المجالية، تقديم أجوبة سياسية عاجلة تنبع من سياسة تحمي وتثمن الموارد وكذا تكون مبتكرة ومستلهمة من أفضل الممارسات في مجال الحكامة.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يخص قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة نود التساؤل عن الإجراءات المعتمدة من خلال مشروع القانون المالي لا جرأة كل الالتزامات الحكومية في هذا القطاع، سواء منها ما يتعلق بمعالجة أوضاع السكن غير اللائق أو الرفع من المهنية والتأطير التقني أو القانوني والمواكبة الاجتماعية، أو تأمين الجودة والاستدامة وتخفيض الفجوة بين المجالات الترابية ودعم التماسك الاجتماعي ومحاربة الهشاشة وفك العزلة عن العالم القروي.

أيضا نود استحضار الإجراءات المتخذة التي من شأنها أن تضخ دينامية جديدة في القطاع لاسيما في مجال تحقيق العدالة المجالية والعقارية، بما يعيد التوازن المفقود إلى المراكز القروية النائية والصاعدة ويقرب الأنشطة والخدمات العمومية ويقوي جاذبية النطاقات القروية في نطاق المساواة والإنصاف والعدالة العقارية.

كذلك نستحضر الخطوات المبذولة لتهيئة مناخ الاستثمار العقاري في نطاق تحفيز الإنتاج ومحاربة الريع والمضاربة والمساواة في الوصول إلى المعلومة العقارية وتشجيع المقاولة الصغيرة والمتوسطة وصياغ الإنتاج السكني التشاركي والتضامني وتمكين القطاع من الاستفادة من عائدات الثروة العقارية وناتج القيمة العقارية المضافة بفعل فتح مناطق جديدة للتعمير.

وهل هناك إقرار لتمييز إيجابي لفائدة العالم القروي لتدارك الخصاص التنموي الحاصل وإعادة توزيع جهود الدولة، واعتماد القرية كمجال للتدخل الاستباقي لمعالجة مشاكل المدينة ودعم استقرار الساكنة القروية وتحسين مستوى عيشها وولوجها للسكن اللائق، وتوفير الشروط اللازمة لتعزيز وتنويع القدرات الاقتصادية للمناطق الجبلية والنائية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية في هذه المناطق.

وما مدى تعزيز حكامة التدخلات العمومية وتقوية شفافية المعاملات العقارية وتبسيط المساطر وتقليص الآجال ولا سيما عند دراسة المشاريع المدعومة والتي تتوفر على ضمانات عمومية وتعزيز الاستدامة والجودة والنجاعة الطاقية وتعزيز متانة واستقرار الإطار المبني يحدد المسؤوليات ويؤطر أساليب وتقنيات ومعايير البناء المعتمدة ويؤمن ظروف الأمن والسلامة بالأوراش، بما يضمن استدامة البناء وجودته ويسهم في ترشيد الاستعمال الطاقي عبر إقرار قانون خاص بالبناء على غرار بعض التجارب الدولية الرائدة، فضلا عن جعل المهن التقنية أو المتعلقة بالوساطة في الإنتاج والتسويق التي تعد شريكا لا محيد عنه أكثر تأطيرا وتنظيما وقدرة على الاضطلاع بمهامها لربح رهان الجودة والمسؤولية والتقليص من الكلفة.

إننا لا ننكر المجهودات المبذولة والأداء لكن مع الأسف لازلت هناك تفاوتات في تنفيذ هذه البرامج بين جهات ومدن المملكة. إذ أن آثارها تدخل مع الأسف في نطاق عمليات التصحيح والإصلاح أكثر منها في إطار سياسات تنموية وهو ما يعكس غياب فعلا حكوميا قادرا على تسجيل إصلاحات ملموسة، تتجه بالأساس نحو القطع مع كل التفاوتات بين الجهات، وتعزيز التوازن والتضامن والتعاون.

بتشخيص لقطاع السكنى وسياسة المدينة نسجل أن ثمة نواقص بادية للعيان، خاصة بالوسط القروي وضواحي المدن الكبرى، إذ أن التحسن العام في ظروف السكن يخفي تفاوتات بين الوسطين الحضري والقروي وبين الجهات فلازالت هناك عقبات أمام الولوج لسكن لائق لفائدة السكان ذوي الدخل المحدود ولا ننكر ما بذل من مجهودات مهمة، فبالرغم من حجم الموارد التي تمت تعبئتها في قطاع السكنى، إلا أن طرق تخصيص الاعتمادات تعاني من توزيع متفاوت بين الوسطين الحضري والقروية.

وهو ما يسائل الحكومة لمواصلة العمل، لتحقيق هدف ولوج الأسرة ذات الدخل الضعيف للسكن اللائق، وذلك من أجل تقليص التفاوتات المهمة في مجال السكنى بين الجهات، وبين الوسطين القروي والحضري وغالبا بين أحياء المدينة نفسها.

ومع أن العقد الأخير عرف تسارعا لوتيرة إنتاج الوحدات السكنية المطابقة للمعايير، إلا أنه يسجل استمرار السكن غير اللائق المنتشر أساسا في صفوف الساكنة ذات الدخل المحدود بسبب العديد من الاختلالات.

من جهتها، رصدت المجالس الجهوية للحسابات مجموعة من الاختلالات على مستوى التدبير المحلي لقطاع السكن، وذلك راجع بالأساس إلى غياب رؤية واضحة للتطور العمراني، مما فتح المجال لمجموعة من الاستثناءات، وأدى إلى إنتاج نسيج عمراني غير متناسق.

وفي هذا الإطار، رصد المجلس الجهوي للحسابات بخصوص العمليات المتعلقة بالسكن غير اللائق في إطار برامج إعادة إيواء قاطني مدن الصفيح، أنه تم إنجاز مجموعة من عمليات إعادة الإيواء بالجماعات التي تمت مراقبتها، غير أن ذلك لم يساهم بشكل كبير في تقليص عدد الأسر القاطنة بأحياء الصفيح، وذلك راجع بالأساس إلى ضعف التنسيق بين مختلف الشركاء وعدم وجود تدبير مندمج ومتسق لتنفيذ هذه البرامج.

هكذا، فمجهودات الدولة للنهوض بقطاع السكنى والتعمير لم تتوج دائما بالنجاحات المأمولة، بسبب غياب سياسة جهوية متماسكة تقوم على الاعتبار الاجتماعي كرافعة أساسية لتنمية الجماعات الترابية، ولازالت تعتريه عدة اختلالات تحد من أثر تدخلات الدولة في هذا المجال. ومن بين هذه الاختلالات:

- بعد مناطق إعادة الإسكان من مناطق الأنشطة المكثفة والخدمات، رغم جهود تعبئة عقار الدولة في مشاريع السكنى، وهو الأمر الذي يطرح جملة من المشاكل المتعلقة باندماج ساكنة مناطق إعادة الإسكان في مراكز المدن بسبب غياب وسائل نقل فعالة.

- التمركز المفرط لكل الوسائل بين يدي الفاعل العمومي، على حساب الخصوصيات المحلية وتنوع المقاربات، وذلك رغم تعزيز التحكم مشاريع الأشغال العمومية.

- يتم التعاطي مع موضوع السكنى بشكل قطاعي ويبقى غير مدمج بالشكل الكافي ضمن منظور شامل للتنمية الترابية، يتطلب تنفيذ برامج السكنى التنسيق بين القطاعات الحكومية على المستوى المركزي مع تركيز على المستوى المحلي بالنسبة لتسيير العمليات.

على مستوى آخر، يلاحظ تبسيط مساطر رخص البناء وإقامة التجزئات، والإجراءات الاستثنائية في علاقة مع وثائق التعمير من أجل تشجيع الاستثمار خاصة في مجال في السكن الاجتماعي، إلا أن هذا التبسيط، غير مؤطر بالشكل الكافي، من الناحية القانونية، يؤدي إلى اختلالات هامة، مرتبطة بالتخطيط الحضري، وانسجام التنمية الحضرية.

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن غياب نصوص قانونية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات السكن الموجه لبعض الفئات الاجتماعية المسنون، الأشخاص ذوي الإعاقة.

هكذا يتبين على أن أمامنا إكراهات وخصاص بمستويات جد عالية عجزت كل قوانين المالية السابقة عن تدارك العجز الحاصل في هذا القطاع ومن البديهي أن يكرس مشروع القانون المالي المعروض على أنظارنا اليوم هذا الخصاص أمام ضعف الاعتمادات المخصصة لقطاع لم يأخذ نصيبه من العناية في السياسات العمومية للحكومة.

تجدر الإشارة في هذا الصدد لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتعلقة بالقطاع لا سيما التوصيات المتعلقة بالتحكم في مسلسل منح رخص الاستثناء وتأثيراته، نسائلكم في هذا الإطار كيف تفاعلتم مع مجموع التوصيات المقترحة وما هي الإجراءات التي اعتمدتم لـ:

- وضع إطار قانوني ينظم مسألة إعداد وثائق إعداد التراب الوطني وتمفصلها مع وثائق التعمير؟

- وضع مدونة التعمير، وتجاوز العقبات القائمة، من أجل التوفر على مرجع يقدم حلولا قانونية لقضايا المرونة والإجرائية والتنظيم العقاري؟

- إدراج برامج السكن المستفيدة من رخصة الاستثناء ضمن رؤية شاملة للتعمير في كليته، لتدارك الآثار السلبية المسجلة على مستوى انسجام مكونات مجال التعمير واشتغاله؛

- وضع آليات لتمويل التعمير، بهدف تسهيل عملية تفعيل وثائق التعمير، وتفادي النقص في التجهيزات العمومية، وخاصة في المدن، وتشجيع تعمير تدريجي ومنسجم ومحفز على الاستثمار؟

التقرير أشار كذلك للمصادقة على وثيقة للتعمير كي تصبح قابلة للتطبيق على أرض الواقع، ذلك أن إنجاز البنيات التحتية والمنشآت ذات المنفعة العامة عملية تتطلب استثمارات ضخمة وتقتضي اللجوء إلى التمويل المُسبَق، ولإنجاز البنيات التحتية خارج الموقع وتشجيع فتح الأراضي أمام التعمير، يجب التفكير في إنشاء آليات للتمويل بنظام تعويض يتحمله الملاك المستفيدون.

من ضمن التوصيات في هذا الصدد:

- إنشاء آلية مالية للمساهمة في تمويل التجهيزات الأساسية على مستوى الجهات في إطار الصندوق الجهوي للتأهيل الاجتماعي المنصوص عليه في الفصل 142 من الدستور، والهادف إلى تدارك أوجه القصور في مجال التنمية البشرية والبنيات التحتية والتجهيزات.

- إقرار نظام لمساهمة ملاك الأراضي في تمويل المنشآت ذات المنفعة العامة، مقابل زائد القيمة جراء إعداد وثائق التعمير أو الإعلان عن إنجاز أشغال أو عمليات عمومية؛

- وضع نظام ضريبي محفِّز يشجع الملاكين على تعبئة أراضيهم غير المبنيّة.

القضية العقارية تطرح نفسها كمدخل أساسي، كلما تعلق الأمر بالتخطيط والتدبير العمراني، إذ إنها تشكل مجال تطبيق واختبار

السياسات العمومية في مجال إعداد التراب والتعميروالسكن، ووسيلة أساسية لتفعيلها. ومما لا شك فيه أنها أداة للتدخل والضبط وعامل حاسم لإنتاج وتركيزوتدبير المصالح والثروات.

لهذا اقترح المجلس كذلك وضع وسائل مؤسسية وقانونية خاصة بالتحكم في العقاروتدبيره، وتتمثل فيما يلي:

- إنشاء وكالات عقارية جهوية في خدمة الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية من أجل تدبيروضبط أفضل للوعاء العقاري؛

- مواكبة عملية فتح مناطق جديدة للتعميرعن طريق تدخل الدولة والجماعات المحلية، مع إعمال حق الأولوية، من أجل توفير العقار بأسعارمعقولة، مع الحرص على ضمان التجهيزات التي تلبي الحاجيات الأساسية؛

كذلك تطرق التقرير إلى إعادة النظر في أشكال الحكامة الترابية، من خلال إعادة توزيع اختصاصات مختلف الفاعلين في مسلسل إعداد وثائق التعمير

وأوصى في هذا الصدد بما يلي:

- تعزيز دور الجماعات الترابية تعبيرا عن دمقرطة تلك المسلسلات، طبقا للمقتضيات الدستورية، مع الشروع في تأهيلها؛

- إعادة النظر في اختصاصات الوكالة الحضرية قصد إشراك هذه المؤسسة أكثر في التخطيط العمراني وجعلها أداة رئيسية للدراسات والأبحاث في خدمة الجماعات الترابية، ذلك أن عمل هذه المؤسسة يجب أن ينصب أكثر على التخطيط العمراني، مما يجعلها تقوم بدور مرصد للدينامية العمرانية ومصدر للمساعدة التقنية عالية المستوى. وقد يساهم هذا الأمر في تدارك النقص المتفاقم على الصعيد الوطني من الكفاءات في مجال التعميروإعداد التراب؛

- الارتقاء بالساكنة المحلية إلى مرتبة السلطة الاجتماعية، من خلال تحسين مسلسل التشاور مع المواطنين واستشارة المجتمع المدني، عن طريق البحث العمومي، فيما يخص كل مشاريع التخطيط العمراني وأنظمة التعديلات الخاصة، والاستعمالات المشروطة والتكييفات الصغرى للمشاريع الاستثمارية؛

- ويجدر في هذا الصدد التفكير في تجديد مناهج إعداد وثائق التعمير، لكي تتحول إلى وثائق متوافق حولها ومسهلة ومحفِّزة على الاستثمار. ويجب أن تتصف مساطر إعدادها بالشفافية وتكون نتيجة عمل جماعي، وتُحدَّد مراحل وآجال تفعيلها، مع إتاحة إمكانية اللجوء إلى التحكيم وتقديم الطعون.

أيضا انصب التقرير على مسألة إدماج البعد البيئي والتنمية المستدامة في وثائق تخطيط المجال الترابي وتدبيره ولتحقيق هذا الهدف يجب تحديدا القيام بما يلي:

• إدراج القواعد التقنية لمفهوم الاستدامة في المخططات التوجيهية للتهيئة العمرانية وفي تصاميم التهيئة العمرانية؛

• تعزيز مفهوم الإعداد الإيكولوجي من خلال إدماج تكنولوجيات النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة في التصاميم العمرانية، وفي مجالات البناء والسكن، والاستفادة من تقاطعها مع التكنولوجيات الجديدة للإعلام والتواصل، وذلك طبقا للمرسوم رقم 2-13-874 المتعلق بالمعايير العامة للبناء المحددة للقواعد الطاقية في المباني. ويحدد هذا المرسوم الذي صادق عليه المجلس الحكومي يوم 14 نونبر 2013 المتطلبات الحرارية والأداء الطاقي الذي يجب احترامها في المباني السكنية والمخصصة للتجارة والخدمات؛

- استحضار مبدأ احترام التوازنات الطبيعية للأنظمة البيئية، وخاصة عبر محاربة الهدْر المجالي، وتثمين التراث الطبيعي والثقافي والمعماري القائم؛

- المحافظة على الأراضي الواقعة في محيط المدن ذات المؤهلات الفلاحية الكبرى، عن طريق التنصيص على وجوب منع وإيقاف التوسع الحضري وتطوير مشاريع فوق هذه الأراضي.

تلكم مجموعة من الملاحظات والتوصيات التي كنا نأمل أن يتم التعامل والأخذ بها سواء عبر مجموعة من المداخل سواء من خلال مشاريع قوانين الميزانية أو من خلال مختلف البرامج والاستراتيجيات المعتمدة.

ختاما وانسجاما مع مواقفنا المعبرعنها أثناء مناقشة هذه الميزانيات على مستوى اللجن فإننا نصوت بالرفض.

II. مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

1) لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، برسم السنة المالية 2020.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل برسم السنة المالية 2020، لا بد أن نسجل أن هذا القطاع قد فتح عدة أوراش لإصلاح منظومة العدل الذي يبقى الركيزة الأساس لأي تنمية اقتصادية واجتماعية وتعزيز الحقوق والحريات وبناء دولة الحق والقانون، الأمر الذي يستلزم استكمال هذه الأوراش على المستوى التشريعي

والمؤسساتي.

وعليه فإننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على أن بلادنا بحاجة إلى سلطة قضائية مستقلة، سلطة تحمي الحقوق وتصون الحريات الفردية والجماعية. سلطة تقيم العدل في المجتمع في ظل المساواة وسيادة القانون وذلك عن طريق العمل على تسريع تنفيذ بعض الأوراش المفتوحة والإسراع باتخاذ التدابير الكفيلة بالتنزيل الحقيقي لمضامين الدستور من قبيل مجموعة القانون الجنائي (الذي لازال قيد الدراسة في مجلس النواب)، قانون المسطرة الجنائية، قانون المسطرة المدنية والإسراع بتنزيل النصوص التطبيقية المتعلقة بالقانونين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة التي لم تصدر لحد الآن.

كما نؤكد على ضرورة إعادة النظر في القوانين المنظمة للمهن القانونية، نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في إقرار قضاء قوي ومؤهل لفض النزاعات، قضاء يعزز ثقة المواطنين في مؤسساتهم القضائية؛ كالقانون المنظم لمهنة المحاماة، والقانون المنظم للموثقين.

وفي نفس السياق على الوزارة أن تولي مزيدا من الاهتمام بالأعوان القضائيين وذلك بالعمل على تحسين أوضاعهم المادية وظروف اشتغالهم، مع الاهتمام أيضا بالأعوان العرضيين وذلك بالرفع من عددهم عن طريق التعاقد، وكذلك الشأن بالنسبة للنساخ.

كما نؤكد أيضا على مواصلة تأهيل وتطوير الإدارة القضائية، وذلك عن طريق إحداث محاكم رقمية، الأمر الذي سيسهم في توحيد العمل بين مختلف المحاكم وسيساعد كل العاملين والمعنيين بهذا القطاع، كما سيساعد على تكريس الشفافية والحكامة الجيدة.

السيد الرئيس المحترم،

إن مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان تحيلنا في البداية على الحديث عن موضوع حقوق الإنسان على اعتبار أنه مجموعة قيم كونية تعمل المجتمعات والدول بكل مكوناتها على تكريسها وحمايتها والدفاع عنها.

ومن هذا المنطلق فإننا في الفريق الاستقلالي نستشف عبر استقراء مراحل التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والوساطة، أنها تجربة متميزة وتستخلص منها التجارب الفضلى لممارسات ناجعة ومؤثرة في السياسات العمومية، إن توفرت إرادة سياسية قوية وشروط تفتح باب قنوات التفاعل بين مؤسسات الدولة ومكونات المجتمع.

ومما سبق نود التأكيد على ضرورة مواصلة بذل الجهود للعمل على تحقيق المساواة للجميع وضمان حقوقهم وكرامتهم مع إيلاء المزيد من العناية والاهتمام بحقوق المرأة والطفل وذلك بتجريم تشغيل الأطفال والاعتداء الجنسي والجسدي، طبقا للمواثيق الدولية.

كما نؤكد على أجرأة وتفعيل القوانين المتعلقة بهذا المجال عن طريق تطوير أدائها فيما يرتبط بالحقوق الثقافية والاقتصادية والبيئية، التزاما بمضامين الفصل 31 من الدستور التي تنص على الحق في التربية والتشغيل، في نسق يستلزم احترام العدالة المجالية من خلال المساواة وتكافؤ الفرص.

ومن هذا المنطلق نحث الحكومة على تنزيل مخطط العمل الوطني في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان على اعتبار أنه برنامج يتضمن تدابير وآليات تكون قادرة على تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحريات الأساسية والنهوض بها في أفق بناء مجتمع متضامن تسوده المساواة وتكافؤ الفرص ومقومات المواطنة الحقة، وذلك من خلال انخراط مؤسسات الدولة في ترسيخ ثوابته حمايتها في إطار التعاون المؤسساتي للهيئات الحقوقية كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان وباقي المؤسسات وتواصلها المستمر مع الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان.

أما فيما يتعلق بالوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني فإن تحقيق التعاون والتكامل والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يعد أهم دور تضطلع به وقد نصت عليه النصوص الدستورية والتنظيمية مع العمل على تقوية هذا الدور لإعطاء الممارسة البرلمانية مدلولها الحقيقي وتحسين صورتها لدى المجتمع المدني من خلال التعامل الإيجابي مع آليات المراقبة البرلمانية والمبادرات التشريعية بهدف تطوير وتحسين أداء المؤسسة التشريعية وتمكينها من القيام بالمهام الدستورية المنوطة بها على الوجه الأكمل عن طريق إيلاء المساءلة البرلمانية ما تستحقه من عناية بالإجابة عن كل الأسئلة، علما أن بعض القطاعات الوزارية نادرا ما يحضر وزراؤها إلى البرلمان ؛ واحترام القطاعات الوزارية للآجال المحددة في الإجابة عن كافة الأسئلة الكتابية للسادة المستشارين، حتى لا تفقد راهنيتها وذلك من أجل تقوية الرقابة البرلمانية؛ كما نؤكد على ضرورة العمل على الاستجابة لطلبات اجتماعات اللجان النيابية الدائمة لتدارس القضايا الطارئة التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني، تعزيزا لدور المستشار البرلماني، وتأكيدا للدور الوسيطي لوزارة العلاقات مع البرلمان بين الحكومة والبرلمان.

أما بخصوص المجتمع المدني، فإن المجتمع المدني بحاجة ماسة للحكامة والتأهيل، كما أن الدعم يجب أن يمنح على أساس تعاقدي مع توضيح كيفية تلقيه وإرساء مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتفعيل مساطر مراقبة الجمعيات التي تتلقى الدعم العمومي.لذلك فالحكومة مدعوة إلى الاهتمام أكثر بهذا القطاع وتشديد عملية التدقيق والافتحاص في طرق صرف الاعتمادات الممنوحة حتى تحقق مختلف البرامج أهدافها المرجوة.

السيد الرئيس المحترم،

إن مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم قانون مالية 2020 تعد فرصة سنوية هامة للتنويه باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، بالمجهودات التي يبذلها المجلس الأعلى للحسابات وكذا المجالس الجهوية للحسابات، كما نتوجه بالشكر والتقدير للسيد الرئيس الأول وقضاة وأطر هذه المؤسسة الدستورية على العمل الجاد الذي يضطلعون به في أدائهم لمهامهم الجسيمة، في الفحص والتدقيق والدراسة.

ولا بد أن نسجل أن الارتقاء بهذه المؤسسة الى المستوى الدستوري يعد نقلة نوعية واتجاها واضحا لتقويتها ومنحها الآليات القانونية لحماية المال العام وضبط آليات التدبير المالي العمومي والمحلي، وهذا يعد مكسبا هاما لبلادنا.

وعلى هذا الأساس أصبحت هده المحاكم تكتسي أهمية بالغة على اعتبار أنها هيآت عليا للرقابة على المال العام تناط بها مهام مراقبة تنفيذ الميزانية العامة وميزانيات الجماعات المحلية بمراحلها المختلفة وأجهزتها المتعددة.

وبناء عليه فإننا في الفريق الاستقلالي نود التأكيد كلما كنا بصدد مناقشة ميزانية هذا المجلس على ضرورة العمل على توسيع مجالات تدخل المجلس الأعلى للحسابات وتمكينه من آليات الاشتغال الضرورية من موارد مالية وبشرية كفئة نظرا لكونه يعد أهم آليات الرصد والمساءلة في ما يتعلق بصرف المال العام ومحاربة الفساد، وبالأخص على مستوى المجالس الجهوية للحسابات، لكي تقوم بدورها على الوجه الأكمل. كما نؤكد على مواصلة نشر المجلس البرنامج السنوي لأشغال الرقابة التي يتولاها أو التي يعتزم القيام بها، وكذا كل التقارير والقرارات القضائية التي يصدرها طبقا للفصل 248 من الدستور.

وفي الأخير لا بد أن نشيد بالمبادرة التي اعتمدها المجلس عن طريق الاستعانة بالملحقين القضائيين الذين تم توظيفهم مؤخرا بالمجلس.كما نود وفي هذا الإطار التأكيد على ضرورة زيادة دعم المجلس بالأطر العليا اللازمة والمتخصصة وكذا رفع الدعم المالي لهذه المؤسسة لتتمكن من مواصلة إنجاز للمهام الموكولة لها.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي، في إطار دراسة الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج 2020 نلاحظ أن قطاع السجون وبالرغم من التطور الذي عرفه خلال السنوات الأخيرة، في اتجاه الارتقاء بمستوى المؤسسة السجنية، إلا أن هذا المخطط الإصلاحي لا زال متعثرا.

ولعل هذا التعثر يتجلى أساسا في ظاهرة الاكتظاظ، داخل السجون المغربية، إذ تطرح جملة من الإشكالات القانونية والحقوقية؛ نظرا لتداعياته الخطيرة على المعتقلين، وعلى وظائف المؤسسات السجنية بشكل عام؛ فهو يؤدي إلى خلق ظروف اعتقال من شأنها إضعاف قدرة المنظومة السجنية على الاستجابة لحاجيات الأشخاص النزلاء؛ سواء فيما يتعلق بالعناية الطبية، والتغذية والإيواء، والتكوين والترفيه.

ومن هذا المنطلق فإن الحكومة ملزمة بالإسراع بتنزيل النصوص القانونية المرتبطة بالمسطرة الجنائية، بما يسمح باللجوء إلى التدابير والعقوبات البديلة للحد نسبيا من ظاهرة الاكتظاظ في تدارك إعمال مسطرة الاعتقال الاحتياطي خاصة في الحالات العادية.

ولعل هذه المعضلة أصبحت تتفرع عنها عدة ظواهر سلبية ومشاكل، فالمؤسسات السجنية وما تعرفه من أحداث شغب وتمرد وهروب جماعي، واعتداء على الموظفين، ومختلف مظاهر العنف واليأس والإحباط والعود، كل هذه العوامل ساهمت في تحويلها إلى أماكن تفرخ المنحرفين وتسهم في ارتفاع نسبة الجريمة وتطورها، وتكشف عن فشل السياسة العقابية التي أفقدتها دورها الإصلاحي.

من هذا المنطلق لا بد من بذل المزيد من الجهود من طرف كل المعنيين وحتى المجتمع المدني من أجل خلق منظومة سجنية ذات شمولية عامة، وذات أبعاد نموذجية مستشعرة بإنسانية النزلاء، مع تفعيل روح الإصلاح والتهذيب والإدماج في حقهم. فالكل مدعو إلى توحيد الرؤى في خضم الحوارات الوطنية من أجل تخليق الشفافية لتدبير معضلة السجون، والذي يمكن تفعيله على أرض الواقع وفق المقاربات التشاورية والتشاركية.

مع التأكيد على العمل على إيجاد الآليات التي من شأنها تحسين وضعية المؤسسة السجنية في إطار أنسنتها وإدماج السجناء في محيطهم السوي الذين كانوا يعيشون فيه من قبل.

السيد الرئيس المحترم،

في البداية لا بد أن نسجل أن دور الأمانة العامة يتميز بالدينامية في العمل على مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى والسياسات العمومية الأفقية والقطاعية التي تعمل الحكومة على إعدادها وتنفيذها في ظل الدستور الجديد.

فبالإضافة إلى هذه المهام الكبيرة التي تقوم بها الأمانة العام للحكومة، فإننا نؤكد مرة أخرى على الإشادة بانخراطها في مشروع التحيين والتحديث الكلي للمنظومة القانونية لبلادنا والتي أضحت متجاوزة لا تتلاءم مع الدستور الجديد ومستجدات المجتمع المغربي ومضامين الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب، في إطار اللجنة العليا لتدوين وتحيين التشريع، التي تمت الإشارة في عرضكم إلى قرب إصدار المرسوم المتعلق بها.

كما نود في هذا الإطار أن نثير مرة أخرى أن الأمانة العامة للحكومة أعدت مشروع مرسوم يتعلق بدراسة أثر بعض النصوص التشريعية، والذي كان من بين ما أوصينا به في عدة مناسبات، على اعتبار أن ضمان

التنفيذ السليم للقوانين يفرض تفعيل آلية الدراسة القبلية للأثر والجدوى، غير أننا نلاحظ انه لم يتم تفعيل هذا المعطى المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بأشغال الحكومة لحد الآن.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نشيد بالإنجازات التي حققتها الأمانة العامة خلال هذه السنوات والتي تتجلى أساسا في رقمنة الجريدة الرسمية وإحداث البوابة الإلكترونية على اعتبار أن هذه المبادرة تشكل قيمة مضافة للمشرعين والباحثين والمهتمين مع التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود للحماية من الاختراقات، غير أنها لازالت مطالبة اليوم ببذل مزيدا من الجهود لتحسين آليات التواصل مع المواطنين من خلال وضع جميع مشاريع القوانين في موقعها الإلكتروني بشكل مبسط وسهل الولوج حتى تصبح في متناول جميع المواطنين.

في مجال الإحسان العمومي فإننا لازلنا نستفسر عن القانون المنظم للجمعيات الخيرية متى سيخرج إلى حيز الوجود، على اعتبار أنه أصبح متجاوزا ويتطلب إعادة النظر في منظومة الإحسان العمومي إجمالا، مما يفرض إصدار قانونا جديدا عملا بالأوامر الملكية السامية في هذا المجال، مع العمل على مراعاة تحولات المجتمع المغربي بفعل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

2) لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية:

-وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛

- وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي؛

- وزارة الطاقة والمعادن والبيئة؛

- وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات القطاعية التي تدخل في إطار لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمناسبة مناقشة القانون المالي لسنة 2020. الذي سيرهن توجهات عمل الحكومة على مدى السنة القادمة ومدى التزامها بتصريح الحكومة في نسختها الأولى، وقد جاء هذا القانون كسابقه غير متجاوب مع انتظارات وتطلعات المواطنين في الخدمات الاجتماعية في الصحة والتعليم والسكن ومحاربة الفقر... مشروع مالي يفتقر لأي لمسة سياسية،حيث صادقت عليه الحكومة في نسختها الثانية دون أن تساهم في إعداده وبلورة توجهاته، إضافة إلى أنه لا يتضمن أي إجراءات أو تدابير من شأنها تسريع وثيرة النمو الاقتصادي، وإحداث مناصب الشغل وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين.

وفي هذه المرحلة ومع الحكومة في نسختها الثانية كان المواطن ينتظر من هذا المشروع، أن يقطع مع توجهات ومنطلقات القوانين السابقة، وأن يؤسس لمرحلة تنموية جديدة، تستحضر الخطوط العريضة للنموذج التنموي الجديد، طبقا للتوجهات الملكية التي تضمنتها العديد من الخطب الملكية السامية، خصوصا بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية حيث أكد جلالته "إن المرحلة الجديدة تبدأ من الآن، وتتطلب انخراط الجميع بالمزيد من الثقة والتعاون والوحدة والتعبئة واليقظة بعيدا عن الصراعات الفارغة وتضييع الوقت والطاقات..." انتهى كلام صاحب الجلالة.

السيد الرئيس المحترم،

إن أهم ما جاءت به حكومة الأستاذ العثماني في نسختها الثانية هي تقليص العدد ودمج بعض القطاعات مع تسجيل الارتباك في بعض القطاعات، كقطاع الاتصال، وقطاع الحكامة، كما أن هذا المشروع يأتي في سياق الدعوة الملكية إلى ضرورة بلورة نموذج تنموي جديد عنوانه الرئيسي هو خدمة المواطن، والمسؤولية، والإقلاع الشامل على جميع الأصعدة، ويأتي إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020 في سياق يتميز بتباطؤ وثيرة النمو الاقتصادي العالمي، الذي من المتوقع أن يتراجع من 3.6% سنة 2018، إلى 3.2% سنة 2019. ويرجع ذلك إلى تصاعد التوترات التجارية بين كبريات القوى الاقتصادية العالمية، واستمرار تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتوترات الجيو سياسية المتصاعدة. وتأثيراتها على أسعار الطاقة، ناهيك عن تراجع الاستثمار والطلب على السلع الاستهلاكية على مستوى الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة.

ويندرج مشروع قانون المالية لسنة 2020 في سياق وطني يتسم أساسا بمواصلة جهود استعادة التحكم في التوازنات الماكرو-اقتصادية استنادا إلى الظرفية الوطنية والدولية، وأخذا بعين الاعتبار فرضيات سعر غاز البوطان بمعدل 350 دولار للطن، ومحصول زراعي متوسط في حدود 70 مليون قنطار، ويروم مشروع قانون المالية لسنة 2020 تحقيق نمو للاقتصاد الوطني في حدود 3.7% مع توقع استمرار دينامية القطاعات غير الفلاحية بتسجيل تطور للقيمة المضافة ب 3.6% مقابل 3.3% سنة 2019 و2.6% سنة 2018.

ا. قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

• قطاع الفلاحة:

في هذا السياق تجدر الإشارة أن هذه القطاعات الاقتصادية ستتأثر وجوبا بتوجهات واختيارات هذا المشروع، بما في ذلك القطاع الفلاحي الذي يعرف تباطؤا خلال هذه السنة بنسبة 2.9% بسبب تراجع النشاط الفلاحي ب 0.6% مقارنة مع السنة الماضية حيث ناهز4%، هذا القطاع الذي لازال يرتهن في مجمله للتساقطات المطرية، لذا وجب

التساؤل:

- ماهي مجهودات الحكومة من أجل ألا تضل فلاحتنا تعتمد على التساقطات المطرية؟ وانعكاس ذلك على معدل النمو والناتج الداخلي الخام ومختلف الأنشطة الاقتصادية، بالرغم من الاعتمادات الكبرى المخصصة لهذا القطاع؟ بما في ذلك الميزانية المرصودة لمخطط المغرب الأخضر، مما يستوجب التساؤل عن الحكامة في تدبير هذا المخطط وآثاره على القدرة الشرائية للمواطن؟

- وهنا نسائل الحكومة عن تقييم المخطط الأخضر في سنته الأخيرة؟

كما أن هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي بعد إحدى عشر سنة من إطلاق المخطط لازال بعيد المنال في العديد من المواد، ناهيك عن تثمين المنتوجات الفلاحية من خلال توسيع نشاط الصناعات الغذائية وما يمكن ان يلعبه في خلق مناصب الشغل.

السيد الرئيس المحترم،

ويتساءل المواطنون خصوصا في العالم القروي عن مجالات تدخل صندوق التنمية الفلاحية الذي من المفروض أن ينعش الاستثمار في المجال الفلاحي بما يحقق الأهداف المتوخاة من مخطط المغرب الأخضر، وكذلك بالنسبة لصندوق تنمية المناطق القروية والجبلية الذي أسس بهدف التقليص من التفاوتات الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي.

وهنا لابد من إعداد نموذج تنموي فلاحي جديد، اعتمادا على خريطة فلاحية تبرز الإنتاج ووتيرة الإنتاج والتسويق حسب الجهات.

مع ضرورة العناية بالبحث العلمي، والتطور التكنولوجي، والتكوين في المجال الفلاحي، وحماية الفرشة المائية وتجنب الاستغلال البشع وغير المعقلن للموارد المائية في ظل التقلبات المناخية، مما يفرض وضع مخطط لمواجهة الجفاف وتوسيع مجال الأراضي المسقية مع دعم الطاقات المتجددة في هذا المجال.

كما نسجل تقليص ميزانية الاستثمار بقطاع الماء رغم كونه قطاعا حيويا بالنسبة للفلاحة والأمن الغذائي، إضافة للمشاكل العقارية خصوصا أراضي الأحباس والجموع، وإشكال التحفيظ العقاري، مما يقف حجر عثرة في سبيل الاستثمار الفلاحي، مما يفرض إقرار قانون خاص بالبناء والتعمير بالعالم القروي، وهنا لابد من استحضار تقرير المجلس الأعلى للحسابات، والذي سجل مجموعة من الاختلالات المتعلقة بالقطاع الفلاحي مما يستوجب طرح سؤال:

- ما هو أثر السياسة الفلاحية ودورها في النموذج التنموي المنشود؟

- وماهو شكل ارتباطها بالعدالة المجالية والاجتماعية للمواطنين؟

لذلك لابد من إعادة تقييم هذا المخطط، وحصيلة مقارنة حجم الاستثمارات ومدى مساهمته في الناتج الداخلي الخام للبلاد، وتأثيره في توازن الميزان التجاري والتوازنات المالية، ووقعه على تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

لابد من إثارة الانتباه لضرورة دعم "l'ONSSA" بالموارد المالية والبشرية لتعزيز الدور المنوط بها كمؤسسة تعنى بحماية السلامة الصحية للمواطنين بالنسبة للمواد الغذائية، والحد من الوسطاء عبر توفير جيل جديد من الأسواق الإقليمية.

• المياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

تعرف المساحات المشجرة والغابوية بالمغرب بسبب الاجتثاث والتصحر تراجعا كبيرا، مما يتطلب مضاعفة مساحات التشجير وتخليف الغابات والحفاظ عليها وتثمين منتجاتها وتطوير آليات تدبيرها، ولن يتأتى ذلك إلا عبر رفع الميزانيات المرصدة لهذا الغرض وإقرار حكامة تدبيرية معتبرة.

• الصيد البحري:

رغم كل المجهودات التي بذلت في إطار مخطط " أليوتيس" الذي اعتمد على ثلاث ركائز هي: الاستدامة، التنافسية، والنجاعة. يسجل المتتبعون للقطاع الاستنزاف الكبير للثروة البحرية المغربية بفعل ضعف المراقبة والحكامة، إضافة لضعف الاستثمار في هذا المجال وضعف البحث العلمي، الشيء الذي يتطلب حماية المخزون السمكي من الاستغلال المفرط إضافة لتوجيه الاستثمار الوطني في قطاع الصيد البحري عبر الاستفادة من التجارب الدولية والخبرات خصوصا الأوروبية في المجال البحري بغية تطوير الآليات والتجهيزات والكفاءات والخبراء.

<u>ب. قطاع الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:</u>

بفضل السياسة المتبصرة لصاحب الجلالة في هذا المجال والمجهودات المبذولة لجعل المغرب قاعدة تصدير نحو أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط من خلال إطلاق مخطط التسريع الصناعي في قطاع السيارات الذي يحظى باهتمام العديد من الشركات المتخصصة في هذا المجال.

ومن خلال التقارير الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في هذا الإطار، حيث ذهب إحداها إلى أن قطاع الصناعة المغربية غير مستعد بما يكفي لمواجهة التغيير الجذري الناجم عن الثورة الصناعية الرابعة، على الرغم من النمو القوي للناتج الداخلي الخام الصناعي، خاصة في (مجال السيارات والطائرات وترحيل الخدمات) على مدى العقد الماضي، ولا يزال النسيج الصناعي الوطني ضيقا ومشتتا وقليل المرونة وضعيف الابتكار.

وتظهر دراسة قدرة النموذج الصناعي المغربي على الاستثمار أن مواطن خطر تهدده إذا لم يتم بشكل استراتيجي ومضبوط إحداث

تحول جدري على صعيد التنافسية، ورفع مستوى التصنيع، وتوسيع نطاق النسيج الصناعي، وتعزيز التكوين، وينبغي أن يتم هذا التحول وفق تحليل ذي بعد استشرافي للنموذج المغربي يسائل الأمة ككل ونموذجها المجتمعي، لاسيما في كل ما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية والتضامن الوطني الذي يستند اليوم إلى مكون الشغل بالأساس.

ولذلك فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نوصي بحماية الصناعات الناشئة وتشجيع القطاعات الاستراتيجية من خلال توفير مناخ محفز يساهم في تحسين ظروف الاستثمار، وبحث تقرير المجلس الأعلى للحسابات كذلك على الدفع باستهداف ومنح الأولوية لقطاعات استراتيجية رئيسية يتم اختيارها أو التي برزت من خلال الإمكانات التي توفرها لتحقيق النمو والاضطلاع بدوره كقوة دافعة لباقي مكونات الاقتصاد، مما يعد بعدا هاما للإستراتيجية الأكثر نجاعة في هذا المجال. واعتبار البعد الاجتماعي أساسا هاما وعنصرا من العناصر المهيكلة للتنمية وليس نتيجة لها، مع التأكيد على البعد البيئي بوصفه سمة صناعية أساسية لمغرب المستقبل، وتعزيز دور الرأسمال البشري والابتكار كرافعة أساسية في تعزيز التنافسية والجاذبية وتعزيز التوجه الإفريقي للمملكة في هذا الصدد.

السيد الرئيس المحترم،

بهذا الصدد لابد من استحضار القوانين التي ساهم فيها البرلمان بشكل واضح والتي حققت للمغرب تقدما في سلم الاقتصادات الدولية (دوين بيزنيس) كقانون إحداث المقاولة بطريقة إليكترونية ومواكبتها، والقانون المتعلق بمدونة التجارة، القانون القاضي بإنشاء المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والقانون المتعلق بالبريد والمواصلات،إضافة إلى القانون المتعلق بمدونة التجارة فيما يخص مساطر صعوبة المقاولة، إلا أن إصلاح المنظومة القانونية فقط لا يستجيب لتطلعات المستثمرين التي تقتضي تدابير مواكبة تتمثل في بيئة مثلى لتنمية الاستثمارات بالمغرب، وترتكز على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، إضافة إلى تطوير منظومة تمويل حديثة، وتطوير الحكامة، وتأهيل الموارد البشرية، وهي توجهات أكد عليها جلالة الملك في خطاباته، وفي هذا الصدد لابد من الإقرار بأن الحكومة أخفقت في إدماج القطاع غير المهيكل الذي التزمت به في برنامجها من خلال وضع استراتيجية وطنية لإدماج القطاع غير المهيكل، وهنا لابد من التساؤل حول:

- ما هو حجم المردودية في مجال الاستثمار الصناعي؟ وما هي نسبة مساهمتها في معدل النمو؟

- هل تم تحقيق أهداف الاستراتيجية الجديدة للتسريع الصناعي؟ وما مدى التزام الحكومة برفع حصة مساهمة الصناعة في الناتج الوطني الخام من 14% إلى 23% في أفق سنة 2020؟

ويبقى في منظورنا كفريق استقلالي أن الأرقام المهمة والميزانيات المرصودة في مجال الاستثمار لا يوازيها ارتفاع معدل النمو، لذلك وجب على الحكومة إعداد نسخة ثانية من استراتيجية التسريع الصناعي والاعتماد على الصناعة المرتبطة بالطاقات المتجددة وصناعة الألواح الشمسية الحرارية وآليات تحلية مياه البحر والمعدات الفلاحية، ودعم الصناعات الغذائية والصناعات المرتبطة بالثروة السمكية، إضافة لتحسين الولوج للعقار المعد للاستثمار الصناعي،وخلق مناطق صناعية معدة للكراء، وتبسيط مساطر القروض البنكية الموجهة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، وإقرار عدالة مجالية في الميدان الصناعي بين جهات المملكة.

• قطاع التجارة

التجارة الداخلية:

نستحضر هنا المنتدى المغربي للتجارة الذي نظمته الوزارة بمشاركة 1600 تاجر من مختلف المستويات، خلصت إلى إصدار توصيات على الوزارة المشرفة على هذا القطاع اعتبارها قاعدة تغني الاستراتيجية الوطنية لتطوير التجارة، بهدف تطوير متوازن ومنسجم وشامل للقطاع، والعمل على تسريع استفادة التجار من نظام التأمين الصحي الإجباري الأساسي عن المرض، والحد من منافسة القطاع غير المهيكل، وتنظيم الأسواق بالعالم القروي، وكذا الحد من منافسة المساحات التجارية الكبرى للتجار الصغار عبر إجراءات عملية، إضافة لحماية المستهلك ومراقبة السوق والجودة.

وفي الأخير، ورغم كل المجهودات المبذولة فقد أخفقت الحكومة بشكل كبيرعلى مستوى التوزيع العادل للثروة مجاليا واجتماعيا، وفي مجال محاربة الريع والامتيازات عبر تعزيز قيم الديمقراطية والعدل والمساواة، والحرص على سيادة القانون، وإعادة الثقة للمواطنين والمواطنات بما يضمن ازدهار البلاد واستقرارها.كما يوصي الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بإطلاق مخطط للتسريع التجاري على غرار مخطط التسريع الصناعي.

التجارة الخارجية:

إن كل الديناميات في هذا المجال لم تمكن من خلق ما يكفي من الثروات المحلية وفرص الشغل، لذلك فإننا نوصي بضرورة الانفتاح على أسواق جديدة، وخلق خطوط بحرية وجوية مباشرة، ومواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة في مجال التسويق، إضافة إلى مراجعة النظم القانونية، والضريبية الخاصة بالمقاولات التجارية، ناهيك عن دعم الاقتصاد الرقمي، والتكوين، وإعادة التكوين، وتجويد شبكة الأنترنيت، وتعميم التغطية بشكل أكبر، وهنا ننوه بإحداث الوكالة الوطنية لتطوير الرقمنة، مما يساهم في دعم المقاولات الناشئة في مجال الابتكار والمعرفة.

ج. قطاع الطاقة والمعادن والبيئة:

• قطاع الطاقة والمعادن:

السيد الرئيس المحترم،

هذا المجال الذي حظي باهتمام الحكومات المتعاقبة ووفقا للمنظور المتبصر لصاحب الجلالة أعزه الله، خصوصا ذلك المتعلق بالكهرباء والطاقات المتجددة، حيث ساهم بشكل جلي في تحسين الوضعية الطاقية والانخراط في مسار الانتقال الطاقي من خلال تحسين الهامش الاحتياطي للطاقة الكهربائية، وارتفاع الطاقة الشمسية والريحية وتراجع التبعية الطاقية، ومساهمة المغرب في تعزيز الاندماج الجهوي للأسواق والشبكات الكهربائية من خلال إنشاء التحالف من أجل الولوج إلى الطاقة المستدامة، وهي مبادرة تمت بلورتها بشكل مشترك بين المغرب وإثيوبيا في قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي بنيويورك في شتنبر 2019. الأمر الذي يفرض تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحكامة في التسيير، وهنا لا بد أن نوصي بنهج العدالة المجالية في إعداد وإنجاز المشاريع بما يتلاءم مع الرفع من مستوى عيش المواطنين، وضرورة التسريع بإنجاز برامج النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة، وإنجاز دراسة الأثر الطاقي، وإصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بذلك، وإبرام اتفاقيات مع جهات المملكة في مجال الطاقة والتنمية المستدامة. مع الدعوة إلى الرفع من الطاقات المتجددة الريحية والشمسية، وإصدار مدونة للأنشطة الغازية، ومدونة للشبكة الكهربائية الوطنية، وتسهيل مسطرة الربط الكهربائي وتعميم العدادات الذكية على غرار بعض الدول.

- المعادن:

ننوه بالأوراش والإصلاحات التشريعية والمؤسساتية، مع ضرورة الدعوة إلى إعادة النظر في طريقة ومسطرة الترخيص ومراقبة مدى احترام دفاتر التحملات، ودعم وتطوير التخريط والتنقيب مع العمل على تعزيز تنافسية المغرب في مجال الفوسفاط من خلال رفع القدرة الإنتاجية وتخفيض التكاليف، وتحقيق مدونة صناعية وتجارية ودعم القطاعات المعدنية الأخرى خارج الفوسفاط، وإعادة هيكلة النشاط المنجمي التقليدي.

- قطاع البيئة:

ضرورة تعميم الطاقة الشمسية والتزام العمل بها بالنسبة لكافة المقاولين في مجالات العمران الفلاحة الصناعة...، والعمل على تنفيذ السياسة الوطنية في مجال محاربة تغيير المناخ، إضافة لتفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وضرورة إقرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع الاقتصاد الأخضر، والعمل على إيجاد حلول لمكافحة التغيير المناخي والمحافظة على التنوع البيولوجي.

ذ. السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

• قطاع السياحة:

السيد الرئيس المحترم،

انسجاما مع توجهات بلادنا الرامية إلى جعل السياحة في صلب المسيرة التنموية لبلادنا من خلال مواصلة تنزيل مختلف الأوراش الإستراتيجية ووضع مخططات قطاعية تقوم على الانسجام والتكامل لرفع التحديات والرهانات. فإن مناقشة مشروع قانون المالية عامة برسم سنة 2020 هي مناسبة مهمة للوقوف على تنزيل البرنامج الحكومي وتتبع تحقيق أهداف الاستراتيجيات القطاعية، خصوصا رؤية 2020 للسياحة التي أشرفت على نهايتها، خصوصا فيما يتعلق بتحسين التنافسية، وتحسين جودة التكوين وملاءمته مع الحاجيات، والانفتاح على أسواق جديدة، وتجدر الإشارة إلى أن بلادنا تنخرط في دورة تنموية جديدة تمكن من إعطاء انطلاقة جديدة لبرنامجه التنموي، ومعلوم أنه رغم كل المجهودات فإن سوء الحكامة، وتفشي الرشوة، والتفاوت المجالي، يحول دون الاستجابة لتطلعات وانتظارات المواطنين، وتحقيق التنمية المنشودة، وقد سجله التقرير الاقتصادي والمالي المرفق بمشروع قانون المالية 2020 من المؤشرات التالية:

- عجز على مستوى جلب 20 مليون سائح، بتحقيق 13 مليون سائح فقط، الذي يتضمن ملايين مغاربة العالم البالغ عددهم 5 ملايين؛

- عجز على مستوى تقليص التركيز الجهوي، حيث لازالت مراكش تمثل أزيد من 30% كقطب رئيسي يحول دون انتعاش الوجهات الأخرى؛

- صعوبة الولوج إلى مصادر التمويل عن طريق القروض البنكية.

لذلك فإن اقتصاد بلادنا لن يتمكن من إقلاع حقيقي دون تشجيع المقاولات السياحية المتوسطة والصغيرة جدا، كما أن الحكومة غير مستعدة للتعامل بجدية بخصوص تحسين وضعية هذه المقاولات.

• قطاع الصناعة التقليدية:

هذا القطاع الذي بقدر ما هو منتج للعديد من التحف والمنتجات المغربية التي تعبر عن الثقافة والهوية المغربية، فهو كذلك يعتبر عامل جذب للسياحة الوطنية، كما أنه يتقاطع مع العديد من القطاعات الحكومية الأخرى كالسياحة والتجارة الداخلية والخارجية، إلا أن هذا القطاع والعاملين به يعانون بشكل كبير من جملة من المشاكل:

- على مستوى ظروف عمل وعيش الصناع، (الحرمان من التقاعد والسكن...) بما يضمن العيش الكريم؛

- على مستوى التسويق: ضرورة عقلنة تنظيم المعارض الداخلية والخارجية وتوسيع دائرة المستفيدين منها؛

- على مستوى التكوين: توسيع فرص التكوين المستمر بإقامة معاهد جهوية متعددة الاختصاص.

فبالرغم من الرهانات التي يرتكز عليها البرنامج الحكومي لتحسين وتطوير النسيج المقاولاتي وتبسيط المساطر، والتخفيف من الشروط التي تفرضها الأبناك وبرنامج التدرج المهني، إلا أن القطاع لازال في حاجة إلى المراقبة والمواكبة ولذلك لابد من إعطاء مزيد من الاختصاص للمنتخبين عبر غرف الصناعة التقليدية لتساهم في تنمية القطاع، ودعم البحث العلمي بالشراكة مع الجامعة المغربية، بما يجعل القطاع قوة اقتصادية واجتماعية صانعة للثروة وحامية للهوية الحضارية والثقافية.

• قطاع النقل الجوي:

يحظى قطاع النقل الجوي بأهمية قصوى في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، ويلعب دورا مركزيا في تكريس موقع المغرب كقطب جوي بإفريقيا من خلال تسهيل المبادلات التجارية، وتطوير الصناعات المرتبطة بالطيران، كما يساعد على تحقيق أهداف الاستراتيجيات القطاعية ويدعم تنافسية المملكة على الصعيد الجهوي والدولي، ولإعطاء دينامية كبرى لهذا القطاع الحيوي لابد من العناية بمستخدمي الملاحة الجوية المدنية، وتعزيز البنيات التحتية لمطارات المملكة، وتعزيز منظومتي النقل والشحن الجوي من خلال دعم وتنفيذ اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الخطوط الملكية وبعض الجهات، والرفع من الطاقة الاستيعابية للمطارات، وتحسين وجودة الخدمات وتعزيز سلامة الملاحة الجوية، وأمن الطيران وتطوير الترسانة القانونية في مجال حماية المسافرين ومرتفقي المطارات.

• قطاع الاقتصاد الاجتماعي:

ندعو الحكومة إلى:

- تعزيز المبادرات المحلية والمالية للتعاونيات؛

- توفير مناخ الأعمال وتقوية وتنظيم الفاعلين؛

- دعم ومواكبة التعاونيات وتسهيل وولوج المنتوجات إلى الأسواق؛

- تبسيط شروط التمويل البنكي بهذا القطاع؛

- وضع إطار قانوني ملائم لمؤهلات الاقتصاد الاجتماعي.

وفي الأخير ورغم كل المجهودات المبذولة فقد أخفقت الحكومة بشكل كبير على مستوى التوزيع العادل للثروة مجاليا واجتماعيا، وفي مجال محاربة الريع والامتيازات عبر تعزيز قيم الديمقراطية، والعدل، والمساواة، والحرص على سيادة القانون، وإعادة الثقة للمواطنين والمواطنات بما يضمن ازدهار البلاد واستقرارها.

وأمام عدم قدرة القانون المالي بخصوص الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تدخل في إطار لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية على الاستجابة لتطلعات المغاربة وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، يصوت الفريق الاستقلالي ب "لا" على هذه الميزانيات الفرعية.

3) لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتدخل في مناقشة الميزانية الفرعية للقطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، برسم مشروع القانون المالي 2020.

السيد الرئيس،

نحن اليوم أمام ميزانية تكاد تمس كل شيء إلا الجانب الاجتماعي، علما أن الحكومة الحالية قد تعهدت بتطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية بما يضمن الولوج العادل للخدمات الأساسية وبالأخص التعليم والصحة والتشغيل والسكن، وتكريس مبدأ التضامن وتكافؤ الفرص بين الأفراد والفئات والأجيال.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي نؤمن بأنه على الرغم من رفع الميزانية الهائلة المخصصة لقطاع التعليم سنويا ومن توالي الخطط الرامية إلى إصلاحه، لا يزال يشكل عائقاً كبيراً أمام تنمية البلاد، مما يترجم وجود المدرسة العمومية على هامش التنمية ولم تعد تلك البوابة التي تحقق الارتقاء الاجتماعي، بل إننا أصبحنا اليوم أمام تغول التعليم الخاص، أمام تعليم طبقي جديد، فاعتماد نظام التعاقد في القطاع يضر المنظومة في الجوهر، على اعتبار أن نساء ورجال التعليم هم عماد أي إصلاح منشود، فكيف يمكن أن نعبئ طاقات ألاف الشباب من نساء ورجال التعليم في الوقت الذي لا نحقق لهم منظومة مستقرة؟

إن القطاع يعاني مشاكل بنيوية نجملها في الاكتظاظ الذي تعرفه أغلب مؤسساتنا التعليمية وفي غياب تأهيل المؤسسات المدرسية التي أضحت كثير منها غير صالحة للتدريس، كما تعاني المنظومة من نقص في الموارد البشرية وغياب تكوين مستمر لها، وشح في الوسائل الديداكتيكية الحديثة، ورغم الجهود المبذولة إلا أننا نسجل ارتفاع نسبة الهذر المدرسي خاصة في صفوف الفتاة القروية التي تبقى بحق أكبر ضحية للمنظومة التعليمية الوطنية.

ونسجل بكل أسف غيابا بل تغييبا لهياكل المؤسسات الجامعية في تسيير وتأطير البحث العلمي، فالأطروحات الجامعية التي تناقش سنويا في رحاب الجامعات المغربية، تفتقد في جلها للمعايير الدولية للبحث العلمي حيث يبقى توجهها نظريا في أغلب الأحيان، وننبه الحكومة في هذا الشأن إلى ضرورة البحث عن آليات لتمكين الطلبة من اللغة الانجليزية على الخصوص، لأن عدم التمكن منها، يحرم معظم الطلبة الباحثين من استغلال مراجع محينة وذات قيمة علمية كبيرة، حيث

يقتصر الاعتماد على ما توفر من مراجع باللغة الفرنسية فقط.

فالبحث العلمي لا يستقيم في ظل غياب التجهيزات والإمكانيات اللازمة لإجراء أبحاث ميدانية، وخاصة في العلوم الدقيقة، ولا يمكن للبحث العلمي أن يتطور دون تفعيل الخلاصات التي يصل إليها هذا الأخير وأجرأتها في صيغة برامج للتنمية، في الوقت الذي تستمر فيه عشرات الأدمغة ع والمخترعين المغاربة في الهجرة إلى الخارج بحثا عن بيئة حاضنة لأفكارها وإبداعها واختراعاتها التي تقابل بكثير من اللامبالاة.

السيد الرئيس،

لا زال التكوين المهني يرزح تحت وطأة مشاكل بنيوية بالرغم من الرعاية الملكية الكبيرة لهذا القطاع الذي دعا جلالته الى جعله قاطرة للتنمية المستدامة، فتحرك الحكومة لم يثمر لحد الساعة أي تصور يرضي جلالة الملك، بعدما كان قد تطرق إلى الوضع المزري للتكوين المهني في خطبه السامية، إضافة إلى ترؤسه جلسة عمل خصصت لتأهيل عرض التكوين المهني وتنويع وتثمين المهن وتحديث المناهج البيداغوجية، وقد كان حفظه الله، قد أعطى تعليماته السامية للحكومة من أجل بلورة برامج ومشاريع وإجراءات دقيقة في هذا الصدد، مما يُؤشر على أن التصورات التي طرحتها الحكومة في السابق لم تكن في المستوى، وأحيلكم هنا على تقرير المجلس الأعلى للحسابات الذي أشار فيه إلى أن هناك صعوبة للتحكم في حاجيات سوق الشغل نظراً إلى غياب مرجع وطني للمهن والحرف للوصول إلى معرفة حقيقية لسوق الشغل، الذي يعتبر المرحلة الأساسية في عملية التخطيط.

إننا في الفريق الاستقلالي نسجل العديد من نقاط الضعف التي يعانيها القطاع، فانتشار مؤسسات التكوين المهني في عدد من المدن المغربية يجعل التكوين بالتناوب غير ناجح في ظل غياب مقاولات تستقبل المتدرب من أجل استكمال التكوين، في ظل اعتماد إدارة التكوين المهني بشكل كبير على المكونين العرضيين، بالإضافة إلى قلة مباريات التوظيف، وضعف الأجور والتحفيزات، وأختم تدخلي عن قطاع التكوين المهني بما جاء في تقرير المندوبية السامية للتخطيط حول هذا القطاع، حيث أكدت بأن نسبة البطالة في صفوف حاملي شواهد التكوين المهني أكبر بكثير من مثيلاتها في التعليم العام.

السيد الرئيس،

إن الصحة هي الشيء الوحيد الذي لا يشترى بالمال ان افتقدها الإنسان افتقد معها كل شيء، فإذا كان الحق في الصحة مدخلا رئيسيا لحقوق الإنسان وللعدالة الاجتماعية، فإننا نؤكد أنه وبالرغم من المجهودات المبذولة، فالقطاع لازال بعيدا عن انتظارات المواطنين في ضمان حقهم الدستوري في الولوج المجاني والتمتع بحق الصحة بصفة متكافئة وعادلة في كل ربوع المملكة خاصة المناطق النائية والجبلية. فالاختلالات التي يعانيها القطاع تمس في العمق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين الجميع، ولعل برنامج "رميد" الذي تحول إلى بطاقة بدون رصيد، حاملوها يتحملون مصاريف العلاج والتحاليل والأدوية، خير دليل على الفشل الحكومي في هذا القطاع، ناهيكم عن الاكتظاظ الذي تعرفه جل المستشفيات والنقص الحاد في الموارد البشرية المؤهلة التي بالمناسبة نحيي الغيورين منهم في خدمة وطنهم، وندعو الحكومة إلى إعادة النظر في برامج التكوين الخاصة بهذه الفئة، وتوجيهها بما يمكن من سد الخصاص الذي يعرفه القطاع الصحي في عدة تخصصات، مع تمكينها من حقوقها المشروعة، أما التجهيزات الطبية فأعطابها شبه دائمة، خاصة أجهزة الكشف الطبي بمختلف أنواعها.

إن حالة القطاع الخاص عموما ليست أحسن حالا من القطاع العام، فغياب الرقابة والمراقبة لهذا القطاع الذي أصبح يدر على أصحابه أموال طائلة مصدرها مواطنون مغلوبون على أمرهم، تعذر عليهم ولوج الصحة العمومية، يجعلنا نجزم بأن الحكومة لم تستطع ترجمة التزاماتها على أرض الواقع، فالعناوين الكبرى المضمنة في برنامجها الحكومي والتي التزمت فيها في الحفاظ على كرامة المواطن وضمان العدالة المجالية بقيت مجرد شعارات يكذبها الواقع، وتستهزء منها لوبيات القطاع.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن الأزمة الاجتماعية هي ليست أزمة تقنية أو موازناتية، إنما هي أزمة سياسية مرتبطة بعدم إشراك المعنيين في تدبير الملفات الاجتماعية، وقد صار من اللازم على الحكومة تحمل مسؤوليتها السياسية، بإشراك كل الفاعلين من أجل ضمان عميق لكل المجالات الاجتماعية في التعليم والتشغيل والتقاعد وغيرها وفق مقاربة تشاركية.

إننا مؤمنون أن الاستقرار السياسي العام في البلاد، لن يتحقق إلا من خلال تكريس مسار للإصلاح السياسي العام الذي تسير عليه البلاد بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، عبر تعبيد مسالك الحوار مع جميع الفرقاء، فبلادنا اختارت أن تحل مشاكلها بالحوار وليس بشيء آخر، وحينما تخل الحكومة بهذا الشرط فإنها تمس بأحد أهم مقومات هذا الاستقرار.

فإذا كانت الحكومة تقوم بحماس بتطبيق تدابير قاسية في حق المضربين فإننا كنا نتوقع منها حماسا أكبر من أجل التعجيل بإخراج وتنزيل قانون الإضراب، الذي يلزمها به الدستور، والقانون المنظم للنقابات المهنية، وهو التزمت به في مخططها التشريعي.

السيد الرئيس،

لقد كثر الحديث عن حلول للبطالة والبحث عن الاستراتيجيات، وبقيت المقاربات والاستراتيجيات في التقارير الادبية للميزانيات، ولم تخرج بعد لأرض الواقع، لنساءل الحكومة عن الحلول الآنية والعاجلة لإسعاف شبابنا من أزمة البطالة في غياب تصور واضح لديها لإشكالية التشغيل وارتباطه بالتربية والتكوين، فكيف للحكومة أن تتمكن من

تقليص معدلات البطالة كما وعدت بذلك وهي تمس بأهم محفزات الاستثمار الداخلي والخارجي؟

السيد الرئيس،

وعلى المستوى قطاع الشباب والرياضة، نسجل وبكل أسف استمرار منطق الهواية في جل فروع الرياضة المغربية، التي تعاني من غياب الديمقراطية الداخلية والشفافية في التدبير المالي حتى أصبحنا اليوم أمام غياب شبه دائم عن المحافل الدولية، اشتقنا الى رؤية علمنا المغربي يرفف عاليا في الملتقيات الدولية كما كان في سابق عهده، ولا شك أن المحسوبية والزبونية، والمحاباة، وغياب رؤية لصناعة الأبطال والاهتمام بالمواهب الصاعدة ساهم في ضياع الطاقات وتهجيرها.

لذلك فإننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على ضرورة تكثيف الجهود من أجل تجاوز أزمة الشأن الرياضي عبر الانتصار للرياضة القاعدية، وتوجيه العناية اللازمة لتهيئ وتحضير رياضيي النخبة، وفق مقاربات علمية وأكاديمية بعيد عن الارتجالية في عالم أصبحت صناعة الأبطال صناعة قائمة الذات.

السيد الرئيس،

أما بخصوص برنامج التخييم، فهو بعيد كل البعد عن العدالة التربوية خصوصا فيما يتعلق بطرق توزيع مراكز التخييم وعدد المستفيدين، حيث بات من اللازم مراجعة معايرها المعتمدة، بأخرى تتسم بالمرونة والزجر لقطع الطريق على بعض المتاجرين بالريع التربوي، وبحياة أطفال كان حلمهم أن يشاركوا في مخيم صيفي، وهي مناسبة لتعي جميع القطاعات الحكومية أن برنامج التخييم هو برنامج حكومي وليس قطاعي، لذا عليها أن تضع كل إمكانياتها رهن إشارة طفولتنا من أجل إنجاح عرسها التربوي والتتويجي.

وما يقال عن الطفولة يقال عن الشباب، وهي اليوم فرصة لنسائل الحكومة عن الاستراتيجية المندمجة للشباب وعن مصير المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي والمجالس الجهوية للشباب.

وإذا كنا قد لاحظنا التفاوت الواضح بين الجهات فيما يخص القطاعات الاجتماعية بصفة عامة فقد سجلنا في هذا القطاع تفاوتا جهويا مهولا فيما يخص المؤسسات والمركبات والمراكز التابعة للوزارة، والميزانيات المرصودة لها، الأمر الذي يسائل الحكومة عن العدالة المجالية ومدى تفعيل الجهوية ويحتم علينا ضرورة تعزيز الالتقائية بين القطاعات الحكومية ترشيدا للوسائل وتحقيقا للنجاعة وربحا للزمن السياسي.

فلم يعد مقبولا هذا التمييز، ولا يمكن أن يرضينا أن تكون المواطنة درجات، أملنا الأسمى أن ينتفع كل المواطنين على حد سواء، بمختلف مكوناتهم وامتدادهم الجغرافي بخيرات بلادهم.

السيد الرئيس،

لقد شكلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منعطفا بارزا أدرج العنصر البشري في صميم النموذج التنموي الوطني، وأعطت دفعة قوية للجهود الهامة المبذولة من أجل تدارك التأخر المسجل في بعض المجالات الاجتماعية، منها تخفيض نسبة الأمية، وتعميم الولوج إلى التعليم، والولوج إلى الماء الصالح للشرب والكهرباء، خاصة في الوسط القروي، بالإضافة إلى فك العزلة عن العديد من المناطق القروية، وهي مناسبة لنحيي فيها القيميين على هذا البرنامج الوطني، وندعوهم بالمناسبة لمزيد من الإبداع ومزيد من الحكامة بشتى فروعها، حتى نحقق الأهداف التي من أجلها أنشئت.

والأكيد أن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، قامت بمجهودات مهمة في هذا الإطار، من أجل تحقيق التوازن بين مختلف المجالات التي تتحمل مسؤوليتها، وهذا المجهود يجب تتويجه بإعادة النظر في هيكلة القطاع حتى لا يبقى الاهتمام مقتصرا على قضايا المرأة فقط بل وجب الانفتاح على باقي مكونات الأسرة.

وإننا في الفريق الاستقلالي إذ نثمن مجهودات الحكومة للاهتمام بالفئات المعوزة والأشخاص في وضعية إعاقة، نؤكد على وجود تقصير واضح في مجال التنسيق مع باقي القطاعات الحكومية نظرا لكون قضية الأشخاص في وضعية إعاقة، هي قضية تهم كل القطاعات الحكومية.

وفي مجال الأشخاص المسنين نسجل في الفريق الاستقلالي بإيجابية الاهتمام الذي أصبحت الحكومة الحالية توليه لهذه الشريحة العمرية من المجتمع، إلا أننا ننبه إلى ضرورة العناية بهم من باب الحق وليس من باب الشفقة. فالمسنون لديهم حق على الدولة كباقي فئات المجتمع الأخرى وعلينا أن نعمل بكل الوسائل من أجل الحفاظ على كرامتهم واستفادتهم من كافة حقوقهم الدستورية، ولما لا دعم أسرهم أسوة بالأرامل والمطلقات، فذات ضيق اليد هي من ترمى بهم إلى الشارع وفي أحسن الأحوال إلى مؤسسات للرعاية الاجتماعية على علاتها.

لقد دافع حزب الاستقلال عبر فريقيه في البرلمان من أجل تحقيق ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي، لكننا في المقابل نتساءل عن مدى تفاعل الحكومة مع مقتضيات الدستور خاصة الفصل 19 منه؟ وعن مصير المناصفة في مراكز القرار الإداري والسياسي والحكومي؟ وأين نحن اليوم من التزام الحكومة بشأن تقليص وفيات الأمهات عند الولادة.

كما ننبها إلى وجوب التزام المغرب بالاتفاقيات الدولية التي يوقعها، والعمل على تطبيقها على مستوى الواقع، مثل تعميم تمدرس الفتيات وتوفير الوسائل الضرورية لتمكين الفتيات من متابعة الدراسة، والعمل من أجل القضاء على زواج القاصرات التي ارتفعت نسبته حسب الأرقام الواردة في بعض التقارير الوطنية، وحماية الطفولة المغربية من الاستغلال بشتى انواعه.

السيد الرئيس،

أصبح الإعلام اليوم من أهم الوسائل المستخدمة للتخاطب مع الأفراد والحكومات، وكافة طبقات المجتمع على حد سواء، وهو يسهم في إيصال القضايا المختلفة في المجتمع وفي كافة المجالات، كما يُعبّر عن ضعف الأمة أو قوّتها، وله تأثير كبير في أفراد الأمة وحياتهم، فقطاع الإعلام والاتصال ببلادنا، يشكل أحد أهم القطاعات الإستراتيجية ومدخلا جوهريا للإصلاح في شتى المجالات، بل هو قاطرة المجتمع باعتباره ملتقى كل التوجهات المجتمعية والحكومية على حد سواء، نظرا لدوره الفعال في التنشئة الاجتماعية والسياسية وصناعة الرأي العام.

فبالرغم من المجهودات المبذولة بالقطاع، فإننا ننبه الحكومة إلى أن عدم رضا المغاربة على الإنتاجات الدرامية المغربية وعن الإنتاجات التلفزية بشكل عام، في جميع أغلب قنوات القطب العمومي، حيث عبر المواطنين عن سخطهم هذا بإطلاق مجموعة من الوسوم في شبكات التواصل الاجتماعي، معتبرين أن هذه الإنتاجات لا تحترم الذوق العام وتفتقد إلى روح الإبداع والاجتهاد، كما أنها تعيش في روتينية ورداءة وتكرار لنفس الأعمال والإنتاجات، مع تغيير طفيف على مستوى العناوين، مما يعطي الحق لطرح سؤال من المسؤول عن هذه المهزلة، دون جواب واضح من الجهات المعنية، فيما الشركات المنتجة تتهرب من المسؤولية وتحاول أن تحملها إلى ضيق المدة الزمنية المخصصة لهذه الإنتاجات، ونكاد نجزم أن المشكل الكبير يكمن في سمسرة هذه الإنتاجات وانتقالها من يد منتج إلى أخر، عبر عقود خاصة، حيث تنخفض ميزانية المشروع ما يؤدي إلى انخفاض الجودة فيها بغية ترشيد النفقات وإتمام العملية الإنتاجية بأقل التكاليف، عكس ما هو مشار إليه في دفتر التحملات.

كما نسجل بكل أسف طغيان المسلسلات الأجنبية المترجمة بل تزيد حدة عن السنة التي قبلها، في تهديد صارخ للهوية والمقومات المغربية، فللقطب العمومي للأسف، يتعامل مع المجتمع من منظور اقتصادي هدفه الربح لا تربية جيل الغد وصقل ذوقه الفني وتكوينه، لكن كيف يتأتى لها ذلك في ظل هشاشة وضعية العاملين في قطاع الإعلام والاتصال ببلادنا، رغم حيويته ودوره المركزي في تعزيز دمقرطة الدولة والمجتمع. وهي مناسبة ندعو فيها الحكومة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة لولوج القطاع وتطويره عبر نهج سياسية ضريبية تحفيزية كما هو الشأن في عدة قطاعات، والعمل على الزام الفاعلين الإعلاميين لروح القوانين المنظمة للقطاع حماية للأعراف والهوية المغربية، لذا نؤكد أنه لن يكون كافيا أن تكون لنا دفاتر تحملات متقدمة، بل لابد من ضمان تنفيذ أمثل لمقتضياتها.

السيد الرئيس،

إن الشأن الثقافي هو أحد أهم مداخل عمليات التنمية الشاملة لأن موضوعها هو الإنسان وهدفها هو تطوير ملكاته وقدراته وصيانة قيمه، مقتنعين أن الثقافة لا ينبغي حصرها في تعبيرات موسمية ولا ينبغي اختزالها في مقاربة فولكلورية بل ينبغي التعاطي معها كمجال لإعادة بناء عدد من القيم التي نحتاجها في نهضتنا الشاملة.

إن معاناة الفنان المغربي لا يمكن بتاتا فصلها عن مشاكلنا الاجتماعية والإنسانية والثقافية التي نتخبط فيها ولا يمكنها أن تُشكل استثناء علينا تخطيه، فالفن جزء لا يتجزأ من النسيج الإنساني والثقافي والإبداعي والتراثي لمجتمعنا، والاهتمام به اهتمام بحضارتنا، والعناية بالفن يجب أن يصاحبه العناية بأصحابه، فتهميشهم هو تهميش للفن ذاته، وهو ما يدفعنا اليوم لتنبيه الحكومة الى خطورة الامر وتردي الوضع الثقافي ببلادنا، وندعوها إلى الاستثمار في التراث اللامادي وتثمينه باعتباره منتجا للثروة وعنصرا مركزيا في تعزيز الانتماء ومواجهة الاستيلاب الثقافي.

السيد الرئيس،

يعتبر العمل المصدر الرئيسي لقوت ورزق الفرد، وهو أمر أساسي لتأمين الحياة الكريمة وأحد ركائز العيش باستقرار وأمان، لاستمرارية توفير متطلبات ومستلزمات الفرد والعائلة، والعمل يساعد الفرد في تحسين مستواه المعيشي والاقتصادي، وينمي لديه الحس الثقافي والاندماج الاجتماعي الإيجابي مع المجتمع، لكننا نعيش اليوم معضلة تفاقم البطالة بنسب خطيرة لدرجة أصبح فيها الشباب يعبر عن تدمره في المحافل الكروية والرياضية بشعارات خطيرة يرفعها تعبر مؤشرا قويا على الحكومة أخذه بعين الاعتبار، كما علينا التدخل باستعجال وبحزم لمعالجة الإشكالات وتوفير فرص الشغل كحق دستوري، فالأرقام الكارثية تدل على أن برامج الحكومة غير فعالة، أرقام لا تترجم البرامج الانتخابية للمكونات الحكومية، وهو ما أكدته المندوبية السامية للتخطيط في مذكرتها الإخبارية على فشل سياسة الشغل أساسا في العالم القروي الذي لا زال ينتظر الإنصاف، بالتالي فشل الاستراتيجية الوطنية للتشغيل التي وعدت من خلالها الحكومة بخلق 1 مليون و200 ألف منصب شغل،وبالتالي نتساءل عن جدوى البرامج التي تم وضعها كبرنامج "إدماج"، وبرنامج "تحفيز" وبرنامج "تأهيل وبرامج التشغيل الذاتي ؟

فمعالجة ظاهرة البطالة تتطلب استراتيجية بنيوية تتبني مقاربة تشاركية بعيدا عن إطلاق مخططات غير مدروسة الأهداف والنتائج.

تلكم السيد الرئيس رؤيتنا بإيجاز من أجل إنجاح برامج اجتماعية تمس في العمق أكبر شريحة من المغاربة من أجل حياة وو طن يسع للجميع.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

4) لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

- الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة؛

- ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

- الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط؛

- ميزانية مجلس المستشارين:

-الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لأن أتدخل في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في نطاق لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

بداية لا يسعنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إلا أن نعبر عن كبير عرفاننا للمجهودات السامية التي يقوم بها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، لتبويئ بلدنا المكانة التي يستحقها في مصاف الدول السائرة في طريق النمو، والتي عززت بسعي جلالته لجعل المغرب منطلقا للتنمية بإفريقيا.

• الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة:

بداية لا بد أن نسجل أن تقديم هذه الميزانية لم يخرج عن المعتاد، بحيث أن السيد رئيس الحكومة وكما هي عادة سابقيه لم يحضر لمناقشة هذه الميزانية، رغم أن مناقشتها كانت تحمل لنا أملا في أن نناقش رئيس الحكومة في تدبيرها وفي تدبير القطاعات الكثيرة التي تحت سلطته، فهذه الميزانية رغم حجمها ورغم أبوابها وما تتضمنه، فهي مدخل مهم للعديد من الميزانيات وهي الأساس للكثير من القطاعات التي توجد مباشرة تحت سلطة رئيس الحكومة، الذي ينبغي ألا ننسى أن الإدارة توجد تحت سلطته بقوة الدستور، خصوصا بعد التعديل الحكومي الأخير حيث ألحقت بهذه المؤسسة العديد من القطاعات المهمة كالحكامة أنموذجا وخلق مجموعة من آليات نفاذ القوانين كاللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف التي جاءت تنفيذا لمقتضيات القانون رقم 103.13.

كما أن السيد رئيس الحكومة هو الرئيس المباشر للمجالس الإدارية لمجموعة مهمة من المؤسسات الكبرى، وبالتالي فإن له ولاية عامة على مجملها، وإن كان يفوضها للوزراء كل حسب اختصاصه نظرا لصعوبة مواكبتها بطريقة مباشرة، ولكونه منسقا لمجموعة من اللجان الموضوعاتية.

وهنا نلاحظ وجود مجموعة من المؤسسات وتابعة لمصالح رئاسة الحكومة مثل: أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، جامعة الأخوين، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المحكمة الدستورية، المجلس الأعلى للقطاع السمعي البصري، المجلس الأعلى للتعليم ووكالة الأمن والسلامة النووية والإشعاعية، بالإضافة إلى مجلس الجالية بالخارج والمرصد الوطني للتنمية البشرية ومجلس المنافسة، وهو عدد مهم من المؤسسات والمنظمات والهيئات التي تتميز بطابعها السياسي والاقتصادي والعلمي والحقوقي مما يعطي لرئاسة الحكومة ذلك الطابع الجامع والمحوري في كافة المجالات، ويبقى تدبيرها خارج الرقابة البرلمانية مما يشكل نشازا في التدبير الديمقراطي.

وهذا ما كنا نرغب في أن نناقشه مع السيد رئيس الحكومة، لأن هذه المنظمات والمؤسسات؛ وإن كان بعضها مستقلا بقوة الدستور والقوانين المؤطرة لها؛ فإنها تنفذ تصورات وتوجهات الحكومة، وبالتالي تعتبر أدوات مهمة لتنزيل الرؤى والاستراتيجيات، وتنفذ البرامج والمشاريع.

وهنا نذكر أننا في السنة الماضية عبرنا عن أملنا في أن تتفرغ رئاسة الحكومة للأدوار الدستورية التي أناطها بها دستور 2011 وتنأى بنفسها عن مجموعة من القطاعات الحكومية (الوزارات المنتدبة لدى رئيس الحكومة) ورئاسة مجموعة من المؤسسات والمقاولات العمومية التي حان الوقت لتكون رئاسة مجالسها الإدارية للوزراء المشرفين على القطاع المعني، لكن التغيير الحكومي كرس هذه المهام أكثر.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يستوقفنا في مناقشة ميزانية مصالح رئاسة الحكومة أمر هام؛ يتمثل في غياب وثائق مرافقة لمشروع الميزانية الفرعية، وفق ما ينص عليه القانون التنظيمي للمالية، من قبيل دليل نجاعة الأداء الخاص برئاسة الحكومة والمؤسسات التابعة لها كالمحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والهيأة العليا للاتصال السمعي البصري والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس الجالية المغربية بالخارج ومجلس المنافسة، وغيرها من الهيئات التابعة والمؤسسات والهيئات الأخرى.

ويعتبر غياب مسؤولي هذه المؤسسات عن تقديم مشروع الميزانية سلوكا غير مفهوم وغير مقبول، فلا أحد فوق سلطة المراقبة وإذا لم تكن المراقبة داخل البرلمان فأين ستكون؟

نعود هذه السنة كما السنة الماضية إلى التساؤل عن دور مجلس المغاربة المقيمين بالخارج، فلا يختلف اثنان هذا المجلس لا يساهم لا من قريب ولا من بعيد في تأطير المغاربة المقيمين بالخارج، ولا يقدم لهم أية خدمات ولا يساعدهم في مشاكلهم وأزماتهم واستفسِروا هؤلاء عند حلولهم بأرض الوطن، في حين نسجل بكل اعتزاز ما تقوم به الجالية المغربية بالخارج من أدوار في الدفاع عن المغرب وقضاياه العادلة وفي مقدمتها قضية وحدتنا الترابية، وهو ما يتجلى في تحمل أفرادها للسفر مسافات طويلة للمشاركة في وقفات تضامنية دعما للوطن وقضاياه،

وأيضا حضورهم المكثف في الندوات والمحاضرات والملتقيات من أجل إعطاء بلادنا إشعاعها المعهود فيها والذي تغذيه هذه الجالية بشكل يومي، رغم الغربة والعمل والعديد من العوائق التي لا يتحرك هذا المجلس من أجل أن يجد لها حلا، وأعمى من لا يرى من دور لهذه الجالية كمصدر مهم في تعزيز القدرة الاقتصادية للمغرب حيث تعتبر مصدرا أساسيا لموارد الدولة من العملة الصعبة، وبالتالي يجب الاستمرار في التواصل معها ومأسسة هذا الحوار، وعلينا أن نسعى بكل قوانا إلى ربط الأجيال الجديدة من أبناء المهاجرين بوطنهم الأم والمساهمة في تعليمهم ثقافتهم المغربية الأصيلة السمحة والمعتدلة. ومن هذا المنبر لا يسعنا إلا أن نوجه لهم كل التقدير والاحترام.

وعلى النقيض من ذلك نسجل بكل استغراب واستهجان الدعم الهزيل المخصص للنقابات، فدورها الكبير الذي منحها إياه دستور المملكة والمتمثل في تأطير وتمثيل الطبقة العاملة يستوجب على الحكومة أن توفر لها الدعم الكافي للنجاح في هذا الدور الهام خصوصا مع تنامي الاحتقان الاجتماعي على ضوء الفشل الذريع لمؤسسة رئاسة الحكومة في تقديم عرض اجتماعي يرقى لمنتظرات المواطنين والمواطنات، مما أفشل هذا الحوار رغم الدعوة الملكية إلى إنجاحه عند افتتاح الدورة التشريعية الحالية،فمن المثير أنها لا تحصل مجتمعة سوى على فتات لا يكفيها حتى في التدبير اليومي لشؤونها؟؟، أفبمثل هذا التعامل سيتم تقوية العمل النقابي والحزبي، مما يدفعنا بكل جرأة أن نتساءل لمصلحة من يتم هذا التضييق؟ وهل بمثل هذه الممارسات تطمح البلاد إلى دعم أكثر هيئات الوساطة قربا من الطبقة الشغيلة؟ ونرى من واجبنا التنبيه إلى ضرورة إعادة النظر في هذا الدعم إذا أردنا تقوية وتعزيز العمل السياسي ببلادنا.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

وعلى مستوى قطاع الحكامة الملحق بهذه المؤسسة في التعديل الحكومي الجديد إن مناقشتنا لهذه الميزانية الفرعية تستوقفنا عدة ملاحظات:

ملاحظة تهم الاستهداف: نحن نعلم أن هناك دراسات وتقارير دولية ووطنية منذ بداية هذه الألفية، وهي تشخص الوضع وتضم مجموعة كبيرة من المعطيات، ويجب علينا استغلالها لنحدد بدقة مجالات الاستهداف والمعنيين به، هذا الاستهداف الذي كلف بلادنا ملايير الدراهم، حيث كان الأمر يتعلق ب 54 مليار درهم في صندوق المقاصة قبل أن تنخفض إلى 15 مليار، ولمزيد من الحكامة ندعو إلى الإسراع بإخراج السجل الاجتماعي في أقرب الآجال، بما يضمن استفادة دقيقة للمستهدفين من برامج الدعم، ونتساءل أين وصل السجل الاجتماعي الذي هللت له الحكومة منذ تولها والتي قبلها؟

ملاحظة تهم الالتقائية: عرف المغرب في السابق وفي ظل حكومات سابقة وزارة التخطيط، وهو ما غاب عن حكوماتنا الأخيرة، وكانت تقوم بالتنسيق وبين القطاعات الحكومية وبرامجها وسياساتها، وقد كلفنا غيابها حاليا مبالغا ووقتا كبيرين.

ملاحظة بخصوص الحكومة الالكترونية: هذا إجراء صادق عليه البرلمان من خلال قانون إحداث الوكالة الرقمية، ولكننا نسجل غياب اعتمادات مالية مناسبة لتنزيل هذا الخيار الاستراتيجي خلال مناقشة القانون المالي ومناقشة الميزانية الرقمية لوزارة الصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

ملاحظة تهم تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة: مما يدعو للاستغراب هو أن المقاولات الصغرى قادرة على الحصول على قروض كبيرة وبفوائد قليلة وشروط ميسرة وعدة مرات، بعكس المقاولات الصغيرة التي لا تتوفر على هذه الامتيازات ويتم عرقلة ملفاتها اثقال كاهلها بالفوائد.

ملاحظة تهم المنافسة: هنا أركز على المقاولات العمومية التي يجب إعادة النظر في قوانينها ومجالات تدخلها، وان لا يتداخل عملها مع القطاع الخاص الذي يجب أن يتم تشجيعه ودعمه.

وفي الختام نأمل أن يتم إحداث هيئة لتتبع أهداف التنمية المستدامة مثلما هو الشأن بالنسبة لبعض الدول النامية والمتقدمة.

السيد الرئيس،

من خلال إلقاء نظرة على عرض مهام هذا القطاع يظهر جليا أنه أصبح قطاع "كل ما من شأنه"، وهنا نتساءل معكم هل هنالك اختصاصات محددة بدقة لهذه القطاع؟ وما هي مجالات تدخلها؟ وما هي علاقاتها بباقي الوزارات والإدارات ومختلف الفاعلين؟

كما نسجل مواصلة إصلاح صندوق المقاصة، رغم اقتصار الدعم على غاز البوتان والسكر والدقيق، فإننا ندعو الحكومة أن تستمر في هذا الإصلاح، وان تسعوا أن يصل هذا الدعم بشكل مباشر للمواطنين المستحقين له وللمنتمين إلى الفئات الهشة والفقيرة وبشكل حصري فقط.

ولا يفوتنا هنا التذكير أن غاز البوتان يستفيد منه عدد كبير من غير مستحقيه مما يؤثر على نسبة الدعم وعلاقتها بالأثر الاجتماعي.

وبخصوص السكر فإن المستفيد الأكبر منه هو الشركات الكبرى خاصة المشروبات الغازية والكحولية وشركات التغذية، في حين أن المواطن الفقير والبسيط لا يحس بأي فرق في الدعم المقدم للسكر عندما يقتنيه من السوق هو ومن يجعله مصدر دخل جديد على حد سواء.

وعندما نتحدث عن الدقيق المدعم، فإننا نسجل أنه ينقل إلى مخازن تفتقر لأدنى ظروف السلامة، ويبقى القمح مرتعا للحيوانات والقوارض

والحشرات، بشكل قد يؤثر بدرجة كبيرة على المعايير الصحية المطلوبة. وهنا نطرح سؤال المراقبة الصحية وظروف التخزين، فنهاك من لا يهمه سوى الربح بدون مراعاة هذا الأمر.

وفيما يتعلق بمراقبة الأسعار وبالأخص المحروقات فإن خطوة التحرير كانت شجاعة، وتقبلها المواطن رغم انه تحمل تكلفتها، ولكن يجب ان تتم مراقبة هذه الأسعاروحماية المواطن من التلاعبات بالأسعار والتي نشهدها في اختلاف الأثمان، وهنا نتساءل كما جميع المواطنين ما مآل توصيات لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس النواب، والتي خلصت إلى عدة اختلالات.

• ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ونحن نناقش الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي هو مؤسسة دستورية حيوية تقوم بمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أيضا التي تعرفها بلادنا، والتي نهدف منها جميعا سواء كنا في المعارضة أو الأغلبية أو مهما كان تعدد مواقعنا ومواقفنا، نهدف منها لرؤية بلادنا تتقدم وتنمو وتحتل المكانة السامقة التي يطمح إليها كل مغربي.

ونحن جميعا شهود على الدينامية الكبيرة التي يسير بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهي دينامية جعلته فعلا شريكا حقيقيا للبرلمان والحكومة في عملهما، وقد ساهم هذا المجلس مساهمة فعالة في العديد من محطات العمل التشريعي الحكومي والبرلماني من خلال التقارير القيمة التي أنارت الرؤية حول عدد مهم من القضايا التي عرضت على المؤسسة التشريعية، سواء كان ذلك من خلال الإحالة البرلمانية (والتي نعتز أنه يغلب عليها الإحالات من طرف مجلس المستشارين) أو من خلال الإحالات الذاتية، وبالتالي فهذه المؤسسة هي شريك بمعنى الكلمة للمؤسسة البرلمانية وتقوم بدور كبير في مواكبة مؤسستنا ومدها بالأرقام والرؤى التي تسير في اتجاه تنمية مستدامة.

ولذا فيحق لنا أن نفخر بهذا المجلس الذي يضم بين أعضائه خيرة السياسيين والاقتصاديين والنقابيين والفاعلين الجمعويين بما يضمن أن تخضع التقارير قبل صدورها لنقاش مستفيض بين هذه المكونات التي تمثل تركيبة الشعب ونخبه وأطره، وهو ما من شانه ان يعطيها مصداقية أكبر ويجعلها أكثر واقعية وقابلية للتطبيق.

مما يدفعنا هنا إلى التنويه بالدور المهم الذي يلعبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في بلورة الرؤية الجديدة التي أعلن عنها جلالة الملك خلال افتتاح الدورة التشريعية الحالية والمتمثلة في صياغة نموذج تنموي جديد

وإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لنا قناعة مطلقة أنه لوتم تطبيق وتنزيل هذه التوصيات القيمة التي قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإصدارها لكان وضعنا ومؤشراتنا وترتيبنا تغير إلى الأحسن بصورة كبيرة، خصوصا مواضيع الاستهداف، إصلاح الإدارة، البيئة... وغيرها من المواضيع التي كان سباقا لإثارتها ولكن الحكومة لم تطبقها وبالتالي ضاع علينا فرص مهمة لاختصار الوقت وسرعة التنزيل.

وتبقى هذه المؤسسة متميزة في تحقيق السبق لتناول مواضيع تهم المجتمع والدولة من قبيل الحركات الاجتماعية الجديد وشح المياه والنموذج التنموي الجديد.

• الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط:

تضطلع المندوبية السامية للتخطيط بدور محوري وأساسي في توفير المعطيات الإحصائية التي تساعد على تخطيط السياسات العمومية والتي تستجيب لمنتظرات المواطنات والمواطنين، ولا يسعنا ونحن نناقش الميزانية الفرعية لهذا القطاع إلا أن نشيد بأطرها وكفاءاتها، منوهين بروح عملهم العالية خدمة للصالح العام، داعين الإدارة إلى التجاوب مع مطالب الموظفين واحترام ممثليهم النقابيين، ولا يفوتنا هنا دعوة الحكومة إلى التعامل الإيجابي مع المعطيات الرقمية لهذه المؤسسة الوطنية واعتبارها شريكا لا خصما.

وبهذه المناسبة ونظرا للدور الكبير الذي تقوم به المندوبية السامية ندعو إلى تنظيم لقاءات خلال السنة لتمكين السيدات والسادة المستشارين من التعاطي الموضوعي مع الإحصائيات العددية.

وندعو الحكومة الى تمكين هذه المؤسسة من الموارد البشرية والمادية التي تمكنها من الاستمرار في تقديم خدماتها بنفس الروح وبنفس الجدية.

• ميزانية مجلس المستشارين:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ونحن نناقش ميزانية مجلس المستشارين نقف على الحيف الذي يطال عمل المجلس مما يستوجب العمل وفق منظور تواصلي محكم لتبليغ الرأي العام بالجهد المضني والكبير الذي يقوم به مجلس المستشارين بمختلف مكوناته، وأنه عمل وطني ينبني على حمل هموم المواطنين وانشغالاتهم إلى المجلس من أجل عرضها على الوزراء ومناقشتها وإيجاد حلول منطقية لها، وأن هذه المؤسسة هي تجسيد للديمقراطية، ومؤسسة دستورية مهمة في البناء الديمقراطي لبلادنا. فلا أحد يشكك في الدور الكبير الذي يلعبه البرلمان في الحياة السياسية المغربية، فهو أحد أعمدة الصرح الديمقراطي المغربي، وهوواجهة العمل السياسي ببلادنا، إذ أن كل الفرق والمجموعات النيابية بالإضافة إلى

غير المنتسبين كلها تمثل واجهة نضالية للأحزاب التي تنتمي إليها.

ونحن نناقش هذه الميزانية إلا أن ندعو رئيس ومكتب المجلس إلى ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية عبر تحفيزات تتناسب واشتغالهم الذي يستحق التنويه والإشادة.

كما ندعو إلى الاهتمام بمنظومة التكوين التي يستفيد منها أطر وموظفو المجلس بكافة أصنافهم (رسميون، ملحقون، رهن الإشارة والمتعاقدون).

ولا يسعنا إلا أن ننوه بالأطر والكفاءات التي يزخر بها مجلس النواب، موضحا أنه على الرغم من قلتهم، إلا أنهم يقومون بأعمال جبارة من خلال المواكبة والمساعدة والتواجد المستمر، وأنهم يقومون بأعمالهم على أحسن وجه.

• الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ونحن نناقش ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية، نستغرب غياب عدم مباشرة الحوار الاجتماعي القطاعي، مما يخلق احتقنا يؤثر على مردودية الموظفات والموظفين.

وفي ما يتعلق بالعلاوات داخل الوزارة خاصة بعد مصادقة البرلمان على إصلاح هذه المنظومة خلال قانون المالية لسنة 2014، نسجل استمرار التفاوتات بين المديريات نفسها، مما يخلق تناقضا بين موظفين ينتمون لنفس القطاع، فالوزارة مطالبة بتوفير عناصر الاستقرار وتحفيز وتأطير العنصر البشري لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية واقتصاد المعرفة، مما يدفعنا إلى مطالبتكم بالإسراع في إخراج النظام الأساسي لموظفي القطاع إلى حيز الوجود، ودعم مؤسسة الأعمال الاجتماعية كمؤسسة فتية والأخذ بيدها لتحقيق أهدافها خصوصا أنها حديثة النشأة ويعقد عليها الموظفات والموظفون آمالا عريضة، وجمعية نساء وزارة المالية كجمعية هادفة وجدية تهتم بتثمين مقاربة النوع وإضفاء الطابع الاجتماعي على أنشطتها كفعل مواز يحفز الموظفات.

وفي قطاع إصلاح الإدارة ندعو إلى الإسراع بإخراج القوانين المتعلقة بمجموعة من المهام المنوطة بهذا القطاع إلى حيز الوجود، وتفعيل المراسيم المتعلقة بالتدبير اللامركزي واللامتمركز للإسراع بتنزيل الجهوية المتقدمة ببلادنا كخيار استراتيجي.

5) لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة:

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛

- إدارة الدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة؛

- المندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير؛

- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛

- الوزارة المنتدبة لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون.

السيدات والسادة المستشارون المحتومون.

• وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بفضل السياسة المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، عرف الحقل الديني ببلادنا عدة إصلاحات همت عدة مناحي وجوانب، وبفضلها تحققت عدة مكتسبات ومنجزات في إطار تنشيط الحركة الفكرية والتعريف بالكتاب الإسلامي، وبفضل سياسته الرشيدة، والإشعاع الديني الذي تبوأه المغرب من خلال أشغال بناء المساجد بكل من أبدجان بجمهورية كوت ديفوار، وبكوناكري بجمهورية غينيا، وبدار السلام بجمهورية تانزانيا وغيرها ...

وفي إطار خطة ميثاق العلماء التي لقيت بدورها إقبالا وإشعاعا سواء على المستوى الوطني أو الدولي، الأمر الذي بفضله تمكنت بلادنا من توقيع وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية للعديد من الاتفاقيات في مجال التعاون الثنائي بين عدد مهم من البلدان العربية والإسلامية والمشاركة في اجتماعات الحوار الاستراتيجي مع كل من أمريكا وبريطانيا ، بالإضافة إلى الاجتماع التحضيري الرفيع المستوى المغربي الفرنسي للدورة 14، وكذا مشاركة الوزارة على المستوى الدولي المتعدد الأطراف في المشاورة الوطنية الثانية لرصد تنفيد وتتبع تقييم أهداف التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نسجل بإيجاب، سياسة الوزارة واهتمامها وتجاوبها مع اقتراحاتنا من خلال إسهامنا أثناء مناقشة ميزانية الوزارة ومطالبتنا بتوسيع شبكة المساجد حيث تمكنت من خلال ترشيد استعمال الموارد المتوفرة ، والتحكم في كلفة البناء، مع فكرة تشجيع المحسنين وإشراك الفاعلين المحليين في بناء المساجد وإصلاحها وتجهيزها سواء بالمدن أو القرى، بالإضافة إلى تأهيل المساجد المغلقة، وترميم المساجد التاريخية، وإحياء التراث الديني من خلال نشر المخطوطات والكتب و الأطروحات الجامعية وتيسير تداولها بين المهتمين والدارسين والطلبة الباحثين، كما أن الملفات والقضايا المتعلقة بالمنازعات الوقفية،فإننا نطالب بتدبيرها وخاصة تلك الرائجة أمام المحاكم على اختلاف درجاتها، والتي تحتاج إلى بذل المزيد من

الجهد للتغلب عليها وفضها في أجل معقول بدل طول المساطر والوقت، وبالإضافة إلى بذل المزيد من العناية لترميم التراث الإسلامي، وتنشيط الحركة الفكرية، والتعريف بالكتاب الإسلامي، وترميم المخطوطات ببعض الخزانات الحبسية، والاهتمام بكافة الموارد البشرية للارتقاء بمستوى التدبير الإداري، وهذا بدوره يحتاج إلى تنظيم دورات تكوينية لفائدة موظفي وأطر المنازعات الوقفية، لمواكبة جميع المستجدات القانونية والقضائية.

السيد الرئيس؛

أن التأطير الديني لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، يعد مسؤولية كبيرة للحفاظ على أبناء الجالية من الخطابات المنحرفة وتحصينها من الغلو والتطرف وربطها بالأصول والثوابت المغربية، المتجلية بالأساس في مذهبنا المالكي وعقيدتنا الأشعرية والتصوف السني، وترسيخ قيم المواطنة الحقة، وإرسال بعثات علمية بشكل منتظم طيلة السنة، وخاص خلال شهر رمضان الأبرك لإمداد جاليتنا بكل ما تحتاجه في حياتها الدينية، من مقومات روحية مؤسسة على قيم التسامح الحقة التي نادى بها الإسلام دائما،لأن ديننا الإسلامي يعتبر من القيم المقدسة التي تقوم عليها الأمة المغربية، وهو مكون قوي وثابت للهويتنا ، كما يعتبر من مكونات الشخصية المغربية منذ أكثر من أربعة عشر قرنا، وهي المقومات التي لازالت وستظل مصدر إشعاع حضاري لأمتنا ومعبرا أكيدا لبلوغ مكانة متميزة بين شعوب وحضارات العالم.

- إدارة الدفاع الوطني والمناطق المغربية؛ والمندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير.

• بالنسبة لإدارة الدفاع الوطني والمناطق المغربية:

أود باسم أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، أن أقف لأترحم على كافة أرواح شهدائنا من أفراد قواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة والأمن الوطني، ودعواتنا من هذا المنبر إلى العلي القدير، أن يتغمد أرواح شهدائنا الأبرار برحمته الواسعة الذين وهبوا حياتهم فداءا للوطن ودفاعا عن وحدته الترابية، وتحية إكبار لهذه القوات الساهرة على أمننا وسلامتنا.

السيد الرئيس؛

أما بخصوص الميزانية المخصصة لهذا القطاع الهام، فلا تجد من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إلا التأييد المطلق، لأن الرقم المخصص لها مهما يكن يبقى متواضعا مقارنة مع المهام الموكولة لهذا القطاع الهام ،لأن قضايانا العادلة وبالأخص قضية وحدتنا الترابية والتي تعتبر من الثوابت الأساسية ، تتطلب تجنيد كل طاقاتنا وإمكانياتنا لتأكيد حقوقنا على أقاليمنا الجنوبية في إطار الالتزام بالشرعية الدولية، وذلك سيرا على النهج الحكيم والمتبصر الذي خطط له المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، وسار عليه وارث سره جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده ، لأننا كفريق سياسي، نتتبع بكل مسؤولية تطورات قضيتنا خصوصا وأن بلادنا عازمة كل العزم، على طي هذا الملف بشكل نهائي في نطاق احترام السيادة الوطنية ، وذلك بإقرار الحل السياسي المتمثل في الحكم الذاتي تحت السيادة الوطنية، الذي لقي تجاوبا واسعا من قبل المجتمع الدولي.

السيد الرئيس؛

اسمحولي أن أغتنم المناسبة مرة أخرى باسم أعضاء الفريق الاستقلالي، لنثمن عاليا الدور الأساسي الذي تبذله قواتنا المسلحة الملكية تحت القيادة الرشيدة للقائد الأعلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وننوه بالمجهودات الجبارة المبذولة في إعداد خطة عمل وقائية واستباقية ترمي إلى الحفاظ على وحدة التراب الوطني وتعزيز أمن المواطنين، وضمان استقرار بلادنا والمحافظة على أمنها ومواجهة كل التهديدات والمخاطر الناتجة عن تنامي عمليات الإرهاب والهجرة السرية والتهريب، و مكافحة ظاهرة الاتجار في البشر والأسلحة والمخدرات وغيرها، كما نسجل بكل فخر اعتزازنا بمستوى التكوين والتدريب الذي تتوفر عليه قواتنا المسلحة الملكية للتصدي لكل من تسول له نفسه أن يقتحم وحدتنا ويعكر صفو السلام في المنطقة.

• وبالنسبة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

إن المكانة التي بوأها جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير نظرا للأدوار الطلائعية التي لعبتها، بهدف لم شمل هذه الأسرة وذلك بإحداث المندوبية السامية والمجلس الوطني، بالإضافة إلى سن النصوص والقوانين الكفيلة بالعناية بها وتكريمها وتحسين أوضاعها الاجتماعية وأحوالها المعيشية وإدماجها في المجهود الوطني وإبراز أمجادها التاريخية وأدوارها البطولية والتي تتجسد في ملحمة ثورة الملك والشعب.

كما أن العناية التي يوليها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بالأوضاع الصحية والاجتماعية لأسرة المقاومة وجيش التحرير وذوي حقوقهم، وحسن تدبير المنافع والامتيازات المخولة لهم ،ومباركته لكافة الخطوات والمبادرات وكل ما من شأنه إثراء الرصيد التاريخي لملاحم الحرية والاستقلال على نسقية صيانة الذاكرة الوطنية، واسترجاع الوثائق المتعلقة بفترة الكفاح الوطني والمودعة بمراكز الأرشيف بعدة بلدان أجنبية، لإتاحتها للباحثين المغاربة ،وإعطاء الأهمية للفضاءات التربوية وتعميمها في جميع المؤسسات، من أجل الحفاظ على ذاكرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير.

• وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

السيد الرئيس؛

لقد تبنت بلادنا منذ عقود نهج التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي وحرية المبادرة للدفاع عن المصالح الحيوية لبلادنا وتكريس

إشعاعه كبلد مسؤول وذي مصداقية بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وقد برهنت النتائج المحصلة عليها في هذا الشأن على صواب النهج وحسن الاختيار، وهي اليوم مدعوة أكثر من أي وقت مضى نظرا للظرفية الدولية المليئة بالمتغيرات المتسارعة، وذلك حتى نكون جميعا في مستوى المسؤولية والفعالية، كما يجب تعبئة كل الطاقات نساءا ورجالا، والانفتاح على كل الواجهات والمستويات من أجل رفع التحديات،سواء على المستوى الداخلي بتأهيل الاقتصاد الوطني واستقطاب رؤوس الأموال لإنعاش الاستثمار،أو على المستوى الدولي لإفشال كل المناورات التآمرية وصيانة وحدتنا الترابية والتصدي للخصوم في المحافل الدولية، وتكريس دور بلادنا الريادي حول القضايا الأمنية وخاصة قضايا نزع السلاح ومنع انتشاره، ومكافحة الإرهاب والتطرف والجريمة.

وانطلاقا من اختياراتنا والتزاماتنا الدولية، ومن مبادئ وثوابت وقيم الدبلوماسية المغربية المتمثلة بالأساس، في الدفاع على قضيتنا العادلة والشرعية، قضية الوحدة الترابية في أفق الطي النهائي للنزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية، واحترام سيادة الدول واستقلالها، فإننا في الفريق الاستقلالي نسجل بإيجاب، مأسسة الوزارة لمسلسل المائدتين المستديرتين، باعتباره الإطار الوحيد من أجل التوصل إلى حل سياسي مبني على التوافق بين الأطراف المعنية في هذا الملف لطيه بشكل نهائي، وتكريس قواعد حسن الجوار، وخدمة التضامن الدولي، وتعبئة الإمكانيات الدبلوماسية لتعزيز الإشعاع الدولي لبلادنا، وتوطيد موقعه كفاعل إقليمي على المستوى الإفريقي والمتوسطي والعربي والإسلامي وتحصين مصالحه الاستراتيجية، وتوسيع دائرة تحالفاته وشركائه، وتقوية قدراته الديبلوماسية في التعاطي مع مختلف التحديات العابرة للحدود، كقضايا اللجوء والهجرة، وشبكات الاتجار في البشر، وتهريب المخدرات والأسلحة، والحركات التي تهدد السلم الإقليمي والدولي، ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف،وذلك من أجل تعزيز موقع بلادنا كواجهة دولية وإقليمية لتيسير التوافقات حول القضايا المحورية، وتقوية التعاون وبناء القدرات لمواجهة التحديات المرتبطة بالأمن والتنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

إن خصوصية وطبيعة عمل وزارة الخارجية والتعاون دائما، لاتقاس بمستوى الإمكانيات المالية المرصودة لبرنامج العمل، بل بالمجهودات التي تقوم بها وبمدى دينامية الجهاز الديبلوماسي والقنصلي، لتحقيق الأهداف المنشودة وتعزيز المكتسبات وتحصينها، الشيء الذي يتطلب تظافر جهود مختلف القوى الحية للمؤسسات الوطنية، لتقوية حضور بلادنا على الصعيدين الجهوي والدولي، وهنا نقترح كفريق سياسي بمجلس المستشارين، وضع كل ما من شأنه تنوير الوفود المغربية كدبلوماسية موازية، لمسايرة تحولات المناخ الدولي، وأساليب التعامل بين الدول في إطار العولمة والتكتلات الجهوية، واعتماد مقاربات جديدة للتعاطي مع القضايا السياسية والاقتصادية والتجارية، ومواجهة التحديات التي تعترض سير بلادنا نحو تحقيق طموحاته،ووضع برنامج زيارات اقتصادية منتظمة لمواكبة الدينامية الاقتصادية، والأوراش المفتوحة بكل من الدول الأسيوية، والعمل على تقوية العلاقات مع شركائنا التقليديين، والانفتاح على بلدان أوربية أخرى ولاسيما دول البلقان و البلطيق ودول أوربا الشمالية والشرقية، وتطوير العلاقات مع الدول الأوروبية الوازنة والواعدة بالنسبة للمغرب كألمانيا، بولونيا وروسيا وايطاليا وتركيا ،وشركائنا بدول أمريكا اللاتينة وإفريقيا،وفتح المزيد من المكاتب الديبلوماسية في كل العواصم الإفريقية ومساعدة ومواكبة هذه الأخيرة لفتح سفارات بالعاصمة المغربية الرباط ، والسهر على تقوية العلاقات الثنائية مع دول الإتحاد الأوروبي وتعزيز موقع بلادنا في محيطه الأورومتوسطي، وتعميق كل آلية التعاون الجهوي المتعدد الأطراف مع دول الجوار في كل القطاعات ذات الإهتمام المشترك، والعمل على تأسيس ثقافة الحكامة الجيدة، ودمقرطة عملية صنع القرار السياسي، وإشراك كل المؤسسات وخاصة المؤسسة التشريعية في الأمور والقضايا، التي يستلزم تطبيقها اتخاذ تدابير تشريعية لتشمل كل معاهدات السلم والتجارة والتي تهم رسم الحدود، أو تلك التي تمس بحقوق وحريات المواطنين العامة والخاصة.

• الوزارة المنتدبة لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

السيد الرئيس،

تتوفر بلادنا على عدد مهم من المغاربة القاطنين بالخارج، تقدر بحوالي 5 ملايين مواطنة ومواطن يحتفظون ولله الحمد بعلاقات وطيدة مع البلد الأم وبشعور قوي بالانتماء إلى الوطن، ويتميزون ببنية متعددة الخصائص والمكونات.

ودستور 2011 وخاصة الفصول 16-17-18 و163 منه، وخطاب 6 نونبر 2005،و30 يونيو 2012 و30 يوليوز 2015 و20 غشت 2016 وغيرها، كلها محطات هامة تترجم وتؤكد المكانة التي يحتلها مغاربة العالم داخل المجتمع المغربي قاطبة، والتعديل الحكومي الأخير الرامي إلى ضم قطاع المغاربة المقيمين بالخارج إلى وزارة الخارجية والتعاون الإفريقي وفقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله ،له دلالة مهمة وواضحة من أجل وضع قضايا مغاربة العالم في صلب اهتمام الدولة المغربية من أجل تجويد الخدمات القنصلية، وتبسيط وتوحيد المساطر المتعلقة بها، ووضع منصة Acces-Maroc وتسجيلها وفق المواصفات الدولية واعتبارها كمدخل لطلب التأشيرات والتراخيص الإلكترونية لدخول المغربAEVM، لكون المجتمع يتطور باستمرار وهذا يتطلب تنزيل سياسة عمومية خاصة، تأخذ بعين الاعتبار حاجياتهم ومتطلباتهم المتغيرة باستمرار وتعبئتهم لدعم بلدهم الأصلي المغرب، وتعزيز مساهمتم في النمو السوسيو اقتصادي، ودعم استثماراتهم بوطنهم الأم بدءا من مرحلة التفكير في المشروع إلى مرحلة

الإنشاء، وتعبئتهم في إطار الدبلوماسية الاقتصادية–وإشراكهم في مبادرات التنمية الاجتماعية و اشراكهم في الدفاع على مصالح المغرب ببلدان الإقامة وتنمية بلدهم الأصلي، والحفاظ على حسهم التضامني والتطوعي، وتبنيهم لهموم الوطن وقضاياه، وإعداد سياسة حكومية واضحة في مجال الهجرة، والسهر على اندماج المهاجرين اللاجئين وتتبع تنفيذها لتيسير الاندماج الاجتماعي والتربوي والثقافي للمهاجرين واللاجئين المقيمين في المملكة المغربية- وتقديم كل المساعدات الاجتماعية والإنسانية وتسهيل الاندماج في حالة الرغبة في العودة إلى بلدانهم.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير لهذه الأمة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

6) لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2020 والتي تدخل ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.

• قطاع الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

إن الهياكل المؤسساتية وباقي الأوراش الإصلاحية المرتبطة بقطاع الداخلية تستدعي انخراطا قويا وقدرة على الملائمة والانسجام مع جهود كل الفاعلين، وذلك وفق منظور استراتيجي يتماشى مع الأبعاد التي رسمها دستور المملكة وذلك لتسريع مسلسل التحديث التي شاركت الحكومات المتعاقبة في إنجازه لتعزيز مجال الأمن العمومي، ومجال الحكامة الديمقراطية، صونا للحقوق الفردية والجماعة وذلك للمساهمة في التنمية البشرية والمجالية وبلورة خدمات القرب وانفتاح المرفق العمومي على الانتظارات الحقيقية والملحة للمواطنين لتحسين مناخ الأعمال والاستثمار وتحقيق التنمية في كافة أبعادها، مع إرساء الجهوية المتقدمة وتعزيز اللامركزية واللاتمركز لتقوية وبناء الصرح الديمقراطي الذي يعتبر ورشا جديدا ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

لقد عرفت الإدارة الترابية توسعا متواصلا خلال العقود الماضية لمختلف التقسيمات الإدارية، مما نتج عنه تعدد كبير للوحدات الإدارية وحاجيا متزايدة للوسائل المادية والبشرية والتي لم يكن دوما من اليسير توفرها.

السيد الرئيس المحترم،

اعتبارا للمسؤولية المنوطة بوزارة الداخلية في توفير الظروف والوسائل لرعاية الحريات الفردية والجماعية وصيانة الحقوق وتدبير الشأن العام المحلي، فإن مسايرة التطور الذي عرفه المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد يقتضي التوجه نحو المفهوم الجديد للسلطة والذي يتجلى في فتح الإدارة في وجه المواطن والاحتكاك المباشر به، وإشراكه في إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل التي يواجهها، وهذا ما يتطلب النهوض بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية من طرف الإدارة الترابية وتذليل الصعوبات وتحفيز المبادرات، وذلك عن طريق عصرنة الإدارة الترابية للقيام بالمهام الملقاة على عاتقها، وحسن تدبير الموارد البشرية وتعزيز التكوين والمراقبة والتفتيش وتتبع كافة الأنشطة الاقتصادية وذلك بتفعيل دور مراكز الاستثمار للمساهمة في التنمية وتوفير أكبر عدد من مناصب الشغل زيادة على ضرورة عصرنة الإدارة الترابية، وذلك باعتماد سياسة عدم التمركز كقاعدة أساسية لتدبير الشأن العام وتقريب الإدارة من المواطنين وتقديم الخدمات الضرورية بجودة عالية عبر تبسيط المساطر وتخفيض تكلفة الخدمات وتحسين جودتها.

السيد الرئيس المحترم،

إنه موازاة مع تدعيم مسلسل عدم التمركز، فإن دور الهيئات المنشودة يبقى رهينا بتعزيز دور الهيئات المنتخبة في إطار اللامركزية لان السعي وراء دعم عمل هذه الهيئات وتقوية دورها في مجال تدبير التنمية، ينطلق من ضرورة تحقيق التكامل والتآزر بينها وبين الدولة وخلق دينامية جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعبئة كافة الموارد المحلية.

السيد الرئيس المحترم،

من هذا المنطلق، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ندعو الحكومة إلى تسخير وسائل العمل الضرورية وتوفير شروط استثمار أفضل للإمكانيات المحلية، وترشيد المجال والموارد الطبيعية وإدماج أراضي الجموع في التنمية الاقتصادية للجماعات وتشجيع نهج الشراكة بين الفرقاء الجهويين والمحليين، كما نثمن عاليا الجهود التي تبذلها وزارة الداخلية كوزارة وصية على الجماعات المحلية إلى مساعدة هذه الأخيرة على تطوير مناهجها لتدبير الشأن المحلي وذلك بعصرنة وهيكلة طرق عمل المجلس المحلي عن طريق تحديد أفضل لمهام الرئيس، وتفويض سلطات أكثر للجان الدائمة وتقوية المراقبة، وذلك عن طريق المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة التابعة للوزارة، وتكوين المنتخبين عن طريق الدورات التكوينية للرفع من المستوى الكمي والكيفي للمنتخبين وفتح المجال أمامهم من أجل التعاون مع مؤسسات دولية تسهل للمنتخب المحلي والجهوي الاستفادة من التجارب الدولية في ميدان اللامركزية وخلق شراكة في هذا الميدان مع فاعلين اقتصاديين واجتماعيين.

السيد الرئيس المحترم،

إن التغطية الأمنية ضرورة ملحة في تحقيق الأمن والاستقرار للمواطنين الشيء الذي يتطلب التنسيق المحكم لمجهود كافة المنظومة الأمنية واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستتباب الأمن والحد من الظواهر

الإجرامية، وذلك وفق برنامج محكم مبني على دراسات دقيقة ومتكاملة تراعي فيها المواصفات والمعايير الأمنية المعتمدة دوليا وذلك باقتناء معدات للتجهيز والتدخل وكافة اللوازم الخاصة بالتشخيص القضائي وتزويد المصالح الأمنية مركزيا وجهويا بكافة وسائل النقل والأجهزة المعلوماتية وغيرها للرفع من نجاعة المصالح الأمنية.

السيد الرئيس المحترم،

يعتبر ملف الهجرة السرية من بين الأولويات التي عكفت الحكومات المغربية على تدبيرها مع الشركاء الأوربيين وذلك في إطار مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ونظرا لأهمية هذا الملف وانعكاساته الإنسانية فقد سطرت هذه الحكومات استراتيجية خاصة لتدبير ملف الهجرة غير الشرعية وذلك في إطار مقاربة شمولية تجمع بين الجوانب الوقائية والزجرية مرتكزة بالأساس على الجوانب السوسيو اقتصادية واجتماعية، كما أن المغرب عمل على تجهيز النقط الحدودية وقطع الطريق على كل ما من شأنه أن يهدد أمن وسلامة واستقرار البلاد، وذلك في إطار الالتزام التام بالأعراف والضوابط القانونية المعمول بها دوليا في مجال حقوق الإنسان.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أصبح موضوع الجهوية المتقدمة في المغرب وخاصة في الظروف الحالية ضرورة يقتضيها التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، وقد أجمع الكل حول هذا المبدأ العام للجهوية المتقدمة، حيث ظلت بعض الأسئلة عالقة حول مفهوم الجهوية وعلاقتها باللامركزية وحول أشكال تفاعلها مع التنظيم الجماعي، وحدود ارتباطها باللاتمركز الإداري وتموقعها من الإدارة الترابية والجغرافية الإدارية.

• المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

تعتبر المبادرة معركة حقيقية ضد الفقر، وذلك بعد إعلان جلالة الملك للتنمية نصره الله انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تشكل مشروعا مجتمعيا حقيقيا، حيث إنها تهدف إلى التأهيل الاجتماعي للبلاد وذلك من خلال تعزيز إعادة إدماج الساكنة الأكثر فقرا في النسيج الإنتاجي، حيث حرص جلالته منذ اعتلائه العرش إعطاء الأولوية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف عيش المواطنين لترسيخ المواطنة الكاملة.

السيد الرئيس المحترم،

إن حجم الميزانية المرصودة للقطاع تظل محدودة بالنظر للمهام الموكولة إليه، وبالتالي فإنها لا تستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنين.

السيد الرئيس المحترم،

إن المهام والمسؤوليات المنوطة بوزارة الداخلية تجعلها تسمو وتفوق مستوى مناقشة أو دراسة الأرقام أو الاعتمادات المرصدة لأن حجمها يبقى قليلا بالمقارنة مع حجم المهام والتطلعات المطلوبة، لكننا نسجل بارتياح الأجوبة المسؤولة والمتفائلة للسيد الوزير باللجنة أثناء تقديمه لمشروع الميزانية بالمجلس والتي أبانت من جديد على الاهتمام والجهود المبذولة من طرف الوزارة للاستجابة لمطالب الفرقاء السياسيين وطموحات الشعب المغربي.

• قطاع التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء.

السيد الرئيس،

يسرني أن أساهم في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، وذلك بالنظر إلى الأدوار الأساسية التي يضطلع بها في الاقتصاد الوطني، إذ أنه ما أن يذكر اسم التجهيز والنقل، ينصرف بالنا إلى السدود، الطرق، المطارات، المقالع... وغيرها، لذا فإننا سنركز في تدخلنا على أهم القطاعات التي تدخل في نطاق اختصاصات الوزارة، بداية نطالب ووفقا للدستور اعتماد الحكامة المجالية والتوزيع العادل لبرامج الطرق بين جميع أنحاء المغرب.

السيد الرئيس،

إن تحقيق اللاتمركز بالنسبة لقطاع التجهيز من شأنه دعم الجهوية المتقدمة وخلق مخاطب رسمي محلي قوي، وذلك نظرا لقلة الموارد البشرية المؤهلة لبلورة إستراتيجية الإدارة المركزية محليا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسجل السيد الوزير ضعف الانفتاح والتواصل مع الساكنة محليا، الأمر الذي يخلق احتقانات اجتماعية يشكل قطاع التجهيز فيها حجر الزاوية خاصة في ظل غياب وتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات بالعالم القروي مما يؤدي إلى تكريس العزلة وارتفاع نسبة الهجرة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إنه على الرغم من المجهودات المبذولة بالعالم القروي خاصة ما يتعلق بشبكة الماء والكهرباء، فإنه على مستوى البنيات التحتية، خاصة ما يتعلق بالطرق، فإنه يلاحظ أن هناك خصاصا كبيرا في هذا المجال، مما يجعل نقل وإسعاف المرضى أمرا صعبا في المناطق الجبلية والنائية، إن العالم القروي لا زال يعاني من العزلة نظرا لما آلت إليه حالة الطرق الثلاثية والثانوية من تدهور، حيث إن سكان البادية والمناطق الجبلية لا يزالون محرومين من الربط بينهم وبين المدن والمراكز الحضرية لتنشيط الحركة التجارية والصناعية والسياحية والاجتماعية، هذا العالم القروي الذي يعاني من قلة إن لم نقل انعدام الشبكة الطرقية مما يجعل البادية المغربية والمناطق الجبلية تئن تحت وطأة التهميش واللامبالاة والعزلة في غياب شبكة طرقية معبدة، حيث إن أغلبية هذه الطرق يتوقف السير بها بمجرد تهاطل الأمطار الأولى. فتصبح القرى

معزولة لعدة أسابيع بل لعدة شهور بها فيتوقف النقل والتموين، وتحركات المواطنين، مما يجعل العديد منهم يفكر في الهجرة إلى المدن.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إنه انطلاقا من ربط المسؤولية بالمحاسبة وتكافؤ الفرص بين الجميع، نتساءل عن الإجراءات المزمع اتخاذها للقطع مع اعتماد الريع من خلال منح رخص المقالع وغيرها من المنافع التي تدخل تحت يافطة الوزارة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نود أن نثير انتباه الحكومة، ومن خلالها الوزارة إلى ضرورة تسريع وثيرة إنجاز مجموعة من المشاريع المبرمجة التي أعطيت انطلاقتها منذ سنين، ومنها التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة نصره الله، مما يضرب في الصميم مصداقية الجهات المسؤولة على تنفيذها.

قطاع النقل

- المكتب الوطني للسكك الحديدية

إنه على الرغم من التنبيهات والملاحظات التي ما فتئ الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ينبه إليها في شأن الخدمات المقدمة من طرق المكتب الوطني للسكك الحديدية، مازال هذا الأخير لم يرق إلى تطلعات المسافرين وخاصة في أيام الذروة والعطل.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

- الموانئ:

لا أحد ينكر ما لهذه المنشآت من أهمية قصوى سواء تعلق الأمر بنقل البضائع أو المسافرين، ونخص بالذكر ميناء طنجة المتوسط، الذي يعد مفخرة يمكن أن نعتز بها، غير أن هذا لا يمنع السيد الوزير من إبداء بعض الملاحظات التي تتجلى في التسيير البيروقراطي للبعض منها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن الموانئ والمطارات تعد بوابة المغرب على العالم، لذا يتعين ويتوجب العناية بهما، عبر تجويد الخدمات، وفي هذا الصدد ندعو إلى خلق توازن مجالي لمثل هذه الخدمات.

حوادث السير:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

ما زالت حرب الطرقات تحصد أرواحا عديدة مما يكلف ميزانية الدولة خسائر جمة وجسيمة على الرغم من المجهودات المبذولة في هذا المضمار، إن المسؤولية مشتركة منها ما يتعلق بالعنصر البشري، ومنها يتعلق بالبنية الطرقية وغياب المراقبة الصارمة..

• <u>قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة</u>

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

يسعدني أن آخذ الكلمة للمساهمة في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

إنه لا يخفى على إي أحد كون القطاع الذي تدبرونه قطاع مهم وحيوي، بالنظر إلى كونه سيساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية، وأحيطكم علما السيد الوزير أن تدخلي سينصب على القطاعات التي تنطوي تحت الوزارة التي تشرفون على تسييرها.

إلا أن أول ملاحظة يمكن تسجيلها على الميزانية المرصودة هو وجود تفاوتات فيما يخص الاعتمادات الممنوحة لفائدة الجهات، كما نسجل كذلك أن الميزانية المخصصة للاستثمار عرفت نقصا في الاعتمادات الأمر الذي سيؤثر لا شك على البرامج الاستثمارية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

غير خاف عنكم أن صندوق التنمية القروية يساهم مساهمة فعالة في التنمية سؤالنا عن مدى مساهمته في تنزيل إعداد التراب الوطني إلى جانب إعداد التراب هناك مسألة التعمير إذ أن أول ملاحظة يمكن تسجيلها هي غياب رؤية واضحة في المجال حيث يعود السبب في ذلك حسب رأينا هو كثرة المتدخلين لذا ندعو إلى التفكير في صيغة قمينة تمكن من إعداد رؤية منسجمة ومتناغمة وهذا الأمر لن يتأتى إلا إذا عملت الوزارة على التسريع بإخراج بعض تصاميم التهيئة العالقة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن الوكالات الحضرية هي مؤسسة مهمة في مجال التعمير إلا أن اختصاصاتها تبقى في بعض الأحيان مبهمة، وغير مفهومة، لذا نطلب منكم السيد الوزير تنويرنا من أين تبتدئ مسؤوليتها وأين تنتهي.

السيدة الوزيرة،

إلى جانب العالم الحضري هناك عالم اسمه العالم القروي وهنا نتساءل ماذا أعدت الوزارة من قوانين تراعي خصوصياته وما هي التسهيلات المتاحة أمام هذه الساكنة؟

السيدة الوزيرة المحترمة،

كما سبق أن أسلفت في البداية أن القطاع الذي تدبرونه قطاع مهم يطال عددا كبيرا من المجالات على رأسها قطاع الإسكان، هذا القطاع الذي قيل ويقال عنه الشيء الكثير، ولكي نكون عمليين ندلي ببعض الملاحظات والاقتراحات التي من شأنها أن تساعد على تخطي مجموعة من العقبات منها:

• تنويع المنتوج السكني وتجويده؛

• مراقبة المواد المستعملة في البناء؛

• إعادة النظر في ضريبة الجوار؛

• العناية بالدور الآيلة للسقوط والعتيقة لتفادي الخسائر المادية والبشرية؛

• المطالبة بإعادة النظر في مسألة الطلب والعرض في السكن؛

• القيام بإحصاء شامل للأحياء الصفيحية لمحاربة السكن غير اللائق.

أما فيما يتعلق بسياسة المدينة، فإن أول ملاحظة يمكن تسجيلها، هي غياب نسق معماري متجانس، وفي هذا الإطار ندعو السيد الوزير إلى إيجاد بديل لهذا الواقع.

ملاحظات عامة:

• بخصوص الهندسة المعمارية ندعو إلى بناء مدارس جديدة وبخاصة بمدينة العيون حاضرة الأقاليم الجنوبية الصحراوية؛

• المطالبة بإعادة النظر في مسطرة الاستثناءات وإيجاد صيغ قانونية لضبطها؛

• تفعيل خدمات الشباك الوحيد.

III. مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني تناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية 70.19 للسنة المالية 2020، ونظرا لضيق الحيز الزمني المخصص لفريقنا، والتزاما بالاختصاص الدستوري الموكول لمجلسنا الموقر حيث الأولوية للشأن الاجتماعي، وسيرا على العرف الذي تبنيناه في مداخلات فريقنا في مناقشة مشاريع قوانين المالية بتخصيص مناقشة الجزء الثاني لمشروع قانون المالية للشق الاجتماعي في، فإننا هذه السنة وللسنة الثانية على التوالي نثمن توجه الحكومة إلى جعل الأولوية الاجتماعية أولى الأولويات في مشروع قانون المالية الذي بين أيدينا، تنزيلا لمضامين الخطب الأخيرة لصاحب الجلالة، ولمضامين البرنامج الحكومي الذي نلتم على إثره التنصيب البرلمان، وتجاوبا مع المطالب الشعبية.

تأسيسا على ما سبق فإننا سنخصص مداخلتنا هاته لمناقشة الميزانية الفرعية لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة وقطاع الشغل والإدماج المهني قطاع التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة وقطاع الثقافة والشباب والرياضة وفق التصور التالي:

1) التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

ا. قطاع التربية الوطنية.

في مستهل مناقشتنا للميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، لابد أن نعبر عن ارتياحنا لتفعيل مضامين الرؤية الاستراتيجية للتربية والتكوين والبحث العلمي2015-2030 بصدور القانون الإطار رقم51-17،الذي ساهمنا جميعا في إخراجه إلى حيز الوجود والذي سيشكل مفترق طرق هام في مسار المنظومة التعليمية وعلى نجاح النموذج التنموي الذي ننشده جميعا، آملين أن يتم إصدار النصوص التنظيمية لهذا القانون في أقرب الآجال، كما نسجل بإيجابية كذلك انخراط قطاع التربية والتكوين في الحوار الاجتماعي وحل إشكالية التوظيف بالتعاقد، بتوافق جماعي راعى مصلحة كل الأطراف مؤكدين على ضرورة انخراط الأكاديميات في هذا الورش وأداء الأدوار المنوطة بها وتطلعنا لمساهمتها في رد الاعتبار للمدرسة العمومية.

كما لا يفوتنا كذلك التنويه بإحداث قانون المالية لسنة 2020 ل16000 منصب مالي وتخصيص 21% من الميزانية العامة للدولة لقطاع التربية والتكوين، داعين إلى إعمال مبدأ الحكامة في تدبير هذه الموارد المالية والبشرية لتقديم تعليم عمومي مساهم في التنمية، يجعل من الحق في تعليم جيد حقا لجميع المغاربة بالحواضر والقرى وخاصة الفئات الهشة والمعوزة، ويذلل الصعاب التي تعوق تمدرس أبناء هذه الفئات بتقديم الدعم الاجتماعي بمختلف أشكاله سواء المادي عبر توسيع قاعدة

المستفيدين من برنامج "تيسير" أو بتحسين الخدمات بالداخليات والمطاعم وإنشاء مؤسسات تعليمية لائقة وتأهيل المتهالكة منها.

ومن جهة أخرى لابد من الإشارة الى الأثر الإيجابي الذي حققه التوظيف الجهوي بقطاع التعليم على سلاسة الدخول المدرسي لهذا الموسم وتجاوز خصاص الموارد البشرية الذي كانت تعرفه بعض المناطق إبان كل دخول مدرسي، مسجلين في نفس السياق تثميننا للجهود المبذولة لتعميم التعليم الأولي وتطويره لافتين النظر إلى أن نجاح هذا البرنامج رهين بمراعاة نوعية التكوين ومؤهلات المكونين المتخصصين في تأطير هذه الفئة العمرية، وضرورة توفير حجرات مدرسية لائقة ومناسبة للقدرات البدينة والنفسية لهؤلاء الأطفال.

إننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين نعي أهمية النهوض بالتعليم في بلادنا وندعو إلى تضافر الجهود لتحقيق ذلك ونقدم بهذه المناسبة حزمة من الملاحظات والاقتراحات للمساهمة في هذا الورش الهام وهي كالآتي:

- ضرورة إعمال مبادئ الحكامة المالية والبشرية في تدبير القطاع إن

على المستوى المركزي أو على مستوى الأكاديميات؛

- توفير عرض تربوي ملائم لخصوصية التعليم الأولي والعمل على تعميمه بالقرى والحواضر وتكليف أطر تعليمية مكونة ومتخصصة؛

- اعتماد العدالة المجالية في بناء وتجهيز المؤسسات التعليمية خاصة للمستوى الإعدادي والثانوي؛

- تتبع ومراقبة أشغال بناء المؤسسات التعليمية؛

- العمل على توفير الموارد اللازمة لتنزيل مشروع القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية؛

- تجويد العرض التربوي الموجه لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة؛

- إعادة إحياء الخزانة المدرسية؛

- حسن تدبير الإشكالات التنظيمية المتعلقة ببرنامج تيسير لتخفيف العبء على المدراء التربويين.

ب. بخصوص التكوين المهني.

إننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين نثمن عاليا العناية الملكية السامية بهذا القطاع وتخصيصه لأكثر من مناسبة للتأكيد على أهمية التكوين المهني في مسيرة التنمية الاقتصادية والإقلاع الصناعي ووضع حلول عملية وناجعة لأزمة بطالة الشباب وتسهيل اندماجه في الحياة العملية من خلال الملائمة بين التكوين والتشغيل، واعتماد نظام مبكر للتوجيه، وإعادة النظر بشكل شامل في تخصصات التكوين المهني لجعلها تستجيب لحاجيات المقاولات والقطاع العام، وفي هذا السياق قامت الحكومة بوضع مخطط تحت إشراف صاحب الجلالة وإحداث مدن المهن والكفاءات متعددة الأقطاب على مستوى كل جهة من جهات المملكة.

وفي هذا الصدد لابد أن نشير إلى أن نجاح هذا الورش الاستراتيجي يعتمد على المشاركة الجماعية والفعالة لكل الفاعلين في هذا المجال وفق رؤية واضحة المعالم تجعل من التكوين المهني مدخلا للتشغيل وتراعي لتحقيق ذلك الملاحظات التالية:

- ضرورة تأهيل منظومة التكوين المهني على ضوء المتغيرات المتسارعة التي يعرفها سوق الشغل بهدف تلبية الحاجيات الحالية لهذه السوق والمتطلبات المحتملة على المستوى المتوسط والبعيد؛

- توفير الإمكانات البشرية والمالية لوضع عرض تكويني متكامل يمتاز بالجودة ويراعي التقدم التكنولوجي والتقني الذي عرفته جل المهن؛

- التركيز على المؤهلات التكوينية المرتبطة باللغات والتواصل واستعمال التكنولوجيا الحديثة والقدرة على التكوين الذاتي؛

- الحرص على تحقيق الالتقائية بين برامج التكوين المعتمدة مع مختلف القطاعات الحكومية.

ج. قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

حظيت المجهودات المبذولة على مستوى التعليم العالي بتثميننا إن على مستوى الزيادة في مخصصات هذا القطاع والتي بلغت 11.3% مقارنة مع سنة 2018، أو على مستوى تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي والذي عرف فتح 17 مؤسسة جامعية جديدة خلال موسم 2018-2019، كما نثمن أيضا توسيع قاعدة المستفيدين من المنح الجامعية خاصة بالمناطق الأكثر هشاشة داعين الى الاتجاه إلى تعميمها مستقبلا، منبهين في نفس الوقت إلى ضرورة تجويد العرض البيداغوجي الجامعي، وإيجاد حلول ناجعة للتصدي للهذر الجامعي الذي أصبحت تعاني منه الجامعات ذات الاستقطاب المفتوح وبذلك نقدم اقتراحاتنا وملاحظاتنا حول التعليم العالي على النحو التالي:

- ضرورة اعتماد العدالة المجالية في توزيع المؤسسات الجامعية؛

- تدارك الخصاص الكبير على مستوى الأحياء الجامعية؛

- العمل على خلق أقطاب جامعية متكاملة تضم كل المرافق الضرورية؛ لمتابعة الطلاب لدراستهم العليا في أحسن الظروف؛

- تقليص الهوة البيداغوجية والبشرية بين الجامعات ذات الاستقطاب؛ المفتوح بين المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود.

ذ. البحث العلمي:

فإننا في فريق العدالة والتنمية نسجل موقفنا من ضعف الميزانية المرصودة للبحث العلمي، وغياب استراتيجية واضحة لجعل تشجيع البحث العلمي وتطويره في السياسات الحكومية، داعين في نفس الوقت إلى مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في دعم وتطوير البحث العلمي ببلادنا، وإحداث معاهد متخصصة في البحث العلمي وتأطيره.

2) الصحة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات والسادة المستشارون المحترمون،

يتطلب الإقلاع بقطاع الصحة ببلادنا تحقيق معادلة أساسية لوضع عرض صحي يرقى لانتظارات المغاربة، يتجلى في تحقيق حكامة تحسن التوفيق بين الموارد المالية والبشرية واللوجستيكية للنهوض بهذا القطاع، فلا يمكن تصور حلول ناجعة لأوجه القصور التي تعاني منها هذه المنظومة دون وضع العنصر البشري في قلبها، عبر الرفع من المناصب السنوية المخصصة له، ومعالجة إشكالية هجرة الأطر الطبية إلى الخارج بالتحفيز المادي والمعنوي لهذه الأطر من جهة وتوفير

الفضاءات الطبية المناسبة والتموين الطبي الكافي لاستيعاب الطلب المتزايد على العرض الصحي ببلادنا، والعمل على تعزيز التعاون مع الجهات الترابية في تقديم الخدمات الصحية تماشيا مع اختيار الجهوية المتقدمة الذي اختارته بلادنا.

إن تخصيص مشروع قانون ميزانية سنة 2020 ميزانية 18 مليار و684 مليون درهم بنسبة زيادة 14.5 في المائة مقارنة بسنة 2019، وتخصيص 4000 منصب مالي جديد، لهو مدعاة تقدير وتثمين من قبل فريقنا، ودعوة جديدة الى حسن العمل وفق مبدأ الحكامة في تدبير هذه الموارد المالية والبشرية من جهة ومناسبة لتقديم مجموعة من الملاحظات حول أهم الاختلالات التي تعرفها المنظومة الصحية ببلادنا وهي كالآتي:

- ضرورة وضع حلول استعجالية وناجعة للإشكاليات المالية والتنظيمية التي يطرحها العمل بنظام وبطاقة راميد؛

- توزيع الموارد البشرية واللوجيستيكية التي يشملها العرض الصحي وفق مبدأ يحترم العدالة المجالية والتمييز الإيجابي لفائدة المناطق النائية؛

- إيجاد حلول للأعطاب الدائمة والمتكررة لبعض التجهيزات الطبية المكلفة والهامة في التكفل الطبي وتكوين أطر متخصصة ومتحركة لصيانة هذه التجهيزات، مع إعمال مبدأ الحكامة في صفقات شراء هذه المعدات بما يضمن وجود قطع غيار لاستبدال التالفة منها؛

- استكمال التغطية الصحية لباقي الفئات المستهدفة في برنامج تعميم التغطية الصحية؛

- نهج سياسة تواصلية لنشر الثقة وتكذيب الإشاعات المتعلقة بنقصان مخزون بعض الأدوية؛

- تحسين ظروف وجودة الاستقبال بالمرافق الصحية، وتوفير الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك؛

- العمل على تخفيض وفيات الرضع والأمهات عند الوضع، وتجاوز النقص الذي تعرفه المراكز الطبية المتخصصة في تتبع الحمل والولادة بالعالم القروي، وإغلاق مراكز صحية وغياب الأطر الطبية المتخصصة عنها.

بالإضافة الى ما سبق فإننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين ندعو إلى فتح نقاش من أجل إرساء نظام الخدمة الصحية الإجبارية الوطنية الذي التزمت الحكومة في برنامجها به.

3) قطاع الشغل والإدماج المهني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات والسادة المستشارون المحترمون،

يحظى موضوع التشغيل والإدماج المهني ببلادنا باهتمام عموم المواطنين وخاصة فئة الشباب، ما يجعل هذا القطاع من أهم القطاعات التي يجب أن تحظى بالدعم المالي والبشري، لتمكينها من تحقيق الأدوار المنوطة بها وضمان تنزيل استراتيجية التشغيل 2025 التي التزمت الكومة بتنزيلها، في ظل إحصائيات رسمية تتحدث عن إحداث 143000 منصب في الفترة الفاصلة بين الفصل الثالث من سنة 2018 ونفس الفترة من سنة 2019 وتراجع نسبة البطالة مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، رغم فقدان عدد كبير من مناصب الشغل بالعالم القروي نتيجة الجفاف الذي عرفته بلادنا خلال هذه الفترة، ولا يفوتنا تنويهنا بالقرار الشجاع الذي اتخذته الحكومة بحل التعاضدية وتعيين متصرفين لتسييرها، كما نسجل بشكل إيجابي عزم مشروع قانون المالية لسنة 2020، استكمال الأوراش المفتوحة وتطوير الشراكات مع نختلف الشركاء، والأدوار المهمة التي تقوم بها الوزارة في إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في مجال التشغيل في ظل الظرفية الوطنية والدولية التي تلقي بظلالها على سوق الشغل.

كما نثمن أيضا اعتماد الحكومة التشغيل الجهوي داعين إلى تكثيف الجهود بالتعاون مع باقي القطاعات لتنزيل هذه الاستراتيجية من جهة، ومشيدين من جهة أخرى بجهود الوكالة الوطنية لإنعاش وتشغيل الكفاءات، مع الإشارة إلى ضرورة تعميم تجربة الوحدات المتنقلة لتحسين قابلية الشغل وتوسيع مجال خدماتها،

وفي هذا الإطار، نضع أمامكم مجموعة من الملاحظات والاقتراحات للنهوض بهذا القطاع:

- التعجيل بتفعيل لجنة اليقظة حول سوق الشغل؛

- إخضاع مدونة الشغل لمراجعة شاملة وتضمينها الإجراءات الحمائية للأجير؛

- تأهيل الموارد البشرية العاملة بالوزارة؛

- وضع تصور واضح للحلول الكفيلة لحل إشكالية التشغيل بالاعتماد على الجهوية واستهداف العالم القروي في توزيع برامج التكوين والإدماج المهني وبرامج الشغل، وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل المرتبطة بالوسط القروي؛

- ملاءمة تقسيم الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل وفق التقسيم الجهوي؛

- اعتماد إحصاءات تقييمية للبرامج التي انخرطت فيها الوزارة وإنجاز دراسة جدوى لأهمها؛

- العمل على توحيد التعويضات الممنوحة في حالة الوفاة بين مختلف التعاضديات.

- العمل على تقليص معدل بطالة الإناث الذي بلغ 14.7 في المائة مقابل 8.5 في المائة لدى الذكور والبحث في أسباب هذا التباين والحلول

الكفيلة بتقليص هذه الهوة.

- تنويع وانفتاح عروض الوكالة الوطنية لإنعاش وتشغيل الكفاءات على شركاء جدد وكفاءات مهنية جديدة، لإنعاش الشغل.

4) قطاع التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات والسادة المستشارون المحترمون،

على الرغم من تغيير تسمية الوزارة إثر التعديل الحكومي الأخير، وجعل الأسرة في آخر الترتيب، إلا أن الكل يجمع على أهمية المحافظة على نسيج الأسرة وضرورة إحاطتها بمختلف التدابير الحمائية والنظم الكفيلة بصيانتها والحفاظ عليها، فالأسرة المتماسكة تستطيع أن تحتضن الشخص في وضعية إعاقة وتوفر له من الرعاية والاهتمام ما تعجز عنه أرقى المؤسسات وأكثر تجهيزا ونفس الحال للأشخاص المسنين وغيرهم من الأشخاص في وضعية هشاشة، هذه الحماية التي تتطلب لتحقيقها تظافر جهود كل القطاعات الحكومية المعنية للنهوض بوضعية هذه الفئات الهشة وتعزيز التعاون بينها لضمان التقائية السياسة الحكومية التي تتقاطع مجالات اشتغالها، وجعل الأسرة محور التنمية.

إننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين نسجل بتقدير المجهودات النبيلة المبذولة من وزارتكم بالرغم من تواضع الميزانية المخصصة لهذا القطاع الحساس ومحدودية الموارد البشرية، كما نثمن أيضا بقاء هذا القطاع بمنأى عن التقليص الحكومي، واعتماد سياسة حكومية في مجال المرأة، وهو ما يؤكد على النهج الاجتماعي الذي تنهجه بلادنا.

وبهذا الخصوص، فإننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين نسجل بإيجابية المنجزات التالية:

- توظيف 200 شخص في وضعية إعاقة في إطار المباراة الموحدة، ووضع مكاتب جهوية لاستقبال الطلبات؛

- تثمين الجهود المتعلقة بوضع تطبيق إلكتروني لمنح بطاقة معاق دون الحاجة الى التنقل إلى الإدارة المركزية؛

- إطلاق برنامج للتأهيل في مجال إعاقة التوحد؛

- بلوغ 98994 أرملة مستفيدة من برنامج التماسك الاجتماعي بميزانية مليار 970 مليون درهم.

ونظرا لخصوصية الفئات التي تشكل محور اهتمام هذا القطاع الاجتماعي سنقدم اقتراحاتنا وملاحظاتنا وفق الترتيب الآتي:

ا. دعم الأسرة:

- التعجيل بوضع آلية لتفعيل الوساطة الأسرية تراعى فيها الالتقائية مع قطاعات حكومية ذات الاهتمام المشترك؛

- الدعوة إلى وضع سياسة عمومية في مجال الأسرة، ووضع برنامج لتأهيل المقبلين على الزواج.

ب. حماية الطفولة:

- الاهتمام بتنامي ظاهرة أطفال الشوارع ووضع تصور استعجالي لأسباب وسبل التصدي لهذه الظاهرة الماسة بحق الطفولة والمسيئة لصورة بلادنا؛

- إلحاق الأطفال في نزاع مع القانون ضمن الفئات التي تستدعي مواكبة وتأطير خارج المنظومة العقابية؛

- الالتفات إلى ارتفاع العنف الممارس ضد الأطفال ورصد أسباب تنامي هذه الظارهة والقيام بحملات تحسيسية وتوعوية لفائدة الآباء والأطفال بخصوص سلامة وأمن هذه الفئة.

ج. مساندة الأشخاص في وضعية إعاقة وتقديم الرعاية لهم ولذويهم:

- العمل على تشخيص أسباب الإعاقة لدى الأطفال؛

- تفعيل مقتضيات القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها؛

- تعزيز التعاون بين القطاعات المتدخلة في النهوض بوضعية هذه الفئة، وضمان التقائية سياساتها؛

- تجديد العرض التربوي والتعليمي المقدم للأشخاص في وضعية إعاقة؛

- اعتماد التوظيف الجهوي في تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة.

ذ. الاهتمام بالأشخاص المسنين:

ندعو إلى:

- وضع إطار قانوني خاص بضمان حماية حقوق الأشخاص المسنين؛

- وتعزيز التدريب والتكوين في مهن الشيخوخة؛

- إخراج النظام الأساسي لمهن المساعدة الاجتماعية لرعاية المسنين، في أفق تطوير أساليب بديلة عن التكفل المؤسساتي بالأشخاص المسنين، ويستأنس في ذلك بالتجارب المقارنة في هذا المجال، مع الحفاظ على خصوصية المجتمع المغربي؛

- ودعم الروابط العائلية التي مازالت تسوده، بتخفيف العبء المادي والمعنوي وتسهيل ولوج هذه الفئة ورعاتهم الى الخدمات التي يفرضها التقدم في السن.

1) الثقافة والشباب والرياضة:

ا. الثقافة.

يعيش المشهد الثقافي ببلادنا اختلالات كبيرة تؤثر بشكل مباشر على نشر الوعي لدى عموم المواطنين بصفة عامة، وفي فئة اليافعين والشباب بصفة خاصة، ولعل كشف تقرير المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي الأخير عن النسب الهزيلة للإقبال على القراءة، وافتقار63 في المائة من مدارس بلادنا لخزانات مدرسية، لهو أكبر إشارة إلى ضرورة القيام بإجراءات حقيقية لإعادة نشر ثقافة المطالعة وذلك من خلال اعتماد الإجراءات والاقتراحات التالية:

- تدارك الخصاص الكبير على مستوى البنيات التحتية للمكتبات والكتب وتفعيل آليات لمراقبة محتوى هذه المؤلفات ومدى ملاءمته للناشئة؛

- تجويد البرامج التلفزية المقدمة للمادين وجعلها أكثر تنافسية؛

- الاهتمام بالمتاحف والاتجاه نحو تشجيع المتاحف الشخصية وتدعيمها؛

- الاهتمام بوضعية الكتاب والناشرين والعمل على تشجيع الإبداع؛

- تدعيم وتشجيع ظاهرة المقاهي الثقافية؛

- إعادة الاعتبار للخزانة المدرسية بالتنسيق مع وزارة التربية والتكوين.

ب. بالشباب:

إن الاهتمام بالشباب من أهم الأولويات التي يجب أن يتم إيلاء عناية خاصة بها من خلال إعداد سياسة واضحة للعناية بالشباب، تتجاوز هشاشة البرامج الحالية وتساير طموح هذه الفئة وتستغل طاقاتهم بشكل إيجابي ومثمر، لذلك فإننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين نعتبر أن النهوض بقطاع الشباب يستدعي ما يلي:

- ضرورة التعجيل بإخراج الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب للقيام بالأدوار المنوطة بها من تحديد الحاجيات وانتظارات الشباب بالتنسيق مع باقي القطاعات المعنية؛

- تجاوز الاختلالات البشرية والتنظيمية التي تعرفها بعض دور الشباب؛

- الالتفات إلى وضعية المخيمات ببلادنا ومراقبة مدى توفرها على الشروط الأساسية للإقامة؛

- الاهتمام بالموارد البشرية العاملة بالقطاع واعتماد التوزيع الأمثل لها.

ج. قطاع الرياضة:

فلابد من الوقوف وقفة تقييمية لوضعية الرياضة ببلادنا بالنظر للميزانية المهمة المخصصة لها ومقارنة نتائجها بالكلفة المالية، دون أن نغفل التنويه بالمجهودات المبذولة في تطوير البنية التحتية للملاعب الرياضية، عبر نهج بناء ملاعب للقرب وتخصيصها لتقريب الرياضة من الشباب مع الدعوة إلى إعادة الاعتبار للرياضة المدرسية ورياضة الأحياء وإعمال الحكامة في تسيير وتدبير الجامعات الرياضية.

وختاما لابد من الإشارة إلى أن ضمان التنزيل السليم للسياسات الحكومية في كل القطاعات الاجتماعية والإنتاجية يجب أن يرتكز على مبادئ الحكامة المالية والبشرية، والحرص على ضمان التقائية هذه السياسات وتنزيلها مع مراعاة العدالة المجالية في توزيع الموارد بمختلف أنواعها واعتماد الجهوية في ذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

IV. مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي وزملائي المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر، لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات جميع اللجان الدائمة، وهي مناسبة سنوية، تمكننا من إبراز مواقف وتصورات واقتراحات، تتجاوز مناقشة الأرقام، وترتكز على تحليل البرامج والسياسات العمومية المعتمدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من منظور حركي، يستحضر دائما وأبدا مصلحة الوطن والمواطنين، والانتصار لمغرب المؤسسات.

السيد الرئيس،

إيمانا منا في الفريق الحركي بأهمية قطاع الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كقطاع تدبير التوازنات المالية وتطوير الإطار الماكرو اقتصادي، ومواكبة الإصلاحات الهيكلية الكبرى، نجدد في الفريق الحركي، تأكيدنا على ضرورة مواصلة ترشيد النفقات والتخفيف من الضغط على المالية العمومية، ومعالجة اختلالات الميزان التجاري وميزان الأداءات، وارتفاع المديونية الداخلية والخارجية، وبلورة إصلاح جوهري لنظام الصفقات، من خلال مراجعة القانون المنظم له، كما نتطلع الى جدولة زمنية محددة لتسوية المتأخرات المستحقة للمقاولات، وتنفيذ الأحكام القضائية الحائزة لقوة الشيء المقضي به الصادرة لصالحها.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع التربية والتكوين، الذي نعتبره دائما رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، ومرتكزا أساسيا لإرساء نموذج تنموي جديد، نسجل إيجابا كافة المجهودات المبذولة لإصلاح المنظومة التربوية، تفعيلا للإرادة الملكية السامية المعبر عنها في مجموعة

من خطبه السامية، وفي هذا الإطار، نثمن إخراج قانون الإطار لمنظومة التربية والتكوين إلى حيز الوجود، مترجما للرؤية الإستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية (2015 – 2030) التي نتمنى صادقين أن تحقق أهدافها المسطرة، للرقي بقطاع استراتيجي، يعول عليه لبناء مغرب الغد.

السيد الرئيس،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2020، جاء حافلا بإجراءات، تستهدف تنزيل إصلاح منظومة التعليم، خاصة المتعلقة منها ببرنامج تعميم التعليم الأولي لبلوغ 100% في أفق 2028، بتعبئة 1.65 مليار درهم لهذا الغرض وكذلك تفعيل البرنامج الوطني للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة لتسهيل إدماجهم في المنظومة التربوية.

وفيما يخص الأمازيغية، نؤكد أن إدماجها في التعليم وتعميمها على مستوى التعليم المدرسي والجامعي، أضحى أمرا حتميا وضروريا بقوة الدستور والقانون، خاصة بعد مصادقة البرلمان مؤخرا على قانونين تنظيميين من الأهمية بما كان.

أما بالنسبة للتعليم في الوسط القروي والجبلي، فرهاننا كبير أن يشكل قانون الإطار ومشروع قانون المالية لسنة 2020، بوابة رئيسية لرفع الهشاشة والحيف اللذان تعرفها هذه المناطق، وفي هذا الصدد، نجدد التأكيد على ضرورة بلورة مخطط أو برنامج للتعليم القروي والجبلي، مع استحضار خصوصيات هذا المجال، مخططا يضع ضمن مرتكزاته، تعميم المدارس الجماعاتية، والنقل المدرسي وتحفيز الموارد البشرية للعمل في المناطق النائية، وتعميم المنحة على الطلبة المنحدرين من هذا الوسط، وإيجاد حل للأطر الإدارية على شاكلة هيئة التدريس.

أما بالنسبة للتكوين المهني، الذي يحظى باهتمام ملكي كبير، فهو قطاعا واعدا واستراتيجيا وقاطرة للاقتصاد الوطني، نثمن توجه الحكومة لإحداث جيل جديد من مراكز التكوين، من خلال بناء وتجهيز 12 مدينة جهوية للمهن والكفاءات، باستثمار مهم يبلغ 3.6 مليار درهم، مبرمج في مشروع ميزانية 2020، في إطار التنزيل الأنجع لخارطة الطريق لتطوير التكوين المهني، التي نتمنى لها كامل النجاح والتوفيق، على اعتباره مسارا من المسارات الأساسية في المنظومة التربوية، ومدخلا أساسيا لإدماج الشباب في سوق الشغل.

السيد الرئيس،

بخصوص قطاع الصحة، فرغم الاستثمارات العمومية المهمة المخصصة للقطاع على مدى عقود، ورغم المجهودات المبذولة للنهوض بالقطاع، تبقى الخدمات الصحية العمومية المقدمة، دون مستوى الانتظارات والطموحات، ونحن في الفريق الحركي، وإيمانا منا بحساسية وأهمية هذا القطاع الاجتماعي والإنساني، نجدد التأكيد على ضرورة وضعه على رأس أولويات الحكومة، فالمخطط الوطني للصحة2025، يبقى طموحا، لكنه لازال بعيدا عن تحقيق أهدافه، ومن منظورنا، يبقى نجاحه رهينا بمدى بلورة خريطة صحية عادلة ومنصفة للجهات والأقاليم والمجالات المهمشة صحيا، وأيضا بمدى قدرته على التفاعل مع مختلف الاختلالات والإشكالات القطاعية الكبرى، وخاصة إشكالية الخصاص في الموارد البشرية، المقدرة بحوالي 32 ألف طبيب و64 الف ممرض، في وقت نسجل تخصيص فقط 4000 منصب للقطاع في مشروع قانون المالية 2020.

أما بالنسبة للتغطية الصحية، نسجل إيجابا تخصيص 1.7 مليار درهم للمساعدة الطبية "راميد"، وهي فرصة سانحة لنا للدعوة مرة أخرى إلى ضرورة تصحيح اختلالاته لضمان نجاعته.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، نثمن مختلف الجهود المبذولة، في إطار التقليص من العجز السكني، ومحاربة السكن غير اللائق، معبرين عن دعمنا للرؤية الإستراتيجية الجديدة في القطاع، والتي بسطت السيدة الوزيرة معالمها خلال تقديم مشروع ميزانيتها، متطلعين الى تنزيلها على أرض الواقع، من خلال تبسيط منظومة التعمير الموجهة للعالم القروي، واقتراح بدائل للبرامج السكنية التي أبانت عن محدوديتها.

السيد الرئيس،

لابد كذلك، أن نؤكد على أهمية البرنامج الوطني لمحو الفوارق المجالية والاجتماعية، مسجلين تطلعنا الى مواكبة الإنجازات المهمة في مجال الطرق القروية بتدابير، لضمان صيانتها مستقبلا، إلى جانب التعجيل بتنفيذ برامج السدود المسطرة (سد عزيمان بالدريوش نموذجا) وكذا السدود المتوسطة والصغرى.

السيد الرئيس،

من جهة أخرى، وإذ ننوه بمجهودات وزارة الداخلية مركزيا وجهويا ومحليا، لتنزيل الجهوية المتقدمة، فانتظارنا أكبر، إلى انخراط باقي القطاعات الحكومية في هذا الخيار الإستراتيجي، بغية تمكين الجماعات الترابية بمختلف مكوناتها من ممارسة اختصاصاتها، وتوفير سبل النجاح في تفعيل الحكامة الترابية المحلية

السيد الرئيس،

أمام هذه الاعتبارات، سنصوت في الفريق الحركي إيجابا على الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص جميع اللجان الدائمة برسم سنة 2020.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذا الوطن تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا.

V. مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار:

1) لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

- مداخلة المستشار السيد محمد البكوري في مناقشة الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2020. وإذ نشكر السيد الأمين للحكومة على عرضه المميز الذي تطرق من خلاله لمنجزات هذا القطاع خلال سنة 2019 وأوراشه المستقبلية، فإننا ننوه كذلك بالدور الكبير الذي يضطلع به فيما يتعلق بمواكبة العمل الحكومي من حيث صياغة القوانين وتأهيلها وتجويدها ومراجعة الترسانة القانونية الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

في البداية، لابد أن نهنئ السيد الأمين العام للحكومة على انخراطه الكبير في تحديث المنظومة القانونية الوطنية من خلال عمل اللجنة العليا لتدوين وتحيين التشريعات، والتي ستمكن من جرد النصوص القانونية التي أصبحت متجاوزة ولا تواكب المستجدات والتطورات التي تعرفها بلادنا على مختلف الأصعدة أو التي لا تتلاءم مع المقتضيات الدستورية، خصوصا وأن الإشكال المطروح بحدة اليوم هو ضرورة ملاءمة الترسانة التشريعية الوطنية مع الوثيقة الدستورية وكذلك مع التزامات المغرب الدولية من خلال الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها، وعلى وجه الخصوص تلك المرتبطة بالقارة الإفريقية.

كما أن اعتماد التكنولوجيا الالكترونية في عمل الأمانة العامة للحكومة هو من النقط الإيجابية التي نباركها لما لها من أثر إيجابي على تيسير ولوج العموم إلى المعلومة في كل ما له صلة بالنصوص التشريعية والتنظيمية المصادق عليها ومشاريع القوانين والمراسيم ومحاضر المجالس الوزارية. وفي هذا الإطار، فإننا ندعو السيد الأمين العام للحكومة إلى وضع نظام معلوماتي مشترك بين الأمانة العامة للحكومة وبين مختلف المؤسسات الدستورية وفتحها أمام المواطنين في إطار تعزيز الديمقراطية التشاركية وتعزيز التكامل.

وفي إطار ورش التأهيل التشريعي وتطويره، فإننا نرى بأن التأطير القانوني للإدارات العمومية أصبح حاجة ملحة في ظل الأوراش الكبرى التي جاء بها دستور 2011، وهو ما يحيلنا على أهمية الإشراف على تأطير أطر وموظفي الوزارات والبرلمان من خلال دورات تكوينية في مجال التشريع تمكنهم من أخذ الخبرة الكافية في مجال الصناعة التشريعية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نعلم حجم الإكراهات التي تعترض السيد الأمين العام للحكومة فيما يتعلق بإصدار بعض النصوص التطبيقية لعدد من القوانين، منها ما هو متعلق بالجانب التقني، ومنها ما له علاقة بإجراء مشاورات مع الشركاء والجهات المعنية، ولكن ذلك لا يمنع من دعوته لضرورة إيجاد حلول ناجعة تساهم في التعجيل بإصدار هذه النصوص لبلوغ الأهداف التشريعية المتوخاة ولتجويد عمل مجموعة من القطاعات.

واقتناعا بأهمية العنصر البشري في الرفع من فعالية أي قطاع، فلابد أن نحيي الطاقم الإداري للأمانة العامة للحكومة على مجهوداته المشكورة للنهوض بعملها ولتحقيق أهدافها، على الرغم من محدودية مواردها المالية والبشرية. وهذه مناسبة لدعوته لتطعيم الأمانة العامة للحكومة بالمزيد من الكفاءات القادرة على مواكبة الأوراش المتعددة لهذا القطاع، مع دعمها من خلال توفير وسائل العمل وتحديثها.

وارتباطا بتنوع المهام التي تضطلع بها الأمانة العامة للحكومة، فإننا نغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى ضرورة إعادة النظر في كثرة الوظائف التكميلية الموكولة إليها، والتي تشكل عبئا كبيرا عليها، وذلك حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها كاملا فيما يتعلق بتجويد الترسانة القانونية الوطنية وتأهيل وتطوير العمل التشريعي.

وفي الأخير، سأختم بوجهة نظر فريقنا في مشروع ميزانية هذا القطاع، حيث نؤكد أن الاعتمادات المرصودة برسم السنة المالية 2019 ستكون لها نتائج إيجابية على مستوى جودة الإنتاج التشريعي وتكثيفه وتحسين المنظومة القانونية، إلا أنها تبقى غير كافية لبلوغ جميع الأهداف المسطرة. وفي هذا الإطار لا يسعنا إلا أن نصوت بالإيجاب على مشروع هذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية:

- مداخلة المستشار السيد محمد عبو في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية لابد أن أهنئ السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات على تجديد الثقة التي حظي بها من طرف جلالة الملك حفظه الله. وهو عرفان كبير وثقة ملكية كبيرة نعتز بها داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، ثقة تثمن ما أنجزه لهذا القطاع والثورة التي أحدثها منذ سنة 2007 إلى اليوم، غير من خلالها بنية

قطاع الفلاحة، وقطاع الصيد البحري، قاوم فيها بنجاح اللوبيات التي ما فتئت ولازالت يائسة تحاول عرقلة ما تحقق من منجزات، بل أكثر من ذلك ظلت متشبثة بتخلفها إلى عهد قريب تحاول إيهام المغاربة بأن البلد غير فلاحي، وعندما تحقق الإنتاج الوافر في مختلف سلاسل الإنتاج أصبحت تدعي في أسلوب محتشم رخيص بأن الفلاح الصغير والمتوسط لم يستفيد من حقه من هذا المخطط الناجح.

لقد استمعت داخل اللجنة المختصة لمداخلات إخواني وزملائي، أغلبية ومعارضة، وأشكرهم على شهاداتهم المعبرة، وتهانيهم الصادقة، وإشاداتهم القوية بنجاح مخطط المغرب الأخضر، حيث قال أحد الزملاء المحترمين، وبنبرة عامية وحماسية "ما ينكر الخير غير ولد الحرام"، وهذا التعبير ليس قذفا، بل معناه عميق يدل على نجاح كاسح يقيني لهذا المخطط، وبالتالي هو جواب ورد على كل المغالطات التي تستهدفه.

السيد الرئيس المحترم،

لقد عبر السيد الوزير بالملموس وبالنتائج عن صواب الاختيارات التي تم تحقيقها في قطاع الفلاحة وفي قطاع الصيد البحري، وماض بكل ثقة في إعادة تأهيل قطاع المياه والغابات لكي يلعب دوره في التنمية، ويتجاوز تلك النظرة التقليدية التي تشتغل على الهاجس الأمني أكثر من اشتغالها على الهاجس التنموي، منوهين في هذا الإطار بمبادرته التي أعلن عنها من الصخيرات السنة الماضية، بداية تقييم أداء المخطط الأخضر وأثره المباشر على الساكنة، وهو ما يفند كل الادعاءات المعرضة، وغير المؤسسة على نقد موضوعي هادف.

السيد الرئيس المحترم،

بالرجوع إلى ما تضمنه عرض السيد الوزير من منجزات حقيقية لمخطط المغرب الأخضر، يتواصل هذا المجهود للسنة 12، عزز الاستثمار الفلاحي عبر أكبر آلية، وهي صندوق التنمية الفلاحية، كرافعة أساسية في إنعاش الاستثمار الخاص، والذي نطالبكم السيد الوزير بإعطائه المزيد من الإمكانيات لكي يوسع استثماراته، باعتباره أحد الآليات الحكومية المهمة التي تحقق اليوم القرب من المواطن، خصوصا في العالم القروي والمناطق الجبلية، كما ندعوه إلى تعزيز آليات التواصل مع الفلاحين خصوصا في المغرب العميق، وهنا لابد أن أهنئه وأشكره على سياسته التواصلية مع أبناء الأرياف في المغرب العميق، فهناك مناطق زارها في تاهلة وآيت بوكماز وزاوية أحنصال وفكيك، لم يزرها أي وزير منذ الاستقلال إلى اليوم، الشيء الذي ترك أصداء طيبة لتلك الساكنة المعطاءة والصبورة. كذلك هناك منجزات مهمة على مستوى ترشيد الموارد المائية، عبر اعتماد تقنية أنظمة الري الموضعي بالسقي بدعم كامل من الوزارة، والذي أدى إلى توسيع المساحة المسقية، الفلاح الصغير والمتوسط استفاد من 985 مشروع بكلفة تصل إلى 18 مليار درهم، ما عزز حجم الاستثمار الذي يبقى غير كاف، رغم كل هذا المجهود سيتعزز بـ125 مشروع آخر في هذه السنة، كما أن تطوير التأمين وتوسيعه كان له الأثر في مواجهة الفلاحة لتقلبات المناخ، مؤكدين على ضرورة تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري مع مواصلة تحديث وعصرنة المدارات السقوية.

السيد الرئيس المحترم،

لابد أن ننوه كذلك بما تضمنه عرض السيد الوزير حول إنجاز الإحصاء العام للفلاحة، عبر إعداد السجل الوطني الفلاحي، والذي يهدف بكل تأكيد إلى:

1. تطوير قدرات التتبع؛
2. ضمان استخدام أمثل لآليات الدعم؛
3. تحديث أساليب تسيير المشاريع الفلاحية؛
4. تنظيم الفاعلين للأنشطة الفلاحية.
5. مواصلة عصرنة الضيعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما سيؤدي بكل تأكيد إلى تعميم مستوى فعاليات مختلف السياسات العمومية الفلاحية، مطالبين في هذا الإطار الرفع من وتيرة الإنجاز والتنزيل.

إذن هذه المجهودات التي تعززت بهذه المنجزات أدت مجتمعة إلى الرفع من الناتج الداخلي الفلاحي خلال الفترة ما بين 2008-2018، إلى ما يفوق 106 مليار درهم كمساهمة في الميزانية العامة أي بزيادة 58% مقارنة مع المعدل السنوي المسجل ما بين 2000 و2008.

السيد الرئيس المحترم،

قطاع الصيد البحري، كان محور استراتيجية وطنية ناجحة أطلق عليها اسم آليوتيس. كان لها الأثر المباشر في تطوير مختلف سلاسل الصيد البحري، فعلى بعد سنة من انتهاء هذه الاستراتيجية لابد أن ننوه بما تم إنجازه، حيث بلغ حجم الإنتاج 1.171.000 طن، وهو إنجاز قياسي، يصل إلى ما معدله 83% من الهدف المحدد في هذه الإستراتيجية، حيث يبقى إنجازا مشرفا، أدى إلى مساهمة إيجابية في توازن الميزان التجاري عبر جلبه للعملة الصعبة. إضافة إلى ذلك جعل منه قطاعا منتجا ومشغلا بامتياز 108.000 فرصة عمل مباشرة في البحر، و97000 منصب شغل تشتغل به على اليابسة، كما أن هذه السنة تعتبر سنة تنزيل أسواق بيع السمك بالجملة، والتي صادقنا منذ سنين على قانونها المنظم، حيث أدى إلى عصرنة الأسواق والتي تحافظ على جودة المصيد، وتحسن ظروف تسويق المنتوجات البحرية، كما تم إنجاز 42 قرية صيد بحرية.

منجزات لا يسعنا إلا تثمينها، غيرت بالملموس وجه القطاع على الأرض، ونثمن أداءها على أرض الواقع، إضافة إلى تحديث القوارب التقليدية. ليبقى الورش المستقبلي هو الاشتغال على موضوع التكوين وتحسين نظام الإنقاذ، والإسراع في تعميم التغطية الاجتماعية للصيادين.

السيد الرئيس المحترم،

قطاع المياه والغابات الذي كان يغرد خارج السرب رجع إلى وضعه الطبيعي، لكي يلعب دوره كقطاع منتج للثروة، ومشغل لليد العاملة، إلى جانب قطاع الفلاحة والصيد البحري، إذ أن فلسفة الهندسة الحكومية كان الغرض منها هو تجميع مجهود الدولة في مختلف هاته القطاعات التي كانت مشتتة وتدار بنفس الوتيرة، حيث كانت مقاربة تدبير قطاع المياه والغابات يغلب عليها الهاجس الأمني الكابح للتطور والاستثمار، والمعرقل للتنمية، ويعاكس بناء نهضة جديدة تعتمد على تطويره، لكي تكون له القيمة المضافة العالية في الناتج الداخلي الوطني، خاصة وأن التشكيلات الغابوية ببلادنا التي تمتد على مساحة 9 مليون هكتار (5.6 مليون هكتار من الغابات)، لكن باعتبارها خاضعة لمناخ متوسطي غير قار، يمتاز بندرة المياه خلال فترات مهمة من السنة، فإن هذه التشكيلات تعاني من تدهور الغطاء الغابوي، الناتج عن تسارع وتيرة التصحر، وعن تزايد ضغط الساكنة القروية على مختلف المنتوجات الغابوية، نظرا لارتباط نمط عيشها باستغلال المجال الغابوي. إذن لابد من إحداث مخطط جديد لإعادة بناء توازنات إيكولوجية جديدة، ومناهج للتدبير، تأخذ بعين الاعتبار الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بحاجيات الساكنة. والعمل موازاة مع ذلك، على إيجاد تنمية مندمجة للمجال الغابوي والمناطق المجاورة له عبر إيجاد موارد دخل بديلة، من شأنها تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية، والعمل على تنميتها المستدامة من أجل تكريس تعدد وظائف الفضاءات الغابوية والمحافظة عليها. وعليه فإن إيجاد مخطط جديد في قطاع المياه والغابات يرتكز أساسا على إدخال قطاع المياه والغابات في منظومة الإنتاج، إلى جانب مواصلة المحافظة على الثروة الغابوية وتثمينها ومحاربة اجتثاث الغابات، ومقاومة التصحر عبر بناء منظام جديد شبيه بما تحقق في الفلاحة والصيد البحري.

السيد الرئيس المحترم،

إننا مؤمنون ومقتنعون إلى جانب السيد الوزير الوصي على القطاع، أن الاستثمار الخاص هو الآلية الناجعة لمحاربة البطالة، وبالتالي فإن القطاع في عهد المندوبية السامية كان كابحا للاستثمار بدعوى حماية المجال الغابوي، بل كانت هناك تعسفات كبيرة يتعرض لها المواطنون الذين يسكنون بجانب الغابة ويعيشون منها، لذلك لابد من المرونة، وفي نفس الوقت الاشتغال على إعادة التأهيل عبر مواصلة فك العزلة في القطاع، وهنا لابد أن أشكر السيد الكاتب العام لهذا القطاع على جهوده في حل العديد من الملفات التي كانت عالقة، وهي مناسبة نتقدم فيها بالشكر الجزيل كذلك إلى كل من السيد الكاتب العام لقطاع الفلاحة، والسيدة الكاتبة العامة لقطاع الصيد البحري، ولكافة المديرين وأطر الوزارة على مجهوداتهم الجبارة في إنجاح هذه المخططات، مهنئين السيد الوزير في نفس الوقت على دفاعه المستميت عنهم، في وقت أصبح بعض السياسيين يتاجرون بالإدارة ويقايضون من أجلها المواطن البسيط المغلوب على أمره الذي يحتاج فقط إلى الكرامة.

لذلك نطالب باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بحماية الإدارة وعدم إدخالها في المزايدات السياسوية الرخيصة، وإشراكها في سبل التنمية باعتبارها الآلية الوحيدة التي تشرف على تنزيل مختلف السياسات العمومية وصيانة رصيدها، عبر توفير الجو المناسب لجعلها تبدع الحلول والمقترحات لمعالجة مختلف المعضلات الكابحة لتنميتها، متسائلين في هذا الإطار عن دور المجلس الأعلى للحسابات؛ لماذا تم نشر تقريره السنوي قبل عرضه أمام البرلمان طبقا لمقتضيات المادة 148 من الدستور 2011؟ ما الجدوى من عدم نشر الإجابات التي يتلقاها المجلس جوابا عن أسئلته، التي أدانت مؤسسات عمومية وجعلتها في مرمى حجر الرأي العام؟

إننا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار نؤمن إيمانا راسخا بأن ربط المسؤولية بالمحاسبة هو مبدأ دستوري يجب الانخراط فيه، وأن المؤسسة الوحيدة التي تشتغل عليه هي مؤسسة المجلس الأعلى للحسابات، وبالتالي عليها الالتزام بضوابط عمل المؤسسات في احترام للوثيقة الدستورية، لذلك كان من الأفيد عرض التقرير أولا على البرلمان قبل نشره في البوابة الإلكترونية من باب احترام المؤسسات، لأن إدانة الجميع بجزئيات فارغة لا تخدم هذا المبدأ الدستوري، ولا تحفز الإدارة على الإبداع، بل ستكون له انعكاسات وخيمة على الإدارة، وهو ما نعيشه اليوم من بطء كبير في التدبير، حيث أقفلت أبوابها في وجه الاجتهاد.

لذلك فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نحذر من المتاجرة السياسية لمثل هاته التقارير، لأننا سنجعل الجميع في سلة واحدة، متوجهين في هذا الإطار بالتحية والتقدير للأغلبية النزيهة داخل الإدارة العمومية التي تشتغل بتفاني واقتدار في سبيل إعداد وتنزيل مختلف السياسات العمومية، ومن موقعنا كسياسيين حماية الإدارة والدفاع عنها وتقويتها. ومن باب المسؤولية الملقاة علينا داخل الأغلبية الحكومية، لا يسعنا داخل فريقنا إلا أن نصوت على مشاريع هذه الميزانيات بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3) لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

- مداخلة المستشار السيد محمد الرزمة في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي. هذا القطاع الاجتماعي المهم، الذي يعتبر بحق قاطرة للدمقرطة والتنمية، وقضية مجتمعية تجتمع حولها التعددية السياسية كمجال حيوي لبناء مجتمعي حداثي يستثمر فيه عنصر الإنسان والتعدد الحضاري ككل، لما له من دور أساسي في تنمية وتطور البلاد، وذلك من أجل صناعة أجيال مستقبلية لبناء الوطن.

إن إصلاح هذا القطاع يعتبر من الأولويات الوطنية، فالخطب الملكية والتوجيهات السامية ما فتئت تؤكد على أولوية القطاع وضرورة تأهيله وتطويره في سياق بلورة النموذج التنموي الجديد، ومواصلة إصلاح منظومة التربية والتكوين أول الأوراش والإصلاحات الكبرى. لذا فإن المرحلة الجديدة، تستوجب الروح الوطنية وتحمل المسؤولية الاستراتيجية في أفق تطبيق القانون الإطار، بالرغم من أن الميزانية المرصودة لهذا القطاع، لا تجيب على جميع الطموحات لمواكبة الإصلاح الشامل، وذلك بسبب وجود عدد من الإكراهات والمشاكل المرتبطة بالهدر المدرسي والاكتظاظ وغيرها.

السيد الرئيس المحترم،

نسجل بارتياح المصادقة أخيرا على قانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، متسائلين في نفس الوقت عن أسباب عدم مصاحبته حاليا، بالنصوص والقوانين التنظيمية لمواكبة هذا الورش الإصلاحي، داعين بالإسراع في إخراج القوانين التنظيمية لحيز الوجود لتطبيقها.

وبخصوص الأمازيغية، لابد أن نثمن مجهود الحكومة والبرلمان في إخراج القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم خصوصا، ومجالات الحياة العامة ذات الأولوية، مبرزين أن هذا الإجراء لا يكفي، بل يتطلب انخراطا فعليا وسريعا للحكومة، خصوصا وأن الأمر يتطلب اليوم تكوين 5000 أستاذ في التعليم الأولي، و100 ألف أستاذة وأستاذ لتعليم الأمازيغية للكبار وأبناء الجالية المغربية بالخارج، لذلك فإننا نطالب بإحداث لجنة وزارية تسهر على الإسراع في تنزيل هذه العملية

لابد من الإشادة كذلك بحرص الحكومة على توفير الدعم المالي والبشري، لإنجاح ورش إصلاح منظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي في قانون المالية لسنة 2020، وذلك برصد ميزانية غير مسبوقة للقطاع، تشكل نسبة 21% من ميزانية الدولة، وتبلغ 72.4 مليار درهم، أي بزيادة 17%، وهو رقم يعكس من جهة الحاجات المتزايدة لهذا القطاع الإستراتيجي، ويعبر من جهة أخرى عن الأولوية التي تحظى بها منظومة التربية والتكوين ببلادنا. مثمنين أيضا التدابير والإجراءات التي جاء بها قانون المالية الحالي، والقاضي بإحداث حوالي 16.000 منصب مالي وإيلاء أهمية خاصة للجانب الاجتماعي، بتخصيص ما يفوق 3.5 مليار درهم في إطار تعزيز الدعم الاجتماعي للتمدرس بهدف تجاوز المعيقات التي تحول دون تمدرس أبناء الفئات المعوزة أو تتسبب في انقطاعهم عن الدراسة وخاصة في العالم القروي. مع الدعوة إلى الحرص على ترشيد النفقات، بما يضمن النجاعة والحكامة الجيدة في تدبير مختلف العمليات والمشاريع المبرمجة وتكثيف الجهود الحكومية من أجل تحسين ظروف تمدرس التلاميذ في إطار مشاريع ذات أولوية، وذلك بتعزيز مختلف أنواع الدعم الاجتماعي، وخاصة تحسين جودة الخدمات بالداخليات والمطاعم المدرسية والرفع من عدد المستفيدين من برنامج تيسير ليصل إلى 1.8 مليون تلميذ برسم موسم 2018-2019، والمستفيدين من المبادرة الملكية مليون محفظة، وتطوير العرض المدرسي عبر فتح 137 مؤسسة تعليمية جديدة برسم الدخول المدرسي 2019-2020، والتعميم التدريجي للتعليم الأولي، إلى جانب جهود تطوير النموذج البيداغوجي وإدماج التكوين المهني في التعليم العمومي، وارتفاع عدد التلاميذ المسجلين، علاوة على الجهود المبذولة للحد من ظاهرتي الاكتظاظ والأقسام المشتركة، عبر تعزيز القطاع بالموارد البشرية اللازمة بتوظيف 15.000 أستاذ على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، مرحبين بالتقدم والتحسن الملموس في النسب الخاصة بالتمدرس في مختلف الأسلاك التعليمية، وتسجيل انخفاض معدل الهدر المدرسي بين الموسمين الدراسيين 2017-2018 و2018-2019.

السيد الرئيس المحترم،

إننا ندعو بمواصلة تنزيل البرنامج الوطني لتعميم التعليم الأولي من أجل بلوغ100% في أفق 2028، بتعبئة غلاف مالي يقدر بـ1.65 مليار درهم برسم هذه السنة المالية؛ ومواصلة توسيع العرض المدرسي عن طريق بناء مؤسسات تعليمية جديدة، وتأهيل البنية التحتية المدرسية؛ وتعزيز الموارد البشرية من خلال توظيف 15.344 أستاذ وإعادة هيكلة التكوين المستمر للنهوض بمهنة التدريس؛ وتفعيل البرنامج الوطني للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة؛ وتطوير برامج محو الأمية. مع ضرورة أن تضطلع الأكاديميات بمهامها "كوزارات جهوية"، تروم الحكامة والجودة وحسن التدبير وإعادة الاعتبار للمدرسة العمومية، مادامت الثقة موجودة يتقاسمها الجميع، هذا إلى جانب رفع درجة الوعي عند الآباء والتركيز على تقييم السياسات العمومية عن طريق إشراك جميع الكفاءات الوطنية والمساهمة في منسوب الوعي بين جميع الفاعلين في تضامن تام.

كما أنه وبعد صدور القانون الإطار، أصبح من الضروري مراجعة وتنظيم القوانين المنظمة للقطاع، ومعالجة ثغراتها ونواقصها، وإطلاق التدخل التشريعي والتنظيمي المناسب لتحيينها وتجويدها، لأن منظومتنا تعاني من تشتت القوانين المنظمة للمجال، وهو تشتت لم يعد مقبولا بعد صدور القانون الإطار، ويفرض العمل على إخراج مدونة للتعليم تجمع هذه القوانين المتفرقة، والتي تصل إلى (9) تسعة

قوانين.

ورغم كل هذا المجهودات، فلابد من الاعتراف أن دولا أقل من المغرب بكثير في المعطيات والخصائص والإمكانيات تصنف التعليم ضمن القطاعات الاستثمارية والتنموية، ونحن للأسف لازلنا نصنفه ضمن القطاعات الاجتماعية، والرهان كبير على إعادة منسوب الثقة والبريق والجاذبية للمدرسة المغربية، إذا ما توفرت الإرادة السياسية وتحمل الجميع مسؤوليته كل من موقعه، وإذا ما نهجت الحكامة الجيدة وربطت المسؤولية بالمحاسبة، وإذ ما تمت العناية بالعنصر البشري للمنظومة سواء على مستوى التأهيل أو التحفيز أو التعجيل عبر مراجعة شاملة للنظام الأساسي لنساء ورجال التعليم وجعله منصفا لكل الفئات، وخاصة المتضررة من الأساتذة والمتصرفين التربويين وأطر التوجيه والتخطيط والمساعدين الإداريين والتقنيين وأعوان الحراسة والنظافة والطبخ وغيرهم، لأن أي مشروع تربوي لا يمكنه النجاح في غياب الانخراط الكلي لهؤلاء الفاعلين، وعلى رأسهم المدرسون والمتصرفون التربويون وتملكهم للحوافز الضرورية، ولا يمكن لأي مشروع تربوي النجاح في ظل ضعف انخراط مختلف الفاعلين والشركاء، كل من موقعه، وبناء ثقة وتعاون قوي ودائم بين هؤلاء جميعا، من سلطات ترابية ومنتخبة وجمعيات أمهات وآباء التلاميذ وأسر في إطار شامل منصف، يروم الاهتمام والعناية بالعنصر البشري أساس كل إصلاح وتطور وتقدم للمنظومة ككل.

وإيمانا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بأهمية التربية والتكوين في النهوض بالأمم ورقيها، فقد عملنا على اقتراح تعديل على الفصل 46 من المدونة العامة للضرائب، يروم استثناء قطاعي التعليم والصحة من مقتضى يرمي إلى تطبيق احتياطات اعتراضية لاعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار من الميزانية العامة والتي حددها قانون المالية الحالي في نسبة 15%.

السيد الرئيس المحترم،

نسجل باعتزاز شديد العناية الملكية السامية بقطاع التكوين المهني، الذي كان بالأساس محور لعدد من الخطب الملكية السامية، خاصة الخطاب السامي لعيد العرش الأخير وبمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب وما تبعهما من جلستي عمل مع الحكومة الحالية، خصصتا لتدارس سبل تأهيل عرض التكوين المهني وتثمين المهن وتحديث المناهج باعتبار هذا القطاع رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية وتأهيل الموارد البشرية لأجل مواجهة أزمة البطالة خاصة في صفوف الشباب. معتبرين أن هذا التوجه الإستراتيجي الملكي ثورة بيضاء واهتماما بالغا لأجل الاستثمار فيه، يفرض تخصيص ميزانية كافية وتقديم برامج كفيلة برفع كل هذه التحديات، الأمر الذي يستوجب على الحكومة أن تعيه، لأن الأولوية حاليا يجب أن تعطى لهذا القطاع الحيوي مع تخصيص ميزانية أكبر في المستقبل، خاصة وأن هذا القطاع يعتبر رافعة أساسية لتأهيل الشباب وإدماجه في مجال الشغل، وهو الأمر الذي يفرض مواكبة التطور التكنولوجي، وتأهيل الطلبة والتلاميذ في المبادرة الحرة وفتح آفاق المقاولة المتوسطة والصغرى لمعالجة مشاكل هؤلاء الشباب، مع ضرورة الإسراع في تنزيل الجهوية المتقدمة ومشاركة القطاع الخاص في مناظرات وطنية وجهوية من أجل إعداد تصور آجال تنزيل هذا المشروع الذي يفرض تكوينات ملائمة حسب المناطق ونوعية الحرف.

السيد الرئيس المحترم،

ارتباطا بهذا الموضوع، لابد أن نتساءل عن عنصر الجودة وهو صلب الموضوع، وذلك بسبب عدم استطاعة أفواج كثيرة من الخريجين للاندماج في سوق الشغل بعد التكوين النظري والتطبيقي الذي تمت الاستفادة منه، خصوصا وأن التقرير الذي سبق وأن صدر عن المندوبية السامية للتخطيط، كشف عن معدل البطالة في صفوف خريجي معاهد التكوين المهني، والمقدر بـ 24.5% مقابل 16% من صفوف خريجي التعليم العام. إذ يعيش قطاع التكوين المهني بين المد والجزر، مما يستوجب معه ضرورة تأهيل العنصر البشري والعناية بالمقاولة المغربية الشبابية؛ وضرورة تفعيل توصيات المناظرة الوطنية المتعلقة بقطاع التكوين المهني؛ وضرورة استفادة مكوني التكوين المهني من خدمات مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية، لأنهم يؤدون نفس الخدمة إسوة بأطر القطاع في التربية الوطنية مثلا.

إضافة إلى أن هذه التفاوتات وضعف العرض على مؤسسات التكوين، خاصة بالمناطق التي تعرف ساكنة مهمة وإقبال على هذا التكوين يفشل المسار المهني الإعدادي منذ بدايته لبعد المراكز عن التلاميذ والاكتظاظ الذي تعرفه أصلا.

بل إن احتمال البطالة يرتفع كل ما ارتفع مستوى الدبلوم بـ 2 إلى 10%، بل إن 33% من خريجي التكوين المهني يشغلون مناصب أقل من دبلوماتهم مقابل 11% لخريجي التعليم العام، بل إن 37% من خريجي التعليم العام يشغلون المناصب تفوق مؤهلاتهم. ناهيك عن وجود مختبرات وأقسام تطبيقية بدون معدات أو بمعدات متقادمة ومتهالكة؛ وغياب أو ندرة المواد الأولية وتأخر توفيرها؛ وضعف نسب التأطير؛ وعدد المكونين مقابل عدد التلاميذ والطلبة في مختلف المعاهد؛ بالإضافة إلى مشكل اللغة بالنسبة للمتدربين والقدرة على الاندماج في سوق الشغل أو مواصلة المسار في الخطة التي قدمت أمام أنظار جلالة الملك؛ وضعف التكوين بالتناوب، نظرا لضعف مواكبة المقاولات المستقبلة للطلبة خاصة على مستوى التشجيع الضريبي؛ وهزالة عرض مواكبة الطلبة المتدربين خلال مراحل التكوين بالمقاولات، وإكراهات التكوين بالتدرج وأهميته؛ وتقادم المهن، إذ ذكر تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن 70% من المهن ستختفي بحلول 2020، في حين يسجل ضعف العرض في المهن الجديدة، علما أن اليد العاملة هي صلب أي نموذج تنموي جديد فإن عرض التكوين لازال تقليديا ومنتجا لعدد من متزايد من البطالة المكونة.

إذا كانت الموارد البشرية هي صمام أمان تنفيذ أي استراتيجية تكوينية، فإن المكونين العاملين بهذا القطاع الإستراتيجي، لا زالت تعاني من حيف كبير على عدة مستويات.

السيد الرئيس المحترم،

نغتنمها مناسبة لنهنئ السيد الوزير إدريس واعويشة على الثقة المولوية السامية، متمنين له كامل التوفيق والنجاح في مهامه الجديدة، كما عهدناه دوما في مختلف المسؤوليات التي تقلدها، وكلنا يقين أنه سيشكل مع السيد سعيد أمزازي الوزير الوصي على القطاع فريقا منسجما ومتكاملا وقويا، مثمنين من خلال الأرقام والمعطيات التي جاءت في العرض المقدم لنا داخل اللجنة المختصة، الرفع من معدل التمدرس من خلال فتح 17 مؤسسة جامعية جديدة، حيث انتقل المعدل من 35% خلال الموسم 2017-2018 إلى 37% برسم السنة الجامعية 2018-2019، بالإضافة إلى الرفع من الطاقة الاستيعابية لبعض المؤسسات الجامعية وتحسين استعمالها والرفع من عدد الطلبة المسجلين وعدد الأساتذة؛ وتنويع وتجويد منظومة التكوين عبر خلق مؤسسات جامعية جديدة، والرفع من عدد الطلبة بالمؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود وتنزيل الإصلاح البيداغوجي عبر إرساء هندسة بيداغوجية جديدة واعتماد 2345 شعبة منها 1220 شعبة ممهننة، بالإضافة إلى مواصلة برنامج تأهيل مدارس المهندسين وإحداث مراكز تنمية الكفاءات المهنية والوظيفية وإحداث مراكز جامعية لتعلم اللغات؛ وكذا تحسين الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة من خلال الرفع من عدد الممنوحين والرفع من الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية، وارتفاع نسبة الاستفادة من برنامج التغطية الصحية بفضل تبسيط إجراءات ومساطر الاستفادة.

لكن بالرغم من هذه الإنجازات تظل هناك بعض النقائص والملاحظات من باب المساهمة في دينامية إصلاح القطاع الذي يستلزم تظافر جهود مختلف الشركاء، والإنصات لانتظارات المواطنين على هذا المستوى، وحاجيات سوق الشغل، وهي عوامل تبرز الحاجة إلى النهوض أكثر بهذا القطاع.

فعلى مستوى تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي، نسجل غياب أقطاب جامعية متكاملة تضم مؤسسات متنوعة وأحياء جامعية ومطاعم ومكتبات، إذ من المفترض خلق بيئة ملائمة للحياة الطلابية، وإحداث مؤسسات جامعية تضم شعب وتخصصات تراعي خصوصية الجهات في إطار نهج سياسة اللاتمركز، مع تعميم المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود على مستوى كافة الجهات لتيسير عملية ولوج الطلبة دون تكبد عناء التنقل لجهات أخرى، من أجل جعل الجامعة قطب أساسي للتنمية الجهوية؛ وغياب الجسور بين مؤسسات التكوين المهني ومؤسسات التعليم العالي؛ وتسجيل فرق شاسع بين العناية التي تحظى بها المسالك ذات الاستقطاب المحدود على عكس المسالك ذات الاستقبال المفتوح؛ وكذلك تسجيل ضعف كبير في نسبة المسجلين في سلك الإجازة المهنية، حيث لا يمثلون سوى 2.2% من طلبة سلك الإجازة بالجامعة حسب إحصائيات سنة 2017؛ ووقوف التكلفة المالية كعائق أساسي أمام استثمار الموارد البشرية لفائدة جودة التعليم، إذ نسجل نقص حاد في التأطير البيداغوجي وعدد الإداريين، حيث أن عدد المناصب المالية المرصودة هذه السنة 700 منصب جديد و700 منصب للتحويل تبقى غير كافية للاستجابة للعدد الكبير للطلبة المسجلين؛ ووجود مجموعة من مؤسسات التعليم العالي غير تابعة لوزارة التعليم العالي، إذ من المفترض أن تخضع جميع الجامعات لمنظومة التعليم العالي حتى تستفيد من فرص البحث العلمي والابتكار ولا تبقى على الهامش وتحت وصاية مزدوجة.

السيد الرئيس المحترم؛

نسجل على مستوى البحث العلمي والابتكار ضعف كبير في الميزانية المرصودة للبحث العلمي والابتكار برسم هذه السنة المالية. إذ نلحظ غياب استراتيجية واضحة لتطوير البحث العلمي في الميادين ذات الأولوية انسجاما مع الخصوصية الطبيعية للبلاد؛ وغياب دعم المقاولة للبحث العلمي وعدم التوفر على البنيات التحتية الخاصة بالبحث العلمي، بالإضافة إلى تعقيد المساطر الإدارية والمالية في اقتناء حاجيات البحث العلمي؛ وكذا استنزاف كبير في وقت الأستاذ الباحث على مستوى التكوين البيداغوجي، نظرا للاكتظاظ الحاصل بسلكي الإجازة والماستر، مما يتطلب إعادة النظر في هذا الإطار عبر إحداث نظام أساسي للباحث وتقديم تحفيزات مقرونة بالمردودية والإنتاج، لتفادي هجرة الأدمغة، والعمل على إحداث مراكز جامعية للبحث العلمي مجهزة بكل الوسائل والإمكانيات تحت إشراف طاقم إداري وتقني يسهر على تسييرها وصيانة تجهيزاتها. مسجلين بقلق الصرامة وتعقيد شروط الولوج لسلك الماستر، وما له تأثير مباشر على استقبال الطلبة الذين يريدون تهيئ الدكتوراه، كما أن أستاذ التعليم العالي ليس ملزما بتأطير أطروحات دكتوراه أو بناء مسالك للماستر، ويرجعون ذلك لكون الغلاف الزمني مستهلك لسلك الإجازة، نظرا للتدفق الديمغرافي للجامعة، الذي يعطي التفرغ والأولوية للإجازة.

على مستوى الارتقاء بالإنتاج الرقمي للتعليم العالي وتنزيل الإصلاح البيداغوجي، فنسجل محدودية استعمال التكنولوجيا الرقمية مع غياب مخطط رقمي مهيكل للتعليم العالي؛ وعدم رضا المدرسين على مستوى الطلبة الحاصلين على الباكالوريا الوافدين على الجامعات، إذ أن عدد كبير منهم غير متحكمين لا في اللغة ولا في تكنولوجيا الاتصال، مما ينعكس سلبا على مردودية التعليم العالي؛ وتسجيل عجز رئيسي في تطبيق نظام ماستر إجازة دكتورة في عدم تبني آليات الوحدات المكتسبة ضمن التنظيم البيداغوجي، وهي آلية أساسية تسمح بمد الجسور بين الشعب والمسالك الأكاديمية وبتعزيز حركية الطلبة؛ وكذا المحدودية في عدد المسجلين في سلك الماستر 4.9% من مجموع الطلبة الجامعيين سنة 2016، بسبب محدودية العرض، وكذلك المقاييس المعتمدة والشروط

اللازمة التي تتجلى في انتقاء الطلبة بعد اجتياز الاختبارات الكتابية والمقابلات التي تجعله مفتوحا دون التقيد بالمجال الجهوي؛ ناهيك عن معاناة سلك الماستر من عجز سلك الإجازة، الذي لا يستقبل سوى 5% و4% من سلك الدكتوراه، كما أن سلك الإجازة الأساسية يولد خسائر هامة، تؤثر سلبا على جودة التكوينات بالجامعة، وتؤدي إلى تكلفة اجتماعية ومالية كبيرة، مما يعطي انطباعا ونظرة دونية عن الجامعة، بالإضافة لغياب الجاذبية وانخفاض مستوى الراغبين في الالتحاق بالجامعة التي لم تنجح في الحفاظ على الطلبة، حيث أن الانقطاع على الدراسة في التعليم العالي الجامعي، ذو الاستقطاب المفتوح بلغ 25% خلال السنة الأولى من الدراسة و40.2% بعد سنتين و20.9% بعد ثلاث سنوات، كما أن نسبة الأشهاد في ثلاث سنوات لا تتعدى 9% أو 20%؛ وعدم إشراك الأساتذة والشعب المعنية والنقابات، ومختلف الفاعلين والمتدخلين في منظومة التعليم في مجموعة من الإصلاحات والقرارات المصيرية، وآخرها قرار الوزارة العودة لنظام الأربع سنوات في سلك الإجازة، حيث عبرت النقابات عن رفضها لهذه المقاربة المتبناة من طرف الوزارة في هذا القرار، مؤكدين أن مبدأ التشارك هو الكفيل الوحيد لإنجاح أي تصور للإصلاح.

السيد الرئيس المحترم،

إن الهندسة البيداغوجية الجديدة المقترحة لسلك ما يسمى "الباشلر" تضم عدة وحدات لتدريس اللغات في السنة الأولى والثانية دون قيام الوزارة بتكوين وتوظيف الأساتذة المتخصصين، الذين سيقومون بهذه المهمة، أم أن الوزارة ستعتمد نفس المقاربة الفاشلة التي اعتمدت في الإصلاح البيداغوجي سنة 2003، وهل وفرت القاعات الصغيرة ومختبرات اللغات أم أن تدريس اللغات سيتم في المدرجات الكبيرة؟ حيث تسود في أوساط التعليم العالي أن الوزارة انتهت من تغيير وتتميم القانون 01.00 المنظم للتعليم العالي، ولم يتم إشراك النقابات في هذا الأمر، هذا القانون الذي صدر سنة 2000، ولم يتم إصدار مجموعة من نصوصه التنظيمية، مما يفتح المجال لبعض الممارسات والتأويلات التي أثرت سلبا على المنظومة وكمثال بسيط على ذلك المادة الثامنة التي تسمح للجامعات القيام بالتكوين المستمر دون تقنينه وضبطه، الشيء الذي أدى في بعض المؤسسات إلى طغيان هذا النوع من التكوين على حساب التكوين الأساسي، الذي يعتبر المهمة الأساسية والأولى للجامعات.

على مستوى الدعم الاجتماعي، السيد الوزير، ندعوكم إلى إعادة النظر في معايير توزيع المنح، إذ يجب الاعتماد على الدخل، كمعيار رئيسي في أفق تعميم المنح على الجميع؛ وعدم وجود معايير واضحة وموضوعية للاستفادة من السكن الجامعي؛ وضعف المراقبة الإدارية والمالية على الأحياء الجامعية الخاصة، حيث يستفيدون من العقار بأثمنة تفضيلية، ويشيدون حجرات صغيرة وتستغل من طرف الطلبة بأثمنة مرتفعة تفوق قدرة أسرهم الشرائية.

السيد الرئيس المحترم،

ندعوكم إلى تبني إصلاح شامل للقوانين المنظمة لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي، وفي مقدمتها قانون 01.00، وتعزيز الاستقلالية الفعلية للجامعة، وترسيخ آلية التتبع والتقييم والافتحاص الدوري، كما نؤكد على ضرورة اعتماد المقاربة التشاركية في تنزيل أي إصلاح بيداغوجي جديد وعدم التسرع والارتجال في التنزيل دون تقييم للنموذج البيداغوجي الحالي ودراسة عميقة استشرافية لمآلات التغيير.

إن موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي تم إغفاله في ميزانية 2020، موضوع له أهميته، خصوصا فيما يتعلق بمنح بعض المؤسسات الجامعية الخاصة التي يلجها عدد قليل من المحظوظين أموالا مهمة، في الوقت الذي تعاني بعض الجامعات العمومية التي تضم آلاف الطلبة من الاستفادة من هذه الشراكات، مما يغيب عنصر رابح – رابح لخدمة المنظومة في هذا التدبير، مذكرين بالمناسبة على أن دور الجامعة هو إنتاج النخب ومواكبة التغيير الجوهري والمساهمة فيه، وليس مجالا "للتصادمات" المذهبية والسياسية.

وأخيرا، ومن باب المسؤولية الملقاة علينا داخل الأغلبية الحكومية، وبالنظر إلى أهمية المجهود المبذول في هذه القطاعات، لا يسعنا داخل فريقنا إلا أن نصوت على مشاريع هذه الميزانيات بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

- مداخلة المستشار السيد عبد العزيز بوهدود في مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات الشغل والإدماج المهني والتضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع الميزانيات الفرعية لقطاعات الشغل والإدماج المهني، والتضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة.

بداية بقطاع الشغل الذي يعتبر عصب القطاعات الاجتماعية، بالنظر للفئات الموجهة إليها خدماته، والمرافق التابعة له، وباعتبار أن الشغل هو الحافظ على كرامة الإنسان، والدافع الأكبر للاستقرار، والمحور الحقيقي للمساهمة في دوران عجلة الاقتصاد.

إن قطاع الشغل والإدماج المهني قطاع حساس بالنسبة لكل فئات الشعب المغربي، ولاسيما فئة الشباب المتضررين من البطالة التي تفشت بشكل كبير في المجتمع، وما يترتب عنها من مخلفات خطيرة، رغم أن المعطيات الأخيرة تبعث على الارتياح وتشير إلى تراجع معدل البطالة إلى 10% خلال سنة 2019، مقارنة بـ 10.5% في الفترة ذاتها من سنة 2018، وكذا انخفاض معدل البطالة في صفوف النساء والشباب

خلال السنوات الأخيرة.

السيد الرئيس المحترم،

إنها مناقشة الميزانية الفرعية للقطاع مناسبة سنوية لا بد أن نستحضر فيها التدابير الواردة في البرنامج الحكومي المرتبطة بمحور التشغيل، والمتمثلة في دعم خلق مناصب الشغل؛ والعمل على ملاءمة الكفاءات مع فرص الإدماج المهني؛ وتكييف برامج تحسين قابلية التشغيل ودعم التشغيل المأجور؛ ودعم التشغيل الذاتي؛ ودعم أنشطة الوساطة في سوق الشغل وتقريب خدماتها من المواطنين؛ ووضع برامج جهوية لإنعاش التشغيل؛ وكذا تحسين اشتغال سوق الشغل وظروف العمل. وهي التدابير التي تسائلنا عن مستوى تقييم الحكومة للسياسة الاجتماعية، خاصة في مجال التشغيل والحد من البطالة. لنسائل أنفسنا جميعا؛ أين نحن من هذه التدابير؟

السيد الرئيس المحترم،

لقد تتبعت باهتمام عميق العرض القيم للسيد الوزير الوصي على هذا القطاع، والذي يتضمن أوراشا كبرى طموحة تتجلى أساسا في تنزيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل؛ ودعم البعد الجهوي للتشغيل باعتباره اختصاص ذاتي ومشترك للجهة؛ وإشراك القطاع الجمعوي في تحسين قابلية التشغيل ودعم الإدماج المهني؛ وكذا تعزيز التشغيل بالخارج عبر إرساء منظومة متكاملة؛ وتطوير منظومة رصد سوق الشغل وآليات جهوية للرصد؛ ثم توفير التغطية الاجتماعية لكل العمال بمن فيهم غير الأجراء؛ وبلورة ميثاق اجتماعي لتعزيز جاذبية المغرب للاستثمار؛ وتطوير عمل مفتشية الشغل؛ واعتماد سياسة وبرنامج وطنيين للصحة والسلامة في العمل؛ وكذلك تنزيل مقتضيات اللاتمركز وتعزيز سياسة القرب؛ وعصرنة عمل المصالح المركزية والخارجية للوزارة؛ وتعزيز العلاقات الدولية وتطوير التعاون جنوب–جنوب. أوراش نتمنى لكم التوفيق والنجاح في تنزيلها.

السيد الرئيس المحترم،

إن نجاح الاستراتيجيات الوطنية لتهيئة فرص الشغل رهين بتهيئة داعمة، كاستقرار اقتصادي كلي، وسهولة ممارسة الأعمال وممارسة وتبسيط المساطر الإدارية، وتطبيق القانون، بالإضافة إلى الاستقرار في الاستثمار وتحسين البنية التحتية، وكذا الاستثمار في تأهيل الرأس المال البشري.

كما أن مبادرة تحويل صندوق منظمات الاحتياط الاجتماعي إلى مؤسسة عمومية مبادرة تستحق التنويه، داعين إلى الإسراع بإخراج هذه المؤسسة لأرض الواقع في أقرب الآجال، وذلك لحفظ كرامة الإنسان.

إن الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي يحتاج إلى إصلاحات مستعجلة يجب القيام بها، وتتمثل في استعادة التوازن المالي للنظام، ومراجعة مقاييس تمويله، مع تعزيز آليات التحكم الطبي في نفقات العلاج وتوفير شروط نجاح جيل من الاتفاقيات الوطنية من أجل حماية مصالح المؤمن وتيسير ولوجه للعلاج، وأيضا تأطير التغطية الصحية التكميلية التعاضدية.

وكذلك الشأن بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يتولى التأمين الإجباري عن المرض في القطاع الخاص، فإنه يواجه بدوره عدة تحديات تتمثل في الرفع من مستوى وجودة الخدمات المقدمة للمرض وتطوير وتنمية الرأسمال البشري إلى جانب المحافظة على التوازن المالي حيث وصل العجز حوالي 200 مليون درهم. منوهين بقرارات المجلس الإداري للصندوق المتمثلة في اعتماد نظام جديد يهم مراجعة المعاشات ومبالغ التعويضات العائلية والرفع من التعريفة الوطنية المرجعية للأعمال الطبية، وذلك دون القطاعات إضافية من اشتراكات المشغلين والمشتغلين.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرى أنه من الضروري إعادة النظر في المرسوم المنظم للعاملين في الإنعاش الوطني لأن منهم حاملي شواهد عليا، ولم تتم لحد الساعة تسوية وضعيتهم، ونفس المعاناة يعاني منها العاملين والعاملات بالنوادي النسوية الذين لا يتوفرون على الحد الأدنى للأجور.

كما يتعين على الوزارة تفعيل دور المرصد الوطني للشغل، وجعله في متناول الشباب والباحثين عن الشغل، والاعتماد على القطاعات الأساسية في توفير فرص الشغل. وضرورة تظافر جهود جميع المتدخلين من أجل النهوض بقطاع التشغيل بإغناء عروض "الأنابيك" لتحقيق المبتغى من وراء إنشائها الذي يتحدد في الوساطة، مسجلين دينامية وحيوية معتبرة للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، مطالبين ببذل مزيد من الجهود لاستهداف المناطق القروية والنائية، لأنها تحتوي على نسب عالية من البطالة.

إن إشكالية استمرار إهمال النساء والشباب ذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على شغل يناسب قدراتهم بالرغم من تجاوز عددهم 2.9 مليون، حيث تم إدماج 444 فقط خلال السنة الجارية عبر التراب الوطني، يعتبر ناقوس خطر وجب دقه. ملحين على ضرورة إخضاع مدونة الشغل لمراجعة شاملة للوقوف على نصوص ظالمة للأجير. منهين لصعوبة تنزيل قانون العمال المنزليين على أرض الواقع، نظرا لصعوبة تفتيش أماكن العمل.

السيد الرئيس المحترم،

هي مناسبة كذلك للمطالبة بتسريع تنفيذ الأحكام القضائية المرتبطة بالشغل، مع المطالبة بتقليص فترة مسطرة الصلح التي أصبحت عائقا بعد أن كانت مسطرة لتخفيف الضغط عن المحاكم. ملحين على إلزامية إخراج قانون النقابات إلى حيز الوجود، باعتباره شرطا لإخراج القانون التنظيمي للإضراب.

إننا نطالب كذلك بالاهتمام بجهاز مفتشي الشغل، لأنه المدخل الحقيقي لتحسين مناخ الشغل، مؤكدين على أن عدد المناصب المخصصة لمفتشي الشغل لا تشرف بلادنا مقارنة بدول في مستوانا. كما أن ضعف هذا الجهاز يتسبب في عدم التصريح بالعمال من طرف المقاولات نتيجة قلة الزيادات أو بسبب التواطؤات أحيانا، وهو ما يؤدي إلى هضم الحقوق الخاصة بالعمال.

السيد الرئيس المحترم،

إن البطالة تشكل أم المعضلات، حيث لا تنتج سوى الفقر، اليأس والانحراف والهجرة السرية والإدمان وكل الجرائم بأنواعها. لذلك نرى أن تنزيل المخطط الوطني للتشغيل واستكمال الشخصيات الترابية وإطلاق البرامج الجهوية للتشغيل والإدماج الاقتصادي للشباب تشكل خطوات واعدة بالنسبة للتشغيل. لأن التشغيل ببلادنا مسؤولية الحكومة التي ينبغي إدماج السياسات في استراتيجية وطنية أوسع نطاقا، وتكملتها بإطار لسياسات داعمة لجهود خلق فرص العمل، ويجب على الحكومة أيضا تهيئة بيئة داعمة، حتى يتسنى لمنشأة الأعمال أن تنمو وتخلق فرص العمل.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرى أن ميزانية قطاع الشغل والإدماج المهني تظل دون المستوى المطلوب الذي يحتاجه قطاع حيوي يطمح للتوجه نحو المستقبل وتقليص الفوارق الاجتماعية ومحاربة الإقصاء الاجتماعي والاستغلال الأمثل للثروة البشرية، والنهوض بتشغيل الشباب بالعالم القروي وتجاوزه الإشكالات التي يعاني منها، عبر تمليكهم أراضي الجموع، لكي يستفيد من البرامج التنموية مع تبسيط المساطر لتسهيل ولوجهم عالم الشغل. مع ضرورة تسريع تنزيل خطط تحسين قابلية التشغيل وفضاءات التوجيه المهني بالعالم القروي من خلال الوحدات المتنقلة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في بداية مناقشة قطاع التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، لا بد أن أشكر السيدة الوزيرة على عرضها القيم، والذي يجسد الدينامية التي شهدها هذا القطاع، الذي نعتبره قطاعا حقوقيا بامتياز، انطلاقا من دستور جديد، ينادي بحقوق الإنسان في إطار كلي لا يتجزأ لجعله قويا ومتينا يستطيع التصدي لكل الظواهر الاجتماعية التي تواجهه.

إن مناقشة ميزانية هذا القطاع تتجاوز مناقشة الأرقام إلى تقييم السياسة العمومية، خاصة فيما يتعلق بمحاور النقاش كمحور التضامن، والذي يغطي لوحده جانبا واسعا من البعد الاجتماعي الذي يهدف الجميع لترسيخه، بالإضافة إلى موضوع المساواة والذي يتطلب وقفة تأمل لتقييم التوجه العام وتحديد المكاسب والصعوبات، وكذا محور الأسرة، باعتبارها عماد وأساس المجتمع، وأيضا التنمية الاجتماعية كعماد للعملية التنموية الشاملة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا ننوه بما تم القيام به على مستوى الوزارة من برامج واستراتيجيات، يجب الاستفادة منها، وذلك عبر تقييمها وتطويرها والاستمرار فيما نجح منها، بالإضافة إلى ضرورة الاستفادة من الاتفاقيات والشراكات الدولية المبرمة في هذا المجال، والتي انخرطت فيها بلادنا، حيث يبقى التحدي الأكبر هو تنزيل وتطبيق هذه البرامج على أرض الواقع، وهو مجهود يحتاج إلى إرادة حقيقية لتغيير العقليات والمفاهيم وجرأة عالية لكل المتدخلين.

ورغم ما تم القيام به في هذا المجال، ورغم الجهود التي بذلت، إلا أن عدم رضا الفئات المستهدفة، بالإضافة إلى الاحتقان الذي عرفه القطاع في الآونة الأخيرة دفعنا اليوم، وانطلاقا من توجيه ملكي إلى تبني نموذج تنموي جديد يستجيب لتنامي متطلبات المواطنين التي تختلف باختلاف فئاتهم في إطار عدالة اجتماعية تكفل للجميع شروط العيش الكريم، وذلك بعد أن استنفذ النموذج التنموي المعمول به مداه، ولم يعد بإمكانه الاستجابة لانتظارات وتطلعات المواطنين الذين تملكوا الحقوق المنصوص عليها دستوريا، باعتبار هدف التنمية الاجتماعية وجود عدالة في توزيع الثروة، وتوفير رفاهية للشعب والعمل على تحقيق المصلحة العامة لإنتاج تنمية متكاملة تراعي جميع الجوانب، وفي نفس السياق فإننا نؤكد أن نجاح هذا النموذج التنموي الجديد سيكون رهينا باعتماده على محور أساسي وهو "الإنسان" كهدف نهائي للتنمية، وذلك عبر سن سياسات عمومية تحفظ له كرامته، وذلك بالحفاظ على حقوقه الأساسية في الشغل والتعليم والصحة وغيرها.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يخص التضامن والتماسك الاجتماعي، فإننا نشهد أن الوزارة تواصل بشكل مستمر دعم السياسة الاجتماعية، وذلك بمواصلة تقليص الفوارق المجالية الاجتماعية عبر مجموعة من الآليات منها دعم وتنزيل التزامات الحوار الاجتماعي، وكذا المجهود الحكومي، الذي يواكبه مجهود تشريعي في تقوية الترسانة القانونية، بالإضافة إلى ورش صندوق التماسك الاجتماعي كإنجاز اجتماعي مهم، وكآلية لتوجيه السياسات الاجتماعية وإنصاف الجهات الهشة وتحقيق الحماية الاجتماعية لأكثر من ثلث المغاربة، مع المطالبة بالحفاظ على أهدافه وتنمية موارده وضمان حكامة تدبيره، لأن الفئات الموجه لها تبقى جد محدودة، بالإضافة إلى وجود فوضى كبيرة في هذه الآلية تحول دون استفادة عدد كبير من الأرامل نتيجة تعقيد وتعدد المساطر، والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى رفض عدد كبير من الملفات.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعو الوزارة إلى ضرورة

تطوير وتنزيل عدد من الأوراش الكبرى كورش التغطية الصحية، مع المطالبة بالإسراع بقانون التغطية الصحية للوالدين، وبضرورة الاهتمام بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وذلك بالتنزيل السريع لقانون مؤسسات الرعاية الاجتماعية، أملا في الحد من مجموعة من الاختلالات والتجاوزات التي تعرفها هذه المؤسسات.

السيد الرئيس المحترم،

إن حالة ووضعية الإنعاش الوطني والعاملين به، تستدعي ضرورة الإقلاع به كآلية مهمة يمكن للوزارة الاستفادة منها في إطار تنزيل ورش الجهوية المتقدمة. وهنا لابد من التأكيد على أنه حان الوقت لإحداث قطب اجتماعي قوي، يجمع كل المؤسسات والهيئات والإدارات ذات الصلة بالمجال الاجتماعي، في مؤسسة واحدة بموارد مالية وبشرية، تجمع شتات التعاون الوطني والإنعاش الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، حتى تصبح عملية تدخل الدولة قوية وواضحة وذات أثر مباشر على المواطن، وأيضا تسهل عمليات المراقبة والتتبع والتقييم.

موضوع الطفولة موضوع متشعب ومعقد، إذ أصبحنا أمام مشكلة حقيقية تتنامى بشكل كبير، ألا وهي ظاهرة "أطفال الشوارع" وما يرتبط بها من ظواهر أخرى كالتسول والاستغلال الجنسي وهضم أبسط الحقوق لفئة بريئة تنتظر منا جميعا ضمان حقها في الحياة بشكل متوازن، دون خطر يتهدد أجسادهم الصغيرة، هدف يسعى له الجميع، لأن الطفل هو مستقبل المجتمع وكل ما تلقاه في فترة طفولته سيقدمه للمجتمع عندما يكبر، وبالصورة التي تلقاه بها، فإما أن يقدم مواطنا صالحا مشبعا بقيم المساواة والمناصفة والوطنية، وإما أن يقدما لنا مواطنا يحمل العنف بداخله يصرفه في جميع مناحي الحياة، وفي أبشع صورة ولن يكون إلا ضحية لما عاناه في طفولته، لذا وجب الاهتمام بهذه المرحلة وبشكل ممنهج ومتناسق مع جميع المتدخلين في القطاع، وأهمها قطاع التربية الوطنية ومحاولة الحد من ظاهرة الهدر المدرسي، وما إلى ذلك من ظواهر تكون سببا في ارتماء أطفالنا في أحضان الشارع. كما أن المؤسسات الاجتماعية المستقبلة لهذه الفئة، التي لا تراعي في كثير من الأحيان خصوصية الطفل، بل وفي بعض منها يكون هناك اختلاط في الفئات العمرية، مما ينعكس سلبا عليه، ويكون الالتحاق بها سببا في اكتسابه عددا من الآفات كالتدخين وغيرها.

السيد الرئيس المحترم،

إن ملف الأشخاص في وضعية إعاقة ملف شائك كذلك، بالنظر لحجم انتظارات هذه الفئة، والتي لازالت تنتظر الكثير، في الوقت الذي لا زلنا ننتظر فيه تطبيق قانون الإطار المتعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة، ووضع قانون للدعم الاجتماعي لهم، والذي طال انتظاره، وكذلك العمل على تقديم مشروع العاملين الاجتماعيين. لأن هذه الفئة وجب إدماجها في المجتمع بالشكل الصحيح سواء على المستوى التعليمي أو على المستوى العملي وتمكينها على المستوى الاقتصادي من حياة كريمة، وذلك عبر تسهيل ولوجها إلى جميع المؤسسات، وكذا استفادتها من مراكز خاصة تتوفر على برامج تأطيرية وتأهيلية تتماشى مع التطور التكنولوجي الحديث، ناهيك عن ضرورة تمكين هذه الفئة من النسبة المتفق عليها على مستوى مناصب الشغل. دون إغفال الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بإحدى الفئات التي أصبحت تتزايد بشكل مقلق وهي فئة "المتوحدين"، مثمنين مبادرة الوزارة في برنامج "رفيق"، إلا أن هذا البرنامج لابد من إنجاحه بالشكل المطلوب من خلال ضمان عدالة مجالية ليصل إلى جميع أنحاء البلاد. متسائلين في ذات السياق، عن مآل بطاقة المعاق وما قامت به الوزارة في هذا الشأن، لما سيكون لها من أثر على تمكين هذه الفئة من حقوقها وتسهيل التعامل معها.

ملف المسن بدوره، أصبح اليوم يعرف تطورا متسارعا، خصوصا مع التوجه المتسارع لهرم البنية الاجتماعية في بلادنا نحو الشيخوخة في مستقبل قريب، متسائلين عن أهم الاستراتيجيات التي تعمل عليها الوزارة في هذا الإطار، علما أننا نعاني نقصا مهولا في جانب المساعدين الاجتماعيين، وكذا طب الشيخوخة وأيضا نقص كبير في مراكز الإيواء والتي يجب تحسين شروط العيش فيها مع توفير أطقم طبية مؤهلة ومختصين في الترويض الطبي والنفسي، مع التأكيد على ضرورة العمل على ترسيخ ثقافتنا المغربية في حماية المسن واحتضان أسرته له.

السيد الرئيس المحترم،

إننا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار نعتبر أن المرأة ذات مكانة محورية في أي سياسة اجتماعية، ودون التغاضي عن ما تم تحقيقه لصالحها، والذي كان نتيجة لنضالات نساء ساهمت بشكل كبير في إصلاح وضعيتها وتكريس دورها في المجتمع، واستطاعت أيضا بدعم من مختلف الهيئات السياسية والمجتمع المدني، وبإرادة ملكية حقيقية من الحصول على حقوق مستحقة يضمنها لها اليوم الدستور كأسمى قانون في البلاد ترجمت في عدد من مناحي الحياة الاجتماعية، وكذا في مجموعة من القوانين الموضوعة في مجموعة من المجالات، ولازال اليوم الطريق طويلا وشاقا أمامها من أجل المزيد من تحسين وضعها في شتى المجالات.

لابد من التنويه كذلك بنتائج بعض البرامج المعتمدة لتحسين الوضع الاقتصادي للنساء منها برنامج (إكرام 2) وأيضا البرنامج الوطني للتمكين الاقتصادي للنساء، مع ضرورة العمل على تعميمها وضمان العدالة المجالية فيها.

أما على مستوى التمكين السياسي للمرأة، فإنها لازالت لم تصل المستوى المطلوب في هذا المجال، رغم كفاءتها، حيث لازالت تعاني من تضييق واضح عليها في جميع مؤسسات الدولة، ويظهر ذلك من خلال نسبة ضعيفة في التمثيل بالمؤسسة التشريعية التي لا تتعدى 21% وكذا نسبة 17% في الحكومة الجديدة، بالإضافة إلى عدم حضور واضح في التعيينات على مستوى المناصب العليا.

ظاهرة العنف ضد النساء، ورغم أننا نسجل بإيجاب نشر

التقارير الصادرة عن المرصد الوطني حول العنف، نظرا لما يتيحه من إحصائيات ومعطيات، فلازالت هناك حاجة لتظافر الجهود للقضاء على هذه الآفة، التي تجاوزت الخطوط الحمراء، عندما أصبح الجاني يوثق للجريمة في حق ضحيته بفيديو مصور، بالإضافة إلى التفنن في طرق التعذيب وهو الأمر الذي أصبح يسائلنا اليوم عن كيفية مواجهة هذه المعضلة، سواء من الناحية المجتمعية أو من الناحية القانونية، رغم أن الدستور وخصوصا الفصل 22 منه، يضمن السلامة الجسدية والمعنوية للأفراد، فإن الأمر يبقى رهينا بمدى تطبيق وتنزيل القانون، ومدى مواكبة الجمعيات العاملة في هذا المجال، وأيضا مدى النجاح في إنشاء مراكز خاصة للتتبع والرصد ومراكز الاستقبال للمحافظة على كرامة النساء ضحايا العنف داخل الأسرة وخارجها. وضرورة مضاعفة الجهود لتحسين صورة المرأة في الإعلام وتوجيهه لفائدتها عوض استغلال صورتها بأشكال مختلفة تكرس الثقافة التميزية لها، إذ نقترح في هذا الباب إنتاج أفلام تاريخية تعرف بدور النساء المقاومات والمجاهدات والفاعلات عبر التاريخ، نساء ساهمن بشكل كبير في تطور ورقي مجتمعنا المغربي.

السيد الرئيس المحترم،

أكيد أن أهداف الوزارة وتطلعاتها وبرامجها تحمل نبلا حقيقيا في المقاصد، إلا أن تقارير بعض المؤسسات الحكومية بالإضافة إلى مجموعة من التقارير الدولية، وكذلك تداخل مجموعة من القطاعات وعدم وجود التقائية فيما بينها على مستوى البرامج والسياسات المتبعة، تضعنا أمام أعطاب كثيرة في الوصول إلى تلك المقاصد.

نتمنى للسيدة الوزيرة الوصية على القطاع التوفيق والنجاح في تنفيذ البرامج والمخططات المتنوعة التي تعتزم الوزارة تنزيلها، أمام إكراه ضعف الميزانية المرصودة لهذا القطاع، والتي عرفت تراجعا هذه السنة ولو بنسبة قليلة، إلا أن ذلك لا يعتبر مؤشرا جيدا للنهوض بهذا القطاع، الذي تتضاعف مسؤوليته أمام ظواهر اجتماعية كثيرة تتنامى بشكل متسارع، رغم أن القطاع يعتمد بالإضافة إلى ميزانية الدولة المخصصة له، على دعم المنظمات الدولية، وكذا استفادته على مستوى الالتقائية في البرامج مع عدد كبير من القطاعات الحكومية من الميزانية المخصصة لها. وسنصوت إيجابا على مشاريع هذه الميزانيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

- مداخلة المستشار السيد لحسن أدعي في مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات الصحة والثقافة والشباب والرياضة

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع الميزانيات الفرعية لقطاعات الصحة والثقافة والشباب والرياضة. وبداية بقطاع الصحة، هذا القطاع الاجتماعي المهم، الذي يعتبر قطاعا حيويا واستراتيجيا مرتبطا بشكل كبير بالمواطن المغربي وصحته، قطاع يعيش على وقع الخصاص في الموارد البشرية وضعف الخدمة العمومية ونقص البنيات التحتية وتوزيعها بشكل غير عادل أحيانا، قطاع راكم العديد من الخيبات ورثها السيد الوزير الجديد، وكلنا يقين أنه قادر على التغلب عليها، مهنئينه بالمناسبة على ثقة جلالة الملك.

وهي مناسبة، لا بد أن نشيد من خلالها ببرنامج الوزارة الطموح برسم سنة 2020، والذي يستهدف أساسا تعزيز العرض من خلال المستوى الأول وتطوير الشبكة الاستشفائية من المستوى الثاني والمستوى الثالث ودعم المخطط الوطني للمستعجلات الطبية؛ وتعزيز البرامج الصحية الوطنية وبرامج محاربة الأمراض من خلال تعزيز برامج صحة الأم والطفل كأولوية وطنية؛ ثم تعزيز صحة الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة؛ وتقوية برامج محاربة الأمراض السارية بشراكة مع المنظمات التابعة للأمم المتحدة، وتعزيز اليقظة؛ وتوسيع التغطية الصحية من أجل بلوغ التغطية الصحية الشاملة من خلال تدبير نظام المساعدة الطبية في إطار هيئة مستقلة والتشاور مع مختلف الفئات المهنية؛ وكذا العمل على تعزيز استقلالية المستشفيات ودمجها في مجموعات ترابية تفعيلا للجهوية المتقدمة؛ وتعبئة الموارد البشرية؛ وتعزيز حكامة القطاع.

السيد الرئيس المحترم،

إن مهمتكم على رأس هذه الوزارة لن تكون سهلة، رغم تجربتكم بالقطاع وإلمامكم بالملفات والمعضلات التي تعاني منها المنظومة الصحية ببلادنا، أمام حجم التحديات والرهانات المطروحة والخصاص الكبير الذي يعاني منه القطاع، والذي يؤثر بشكل كبير على مؤشر التنمية بالمغرب، ويجعله مصنفا في الرتبة 130 عالميا.

وفي هذا الإطار، لابد من الإشادة بارتفاع نسبة صرف وتنفيذ هذه الميزانية من 50 إلى 74.22 في المائة وهي خطوة كبيرة وغير مسبوقة، كما أن انتقال ميزانية قطاع الصحة من 16.3 مليار درهم برسم ميزانية سنة 2019 إلى 18.6 مليار درهم خلال هذه السنة، بنسبة 7.27 في المائة من الميزانية العامة، ليس كافيا لأن هذه الزيادة لا ترقى للمعايير الدولية ولا لتوصيات منظمة الصحة العالمية، إذ أننا لا نزال نراوح نسبة 5 إلى 6 في المائة من الناتج الداخلي الخام و7.27 في المائة من الميزانية العامة، بعيدا عن معدل 10 في المائة، الذي يعتبر كحد أدنى بالنسبة للدول المتقدمة، كما نصت على ذلك منظمة الصحة العالمية. مقترحين في هذا الصدد إضافة نقطة واحدة في الناتج الداخلي الخام، إذا أردنا أن نصل إلى المعايير التي تنص عليها المنظمة العالمية للصحة.

السيد الرئيس المحترم،

يعيش قطاع الصحة على وقع الخصاص الكبير في الموارد البشرية التي تعد حجر الزاوية لأجل تمكين المغرب من تغيير جذري في المنظومة الصحية، وذلك بتيسير ولوج الخدمات الصحية وتجويدها وتلبية انتظارات وحاجيات المواطنين. لذا ندعوكم بضرورة القيام على الأقل بتعويض الأطباء المحالين على التقاعد وتشغيل المؤسسات المحدثة، وتخصيص وفتح مناصب مالية مخصصة للعالم القروي، وتشييد كلية طب ومستشفى جامعي بكل جهة من الجهات الإثنى عشر (12)، على غرار المشاريع الكبرى، وذلك بتخصيص ميزانية ضخمة لهذا الغرض، وهو ما سيمكننا من سد الخصاص بالمناطق النائية، وفي انتظار تحقيق مثل هذه المشاريع، يجب تشجيع الخواص على الاستثمار في الميدان وعقد شراكات معهم وفتح المجال أمام الأطر الطبية الأجنبية، واللجوء إلى التعاقد فيما يخص الأطر بالمناطق النائية، لأن 4 آلاف منصب شغل التي تمت برمجتها ليست كافية مطلقا.

كما أن معضلة الغيابات المتكررة للأطر الطبية في المناطق القروية والنائية أمر بات مقلقا، وهو ما يستدعي تحفيزهم وتوفير الشروط الضرورية التي تجعلهم يستقرون بهذه المناطق. وفي هذا الإطار نطالبكم بتغيير المرسوم المتعلق بوحدات الحراسة الليلية، مسجلين أسفنا أمام هزالة التعويضات التي يتقاضاها الممرضون والأطباء في هذا الصدد. ناهيك عن سوء التوزيع والتدبير الذي يعرفه القطاع، والذي يمكن أن نلمس أبرز مظاهره السلبية والصارخة، في تمركز أغلب الأطباء في المدن دون مراعاة للعدالة المجالية التي طالما نادى بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

السيد الرئيس المحترم،

إن نظام المساعدة الطبية (RAMED)، الذي ارتفع عدد المنخرطين فيه إلى 14 مليون، ضاعف العبء على المستشفيات العمومية، خصوصا أن بعض المواطنين الذين لا يتوفرون على شروط الاستفادة من هذا النظام، يلجؤون إلى تغيير سقف مداخيلهم لتشملهم خدمات نظام المساعدة الطبية، لذا نطالبكم السيد الوزير بتفعيل نظام التأمين الصحي للمستقلين وذوي المهن الحرة، وذلك لتفادي ارتفاع الضغط على هذا النظام، الذي يعرف عدة إشكالات على مستوى التمويل، وأثر على الموارد المالية للمستشفيات.

وهي مناسبة ندعوكم من خلالها إلى ضرورة الإسراع بإنشاء صندوق أو وكالة مستقلة لتدبير نظام المساعدة الطبية، لأن المشكل قائم خصوصا بعد صدور مرسوم لم يعط الحق لوكالة التأمين الصحي في تدبير هذا النظام، رغم صدور ذلك في القانون المتعلق بالتغطية الصحية 65.00، لأن تقديم الخدمات الصحية للمواطنين في وضعية هشاشة أو فقر يتطلب تمويلات هامة، بدل الارتجالية في تناول هذا الورش الاجتماعي الهام.

كما أن الحكومة لم تكن مستعدة لتعميم نظام المساعدة الطبية سنة 2012، بعد تجربة بني ملال- أزيلال، لأن كل الثقل نزل على المؤسسات الصحية بمختلف مستوياتها، مما سيؤدي بها إلى الإفلاس أو تردي كبير للخدمات التي تقدمها للمواطنين بشكل عام، وللمستفيدين من نظام المساعدة الطبية، إضافة إلى بعض الخروقات التي لازالت تسجل في هذا النظام، خصوصا فيما يتعلق بازدواجية الاستفادة وعدم تجديد البطائق من طرف المستفيدين، لأن الخدمة الصحية غير كافية كما أنه لا يمكن أن نرجع أسباب فشل هذا النظام إلى وزارة الصحة لوحدها، بل إلى جميع المتدخلين.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نطالب بضرورة إخراج قانون السجل الاجتماعي، الذي لا يزال يراوح رفوف وزارة الداخلية، رغم أن الحكومة صادقت على المشروع منذ يناير 2019، ولا يزال لم يحال بعد على المؤسسة التشريعية. إذ أن إخراج هذا السجل الاجتماعي من شأنه أن يخفف بعض الضغط على نظام المساعدة الطبية، مع خلق تصنيف واحد يجمع المستفيدين سواء كانوا في وضعية فقر أو هشاشة.

السيد الرئيس المحترم،

إن من بين الإشكاليات الكبيرة التي يعرفها القطاع الصحي بالمغرب مسألة التغطية الصحية الشاملة، وهي إشكالية لا تقتصر فقط على ما هو تمويلي فحسب، كما يعتقد البعض، والحال أنها تشمل عددا من المؤسسات والخريطة الصحية على الصعيد الوطني والتجهيزات والولوج إلى هذه التجهيزات (السكانير أو التصوير الضوئي، أو التصوير المقطعي بالإصدار البوزيتروني "PETscan"، أو التصوير بالرنين المغناطيسي (IRM) والفحوصات...)، مشيرا في هذا الإطار إلى مشكلة مواعيد الفحوصات الطبية التي قد تصل في بعض الأحيان إلى سنة، وكذا بعض التجهيزات غير الموزعة بطريقة عادلة تمكن عموم المواطنين من الولوج إليها.

بالمقابل، لابد من التنويه بالخدمات ذات الجودة العالية التي تقدمها المستشفيات العسكرية والوحدات الاستشفائية المتنقلة، التي تقوم بعمل جبار في المجال الصحي يروم خدمة المواطن المغربي في أحسن الظروف، انطلاقا من ظروف الاستقبال إلى عملية التطبيب، متمنيا أن ترقى المستشفيات والمراكز الصحية العمومية إلى نفس الجودة.

كما نسجل بأسف شديد عودة بعض الأمراض للمغرب، ومن ضمنها مرض الليشمانيا والسل اللذين ترتفع نسبة المصابين بهما سنة بعد سنة، رغم أننا نهنا إلى هذه الآفة في العديد من المناسبات داخل هذا المجلس الموقر. بالإضافة إلى النقص الحاد الحاصل في مصحات الإنعاش ومراكز التشخيص غير المؤهلة، متأسفين بألم لوفاة عدة أطفال في عمر الزهور خلال هذه السنة، لمجرد أن وزارة الصحة رفضت أن تعترف بمرض التليف الكيسي (la mucoviscidose) كمرض مزمن مشمول بالتغطية الصحية ومدرج ضمن الأمراض التي تخضع للكشف

المبكر وتستفيد من الأدوية، إذ أن عدم التعاطي الإيجابي والمسؤول مع الأمراض النادرة والمعترف بها في دول الجوار، يشكل خرقا سافرا للفصل 31 من دستور المملكة، ويعتبر تخليا من طرف وزارة الصحة عن المصابين بهذا المرض، وذويهم الذين يعانون في صمت.

السيد الرئيس المحترم،

لقد ناهزت نسبة الولادة بالمؤسسات العمومية برسم سنة 2019 نسبة 80%، بينما هناك 20% من النساء القرويات الحوامل يلدن في ظروف غير لائقة، مما يستوجب بذل جهود مضاعفة لحل هذا الوضع، كما أن ثلث المغاربة في سنة 2030، سيكونون مسنين حسب ما جاءت به المندوبية السامية للتخطيط في تقاريرها، مما يستوجب التفكير والعمل على استشراف المستقبل بإمكانيات مادية للتعاطي مع مشاكل ومتطلبات هذه الفئة العمرية.

كما نسجل بأسف كذلك تكليف بعض الأشخاص بعملية الحراسة والاستقبال، رغم عدم تخصصهم وغياب تكوينهم في هذا المجال، وهو ما يجعل المواطنين عرضة لبعض الممارسات المشينة التي تصدر عن هؤلاء الأشخاص، ويزيد من معاناتهم، إذ نطالبكم بتوظيف أطر متخصصة ومهنية لهذه الغاية، لأن الاستقبال الجيد هو العنصر الأساسي الذي يجب توفيره لخلق جو من الاطمئنان في صفوف المرضى الذين يلجون إلى المستشفيات والمراكز الصحية.

السيد الرئيس المحترم،

المغرب مقبل اليوم على نموذج تنموي جديد، وبالتالي يجب أن تكون هناك إجراءات ملموسة لتحسين الوضع الصحي بالمغرب، وهناك مؤشرات واضحة بحيث إن هذه الحكومة لها توجه اجتماعي بامتياز تثبته الأرقام، إذ خصصت لميزانية القطاع هذه السنة حوالي 18.6 مليار درهم، وهو رقم غير مسبوق بالمقارنة مع ميزانيات السنوات الماضية التي لم تتجاوز منذ سنوات التقويم الهيكلي معدل 5 في المائة من الميزانية العامة.

وفي هذا الإطار، ندعوكم السيد الوزير إلى الاطلاع على كتاب "مسار الثقة" والذي يلخص تصورنا ومنظورنا لنموذج تنموي جديد لبلادنا، خاصة منه الشق المرتبط بقطاع الصحة، والذي يلح على ضرورة اعتماد طبيب الأسرة في الصحة العمومية، حتى نتمكن من تحقيق مجموعة من المؤشرات الإيجابية في هذا الصدد، وعلى رأسها تخفيض نسبة وفيات النساء، خاصة وأننا لا زلنا بعيدين عن الرقم الذي وضعته المنظمة العالمية للصحة، والذي يتمثل في 50 وفاة عن كل 100 ألف ولادة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قطاع الثقافة ذي الأهمية الاستراتيجية البارزة، نظرا لما يلعبه في بناء مقومات الشخصية الوطنية والمحافظة عليها وتحصينها، هو رافعة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة، وعنصر أساسي في بلورة النموذج التنموي المنتظر اعتماده في القريب العاجل.

إن مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الثقافة مناسبة لقراءة مستقبل الشأن الثقافي من خلال المشاريع المبرمجة برسم السنة المالية المقبلة 2020، وما ينتظره المغاربة من هذا القطاع الحكومي في زمن أضحت فيه الثقافة رافعة أساسية لبناء الإنسان. مثمنين في هذا الإطار بمجهود الحكومة في الرفع من ميزانية قطاع الثقافة بزيادة تقدر نسبتها 3.07%، حيث انتقلت من 759018.000 درهم سنة 2019، إلى 782.306.000 درهم سنة 2020، فرغم هذه الزيادة والتي تعتبر ضعيفة بالمقارنة مع المسار الذي تنحو إليه كل الدول المتقدمة في هذا المجال، حيث تظل هذه الأرقام بعيدة كل البعد عن معدل المتوسط العالمي للثقافة، مع العلم أن الثقافة تلعب دورا مهما في تطوير المجتمعات ورقيها، بل أضحت معيارا لقياس مستوى تطور الشعوب، وعاملا أساسيا في التنمية، وقد نص الفصل الخامس من الدستور على أهمية المكونين اللغوي والثقافي لبلادنا، وكذلك دعوة صاحب الجلالة الملك نصره الله إلى النهوض بالرأسمال اللامادي لبلادنا والعمل على إيلائه المكانة اللائقة باعتباره ركنا أساسيا في التوجه الإستراتيجي لبلادنا، كما أن بلدنا يتسم بالعراقة والأصالة التاريخية والطاقات الفكرية والتنوع اللغوي فيما يجعل منه بلدا مميزا على الصعيد القاري والجهوي.

السيد الرئيس المحترم،

لا يمكن النهوض بقطاع الثقافة، بجعل نصف ميزانيتها للمهرجانات، مما يتطلب عقلنة في التنظيم والابتعاد عن التعامل الموسمي العابر وجعلها رافعة للعمل الثقافي المحلي والجهوي بشكل مستدام، وخلق مشاتل ثقافية موازية، بإدماج الشباب في تعلم المهن الثقافية والتدبير الثقافي، ولا يمكن النهوض بالثقافة وضعف العدالة المجالية في توزيع المؤسسات، ولاسيما في العالم القروي وشبه الحضري، كذلك لابد من إصلاح منظومة الدعم التي لازالت تعاني من مشكل الحكامة وضعف التتبع والتقييم، مع ضرورة الرفع من نسبة المقروئية التي تتراجع يوما بعد يوم، ولابد كذلك للإعلام العمومي أن يهتم بالشأن الثقافي خاصة على مستوى تغطية بعض التظاهرات الثقافية أو برمجة أفلام أو برامج ثقافية لتقريبها من المشاهد.

فبتشخيص بسيط للوضع الثقافي الراهن، نرى أن الوزارة اليوم تتوفر على هيكلة مؤسساتية تؤطر العمل الثقافي مركزيا ووطنيا مع تشجيع سياسة القرب في إطار أعمال البناء والتشييد وترميم المآثر والمعالم ودعم الجمعيات والمهرجانات، لكن بأي مضمون ثقافي؟ ومن هم المستهدفين؟ وبعبارة أخرى هل الوزارة تتوفر على رؤية ثقافية لسياسة عمومية واضحة المعالم؟ بالإضافة إلى أن المشهد الثقافي لازال يعاني من الفراغ والجفاف مع تسجيل بعض الأعمال التي تطغى عليها الرداءة وتمييع الذوق، وتدني مستوى الإنتاج المعرفي وتراجع

الإقبال على المنتوج الوطني، بالمقابل استهلاك كل ما هو وافد من خارج الحدود، لذلك فإن الحكومة مطالبة إلى اعتماد مخطط ثقافي وطني يأخذ بعين الاعتبار حاجيات المجتمع الثقافية والتراثية والحضارية، ويساير التحولات الاجتماعية والاقتصادية ويرسخ الثقة في المؤسسات ويحافظ على القيم الموروثة ويواكب كذلك مغاربة العالم خارج الحدود لتعزيز روابط الانتماء والمواطنة.

السيد الرئيس المحترم،

إن قطاع الثقافة يستدعي للنهوض به، تأسيس استراتيجية وطنية حول الثقافة والإبداع وجعلهما في قلب المشروع المجتمعي والتنموي المغربي، وإدماجهما في كل السياسات العمومية، كما أنه في حاجة إلى بلورة رؤية ثقافية إلتقائية لتطوير موارد اقتصاديات الثقافة وصيانة وتثمين الموروث الثقافي وتشجيع الممارسات الثقافية والإبداعية العصرية.

كما لا يجب إغفال الدور الكبير الذي تلعبه الدبلوماسية الثقافية، باعتبارها عنصرا أساسيا لإشعاع البلاد، كونها تراثا وفكرا وإبداعا وصناعة، ولها دورين متكاملين لتقديم صورة عن العمق الحضاري والنبوغ المغربي والمساهمة في خدمة المصالح الوطنية من خلال التعريف بالتعبيرات الثقافية للتواصل وتعزيز التفاهم بين الشعوب والدول، من خلال استثمار الثقافة في العلاقات الخارجية لحماية المنتوج الثقافي المغربي في السوق العالمية. معتزين بإقرار اللغة الأمازيغية، وجعلها ضمن مجالات ومناحي الحياة العامة، من خلال مصادقة المؤسسة التشريعية على القانونين التنظيميين المتعلقين بالأمازيغية والمجلس الوطني للغات متمنين أن تأخذ مكانتها الطبيعية. مشددين على ضرورة ضخ دماء جديدة في العمل الثقافي الوطني والجهوي وتحسين جودة مضامين الأنشطة والبرامج الثقافية، بما يخدم ثقافة المواطنة داخل المجتمع، وإطلاق موجة جديدة من الخدمات الثقافية الموجهة للطفل والمرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة وفق مساطر قانونية وتنظيمية قوامها الشفافية وتكافؤ الفرص.

السيد الرئيس المحترم،

يعتبر قطاع الشباب من ضمن الأولويات الكبرى لصاحب الجلالة، إذ أن المتفحص لخطب جلالته يجد أنه يلعب دورا مركزيا في اهتماماته. كما أن الاهتمام بالشباب هو اهتمام بالإنسان، الذي يتطلب تظافر جهود مختلف المتدخلين من أسرة وإعلام ومدرسة، لأن مشكل الشباب مرتبط بمسألة القيم، إذ لا يعتبر الشباب عازفا عن السياسة، بل هو عازف عن الانخراط في الأحزاب السياسية، وهناك فرق بطبيعة الحال بينهما.

فيما يتعلق بالمخيمات، لابد من الإشادة بمجهودات الوزارة التي تم بذلها خلال السنوات الأخيرة في مجال بناء وتأهيل مخيمات العهد الجديد، غير أن الأمر يستدعي بذل مجهودات أكثر من أجل تحسين أماكن الاستقبال الموجودة وتدشين أخرى، حتى تتمكن من استيعاب أكبر عدد من الأطفال في ظروف جيدة وملائمة. وبالنسبة للمخيمات التي تم إصلاحها والتي تدخل في إطار الجيل الجديد، فنسجل أنه يتم تفويت تدبير عملية التغذية بها، للمتعهدين، البعض منهم لا يهمه سوى الربح على حساب الأطفال، الشيء الذي أثبت أن هذه التجربة وجب مراجعتها، نظرا للمشاكل المترتبة عنها منها ضعف المتابعة والمراقبة من خلال الجهات الوصية على القطاع لعملية التموين، بل يوجد في بعض الأحيان تواطؤات، والضحية هم الأطفال.

وبخصوص بعض المرافق المدبرة بصورة مستقلة على الأخص مركب مولاي رشيد للشباب والطفولة ببوزنيقة، فنتساءل عن السبب وراء دعم الوزارة لهذا المركز، ب 5. ملايين درهم، رغم أنه يعرف إقبالا كبيرا طيلة السنة، حيث كان من الضروري أن يحقق التوازن المالي ولما لا تحقيق فائض في المداخيل يمكنه من الاستثمار.

السيد الرئيس المحترم،

تعيش الأطر المساعدة التابعة لمديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية أوضاعا مزرية، إذ رغم العمل والمجهود الجبار الذي تقوم به هذه الفئة بمختلف المؤسسات التابعة لهذه المديرية بربوع المملكة، من أندية نسوية ورياض الأطفال ودور الشباب ومراكز الاستقبال ومراكز حماية الطفولة، فإن مصير ملفهم المطلبي العادل لازال يراوح مكانه ولم يحظ بالتسوية، مما جعل هذه الفئة تعيش التهميش والإقصاء والفقر بدون أي حقوق.

أما بخصوص مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين وأعوان وزارة الشباب والرياضة، والتي سبق للجنة أن صادقت على إطارها القانوني احتراما لما يسديه موظفو القطاع من خدمات، فنستغرب عدم إدراج حصيلة هاته المؤسسة على منحة سنة 2019، تقدر بـ29 مليون درهم، ورغم أنها ستدبر مركز المنظر الجميل، الذي يضم منشآت رياضية وملعب معشوشب لكرة القدم وملاعب لكرة السلة وكرة اليد وحلبة لألعاب القوى وفندق يضم 60 سريرا.

معلوم أن الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، تهدف أساسا إلى تحديد الحاجيات وانتظارات الشباب الحقيقية في أفق تلبيتها وفق مقاربة تشاركية مع مختلف القطاعات الحكومية المعنية، فما هي الإجراءات المتخذة من طرف مصالح الوزارة من أجل إخراج هذا الورش الإصلاحي الكبير لحيز الوجود؟

السيد الرئيس المحترم،

على مستوى الميزانية المرصودة لقطاع الشباب والرياضة، نسجل أنها لا ترقى إلى تطلعات القطاع، إذ أنها لازالت هزيلة، كما نلاحظ أنها تفتقر إلى البعد الجهوي، وأن القطاع ليس له برمجة وتصور مسبق للحاجيات المطلوبة لكل جهة على حدة، وهذا يمكن تعليله بكون أن معظم جهات المملكة، تم تخصيص مبالغ جد ضئيلة لها تتراوح ما بين

155 ألف درهم إلى 1750 ألف درهم، وأن معظم الاعتمادات بقيت ممركزة في الإدارة المركزية أي حوالي 160 مليون درهم لمجال التخييم.

الكل يعي جيدا المشهد الرياضي الذي تعرفه بلادنا والمشاكل البنيوية، والاختلالات الجوهرية، والتراكمات الكبيرة، وغياب الرؤى، والاستراتيجيات الواضحة والدقيقة لتشخيص الوضع، سوى الرسالة الملكية الموجهة للمناظرة الوطنية للرياضة، التي كانت موجهة ومؤطرة للوضع المقلق خاصة الشق المتعلق بشفافية ونجاعة ودمقرطة التسيير.

علما أن قطاع الرياضة، يستمد أهميته من الدستور المغربي، حيث دخل لأول مرة منذ الإستقلال، إذ خصص له فصلان، حيث نجد الفصل 26 الذي يتحدث عن مساهمة السلطات العمومية في النهوض بالرياضة، وعن دمقرطة الأجهزة الرياضية، إذ جاء فيه تدعم السلطات العمومية، بالوسائل الملائمة، تنمية الإبداع الثقافي والفني والبحث العلمي والفني والنهوض بالرياضة، كما تسعى إلى تطوير تلك القطاعات وتنظيمها بكيفية مستقلة وعلى أسس ديمقراطية ومهنية مضبوطة. واعتبر الفصل 31 أن التربية البدنية حق من حقوق المواطنين، إذ نص على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية مطالبة بالعمل على قدم المساواة، من مجموعة من الحقوق، ضمنها "حق الاستفادة من التربية البدنية والفنية"، وفي هذا الصدد تم اعتبار المغرب أول بلد إفريقي وعربي نص على الرياضة في الدستور، كما أن التوجيهات الملكية شكلت خارطة الطريق للنهوض بالمشهد الرياضي سواء على مستوى النخبة أو المستوى القاعدي، إذ أكد جلالته على توفير البنيات التحتية اللازمة لمزاولة الرياضة، وخاصة بالنسبة إلى الشباب، حيث ارتكزت المبادرات الملكية في القطاع الرياضي على تصور واضح واستراتيجية شاملة ومتكاملة للنهوض بقطاع الرياضة والشباب، قوامهما التأهيل المادي والبشري، وتوفير البنيات التحتية الضرورية، مع اعتماد سياسة القرب، باعتبار أن ورش الرياضة يعد من الأوراش الكبرى، التي ينبغي أن تحظى بدعم كامل من قبل الحكومة والجماعات المحلية ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. مثمنين في هذا الصدد ما قدمه الوزراء السابقون في مجال الرياضة من تعزيز للبنيات التحتية الرياضية وملاعب القرب.

السيد الرئيس المحترم،

إن المتتبع للشأن الرياضي يستنتج أنه رغم المجهودات المبذولة لتطوير هذا القطاع، لا يزال لم يرق لتحديات الواقع، فبالأرقام يتضح أن السياسات المتبعة من خلال رؤية 2020 لم تحقق المطلوب، فعلى سبيل المثال عدد الممارسين للرياضة لم يتطور بشكل كبير، وعدد الجمعيات الرياضية المنضوية تحت لواء مختلف الجامعات الرياضية جد هزيل مقارنة بعدد الأطفال والشباب أقل من 18 سنة، بالإضافة إلى تراجع دور المدارس الرياضية في توجيه وتعبئة الشباب لممارسة الرياضة وغياب الديمقراطية الداخلية للجمعيات الرياضية، وتعثر العديد من الجامعات الرياضية (كرة السلة مثلا)، وعدم ملاءمة برامج التكوين الرياضي لسوق الشغل.

رغم وفرة المنشآت الرياضية التي يتوفر عليها المغرب، وكذا الجهود التي تبذلها بلادنا من أجل تطوير هذه المرافق وتحديثها، إلا أننا نسجل على أن هناك ضعفا في المنشآت على مستوى الكم والكيف والتوزيع المجالي كما أن العديد منها في حالة رديئة. إذ نطالب بتوسيع قاعدة الممارسة الرياضية الوطنية عبر إحياء بعض التظاهرات الرياضية وعلى رأسها على سبيل المثال، العدو الريفي الوطني، الألعاب الوطنية للمدارس الرياضية، أبطال الحي، مهرجان الرياضات التقليدية، كموروث ثقافي لا مادي.

السيد الرئيس المحترم،

ختاما، ندعوكم إلى النهوض بالرياضة النسوية التي تبقى مجرد شعار الحركة الرياضية الوطنية، التي تعرف ضآلة في تشجيع المرأة للانخراط في الرياضة كممارسة مؤطرة، علما أن الإحصائيات تبرز أن أمل المغرب في التألق عالميا رهين بتطوير ممارسة الرياضة النسوية. ومن باب المسؤولية الملقاة علينا داخل الأغلبية الحكومية، وبالنظر إلى أهمية المجهود المبذول في هذه القطاعات، لا يسعنا داخل فريقنا إلا أن نصوت على مشاريع هذه الميزانيات بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

- مداخلة المستشار السيد محمد القندوسي في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، مهنئين السيد الوزير الوصي على القطاع، على تجديد الثقة فيه من طرف جلالة الملك حفظه الله، وهي مناسبة ننوه فيها، بما قام به منذ توليه تدبير هذا القطاع المبدع للحلول. والمانح للثروة بامتياز والمشغل لليد العاملة المعطلة. إن ما أنجزه السيد الوزير يعد مفخرة بالنسبة إلينا، خاصة عندما نستعرض حجم المنجزات، التي تحققت ويواصل تحقيقها بكل ثقة، غير من خلالها أوضاع اقتصادنا الوطني بفعل مخطط التسريع الصناعي الناجح، إلى جانب مخططات المغرب الأخضر، وأليوتيس التي يتقاطع معها في مواصلة إنجاح الصناعة الغذائية والإسراع في تنزيلها.

السيد الرئيس المحترم،

ترتكز مداخلة فريقنا بالاعتماد على سرد المنجزات ودعم أدائها، حيث نجد أن مخطط التسريع الصناعي، الذي يشرف على نهايته. سعى إلى إحداث منظومات صناعية فعالة، هدفت إلى وضع 54 منظومة صناعية، همت 14 قطاع صناعي مع 32 جمعية، وجامعة مهنية أحدثت مناصب شغل مهمة، أبرزها قطاع صناعة السيارات، قطاع صناعة الطيران، قطاع النسيج، قطاع ترحيل الخدمات، ودعم الصناعة الغذائية.

قطاع السيارات:

لقد أحدثت صناعة السيارات في المغرب ثورة حقيقية، بفعل نموها المتواصل، حيث أصبحنا ولله الحمد نحتل المرتبة الثانية في إفريقيا، حيث وصل الإنتاج إلى 402.000 ألف سيارة، بمعدل إدماج محلي وصل 50.5%، حيث تحسنت أوضاع النقل الطرقي ببلادنا، وتغيرت معالم حظيرة السيارات، إضافة إلى مناصب الشغل المحدثة، والتي استوعبت أكثر من 100 ألف منصب. تجاوزتم بموجب ذلك السقف الذي توقعته الإستراتيجية الوطنية وهو 90 ألف. وهو مجهود مقدر، لابد أن نشكركم عليه، حيث تصدر هذا القطاع، كافة القطاعات المصدرة للسنة الخامسة على التوالي بحصة تصل إلى 26.3% من مجموع الصادرات الوطنية. مما عزز رقم المعاملات عند التصدير بما يناهز 48.92 مليار درهم بزيادة قدرها 2.2%، مقارنة مع السنوات الأخيرة، وهي مؤشرات ساهمت بشكل كبير في صناعة الاقتصاد الوطني عبر تعزيز مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الوطني، وساهمت في الرفع من نسبة احتياطي بلدنا من العملة الصعبة. نتائج تحققت عبر مشروع "بوجو – ستروين PSA"، وشركات صينية وآسيوية تشتغل على صناعة أجهزة السيارات والعربات، على أمل استقطاب شركات أخرى لتعزيز الاستثمار في هذا القطاع وفي جهات أخرى كالرباط سلا القنيطرة، ومراكش آسفي، وسوس ماسة، وجهة الشرق، جهات لها منافذ على البحر، وقد نكسب بفعل هذه المشروعات تحقيق توازن مجالي في الجهات 12، فيما ينحصر هذا النوع من الاستثمار على جهات معينة.

السيد الرئيس المحترم،

قطاع الطيران بدوره يعرف نموا مضطردا، وهو ماض في تحقيق أهدافه التي رصدتموها عند بداية تفعيل منظومته الصناعية، خاصة عندما استطعتم بخبرتكم وتجربتكم إقناع العملاق "بوينغ" الاستثمار، في بلدنا حيث ارتفع بموجب ذلك رقم المعاملات عند التصدير في هذا القطاع إلى 14.7 مليار درهم، بزيادة قدرها 26.7%، وقد استطعتم بموجب هذه الأرقام تحقيق ما رسمه عند بداية تنزيل استراتيجية قطاع الطيران، والمتمثلة في بلوغ 27 مليار من رقم المعاملات عند التصدير، نتائج لا يسعنا إلا أن ننوه بها، وسنكون عدميين ومبخسين لجهوده، إذا لم ينخرط الجميع في تثمين هذه النتائج، على أمل أن تتوجه هذه الاستثمارات وتتوزع على باقي جهات المملكة، لتعزيز الجهوية المتقدمة، في أفق إقلاع جهوي متوازن.

أما بخصوص قطاع النسيج، فالكل يعلم الوضعية الكارثية، التي كان عليها القطاع عندما تسلم السيد الوزير مفاتيح تدبيره، فعند نهاية شهر يونيو توقفتم ولله الحمد في التوقيع على 127 اتفاقية استثمار منها 37 اتفاقية تهم مشاريع بمثابة قاطرة في قطاع النسيج والجلد، و90 اتفاقية استثمارات همت مقاولات صغرى ومتوسطة، حيث عبأ ما قدره 4.65 مليار درهم هادفا إلى تحقيق رقم معاملات عند التصدير يصل إلى 7.55 مليار درهم عند التصدير، علما أن ما يميز قطاع النسيج أنه قطاع مشغل بامتياز، على أمل تحقيق نتائج مضاعفة، فبقدر ما نحن مؤمنون بصدقية الأرقام التي عبرتم عنها بقدر ما نحن متخوفون من تحقيق هذه النتائج بفعل مؤشر الأزمة العالمية المستقبلية، والذي تغيب فيه الرؤية، أضف إليها عملية الإغراق المتواصل لأسواقنا بالمنتوجات الأجنبية وعلى رأسها المنتوجات الصينية والتركية، بفعل اتفاقيات التبادل الحر. مستدلين في هذا الإطار بالتراجع الحاصل في رقم المعاملات، وإن كان هذا التراجع طفيفا لا تتجاوز نسبة 1.2%. لذلك فإننا في فريقنا نطالبكم بضرورة تسريع وتفعيل عقود نجاعة الأداء الخاصة بمنظومات هذا القطاع، ومواكبة استقرار المشاريع المنتقاة، إذ لابد من إجراءات تحفيزية مواكبة بباقي الجهات وتوزيع هذه المنظومات على كافة جهات المملكة، التي أنجزت فيها " Les technopolis" أو التي لا تتوفر على منفذ على البحر كجهة درعة–تافيلات لاستقطاب الطاقات المعطلة، خصوصا في فئات النساء والشباب، والتي تعيش أوضاعا هشة.

السيد الرئيس المحترم،

قطاع ترحيل الخدمات قطاع واعد، حقق بدوره نموا مهما، بلغ 28.2%، مقارنة مع السنوات السابقة، ويجب أن تشتغل عليه أكثر السيد الوزير، لأنه بدوره قطاع مشغل بامتياز، ويساهم بشكل كبير في استيعاب المزيد من الطاقات المعطلة الحاملة للدبلومات على أمل أن يتوفق السيد الوزير في تنزيل كل الاتفاقيات والبروتوكولات مع كل المستثمرين العالميين في هذا القطاع.

أما قطاع الصناعة الغذائية فأعتقد أنه لم يأخذ طريقه بعد، علما أن عقد البرنامج الخاص بهذا النوع من الصناعة والموقع في أبريل 2017، يبقى واعدا بحكم النتائج المبهرة التي حققها مخطط المغرب الأخضر في الإنتاج، التي كانت وافرة وقياسية في مختلف سلاسل الإنتاج، لهذا يجب توزيع استثماراته على مختلف جهات المملكة، خصوصا في الجهات الفقيرة ذات الدخل الضعيف، والتي تنتظر دعم الدولة. لذلك يجب الاشتغال السيد الوزير، على تنزيل كل هذه الاتفاقيات والعمل على مواصلة إنجاز "Les Agropoles" على غرار مكناس وبركان، ليتوجه نحو منطقة سوس وتادلة، ودرعة، والغرض هو تثمين منتوجاتنا الفلاحية وجعلها تساهم في الرفع من نسبة الناتج الداخلي الخام.

السيد الرئيس المحترم،

أما بخصوص التجارة الداخلية، نسجل بطء الحكومة في التنزيل التدريجي للإجراءات المصاحبة لها والتي جاءت في المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات، حيث نجد أن القطاع يعيش على وقع الأزمات والاختلالات التي تتطلب اليوم من الحكومة التعامل معها بمقاربة شمولية تعطي جل الفاعلين في قطاع التجارة الداخلية مقاربة ترتكز أساسا على تقوية العنصر البشري وتكوينه، وإدماج القطاع غير المهيكل عبر إبرام شراكة تعاقدية بين القطاعين العام والخاص، وتنظيم حماية التجارة الوطنية وضمان تنافسيتها وتمكين التاجر من حقوقه الاجتماعية كالتغطية الصحية، والتي سيستفيد منها أكثر من مليون ونصف تاجر، دون احتساب عوائلهم والتقاعد والتخفيض من النسبة العالية لاحتساب الضريبة على الدخل عند بيع الأصل التجاري.

اليوم، الوزارة مطالبة بمجهود أكبر لحماية منتوجاتنا الوطنية، فهناك إغراق متواصل للمنتوجات الأجنبية (في مختلف سلاسل الإنتاج، الكاغيط، والبلاستيك، والبولستير، والنحاس)، وغيرها من المنتوجات رغم الرقابة الصارمة لرجال الجمارك. فالسيد الوزير، يعرف جيدا، بل وأكثر منا بأن مقاولتنا الوطنية تعاني من ضعف التنافسية وتفتقر إلى المواكبة. وفي هذا الإطار، نطالب السيد الوزير باسم فريق التجمع الوطني للأحرار الإسراع في إخراج قانون الاستثمارات العمومية، والقانون المنظم للمقاولات والصغرى والمتوسطة إلى حيز الوجود، خصوصا وأننا توفقنا ولله الحمد في إخراج القانون المنظم للمراكز الجهوية للاستثمار، وذلك من أجل مواصلة الإصلاح،

وأخيرا نهنئ مجددا السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي على كل ما تحقق معتزين بهذه الإنجازات. هو عمل وطني سيسجله له التاريخ بمداد الفخر والاعتزاز. وفي هذا الإطار لا يسعنا إلا أن نصوت بالإيجاب داخل فريقنا على مشاريع ميزانيات هذه القطاعات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

- مداخلة المستشار السيد محمد البكوري في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، وذلك لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، خصوصا بعد التعديل الحكومي الأخير، الذي ضمن التقائية هاته القطاعات المكونة لهذه الوزارة، لكي تلعب دورها كقطاع مشغل ومنتج.

وهي مناسبة نتقدم فيها للسيدة الوزيرة بأحر التهاني على ثقة جلالة الملك، والذي كلفها بموجبها بتدبير هذا القطاع الإستراتيجي، متمنيين لها النجاح والتوفيق والسداد في مهامها، ونحن فخورون بانتمائها لنا ككفاءة وطنية، بصمت مسارها الناجح في القطاع الخاص، ولنا كامل الثقة فيها أن تدفع بهذا القطاع في اتجاهه الصحيح وفق ما أراده جلالة الملك له، رغم الإكراهات، لكي يلعب دوره في التنمية المحلية، خصوصا وأن هاته القطاعات أحدثت نقلة نوعية في دعم الاستثمار العمومي، والذي أدى بدوره إلى دعم الإنتاج الوطني، حيث سيساهم بشكل كبير في إنتاج الثروة، وإحداث مناصب شغل عبر مخططاته الإستراتيجية وبرامجه المتنوعة التي تحتاج اليوم شجاعة ونجاعة وجرأة القطاع الخاص.

السيد الرئيس المحترم،

لقد سجل قطاع السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي تطورا ملحوظا، جسدته الانطلاقة النوعية بفعل ربطه بقطاع النقل الجوي، مما عزز انفتاح بلادنا على فضاءات متعددة غير تقليدية، وأسواق جديدة حاولت ربط المغرب جويا بعدد من الدول التي كانت لا تعرف المنتوج الوطني السياحي، مما وسع شبكة الخطوط الملكية المغربية ببلدان وعواصم هذه الدول، حيث عقدت مجموعة من الاتفاقيات والشراكات في هذا المجال، مما أدى إلى الرفع من عدد السياح وليالي المبيت، وهو ما ساهم في دعم الاقتصاد الوطني، رغم المحيط الإقليمي المضطرب، ولاحظنا في فريقنا أن العرض السياحي الوطني أصبح قويا ومتنوعا عبر تفعيل رؤية 2020 السياحية، الهادفة إلى تمكين بلادنا من عرض سياحي قوي ومتوازن قادر على مواجهة التحديات الخارجية، إذ نسجل بارتياح ارتفاع عدد السياح بنسبة 6.4%، وهو ما انعكس إيجابا على نسب المبيت بالمؤسسات المصنفة. السياح الصينيون هم أكثر إنفاقا في العالم، والمغرب وقع مع شركة للتسويق في القطاع السياحي في الصين (سي تريب)، تهدف إلى الزيادة في التعريف بالوجهة المغربية في الصين عبر الحملات الإشهارية الرقمية.

وأعتقد أن الغرض من هذه العملية هو من أجل استقطاب أعداد أكبر من السياح الصينيين، لاسيما وأن الصين باتت أكبر سوق مصدر للسياح في العالم مع اتساع رقعة الطبقتين المتوسطة والغنية في البلاد. ثم كذلك ارتفاع الدخل الفردي للمواطن الصيني في ظل تسارع نمو الاقتصاد المهني ليصبح الثاني عالميا.

لذلك على السيدة الوزيرة، الاشتغال على كيفية إيجاد موطئ قدم بالسوق الصيني، بكون الصين تصدر سنويا أزيد من 100 مليون سائح، هناك بعض التقارير تقول أن السياح الصينيين قاموا بـ149 مليون رحلة إلى الخارج، أنفقوا خلالها أكثر من 130 مليار دولار (هذه التقارير رصدت عن أكاديمية السياحة الصينية).

المغرب قرر إلغاء التأشيرة لفائدة المواطنين الصينيين، كان لهذا القرار انعكاس إيجابي، إذ وصل عدد السياح إلى ألف سائح. كما أن العرض السياحي القوي مرتبط بضمان الالتقائية، لذلك نعتقد داخل فريقنا أن التعديل الحكومي كان يروم الاشتغال على هاته الالتقائية للجمع بين مجهود واحد للوزارة، الذي يجب أن يتوسع لتكون هناك رؤية حكومية شمولية، وأعتقد أن تجربة السيدة الوزيرة الناجحة في القطاع الخاص كفيلة بالاشتغال على تأطير هذه الالتقائية وإعادة بناء الأولويات. والتي يجب أن ترتكز على:

أولا: إصلاح الترسانة القانونية، حيث يأتي دور المؤسسة البرلمانية التي يجب أن تشتغلوا معها، عبر إشراكها في إعداد هذه الترسانة قبليا وقبل الخضوع لمسطرة التداول، خصوصا وأن مجلسنا الموقر يتوفر على كفاءات ومهنيين يهتمون جيدا بهذا القطاع.

ثانيا: ملاءمة النصوص التطبيقية المرتبطة بتنزيل قوانين كل من المرشد السياحي والقانون المتعلق بالمؤسسات السياحية، وأشكال الإيواء السياحي الأخرى، وفق ما تمت مناقشته داخل المؤسسة البرلمانية في أعمالها التحضيرية.

مشيدين في هذا الإطار بالإجراءات المتخذة في مجال إصلاح المنظومة القانونية للمهن السياحية، والتدابير المتخذة لمراقبة ودعم المقاولات السياحية والجمعيات المهنية، عوامل أدت مجتمعة إلى تنويع وتطوير المنتوج السياحي بجميع أصنافه، دون الاقتصار فقط على منتوج فاس ومراكش على أمل تطوير المنتوج الصحراوي والانفتاح أكثر على السياحة الجبلية، عبر خلق أقطاب سياحية جبلية في مختلف مناطق المملكة، مطالبين السيدة الوزيرة، بالاشتغال على تحسين جودة النقل وظروف الاستقبال، والاشتغال أكثر على نسب عودة هؤلاء السياح، والعمل على مواصلة المواكبة ودعم المقاولات السياحية مع إعادة النظر في منظومة التصنيف، متسائلين عن أسباب عدم خروج هذا القانون للوجود، منذ سنة 2012، وأتمنى لا يكون وراء هذا التعثر جهات أو لوبيات تعرقل خروجه.

السيد الرئيس المحترم،

على مستوى الترويج هنا نطالب باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بالاشتغال أكثر على الالتقائية عبر المؤسسات العمومية التي توجد تحت إشراف السيدة الوزيرة؛ المكتب الوطني للسياحة، ودار الصانع، والمكتب الوطني للمطارات، باعتماد مقاربة أكثر ديمقراطية على تنظيم المعارض في الداخل والخارج، والاشتغال على نسبة العودة السياحية، ونسبة الصادرات المغربية من الصناعة التقليدية، خصوصا أمام تنامي المنافسة غير المشروعة.

الله يكون في عون السيدة الوزيرة، عندها 4 قطاعات منتجة، وكل قطاع عنده إمارة ديالو، إذن يجب على السيدة الوزيرة أن تشتغل على إيجاد الخيط الناظم بين مختلف هذه القطاعات، والتي تبقى كلها منتجة ومرتبطة بالعيش المباشر لفئات عريضة من أبناء الشعب البسيط من المهنيين، والحرفيين، والصناع التقليديين، والتي هي مهيكلة للاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

مواصلة بناء البنية التحتية المرصودة للقطاع مؤشر ايجابي على تطور القطاع منها: قرى الصناع التقليديين، مراكز مندمجة، للصناعة التقليدية، وإعادة هيكلة وتأهيل الفنادق وإنشاء دور الصانعة، نفس العمل يجب أن ينكب حول مطارات المملكة، باعتبارها أول بوابة للمملكة، ذلك أن مطارات المملكة، تفتقد اليوم إلى مكون الصناعة التقليدية في هندسته، التي تبقى عنوان البلد، بناية إسمنتية وحديدية تفتقد للزخرف المغربي والنقش.

قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي غني برأسماله البشري، ويعتبر من أهم القطاعات المنتجة.

ثم إن قطاع الصناعة التقليدية في بلادنا، يحضر فيه البعد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمغرب، حيث يرى فريقي أن الاستثمار في هذا المجال، هو استثمار في مستقبل المغرب وتاريخه وحضارته.

وننوه، بأهمية البعد الثقافي للصناعة التقليدية من أجل الترويج للمنتجات المغربية على الصعيد الدولي، ولما له من بعد تثميني يبرز مواطنة المغاربة من خلال استهلاك المنتوج المحلي. ولا شك أن التعاون ما بين قطاعكم وقطاع الثقافة من أجل إدراج البعد الثقافي للمنتجات التقليدية المغربية سيزيد من تطور مصادر النجاح. ثم كذلك إن أهمية صناعة وعي جماعي بانخراط الإعلام الوطني، باعتباره شريكا أساسيا في تنمية الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، ومساهمته في صناعة رأي عام يثمن المنتوج التقليدي المغربي، إن النقاش المفتوح اليوم حول قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، يأتي في إطار النقاش الوطني، حول المنتوج التنموي الجديد، حيث نعتبر أن الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، يجب أن تكون في صلب هذا النموذج، لأنه قائم على التضامن.

لابد أن نقر أن الصناعة التقليدية في المغرب، حققت مكتسبات كثيرة في ميدان الإنتاج والتكوين، وشارات الجودة والعلامات المميزة والمحافظة على الحرف والتراث. نطالب السيدة الوزيرة، العمل على تطويرها وإعطائها المزيد من النجاعة، حيث إن هناك تحديات مرتبطة بالتكوين والتأهيل والتمويل والتسويق، ويمر بالأساس عبر الرفع من جودة وجاذبية الخدمات، إذ نؤكد على أن هذا القطاع يجب أن يكون منفتحا أكثر على جميع الفاعلين الحكوميين والمؤسسات العمومية في إطار الإلتقائية لبحث كل سبل الارتقاء.

لابد أن نؤكد على أن قطاع الصناعة التقليدية عرف نموا مضطردا جراء سياسة الإنتاج والتسويق الكبير لمنتجات الصناعة التقليدية بفعل برامج التسويق المعتمدة على نهج سياسة تنظيم المعارض الوطنية

والدولية، وكذا تفعيل برنامج التقييس وإشهاد الجودة، مؤكدين على ضرورة العناية والاهتمام بالحرف التقليدية التي تحمي موروثنا الثقافي مشيدين في هذا الإطار، بإصدار القانون المؤطر للتأمين على الحرفيين مطالبين السيدة الوزيرة، بحماية الحرف التقليدية التي هي في طور الاندثارباعتبارها عنوان التميز المغربي المبني على حماية الموروث الثقافي للمغاربة، حيث تعد صناعتنا التقليدية أحد عناصره القوية، فرغم الجهود المضنية إلا أن سياسة المعارض لم تعطي أكلها لهذا وجب عليكم البحث عن الأسواق الأجنبية لترويج منتوجاتنا التقليدية الزاخرة، فالمنافسة أصبحت شرسة مع دول أصبحت تنتج الفخار والبلغة وغيرها من المنتوجات التي كانت تشغل الآلاف من الصناع اليوم أصبحوا يعانون في صمت في ظل ركود أضحوا معه عاجزين حتى عن ربح قوتهم اليومي.

السيد الرئيس المحترم،

التكوين المستمر ضروري للمرحلة المقبلة، خصوصا وأن الإستراتيجية الوطنية للتكوين التي طالب بها جلالة الملك، توجد الصناعة التقليدية في صلبها، حيث يجب مواصلة الاشتغال على المهارات الفنية، والاشتغال أكثرعلى الصناعة التي بدأت تندثرفي مدينة فاس.

في هذا الإطار، لابد من الاشتغال على التسويق، والتشجيع على الانخراط في نظام التغطية الصحية وتعميمها لتشمل كافة الصناع باعتبارها الفئة الهشة التي تستدعي من السيدة الوزيرة الاعتناء بها أكثر.

السيد الرئيس المحترم،

النقل الجوي يعد أهم منفذ لبلادنا في المحيط الإقليمي المضطرب والأكيد أنه يجب استثماره للترويج لمنتوجاتنا السياحية، خاصة وأن حدودنا البرية مغلقة، شرقا هناك واجهتين بحريتين مهمتين شمالا وغربا، ولكن لم نستطع إلى اليوم استثمارهما بالشكل اللائق لدعم قطاع السياحة في بلدنا بفعل ضعف النقل البحري، وبالتالي التنسيق في هذا الإطار مع وزارة النقل والتجهيز للاشتغال على النقل البحري والاستثمار في موانئنا البحرية، لكي تستقطب السفن السياحية الكبرى والضخمة، وهنا نذكر السيدة الوزيرة بمقترح فريقنا الرامي إلى الاشتغال على إعادة توظيف موانئ المملكة، وجعلها تستقطب مثل البواخر الكبرى ذات الطابع السياحي وعلى رأسها ميناء أكادير، وقد عقدنا مع الوزير السابق للتجهيزلقاء خاصا بهذا الموضوع نموذج إعادة توظيف ميناء أكادير، لاستقطاب السفن العملاقة، والذي نطالب من هذا المنبر الاشتغال عليه داخل الحكومة.

السيد الرئيس المحترم،

الخطوط الملكية المغربية، والتي تعد جناح المملكة في العالم، مؤسسة عمومية لا يمكن إلا أن ننوه بعملها ودورها الرائد في انفتاح المملكة المغربية على العالم منوهين بدورها في افريقيا وفي تقريب بلادنا مع القارات الخمس في العالم، لكن يبقى منتوجها دون المستوى المطلوب، وبالتالي يجب الاشتغال على تحسينه، علما أن مستوى التنافسية مرتفع جدا، لذا يجب تشجيع الاستثمار في هذا القطاع مع العمل على تطوير البنيات التحتية المرتبطة بالطيران المدني وعلى رأسها المطارات، هنا يجب استثمار الهندسة الحكومية الحالية التي كانت موفقة وحكيمة عندما عملت على تجميع قطاع السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي لترابطهما وأهميتهما والهدف هو ضمان التقائية المشاريع من أجل تجميعها حتى تؤدي أهدافها بالشكل اللائق، لابد من العمل على الزيادة في أسطول الناقلة الوطنية حتى تساهم في خدمة السياحة الوطنية لتصبح شركة طيران شاملة تتمتع بوثيرة نمو عالية، وهو استثمار يتطلب أموالا كبيرة تفوق 30 مليار درهم، الشيء الذي يصعب تعبئته في الآجال المرجوة، فلا يمكن دعم تنافسية هذا القطاع دون إبرام عقد برنامج مع الحكومة، خاصة وأن شركات النقل الجوي الأثيوبي والتركي والجزائري أصبحت منافسة لنا في ظل صعود سمعتها.

ولذلك نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار، أن أي رؤية لتطوير القطاع وجعله قويا ومرنا سواء على المستوى المتوسط والبعيد، ستدفع لتسريع الإستراتيجية السياحية، من خلال تطوير الوجهات السياحية المغربية، عبر منهجية نقطة على نقطة، المحلية والمحورية، وإنشاء قطب فعال سيمكن من زيادة التواصل بين المناطق السياحية عبر الشبكة الداخلية، خاصة وأن الجهوية المتقدمة سيكون لها أثر إيجابي على النقل الجوي الداخلي.

لابد أن تستفيد الخطوط الملكية المغربية من موقعنا الجغرافي الاستثنائي، وسمائنا المفتوحة على واجهتين، هذا المعطى سيتيح الفرصة لاستقبال تدفقات كبيرة للسياح.

وبالعودة إلى الصناعة التقليدية، ندعو الوزارة إلى تنظيم مناظرة وطنية خاصة بتأهيل قطاع الصناعة التقليدية، وجعل الصناعة التقليدية في قلب اهتمام القطاعات التي تشرف عليها ككل، بشراكة مع الغرف الجهوية ومجلس المستشارين، وكل الفاعلين في القطاع برمته. مستفيدة السيدة الوزيرة من تجربتها الناجحة في القطاع الخاص وإلمامها بخبايا التدبير الرصين والصارم، والنجاعة الكفيلة بزرع روح جديدة في دواليب إدارتها ن باعتبارها الآلية الأولى لتنزيل مختلف سياستكم، إذ بدون روح الإبداع وابتكار الحلول وضمان إلتقائية هذه القطاعات مجتمعة، لا يستطيعون تنزيل مقاربتها في النجاعة، التي تبقى السبيل الوحيد لإعطاء انطلاقة جديدة للقطاع لكي يلعب دوره التنموي وينخرط في إنجاح برامج المقاول الذاتي، عبر تشجيع الصانع التقليدي على إنشاء مقاولته ومواكبتها.

السيد الرئيس المحترم،

الاقتصاد التضامني في بلدنا واعد ونراهن عليه داخل حزبنا وأعتقد أن السيدة الوزيرة واعية بأهميته، بالنظر إلى الأدوار التي يقوم بها في التقليص من نسب الفقر والهشاشة، حيث نجد أن توجه الشباب والنساء نحو إحداث جمعيات في هذا الإطار والعدد الهائل الذي أعلنتم عليه في عرضكم يجسد هذا المنحى التصاعدي للدور الذي تلعبه الجمعيات المهنية لتعزيز أدوار الاقتصاد الاجتماعي داخل المجتمع، ولا يسعنا داخل فريقنا إلا أن نشجع السيدة الوزيرة على تبني هذا المنحى مع التأكيد على ضرورة الحذر من تسييسه أو إخراجه عن سياقه الطبيعي، لذلك يجب اعتماد الحيطة والحذر.

الوقت لا يتسع لسرد كل القضايا المرتبطة بالقطاع والأكيد أن اشتغال السيدة الوزيرة يقتضي منها إيجاد الكفاءات لمواكبة استراتيجيتها للنهوض بالسياحة عبر إعادة تأطير ومواكبة رؤية 2020 للسياحة المشرفة على نهايتها، والتي تعد مشروعا هاما يستدعي الاستعجال في تنزيله خاصة مع استثمار الأفاق الواعدة والنتائج الحسنة التي حققها القطاع لفائدة الميزانية العامة، كما أن قطاع الصناعة التقليدية والنقل الجوي أصبح اليوم ورشا مفتوحا ونحن واعون بقدراتكم وإمكانياتكم التي ستوظفونها في تجميع مختلف مصالحكم وخلق آليات للتنسيق فيما بينها، وبالتالي يستدعي ضخ دماء جديدة في هياكل إدارتكم باعتماد الكفاءات ذات المهنية العالية، لتجعل من القطاع أحد الدعامات الأساسية لخلق الثروة، وبالتالي خلق فرص شغل تساهم بشكل كبير في تطوير الناتج الداخلي الخام.

السيد الرئيس المحترم،

كانت هذه مساهمة فريق التجمع الوطني للأحرار، في مناقشة ميزانية هذا القطاع على أمل خلق أفضل السبل لتطويره وتسويقه، لأنه يعتبر جزء كبير من التميز المغربي والموروث الثقافي الوطني الذي يجب علينا حمايته. وفي هذا الإطار، فإننا سنصوت بحكم انتمائنا لهذه الأغلبية بالإيجاب على مشاريع ميزانيات هذه القطاعات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5) لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة:

- مداخلة المستشار السيد عبد القادر سلامة في مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج والأوقاف والشؤون الإسلامية

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار للمساهمة في مناقشة ودراسة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن نطاق اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة برسم السنة المالية 2020. وهي مناسبة للتواصل والتفاعل معكم ولفتح نقاش بناء حول هذه القطاعات البالغة الأهمية.

وهنا لا يفوتني التنويه بالمستوى الذي طبع كل المناقشات والجو الأخوي السائد خلال أشغال هذه اللجنة التي تناولت مواضيع غاية في الأهمية، كان على رأسها قضية وحدتنا الترابية التي تحظى بإجماع دائم داخل كل فرق هذا المجلس الموقر.

السيد الرئيس المحترم،

أول ما يمكن أن أستهل به هذه المداخلة هو استنكار فريق التجمع الوطني للأحرار لواقعة حرق العلم الوطني، معتبرين هذا الفعل المعزول الأخرق والخطير مسا بكرامة المواطن المغربي واستفزازا لمشاعره الوطنية، ولا يمكن تصنيفه بتاتا ضمن حرية الرأي أو التعبير، معتزين في ذات الوقت بموجة الاستنكار والإدانة الشديدين اللذان واجه بهما عموم المغاربة هذا الحدث الشنيع من خلال مسيرات حاشدة داخل الوطن وخارجه، أبانت للعالم أن مثل هذه الأساليب المستفزة لا يمكنها أن تنال من اللحمة الوطنية ومن الارتباط الوجداني للمغاربة بوطنهم وبمغربيتهم وتشبثهم القوي بمقدسات هذا البلد الذي ضحى أجيال من المغاربة بأرواحهم فداء لاستقلاله وتقدمه ووحدة ترابه.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نقف وقفة إجلال وإكبار لجميع أفراد قواتنا المسلحة الملكية الباسلة بكل مكوناتها البرية والبحرية والجوية، وعلى رأسها قائدها الأعلى ورئيس أركان الحرب جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، التي عودت هذا الوطن على التضحية بالغالي والنفيس دفاعا عن حوزته ووحدة ترابه عبر جميع عملياتها الدفاعية والأمنية على حدود المملكة أو من خلال حضورها في حماية أمن المواطنين أو عبر دورها داخل التجريدات الدولية في عدد من عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين.

كما أننا نشيد بالورش الملكي الهام الذي فتحته إدارة الدفاع الوطني من خلال مبادرة الخدمة العسكرية في وجه الشباب المغربي الذي نفتخر بوطنيته، حيث شهدت هذه المبادرة إقبالا كبيرا فاق توقعاتنا.

السيد الرئيس المحترم،

تنزيل استراتيجية قطاع إدارة الدفاع الوطني رهين بالاهتمام بالعنصر البشري، لذلك ندعوكم إلى إيلاء المزيد من العناية بأفراد القوات المسلحة الملكية سواء من الناحية الاجتماعية أو المادية، وعلى وجه الخصوص الفئات الصغرى، وذلك بإعادة النظر في منظومة الأجور وتقديم خدمات اجتماعية من قبيل تمكينهم من مساكن لائقة

وتوفير الخدمات الصحية الضرورية والتغطية الصحية الشاملة مع الاهتمام بفئة المتقاعدين باعتبار الخدمات الجليلة التي قدموها من أجل هذا الوطن.

هذا وندعو الحكومة كذلك إلى تعزيز الترسانة الحربية للقوات المسلحة الملكية وتحديثها بما يتوافق مع المستجدات الدولية في هذا المجال وذلك لدرء أي خطر محتمل يهدد أمن واستقرار بلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وتوجيهاته السديدة، عرف أداء الدبلوماسية المغربية في السنوات الأخيرة تحسنا لافتا، حيث تحققت مجموعة من المكتسبات على مختلف مستويات العمل الدبلوماسي، خصوصا فيما يتعلق بقضية وحدتنا الترابية التي هي محط إجماع وطني.

وبهذه المناسبة، فإننا نثمن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2494 بتمديد تواجد المينورسو لسنة إضافية، أي إلى غاية 31 أكتوبر 2020، مما يعد تكريسا لمسار الموائد المستديرة حول قضية الصحراء المغربية باعتبارها خيارا إيجابيا يتعين على كافة الأطراف، وهي المغرب والجزائر وموريتانيا وما يسمى بالبوليساريو، التحلي بالإرادة السياسية اللازمة لمواصلة الانخراط في هذا المسار بشكل بناء ومسؤول وبروح من الواقعية والتوافق.

وفي إطار ما تشهده الدبلوماسية الوطنية من نجاعة في الأداء، نسجل بارتياح سحب العديد من دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا لاعترافها بالجمهورية الوهمية. وهذا وإن دل على شيء فإنما يدل على عدالة قضيتنا الوطنية وعلى الاقتناع المتنامي في الأوساط الدولية بوجاهة مواقف المملكة وصواب مقترحها بإقامة حكم ذاتي بالأقاليم الجنوبية، حيث نسجل هنا الدور الهام الذي قام به مجلس المستشارين في هذا الإطار بدول أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية، كان أخرها زيارة دولة كوستاريكا، التي سحبت اعترافها الأسبوع ما قبل الماضي، فعملية سحب الاعتراف ولله الحمد مستمرة دوليا وإفريقيا. كما أننا ننوه بنجاح المفاوضات المتعلقة باتفاقيات الفلاحة والصيد البحري على مستوى الإتحاد الأوربي، مما يعد خطوة جديدة في العلاقات بين الطرفين باعتبار المغرب شريكا استراتيجيا في جنوب المتوسط.

ولكن مع ذلك، فالانتصارات التي حققتها المملكة لا ينبغي أن تنسينا ضرورة التحلي باليقظة وتوخي المزيد من الحيطة والحذر، من أجل التصدي لكافة المناورات والتحرشات ولشتى أنواع المناوشات التي ستتضاعف كلما حققنا تقدما في مسار قضايانا الوطنية، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مسألة انتقال رئاسة الاتحاد الإفريقي من مصر إلى خصمنا العنيد جنوب إفريقيا سنة 2020، وما سيشكله ذلك من تحد كبير للخارجية المغربية بالنظر لمواقف هذه الدولة المساندة دائما للجبهة الانفصالية، علما أنها أيضا تمكنت من الاندماج في آلية "الترويكا" التي أقرتها المفوضية الأوربية لمتابعة ملف الصحراء داخل أجهزة الاتحاد الإفريقي.

وفي هذا الإطار، فإننا ندعوكم إلى تكريس المزيد من الجهود ووضع استراتيجية خاصة بالتنسيق والتكامل بين جميع المتدخلين في الشأن الدبلوماسي. فمع تنوع واتساع مجال العلاقات الدولية في القرن الواحد العشرين، أصبح للدبلوماسية الموازية دورا رياديا في المرافعة عن القضايا الوطنية. لذا، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعوكم إلى الانخراط بجدية في دعم هذه الدبلوماسية وبمختلف أشكالها، وعلى وجه الخصوص الدبلوماسية الاقتصادية ودبلوماسية المجتمع المدني التي أضحت تلعب أدوارا هامة في العمل الدبلوماسي الوطني. كما لا ننسى الدور المتميز للدبلوماسية البرلمانية التي استطاعت بناء شبكة قوية من العلاقات بفعل أنشطتها المكثفة داخل المنظمات الإقليمية والدولية، ومن خلال ربطها لعلاقات ثنائية متميزة مع مختلف البرلمانات الدولية. ولعل النجاح الذي حققه مجلس المستشارين من خلال تنظيمه لمجموعة من الملتقيات العربية والإفريقية والدولية خير دليل على ذلك، حيث نبسط أمامكم على سبيل المثال الصدى الدولي الايجابي الذي خلفه احتضان المجلس للدورة الخريفية 18 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا بمدينة مراكش بداية شهر أكتوبر المنصرم، والذي نظم لأول مرة على أرض شريك متوسطي لهذه المنظمة، وعرف مشاركة أزيد من 450 برلمانيا من مختلف الدول الأوربية ومن كندا والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الشركاء من أجل التعاون، وذلك بفعل الجهود التي بذلت في سبيل اقناعها بهذه الخطوة وبالتالي، الدفع بتمثيلية المغرب داخلها إلى وضع متقدم.

السيد الرئيس المحترم،

نحيي مجهودات الدبلوماسية المغربية لتطوير علاقات المملكة على الساحة الإفريقية ولتكريس توجهها الاستراتيجي نحو محور جنوب-جنوب، كما ننوه بالأثر الايجابي لانضمام المغرب مجددا إلى حظيرة الاتحاد الإفريقي، خصوصا على مستوى القضية الوطنية، حيث عجز أعداء الوحدة الترابية عن تمرير قرارات ضد مصالح المغرب. وفي الجانب الاقتصادي، نثمن انخراط المملكة في مسلسل الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "سيدياو"، إلا أنه لدينا تساؤل فيما يتعلق بالإجراءات المصاحبة لهذا الانضمام وكذلك عن مدى التقدم في تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة مع العديد من دول القارة؟ وما هو أثرها على حضور المغرب بداخلها سواء من الجانب السياسي أو الاقتصادي؟

كما لا تفوتنا الإشادة بسياسة المغرب فيما يتعلق بتنويع شراكاته وعدم اقتصاره على الشركاء التقليديين، وذلك من خلال ربطه لعلاقات اقتصادية مهمة مع عمالقة الاقتصاد الصاعد من قبيل الصين والهند وروسيا الاتحادية، مطالبين في هذا الباب بالانفتاح بشكل أكبر على دول أمريكا اللاتينية وتعزيز التواجد الدبلوماسي بها. وإذا كان العالم اليوم

لا يستطيع الفصل بين الاقتصاد والسياسة، فإننا نغتنم هذا اللقاء لنكرر مطلبنا بإيلاء المزيد من الاهتمام بالدبلوماسية الاقتصادية كوسيلة ناجعة لتطوير علاقاتنا مع المنتظم الدولي.

السيد الرئيس المحترم،

إننا إذ نفتخر بالانتماء لدولة الحق والقانون، لا يسعنا إلا التنويه مجددا بالسياسة المغربية الجديدة للهجرة، وهي المبادرة الملكية التي تتسم بالجرأة والواقعية، في إطار مقاربة إنسانية تضع البعد الحقوقي في صلب السياسية الوطنية، ضمانا للحقوق الأساسية للمهاجرين ومساعدتهم على الاندماج داخل المجتمع المغربي، حيث تمت تسوية الوضعية القانونية لعشرات الآلاف منهم منذ انطلاق هذه العملية سنة 2013 وسمح لأبنائهم بمتابعة الدراسة بالمدارس والمعاهد المغربية مع كفالة حق الاستفادة من نفس الحقوق الصحية والاجتماعية إسوة بالمواطنين المغاربة، منوهين في هذا الباب كذلك باحتضان مدينة مراكش لفعاليات المنتدى العالمي للهجرة والتنمية الذي أسس لميثاق عالمي لتحفيز مساهمة المهاجرين في التنمية المستدامة، خصوصا وان المغرب من البلدان التي نجحت في تطبيق سياسات استشرافية في هذا المجال، باعتباره معنيا بشكل كبير بتعقيدات الهجرة.

السيد الرئيس المحترم،

إن مغاربة المهجر من أكثر الجاليات ارتباطا بوطنها ومن أشرس المدافعين عنها في جميع المحافل الدولية، كما أنهم يساهمون في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارهم مصدرا أساسيا لإنعاش خزينة الدولة من العملة الصعبة، بالإضافة إلى مساهمتهم في خلق عدد من المقاولات القادرة على الإنتاج وعلى خلق الثروة وفرص الشغل.

وإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، رغم دعمنا وتنويهنا بمختلف الجهود التي تبذلها الحكومة لبناء الورش الدستوري في كل ما يتعلق بقضايا مغاربة العالم من خلال الاستراتيجيات والسياسات العامة الموجهة لفائدتهم، وعبر مختلف أوجه الدعم التواصلي والاجتماعي والثقافي، إلا أننا نطالب بالمزيد من العناية بهذه الفئة التي تتوفر على كفاءات عالية يمكن استثمارها وتعبئتها لخدمة المصالح الحيوية لهذا الوطن، وذلك خلال الاعتناء بشكل أكبر بالقنصليات وتوفير الموارد المادية والبشرية القادرة على تبسيط المساطر الإدارية في وجههم وتسهيل حصولهم على الخدمات القنصلية، بالإضافة إلى تسريع البت في الشكايات التي يضعونها لدى مختلف المصالح الإدارية. وحفاظا على هويتهم الثقافية، لابد من فتح مراكز ثقافية تساهم في التأطير والتوجيه الديني وفي دعم مبادراتهم الإبداعية على مختلف المستويات، هذا إلى جانب أهمية توفير الحماية السياسية لهم في حال تعرضهم لسوء المعاملة أو للتمييز العنصري الذي يطال المئات من أبناء هذا الوطن بديار المهجر. علاوة على تحسين ظروف العبور لتجاوز المشاكل التي تعترضهم سنويا في هذا الباب.

ويظل رهان الإشراك السياسي أولوية أساسية لضمان حقوق المواطنة الكاملة لهذه الفئة العريضة من أبنائنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن الدين قبل أن يكون معتقدا فهو تربية وتهذيب وتأطير، وهو بمثابة حصن منيع لأي ظاهرة مجتمعية غريبة تحيد عن المعايير العقلانية، من قبيل الجريمة المروعة التي راح ضحيتها سائحتين اسكندنافيتين شهر دجنبر الماضي بضواحي مدينة مراكش، والتي نفذت باسم الدين. عمل إرهابي شنيع يعكس انتشار الأفكار التضليلية والمتطرفة داخل مجتمعنا. ومن هنا تأتي أهمية التأطير الديني والروحي من أجل تكوين أجيال سليمة ومتصالحة مع نفسها، قادرة على الاندماج بشكل سلس داخل المجتمع.

إننا في أمس الحاجة اليوم أن تلعب المؤسسات الدينية، بمختلف أشكالها، أدوارها كاملة من أجل تحصين ديننا الحنيف وترسيخ القيم الإسلامية السمحة المبنية على المذهب المالكي وعلى العقيدة الأشعرية، وذلك تماشيا مع توجيهات أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الحريص كل الحرص على الحفاظ على الخصوصية المغربية في هذا المجال والتي تنبني على فكر إسلامي راق ومنفتح ومتسامح.

السيد الرئيس المحترم،

لقد عرفت إدارة الأوقاف في السنوات الأخيرة تطورا مهما حيث أصبحت أكثر تنظيما وتأطيرا وجاهزية لتنزيل الرؤية الملكية للحقل الديني بالمغرب. وفي هذا الإطار، نشيد بالدور الايجابي الذي أصبحت تقوم به إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم فيما يتعلق بإشاعتها للنموذج المغربي المرتكز على الوسطية والاعتدال والفكر المتنور، هذا بالإضافة إلى الدور الهام الذي أصبحت تلعبه المساجد المخصصة لدروس التوعية الدينية ومحاربة الأمية في الحفاظ على هذا النموذج المعتدل، ناهيك عن المؤسسات الأخرى من قبيل دار الحديث الحسنية ومركز تكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات ومؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين ومعهد محمد السادس للقرآن الكريم، الذين يقومون بدور كبير في سبيل إشعاع ثقافة السلم والتعايش بين الثقافات والحضارات والأديان. كما لا يمكننا أن نتجاهل ما تقوم به المجالس العلمية في هذا المجال من خلال دورها الفاعل في ضبط الخطاب الديني وتوحيده وفق الثوابت الدينية للمملكة عقيدة وفقها وسلوكا. إلا أن هذه المؤسسات مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بالمساهمة في النقاش الوطني الدائر حول مجموعة من القضايا المطروحة للنقاش والتي تتداخل فيها حدود المرجعية الإسلامية وحدود الاجتهاد.

السيد الرئيس المحترم،

تأهيل الأئمة والقيمين الدينيين ركيزة أساسية في مواجهة الفكر المتطرف والأفكار المسيئة للشريعة الإسلامية. وهنا لابد أن نحييكم على المجهودات التي بذلتها وزارتكم لتأطير هذه الفئة على أساس نهج خطاب وسطي ومتسامح. وهي مناسبة لندعوكم باسم فريقنا إلى العناية بهم عبر مواصلة تحسين أوضاعهم المادية والرفع من جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم، ليقوموا بأدوارهم التوجيهية على أكمل وجه، ولتتسنى التعبئة الدائمة من أجل تأهيل الخدمات الدينية، والرفع من دور الفضاءات الروحية لتكون في خدمة الأمن الروحي للمواطنين المغاربة.

ولا يمكن ونحن نتحدث عن إصلاح وهيكلة الحقل الديني دون أن نشير إلى الانفتاح الكبير على المرأة العالمة وعلى إشراكها الفعلي في تدبير هذا المجال، باعتبار التكريم الذي تحظى به المرأة في الشريعة الإسلامية، وهو ما سمح بعكس صورة ايجابية عن بلادنا باعتبارها منارة للفكر الإسلامي المتنور.

ونحن نناقش ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم السنة المالية 2020، لا يمكن أن نمر مرور الكرام على الدينامية التي تشهدها الدبلوماسية الدينية المغربية، سواء من خلال إحداث المجلس العلمي الأوربي الذي أوكل إليه صلاحيات الحفاظ على هوية الجالية المغربية بالخارج أو عبر إحياء الروابط الروحية مع أغلب دول الساحل الإفريقي التي تربطهم علاقة وثيقة بإمارة المؤمنين بالمغرب، علاوة على تدريب وتكوين العديد من الأئمة الأفارقة بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة الذي تحول إلى مؤسسة لإنتاج الفكر الوسطي والإسلام المعتدل. كما لا يمكننا إلا أن نشيد بالدور الرائد لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في هذا المجال من خلال رئاسته للجنة القدس، وكذلك عبر أنشطته الدبلوماسية في هذا الإطار، ومن أهمها اللقاء التاريخي الذي جمع جلالته ببابا الفاتيكان في الرباط في شهر مارس المنصرم، وهو الحدث الذي شكل موعدا تاريخيا للدبلوماسية الدينية باعتبار الحبر الأعظم من الشخصيات المؤثرة في العالم والتي تسعى إلى ترسيخ ثقافة السلم والعيش المشترك ونشر ثقافة التضامن، وهو اعتراف ضمني بالدور الهام الذي بلعبة المغرب في هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار إنجاح ورش تأطير الحقل الديني، ندعوكم إلى إيلاء العناية بمدارس التعليم العتيق وملحقاتها من الكتاتيب القرآنية لما لها من دور توعوي وتكويني هام، كما أن العناية بالمساجد وترميم المتقادم منها هو لبنة أساسية للحفاظ على الهوية المغربية في هذا المجال.

كما ندعو الوزارة من خلالكم السيد الوزير المحترم الى الاستمرار في مجهوداتها التأطيرية لجاليتنا المقيمة بالخارج وعدم الاقتصار على تركيز الجهود خلال شهر رمضان فقط، لأنه من واجبنا تمكين أبنائنا بهذه الديار من تربية إسلامية دينية معتدلة.

السيد الرئيس المحترم،

مستحضرين لكل ما سبق ذكره، لا يسعنا إلا التنويه بعمل القطاعات الوزارية التي تدخل ضمن اختصاص هذه اللجنة، ونهئ السادة الوزراء على العمل الذين يقومون به لإنجاح مهام القطاعات الموكل إليهم تدبيرها. كما ندعو الحكومة إلى بذل مزيد من الجهد لدعم هذه القطاعات الهامة، سواء من خلال تخصيص الميزانيات الملائمة لأهمية الأوراش التي تشرف عليها والتي تحظى بصبغة خاصة، أوكذلك عبر إدماجها في استراتيجيات أفقية ومخططات مديرية من شأنها تثمين وتقوية عمل هذه الوزارات.

تلكم، السيد الرئيس، مساهمة فريق التجمع الوطني للأحرار في المحاور المشار إليها آنفا، وسنصوت بالإيجاب لصالح مشاريع هذه الميزانيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

6) لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

مداخلة المستشار السيد محمد باحنيني في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، أتشرف بتناول الكلمة في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية. قطاع نوليه أهمية قصوى بالنظر إلى مباشرته لمجموعة من الأوراش التنموية الكبرى في بلادنا سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، ولارتباطه بمجموعة من القضايا ذات الصلة المباشرة بالحياة اليومية للمواطن المغربي.

قبل الشروع في إبداء ملاحظات فريقنا على هذا المشروع، لابد أن نهئ السيد وزير الداخلية والسيد الوزير المنتدب، على تجديد الثقة المولوية في شخصكم للاستمرار في إدارة هذا القطاع الحيوي. وشكرا لكم على العرض القيم الذي تفضلتم بتقديمه والذي بسط أمامنا ما تم تحقيقه من حصيلة ومنجزات، بالإضافة إلى استراتيجية وبرنامج عملكم في أفق سنة 2020.

السيد الرئيس المحترم،

إن أهم ما يمكن أن نطرحه كأول نقطة خلال هذه المناقشة هو واقعة حرق العلم الوطني في العاصمة الفرنسية باريس. فكل مغربي غيور على هذا الوطن الذي نفتخر جميعا بالانتماء إليه لا يمكنه إلا أن يندد وبشدة بهذا العمل الإجرامي الجبان والحقير، الذي يعد اعتداء

سافرا على حرمة هذا الوطن ومسا خطيرا بأحد رموز السيادة الوطنية، وخدشا لكرامة المواطنين المغاربة داخل المغرب وخارجه. هذا الوطن الذي يحتضننا جميعا والذي ضحى أبناؤه الأبرار بأرواحهم من أجل استقلاله ونمائه ووحدة أراضيه. إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار إذ نستنكر هذا الفعل الشنيع، ندعو إلى ضرورة وضع خط أحمر بين احترام رموز الوطن وبين حرية التعبير والرأي، منادين بالحزم وعدم التسامح أو التساهل مع كل ما يمس رموز الدولة المغربية.

السيد الرئيس المحترم،

إن محطة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2020 هو مناسبة لتقييم مدى التقدم الحاصل في تنزيل الأوراش التنموية الكبرى ببلادنا، ولعل أبرزها ورش الجهوية المتقدمة، باعتبارها أساسا للنموذج التنموي الجديد وأداة لتحقيق الحكامة الترابية وتعزيز سياسة القرب من المواطن، بل هي رهان على التنمية الشاملة وعلى تحديث البنية المؤسساتية للدولة بما يضمن مكافحة الاختلالات والفوارق المجالية والاجتماعية وتحقيق التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي المنشود لمختلف مناطق المملكة. وإذا كانت بلادنا قد خطت خطوات هامة في تنزيل هذا المشروع الأساسي في البناء الديمقراطي، خصوصا بعد اصدار مرسوم الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، وكذلك مجموعة من القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية ونصوصها التطبيقية، منوهين في هذا السياق بالجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة الداخلية في هذا المجال، رغم الصعاب والعوائق القائمة، فإننا ندعو من هذا المنبر إلى المزيد من الجرأة في التعاطي مع هذا الإصلاح المجالي، والذي يجب أن يسبقه تقييم لهذه التجربة منذ انطلاقتها حتى نتمكن من تحديد مكامن الخلل والنقائص التي شابتها.

إن تطوير الجهوية المتقدمة رهين اليوم بالانتقال بالتدبير الجهوي من تدبير بيروقراطي الى تدبير ديمقراطي تشاركي يتيح للجهات لعب أدوارها كاملة كفاعل اقتصادي واجتماعي. وهذا الأمر رهين بانخراط الجميع حكومة واحزاب سياسية ومجتمع مدني في تدبير هذا الورش، بالإضافة إلى ضرورة تحقيق التوافق فيما يتعلق بتحديد اختصاصات جميع المتدخلين في هذا المجال. ويبقى الاستقلال المالي والإداري للجهات مع التخفيف من حدة الوصاية والرقابة عليها من ركائز هذا الإصلاح المنشود الكفيل بترسيخ الحكامة الترابية، فالتغيير يجب أن يكون هيكليا وأن لا يقتصر على إصدار قوانين تنظيمية أو خلق هياكل إدارية باختصاصات إضافية.

ومع اقتراب سنة 2021، التي ستكون سنة الاستحقاقات الانتخابية بامتياز، نرتئي في فريقنا أهمية فتح نقاش مبكر حول مراجعة القوانين الانتخابية لما سيكون لذلك من أثر ايجابي في تنزيل قوانين توافقية تأخذ بعين الاعتبار جميع الإكراهات المحتملة، دون أن ننسى أن رهان إشراك مغاربة العالم في الحياة السياسية المغربية أصبح من الأولويات التي تقتضي المزيد من التعبئة لضمان حقوق المواطنة الكاملة لهذه الفئة بما يتوافق مع مقتضيات الوثيقة الدستورية.

السيد الرئيس المحترم،

لا أحد يجادل في أن الجماعات الترابية هي فاعل أساسي في تدبير الشأن المحلي ومن أوائل مقدمي الخدمات العمومية، كما أنها تعتبر مؤسسات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية. إلا أنه، ومع كامل الأسف، مع محدودية الموارد المالية والبشرية والنقص الحاصل في الدعم اللوجيستي، يصعب عليها تنفيذ الأدوار المهمة والاختصاصات الموسعة التي أناطتها بها القوانين التنظيمية، خصوصا فيما يتعلق بالبرامج الإنمائية التي تحتاج لتنفيذها ميزانيات مهمة وكفاءات قادرة على تنزيل المشاريع المبرمجة على أرض الواقع بدون اختلالات أو أعطاب. فعلى الرغم من توفر هذه الجماعات على جيش من الموظفين، إلا أنها تعرف خصاصا مهولا في بعض التخصصات المحورية الضرورية لتنزيل المخططات الجماعية للتنمية. لذلك، فتحقيق النجاعة الإدارية بالجماعات الترابية يقتضي إيلاء المزيد من الاهتمام بالعنصر البشري وتدبيرا معقلنا في هذا الباب، هذا ويبقى إصلاح السياسة الجبائية المحلية، سواء فيما يتعلق بالوعاء الضريبي المحلي أونسبة توزيع الفوائد الضريبية، التي تستدعي استحضار معطيات وإمكانيات كل منطقة، من أهم ما ننادي به داخل فريقنا باعتباره من أساسيات تحقيق التنمية المحلية التي تعتمد في نظرنا أيضا على ضرورة تفعيل مقاربة تشاركية مندمجة وشمولية فيما يتعلق بتدبير المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي يعول عليها كثيرا لتجاوز التفاوتات والفوارق المجالية بعدد كبير من الأقاليم والجماعات، خصوصا بالمناطق القروية والجبلية التي تعاني من الفقر والهشاشة.

السيد الرئيس المحترم،

ارتباطا بمجال العقار، لابد من التنويه بالمجهودات التي تبذلها وزارة الداخلية في هذا الباب، خصوصا فيما يتعلق بتسوية إشكالية الأراضي السلالية التي كانت نتاجا لسنوات طويلة من العمل المشترك الدؤوب مع وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وذلك بتوجيهات ملكية سامية بتمليك الأراضي الجماعية لذوي الحقوق وإعادة النظر في التدبير المؤسساتي لهذا القطاع وتوظيفه لخلق طبقة فلاحية متوسطة في العالم القروي، في إطار مبادئ الحق والعدالة الاجتماعية.

وقد أثمر هذا التعاون عن إخراج الترسانة القانونية المتعلقة بها إلى حيز الوجود والتي تنظم كيفية استغلالها وتمليكها لذويها، حيث منح الحق في التمليك لـ 44,000 هكتار من هذه الأراضي وتجزئة 120,000 هكتار في دوائر الري، في انتظار تواصل التعاون بين الوزارتين من أجل استكمال هذا الورش الملكي الهام القاضي بتوفير مليون هكتار من الوعاء العقاري للأراضي السلالية قصد إنشاء مشاريع فلاحية توضع رهن إشارة شباب البوادي المغربية، وبالتالي وضعهم في قلب المسلسل التنموي ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

أغتنم هذه المناسبة لتوجيه التحية والشكر للأجهزة الأمنية بمختلف مستوياتها على أسلوبها الاستشرافي والاستباقي المعتمد في التصدي لظاهرة الإرهاب وتفكيك الخلايا الإرهابية، حيث وفقت المصالح الأمنية بما فيها المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني والمكتب المركزي للأبحاث القضائية، في إحباط العديد من العمليات الإرهابية، آخرها الخلية الإرهابية الخطيرة التي ألقي القبض على متزعميها بكل من طاماريس وشفشاون ووزان، وكذلك تفكيك العديد من الشبكات الإجرامية التي تنشط في مجال الاتجار بالمخدرات، حيث أسفرت عملية أمنية بحر الأسبوع المنصرم عن حجز 476 كلغ من مخدر الكوكايين بمنطقة الهرهورة.

هذا وننوه عاليا بالجهد المبذول من أجل تعزيز الإحساس بالأمن في صفوف المواطنين، مؤكدين في هذا الباب على ضرورة إيلاء المزيد من العناية بجميع العاملين في هذا القطاع باعتبارهم حجر الزاوية لنجاح أي مقاربة أمنية.

كما نشيد في ذات السياق بنجاعة تدخلات رجال الوقاية المدنية لحماية أرواح المواطنين وحفظ الممتلكات العامة والبيئة، ونشكرهم على تفانيهم في عملهم الذي يمر في ظروف أقل ما يقال عنها أنها صعبة، مطالبين بتعزيز تواجدهم بمختلف مناطق المملكة بالنظر للارتفاع الملموس في عدد الحوادث والكوارث الطبيعية التي أصبحت تشهدها بلادنا مؤخرا.

السيد الرئيس المحترم،

بالرجوع إلى الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع برسم سنة 2020، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، واعتبارا لكون هذه الوزارة ركيزة أساسية في تنزيل البرنامج الحكومي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، فإننا نراها محدودة ولا ترقى إلى حجم المشاريع والبرامج المسطرة، لكن لنا كامل الثقة فيكم وفي أطر وزارتكم من أجل تدبيرها بما يسمح بتحقيق طموحات بلادنا في هذا المجال، وبالتالي، سنصوت بالإيجاب على مشروع هذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تفسير التصويت:

المستشار السيد محمد البكوري، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار:

صوتنا بالإيجاب على هذا المشروع، لأنه مشروع إرادي يواجه الأزمة، مشروع طموح لأنه ينتج الثروة ويخلق فرص الشغل. اجتماعي لأنه زاد في ميزانية التعليم والصحة، ودعم صندوق التماسك الاجتماعي، وصندوق النهوض بأوضاع التربية والتكوين من المداخيل المتوقعة للإرادات المساهمة الطوعية.

صوتنا على كافة مقتضيات مشروع قانون المالية 2020، بما فيه المادة 9، لأنه تعبير أن مشروع قانون المالية هو كل لا يتجزأ وبالتالي يبقى تصويتا منسجما مع قناعتنا، ووضوح في التعاطي مع الأغلبية. رفضنا وبشكل صارم التعاطي الفئوي مع مقتضيات هذا المشروع، وتصدينا لكل الابتزازات والنزوعات الشخصية، التي حكمت تصويت بعض مكونات الأغلبية خارج سياق الإجماع المفروض في مكوناتها تجاه هذا المشروع في هروب مكشوف عن المسؤولية المشتركة.

لذلك فإننا نقر مرة أخرى، على أن منطق الأغلبية يجب أن يكون مبنيا على الوضوح، وأن التموقع يفرض التماهي مع كل مقرراتها في إطار من التوافق الشمولي والمعتمد، وسنكررها أمام هذا المجلس الموقر، بأننا سنتصدى بالصرامة المطلوبة أمام كل انحراف، مستحضرين في ذلك المصلحة العليا للوطن.

فمنطق الحربائية مع التعاطي في تدبير الشأن العام هو أمر مرفوض، والانتخابات لازالت بعيدة، وبالتالي ندعو رئيس الحكومة إلى مواجهة هذا الأمر ولم أغلبيته المفككة، لأن الأمر أصبح لا يحتمل، وأن المشهد السياسي الحالي أصبح بئيسا ويدعو إلى الشفقة.

VI. مداخلات الفريق الاشتراكي:

1) لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

من الأكيد أن قضايا العدالة تشكل شأنا مشتركا بين مختلف الأطراف المجتمعية، غير أن دور وزارة العدل يظل محوريا ومركزيا، مما يقتضي العمل على جعلها قوة تنسيقية وتعبوية وتدبيرية واقتراحية اتجاه الشركاء الدوليين والوطنيين والجماعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمهن ذات الصلة، وذلك ضمانا للانخراط الواسع لمختلف هذه المؤسسات في مسلسل تقوية القضاء.

السيد الرئيس،

لقد طال أمد انتظار مشروعي قانون المسطرة الجنائية والقانون الجنائي، واللذين ينتظر منهما أن تقدم الحكومة من خلالهما جوابا صريحا على مجموعة من الإشكالات أبرزها توفير شروط المحاكمة العادلة وتنزيل العقوبات البديلة وإيجاد حلول واقعية للاعتقال الاحتياطي، خاصة بعدما تم تسجيل تراجع شبه كلي في اللجوء إلى مسطرة الصلح بين الخصوم.

السيد الرئيس،

وارتباطا بالنقاش الدائر حول المادة 9 من مشروع القانون المالي لهذه السنة، والذي كنا نتمنى ان يكون ضمن الإصلاح المرتقب للمسطرة المدنية، نؤكد اننا في الفريق الاشتراكي حريصين على تطبيق مقتضيات الدستور، وعلى حماية الحقوق والحريات المنصوص عليها دستوريا، كما اننا حريصون على حكامة واستمرارية المرافق والخدمات العمومية، ومن هذا المنطلق نسجل ضرورة ما يلي:

- حماية حقوق المتعاملين مع الإدارة من أفراد أو مقاولات؛

- ضمان استدامة الخدمات العمومية؛

- تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية الصادرة في مواجهة الإدارة، إيمانا منا بان تنفيذ الأحكام هو ترسيخ عملي للعدالة، وضمانة لتحقيق الأمن القضائي.

و بناء على ما سبق فان الفريق الاشتراكي وإن كان يؤكد على حماية الأموال العمومية وتخصيصها لضمان خدمات ذات جودة عالية، فانه مع ذلك يؤكد على عدم المساس بحقوق المرتفقين، وذلك بتخصيص الاعتمادات الكافية للوفاء بالتزامات الإدارات العمومية والجماعات الترابية، وهذا ما من شانه تعزيز الشراكة والتعاون بين القطاعين العام والخاص من جهة،وتعزيز الثقة في المؤسسات من جهة ثانية.

غير أننا نثير انتباه الحكومة إلى مسؤولياتها في ضرورة التحري والتحقيق في الأسباب والقرارات الإدارية التي خرقت مبدأ الشرعية والمشروعية والتي كانت وراء صدور كل هذه الأحكام ضد مؤسسات الدولة وكذا الانتباه إلى أن هناك تقصيرا قد يكون متعمدا من طرف بعض المصالح والإدارات العمومية، وهو ما يعد تواطؤا ضد المصلحة الوطنية وينبغي متابعة كل المتورطين فيه ومحاسبتهم حتى لا يتم العبث بالمؤسسات نتيجة نزوات شخصية ونفعية ضيقة.

فأحرى بالحكومة أن تتحمل مسؤوليتها في تخليق الإدارة ودفعها لممارسة صلاحياتها في الدفاع عن المال العام عوض الالتجاء إلى إيقاف الأحكام والحد من السلطة القضائية. والأكيد أن تحقيقا معمقا سيكشف أن العديد من المسؤولين لم يدافعوا بالشكل المطلوب عن إداراتهم وحقوقها المادية.

السيد الرئيس،

إن وضعية حقوق الإنسان بالمغرب مرتبطة أشد الارتباط بالواقع الاجتماعي والاقتصادي، إذ لا مجال لاحترام الحقوق في وضعية تتميز بالتردي والخصاص حتى ولو حضرت الإرادة لتحقيق ذلك. وعموما لازال الوضع بالمغرب يتميز بخصاص واضح في المجالات الاجتماعية بفعل الاعتناء بالإكراهات المالية.

إن الأفق الحقيقي لتقوية المنظومة الحقوقية في المغرب هو النهوض بقضايا المواطنة؛ وفي تكريس قيم الحق والواجب والحرية والكرامة والعدالة والمساواة والتسامح التي كلها تصب في خانة حقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

على الرغم من المجهودات التي تقوم بها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج فيما يتعلق بترميم أو إصلاح أو بناء فضاءات سجنية أخرى أو العمل على جعل المؤسسات السجنية فضاءات لإعادة التأهيل والإندماج في المجتمع، إلا أنها مازالت تعرف عدة مشاكل يتداخل فيها ما هو مادي وهو قانوني فمثلا:

- ظاهرة الاكتظاظ، إذ ارتفع عدد الساكنة السجنية من 68 ألف سنة 2012 إلى 86.400 خلال هذه السنة، ومع ارتفاع العدد يصعب تنفيذ ومواكبة الإصلاحات على جميع المستويات، مما يشكل عقبة أمام تنزيل برامج التأهيل والإدماج؛

- ارتفاع نسبة المعتقلين الاحتياطيين من مجموع المعتقلين، إذ يناهز عددهم 39% من الساكنة السجنية مما يعمق ظاهرة الاكتظاظ، وهذا سبب رئيسي في التفكير بشكل جدي وآني في تفعيل العقوبات البديلة؛

- ضعف الميزانية المرصودة للمندوبية تؤثر بشكل كبير في إشكالية الاكتظاظ، فالنهوض بأوضاع السجون يتطلب اعتمادات مالية مهمة لتغطية جميع المصاريف المرتبطة بالمؤسسة السجنية؛

- قلة الموارد البشرية وتردي وضعية موظفي السجون، يؤثر سلبا على السير العام للمؤسسات السجنية، سواء على مستوى التأطير، الأمن، إعادة التأهيل.

2) لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أتدخل في مناقشة الميزانيات القطاعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية التي تهم الجزء الثاني من القانون المالي برسم سنة 2020، وتشمل كل من الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، الطاقة والمعادن والبيئة، السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، والصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، وهي القطاعات التي تشكل الدعامة القوية والصلبة في خلق التوازنات الاقتصادية الكبرى والميزان التجاري، وتساهم مباشرة في النمو الاقتصادي والمجالي لبلادنا.

السيد الرئيس،

إن مناقشة الميزانية المرصودة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، هي بالتأكيد مناسبة سنوية للوقوف على حصيلة منجزات الوزارة، والاضطلاع على جميع البرامج

والمخططات التي ستعمل بها خلال السنة الموالية، فكل القطاعات التي تشرف عليها، هي قطاعات منتجة للثروة، تشكل الركيزة الأساسية في الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية، وفي زيادة نسبة النمو الاقتصادي ببلادنا، فالفلاحة لوحدها تساهم بحوالي13% من الناتج الوطني الخام، وتشغل 45% من اليد العاملة، الشيء الذي ينعكس إيجابا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا.

السيد الرئيس،

إن الخوض في الحديث عن القطاع الفلاحي كقطاع يحظى بأولوية القطاعات الاستراتيجية الوطنية لا يمر دون الحديث عن المخطط الأخضر وعن المكتسبات التي حققها، سواء من حيث ضمان الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات (اللحوم، الخضروات، والفواكه 100% الحليب 82%...)، أو من حيث تثمين المنتجات المحلية وخلق فرص الشغل، أو من حيث انتعاش الصادرات الفلاحية، حيث تمثل ما بين 15و25% من مجموع الصادرات الوطنية، وهي مكتسبات لم تكن تتم دون المجهودات المبذولة والتعبئة المتواصلة في إطار هذا البرنامج منذ انطلاقه سنة 2008، الذي يهدف بالأساس إلى إحداث دينامية بين الفلاحين للنهوض بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، ومحاربة الفقر في الوسط القروي والرفع من الدخل الفلاحي في المناطق الأكثر هشاشة ودعم الفلاحة التضامنية ذات المردودية خاصة بالنسبة للمرأة القروية عبر دعم مشاريع مخصصة للتعاونيات الفلاحية النسائية.

لكن رغم المكتسبات، فالقطاع الفلاحي لازال يصطدم بالكثير من المعيقات خاصة المتعلقة بالتغيرات المناخية، التي تفقد المغرب آلاف الهكتارات نتيجة التصحر بسبب شح الأمطار، أو ضياعها دون الاستفادة منها عن طريق تشييد السدود السطحية لحفظها واستعمالها في فترات الجفاف، ثم تأثر الفرشة المائية بالتلوث أو بالتبخر مما يؤدي إلى قلتها، مما يفرض ضرورة تدخل الدولة لتحفيز الفلاحين للتوجه نحو الزراعات البديلة ومنع الزراعات المستهلكة للماء في إطار سياسة ترشيد وعقلنة استعمال هذه المادة الحيوية، كما تقتضي الضرورة تطوير أنظمة الري لتغطية المناطق الأكثر تضررا مع مراعاة خصوصيات كل منطقة، كذلك هناك مشكل آخر يتمثل فيضعف تمويل ودعم البحث العلمي والتكوين والابتكار في المجال الزراعي الشيء الذي ينعكس سلبا على المنتوج الزراعي وعلى القطاع الفلاحي برمته، لذا لابد من تسريع التطور التكنولوجي ووسائل الإنتاج لتلبية حاجيات الفلاحة العصرية ذات المردودية العالية التي يراهن عليها المغرب منذ انطلاق المخطط الأخضر وضبط الخريطة الفلاحية وخريطة الإنتاج.

كذلك يجب تشجيع الصناعات الغذائية لمواكبة وفرة الإنتاج واحداث وحدات التحويل الخاصة بالإنتاج والاهتمام بالفلاحة البيولوجية، تتبع ومراقبة سلامة الأغذية والسلامة الصحية لمسار المنتوجات الفلاحية لتحقيق الجودة بالنسبة للسوق الداخلي وتحقيق ظروف جيدة للتصدير، ولا يتحقق ذلك إلا بتأطير وتوعية الفلاحين بمعايير الجودة والسلامة الغذائية وعلامات المنشأ المميزة، كذلك ضرورة تنظيم أسواق الجملة وتعميمها لحل مشكل التموين في جميع مدن المملكة مع العمل بمبدأ شفافية الأسعار، وفي الأخير لابد من التأكيد على ضرورة إعداد سياسة فلاحية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة من المناطق من أجل ملاءمة المشاريع الفلاحية مع البنية التحتية لضمان استمراريتها، ونهج سياسة الالتقائية بالوسط القروي والجبلي بين مختلف القطاعات الحكومية، مع ضرورة تقييم نتائج المخطط الأخضر ونحن على مشارف انقضاء أمده (2008 2020-) من أجل إعداد النسخة الموالية بناء على النجاحات وتجنب الإخفاقات خاصة فيما يتعلق بمشكل التسويق، وتجنيب إغراق الفلاحيين الصغار بالديون، والاستغلال الأمثل للاعتمادات المخصصة لكل من صندوق التنمية الفلاحية وصندوق التنمية القروية لخلق عدالة اجتماعية مجالية وتحقيق الالتقائية والانسجام فيما بينهما للنهوض بالعالم القروي وتحسين ظروف عيش الساكنة القروية.

السيد الرئيس،

يعتبر قطاع الصيد البحري رافعة أساسية للاقتصاد المحلي والوطني، ومجالا واعدا للتنمية الشاملة، تترجمه العديد من البرامج والمخططات التي يشهدها القطاع، أهمها مخطط أليوتيس الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة سنة 2009، بهدف ضخ دماء جديدة في قطاع الصيد البحري مبني على الفاعلية والاستمرارية والتنافسية، وتدبير عقلاني للموارد البحرية مع مراعاة مصالح المهنيين والمستثمرين، لدى نؤكد على ضرورة تظافر جهود مختلف المتدخلين والفاعلين في قطاع الصيد البحري للعمل على حماية مصالح العاملين به، ومصالح أصحاب المراكب والاهتمام بوحدات تصنيع السمك وتعزيز البنية التحتية لقطاع الصيد البحري، وتنظيم أسواق الجملة لتثمين المنتوج السمكي، وإخراج القطاع من وضعيته الصعبة التي توحي بالانتقال من حالة الإنتاج إلى حالة الركود، فالشواطئ المغربية المعروفة بغناها بالعديد من أصناف الأسماك والكائنات البحرية، أضحى مخزونها اليوم عرضة للنفاذ بسبب الاستنزاف المفرط على يد اللوبيات، وبواسطة الأساطيل الأجنبية التي تجوب مياهنا ليل نهار، مدمرة مخزوننا السمكي باستعمال شتى وسائل الدمار الممنوعة دوليا دون رقيب ولا حسيب وفي ظل غياب نظام صيد يحدد أوقات الاستغلال، وبالتالي يجب مواجهة هذه الإكراهات والمشاكل التي تثقل كاهل البحارة خاصة في مجال الصيد التقليدي، وما يشهده من خروقات خطيرة تكرس مظاهر الظلم والقهر والاستغلال التي تتعرض لها هذه الشريحة وتزيد من حدة استفحال المشاكل والمعاناة التي يتخبط فيها القطاع ككل.

وفي الأخير نشيد بالمشروع القانون رقم 76.18 الذي صوت عليه البرلمان بجلسة 04 دجنبر 2019، والذي يرمي إلى تقوية وتعزيز نظام مراقبة سفن الصيد من أجل محاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به في إطار الإصلاح التدريجي للمنظومة المؤطرة لقطاع الصيد البحري

وتحيين مدونة التجارة، ولو أننا كنا نأمل أن يكون إصلاح هذه المدونة إصلاحا شاملا بدلا من الإصلاح الجزئي الذي يكلف مالية الدولة أعباء إضافية.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع المياه والغابات، نحن في الفريق الاشتراكي نؤكد على ضرورة نهج سياسة استراتيجية هادفة للنهوض بهذا القطاع الحيوي الذي ظل حبيس سياسة عقيمة، فالغابة تشكل عنصرا أساسيا ضمن الثروة الإيكولوجية لبلادنا، حيث تتوفر على ثلثي الأصناف النباتية، وثلث الأصناف الحيوانية.

ولهذا لابد من مواصلة العمل للحفاظ على هذا الموروث الطبيعي الوطني، وتشديد المراقبة للوقوف على التجاوزات التي يعرفها التعامل مع الغابة والتصدي للمخاطر التي تتعرض لها جراء عمليات القطع والحرق، والاستغلال العشوائي مما يساهم بشكل كبير في تدهور المجال الغابوي وتقليص مساحاتها، وكذلك حماية الوحيش واحترام المناطق الخاصة بالقنص، والحفاظ على المحميات الطبيعية وحمايتها من التلوث والاعتداء عليها، أي الحفاظ على مختلف الأوساط الطبيعية للحفاظ على التوازن البيئي، كذلك نطالب بمعالجة الأحواض المائية ومواجهة مشكل توحل السدود، والتفكير في تحلية مياه البحر لتعويض الخصاص في المناطق المتضررة والتنقيب عن الموارد المائية غير الاعتيادية،ومحاربة التصحر وتتبع عملية غرس الأشجار، بالإضافة إلى ضرورة التدخل لإيجاد حلول لمشاكل الرعي الجائر عن طرق تنمية المراعي، ومشاكل الرحال الذين يتسببون في اصطدامات ومواجهات خطيرة مع أصحاب الأرض بسبب التعدي على ممتلكاتهم، حفاظا على الملك الغابوي وتأمينه.

السيد الرئيس،

إن مناقشة الميزانية المخصصة لوزارة الطاقة والمعادن والبيئة برسم السنة المالية 2020، هي مناسبة لمعرفة السياسة الحكومية المتبعة لمسايرة التحولات المتسارعة في هذا القطاع، وفي هذا الإطار ننوه بالمجهودات التي تبذلها الوزارة خاصة على مستوى القطاع الطاقي تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، وبالأوراش الجارية لتطوير مصادر الطاقة المتجددة والحد من اعتماد بلادنا على الطاقة الأحفورية التي لها انعكاسات سلبية على البيئة، للحد من تأثير مصادر الطاقة التقليدية على ظاهرة تغيير المناخ من خلال تأثيرها على زيادة انبعاث الكربون بشكل كبير، وجعل مشروع الطاقات المتجددة أولوية في تطوير السياسة الطاقية لبلدنا، وهو خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه، منذ أن أعطى جلالته انطلاق برنامج الطاقة الشمسية سنة 2009، التي كانت بمثابة خارطة طريق لتعزيز الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي وتقليص الاستهلاك الطاقي، الشيء الذي مكن المغرب من تبوء مكانة وازنة لدى كبريات الشركات العاملة في هذا القطاع، وموقعاً رئيساً لإنتاج الطاقة الشمسية، ومصدراً رئيساً للتدفقات نحو أوروبا.

لكن السيد الوزير بالرغم من كل ما تحقق، ورغم المؤشرات المطمئنة، إلا أن بلادنا لازالت تعاني من التبعية الطاقية (91.7%) وارتفاع الفاتورة الطاقية التي تستنزف مالية الدولة، وتؤثر بشكل سلبي على الميزان التجاري لبلدنا، فالحكومة اليوم مطالبة بمجموعة من التدابير والإجراءات الفعلية، ومطالبة بالقيام بالافتحاص الطاقي الذي أصبح ضرورة ملزمة للحد من الاستفادة المفرطة لبعض القطاعات المستهلكة للطاقة والتي نؤكد عليها في كل مناسبة، كما نطالب بتفعيل مبدأ الحكامة الجيدة في المجال الطاقي، وتأمين الإمدادات الطاقية والتزويد بالطاقة وتعميم الولوج إليها وتقييم الاكتفاء الذاتي للمغرب من حاجياته الطاقية، والرفع من الطاقات الشمسية والريحية، وتعميم كهربة العالم القروي في إطار تحقيق العدالة المجالية مع تسهيل مسطرة الربط الكهربائي وتعميم العدادات الذكية أسوة بباقي الدول (فرنسا مثلا)، وتأمين المخاطر في المنشآت الطاقية والمحطات الحرارية.

على مستوى قطاع المعادن، ننوه بالإصلاحات الكبرى التي يعرفها قطاع التعدين ببلادنا كمكون من مكونات النسيج الاقتصادي لما تتوفر عليه بلادنا من بيئة جيولوجية تساهم لا محالة في تطوير الأنشطة المتعلقة بالتعدين في مناطق متعددة، ولما له من أهمية في الرفع من مؤشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو يساهم بنسبة 10% من الناتج الداخلي الخام وبنسبة 20.8% من الصادرات الوطنية، كما يوفر 40 ألف منصب شغل، ويعرف استثمارات هامة.

لكن لابد من تظافر الجهود لمواجهات التحديات والإكراهات التي يواجهها القطاع المعدني باستمرار، ولابد من الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية التي تزخر بها بلادنا عن طريق استعمال الوسائل والتقنيات التكنولوجية الحديثة في مختلف مراحل الإنتاج، والعمل على تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية 2025 لتطوير قطاع التعدين المتمثلة في الرفع من حجم الاستثمارات خاصة في مجال البحث والتنقيب، والرفع من رقم معاملات القطاع، ثم خلق مناصب شغل إضافية.

غير أنه لتحقيق ذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات القطاع المعدني وبلورة هذه الاستراتيجية إلى الآليات اللازمة وتحويلها إلى مشاريع واقعية تهم مجال التثمين والتحويل بدل الاقتصار على تصدير المواد المعدنية في شكلها الخام، والتفكير في انتاج مواد معدنية مصنعة ذات قيمة عالية تعزز القدرة التنافسية على مستوى السوق العالمي خاصة أمام تزايد الطلب، وضرورة العمل على هيكلة أنشطة التعدين التقليدية وفتح المجال لدخول الاستثمارات مع حماية حقوق العمال المنجميين التقليديين وتحسين ظروف عملهم، كذلك تحديث التشريعات وتكييفها مع التطورات الحاصلة في القطاع على المستوى الدولي، لتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني وجلب الاستثمارات الأجنبية والوطنية، وضمان استدامة تنمية الصناعة المعدنية.

السيد الرئيس،

يشكل قطب السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي منظومة اقتصادية متكاملة ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما تحققه من خلق فرص الشغل، والرفع من نسبة النمو، والمساهمة الفعالة في الناتج الداخلي(7%)، فالقطاع السياحي لوحده يشغل يد عاملة مهمة، لهذا يجب أن يحظى بالاهتمام اللازم من طرف الحكومة، خاصة وبلادنا تتوفر على جميع المؤهلات التي تمكنه من التطور والتقدم، وبالتالي لابد من تثمين هذه المؤهلات التي تزخر بها كل منطقة من مناطق المملكة، واستغلال هذا التنوع والغنى الثقافي للنهوض بالقطاع الذي يساهم في إشعاع صورة بلادنا، فرؤية 2020 لم تحقق أهدافها بسبب غياب استراتيجية شاملة وفعالة، وافتقار المكتب المغربي للسياحة لروح الإبداع في الترويج للعروض السياحية والذي رصد تقرير لجنة تقصي الحقائق لمجموعة من الاختلالات والنقائص وسوء التسيير الذي شاب عمله، وهنا نتساءل عن مصير التوصيات الصادرة عن اللجنة، ونؤكد على ضرورة تقييم هذه الرؤية لرصد الواقع السياحي الراهن والوقوف على مكامن الخلل والضعف التي أدت إلى فشلها، وجعلها في قلب الاستراتيجيات المستقبلية بهدف تصحيح المسار السياحي، والنهوض بالسياحة الداخلية وجعلها في متناول المواطنين المغاربة حتى لا يختارون وجهات أخرى، كما نطالب بتشديد المراقبة في ظل غياب جودة خدمات الاستقبال في الوحدات السياحية والفندقية، للرفع من جودة المنتوج وتجويد العرض السياحي، كذلك تهييئ الفضاءات السياحية وتشجيع سياحة المغامرات وسياحة الواحات، وإيلاء عناية خاصة للسياحة الجبلية في إطار دمج القطاع السياحي وقطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي من خلال برامج وشركات مع الجماعات الترابية والجمعيات والتعاونيات تهدف إلى تشجيع المنتجات المحلية التي تمتاز بها كل مناطق المملكة، وتشجيع الأنشطة الحرفية المختلفة لخلق اقتصاد تضامني محلي يساهم في خلق فرص الشغل للساكنة القروية وتحفيزها على الاستقرار والرفع من وتيرة التنمية ببلادنا، خاصة تلك التي تعاني نقصا في المؤهلات في إطار خلق عدالة مجالية واجتماعية للساكنة القروية.

ويعتبر قطاع الصناعة التقليدية قطاعا حيويا لمكانته داخل النسيج الاقتصادي الوطني، فهو قطاع مشغل ومساهم في الناتج الداخلي الخام، كما أنه قطاع له مكانته لدى المغاربة نظرا لارتباطه الوثيق بتاريخ وهوية وثقافة المغرب، يبين الغنى الفني والحرفي الذي تزخر به بلادنا، ويلعب دورا رياديا على مستوى التسويق لصورة بلادنا في الخارج وفي المحافل الدولية من خلال المشاركة في المعارض.

فالحكومة مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بدعم هذا القطاع وإعادة الاعتبار لمهارة الصانع المغربي وللحرف المهددة بالانقراض كجزء من هوية الإنسان المغربي الأصيل، وخلق وحدات للتكوين ودعمها عبر توفير المواد الأولية لمواكبة الصانع التقليدي من جهة والحفاظ عليها من جهة ثانية.

كذلك على مستوى فن المعمار فلابد من حمايته لما يعكسه من تاريخ وحضارة مغربية ضاربة في الجذور، والحفاظ على الطابع المغربي فيما يخص البناء وجعل المؤسسات الرسمية تحمل هذا الطابع الذي يرمز إلى أصالة وتاريخ وهوية بلادنا التي لا يمكن التفريط فيها.

السيد الرئيس،

بخصوص قطاع الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، ننوه بالمجهودات التي تبذلها الحكومة لتحسين مناخ الأعمال، حيث أصبحت بلادنا تحتل الرتبة 60 عالميا، وبالنتائج التي حققتها على مستوى الرفع من القيمة المضافة وزيادة فرص الشغل وكذلك بالتأثير الإيجابي لمساهمة التجارة في الاقتصاد الوطني وفي الرفع من نسبة النمو الاقتصادي.

وكما نعلم، فالمغرب يسعى دائما إلى إرساء اقتصاد قوي من خلال توفير الشروط والبيئة المناسبة لتنمية الاستثمارات، التي تتعزز بالاستقرار السياسي والماكرو اقتصادي ومواكبتها بتطوير المنظومة التشريعية والمؤسساتية بما يتماشى مع طبيعة التحولات التي يعرفها النسيج المقاولاتي على المستوى الدولي، وتطوير حجم السوق الداخلي، والانفتاح على الأسواق الخارجية، كخيارات أكد عليها جلالة الملك وجعل منها خارطة طريق لبناء نموذج تنموي جديد قائم على إطلاق برامج جديدة من الاستثمار المنتج والمحدث لفرص الشغل، وعلى تحفيز المبادرة الخاصة بما يحقق الإقلاع الشامل.

السيد الرئيس،

إن المؤشرات والأرقام التي جاء بها عرض السيد الوزير تبين مدى النجاح الذي حققه المغرب في القطاع الصناعي وبلوغ أهداف مخطط التسريع الصناعي القائم على الإنتاج الصناعي المتطور تكنولوجيا، والذي ركز على خلق مهن صناعية جديدة، كصناعة السيارات والطائرات، وصناعة المعرفة، مما يؤكد على الوعي بأهمية الاقتصاد المعرفي والرقمي والذكاء الصناعي، وسجل المغرب بذلك اسمه ضمن الدول المصنعة للسيارات، لكن ومع ذلك لابد من تنويع الصناعات الوطنية والانتقال نحو الإبداع والابتكار في مهن صناعية أخرى كالكهرباء والالكترونيات، وتشجيع الاستثمار في هذه المجالات، وتقوية الرأسمال المغربي بالنسيج الصناعي، وإبرام تعاقد بين الدولة والقطاع الخاص، وإشراك المؤسسات البنكية والمؤسسات التي تسهر على الصناديق السيادية، للاستجابة لحاجيات المغرب الملحة مع إرساء أسس صلبة تضمن للأجيال القادمة العيش الكريم، وتمكن بلادنا من لعب دورا جيو استراتيجيا لائقا بمؤهلاته البشرية والجغرافية.

ضرورة توضيح آليات وإجراءات الدعم بالنسبة للمقاولات المبتدئة والصغيرة والمتوسطة التي تضعه الدولة رهن إشارتها، والرفع من نجاعة هذه الإجراءات وتبسيط مساطر الولوج إليها، وتحسين الولوج للتمويل،

والتسريع بإحداث "صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية" الذي أكد عليه صاحب الجلالة في خطاب افتتاح السنة التشريعية الحالية، والذي سيمكن الخرجين الشباب من الحصول على القروض البنكية لتمويل مشاريعهم في إطار المقاول الذاتي، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، ودعم القطاع غير المهيكل لتسهيل عملية اندماجه المهني والاقتصادي.

ضرورة تنزيل الجهوية المتقدمة، كورش استراتيجي سيمكن المغرب من التقليل من الفوارق المجالية بين جهات المملكة، وتوجيه الاهتمام للجهات الفقيرة، التي تعاني الخصاص وضعف المؤهلات، والإمكانيات التنافسية، لتحقيق التنمية المستدامة لجميع مناطق المغرب ولتحقيق عدالة مجالية، واجتماعية، ونجاعة اقتصادية، لحماية مصالح الأجيال القادمة.

كما نؤكد على بذل الجهود فيما يخص توطيد العلاقات التجارية مع الدول الإفريقية بما يحققه من تقدم للاقتصاد الوطني وتنشيط سوق الشغل ببلانا، نظرا لما تتوفر عليه هذه المنطقة من مؤهلات وثروات، في إطار مشاريع التعاون والشراكة بين هذه البلدان، كذلك الانفتاح على الأسواق الأسيوية ودول أمريكا اللاتينية للاستثمار الجيد للعلاقات الديبلوماسية التي تجمعنا مع هذه الدول.

وفي الأخير، نقول لابد من تقوية حضور الدولة والمقاولة الوطنية، وإشراك الجامعة ومعاهد البحث العلمي،لبناء صناعة وطنية حقيقية، وتطوير الرأسمال البشري من خلال التكوين، والتكوين المستمر، وإصلاح منظومة التكوين المهني وتطويرها وتكييفها مع حاجيات سوق الشغل، ولابد من الالتقائية بين مختلف البرامج القطاعية والسياسات العمومية لتحقيق المزيد من الفعالية وتدبير الأمثل للموارد المتاحة ببلادنا.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3) لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أتدخل نيابة عن أعضاء الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات القطاعية التي تندرج ضمن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم السنة المالية 2020.

أستهل مداخلتي في لجنة التعليم بقطاع التشغيل الذي يعد إحدى المجالات الرئيسية للفعل العمومي الذي تتم من خلاله مقاربة نجاح أو فشل أي تدبير حكومي، لدى ومنذ سنوات عملت الحكومات المتعاقبة على تدبير الشأن العام ببلادنا، على سن سياسات واستراتيجيات تعتمد بالأساس مكافحة معضلة البطالة، من خلال الانخراط في دينامية إصلاحات ماكرو اقتصادية وقطاعية وهيكلية وقانونية، واكبها مجهود مالي كبير على مستوى الاستثمار العمومي، لتنفيذ الإستراتيجيات القطاعية الرامية إلى تعزيز البنيات التحتية وتحفيز النمو الاقتصادي والحد من الفوارق الطبقية والمجالية.

وقد استهدفت هذه الإصلاحات تحسين مناخ الأعمال، حيث قفزت بلادنا درجات مهمة في هذا الإطار،مع تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ودعم وتقوية نسيج المقاولات وخاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، ووضع إطار تحفيزي ومشجع ومبتكر لتسهيل حياة المقاولة وتحرير المساطر الإدارية المعقدة، وتشجيع الاستثمار المنتج للثروة.

ولا بد من الإشارة في هذا السياق أن بلادنا شرعت انطلاقا من التعليمات الملكية السامية الرامية إلى " إعادة النظر في النموذج التنموي" في وضع مقاربة شاملة من أجل بلورة برنامج تنموي تشاركي، يهدف إلى خلق الثروة وتوزيعها وتأهيل جميع الجهات والمناطق للإسهام في التنمية، على أن يتسم هذا النموذج التنموي بالديمومة والاستقرار وينتقل ببنية الاقتصاد الوطني من الاعتماد على الفلاحة إلى اقتصاد متنوع يروم التركيز على الصناعة والتكنولوجيات الجديدة والخدمات وغيرها من القطاعات الواعدة، كما يأخذ بعين الاعتبار تحولات عالم الشغل، ويستبقها بالتكوين والتكوين المستمر، وتأهيل الشباب تقنيا لمهن المستقبل وتأهيل كل مكونات النسيج الاقتصادي والاجتماعي، للتكيف مع المستجدات والقدرة على مواكبة التحولات المتسارعة التي يشهدها عالم اليوم علميا وتكنولوجيا.

ورغم المجهودات المبذولة في هذا الإطار، إلا أنه يجب الإقرار بأن أزمة التشغيل خاصة بطالة حملة الشواهد، لا تزال هي السبب الرئيسي في استمرار وضع اجتماعي تكتنفه كل أسباب التوتر والاحتجاج بالمغرب، مما يؤثر بشكل مباشر على كل المنعطفات والاستحقاقات السياسية ببلادنا، ويقلص كذلك من مردودية وفرص نجاح السياسات العمومية الأخرى.

ولعل إحدى أهم أسباب تعثر بلادنا وفشلنا في نهج سياسة ناجعة في ميدان التشغيل، تتمثل بالأساس في أن الدولة اعتمدت لمدة عقود على مقاربات اجتماعية محضة، والحال أن الأمر يقتضي دعم هذا التوجه بالاهتمام بالجانب الاقتصادي باعتباره العنصر الأساسي والمؤثر في مستويات التشغيل سلبا وإيجابا صعودا وهبوطا.

لهذا تم استدراك الأمر من طرف الحكومات المتعاقبة، ودعت إلى إشراك القطاع الخاص في توفير فرص الشغل، بعد أن تأكدت بأنه لم يعد بإمكان القطاع العام لوحده تحمل مسؤولية تشغيل كل الأفراد النشيطين واستيعابهم في الإدارة والمؤسسات والمقاولات العمومية.

إلا أنه وبكل أسف فإن القطاع الخاص المعول عليه، هو الآخر

يشكو من عدة إكراهات وصعوبات جمة، تحد من قدرته على الإسهام الفعلي في الرفع من وثيرة النمو المستدام، وخلق مناصب شغل حقيقية للوافدين الجدد على سوق الشغل.

ومن أبرز تجليات أزمة القطاع الخاص أنه يستنجد في أحيان كثيرة بالقطاع العام، ويعول على ميزانية الدولة للاستثمار للتحرك والمبادرة، مما حدا بالحكومة إلى التشجيع على التشغيل الذاتي كآلية لخلق مناصب شغل جديدة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أكتفي في الختام بالإشارة إلى أن نجاح الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وغيرها من البرامج التي تعدها الحكومة في ميدان النهوض بالتشغيل، يتوقف أولا على التشخيص الدقيق لأزمة البطالة وندرة فرص العمل، حتى يتسنى بعد ذلك اقتراح ووضع الحلول والبدائل المناسبة والمستدامة بدل الاكتفاء بحلول جزئية وموسمية، وما من شك أن أي استراتيجية في مجال التشغيل يجب أن تكون على قاعدة المعالجة الاقتصادية والاجتماعية مدعمة بإرادة سياسية قوية وشجاعة.

وأخيرا لا بد من إثارة الانتباه كذلك إلى ظاهرة أخرى آخذة في التوسع، وتتعلق بفقدان الشغل وهدر فرص العمل جراء انعدام بيئة سليمة للعمل، وظروف مواتية لسيادة علاقات مهنية إيجابية، مما يؤدي إلى إفلاس أو إغلاق العديد من الشركات سنويا خاصة في قطاع النسيج.

ولذلك فإن الحكومة ولا سيما الوزارة الوصية، مطالبة ببذل مجهود إضافي لاستكمال وتحسين الإطار القانوني المنظم لعلاقات الشغل، وتشجيع ثقافة الحوار وإرساء التوازن بين حقوق وواجبات أطراف الإنتاج، وتوطيد العلاقات والتشاور المستمر والمؤسس بين الحكومة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، بما يحافظ على أجواء ملائمة للإنتاج وصيانة مناصب الشغل القائمة من الضياع وبالتالي المساهمة في تحقيق وتحفيز نمو مستدام منتج للثروة والشغل معا.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالرغم من المجهودات المبذولة في تطوير المنظومة الصحية ببلادنا من خلال ما تم إنجازه من مشاريع برسم سنتي 2018-2019، لا يسعنا إلا أن نصفق عاليا ونطمئن على صحة المواطن المغربي.

ولكن على مستوى الواقع فالمنظومة الصحية ببلادنا مازالت تفتقد إلى رؤية سياسية واضحة وإلى مشروع تصور مجتمعي سليم للصحة كحق يضمنه الدستور. إذ مازالت السياسات الصحية متعثرة وتجتر سنويا نفس المشاكل التي يعاني منها القطاع دون القدرة على تجاوزها رغم المخططات والبرامج المسطرة للنهوض بهذا القطاع. اليوم نحن في حاجة ملحة إلى إقامة نظام صحي وطني عادل وذي جودة، بإدارة حديثة ومواطنة وحكامة جيدة وموارد مالية وعدد كافي من الكفاءات المهنية الطبية والتمريضية والتقنية.

وكفريق سوف لن نخوض فيما تم إنجازه، ولكن نؤكد من جهتنا على أنه بدون إقرار مبدأ الحكامة الجيدة في تدبير الشأن الصحي ببلادنا، سوف لن يستقيم الحال الصحي بالرغم من المشاريع الكبرى والميزانيات المرصودة لمعالجة الإختلالات.

فانعدام المساواة بين المغاربة على مستوى الخدمات الصحية طبقيا ومجاليا وعلاجيا، وتمركز القطاع الصحي في كبريات المدن، وغياب سياسة حقيقية تتسم بالنجاعة اللازمة على مستوى الموارد البشرية والتوزيع الغير المتوازن لممتهني الصحة عبر التراب الوطني، أيضا سوء تدبير مخزون الأدوية وعدم توزيعها حسب متطلبات وحاجيات المناطق، ناهيك على الاختلالات التي تعرفها التغطية الصحية إن على المستوى المالي أو الإداري، رغم المجهودات المبذولة في هذا الإطار، وقد أصبح من الضروري تفعيل مبادرة " السجل الاجتماعي الموحد" قصد الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي بمعايير دقيقة وموضوعية.

كل هذه الملاحظات على سبيل التذكير لا الحصر، ارتأينا إثارتها، علما أننا كفريق نؤكد على أن النهوض بهذا القطاع يفرض سن سياسة وطنية صحية مندمجة منبثقة عن قوانين صحية اجتماعية واقتصادية وإنسانية، من شأنها أن تحقق العدالة الاجتماعية والمجالية في آن واحد.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قطاع التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة قطاع ما فتئ يستأثر باهتمام كبير من طرف الحكومات المتعاقبة على تدبير الشأن الوطني برمته، بغية التخفيف من حدة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي لتحقيق الرفاه العام لجميع المغاربة على اختلاف فئاتهم وعبر تراب المملكة.

كفريق لا يسعنا إلا أن نثمن المجهودات المبذولة في هذا القطاع، مؤكدين دائما وعند مناقشتنا لميزانية هذا القطاع على ضرورة تطوير نجاعة التقائية السياسات العمومية القطاعية، من خلال اندماجها ضمن رؤية واضحة وواحدة. وأيضا حثنا على إقرار مبدأ العدالة المجالية، بالإشتغال عن قرب من هذه الفئات في تجاوز تام للمقاربة الإحسانية إلى المقاربة الحقوقية التي ينص عليها دستور المملكة.

ومما لا شك فيه أن القطاع قام بتنفيذ مجموعة من المخططات والبرامج التي كان قد أعلن عنها سابقا، سواء تعلق الأمر بإصلاح منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية، تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة إكرام 2، الطفولة، المسنين، النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، الأسرة ولكن وبكل أسف لا نلمس تغييرا جذريا على أرض الواقع، وحتى القوانين التي تم التصويت عليها كقانون مناهضة العنف ضد النساء لم يؤثر بشكل ملموس في المجتمع بل شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعا في نسبة العنف أضف إلى ذلك توثيق بشاعته، أيضا نلاحظ تفاقم ظاهرة أطفال الشوارع، واستفحال ظاهرة التسول في صفوف المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة.

هي أيضا أزمة منظومة قيم باتت مكشوفة في مجتمعنا، وما نحتاجه اليوم هو البحث بشكل دقيق عن وصفات لائقة لزرع قيم تتماشى وطبيعة مجتمعنا، مع رد الاعتبار للأدوار الأساسية التي تقوم بها الأسرة والمدرسة معا.

من هنا نطالب بإسراع إخراج مشروع قانون "المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة" وقانون "المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز" لتفعيل المساواة والمناصفة في السياسات العمومية، ولدور هذه المؤسسات أيضا في مد القطاعات الحكومية المتدخلة في المجال بآرائهم واقتراحاتهم في تجويد آلية الرصد والخدمات الخاصة بهذه الفئات.

فكلنا مدعوون للمساهمة في بناء مشروع مجتمعي قائم على نظام متكامل للرعاية الاجتماعية العادلة والمنصفة غير معزولة عن السياسات العمومية ككل.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قطاع الثقافة والاتصال والشباب والرياضة، قطاعات تم إدماجها خلال التعديل الحكومي الأخير، وهي قطاعات لا تخلو من أهمية بالغة في مد جسور نشر وإشاعة ثقافة الحوار والإبداع وتفتح الفكر وتنويره، والعمل على تسهيل مأمورية التنوع في الأداء وتسطير برامج القرب حسب متطلبات جهات المملكة.

وحسب عرض السيد الوزير، لا يمكننا إلا أن نثمن ما تم إنجازه في كل هذه القطاعات، غير أننا لم نتمكن بعد من جعلها في قلب المشروع المجتمعي والتنموي الجديد، الذي ينشده المغرب بالعمل على إدماجهم في كل السياسات العمومية، من أجل تنمية شاملة ومستدامة للبلاد.

إننا كفريق اشتراكي نؤكد على أن الإصلاح الحقيقي في مجال السمعي البصري والاهتمام بالجانب الثقافي والفني، يتطلب وقفة ضرورية لتشخيص الأعطاب وإبراز النقائص، مع تنفيذ عمليات التصحيح لتجويد الإنتاجات الوطنية الثقافية والفنية والمسرحية والسينمائية، بما يتناسب ومتطلبات المتلقي المغربي. الشيء الذي يدفعنا إلى التأكيد على ضرورة مواكبة وتقييم دفاتر التحملات التي يلزمها عقد برنامج لتطبيقها، مما يفتح المجال للعمل العشوائي، وتزداد تفاقما أمام ضعف الميزانية المرصودة، مع استمرار انعدام الثقة لدى المستثمرين المغاربة في الاستثمار في المجال الثقافي والفني.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

رغم تنزيل استراتيجية وطنية مندمجة للشباب 2015 - 2030، ورغم تنصيص دستور 2011 على مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والمؤسسات الاستشارية وهيئات الحكامة للتفاعل مع قضايا الشباب، وتعزيز مشاركته في تدبير الشأن العام الوطني والمحلي بهدف تقليص حجم مشاكل هذه الفئة، نجد أن الحكومة لم تستطع أجرأة العديد مما التزمت به تجاه هذه الفئة، خصوصا إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، باعتباره مؤسسة تعزز رأي الشباب في كافة السياسات ذات الصلة بهذه الشريحة، فالواقع يؤكد غلبة النظرة القطاعية الأحادية مع وجود بعض المبادرات والمشاريع المنفصلة التي لا تستجيب إلى الحاجيات الحقيقية للشباب ولا تعتمد المقاربة التشاركية في تنزيل البرامج.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شهدت بلادنا سلسلة من الإصلاحات التي تهم منظومة التعليم، إذ لا يمكن لمنصف أن ينكر بعض مكتسباتها، ولكن أغلبها لم تحقق التطور المأمول لعدة تعثرات شابت عمليات الإصلاح، فبعد قضية وحدتنا الترابية ما زالت قضية التعليم هي الشاغل الأساسي لكافة المغاربة.

ففي كل مرة نضع نفس التشخيص ونفس الإشكالات ولا تصل المخططات الإصلاحية إلى خلق الاستقرار والاستمرارية في المنظومة في سياق سياسي عام لا يربط المسؤولية بالمحاسبة.

اليوم بلادنا في ظل الحكومة الحالية تملك رؤية استراتيجية لمنظومة التربية والتكوين 2015-2030، وهو نتاج لتعايش صحي بين مكونات المجتمع المغربي في إطار المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وعمله على ترجمة الرؤيا إلى مقررات تشريعية وتنظيمية وتدبيرية.

من هنا صوتنا كفريق بالإيجاب على مشروع قانون إطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وقد تميز الدخول المدرسي لهذه السنة بتنزيل بعض مضامينه بالرغم من عدم مصاحبته بالقوانين التنظيمية المواكبة لعملية التنزيل.

وكفريق نقر بالمجهودات التي تم بذلها على مستوى تعميم التمدرس

خاصة في العالم القروي، والخطوات الأولية في إقرار التعليم الأولي، وإحداث الأقسام الدامجة، وأيضا توفير الأدوات والبنيات المساعدة على التمدرس من داخليات ومطاعم ونقل مدرسي، وأيضا العمل على تطوير الطاقة الاستيعابية في جلب الكوادر البشرية لمواجهة الاكتظاظ، ناهيك عن نتائج الحوار الاجتماعي التي أفضت إلى حل مجموعة من الملفات العالقة لرجال التعليم أبرزها ملف الزنزانة 9.

كانت هذه بعض من العوامل التي ساهمت في التقليص من حجم الاختلالات التي تعرفها منظومة التعليم، إلا أن حجم التعثرات يفوق ورش الإصلاح، فاستمرار غياب تقييم حقيقي لمدى نجاعة التجريب يجعلنا دائما نجتر نفس الإشكالات عند كل إصلاح نريده، فورش التعليم الأولي يفتقد إلى جل الشروط التربوية واللوجستيكية التي من أجلها ثم إحداثه، عدم الحرص على جودة التكوين والتكوين المستمر للنهوض بمهنة التدريس، عدم تعميم البرنامج الوطني للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة، عدم القيام بمراجعة شاملة للنظام الأساسي لنساء ورجال التعليم، عدم إعادة النظر في برامج الدعم الاجتماعي... هي بعض من العوامل التي نراها من جانبنا مازالت تعيق منظومة التعليم من الخروج نهائيا من الأزمات التي يعرفها.

ونؤكد كفريق على دور الأكاديميات في النهوض بمنظومة التعليم في إطار اللامركزية التي أصبحت اليوم تضطلع به، وأن يضحى التركيز من طرف هذه الأكاديميات حولي التدبير الجيد في المجال التربوي أكثر من غيره من المجالات. وذلك من أجل رد الاعتبار إلى المدرسة العمومية، بما يتطلبه الوضع من حكامة جيدة ومن حسن التدبير، وهذا من شأنه أن يحقق العدالة المجالية أيضا التي نطمح إليها.

ونؤكد في الأخير على أن إصلاح منظومة التربية والتكوين لا تكتفي بالخطط والإستراتيجيات، بل تقتضي توفير الإرادة السياسية الكاملة في بلورة سياسات عمومية تجعل من منظومة التعليم مجالا للاستثمار المعرفي ويمكن من إرساء دعائم المدرسة الجديدة تربية وتكوينا.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

منظومة التعليم العالي بمكوناتها المتعددة تشكل نظاما غير متجانسا، رغم الإصلاحات التي عرفتها المنظومة لازالت الاختلالات قائمة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الإكتظاظ المهول الذي تعرفه الجامعة جراء نظام الولوج المفتوح، وما يترتب عنه من هدر جامعي؛

- غياب الجسور بين مؤسسات التكوين المهني والمؤسسات الجامعية، وإقصاء معظم الطلبة الراغبين في إتمام دراستهم بالجامعة للحصول على الإجازة المهنية؛

- تراجع كبير في جودة التكوين؛

- غياب استراتيجية واضحة لتطوير البحث العلمي؛

- انعدام الإستثمار في البحث العلمي من طرف المقاولة؛

- انعدام التحفيزات للباحثين مع غياب مراكز جامعية خاصة بالبحث العلمي مجهزة بكل وسائل العمل، تدفع بكثير من الباحثين إلى الهجرة؛

- غيار مخطط رقمي مهيكل خاص بالتعليم العالي؛

- توزيع غير عادل للمنحة باعتمادها على الدخل كمعيار أساسي للاستفادة؛

- انعدام الموضوعية في الإستفادة من السكن الجامعي؛

- غياب مؤسسات جامعية تضم شعب وتخصصات تراعي خصوصيات الجهات؛

- استقلالية غير مكتملة للجامعة.

وعليه نؤكد كفريق على أن تطوير الجامعة المغربية يقتضي الاعتراف بالكفاءات الوطنية، وتحميلها كامل المسؤولية في إطار الوضوح والشفافية، مع ضرورة خلق نوع من التجانس بين مكونات التعليم العالي والسهر على إقرار حكامة استباقية قائمة على المساءلة وعلى تثمين جودة التكوينات في نظام الولوج المفتوح.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لتأهيل مجموعة من القطاعات الاقتصادية، عمل المغرب على بلورة السياسات العمومية التي تهم قطاع التكوين المهني، في مصاحبته لمختلف الأوراش المفتوحة من خلال تطوير المعارف، وتجديد المسالك، والحرص على إرساء نظام يتسم بالمرونة والفاعلية والتجدر في الوسط المهني، فضلا عن ما قد يحدثه من تنافسية بين المقاولات. كل هذا بهدف تأهيل قدرات الموارد البشرية، التي ما فتئ جلالة الملك أن حث على تكوينها وتأهيلها باعتبارها الثروة الحقيقية للمغرب، وهذا ما أكد عليه دستور 2011 للمملكة والرؤية الاستراتيجية 2015-2030.

وقد يكون من حسنات هذه السياسات خلق نوع من التنوع في مسارات التعلم والتكوين، وتوسيع الاختيار في ما يخص شعب مهنية وتقنية معينة يحتاجها سوق الشغل، لهذا نجد أن قانون المالية لسنة 2020 قد التزم بتفعيل خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني، خاصة فيما يتعلق بإنشاء مدن جهوية للكفاءات والمهن، وتحديث المناهج التربوية عبر التكوين بالتناوب والتكوين بالتدريج، وملاءمة وتطوير روح المقاولة خاصة بالنسبة للشباب المنتمون للقطاع الغير المهيكل.

ورغم المجهودات المبذولة في هذا الإطار، مازالت هناك عدة اختلالات يعرفها القطاع منها، عدم قدرة أفواج كثيرة من الخريجين الاندماج في سوق الشغل بعد حصولهم على الدبلومات مما يترتب عنه ارتفاع مهول في نسبة البطالة الخاصة بهذه الفئة، عدم ملاءمة التكوين مع حاجيات الجهات، اشتغال المكونين في ظروف صعبة من اكتظاظ، وطول ساعات العمل مما يؤثر سلبا على جودة التكوين ناهيك على عدم تنظيم دورات بانتظام للمكونين بغية تجديد المعارف ومواكبة ما جد من تكنولوجيات في سوق الشغل، معاناة الطلبة والتلاميذ في بعض المناطق من بعد مراكز التكوين من مقر سكناهم، أقسام للتدريس التطبيقي بدون معدات وإذا ما توفرت فهي متهالكة، مشكل اللغة للمتدربين وأحيانا للمكونين معا، انعدام عدالة مجالية في هذا المجال والتي من شأنها أن تزيد الوضع تأزما في صفوف الشباب، لذا في نظرنا فالتكوين المهني فقد جاذبيته لعدم ارتباط تكويناته بسوق الشغل وعدم مراعاته لخصوصيات الجهات.

لهذا فمنظومة التكوين المهني في حاجة دائمة إلى توفير وتنويع الموارد البشرية، ذات الكفاءة العالية في التأطير وتتبع عمليات التكوين للمتدربين، مع جعل المقاولة شريكا أساسيا في إنتاج هذه الأهداف من خلال علاقة مبنية على منطق رابح رابح.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يسعنا في الأخير كفريق إلا أن نؤكد على أن مطلب تحقيق التنمية الشاملة ببلادنا، يفرض علينا اليوم وبفضل التحولات التي يشهدها العالم في جميع المجالات شرط التكامل بين النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي، مستندة على العدالة في التوزيع والمشاركة، وإقرار مبدأ الحكامة الجيدة في التدبير مع ربط المسؤولية بالمحاسبة دون هذه المبادئ لن يستقيم حال المغرب والمغاربة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء السادة المستشارون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي أن أتقدم أمامكم بمداخلتي هذه، في إطار مناقشة بعض مشاريع الميزانيات التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والشؤون الاقتصادية.

إن الأهمية الاستراتيجية لوزارة الاقتصاد والمالية كإطار لصياغة الاستراتيجيات والأولويات الكبرى والتي تعكس سياسة الحكومة، سواء في مكوناتها الشمولية أو في جوانبها القطاعية كما أنها الإطار المؤسساتي الذي يبرز حقيقة الحضور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وعلاقتها بمختلف الفرقاء.

كما نؤكد وكما جاء في المداخلة العامة لفريقنا أن انشغالنا الأساسي سيظل بالمديونية وخاصة الخارجية منها التي عاد شبحها ليخيم بقوة، محذرين من عواقب هذه العودة التي تعني تهديد القرار السيادي للبلاد.

إن إصلاح المالية العمومية، وفي قلبه الإصلاح الجبائي الشامل، هو أحد مرتكزات إصلاح الدولة، فإنه لن يحقق النجاعة المطلوبة ما لم يتزامن مع إصلاح اللاتركيز وإعمال اللامركزية من أجل إعمال التضامن المجالي والتوزيع العادل والمنصف للثروات، وكذا إصلاح نظام الموازنة من أجل إنصاف فئوي واجتماعي وإصلاح نظام التقاعد لجعله يتسم بالاستدامة ويفي بالغرض الاجتماعي والاقتصادي الذي أحدث من اجله وحتى لا يتحول إلى محور اصطدام بين الدولة والمجتمع.

السيد الرئيس،

كما سبق وأن أكدنا في لجنة المالية والتنمية الاقتصادية أن عمل الوزارة يقوم على إقرار مبدأ العدالة الضريبية ورفع الظلم الضريبي الذي مازالت تعاني منه العديد من المقاولات وخاصة الصغرى والمتوسطة منها.

وتعتبر المندوبية السامية للتخطيط من المؤسسات المهمة، إلا أنها ما تزال تشكو من عدم تمكينها من طرف الإدارة والمواطن من المعلومة بشكل واضح ودقيق من جانب الإدارات العمومية لتتمكن من إنتاج إحصائيات ومؤشرات اقتصادية واجتماعية صحيحة وتتمكن من تنفيذ بعض الخلاصات الصادرة عن المنظمات الدولية التي تصنف بلادنا في بعض الأحيان في مراتب لا تعكس حجمها الحقيقي.

5) لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة برسم السنة المالية 2020.

فقد أصبح من باب التقليد أن يحصل إجماع الفرقاء البرلمانيين على هذه الميزانيات، والتي نعتبرها غير كافية، ولكنها معقولة اعتبارا للإكراهات ولإمكانيات الدولة وللظرفية الاقتصادية التي تعيشها البلاد. غير كافية لأن التطورات الإقليمية والجيو استراتيجية تفرض علينا زيادة تحصين حدودنا وزيادة قدرات القوات المسلحة الملكية وتحديثها ودعمها بشريا وتسليحيا وعصرنة ورفع قدراتها على مستوى التكوين وإتقان الاحتراف.

غير كافية لأن مهام جديدة أنيطت بهذه القوات بالإضافة إلى حماية الأمن الخارجي والذود عن حدود الوطن وتحسين وحدته، هناك تحديات جديدة من قبيل الوضع الحاضر في منطقة الساحل الهجرة غير القانونية والجريمة العابرة للحدود بما فيها الجريمة الإرهابية والتهريب والاتجار الدولي في المخدرات بالإضافة إلى المهام الإنسانية في مناطق النزاع.

هذه المهام لم تكن من قبل كلها ملقاة على عاتق القوات المسلحة الملكية على غرار جيوش العالم.

وفي الحالة المغربية تكتسي هذه المهام أهمية خاصة بالنظر إلى موقفنا الاستراتيجي ووجودنا وسط منطقة تهزها النزاعات الداخلية والعابرة للحدود.

السيد الرئيس،

يتعين علينا نحن في المغرب: الحكومة والبرلمان والأحزاب والمجتمع المدني وعموم الشعب المغربي أن نجعل من قضية الصحراء، في ما يخص الكلفة، أعباء مالية تتصف بالديمومة، بمعنى انه يتعين أن نبني توقعات نفقاتنا دائما مع اعتبار نفقات الحرب والدفاع عن حدودنا، هي فصل قار في ميزانية الدولة ذلك أنه لا استقرار ولا تنمية ولا ديمقراطية، دون تحصين الحدود وتثبيت السيادة. وفي نفس الوقت سنظل منفتحين على كل الاقتراحات على أساس الحد الأقصى الذي اقترحناه ألا هو الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية في إطار السيادة المغربية.

السيد الرئيس،

إن التحولات التي تشهدها المنطقة العربية من ثورات على الاستبداد، ولكن أيضا من عدم استقرار وبروز نعرات قبلية وانفصالية في بعض البلدان يلقي علينا اليوم في المغرب عدة مسؤوليات.

- كيف نكون قاعدة استقرار؟

- كيف نكون قاعدة للديمقراطية في المنطقة ونموذج لها؟

هذا يكون بطبيعة الحال بترسيخ الممارسة الديمقراطية ودولة المؤسسات وأيضا بزيادة قدراتنا الدفاعية والرفع من جاهزية ومهارات القوات المسلحة الملكية.

إننا مطمئنون إلى ما تحقق خلال السنوات الأخيرة على هذا الطريق، وإن كنا نطالب بالمزيد من تنويع قدراتنا الدفاعية، إذ أنه لا تقدم ولا تنمية ولا ديمقراطية دون اقتدار استراتيجي وتموقع على المستوى الدولي والإقليمي.

كما لا تفوتنا هذه المناسبة لتوجيه تحية تقديم وإكبار للقوات المسلحة الملكية وعلى رأسها قائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس.

ولا يفوتنا أيضا الدعوة إلى تحسين الأوضاع المادية للجنود المغاربة والاهتمام بالخصوص، بقضاياهم الاجتماعية من سكن وتطبيب وتأمين صحي ونقل إلخ..

السيد الرئيس،

نعتقد في الفريق الاشتراكي أنه يتعين بناء اختياراتنا الدولية وأداء دبلوماسيتنا وهندسة شبكتها واختيار الموارد البشرية الموكول لها تنفيذ اختياراتنا في المجال الدبلوماسي على أساس الاستحقاق والكفاءة والالتزام بقضايا الوطن وبأداء الواجب الوطني وعلى أساس ربط المسؤولية بالمحاسبة وبالنتائج.

وفي سياق الأزمة الاقتصادية وتبادل الأدوار بين القوى الدولية والتحول الذي تشهده العلاقات الدولية يتعين علينا فتح آفاق جديدة وأرحب لعلاقاتنا الاقتصادية والتوجه بالخصوص إلى إفريقيا والقوى الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية، بالموازاة مع تنويع وتعزيز علاقاتنا التقليدية مع أوروبا وأمريكا الشمالية ومحيطنا العربي والمغاربي والتي يجب أن تتجاوز المضامين والمعايير التقليدية وتأخذ بعين الاعتبار المستجدات الكبرى التي يعرفها العالم وحاجيات الاقتصاد الوطني.

كما يبقى الخروج بالمغرب الكبير من وضعية الجمود والشروع في بناء تكتل اقتصادي مغاربي إحدى الامتحانات التي ستثبت أو تكذب هذه النوايا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

6) لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني في البداية أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، والتي هي جزء لا يتجزأ من مشروع القانون المالي لسنة 2020، ومن الفروض أن نقف وقفة خاصة عند هذه المحطة الدستورية كحدث سنوي هام في الحياة السياسية ببلادنا.

إننا في الفريق الاشتراكي نسجل أهمية الإسراع بالإصلاحات القطاعية في الجوانب التالية:

- في مجالي اللامركزية واللاتركيز كأسلوبين متلازمين في إرساء دعائم الديمقراطية والتنمية المحلية؛

- في مجال التقطيع الترابي وإخضاعه لمعايير الاندماج الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي، عوض إخضاعه للمنطق الانتخابي الذي أدي إلى اختلالات كبرى بين الجهات والمدن والقرى؛

- في مجال المحطات الانتخابية المقبلة والتي تفرض على الحكومة التهييئ الجيد لها وفق مقاربة تشاركية مع كل الفاعلين في هذا المجال، والقطع مع كل أساليب الماض.؛

- في مجال الحكامة الترابية وفي الجانب المتعلق بتجاوز مفاهيم البيروقراطية المتمثلة في أحادية صنع القرار، والعمل على تكريس مبدأ المشاركة في مختلف مراحل المرتبطة بالتشخيص وإعداد المشاريع وبرمجتها وتنفيذها ثم التقييم والمحاسبة ضمن صيرورة تتسم بالشفافية وحسن التدبير والأداء.

السيد الرئيس،

إننا نود استثمار هذه اللحظة السياسية والتشريعية الهامة من أجل التنويه بالعمل الدؤوب والاحترافي لمؤسستنا الأمنية، والتي أبانت عن قدرات استباقية عالية في حماية وطننا ومواطنينا من التهديدات الإرهابية الخطيرة التي تؤكدها خطورة الخلايا الإجرامية المفككة ومخططاتها الإرهابية المروعة التي باءت بالفشل.

كما ننوه بالأسلوب الرفيع الذي تعاملت به أجهزتنا الأمنية في مواجهة هذه التهديدات الإرهابية الخطيرة حيث تمت العمليات في إطار احترام القانون والمساطر والإجراءات الإدارية المتعارف عليها.

وإننا في الفريق الاشتراكي لنؤكد على أن احترام القانون ومبادئ حقوق الإنسان ينبغي أن تكون مؤطرا ومحددا في كل تعامل أو تدخل أمني. لأننا في حزبنا حريصين على توسيع الحريات وعلى مناهضة كل تضييق عليها أو الشطط في استعمال السلطة وسنسعى بكل الوسائل المؤسساتية والقانونية إلى المزيد من تحصين المكاسب الحقوقية وتثمينها وضمان تفعيلها وتنميتها بما ينسجم مع مرجعيتنا الديمقراطية الحداثية ومع قناعاتنا الفكرية والسياسية.

وفي هذا الإطار ندعو الحكومة بكل مكوناتها وكذا المنتخبين والفاعلين إلى استكمال الحوار حول المطالب الاجتماعية والتطلعات المشروعة التي ينادي بها عدد مهم من فئات شعبنا وخاصة بالمناطق التي تعرف عدة خصاصات.

فلا مجال للانزلاق عن المسار التنموي التراكمي الذي اختارته المملكة المغربية منذ اعتلاء صاحب الجلالة محمد السادس العرش وإطلاقه ديناميات الحوار والمصالحة والبناء التنموي بنهج ديمقراطي حداثي. ولقد لاحظنا التحول الكبير الذي عرفته هذه المناطق في مدة قياسية بفضل الرعاية الملكية الواضحة.

وإننا نعلنها اليوم واضحة صريحة، بأن كل من يحاول الاصطياد في الماء العكر سيصطدم بوعي ويقظة الشعب المغربي أولا وبحكمة وتبصر صاحب الجلالة وتغليبه لمصلحة الشعب المغربي في كل جهات المملكة.

وبالتالي فعلى الجميع تحمل مسؤولياته كل من موقعه الحكومي أو الترابي أو التشريعي أو من موقع المجتمع المدني من أجل استمرار الحوار المنتج ووقف كل انزلاق أو انحراف قد يسعى للمس بالوحدة الوطنية أو بتوا بث ورموز الأمة أو زرع الفتنة والشقاق.

السيد الرئيس،

في ما يتعلق بالتنمية القروية فإننا ندعو في الفريق الاشتراكي الى ضرورة تعزيز البرامج والمخططات التي تهم محاربة الفقر والهشاشة في الوسط القروي، والرفع من وتيرة إنجاز المشاريع الاستثمارية والتجهيزات الأساسية والاجتماعية كالطرق القروية وماء الصالح للشرب والتعليم والصحة والمرافق الاجتماعية الأخرى، في أفق معالجة التباين في مؤشرات التنمية بين الوسط القروي والوسط الحضري.

أما فيما يتعلق بقطاع التعمير يمكن اختصار مشاكله على الشكل التالي:

- في بطء انجاز الوثائق التعميرية وإخراجها إلى حيز الوجود؛

- قلة الوكالات الحضرية؛

- صعوبة جمع وثائق التعمير التي تتطلب تصاميم الهندسة معمارية والهندسة طبوغرافية بحيث أصبحت ملزمة للجميع بما في ذلك ساكنة العالم القروي والمناطق الحساسة التي تلزم طالب الترخيص التوفر على مساحة عقارية أكثر من هكتار مع استحضار إشكالية إثبات الملكية خاصة فيما يتعلق بحق التصرف بالنسبة لأراضي الجموع والذي لا يعط إلا لمن له هذا الحق دون أبنائه في حالة وجوده قيد الحياة.

السيد الرئيس،

وأخيرا، ونحن نناقش المشروع المالي 2020 المعروض على أنظارنا اليوم، وباعتبار أن الاستحقاقات المقبلة لم تعد تفصلنا عنها سوى سنة ونصف، نؤكد مرة أخرى على ضرورة إجراء تقييم شامل للترسانة القانونية المنظمة للانتخابات في إطار تصور متكامل يأخذ بعين الاعتبار الارتباط الوثيق بين مختلف الاستحقاقات باعتبار البناء الديمقراطي متوقف على نجاح المسلسل الانتخابي وفتح حوار مع جميع الأحزاب السياسية.

ونعتبر اليوم أن أحد أهم الرهانات التي يستوجب كسبها هو تعزيز المشاركة السياسية للشباب وإعادة الثقة في العمل السياسي من خلال ممارسة سياسية مسؤولة بعيدة عن خطاب الإسفاف والتخوين وامتلاك الحق المطلق.

VII. مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي، أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2020، أود أن أشكر السادة الوزراء ورؤساء المؤسسات الدستورية على تفاعلهم

الإيجابي أمام اللجان الدائمة لمجلسنا الموقر وعلى العروض القيمة والشاملة والمدعمة بالعديد من الأرقام والمؤشرات.

وبهذه المناسبة فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لابد أن نثير بعض المشاكل ونسجل بعض الملاحظات ونقدم الاقتراحات التي نراها في فريقنا بناءة ومهمة للنهوض بمختلف القطاعات المعنية، والتي نسجلها من زاوية مهنية وكممثلي للاتحاد العام لمقاولات المغرب، إسهاما منا في النهوض بالقطاعات الإنتاجية التي تعتبر من اللبنات الصلبة لمرتكزات التنمية في بعديها الوطني والمحلي.

1) قطاع الطاقة والمعادن:

السيد الرئيس المحترم،

لقد تم الارتقاء بالنجاعة الطاقية ببلادنا منذ سنة 2009 إلى أولوية وطنية قصوى حيث تم تكريس هذه الإرادة بموجب القانون رقم 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية بتاريخ 29 شتنبر،2011 الذي يرتكز تنفيذه بالأساس على مبادئ الأداء الطاقي ومتطلبات النجاعة الطاقية ودراسات التأثير الطاقي والافتحاص الطاقي الإلزامي والمراقبة التقنية للنجاعة الطاقية. ويتوخى المغرب، من خلال استراتيجيته لتطوير الطاقات المتجددة، ضمان استقلاليته الطاقية نسبيا، والإسهام في تقليص الانبعاثات الغازية، وإنتاج طاقة متجددة تشكل مستقبل الاستهلاك البشري.

ورغم ذلك، فإن أهم تحدي سيواجه المغرب على المدى المتوسط والبعيد هو كيفية ضمان تزويد الاقتصاد الوطني بما يحتاجه من الطاقة من مختلف المصادر، سواء كانت أحفورية أو متجددة، استجابة للطلب الوطني المتزايد على الطاقة، كنتيجة طبيعية للطفرة الاقتصادية التي عرفتها عدة قطاعات صناعية في إطار التحول الهيكلي للصناعة المغربية وتطور النمو الديموغرافي، وهو ما يقتضي الرفع من نسبة استثمارات القطاع الخاص وتعزيز دور الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، بالتفعيل الكامل للهيئة الوطنية لضبط الكهرباء والتمكين من الوصول للشبكة، وفتح السوق وتعزيز التخطيط للمنظومة وتشغيلها وجودة تزويدها.

السيد الرئيس المحترم،

إن تعزيز مهام الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية من أجل ضمان تحقيق الأهداف الوطنية ذات الصلة، وتحفيز النجاعة الطاقية من خلال تسعيرة تتناسب أكثر مع التكلفة وتعزيز احترام معايير البناء، ناهيك عن إجراءات ملموسة لتحسين جاذبية النموذج الطاقي المغربي، يتطلب العمل على إقرار التدابير والإجراءات التالية:

- الاستفادة من الطاقات المتجددة في قطاعات أخرى مثل الإسكان والصناعة والنقل، ووضع استراتيجية جديدة للنجاعة الطاقية في أفق سنة 2030 بشكل يتجاوز المقاربة التدريجية، مع انخراط جميع المكونات في مقدمتهم القطاع الخاص؛

- تعزيز جاذبية الاستراتيجية الطاقية المغربية، والدفع نحو حكامة أكثر نجاعة للقطاع ورفع التحدي المتمثل في المرونة الطاقية؛

- تطوير السياسة الطاقية على ضوء رؤية استراتيجية تشكل مفاتيح لتسريع الانتقال الطاقي بالمغرب نحو سياسة يحددها العرض وإنتاج لامركزي.

- تطوير الخبرة الوطنية على مستوى المؤسسات العامة والخاصة، لاستكمال الإصلاحات المهمة المحددة الأهداف في المجالات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية؛

- تعزيز اعتماد ونقل التكنولوجيا الواعدة لتثمين موارد الطاقات المتجددة؛

- تطوير نسيج صناعي وطني موجه نحو الاستدامة يكون قادرا على مواكبة مشاريع تطوير الطاقات المتجددة؛

- ضمان التنافسية الضرورية للتصدير وإعطاء دفعة قوية للبحث والتطوير والابتكار التكنولوجي؛

- تحقيق الانتقال نحو نموذج جديد لاقتصاد مستدام؛

- وجوب تقييم معمق للسياسة الطاقية التي يعتمدها المغرب، وعن مآل التفكير في الاعداد لإطلاق مركز الامتياز حول التكوين الطاقي لفائدة البلدان الإفريقية.

السيد الرئيس المحترم،

رغم التطورات الكبرى التي عرفتها السياسة الطاقية في المغرب منذ 2014، سنة انطلاق أهم الإصلاحات الطاقية، من أجل تحقيق الأولويات التي رسمتها الاستراتيجية الوطنية الطاقية، تقوم على تنويع التزود الطاقي وتطوير الشق المتعلق بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والصناعة والاقتصاد المغربي، في أفق الاندماج في الأسواق الإقليمية والدولية، إلا أن تقليص الثقل الطاقي للاقتصاد المغربي يظل تحديا كبيرا، بسبب ارتفاع الطلب الطاقي في العشر سنوات الأخيرة.

وباختيار طريق الطاقات المتجددة، حسن المغرب أمنه الطاقي، ونفذ التزاماته الخاصة بالطاقة الخضراء والتصدي للتغيرات المناخية، فبعد أن مكنت الحكومة، جل سكان المناطق القروية من الكهرباء، تسعى حاليا إلى تطوير موارد مهمة للبلد في مجال الطاقات المتجددة.

لكن، في المقابل، نلفت الانتباه إلى أن قيمة الواردات الطاقية، مازالت مرتفعة، وبلغت السنة الجارية، 69.5 مليار درهم، إذ يستورد المغرب مجمل احتياجاته من المنتوجات الطاقية.

السيد الرئيس المحترم،

إن قطاع المعادن يلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني، لا من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام (حوالي 10%) أو من خلال تشغيل

اليد العاملة، أو من خلال نسبته في الصادرات، ورغم التحولات والدينامية التي يعرفها مؤخرا هذا القطاع، إلا أننا نلاحظ أن الفوسفاط لازال يستحوذ على أكثر من 90% من الإنتاج المنجمي بالمغرب.

وعليه، يعد التخطيط المتوسط والبعيد المدى للأنشطة المنجمية ضروريا لاستشراف مواقع الإنتاج والمناجم التابعة لها بغية تحديد تلك التي ستعوض المواقع الحالية عند نفاذ مخزونها، وذلك بهدف المحافظة على مستوى الإنتاج والمردودية والرفع منهما لتحقيق الأهداف المحددة.

لذا، ومن أجل تشجيع وتنمية القطاع المعدني بالمغرب والاستثمار الخاص في هذا القطاع، لابد من اتخاذ عدة تدابير، نذكر منها على سبيل المثال:

- التخطيط المتعدد السنوات للنشاط المنجمي عبر إعداد مشاريع الاستغلال طويل الأمد والمشاريع الاستراتيجية المحينة، لكل موقع ومنجم، من أجل ترشيد الموارد وتحسين الالتقائية بين مختلف المتدخلين. وكذلك وضع قاعدة بيانات مشتركة لهذه الوثائق بين المتدخلين المعنيين والمحافظة عليها بطريقة مناسبة؛

- تتبع وقيادة مشاريع توسيع المناجم قيد الاستغلال للتأكد من أن مختلف مكونات هذه المشاريع)الدراسات المنجمية، دراسات الموقع والقدرة الإنتاجية، إعداد وثائق طلبات العروض لإنجاز المنشآت الجديدة، وغيرها) يتم إنجازها وفق الجدول الزمني المحدد للشروع في استغلالها؛

- تخطيط فتح المناجم الجديدة لا سيما الدراسات المقارنة بين الحقول المحتمل استغلالها والدراسات الجيومنجمية وبرامج المسح الجيولوجي على المدى الطويل والمتوسط؛

- البرمجة الاستباقية في أفق زمني كاف لاقتناء الأراضي اللازمة لنشاط الاستغلال المنجمي ولتكوين احتياطي الوعاء العقاري اللازم للتنمية المستقبلية؛

- تحسين طرق الاستخراج واستعمال المعدات، لا سيما الجوانب المتعلقة بتحديد العوامل التي تعيق الاستغلال على المدى المتوسط والطويل، واليقظة التقنية والتكنولوجية بشأن أفضل الطرق والمعدات المنجمية، وإنجاز دراسات الجدوى ومواكبة المواقع والمناجم في الاختبارات التجريبية.

2) قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

السيد الرئيس،

في البداية، لابد من تثمين المنجزات المحققة في قطاع اللوجستيك بالمغرب منذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية للوجستيك والتي عرفت دينامية حقيقية على مختلف المستويات منذ 2012، وفي الشق المتعلق بتنمية العقار الموجه للوجستيك من خلال العمل على تعبئة حوالي 600 هكتار من المساحات لتهيء منصات لوجستيكية عصرية بالدار البيضاء وطنجة وفي غيرها من جهات المملكة.

السيد الرئيس،

وإذ ينوه الاتحاد العام لمقاولات المغرب بالمجهودات الحكومية المبذولة في مجال الموانئ البحرية والأسطول البحري بفعل تدفق الاستثمارات ومباشرة العديد من المشاريع ذات الصلة بالموانئ التجارية؛ كما هو الشأن بالنسبة لمشروع الميناء المتوسطي والقيمة المضافة التي حققتها للاقتصاد الوطني إقليميا وجهويا وعالميا، مع تسريع وتيرة بناء ميناء الناظور غرب المتوسط وميناء طنجة المتوسط الثاني وتوسعة ميناء طرفاية، وتسريع استكمال وتيرة أشغال ميناء آسفي، واستكمال وتيرة أشغال موانئ الصيد في إطار الاستراتيجية المينائية في أفق 2030 وتعزيز آليات مراقبة دائمة لتحسين وضعية الموانئ على مستوى شروط السلامة المهنية والبيئية، فإنه يذكر الحكومة، بأنه وبالرغم من الإصلاح الذي هم قطاع العبور المينائي سنة 2006 لتقليص كلفته، فإنها ماتزال باهظة ويجب العمل على تفكيك المنظومة التعريفية داخل الموانئ. أما النقل البحري فمنذ تحرير مدونة التجارة البحرية سنة 2007، اندثر الأسطول المغربي، وهو ما يستوجب تفكيك هذه المنظومة والتصدي لها.

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نطالب الحكومة بالعمل على توفير جميع الشروط قصد ضمان استمرارية السياسة الإرادية للدولة في مجال تطوير البنيات التحتية للنقل، وتعزيز استمراريتها في إطار نظرة مجددة تتوخى التوازن والتكامل بين الأوراش الكبرى ذات الطابع الاقتصادي والبنيات التحتية في إطار شراكة دائمة ومستمرة مع القطاع الخاص.

بالمقابل يتعين على الوزارة الوصية ضمان حرية المنافسة والمبادرة الخاصة مع ضمان شفافية الولوج لممارسة الأنشطة ذات الصلة بقطاعات النقل واللوجستيك وفق معايير عادلة مبنية على الحرفية والفعالية، مع تشجيع الاستثمار الخاص من خلال تحفيزات منتجة اقتصاديا واجتماعيا خدمة لتنافسية الاقتصاد الوطني.

كما ندعو كاتحاد عام لمقاولات المغرب إلى تسريع عملية تعزيز الربط اللوجستيكي بين المغرب والشركاء الأفارقة؛ وهو شرط لا محيد عنه من أجل تيسير التجارة مع بلدان المنطقة وتحقيق مردودية أفضل للنقل.

وفي هذا الصدد، عزز المغرب ريادته في الربط البحري على المستوى القاري، بحيث حقق حسب تصنيف مؤشر الأداء اللوجستي لسنة 2016، درجة 2.67، مقارنة مع المتوسط العالمي الذي يبلغ 2.88، مما يجعل المغرب في المرتبة 86 من أصل 160 بلدا مشمولا بهذا المؤشر. أما بالنسبة لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، فإن أغلبها يسجل أداء ضعيفا في هذا المضمار، باستثناء دول جنوب إفريقيا التي تحتل الرتبة 20. وتشكل بلدان إفريقيا جنوب الصحراء نصف الأربعين بلدا

الأضعف على مستوى العالم في مجال الأداء اللوجيستي. كما أنه من أصل الأربعين دولة إفريقية التي شملها التصنيف وفق هذا المؤشر (باستثناء بلدان شمال إفريقيا)، فإن 33 بلدا يقل تنقيطها في مجال الأداء اللوجيستي عن المتوسط العالمي.

لذلك، فإن العمل على سد هذا الخصاص في مجال اللوجستيك والبنيات التحتية يكتسي أهمية قصوى لتطوير المعاملات التجارية بين المغرب وباقي بلدان القارة الإفريقية. غير أن تحقيق هذا الهدف يقتضي تعبئة الاعتمادات المالية الكافية، مما يتطلب وضع صيغ جديدة للتمويل، من خلال العمل بشكل خاص على استثمار شراكات ثلاثية الأطراف بين المغرب والشركاء الأفارقة والاقتصاديات والمؤسسات القادرة على توفير إمكانيات تمويل مهمة.

السيد الرئيس المحترم،

في غياب خطة محكمة مبنية على التدرج واعتماد تدابير مصاحبة في مختلف مراحل تنزيل إصلاح منظومة المقاصة، مما ترتب عن ذلك آثار سلبية ماليا واقتصاديا على مستوى القطاعات المنتجة، بالرغم من أن الحكومة السابقة التزمت في عدة مناسبات باتخاذ تدابير مواكبة أو مصاحبة للحد من تأثير هذا الإجراء على بعض القطاعات المهنية بشكل يحول دون ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك خاصة فيما يرتبط بالمقاولات النشيطة في قطاع نقل الأشخاص والبضائع.

وعليه، ألم يحن الوقت لتبني الحكومة لخطة متكاملة لإرساء نظام المقايسة متضمنة بدقة كافة التدابير المصاحبة الكفيلة بالحد أو التخفيف من آثار المقايسة على منظومة الأثمنة حماية للمقاولات النشيطة في قطاع النقل بمختلف أصنافه من خلال تبني مفهوم الكازوال المهني كتدبير مستعجل لحماية القدرة التنافسية ومناصب الشغل داخل هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي وهو ما ترجمه فريقنا النيابي بمجلسنا الموقر من خلال إعداد وإيداع مقترح قانون في الموضوع.

السيد الرئيس المحترم،

تشكل قضايا الكلفة اللوجستيكية وسبل تقليصها، باعتبارها رافعة أساسية لتطوير مردودية القطاعات الإنتاجية المختلفة، وتحسين المردودية المالية والاقتصادية، والتحكم في المخاطر، والاستفادة من التجارب المتقدمة، وتوظيف التكنولوجيا. مما يقتضي من الحكومة أن تشكل مناقشة الميزانة الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء محطة سنوية متجددة في مسار التطور الذي حققته بلادنا -حكومة ومهنيين وفي مقدمتهم الاتحاد العام لمقاولات المغرب- على مدى السنوات الفارطة، وأن يصبح موعدا قادرا على الإجابة على انتظارات المهنيين، حيث أضحت اليوم خبرة المهنيين المغاربة، تثير اهتمام مختلف الفاعلين في القطاع خاصة في البلدان الإفريقية، التي تراهن أكثر على الاستفادة من التجربة المغربية، وتطوير البنيات اللوجستيكية الضرورية لمواكبة مخططات التنمية الاقتصادية.

وكما لا يخفى عليكم فإن قطاع الموانئ يعتبر رافعة من الرافعات الأساسية للتنمية التجارة الخارجية، وكذلك يشكل إحدى الأدوات الأساسية الصناعية والتجارية لتنمية تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث توالت مشاريع إصلاح هاذ القطاع منذ سنة 1963 وكان آخرها الإصلاح الشامل سنة 2006، والذي كان نموذجا ناجحا وموفقا بكل المقاييس، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر؛ عملية توحيد نظامي المناولة، وكذا الفوترة، علاوة على إعمال المنافسة داخل القطاع مما ساهم في ضخ استثمارات مهمة للفاعلين المينائيين، خصوصا في ما يخص مستغلي الأرصفة لاسيما أرصفة الأكناف، وغيرها...، ورغم هذه الإيجابيات، فأهم هدف للإصلاح لم يتم تحقيقه، وهو تقليص كلفة العبور المينائي والتكلفة المينائية بنسبة 20% لما كان عليه الحال سنة 2006، إضافة لاستمرار العديد من النواقص التي لا تزال ترخي بظلالها على القطاع؛ كما هو الشأن بالنسبة للتدفقات المينائية (ميناء الدار البيضاء نموذجا)، وكذا قلة عدد السكانيرات التي تؤرق أرباب النقل العاملين في الميناء. كما نعتبر أن هناك نوع من المضاربة مشوبة بتواطئ الوكلاء البحريين داخل القطاع المينائي وهو ما يقتضي من السلطات العمومية المختصة تطبيق القانون تطبيقا صارما في هذا المجال.

وهنا، نذكركم بما قلناه في محطات سابقة داخل قبة البرلمان، بخصوص تسريع عملية تقليص كلفة العبور المينائي لتقوية تنافسية القطاع وديمومته، مع ضرورة النهوض بإحداث مشروع الشبكة السككية الجهوية وربطها بالشبكة الوطنية، ومعرفة الإكراهات أو الأسباب التي حالت دون إنجاز هذا الورش الكبير، علما أنه سيساهم بلا أدنى شك في التخفيف من الضغط الذي تعرفه الشبكة الوطنية للسكك الحديدية، مما سيشجع الاستثمار الخاص في قطاعات النقل الأخرى، مع ضرورة إجراء تقييم موضوعي للإصلاح المينائي كمطلب استعجالي وأساسي لتجاوز أعطاب القطاع وتثمين المنجزات وتقوية مواطن الضعف والبحث عن إمكانيات التطوير.

السيد الرئيس المحترم،

علاقة بقطاع النقل الطرقي للبضائع، فقد حدد القانون رقم 16.99 المتعلق بإصلاح وتحرير النقل الطرقي للبضائع، عدة أهداف ولكن وللأسف لم يتحقق منها إلا النزر اليسير. بالموازاة مع ذلك، تم التوقيع على إستراتيجية ضمن الاستراتيجيات الوطنية، استراتيجيات اللوجيستيك في سنة 2010 والتي تروم في أهدافها الأساسية التقليص من التكلفة اللوجيستيكية التي حددها البنك العالمي في20% نسبة إلى الناتج الداخلي الخام، هي تقريبا 200 مليار درهم في حدود، لكن وللأسف الشديد لم يستأثر حقيقة سلسلة النقل الطرقي للبضائع كإحدى حلقات سلسلة اللوجيستيكية بثمار الإصلاح المنشود؛ فرغم أن قطاع النقل الطرقي للبضائع يؤمن75% من نقل البضائع عبر الطرق، وكذلك85% من الأطنان الكيلومترية، و95% من ثمن البضائع منقولة. إلا أنه لا يساهم في نسبة 20% من الناتج الداخلي الخام سوى

ب65% تقريبا، أي 130 مليار درهم عبر تمظهرات واختلالات يعرفها المهنيين والحكومة على علم بأدق تفاصيلها، من أهمها؛ هيمنة النقل غير المنظم، لأن 50% تقريبا من تدفقات نقل البضائع هي تدفقات يتحكم فيها النقل الهامشي؛، كذلك اندحار مستويات التعريفة المتعامل بها مما لا يسمح بصقل التكلفة والتي تؤثر سلبا على مردودية القطاع، كذلك البنية التحتية التي تؤثر على بنية النقل الطرقي بنسبة 89% والتي تضم أشخاص ذاتيين طبيعيين، و90% لا يمتلكون إلا عربة أو عربتين، مما يحد من إمكانية الولوج إلى التمويل الكافي، إضافة كذلك للضغط الجبائي التي تئن تحت وطأته مقاولات النقل الطرقي في القطاع المهيكل واللي تنزلق، وللأسف، شيئا فشيئا نحو القطاع غير المنظم.

ورغم الجهود المبذولة، مازال القطاع مشوبا بالعديد من الاختلالات نذكر منها:

- غزارة العرض مقارنة مع طلب النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير؛

- هيمنة القطاع غيرالمنظم الذي يستحوذ على 70% من التدفقات؛

- اهتراء حظيرة عربات النقل الطرقي لحساب الغير، التي يبلغ متوسط سنها 13 عاما، وهو ما يؤدي إلى انبعاثات مكثفة لثاني أوكسيد الكاربون (CO_2) من الشاحنات القديمة التي يبلغ سنها 20 سنة فأكثر، والتي تشكل نسبة 22% في حظيرة العربات المذكورة؛

- الذريرية الكبيرة للمقاولات النقلية وتدبيرها بشكل تقليدي، ذلك أن 88% من المقاولات تتوفر على شاحنتين أو أقل، كما أن 90% منها مقاولات ذاتية، يعوقها عموما خصاص في الموارد البشرية ذات القدرة العالية في التسيير وخصاص كبير في ميدان التكوين المهني، بالنظر إلى مقتضيات مدونة السير؛

- ضعف مساهمة الأسطول الطرقي المغربي في النقل الدولي عبر الطرق (غياب تنافسية المقاولات المغربية للنقل الدولي عبر الطرق، مقارنة مع نظيرتها الأوروبية) التي تستفيد من أثمنة أقل عند اقتناء الشاحنات؛

- مفهوم الوقود المهني والمؤشر الخاص للكازوال.

وبالإضافة إلى ذلك، تعاني مقاولات النقل الدولي بالمغرب من المشاكل المرتبطة بالهجرة السرية، دون اعتبار لحقوق الناقل الدولي، الذي يعتبر مبدئيا حسن النية، في محاربة الجنح المتعلقة بترويج المخدرات، مما يستوجب تحديد المسؤوليات في مجموعة القانون الجنائي والنصوص الجنائية الخاصة والقانون المنظم للنقل بتقاطع مع مدونة الجمارك، في إطار تحقيق التلاؤم بين هذه القوانين، بما يتطلبه ذلك من تتميم وتعديل.

ومن جملة الاختلالات التي يعرفها القطاع كذلك:

- الكمية المفرطة لعرض شاحنات النقل الطرقي للبضائع للحاسب الخاص؛

- ضبابية العلاقات بين الناقلين والشاحنين، الذين يستغلون هيمنتهم لفرض تعريفات غالبا ما تكون أضعف بكثير من سعر التكلفة؛

- ممارسات سلبية من الناحية الاقتصادية (الزيادة المفرطة في الحمولة والتقصير في صيانة الشاحنات، وخاصة شاحنات القطاع غير المنظم التي لا تشملها مراقبة الحمولة...)؛

- اندحار التعريفات المتعامل بها، الشيء الذي أكده تقرير البنك الدولي حول لوجيستيك التجارة وتنافسية المغرب، مع ما لهذا الاندحار من عواقب وخيمة تضاعف انعدام السلامة الطرقية بالمغرب المفضي إلى تفشي المنافسة غير السليمة؛

- العجز المزمن للمراقبة الإدارية والتقنية والطرقية وانعدام ملاءمتها، إضافة إلى غياب المراقبة داخل المقاولات النقلية ولدى الوكلاء بالعمولة؛

- شبه غياب المساهمات البنكية في تمويل الاستثمار في قطاع النقل الطرقي للبضائع، الذي يعتبر عالي المخاطر، خاصة وأن هذه المساهمات ضرورية لخلق مناصب الشغل.

3) قطاع الداخلية

السيد الرئيس المحترم،

إذا كان مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2020 يهدف إلى ضمان مواصلة العمل على تعزيز الحكامة الأمنية من خلال اعتماد المقاربة الاستباقية لمحاربة الجريمة بكل أنواعها، من خلال إحكام التنسيق على مستوى التدخلات الأمنية لمكافحة مختلف أشكال الجريمة، ونحن نثمن ونشيد باليقظة والفعالية التي أبانت عنها مختلف الأجهزة الأمنية للتصدي لكل المخططات الإرهابية وجهودها في محاربة مختلف أنشطة شبكات تهريب المخدرات والاتجار في البشر على ضوء إحداث آليات التنسيق على الصعيدين الداخلي والدولي.

فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن جميع المجهودات المبذولة من طرف مختلف الأجهزة التابعة لوزارة الداخلية على مختلف المستويات والأصعدة. كما نطمح في أفق مشروع قانون المالية المقبل برسم السنة 2021 الزيادة تدريجيا من الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية في إطار الغلاف المالي المخصص لوزارة الداخلية قصد ملاءمة مجموع التدخلات التي تدبرها وزارتكم حتى تتمكن من الاستجابة لانتظارات المرتفقين والمنتخبين ونساء ورجال الأعمال وكذا للبرامج والمشاريع المبرمجة.

السيد الرئيس المحترم،

لا يمكن الحديث عن جهوية ناجعة في "إدماج الشباب" دون سياسات عمومية متجانسة تبتغي المصلحة الفضلى لكل المواطنين

سواء بالمجال الحضري أو القروي. وهنا نستحضر تذكيرا الخطاب الملكي السامي أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح دورة أكتوبر 2018 والذي دعا فيه جلالة الملك حفظه الله إلى تعزيز المكاسب المحققة في الميدان الفلاحي، وخلق المزيد من فرص الشغل والدخل، وخاصة لفائدة الشباب القروي.

وهو ما يستوجب إدراج النهوض بالمقاولات الفلاحية كَمُكَوِّن أساسي، ضِمن أي استراتيجية تَنْموية مُستقبلية، لما يُمكنها أن تُوفر من مناصب شُغل مُهمة، خاصة في مجالات: الصيد البحري، السياحة القروية، توفير الخدمات، الطاقات المتجددة، الأنشطة المرتبطة بِتَثْمين التراث الثقافي، وهو ما يُشَكِّلُ فُرَصاً حقيقية لإنعاش الاستثمارات في العالم القروي، والتقليص من ظاهرة الهجرة والفَوارق المَجَالِية." انتهى المنطوق الملكي السامي.

وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى الاهتمام بالعالمين القروي والحضري على حد سواء، والسعي نحو تدابير براغماتية تؤسس لمفهوم جديد للاستثمار الفلاحي، وهنا نقترح:

أولا: العمل على إحداث مناطق صناعية بالعالم القروي وربطها بالمنظومة اللوجستية الوطنية (السكك الحديدية، الطرق السيارة، الموانئ والمطارات)؛

ثانيا: خلق معاهد متخصصة في الاقتصاد الفلاحي والصناعات الغذائية على مستوى العالم القروي؛

ثالثا: تعزيز بنية الابتكار من خلال خلق مقاولات مبتكرة(Start-up) تمكن من خلق قيمة مضافة عالية، مع ضمان خلق مناصب شغل تنافسية مع نظيراتها بالمدن. وهنا يمكن التوصية بإحداث حاضنات وبنيات استقبال خاصة بالمقاولات القروية مع انشاء صناديق استثمار متخصصة وقادرة على توفير المواكبة والمصاحبة التقنية والمالية.

رابعا: تهيئة ظروف محفزة لانخراط الشباب القروي في مبادرة المقاول الذاتي؛

خامسا: إقرار تحفيزات مالية وضريبية للمستثمرين الخواص في الجهات الأقل نموا وفي العالم القروي مع تخويل "صفة مقاولة قروية" لهذه المقاولات وتمكينها ببعض الامتيازات التسويقية والجبائية.

وفي نفس السياق المتعلق بالجهوية المتقدمة، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نعتبر أن تنزيل هذا الورش يطرح تحديات متنوعة، كما يتيح فرصا يتعين استغلالها لتعزز البناء الديمقراطي والدفع بالتنمية والاجتماعية والثقافية في مغرب للجهات موحد ومتضامن، ومن بين هذه التحديات:

- اندماج السياسات العمومية وإيجاد التقائية تكاملية بينها؛

- تعزيز الموارد المالية للجهة من أجل التنزيل السليم للجهوية المتقدمة؛

- إنجاح اللاتمركز الإداري؛

- معالجة الفوارق الجهوية على مستوى خلق الثروة والمؤشرات المرتبطة بالحقوق الأساسية، خاصة فيما يتعلق بالتعليم والتكوين والتشغيل، في إطار إبداع نموذج تنموي جديد منصف ومتماسك، انسجاما مع الخطب الملكية السامية ذات الصلة.

السيد الرئيس المحترم،

إذا كانت الحكامة الترابية تشكل مدخلا أساسيا لإرساء أسس قوية للتنمية المجالية المنشودة، فلا بد من رفع التحديات وتذليل الصعوبات والحد من الإكراهات التي تعوق التنمية الترابية، نذكر من بينها ما يلي:

1- ضرورة تسريع استكمال مسلسل ميثاق لا تمركز مكتمل وشامل، لنقل للسلطات من المركز إلى الجهة وإعادة النظر في منظومة الحكامة الإدارية، ونحن نثمن الدور الكبير الذي تلعبه وزارة الداخلية في مواكبة الجماعات الترابية للدفع بها قدما حتى تتمكن من القيام بأدوارها، مع ضرورة مباشرة نقل الاختصاصات الذاتية للجماعات الترابية (النقل، التكوين...) في لا تمركز يروم القرب والانسجام والفعالية والنجاعة ينبني على الحكامة الجيدة انطلاقا من مبادئ ملموسة، وهي التفريع والتوطين الترابي والانسجام بين عمل الوزارات على المستوى الجهوي وتقاسم الوسائل والتعاقد والتكامل بين كل المستويات الترابية؛

2- تكوين الأطر العاملة بالوحدات الترابية والتكوين المستمر للمستشارين الجهويين والمحليين؛

3- إن التحدي الأكبر لجعل الجماعات الترابية فاعلا أساسيا في التنمية المجالية هو تقوية حكامتها المالية ومواردها الذاتية وتكريس استقلالها المالي، وهنا نتساءل عن مآل مخرجات المناظرة الوطنية حول الجبايات المحلية.

وهنا نثمن جهود الوزارة في استكمال إصدار باقي النصوص التطبيقية ذات الصلة، آخرها نشر المرسوم المتعلق بالميثاق الوطني للاتمركز الإداري، في انتظار الشروع في نقل جميع الاختصاصات الذاتية نحو الجهات وبعض الاختصاصات المشتركة في إطار التعاقد مع الدولة.

وفي هذا الصدد، تشكل مخططات التنمية الجهوية، انطلاقا من الاختصاصات الذاتية للجهات، أهم آلية لتحفيز الاستثمار ودعم المقاولات، إذ تضم برامجها كل ما يهم المقاولة والتكوين المهني والتكوين المستمر والشغل، وجذب الاستثمار المنتج والفعال.

ومن هنا تظهر أهمية إشراك الفاعلين الاقتصاديين في إعداد هذه المخططات وفي حكامتها، مما يستوجب مأسستها من خلال التنصيص عليها صراحة في النصوص التنظيمية ذات الصلة، تكريسا لمبدأ المقاربة التشاركية، وهو ما يستدعي ضرورة إعمال التقييم الدوري لها من طرف مختلف الفاعلين في الجهة، وتحيينها بما يحقق الأهداف المسطرة، بعد مرور أربع سنوات على تنفيذ برامج التنمية الجهوية.

وفي هذا الإطار، نذكركم السيد الوزير بأهمية التشاور مع القطاع الخاص وإشراكه في مسلسل إعداد البرامج التنموية الجهوية، كما تؤكد على ذلك المادة 83 من القانون التنظيمي.

واعتبارا لكون التنمية الاقتصادية من أهم اختصاصات الجهة، فإننا نرى أن هناك ضرورة ملحة لإعداد ميثاق للتعاون الاقتصادي والاجتماعي الجهوي بين الجهة والقطاع الخاص وسائر الشركاء وإحداث هيئة استشارية لدى المجالس الجهوية لدعم الميثاق المذكور، تسهيلا وتعزيزا لشراكة فعلية مع القطاع الخاص تمكن من تحقيق الالتقائية بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية. إضافة إلى أن نجاح مسلسل الجهوية المتقدمة على أرض الواقع يقضي بإنشاء آلية أو هيئة عليا على المستوى الوطني للقيادة والتتبع والتقييم.

كما تجدر الإشارة إلى الدور المحوري الذي يمكن أن تضطلع به عملية إشراك الفاعلين الاقتصاديين في إعداد مخططات التنمية الجهوية وحكامتها، في التقليص من الفوارق بين الجهات وداخل نفس الجهة، من خلال التنافس بين الجهات على أساس التمايز ومدى اشتغال القطاع العام والقطاع الخاص للترويج لمؤهلات كل جهة، لاستقطاب المستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب، وهنا نقترح إحداث مؤشرات للتصنيف الجهوي تساهم في تحسينها اللجان الجهوية لتحسين مناخ الأعمال والتي تشتغل بمعية الولاة في انسجام تام مع اللجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال.

وفي ما يخص اللجان الجهوية لتحسين مناخ الأعمال، فإننا نتوق جميعا إلى جعلها رافعة تنموية لتحقيق العدالة المجالية في مجال مناخ الأعمال، ذلك أنه تم إحداث بعض اللجان الجهوية بمبادرة من الاتحاد العام لمقاولات المغرب والسلطات المحلية لكن دون تعميمها على باقي الجهات، ومع ذلك فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن تشكيل هذه اللجان الجهوية مع ضرورة تمكينها من الموارد المالية والبشرية وكذا تفعيل قراراتها في أفق المساهمة في حل المشاكل ذات الصلة بمناخ الأعمال في إطار الجهة.

كما لا ننسى، الإشادة بتعليمات وزارتكم إلى الولاة والعمال في الإدارة الترابية من أجل عقد لقاءات متعلقة بتحسين مناخ الأعمال، وتشجيع المستثمرين داخل نفوذهم الترابي، وذلك إثر التعليمات الملكية الأخيرة التي شددت على ضرورة تحفيز الاستثمار، من أجل العمل على تحسين مناخ الأعمال، وتقديم المساعدة للمستثمرين من أجل الاستمرار وتفادي المشاكل التي يتخبطون فيها، تفاعلا مع التعليمات الملكية السامية الصادرة في الموضوع، سواء على مستوى اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال أو اللجن الجهوية من أجل خلق الالتقائية في برامج الدولة والجماعات الترابية والقطاع الخاص، بغية تحسين القطاع الاقتصادي والاجتماعي المرتبط بالشغل وتحسين التنافسية الاقتصادية للمقاولات المواطنة.

كما نثمن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب المجهودات المبذولة من طرف وزارة الداخلية عبر تسريع تنزيل وأجرأة أحكام القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار بعد مصادقة المجلس الحكومي في اجتماع 7 نوفمبر 2019، على مقترح تعيينات في مناصب عليا، طبقا لأحكام الفصل 92 من الدستور، من بينها تعيين مدراء المراكز الجهوية للاستثمار ضمن التعيينات المتعلقة بوزارة الداخلية، في أفق استكمال ملئ المناصب الشاغرة.

وعليه، فالقانون رقم 47.18 يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار يعد بمثابة القانون المؤسس لجيل جديد من المؤسسات الجهوية المعززة للجنة جهوية موحدة تجمع كل اللجن المحلية والجهوية، وتتمتع باختصاصات حقيقة لتحفيز ودعم الاستثمار من خلال المعالجة المندمجة لملفات ذات علاقة والمواكبة الشاملة للمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، والسهر على التسوية الودية للنزاعات الناشئة بين الإدارة العمومية والمستثمرين الخواص وغيرهما وهو ما يتماشى مع تطلعات المهنيين والمستثمرين الخواص.

وبالمناسبة نتساءل عن ضبط وتدقيق مسطرة الطعون في قرارات اللجنة الجهوية من حيث شكلياتها وضمانات المستثمرين بمناسبة الفعل الاستثماري وعن تسوية الصعوبات أمام اللجنة الوزارية للقيادة؟

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن مختلف مضامين القانون رقم 62.17 المتعلق بالوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير ممتلكاتها الرامية إلى فتح إمكانية تفويت الأراضي الجماعية للفاعلين الاقتصاديين الخواص، لإنجاز مشاريع استثمارية منتجة في القطاع الصناعي والقطع مع سياسة تخصيص هذا الرصيد العقاري لفائدة المشاريع السكنية، الشيء الذي سيمكن من إدماج الرصيد العقاري الجماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما أن مساحة الأراضي المملوكة للجماعات السلالية تناهز حوالي 15 مليون هكتار وتستفيد منها ساكنة تقدر بحوالي 10 ملايين نسمة، موزعة على خمسة آلاف و43 جماعة سلالية يمثلها ستة آلاف و532 نائبا ونائبة.

وفي نفس السياق، نسجل بإيجاب تنصيص القانون رقم 62.17 على تمتع أعضاء الجماعات السلالية، ذكورا وإناثا، بالانتفاع بأملاك الجماعة التي ينتمون إليها، في إطار تقوية المشاركة الاقتصادية للمرأة المغربية في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مع ضرورة العمل على تحديد آجال لإخراج النصوص التطبيقية التي تضمنها القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها من أجل تجسيد هذا الإصلاح القانوني على أرض الواقع؟

4) قطاع الفلاحة الصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

السيد الرئيس المحترم،

لقد عرف القطاع الفلاحي باعتبار قطاعا حيويا واستراتيجيا عدة برامج وتدخلات متعددة، مكنت من إعطاء السياسة الفلاحية دينامية جديدة خصوصا بعد إطلاق استراتيجية "مخطط المغرب الأخضر" سنة 2008 والذي سينتهي سنة 2020، هذا المخطط نجح في إعطاء دفعة قوية لتطوير لقطاع الفلاحة العصرية ذات الانتاجية والقيمة المضافة العالية.

ورغم ذلك، السيد الوزير، فلا يزال العالم القروي يعاني خصاصا كبيرا وتفاقما لمظاهر الفقر والهشاشة كلما تأخرت التساقطات المطرية، نظرا لاعتماد الساكنة القروية بالأساس على الأنشطة الفلاحية والزراعية، وهو ما يدعونا جميعا للعمل على ابتكار حلول استعجالية ومناسبة وتحرير كل الطاقات الإيجابية من أجل المرور للسرعة القصوى لمواجهة كل مظاهر الهشاشة، من خلال إعادة النظر في النموذج التنموي لبلادنا، واعتماد مقاربات وطرق جديدة لتمويل المشاريع التنموية بالمناطق الجبلية والقروية والواحات، وفي هذا الصدد، يمكن أن يشكل "صندوق المناخ الأخضر" إحدى أهم ركائزها ومصدرا واعدا لتمويل العديد من المشاريع في هذا المجال إن تم إعداد ملفاتها بشكل جيد وباحترافية عالية.

السيد الرئيس المحترم،

علاقة بمجال التسويق المحلي للمنتجات الفلاحية، وبغية الرفع من تنافسية منتجات الزيتون على المستوى الخارجي؛ فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعتقد أنه حان الوقت للعمل على الرفع من حصة الصادرات من منتجات الزيتون المعبأة ذات القيمة المضافة، ومواصلة الإجراءات للحد من هيمنة المنتجات غير المعبأة التي تؤثر سلبا على جودة وسمعة المنتوج المغربي؛ وكذا تدارك التأخر الحاصل في مجال الانتقال إلى زراعة الزيتون البيولوجية قصد اللحاق بركب البلدان المنافسة للمغرب ومضاعفة الجهود للترويج للمنتجات ذات العلامات المميزة للمنشأ والجودة؛ وأخيرا مواكبة المهنيين المصدرين عبر تعزيز الأنشطة الترويجية من أجل استهداف أسواق جديدة واعدة لمنتجات الزيتون (كندا والصين وروسيا واليابان والمكسيك والشرق الأوسط) وتوطيد مكانة المغرب في أسواقه التقليدية (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية).

وفي نفس السياق، نأمل من وزارتكم التفكير في وضع إستراتيجية للتسويق موازية للإنتاج الفلاحي بشراكة مع المهنيين وممثلي القطاع الخاص للبحث عن أسواق جديدة في حاجة إلى المنتوج الفلاحي المغربي بإفريقيا، في أفق دخول بلادنا إلى حظيرة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO).

وتجدر الملاحظة، إلى ضرورة اتخاذ تدابير استعجالية وحازمة في مواجهة أزمة اصطدام المنتجات الفلاحية المغربية بمظاهر إغراق السوق من قبل تركيا، الجزائر، وإسبانيا، وتونس بالنسبة للتمور والعصائر، وأخيرا العمل على التصدي للمشاكل التي تعترض عمليات تصدير وتسويق المنتجات الفلاحية المغربية في إطار حماية المنتوج الداخلي وبدعم عمليات تعليبه وتغليفه لتلافي تزويره.

السيد الرئيس المحترم،

يكتسي الإجهاد المائي الذي يعاني منه المغرب–في علاقته بالسياسة المائية وبرنامج الري- طابعا متعدد الأبعاد بالنظر إلى تأثيره على الأمن المائي في مجال الماء الصالح للشرب، وانعكاساته أيضا على الأمن الغذائي، من خلال استنزاف الموارد المائية المتاحة الموجهة للفلاحة، وبالتالي تقليص مداخيل الفلاحين. وبخصوص هذه النقطة بالذات، ينبغي الإشارة إلى أن مخطط المغرب الأخضر شجَّع على الرفع من حصة المزروعات من غير الحبوب، نظرا لصمود مستوى إنتاجها أمام التقلبات المناخية. بيد أن رفع حصة هذه المزروعات على حساب الحبوب قد يؤثر على الأمن والسيادة الغذائيَيْن للبلاد.

وفي هذا الصدد، فالمطلوب هو العمل على تكثيف الجهود من أجل ضمان قدر أكبر من التقارب بين مشاريع بناء السدود (المدبرة من قبل قطاع الماء) والمشاريع المتعلقة بالري (المدبرة من قبل وزارتكم)، وإعادة النظر في عملية إعداد برامج توسيع الري من خلال وضع أهداف قابلة للتحقيق بمراعاة الوسائل المتاحة وذلك في إطار متعدد السنوات معتمد من طرف الحكومة، وكذا تحديد الأولويات بين المشاريع المبرمجة من أجل إعطاء الأسبقية لأكثرها قابلية للإنجاز على المستوى التقني والمالي والأفضل تحقيقا لمنافع اجتماعية واقتصادية، إضافة لتأمين تمويل مستدام لعدة سنوات لبرامج توسيع الري من أجل تقليص الفجوة بين المياه المعبأة في السدود ومشاريع التهيئة الهيدروفلاحية، دون أن ننسى التفكير في تقديم حلول عملية للقضايا الهيكلية التي تؤثر سلبا على مشاريع توسيع الري بما في ذلك ضم الأراضي، وضعف تسعير خدمة المياه واستخلاص إتاوات مياه السقي.

وأخيرا، وجب السعي نحو إرساء تجانس أكبر بين الاستراتيجية الفلاحية للبلاد والأهداف الاستراتيجية للأمن الغذائي والسيادة الغذائية. ويجب أن تقترن هذه الجهود بسياسة تمويل حقيقية للبحث والتطوير في مجال الأمن المائي والغذائي، للحد من إشكالية عدم التوازن في توزيع الباحثين حسب التخصصات المخصَّصَة لمجال البحث والتطوير الفلاحي؛ ذلك أن تخصصات العلوم الزراعية تظل منحصرة في 1,6%، مع العلم أن الفلاحة تعد قطاعا حيويا بالنسبة للمغرب، بالنظر إلى مشاكل الاجهاد المائي التي تواجهها البلاد وأثره على الأمن الغذائي.

السيد الرئيس المحترم،

علاقة بعملية تعبئة العقار الفلاحي لإنجاز المشاريع الفلاحية العصرية، مما يستدعي مواصلة وتعزيز المجهودات المبذولة لمواجهة إشكال صِغر مساحات الضيعات الفلاحية؛ من خلال تشجيع التجميع، مع ضمان الأمان القانوني لهذه الممارسة، ومواصلة تشجيع كراء هذه الأراضي لإنجاز مشاريع فلاحية عصرية بهدف تعبئة وتثمين واستغلال الأراضي الجماعية الفلاحية من طرف المستثمرين الخواص، بهدف تنزيل الآليات الضرورية لمواكبة نداء صاحب الجلالة حفظه الله، طبقا للخطاب الملكي السامي الذي ألقاه جلالته يوم 12 أكتوبر 2018 أمام مجلسي البرلمان، والذي دعا فيه إلى تعبئة ما لا يقل عن مليون هكتار إضافية من أراضي الجماعات السلالية قصد إنجاز مشاريع استثمارية في المجال الفلاحي لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للساكنة القروية وخاصة ذوي الحقوق، وإيجاد الآليات القانونية والإدارية الملائمة لتوسيع عملية التمليك لتشمل الأراضي الفلاحية البورية لفائدة ذوي الحقوق على غرار ما يتم بخصوص الأراضي الجماعية الواقعة داخل دائرة الري.

الأمر الذي تجسد عمليا -وبحمد الله- من خلال مصادقة البرلمان بمجلسيه، وبالإجماع، خلال الدورة البرلمانية التشريعية الأخيرة، على مشروع قانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها، ومشروع قانون رقم 63.17 المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية، ومشروع قانون رقم 64.17 المتعلق بتغيير الظهير الشريف رقم 1.69.30 الصادر في 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليوز 1969) بشأن الأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري. وهو ما سيفتح عهدا جديدا ليس فقط بالنسبة لذوي الحقوق أعضاء الجماعات السلالية، بل إن الآثار الإيجابية لهذا الإصلاح ستشمل العالم القروي برمته، نظرا لشساعة هذه الأراضي وعدد الساكنة المرتبطة بها، وكذا تحسين وضعية ذوي الحقوق وسيشجعهم على الاستقرار والاستثمار في أراضيهم، كما أنه سيؤدي إلى جلب الاستثمارات إلى العالم القروي وخاصة في الميدان الفلاحي، مما سيساهم في تطوير الإنتاج وإحداث فرص الشغل وبالتالي دمج الساكنة القروية في مسلسل التنمية، لافتا إلى أن هذا الإصلاح سيكون له أثر إيجابي على الورش المفتوح بشأن تصفية الوضعية القانونية للأراضي الجماعية، من خلال تسريع وتيرة التحفيظ العقاري والتحديد الإداري بهدف توفير عقارات محفظة، وبالتالي قابلة للتعبئة.

السيد الرئيس المحترم،

يساهم قطاع الصيد البحري بشكل مهم في الاقتصاد الوطني، حيث بلغت صادرات المنتجات البحرية 22 مليار درهم سنة 2017، وهو ما يمثل حوالي 50% من صادرات المواد الغذائية والفلاحية و10% من مجموع الصادرات.

كما تبنت الوزارة المكلفة بقطاع الصيد البحري مخطط آليوتيس-2009 2020 من أجل تحديث القطاع وتحسين تنافسيته، حيث شكل مخطط آليوتيس أول إستراتيجية مندمجة لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية بالمغرب.

وعليه، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن مختلف التدابير المتضمنة في محور الاستدامة لمخطط "Halieutis" بعد أن حقق قطاع الصيد البحري في المغرب مكتسبات عديدة خلال بضع سنوات بعد اعتماد مخطط لتطويره، لكن رغم ما راكمه من مكتسبات بفضل هذا المخطط الهيكلي، يظل القطاع يواجه مجموعة من الصعوبات والتحديات مرتبطة بتحسين الانتاج وتثمينه مع مراعاة في نفس الوقت هاجس الاستدامة والحفاظ على الثروة السمكية، وطرق استغلالها وفق قواعد الاستدامة وتثمين جميع المنتجات البحرية، خصوصا تلك الموجهة للتصدير، وهو ما سيمكن من بلوغ جل أهداف البرنامج الاستراتيجي لمخطط "Halieutis" في نهاية سنة 2020.

وبغرض تحسين تنافسية منتجات الصيد البحري، يتعين إقرار تدابير ترمي لضمان التزويد المنتظم للمصنعين، وذلك بوضع إطار للتعاقد بين المنتجين/ بائعي السمك بالجملة من جهة والمصنعين من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد، وجب أيضا استغلال ما يتيحه قطاع الصيد في أعالي البحار من إمكانات إنتاجية (33بالمائة من كميات الإنتاج سنة 2015)، والعمل على سن تدابير حقيقية لتثمين أفضل للإنتاج البحري عبر توجيه التحويل نحو الشعب الصناعية ذات قيمة مضافة عالية، وإدماج قطاع الصيد في أعالي البحار في مسارات التسويق التي يضطلع المكتب الوطني للصيد بتدبيرها، وكذا استكمال الإطار القانوني للقطاع كما هو مسطر في مخطط أليوتيس، وعلى الخصوص اعتماد مدونة للصيد.

ونتمنى، خصوصا وأنه بعد سنة من الآن، ستنتهي استراتيجية آليوتيس، ومع قرب إعداد استراتيجية متجددة للفترة 2020-2030، من العمل على تثمين المكتسبات المحققة، وتقوية مواطن الضعف، وإعمال المقاربة التشاركية مع المهنيين لاقتراح إمكانيات تطوير القطاع للرفع من مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد

5) قطاع السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

السيد الرئيس المحترم،

كما لا يخفى عليكم، فالقطاع السياحي يضطلع بأحد الأدوار المهمة في الاقتصاد الوطني خاصة على الصعيد الماكرو-اقتصادي، حيث أن حصته من الناتج الداخلي الخام تقارب7%، ويساهم بأكثر من 5% من فرص الشغل، ويتجاوز رقم معاملاته 110 مليار درهم، كما يشكل مع تحويلات المالية لمغاربة العالم، إحدى المصادر الرئيسية للعملة

الصعبة حيث يساهم بحوالي 20% في ميزان الأداءات (صادرات السلع والخدمات)، إضافة لاستحواذه على حصة 43% من تصدير الخدمات.

إلا أنه وعلى الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي أعطيت لهذا القطاع من خلال رؤية 2020، إلا أنه هذا ما يزال يعاني من عدة مشاكل تُعيق تصنيفه ضمن قائمة الدول المتقدمة أو الصاعدة في صناعة السفر والسياحة العالمية، وفق ما كشف عنه تقرير التنافسية العالمية للسفر والسياحة لسنة 2019، حيث صنف المغرب في مراتب جد متأخرة في عدد من المؤشرات الفرعية؛ إذ حلت المملكة في مؤشر النظافة والصحة في المرتبة 97 عالمياً، وفي مؤشر الموارد البشرية وسوق العمل في المركز 99 عالميا، وفي مؤشر الانفتاح الدولي في المرتبة 80 عالميا، وفي مؤشر البنية التحتية لخدمات السياحية في الرتبة 78 عالميا.

ويتضح من هذه المؤشرات أن قطاع السياحة في المغرب لا يستفيد من عامل الاستقرار؛ فرغم حلول المملكة في المرتبة 28 عالميا في مؤشر السلامة والأمن، إلا أن هذا التقدم لم ينعكس إيجابا على الخدمات المرتبطة بالقطاع السياحي.

السيد الرئيس المحترم،

نظرا لأهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني لما يوفره من فرص للعمل ومساهمته في النمو الاقتصادي والقيمة المضافة فإننا نرى في الاتحاد العام لمقاولات المغرب من الضروري التسريع ب:

- تسهيل ولوج الشركات السياحية للتمويل وإعادة الهيكلة؛

- دعم المقاولات السياحية وتحسين تنافسيتها؛

- تعزيز أعمال الترويج وجذب المستثمرين إلى القطاع السياحي، من خلال إعداد استراتيجية شاملة ومحددة بشكل جيد ومفصلة في شكل برامج عمل بأهداف واضحة قابلة للقياس، تمكن من تقييم النتائج وفق مدة زمنية محددة.

- مواكبة وكالات الأسفار في التحولات الذي يعيشها قطاعهم والعمل على تعزيز دورهم للتحول لصُنّاع المَنْتوج السياحي الوطني ومُنعِشين للسياحة الداخلية ومُرَوِّجين مُهمين لوجهة المغرب من خلال تنويع العرض السياحي على طول السنة بين المنتوج السياحي الثقافي والبيئي والجبلي (السياحة الإيكولوجية) وغيرها وعدم الاقتصار للترويج للسياحة الساحلية الموسمية فقط على أهميتها ودورها في اجتذاب السياح وفي تشغيل اليد العاملة؛

- مواصلة تطوير المنتوجات السياحية الموجهة للسوق الداخلية والتي يجب أن تراعى فيه خصوصيات الزبون المغربي وعاداته وخياراته (سياحية عائلية بطلب مرتفع خلال العطل المدرسية والعطلة الصيفية)؛

- تحسين مستوى الخدمات وظروف استقبال السياح لمواجهة المنافسة الشرسة في محيطنا الإقليمي والجهوي (دول البحر الأبيض المتوسط)، من خلال مراجعة منظومة التكوين الذي يستجيب لمعايير الجودة (تنمية المهارات المهنية، إتقان اللغات...)؛

- تطوير خدمات النقل الجوي وتسهيل الولوج إلى الوجهات السياحية الرئيسية ببلانا؛

- مراجعة السياسة التواصلية للترويج لوجهة المغرب، فالمقاربة المبنية على الاعتماد بشكل أساسي على المشاركة بالمعارض لترويج العرض السياحي لم يعد يجدي، إذ رغم أهمية هذه الأخيرة، إلا أن دولا كثيرة حققت نتائج جد إيجابية بعد أن أدمجت التواصل الرقمي في استراتيجيتها التواصلية لاستقطاب السياح، نظرا للآفاق الواعدة التي يتيحها لاستهداف أسواق مختلفة دون مراعاة البعد الجغرافي وبكلفة منخفضة.

ا. النقل الجوي.

وعلاقة بالنقل الجوي، إضافة لدوره الهام في تسهيل المبادلات التجارية خصوصا مع الدول غير الساحلية، يجب على الحكومة أن تنكب على جعل هذا القطاع أكثر تنافسية وفي خدمة تنمية الاقتصاد الوطني من خلال العمل على تخفيض كلفة النقل الجوي سواء بالنسبة للأشخاص أو البضائع.

في هذا الإطار نثمن البرامج الاستثمارية الطموحة التي ساهمت بشكل كبير في عصرنة وتطوير مختلف مكونات قطاع النقل الجوي بالمغرب، سواء على مستوى البنيات التحتية أو الإنتاج أو التكوين وجعله قطاعا تنافسيا وقادرا على رفع تحديات العولمة والمساهمة في تقوية العلاقات التجارية للمملكة المغربية جنوب-جنوب.

ب. الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

لابد أن نثمن الانعكاسات الإيجابية لمختلف الأوراش المنجزة في إطار "رؤية 2015"، والتي تم تنفيذها بفضل تضافر الجهود المبذولة من طرف كل الفاعلين والشركاء ودعمهم المستمر لبرامج التنمية الخاصة بالصناعة التقليدية، إلا أن ذلك لا يجب أن يحجب عنا الإشكاليات والمعوقات التي يعاني منها هذا القطاع؛ ومن هذا المنطلق نتوخى معرفة النتائج المرحلية، المحققة تنفيذا للقانون المالي لسنة 2019، لاسيما في إطار برنامج تسريع وتيرة إنجاز بنيات الإنتاج والتسويق لمنتجات الصناعة التقليدية؟ وعن مدى تفعيل برنامج التقييس وإشهاد الجودة والدعم التقني من خلال اقتناء معدات الإنتاج على لصالح فروع الصناعات الحرفية على مستوى المملكة؟

السيد الرئيس المحترم،

لقد حضي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باهتمام كبير في البرنامج الحكومي، ويُعَوَّل كثيرا على أنشطته للمساهمة في إدماج الفئات التي تعاني الهشاشة في الدورة الاقتصادي، خصوصا في العالم القروي

والمناطق الجبلية وهوامش المدن، إذ حسب الدراسة التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فإنّ الاقتصاد الاجتماعيّ والتضامني هو بمثابة الدّعامة الثالثة التي ينبغي أنْ يقُومُ عليها الاقتصاد المتوازن والمُدْمِج، إلى جانب القطاع العموميّ والقطاع الخاص.

فهناك إمكانيات غير مستثمَرة بالقدر الكافي في مجال الاقتصاد الاجتماعي أو التضامني، وهو ما يقتضي العمل على تقوية القدرات الإدماجية للاقتصاد الوطني، بما في ذلك النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كما هو الحال في العديد من البلدان المتقدمة. فعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، يساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بنسبة 6.53 في المائة من الشغل المؤدى عنه، وهي نسبة تتراوح بين 9 و10 في المائة في فرنسا، وتبلغ 10.3 في المائة في بلجيكا، و9.7 في المائة في إيطاليا، و7 في المائة في إسبانيا.

6) قطاع الصناعة والتجارة الخارجية والاستثمار والاقتصاد الرقمي

السيد الرئيس المحترم،

اقترنت سياسة التنمية الاقتصادية بالمغرب بالرغبة في النهوض بالقطاع الصناعي، من خلال العمل منذ أكثر من عقد من الزمن على وضع مجموعة من الإستراتيجيات القطاعية الخاصة. وفي هذا الصدد، لا يمكن إنكار ما تحقق من إنجازات ومكتسبات بفضل هذه الدينامية، غير أن هذه الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية مُندمجة ومُطَّردة ومستدامة للقطاع الصناعي، افتقرت إلى رؤية شمولية تُدمِج كل السياسات العمومية التي لها صلة بالصناعة أو تأثير على القطاع، مما يكفل تجانس النتائج وترابطها وتعزيزها.

وفي هذا الإطار فإننا نثمن طفرة القطاع الصناعي في مجالي صناعة السيارات وصناعة الطيران، كما نطالب الحكومة بضرورة تقييم تنفيذ الخطط المتعلقة بفضاءات الاستقبال الصناعية بسب وجود فرق كبير بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المحققة وتلك المتوقعة.

وبالمقابل فإن بعض المنظومات الأخرى لم تعرف نفس الدينامية بسبب المنافسة غير المشروعة للقطاع الغير المنظم على الصعيد الداخلي، وكذلك الإكراهات المترتبة على تفعيل اتفاقيات التبادل الحر التي تنعكس سلبا في بعض الأحيان على بعض المنظومات، وكذلك في إطار الصناعات الغذائية وصناعة الملابس والجلد إلخ.

وبناء على ما سبق، ندعو الحكومة إلى تعزيز قدرات الوزارة المكلفة بالصناعة والاستثمار للقيام بالقيادة العامة لجميع فضاءات الاستقبال الصناعية وتتبعها عن قرب على صعيد كل جهة من طرف الهيئة الجهوية المكلفة بالاستثمار، في أفق ضمان الاندماج الجيد لفضاءات الاستقبال الصناعية في سياسة إعداد التراب والحرص على تطويرها على صعيد كل جهة بحيث تكون مناسبة لإمكانياتها ولخصوصيتها، وإعداد نظام حوافز متطور للاستثمار الصناعي يأخذ بالاعتبار عروض الدول المنافسة ويكون مناسبا لكل جهة وفقا لدرجة نضجها الاقتصادي.

السيد الرئيس المحترم،

إننا إذ نعتز لكون الصناعات الجديدة أضحت تشكل المصدر الرئيسي لصادرات المغرب، خصوصا صناعة السيارات التي تخطت قيمة صادراتها صادرات الفوسفاط ومشتقاته، وهو ما تعزز بتوقيع العديد من المشاريع الاستثمارية في السنين الأخيرة وهي مشاريع من شأنها تمكين المغرب من التموقع في مجالات جديدة في سلسلة قيمة صناعة السيارات، غير أن تحقيق المغرب لاستفادة مثلى من مختلف الاستثمارات الأجنبية من حيث نقل المهارات والتكنولوجيا، يظل رهينا بالأساس بالتوفر على رأسمال بشري مؤهل وقادر على امتلاك التكنولوجيات المستوردة وإتقانها. فأغلب المهن العالمية للمغرب عرفت دينامية مهمة، لكن، لا بد من الإشارة إلى أنه إذا كان قطاع صناعة السيارات قد نجح في الحفاظ على المكانة الأولى، فإن القطاعات الأخرى كالإلكترونيك وصناعة الأدوية تجد صعوبة في بلوغ الحجم الذي يمكنها من المساهمة بشكل أكبر في تحسين رصيد الميزان التجاري؛ حيث لازالت القيمة المضافة الصناعية لا تساهم بالقدر الكافي في نمو الناتج الداخلي الخام، كما أن المهن العالمية غير قادرة بعْد على إحداث ما يكفي من فرص الشغل اللائق لتعويض القطاعات التي تشهد تراجعاً، لذا فإننا نطالب بإيلاء مزيد من الاهتمام لباقي القطاعات الصناعية الأخرى، ومنها قطاع الصناعات المعدنية والميكانيكية من خلال مراجعة السياسة المتبعة من قبل المؤسسات العمومية قصد تمكين المقاولة الوطنية من الانخراط بشكل أوسع في طلبات عروضها المرتبطة بالقطاع، مما سيساهم في تنميتها وتحسين قدرة تنافسيتها بدل اقتصارها على المناولة، كما يجب تخويل المقاولة الوطنية نفس الامتيازات التي تحظى بها المقاولة الأجنبية.

السيد الرئيس المحترم،

لا أحد ينكر أهمية الفرص التي تتيحها الثروة الصناعية الجارية على الصعيد العالمي، وإذا كان المغرب يصُنَّف ضمن فئة البلدان الأقل استعدادا للانخراط في الثورة الصناعية الرابعة، فإن الأمر يستدعي العمل على مضاعفة المجهودات من أجل اغتنام الفرص التي تتيحها هذه الثورة وسعياً إلى كسب معركة التنافسية المستقبلية، ينبغي للصناعة المغربية ألا تعتمد فقط على عامل تكلفة الإنتاج كميزة تنافسية رئيسية، حيث إنَّ طموح المغرب اليومَ هو أن يواكبَ آخر المستجدات في مجال الابتكار وأن يتخطى الحدود التكنولوجية لتقديم عرض صناعي مستقبلي يستجيب للمعايير الدولية للسوق، ويتطلب هذا الطموح بذل جهد غير مسبوق في مجالي البحث والاستثمار المُنتِج، كما يستلزم تضافر القوى المنتِجة حول سياسة صناعية حقيقية، من أجل مواكبة التحولات التي يشهدها مجال

الشغل، في عالم ستتعزز فيه مكانة الابتكار باعتباره ضرورة ملحّة وحيث الفاعلون في المجال الاقتصادي، سواء كانوا مهنيين أو مقاولين أو أجراء، مطالبون بتطوير قدراتهم بشكل متواصل من أجل مواكبة واستباق آثار الموجات المستمرة للتقدم التكنولوجي، بالإضافة إلى ضمان المزيد من الفعالية والانسجام لمخطط التسريع الصناعي من خلال تعزيز الحكامة المؤسساتية والإطار الخاص بقيادة مسلسل التصنيع، وكذا معالجة أوجه قصور السوق مع الحرص على تجنب خلق وضعيات ريعية، وذلك من خلال ربط الاستفادة من التدابير التحفيزية بالنتائج المحققة.

وعلاوة على ذلك، فإن حماية الصناعات الناشئة وتشجيع القطاعات التي تعتبر إستراتيجية من خلال توفير مناخ ملائم ومحفز، يساهم في تحسين ظروف الاستثمار وتنميته. كما أن بناء القدرات الصناعية الوطنية يتطلب توفر كفاءات قادرة على تسخير عبقريّتها لخدمة الابتكار ويداً عاملة مكونة تكوينا جيدا وبمقدورها مراكمة المعارف والمَدارك. وعلى المستوى التنظيمي والتقني، يتيح إرساء حمايةٍ ذكيةٍ للسوق المحلية وانفتاحٍ متحكمٍ فيه على الأسواق الدولية نُمُوَّ المقاولات وتطوُّرَها الإستراتيجي على المدى الطويل. وأخيرا، فإن استهداف ومنح الأولوية لقطاعات إستراتيجية رئيسية يتم اختيارها أو التي برزت من خال الإمكانات التي توفرها لتحقيق النمو والاضطلاع بدور قوة دافعة لباقي مكونات الاقتصاد، يُعد بعدا هاما للإستراتيجية الأكثر نجاعة في هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم،

لابد لنا من إثارة مسألة تنامي القطاع غير المنظم والذي ينافس القطاع المهيكل منافسة غير مشروعة، ويهدد بانزلاق مقاولات منظمة نحوه، الأمر الذي يقتضي من وجهة نظرنا، العمل على تعزيز جاذبية القطاع المنظم، لجعله الخيار الأمثل بالنسبة للفاعلين في مجال التجارة والأعمال، وذلك عبر إزالة مجموعة من العوامل المنفرة ومعالجتها. بإعطاء الأولوية لجانب الإصلاح الجبائي؛ عبر تخفيض الضرائب على الدخل، وعلى أرباح الشركات، وتبسيط الضريبة على القيمة المضافة، والرفع من الرسوم الجمركية على المنتجات الاستهلاكية المنتهية الصنع؛ ثم توفير المواكبة والدعم لمقاولات القطاع غير المهيكل من أجل انتقال سلس إلى القطاع المهيكل وتسهيل اندماجها فيه، وذلك عبر إقرار إطار قانوني خاص ومحفز، وتعزيز قدرات المقاولات المنتجة غير المهيكلة ودعم ولوجها إلى السوق؛ مع مكافحة روافد اقتصاد الظل ورصد الغش وكشفه، حيث نطالب بدور تشاركي للقطاع الخاص في مسلسل وضع المعايير المرجعية، خاصة المتعلقة بالأسعار المرجعية وأسعار التكلفة؛ إضافة لاجتثاث التهريب وتجفيف منابعه.

السيد الرئيس المحترم،

وفي ما يتعلق بالتجارة الخارجية، ندعو الحكومة إلى إرساء خطة تروم التنويع المجالي وتنويع المنتوج الموجه للتصدير والرفع من جودته وتنافسيته مع الاهتمام بتطوير تصدير الخدمات خصوصا نحو البلدان الإفريقية؛ مع ترشيد اتفاقيات التبادل الحر؛ وكذا العمل على تقنين وضبط تدفقات أحسن للواردات، وأخيرا تعزيز مسلسل الإصلاحات في مجال مناخ الأعمال، وهنا لابد من أن نهنأكم السيد الوزير المحترم على بعد أن أحرز المغرب تقدما هاما بسبع مراتب في تقرير ممارسة الأعمال لمجموعة البنك الدولي لسنة 2020، ليرتقي لأول مرة إلى المرتبة 53 من بين 190 بلدا شملها التقرير، كما ندعو إلى مواصلة سلسلة الإصلاحات عبر تعزيز منظومة العدالة ومكافحة الفساد والولوج إلى التمويل، خصوصا بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والصاعدة، مع تحسين المرونة على مستوى علاقات أطراف الشغل.

ولابد من التذكير بأن التجارة الخارجية وصادراتنا تتميز بعجز هيكلي يتجلى في ضعف مستوى تغطية الصادرات للواردات مما ينعكس سلبا على ميزان الأداءات وبالتالي على الاحتياط الوطني من العملة الصعبة. وفي نظرنا فإن أهم مكامن الخلل تبرز في:

- عدم تنويع المنتوجات الموجهة للتصدير؛

- عدم تنافسية المنتوج المغربي بسبب التكلفة المرتفعة لمختلف حلقات لوجستيك التجارة الخارجية، خصوصا ما يرتبط بالنقل الطرقي للبضائع والعبور المينائي والنقل البحري.

وهو ما ينبغي معه العمل بجدية أكبر لتجاوز هذه المعيقات والنهوض بتجارتنا الخارجية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

VIII. مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

1) لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إنها فعلا مناسبة سعيدة أن أتناول الكلمة في إطار الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، كما وأنتهز هذه الفرصة لأنوه بالعمل الجبار الذي تقوم به هذه اللجنة لدراسة المشاريع الخاصة بالقطاعات التابعة لها في حيز زمني أقل ما يقال عنه أنه لا يتناسب وأهمية هذه القطاعات والمشاكل التي تعيشها، ولا تفوتني الفرصة كذلك في أن أنوه بالروح العالية والنضج الكبير الذي أبان عنه السادة المستشارون من مختلف مكونات المجلس، في إطار مناقشة هذه القطاعات، شاكرين بالمناسبة السادة الوزراء والأطر المرافقة لهم وكذا أطر مجلس المستشارين الذين ضحوا خلال هذه الفترة من أجل مواكبة وتتبع أشغال اللجن الدائمة.

وسأركز في مداخلتي على أهم ملاحظات فريق الاتحاد المغربي للشغل داخل قبة البرلمان في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان وفق التصميم التالي:

- وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان؛
- وزارة العدل؛
- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- المحاكم المالية؛
- الأمانة العامة للحكومة.

ا. قطاع العدل:

لقد سبق لفريق الاتحاد المغربي للشغل في عدة مناسبات وخاصة داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان أن أشار إلى أن العدالة هي الضامن الأكبر للأمن والاستقرار والتلاحم الذي به تكون المواطنة الحقة، كما أنها تمكن من إتاحة فرص التطور الاقتصادي والنمو الاجتماعي، وفتح الباب نحو النموذج التنموي الجديد الذي دعا إليه جلالة الملك في عدة خطب والذي من خلاله نطمح إلى تحقيق ما نصبو إليه من آمال.

لقد أصبح الحديث عن موضوع التحديث، الإصلاح القضائي، من بين المواضيع المهيمنة على الخطب السياسية، والنقاش العام الداخلي والخارجي، وفي الخطب الملكية في عدة مناسبات يعكس الرغبة الحقيقية في التغيير المتوخى في بلادنا منذ مدة طويلة. لكن ماذا استجد في هذا النطاق؟ فإشكالية الدعوة لإصلاح القضاء قضية قديمة، على امتداد سنوات خلت، إلا أننا لم نعاين الأثر الفعلي الملموس لهذا الإصلاح على أرض الواقع.

إن الإدارة القضائية تعاني من مجموعة من الاختلالات سواء على المستوى القانوني أو التدبيري، الأمر الذي جعل الإصلاحات التي تبناها المغرب منذ الاستقلال تصطدم بواقع تتجذر فيه ظواهر اجتماعية عميقة في المجتمع، كالفساد والرشوة، الشيء الذي جعل المجتمع يفقد الثقة في سلطة القضاء نتيجة تراكم مسلكيات لا ديمقراطية وأحكام غير عادلة.

كما أن إشكالية القضاء تتداخل فيها عدة عوامل سياسية من خلال ضعف استقلالية القضاء كمرتكز لبناء دولة ديمقراطية قوية وصعوبات قانونية وتنظيمية تنتهي بتعقيد المساطر وسوء توزيع الخريطة القضائية مما يضرب مبدأ تقريب الإدارة من المواطن، فضلا عن العوائق المهنية المتمثلة في النقص في التحفيز والتكوين وكتلة الأجور.

هذه العوامل المتداخلة والمركبة جعلت من ورش إصلاح القضاء رهانا مجتمعيا يفرض على الجميع المشاركة في إغنائه بغية الوصول إلى تصور جماعي حول إصلاح القضاء يكون رافعة نحو بناء دولة ديمقراطية حديثة.

يعد إصلاح القضاء من الأوراش الكبرى المفتوحة في الزمن السياسي المغربي الراهن، حيث أجمعت جل مكونات المجتمع على ضرورة إصلاح جوهري وعميق يكون لبنة من لبنات بناء الدولة الديمقراطية على اعتبار أن هناك علاقة جدلية بين إصلاح القضاء والممارسة الديمقراطية. فهذه الأخيرة تظل بحاجة ماسة إلى قضاء مستقل قادر على مقاربة مختلف القضايا بنوع من الجرأة والنزاهة والموضوعية، ويظل القضاء من جانبه بحاجة إلى شروط موضوعية وبيئية سليمة مبنية على الممارسة الديمقراطية تعزز مكانته وتسمح له بتحقيق العدالة المنشودة بين جميع المواطنين.

السيد الرئيس،

انطلاقا من كون إصلاح القضاء شأن وطني لا يمكن النهوض به إلا بتكاثف وتكامل جهود جميع أعضاء أسرة العدالة وفي مقدمتهم القضاة والمحامون، تؤطرهم فلسفة وثقافة التشارك والمواطنة، وأن أي إصلاح حقيقي يجب أن تساهم فيه جميع الفئات، بدءا بالمتقاضي نفسه إلى مختلف مساعدي العدالة.

فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نقترح ما يلي:

- تدعيم استقلال القضاء بما يستجيب لمقاصد التوجهات الملكية في هذا الشأن خاصة من خلال توضيح مهام المجلس الأعلى للقضاء باعتباره الضامن لاستقلال السلطة القضائية؛
- وضع معايير موضوعية وشفافة مبنية على الكفاءة والنزاهة للاختيارات والتعيينات والانتقالات والإعفاءات القضائية؛
- تدعيم استقلال جهاز النيابة العامة عن وزير العدل، موازنة السلطات الواسعة للنيابة العامة باستقلال أقوى لقضاة التحقيق وضمانات أقوى لحقوق الدفاع؛
- ضمان نظام تأديبي قضائي يتوخى استقلالية العدالة وضرورة المساءلة؛
- وضع آليات ومعايير لمراقبة الأحكام وتقييم جودتها.

وخلاصة القول، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل من خلال ما سبق ندعو الحكومة إلى ضرورة إعادة النظر في المنظومة، وفي الإطار القانوني المنظم لمختلف المهن القضائية، ونهج سياسة جنائية جديدة، تقوم على مراجعة وملائمة القانون والمسطرة الجنائية، ومواكبتها للتطورات، وتطوير الطرق القضائية البديلة، والأخذ بالعقوبات

البديلة، وإعادة النظر في قضاء القرب وتحديث المنظومة القانونية، وخاصة ما يتعلق بمجال الأعمال والاستثمار.

كما وأننا نؤكد على ضرورة ضمان شروط المحاكمة العادلة، وإيلاء الاهتمام للجانب الاجتماعي، وكذا ضرورة إعادة النظر في طريقة انتخاب المجلس الأعلى للقضاء، بما يكفل لعضويته الكفاءة والنزاهة، ويضمن تمثيلية النساء في سلك القضاء، وكذا مراجعة النظام الأساسي للقضاة في اتجاه تعزيز الاحترافية والمسؤولية والتجرد وديناميةالترقية المهنية.

ب. وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان:

لا شك أن مجال حقوق الإنسان ببلادنا مجال متشعب ويعرف مدا وجزر وتقلبات كثيرة، تارة تتمثل في سياسة شد الحبل التي تنهجها الحكومة من خلال انتهاك الحقوق الدستورية للمواطنين، وتارة من خلال عرقلة عمل الجمعيات الحقوقية، ومنع المظاهرات ووأد مبدأ الديمقراطية التشاركية، وانتهاك الحقوق والحريات النقابية، والطرد التعسفي لمناضلي المنظمات النقابية والحقوقية.

فلا داعي للتذكير السيد وزير الدولة بالمشاكل التي تعانيها الجمعيات عموما والجمعيات الحقوقية والمكاتب النقابية من عرقلة في التأسيس وتسليم الوصلات القانونية، ومنع للوقفات الاحتجاجية السلمية، بل أحيانا يصل المنع إلى تعنيف تنتج عنه إصابات مختلفة الخطورة في صفوف المتظاهرين والمحتجين.

إضافة السيد الوزير إلى ما يعانيه مغاربة العالم من إقصاء إن على مستوى المشاركة السياسية أو على مستوى الحقوق التي يضمنها الدستور، ولعل عدد القضايا المعروضة على المحاكم التي تخص ملفات النصب والاحتيال التي يتعرض لها هؤلاء المواطنون أصبحت تملء رفوف جل المحاكم الوطنية بمختلف أنواعها واختصاصاتها.

أضف إلى كل هذا الشروط التعجيزية التي تتضمنها القوانين المتعلقة بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية (القانون التنظيمي 44.14) وكذا القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات تقديم الملتمسات في مجال التشريع، حيث بالعودة إلى القانونين التنظيميين المذكورين نجد أن المبدأ الذي وضعا من أجله والهادف إلى تنزيل الديمقراطية التشاركية، والتي كنا ننتظر أن تكون منعطفا تاريخيا ومصيريا في بلادنا في سبيل توطيد المجتمع الديمقراطي القائم على المشاركة المواطنة والتعددية والحكامة الجيدة للوصول إلى هدف أسمى يتمثل في تكامل انسجام أدوار كل من الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية في إسناد واحتكام إلى المقتضيات الدستورية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية والأدوار الجديدة للمجتمع المدني (الفصلان 14 و15 من الدستور) لم نلمسه على أرض الواقع بل ولم نلمس أي مبادرة حكومية في هذا الباب.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نهنا غير ما مرة خلال الجلسات الأسبوعية الدستورية إلى ما عانته وتعانيه المكاتب النقابية لمختلف القطاعات، من استهداف بعض الجهات لحق الانتماء النقابي والسياسي، والتعبير عن الرأي وطالبنا بإيجاد حلول للملفات العالقة ولا زلنا ننتظر رغم أن بلادنا قد قطعت أشواطا مهمة في مجال الحقوق المدنية والسياسية إلا أن واقع الحال لا يشير إلى بواد تحسن في هذا الباب.

ونحن بصدد الحديث عن الحقوق النقابية والسياسية لا بد من إثارة مشكل التنمية بالمناطق المهمشة، من خلال ضعف البرامج التنموية الاجتماعية والاقتصادية، والتي لا ترقى إلى مستوى تطلعات المواطنين، وخصوصا الطبقات الفقيرة والمهمشة، ومن هذا المنطلق فإن الاستجابة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أصبح أمرا ضروريا ومستعجلا، ويجب أن يرقى الفعل الحكومي إلى مستوى مضامين دستور البلاد. ونتساءل بالمناسبة عن مآل الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وبالحديث على الحقوق والحريات ببلادنا، يجب أن نستحضر جميعا مقاربة النوع وحقوق الأطفال خصوصا المتخلى عنهم أو مجهولي النسب، وتمتيعهم بالحماية الحقوقية والقانونية، وضمان تسجيلهم بالسجلات الرسمية، وتمكينهم من الولوج للمدارس والاستفادة من الحق في الصحة، واعتماد مقاربة حقوقية سليمة وشمولية في قضية النهوض بالطفولة والمرأة، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن مضمون المادة التاسعة في قانون المالية الذي نحن بصدد دراسته من خلال رفض الحجز القضائي على أموال الدولة والذي يمثل انتهاكا من انتهاكات حقوق المواطنين الذين سلبوا ممتلكاتهم وأراضيهم من خلال مسطرة نزع الملكية والتي تتضرر من خلالها فئة كبيرة من المواطنين، وقد تشرد أحيانا فئات أخرى بسبب بطئ المساطر وصعوبة التنفيذ، وتأتي المادة التاسعة لتكون القشة التي قسمت ظهر البعير.

وإن ما نلمسه في هذه المادة أن الدولة وجدت لنفسها مخرجا قانونيا لعدم الوفاء بالتزاماتها اتجاه القانون والأحكام القضائية، بل نعتبره تحقيرا قانونيا للأحكام القضائية.

لقد حقق المغرب تراكمات هامة في مجال الحقوق والحريات، عكس مجموعة من البلدان العربية سواء على مستوى القوانين وتطويرها وتطبيقها على أرض الواقع، ونجد في بعض هذه الملفات (الانتهاكات الجسيمة في حق مجموعة من المعتقلين السياسيين، حقوق المرأة والطفل والأقليات...) إلا أنه خلال السنوات الأخيرة شهدنا تراجعات كبيرة إن على مستوى حرية الصحافة والاعلام أو الحريات والحقوق النقابية، لذلك نؤكد لكم أن ورش الإصلاح الحقوقي في بلادنا لازال مفتوحا، وأن الملفات المطروحة على طاولة النقاش ملفات كبيرة إن

على مستوى القانون الجنائي.

وأشير إلى الإشكالات المطروحة مؤخرا على الساحة الوطنية والتقارير الصادرة في هذا الباب عن المؤسسات ذات الصلة، كما أشير إلى الفصل المشؤوم 288 من القانون الجنائي، والذي يعتبر وصمة عار على جبين المجال الحقوقي والنقابي في بلادنا، بل هو "سيف أموكليس" الواقف على رؤوس ورقاب الطبقة العاملة.

هناك إصلاحات كبيرة يتطلبها المجال الحقوقي في بلادنا، ونحن داخل الاتحاد المغربي للشغل مستعدون للمشاركة في هذا الإصلاح والمساهمة في إعادة القطار الحقوقي إلى مساره الصحيح.

ج. الأمانة العامة للحكومة:

لا بد من التنويه بالدور الذي تقوم به الأمانة العامة للحكومة في تكريس التواصل المثمر والتفاعل الإيجابي مع كافة الفعاليات القانونية والمعرفية من أجل إضفاء طابع الجودة المطلوبة على المنظومة القانونية ببلادنا، إضافة إلى المجهودات التي تبذلها الأمانة العامة للحكومة في تدبير وتنسيق العمل التشريعي للحكومة، وذلك في إطار مواكبتها لمختلف الأوراش الإصلاحية الكبرى التي تشهدها بلادنا.

لكن بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف لأمانة العامة للحكومة، إلا أن هناك مجموعة من التحديات والإكراهات التي تطال العمل التشريعي ببلادنا، ويرجع ذلك إما لأسباب تقنية محضة أو لأسباب ترتبط أساسا بالتطور المتسارع الذي يعرفه المجتمع، وبالتحديات التي يفرضها ورش الانخراط في المنظومة الحقوقية الدولية وورش الملاءمة مع المنظومة القانونية الدولية ومع المنظومة القانونية للدول التي تربطها بالمغرب علاقات ثنائية خاصة.

والملاحظ كذلك البطء الملحوظ الذي يطال إحالة مشاريع القوانين على البرلمان من طرف الأمانة العامة للحكومة رغم أهمية بعضها وراهنيتها، وفيما يخص مقترحات القوانين فإنه بالرغم من تأكيد الأمانة العامة للحكومة على أنها تولي أهمية خاصة وعناية موصولة للمبادرات التشريعية لأعضاء البرلمان، لكن ظل ذلك دون جدوى.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نرى ضرورة تحيين المنظومة القانونية الوطنية لملاءمتها مع المستجدات الدولية والوطنية، ويجب أن تواكب القوانين التحولات التي تعرفها بلادنا، إذ من اللازم الإسراع باستصدار بعض القوانين التي تعتبر ركيزة أساسية في التحول القانوني المغربي، خاصة وأن الزمن المتبقي لهذه الولاية التشريعية جد محدود، مع العمل على تجميع بعض النصوص مدونات جامعة ومانعة.

وكما نرى ضرورة العمل على تجسيد الديمقراطية التشاركية استجابة لمقتضيات الدستور وترسيخا لثقافة جديدة تنبني على عدة أسس يمكن إجمالها فيما يلي:

- ملاءمة التشريع المغربي مع الدستور والتزامات المملكة الدولية؛

- العمل على وضع برنامج معلوماتي لرقمنة إدارة الأمانة العامة للحكومة، ومختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، مما يحقق السرعة والفعالية في استصدار النصوص؛

- ضرورة مراجعة الإطار القانوني للمهن وتطوير النسيج الجمعوي؛

- ضرورة حياد الأمانة العامة للحكومة في التشريع لتحافظ على استمراريتها كمؤسسة دستورية دورها الأساسي هو تقني غير سياسي، وذلك من خلال تعزيز العمل التشريعي وتقويته، لأن الجهاز التشريعي هو مفتاح الديمقراطية الحقة.

ذ. المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة التأهيل:

بالرغم من أن المغرب عمل على احترام جل التوجهات الواردة في اتفاقية حقوق الانسان والمبادئ والقواعد التوجيهية ذات الصلة وضمها في مقتضيات المسطرة الجنائية التي أجمع كل الأطراف على أنها اعتمدت مقاربة حمائية بخصوص معالجة وضعية السجناء بمختلف الأصناف: السجناء والسجينات والأحداث.

فإن فريق الاتحاد المغربي للشغل وبمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون برسم السنة المالية 2020، يبدي بالملاحظات التالية:

آفة الاكتظاظ: حيث يلاحظ عدم قدرة البنية التحتية على استيعاب الساكنة السجنية في ظروف ملائمة بالعديد من السجون المغربية على الرغم من بناء سجون جديدة، بل إن مشكلة السجون لا تقتصر على الاكتظاظ بل تتعدى ذلك إلى الإيواء، نظرا لعدم تجهيزها بالأسِرَّة اللازمة والأغطية الكافية...

ناهيك عن ظروف الإقامة والنظافة والاستحمام والزيارة والصحة والفسحة والتغذية ومتابعة الدراسة والمعاملة والاستفادة من العفو وأوضاع موظفي السجون، وبصفة عامة يمكن القول إن غالبية ساكنة السجون هي ضحية الخروقات التي تمس حقوق المواطنين والمواطنات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونفس الوقت الحقوق المدنية والسياسية.

بالتأكيد أن جزء مهم من ساكنة السجون هم ضحايا غياب الديمقراطية والمس بحرية الرأي والتعبير والحق في الممارسة السياسية والانتماء النقابي والجمعوي، وكذلك ضحايا الاحتجاجات السلمية لسكان عدد من القرى والمدن.

السيد الرئيس،

أمام هذا الوضع المزري للسجون المغربية فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نرى ما يلي:

ضرورة رفع كل العوائق من أجل إطلاق مسلسل حقيقي لفتح

نقاش وطني حول السجون، ملاءمة الإطار المرجعي الوطني وللمعايير الدولية ذات الصلة بحقوق السجناء، وذلك بإقرار منظومة جنائية عادلة وديمقراطية ومراجعة القانون المنظم للسجون وفتح المجال للجمعيات للمساهمة في برامج التغذية والتأهيل.

إحداث آليات للإشراف على مراقبة السجون والحيلولة بذلك دون انتهاك حقوق السجناء واحترام مضامين القوانين الوطنية منها والدولية.

إحداث آلية وطنية مؤسساتية مركزية مستقلة عن المندوبية العامة لإدارة السجون تتمتع بضمانات دستورية تضطلع بمهمة الإشراف على مراقبة السجون، على أن تكون هذه المؤسسات ممثلة في مؤسسة الوسيط، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، المرصد المغربي للسجون كهيئة متخصصة، والهيئة الوطنية لأطباء القطاع العام، فضلا عن مؤسسة محمد السادس لإدماج السجناء.

إن بناء سجون جديدة أو الزيادة في الطاقة الاستيعابية لسجون أخرى لا يمكن أن يكون وحده حلا ناجعا لإصلاح وضعية السجون وتحسين وضعية السجناء، بل يتعلق الأمر كذلك بإصلاح منظومة السياسة الجنائية وكل التدابير المواكبة لها، وبالتالي فإن معالجة أوضاع السجون والسجناء يتطلب إصلاحا قانونيا وقضائيا يجب أن يكونا في مكب القضايا الكبرى التي يتناولها الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة.

هـ. المحاكم المالية:

إذا كانت مهمة القضاء العادي تنحصر في تطبيق حرفية النص القانوني والوقوف عند نية وقصد المشرع دون التوسع في ذلك، فإن القضاء المالي قضاء إنشائي يبتدع الحلول المناسبة في إطار بحثه الدائم عن نقطة التوازن بين الحفاظ على الأموال العمومية وبين صيانة الخاضعين لاختصاصاته، وذلك في إطار مرونة تامة لا تؤدي إلى التضحية بالمال العام ولا إلى شل روح المبادرة لدى الآمرين بالصرف.

وبالرجوع إلى التجربة المغربية في مجال الرقابة القضائية العليا على المال العام، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نستنتج أن أداء كل من اللجنة الوطنية للحسابات لسنة 1960 والمجلس الأعلى للحسابات المحدث بموجب القانون رقم 12.79 كان ضعيفا ولم يرق إلى مستوى الأهداف المتوخاة، وبالاطلاع على مختلف الإجراءات التي يتخذها المجلس الأعلى للحسابات عند تسجيله لأي مخالفة نتأكد من محدودية سلطته في مجال تنفيذ القرارات والأحكام، علاوة على أن قانون المحاكم بدورها تزيد من تقليص إمكانياته في هذا المجال، نظرا لعدم توفرها على الوسائل والآليات اللازمة لإجبار أي شخص أن ينفذ ما صدر بشأنه.

السيد الرئيس،

من خلال دراسة تجربة المحاكم المالية منذ تأسيسها إلى الآن يمكن القول أنها عانت ضعفا في أدائها الرقابي سواء مركزيا أو جهويا، هذا الضعف له أسباب كثيرة ومرتبطة، ولكن يرجع بالأساس إلى الضعف والنقص في مواردها البشرية سواء على المستوى الكمي حيث الضعف شمل مختلف العاملين بالمجلس الأعلى للحسابات، سواء القضاة أو باقي العاملين بالمجلس، أو على المستوى الكيفي الذي هو عنصر مهم لتحقيق الفعالية والكفاءة والجودة، إذ لا يكفي توفر الأعداد الكافية في مؤسسة ما للحكم عليها بالنجاح في أداء وظائفها، ولكن كذلك بالنظر إلى نوعية وكفاءة الموارد البشرية التي تتشكل منها.

وبالرجوع إلى الميزانية المرصودة للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2020، نجدها تفتقد إلى الموارد المالية والمادية الكفيلة بالقيام بكل هذه الاختصاصات رغم التطور المستمر في هذا الجانب، مما يجعلها تعمل في وضع يتسم بمجموعة من الإكراهات والعراقيل ذات الطابع المالي والمادي.

وهذا الضعف في الإمكانيات المالية المرصودة للمحاكم المالية، لم يسمح له بممارسة اختصاصاته بشكل فعال وبالتالي عدم اعتماد المحاكم المالية على الأساليب الحديثة في ميدان الرقابة المالية، والتي تتطلب الاستعانة مثلا بتقنيات المعلوميات والوسائل الحديثة لمعالجة المعلومات والإحصائيات لمواجهة متطلبات الاختصاص والرقابة.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نرى أن الإصلاح المنشود ينبغي أن يشمل بنية المحاكم المالية ومحيطها الداخلي ككل، وبالتالي إعادة النظر في المنظومة القانونية للرقابة المالية القضائية، بما يضمن جودة هذه النصوص وفعاليتها في حماية المال العام، وكذلك هذا الإصلاح يجب أن يشمل الجانب المؤسساتي والبشري والمالي والمادي للمحاكم المالية، وجعل هذه الجوانب تتماشى والتطورات التي يعرفها الميدان الرقابي والمحاسباتي.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يشمل الإصلاح المحيط الخارجي للمحاكم المالية والمرتبط أساسا بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمغرب، وبالتالي ضرورة تبني استراتيجية شاملة لإصلاح الرقابة العليا على الأموال العامة والتي يجب أن تتأسس على منطق إشراك جميع فعاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والرأي العام، وعلى تبني سياسة الانفتاح على مختلف التجارب الأجنبية والإقليمية والعربية.

وفي الأخير، فالملاحظ أنه للارتقاء بالأجهزة العليا للرقابة على المال العام، وجعل النظام الرقابي يتسم بالفعالية والنجاعة، وبالتالي الوصول إلى الأهداف المرجوة من إحداث هذه المحاكم، وهو تحقيق الشفافية المالية وترشيد استخدامها، كأحد الركائز الأساسية للحكامة في مختلف جوانبها.

فإن موقفنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل يقتضي مراجعة بعض النصوص القانونية التي تحمل مكامن الضعف أو عدم الملاءمة مع التطورات والمستجدات التي يعرفها الحقل السياسي والاجتماعي والاقتصادي سواء الوطني أو الدولي.

و. المجلس الوطني لحقوق الانسان:

في هذا الصدد لابد من رصد أهم مؤشرات التراجع في مجال حقوق الإنسان بالمغرب، التي تسجلها التقارير الحقوقية الدولية للمنظمات غير الحكومية في مجالات عدة، أهمها:

- استمرار أساليب التعذيب المتنوعة مع تزايد عدد الشكاوى من التعذيب والمعاملة المهنية؛

- التضييق على حرية التجمع والتظاهر السلميين والعودة إلى المحاكمات غير العادلة؛

- تراجع الحريات المدنية والسياسية بشكل كبير في سياق مكافحة الإرهاب، خاصة بعدما تم إقرار قانون 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب؛

- تعرض حرية التعبير وخاصة الصفحات المستقلة لعدة مضايقات من أجل تسخير آلية القضاء لمحاولة تصفيتها وتشديد الخناق عليها.

وأمام هذا الوضع، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نرى أن ثقافة حقوق الإنسان بالمغرب ما زالت لم ترق كمحدد من المحددات الرئيسية في تعامل المواطنين فيما بينهم، وفي تعامل السلطات ورجال الأمن مع المواطن الذي يخضع في أحيان كثيرة لعقلية التسلط التي تعتبر هي المسيطرة في ظل غياب ثقافة حقوق الإنسان، واحترام شروط المواطنة الكاملة بما تتطلبه من حقوق شمولية ومسؤولية كاملة.

ز. المجلس الأعلى للسلطة القضائية:

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم السنة المالية 2020 من أجل إبداء مجموعة من الآراء والملاحظات بخصوص هذا الموضوع، كما لا تفوتنا الفرصة للتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد الوزير على العرض القيم الذي تقدم به والذي من خلاله سلط الضوء على أهم منجزات المجلس خلال هذه السنة سواء على المستوى التنظيمي أو التواصلي أو على المستوى المالي، وكذا الآفاق المستقبلية للمجلس على المدى المتوسط والبعيد والذي يروم مواصلة تنزيل هياكله التنظيمية وتوفير الفضاءات الملائمة التي تجسد استقلال السلطة القضائية وتحديث وسائل العمل التي من شأنها الرفع من فعالية ونجاعة أداء كل أجهزته، وتبني استراتيجية جديدة في مجال التكوين باعتباره رافعة أساسية لتحسين مستوى العمل القضائي.

الجميع يعلم ويتفق على أهمية الدور المحوري الذي يلعبه القضاء باعتباره الحصن المنيع لدولة الحق والقانون والرافعة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن التركيز على البعد التخليقي في عمل المنظومة القضائية ببلادنا شيء مهم وأساسي، وذلك باعتباره إحدى مخرجات الحوار الوطني، كما أنه مطلب مجتمعي في إصلاح مرفق العدالة بالمملكة.

كما وأن من الأدوار الجوهرية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، إعداد مجموعة من الدراسات وإبداء العديد من الآراء في العديد من النصوص القانونية، داعيا إلى تعزيز هذا الدور وخصوصا في المشاريع الجوهرية.

والمغرب قطع أشواطا كبيرة من الإصلاحات في مجال العدالة بفضل حكمة وتبصر جلالة الملك، وأن التراكمات الحقوقية عبر التاريخ تتطلع إلى تكريس سلطة قضائية مستقلة لها آلياتها القانونية واللوجستيكية لتكون في مستوى التحديات المستقبلية وسلطة قادرة على تأدية دورها في حماية الحقوق والحريات.

السيد الرئيس،

بالرغم مما سبق، ومن الإيجابيات التي تم سردها حول المجلس الأعلى للسلطة القضائية بالمغرب، إلا أنه في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل لابد من إبداء مجموعة من الآراء والملاحظات التي تخص هذه المؤسسة الدستورية باعتبارها المحور الأهم والأساسي في السير نحو إصلاح العدالة، ويمكن استخلاص هذه الملاحظات في النقط التالية.

الملاحظ أن القاضي المغربي خاضع خضوعا غير مرغوب فيه لوزارة العدل باعتبارها سلطة تنفيذية، حيث أن الدولة تتعامل مع القضاء بمنطق المهنة التابعة للحكومة كتجلي أساسي للسلطة التنفيذية، وبذلك يقضي على كل أمل في تحقيق دولة الحق والقانون. والملاحظ كذلك إشكالية توزيع المحاكم، مثلا المحاكم الإدارية ضد الإدارة أمر يرهق المواطن ماديا ومعنويا.

وكذلك عدم وجود عدد كافي من القضاة المتخصصون في المنازعات الإدارية والتجارية وإشكالية أخرى تتمثل في عدم تنفيذ الأحكام القضائية وعدم التنفيذ يفقد القضاء هيبته وسلطتهن فما جدوى المقرر القضائي إن لم ينفذ على أرض الواقع وخاصة المقررات الصادرة ضد الدولة والتي في الغالب لا تنفذ، وهذا ما يؤدي إلى إشكال حقيقي في مسألة استقلال القضاء.

وأمام هذه الإشكالات، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نتساءل عن إمكانية النهوض باستقلال القضاء بالمغرب؟ ولعل الجواب الأصح والمتفق عليه من طرف جميع الفعاليات هو ضرورة تخلص السلطة القضائية من التبعية إلى السلطة التنفيذية، وكذا احترام القضاء من خلال تنفيذ أحكامه وقراراته والتشديد على المسؤولية الجنائية للممتنع عن التنفيذ.

من خلال ما تقدم فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نخلص إلى القول بأن شوط إصلاح منظومة العدالة لطويل جدا، ويجب المثابرة عليه والتضامن بين كل الفاعلين والمؤسسات، ولذلك كفانا من المزايدة في قضية التسوية المادية للقضاة باعتبارهم محور السلطة القضائية، فمعظم الدول تهتم غاية الاهتمام باستقلال السلطة القضائية، لما يحققه من تطبيق القانون والرقابة على مختلف الأشخاص القانونية بما فيها الدولة نفسها.

لذلك فإننا، في الاتحاد المغربي للشغل، نصوت بالامتناع على هذه الميزانيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إنها فعلا مناسبة سعيدة أن أتناول الكلمة في إطار الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجان الدائمة للمجلس، وأنتهز هذه الفرصة لأنوه بالعمل الجبار والروح العالية التي طبعت أشغال لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، والنضج الكبير الذي أبان عنه السادة المستشارون من مختلف مكونات المجلس، في إطار مناقشة قضايا وطنية حساسة تتطلب الحكمة والتروي، شاكرين بالمناسبة السادة الوزراء والأطر المرافقة لهم وكذا أطر مجلس المستشارين الذين ضحوا خلال هذه الفترة من أجل مواكبة وتتبع أشغال اللجان الدائمة.

وسنركز في مداخلتنا هذه؛ على أهم ملاحظات فريق الاتحاد المغربي للشغل داخل قبة البرلمان في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وفق التصميم التالي:

ا. وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

فإنه بالرغم من المكانة الكبيرة التي يحتلها القطاع الصناعي داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني، يبقى من القطاعات الأكثر دينامية في جلب الاستثمارات وخلق الثروة وخلق فرص الشغل بفضل الاستراتيجيات القطاعية التي اعتمدتها الوزارة، وخاصة مخطط التسريع الصناعي.

ولكن في الوقت الذي استفادت فيه العديد من المناطق من المشاريع الصناعية المشغلة لليد العاملة والمولدة للثروة وخاصة بمحور مدينة طنجة–الدار البيضاء، لازالت مناطق أخرى تقبع تحت وطأة التهميش.

وإذ نؤكد في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل على ضرورة توسيع هذه الإستراتيجية لتعم باقي جهات ومدن المغرب من خلال توفير فضاءات صناعية وبنيات تحتية لاستقبال الاستثمارات وأوعية عقارية مجهزة وحمايتها من المضاربات العقارية.

ب. وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

القطاع الفلاحي:

وإذا كانت المشاريع الكبرى التي اعتمدها المغرب خلال السنوات الأخيرة ومنها مخطط المغرب الأخضر قد ساهمت في الرفع من الإنتاج الفلاحي الموجه للتصدير، فإنها لم تنعكس بنفس الإيجاب على أوضاع السكان القرويين بدليل فاجعة بولعلام ولا على العمال الزراعيين الذين يتجاوز عددهم المليون عامل ويشتغلون داخل الضيعات الكبرى -المستفيد الأول من هذه المخططات-بسبب تدني الأجور وعدم تطبيق اتفاق 26 أبريل 2011 وخاصة البند المتعلق بتوحيد الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي مع الحد الأدنى للأجور في القطاع الصناعي. وحينما نتحدث عن العمال الزراعيين يجب ان نستحضر حجم المآسي الناتجة حوادث السير القاتلة لما يسمى بعربات الموت التي يتم تكديسهم داخلها لنقلهم من "الموقف" إلى "الفيرمة"، وحجم الاستغلال الذي يتعرضون له على يد أرباب العمل وعدم تطبيق مدونة الشغل.

وبخصوص ضمان الأمن الغذائي فإن هذا المبتغى لازال بعيد المنال ذلك نسبة تغطية الصادرات الفلاحية للواردات من المواد الغذائية لم تتعد 68% سنة 2014 بفعل اعتماد بلادنا على تلبية حاجياتها من المنتوجات الغذائية الأساسية كالحبوب والزيت والسكر على الاستيراد من الخارج مع ما تشكله هذه التبعية من مخاطر كبيرة على استقرار الغذاء في بلدنا بفعل تقلبات الأسعار بالسوق العالمية.

الرصيد الغابوي:

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل الاتحاد مغربي للشغل ننوه بالمجهودات المبذولة للحفاظ على الملك الغابوي ببلادنا وخاصة فيما يتعلق بمشروع التحديد والتحفيظ الغابوي الذي نعتبره بدورنا عملية معقدة وخاصة بمنطقة الشمال والجنوب الغربي للمملكة، لكن على مستوى تخليف وتعويض الغطاء الغابوي نسجل ان العديد من المساحات لم يتم تعويضها تماما كما هو الشأن بالنسبة لغابة المعمورة بجهة الرباط التي تقلصت مساحتها نتيجة لإنجاز الطريق السيار القنيطرة الرباط والطريق المداري على مستوى سلا الجديدة والغريب أن كتابة الدولة في المياه والغابات لازالت تسمح في بعض الأحيان للخواص بالإجهاز على مساحات هامة من الأشجار لتنجز مكانها أنشطة مضرة بالبيئة كالمقالع. كما لا ننسى أن الوثائق التي بين أيدينا تشير إلى أن نسبة نجاح عملية التشجير لا تتجاوز 60 في المئة وهي نسبة تبقى دون مستوى دول البحر الأبيض المتوسط.

الصيد البحري:

حسب إحصائيات منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة الفاو (2014) يحتل المغرب المرتبة 18 عالميا من بين الدول المنتجة لأسماك وثمار البحر بنسبة 4% من الإنتاج العالمي كما يمتاز بتنوع موارده البحرية الحية وامتداد شواطئه على طول 3500 كلم، ورغم ذلك لازال استهلاك المواطن المغربي من السمك ضعيفا إذ لا يتجاوز 12 كلغ للفرد مقارنة مع المعدل العالمي المحدد في 20 كلغ للفرد. ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الأسماك بل إن أغلب الأنواع ليست في متناول الأغلبية الساحقة من المواطنين. وكل ذلك رغم اعتماد الوزارة لمخطط آليوتيس الذي علقت عليه آمالا واسعة من طرف المواطنين وصغار البحارة للاستفادة من الثروة السمكية لبلادنا، ولا يفوتني بهذا الخصوص أن اذكر بما سبق لفريق الاتحاد المغربي للشغل أن أكد علية بمناسبة مناقشة ميزانية القطاع برسم مشروع قانون المالية لسنة 2017 خصوص ضرورة تقييم مخطط آليوتيس قصد الوقوف على نقاط الضعف والقوة وتقويم الاختلالات التي تحول دون بلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتوخاة.

ج. وزارة الطاقة والمعادن والبيئة:

معلوم أن مسألة إمداد وتأمين السوق الوطنية باحتياجاتها من المحروقات والمنتجات الطاقية الأخرى تعتبر من الضمانات الأساسية لاستمرار الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا. لكن هذا الأمر محفوفا بالمخاطر بعد إغلاق مصفاة لاسمير التي كانت تزود السوق الداخلية بأغلب احتياجاتها من المحروقات وتوفر مخزونا احتياطيا كبيرا من المواد البترولية ببلادنا.

وهذا بالضبط ما ذهبت إليه الوكالة الدولية للطاقة في تقريرها الأخير 2019، التي اعتبرت أن استمرار إغلاق لاسمير يعرض المغرب لمخاطر طاقية في ظل عجز الحكومة أمام "لوبي" موزعي المواد البترولية وضعفها على فرض احترام القوانين على الرغم من الامتيازات المالية والضريبية التي يستفيد منها الموزعون والمصنعون، هذا علاوة على عدم احترامهم لالتزاماتهم فيما يخص ضمان المخزون الاحتياطي وعدم قدرة الحكومة على مراقبة هذا المخزون.

وأمام هذا الموقف فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل يجعلنا نتساءل عن الكلفة الاقتصادية والاجتماعية لإغلاق مصفاة لاسمير، التي لم تكن تزود السوق الداخلية بأغلب احتياجاتها فحسب بل كانت تصدر العديد من المواد البترولية المكررة بالمصفاة كما كانت تساهم في خلق التوازنات التنافسية وموازين القوى في السوق المحلية التي أصبحت اليوم مختلة لصالح بعض اللوبيات المهيمنة على السوق التي تتلاعب بالسوق كما تشاء.

وكما نسجل في فريقنا نسجل كاتحاد مغربي للشغل -المتواجد نقابيا داخل القطاع- النقص الحاد على مستوى الموارد البشرية حيث لا يتجاوز عدد الموظفين العاملين بالقطاع 736 موظفا، وإذا أخذنا بعين الاعتبار عدد الموظفين المكلفين بالجانب التدبيري للقطاع، لن يبقى إلى عدد محدود جدا هو الذي يعمل ميدانيا، لذلك نعتبر أن 50 منصب جديد المحدثة برسم مشروع الميزانية لسنة 2020 يبقى ضئيل جدا وخاصة وأن الوزارة مطالبة كباقي الوزارات الأخرى بتنزيل الميثاق الوطني للتمركز الإداري الذي يقتضي توفير الموارد البشرية الكافية بالجهات، هذا علاوة على كون هذه المناصب ليست صافية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد المحالين على التقاعد لسنتي 2020/2019.

<u>ذ. وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:</u>

وبخصوص العرض السياحي، تشير الأرقام الرسمية إلى عدم تنوعه بشكل كافي حيث لازال متمركزا في مدينتي مراكش وأكادير اللتان تستحوذان لوحدهما على 60 في المائة من العدد الإجمالي لليالي المبيت، وهذا ما يقتضي التعاطي الإيجابي مع ورش الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري من خلال تفويض الاختصاصات للمديريات الجهوية وتمكينها من الموارد البشرية الكفيلة بإعطاء نفس جديد للقطاع، وإطلاق مشاريع نوعية متكيفة مع خصوصيات كل جهة.

وفيما يتعلق بجودة الخدمات المقدمة، نسجل في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن بلادنا مطالبة بالمزيد من المجهودات للارتقاء بها إلى مستوى المعايير الدولية المحددة من قبل منظمة السياحة العالمية حتى نرفع من القدرة التنافسية لبلادنا في هذا المجال.

وهذا ما يقتضي أيضا الاهتمام بالعنصر البشري الذي يشكل محور أي إصلاح، ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى ما يعرفه مطار محمد الخامس من احتقان اجتماعي متصاعد بفعل عدم التعاطي الإيجابي لإدارة المطار وشركة الخطوط الجوية الملكية مع المطالب العادلة للعاملين بالمطار، حيث تم طرد ما يناهز 200 مستخدم ومستخدمة، من الممثلين النقابيين، والمنتسبين للاتحاد المغربي للشغل، لا لشيء إلا لأنهم مارسوا حقهم في التنظيم النقابي وطالبوا بحقوقهم المشروعة في تطبيق تشريعات الشغل.

وخلاصة القول؛ فالملاحظ أن الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، لا ترقى لطموحات وتطلعات المواطنين وفراغها من كل بعد اجتماعي، وعليه فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالامتناع عن الميزانيات الفرعية التابعة للجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

والسلام.

<u>3) لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم بأن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة في إطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم القانون المالي لسنة 2020، والذي يضم القطاعات الحكومية التالية:

- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي البحث العلمي؛

- وزارة الشغل والإدماج المهني؛

- وزارة الثقافة والشباب والرياضة؛

- وزارة الصحة؛

- وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة.

ومن خلال مناقشتنا للميزانيات الفرعية للقطاعات الحكومية التي تختص اللجنة بدراستها بمناسبة القانون المالي لسنة 2020، سنحاول أن نسلط الضوء على الإكراهات والنقائص والخصاص الذي تعيشه القطاعات الاجتماعية التي نحن بصدد مناقشة ميزانيتها والتي تتطلب مجهودا كبيرا بحكم ارتباطها بالمصالح اليومية للمواطنين.

السيد الرئيس المحترم،

على مستوى المنهجية:

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نعاتب الحكومة في كل القطاعات المندرجة في هذه اللجنة الاجتماعية التي نعتبرها مهمة، على التأخر في مدنا بالوثائق لإتاحة الفرصة أكثر وأعمق وأجدى للسادة للمستشارين لمناقشة الميزانية إلى جانب مناقشة السياسات العامة، وتغيير الصورة النمطية عن دور البرلمان والعمل الذي تقوم به المؤسسة التشريعية.

ملاحظات أولية:

- تأتي مناقشة الميزانيات الفرعية للسنة المالية 2020 لأهم القطاعات الإستراتيجية في إطار سياق يعرف نقاشا مجتمعيا حول فشل النموذج التنموي والبحث عن ملامح نموذج تنموي جديد، والذي تبقى من أولى أولوياته العدالة الاجتماعية والمجالية، وفي ظرفية تتميز بعدة تحديات خارجية وأخرى داخلية تتمثل في ارتفاع الطلب الاجتماعي والتسريع بالإصلاحات البنيوية والهيكلية لمجموعة من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية التي تهم الفئات الأكثر هشاشة؛

- غياب المقاربة التشاركية مع الفرقاء الاجتماعيين وباقي المعنيين في إعداد الحكومة بمختلف قطاعاتها للميزانيات الفرعية وللسياسات القطاعية ككل، حيث لا زال المغرب بعيدا كل البعد عما يسمى بالميزانية المفتوحة تخطيطا وتنفيذا؛

- سجلت مختلف القوى الديمقراطية والحركة الحقوقية والنسائية والنقابية نكوصا في إعمال المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات خاصة تلك المرتبطة بالحقوق الإنسانية للنساء، والتي تم التأكيد عليها في العديد من التقارير الوطنية والدولية؛

- التأكيد على أهمية مناقشة الميزانيات القطاعية على الرغم من محدودية تدخل المؤسسة التشريعية في إعداد ورسم توجهات مشروع القانون المالي وهيكلته لارتباطه بمختلف السياسات العمومية، ومختلف القطاعات الحكومية، وبالحياة اليومية للمواطن، وبنسبة الاستثمار ومعدل النمو... خاصة حينما يتعلق الأمر بالميزانيات الفرعية لقطاعات أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها استراتيجية وحيوية في بناء النموذج التنموي، وهي المحدد لملامح السياسات العمومية عبر البرمجة الميزانياتية في بعدها الاجتماعي ومدى نجاحها في تدبير الموارد العمومية لسد الحاجيات الأساسية للمواطن من تعليم وصحة وتشغيل...؛

- أن بلادنا تعرف اليوم الكثير من الأعطاب المرتبطة بإعمال حقوق الإنسان، وبالتحديد تفعيل الحقوق الإنسانية للفئات الهشة: المرأة والطفل والشخص المسن والشخص في وضعية إعاقة، نتيجة الاختيارات اللاديمقراطية واللاشعبية واللاجتماعية التي لم تضع ضمن أولوياتها تمكين جميع المواطنات والمواطنين من الوصول العادل والمنصف للخدمات الاجتماعية الأساسية، ونتيجة تدهور النمو الاقتصادي، وانخفاض معدلات الاستثمار والتوظيف، وهشاشة آليات التماسك الاجتماعي وعدم الاقتسام العادل للثروات وسوء الحكامة والتدبير للموارد ما جعل المغرب يصنف في مراتب متأخرة في مؤشرات التنمية المستدامة، وهو ما تؤكده كل الدراسات الإحصائية الصادرة عن المؤسسات الوطنية والدولية، على الرغم من التزامات المغرب الدولية والوطنية المتضمنة في دستور المملكة والبرنامج الحكومي...؛

- أنه على الرغم من الإعلان الرسمي من أعلى سلطة في بلادنا عن الرغبة في التوجه نحو إعطاء الأولوية للقطاعات والبرامج الاجتماعية للتقليص من التفاوتات والفوارق الاجتماعية ومن الشعار الرنان الذي حملته الحكومة لمشروع قانون المالية لسنة 2020 كونه يحمل طابعا اجتماعيا، لا زالت الاعتمادات المرصودة لهذه القطاعات جد ضعيفة خاصة في قطاعي التعليم والصحة، وبعيدة كل البعد عن انتظارات وتطلعات المواطنين والمستضعفين منهم أساسا؛

- تذمر المواطنين من المستوى المتدني للخدمات الاجتماعية خصوصا على مستوى قطاع التعليم والصحة ما يتطلب إجراءات استثنائية أكثر بكثير مما تضمنها المشروع؛

- فهل هناك إرادة سياسية حقيقية في تنزيل روح دستور 2011 وتنفيذ التزامات بلادنا أم أن الاهتمام بالقضايا الاجتماعية ناتج فقط عن رغبة في التخفيف من الاحتقان الاجتماعي، ومحاولة التحكم في

الوضع؟

- وهل سيستطيع مشروع القانون المالي الحالي أن يغير من طبيعة المقاربات الحكومية التي ظلت تقارب القطاعات الاجتماعية، واعتبارها قطاعات غير منتجة وترهق تكلفة الدولة وتستجيب للتخلص منها، لوصايا المؤسسات المالية الدولية؟ إلى اعتبارها ملفات اجتماعية ذات أولوية وطنية وأحد أهم معايير العدالة الاجتماعية، وشرط أساسي للتنمية وللسلم والاستقرار الاجتماعيين؟

ا. وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

- الوضعية الحقوقية للمرأة:

لا زالت تنقصنا القناعة الأساسية والجرأة الضرورية والإرادة السياسية الحقيقية لطرح تصور متقدم لمكانة المرأة داخل المجتمع عبر مراجعة شامل لكل القوانين بما فيها حديثة الصدور والتي لم تستطع تأويل الغايات والأهداف الدستورية لصالح حقوق النساء، ولم تستثمر السياق السياسي والتراكم الحقوقي الذي جاء نتيجة نضالات الحركة النسائية والحقوقية والنقابية، بل على العكس، فقد سجلنا تراجعا كبيرا لهذه الحكومة عن هذه الغايات والأهداف من خلال العديد من مشاريع القوانين التي تمت الدعاية لها على أنها تفعيلا لمضامين دستور 2011 وتنفيذا لالتزامات المغرب الدولية، في وقت تهرول الحكومة مسرعة في إخراج كل مشاريع القوانين التي تهم مصير المرأة المغربية بل مصير مجتمع بأكمله بأي ثمن ووفق مرجعيتها، مدافعة بكل قوة عن اختياراتها أمام المجتمع الدولي.

وهي مناسبة لنتساءل مع الوزارة المعنية:

- ألم يحن الوقت بعد لإعادة النظر في مقتضيات مدونة الأسرة التي أبانت التجربة والواقع الكثير عن الكثير من الاختلالات التي تشرعن للعديد من المشاكل الاجتماعية: تعدد الزوجات، زواج القاصرات، العنف الاقتصادي ضد المرأة؛

- ألم يحن الوقت لتفعيل بعض القوانين التي ظلت معلقة ولم تنزل على أرض الواقع، وذلك لأسباب عديدة: تأخر في إصدار القوانين التنظيمية، عدم الوعي بها، صعوبة المساطر والإجراءات التي تنظم استفادة المرتفقين؟

- ألا يتطلب الأمر اتخاذ تدابير وآليات تترجم الإرادة المعبر عنها في الخطابات والبرامج، وتوفير الوسائل العملية لإقرار المناصفة الحقيقية ومكافحة كل أشكال التمييز. إذ هناك شرخا شاسعا بين التطور القانوني والتطور الاجتماعي؟

- ألم يحن الوقت لتقييم السياسات العمومية والميزانياتية من منظور مقاربة النوع الاجتماعي؟

- ألم يحن الوقت لتفعيل الآلية المؤسساتية، هيئة المناصفة التي تمت المصادقة عليها الموكول لها النهوض بثقافة المساواة والمناصفة؟

السيد الرئيس،

أصبحت ظاهرة العنف بكل أشكاله في تنام واستفحال مقلق، خاصة مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فمظاهر العنف والاعتداء والاغتصاب والتحرش الممارس على النساء لكونهن نساء في الأماكن العمومية وداخل الأسرة في تصاعد أضحى يهدد أمن النساء عموما في أرواحهن وأجسادهن واستقرارهن النفسي والاجتماعي، الأمر الذي يعود إلى العديد من العوامل منها التطرف الديني والانحراف الأخلاقي والاحتقان الاجتماعي، ويجد تقبل المرأة والمجتمع لظاهرة العنف في الخوف من فقدان حضانة الأطفال وغياب ظروف العيش الأساسية، وعدم استقلالها ماديا، وثقافة العار والخزي الذي تواجهه النساء في المجتمع، وانعدام المساواة في الوصول إلى الموارد والخدمات والعدالة وسبل الإنصاف القضائية، وإفلات مرتكبي أعمال العنف من العقاب أمام تساهل المجتمع مع الظاهرة ثقافيا....وغيرها من العوامل، مما أصبح له تكلفة اقتصادية واجتماعية.

صحيح أن بلادنا تتوفر اليوم على القانون 103.13 لمحاربة العنف ضد النساء، بالإضافة طبعا للقانون الجنائي ومدونة الشغل، غير أن هذه القوانين تظل غير كافية لحماية العاملات والعمال من مختلف أنواع العنف الممارس عليهم في أماكن العمل، خاصة مع ارتفاع نسبة الفقر والهشاشة لدى المرأة العاملة وتغيير معالم سوق العمل وعولمتها، وإضفاء المرونة والهشاشة على عالم الشغل، واستغلال اليد العاملة الرخيصة وفي مقدمتها اليد العاملة النسائية خاصة بالقطاع غير المهيكل. وما لذلك من آثار سلبية على قضية التمكين الاقتصادي للنساء ومساهمتهن في المجال التنموي.

وقد أصدرت منظمة العمل الدولية في مؤتمرها الأخير الاتفاقية 190 بشأن العنف والتحرش في أماكن العمل والتوصية 206 التابعة لها، وهي الاتفاقية التي جاءت نتيجة نضالات وكفاحات الحركة النقابية العالمية، وارتفاع أصوات العاملات والعمال المنددة باستفحال الظاهرة وانتشار مختلف مظاهرها، أمام محدودية القوانين الوطنية، وفي هذا الإطار فإن الاتحاد المغربي للشغل يخوض حملة وطنية من أجل مصادقة الحكومة المغربية على هذه الاتفاقية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها تماشيا مع انخراط بلادنا في الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان عموما وحقوق العاملات والعمال،

السيد الرئيس،

اعتمدت بلادنا المقاربة الجديدة للميزانية المتمركزة على النتائج والمستجيبة للنوع الاجتماعي والقائمة على تبسيط المساطر وعلى اللاتركيز الإداري، المتضمنة في التنظيمي لقانون المالية.

وفي هذه السياقات، نطرح الأسئلة التالية:

- هل تستجيب هذه الميزانية لحاجيات ومصالح الفئات الهشة وفي

مقدمتها المرأة؟

- هل ستساهم في النهوض بالحقوق الإنسانية للنساء؟

- هل ستساهم في تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي؟

- و هل بالفعل ستساهم في تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية وستعيد توزيع الدخل والثروة بين مختلف مكونات المجتمع؟

- وهل ستقضي على الفجوة الاقتصادية بين الجنسين نتيجة تفاقم التمييز ضد المرأة على مستوى المشاركة في الحياة الاقتصادية، والذي يؤدي عليها الاقتصاد الوطني27% من الناتج الداخلي الخام؟

- هل تستطيع أن تقف أمام تفاقم المشاكل السوسيو اجتماعية والسوسيو ثقافية الناتجة عن انتشار الفقر وانخفاض القدرة الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وانعدام الضمانات الصحية والقانونية، واستمرار التمييز الجنسي في الأجور، وغياب ظروف العمل اللائق والوصول إلى المراكز العليا؟

- الأشخاص المسنون:

السيد الرئيس،

أصبح عدد المسنين في المغرب في ارتفاع ملحوظ خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث بلغ عدد الأشخاص البالغين من العمر 60 سنة فما فوق، حسب آخر الإحصائيات حوالي 3.209 مليون نسمة، أي ما يمثل 9.6% من مجموع عدد السكان، 30% منهم فقط يتوفرون حاليا على معاش التقاعد، أما المسجلون في نظام المساعدة الطبية "راميد"، حسب الوكالة الوطنية للتأمين الصحي برسم سنة 2016، فلا يتعدى عدد المسنين منهم نسبة 12%. وهي أرقام ناطقة، الأمر يتطلب تخطيطا مسبقا، ورؤية استباقية ووضع إطار قانوني خاص بضمان حماية حقوق الأشخاص المسنين، لكن للأسف نسجل:

- غياب سياسة عمومية مندمجة خاصة بالأشخاص المسنين، قادرة على مواكبة احتياجات هذه الفئة؛

- اعتماد مقاربة إحسانية ومنطلقة من الرعاية، بدل اعتماد المقاربة الحقوقية في نظم الرعاية الموجهة للأشخاص المسنين، وذلك من خلال تثمين رأسمالهم الثقافي وإمكاناتهم؛

عدم الاستفادة من فئة المسنين وعدم استثمار طاقتهم البشرية على الرغم من الزخم المعرفي ودرجة الخبرة والتجربة والحنكة التي يتمتعون بها.

علما أن أغلب هؤلاء المسنين فقراء، وأن 80% منهم لا يتوفرون على دخل قار أو حتى تغطية صحية، متحدثا عن وجود من أسماهم "مسنين معزولين" حيث تؤكد العديد من تقارير الجمعيات والمنظمات الحقوقية الأوضاع السيئة التي تعرفها مراكز الرعاية الاجتماعية، فأغلبها تعتمد فقط على الإحسان، فيما تعيش نسبة كبيرة في الشارع متشردة تتسول وتتعرض للتعنيف والسرقة.

ما يؤكد فشل سياسة الدولة فيما يهم الاعتناء بالمسنين والنهوض بأوضاعهم. فرغم التزامات البرنامج الحكومي بوضع سياسة وطنية للأشخاص المسنين، وتطوير أساليب بديلة عن التكفل المؤسساتي بالأشخاص المسنين، وإحداث برنامج خاص بصحتهم، وتعزيز التكوين والتدريب في مهن الشيخوخة، إلا أن هذه السياسة الوطنية لا زالت بعيدة المنال، وبهذه المناسبة فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نطالب الحكومة ب:

- الاهتمام أكثر بالمراكز الاجتماعية وإعادة تأهيلها؛

- رفع نسبة التمويل الرسمي الموجه إلى مراكز الرعاية الاجتماعية، ناهيك عن إعادة تكوين الأطر في هذه المراكز، وتوفير الرعاية الطبية داخلها.

- الطفولة:

ينضم المغرب إلى معظم الاتفاقيات والأجهزة الدولية لحماية حقوق الطفل، بحيث تعززت منظومة حماية حقوق الطفل بانضمامه إلى اتفاقية حقوق الطفل، وقد ضمنت جل هذه الاتفاقيات الدولية نصوصا صريحة تؤكد على حق الطفل في الحياة باعتباره حق أساسي، وعلى حقوقه في السلامة الجسدية والنفسية، وعلى حقه في الغذاء والصحة والتعليم والترفيه والرعاية الاجتماعية، إلى جانب حقه في الحماية من العنف ومن كل أشكال الاعتداء الجسدي والجنسي والنفسي...ويسلم المغرب تقارير إلى هذه الأجهزة المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية والإقليمية، حيث برز في هذه التقارير مدى التزامه بتنفيذ واحترام ما ورد في هذه الاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل.

وقد عملت بلادنا على تكييف منظومته القانونية الوطنية لحماية حقوق الطفل مع المنظومة القانونية الدولية والإقليمية لحماية حقوق الطفل، من خلال الإصلاحات الدستورية، كما تضمن المشرع المغربي ترسانته القانونية مقتضيات هامة متعلقة بحق الطفل في الحماية."حماية مدنية بموجب قانون مدونة الأسرة والقانون المدني"...

وبذلك يمكن القول بأن منظومة حماية حقوق الطفل التي يحوزها المغرب على المستوى النظري هي منظومة قانونية وحقوقية متكاملة وذات معايير عالمية في هذا الشأن، لكن للأسف، تشكل ظاهرة أطفال الشوارع والمتخلى عنهم وضحايا العنف بشتى أنواعه خاصة الجنسي منه، وضعا يؤرق المجتمع كل، وهو وضع صادم مما يستدعي البحث عن مكامن الخلل في منظومة حماية حقوق الطفل في المغرب، وهي مسؤولية الحكومة أولا من خلال الوزارة، ثم مسؤولية مجتمع بأكمله في غياب مقاربة شاملة متعددة الأبعاد والجوانب في الحماية (أسرة، مجتمع، مؤسسات...). وضعف آليات المقاربة وآليات الحماية المقررة (قانونية، دينية، اجتماعية، تربوية، صحية، ثقافية...).

للأسف لا زلنا لم ننطلق في مفهومنا للرعاية الاجتماعية بوصفها نظاما عاما متخصصا في قيادة المجتمع وتوجيه التغيير الاجتماعي، حيث يجب أن يظم نظام الرعاية الاجتماعية العديد من وسائل وأنماط التدخل الاجتماعي التي تهتم بتحسين الظروف الاجتماعية عن طريق العديد من المراحل والعمليات التي من شأنها أن تهدف إلى الحد أو علاج المشكلات الاجتماعية مع تنمية الموارد البشرية، وهي بذلك تتضمن العديد من برامج الخدمات الاجتماعية الموجهة للفرد والأسرة كبرامج الضمان الاقتصادي والعمل الاجتماعي، بجانب الجهود والإسهامات المتعددة لدعم النظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع كالتخطيط والهندسة الاجتماعية وتنظيم وتخطيط المجتمع، إذ تفتقر جل المؤسسات والهيئات المغربية الرسمية المعنية بالرعاية الاجتماعية إلى التصور المرجعي الواضح في تعاملها مع المواطنين الذين تضطرهم الظروف الاجتماعية القاسية لدق أبواب هذه المؤسسات، فتجدها (أي المؤسسات) غير مسترشدة بإطار تصوري ومرجعي يحدد المنطلقات المعرفية والخلفيات الفكرية والثقافية والدوافع المجتمعية التي تبنى عليها الرعاية الاجتماعية، والأهداف التي ترمي إليها من حيث التغيير الاجتماعي والارتقاء بالدور الفردي والجماعي للمواطن بتأهيله من وضعية الهشاشة والتأزم والسلبية إلى وضعية الاكتفاء والانطلاق والإيجابية...

- ضعف المهنية في تقديم الخدمات الاجتماعية:

تسجل العديد من التقارير غياب المهنية أو الاحترافية في تصريف الخدمات الاجتماعية، من حيث تصنيف المشكلات والحاجات الاجتماعية والصحية والاقتصادية، وتشخيصها تشخيصا علميا دقيقا وإحالتها إلى المؤسسات المختصة، وبلورة خطة تؤهل العميل بهذه المؤسسات وترفع من مؤهلاته الاجتماعية والذاتية عبر تلبية حاجاته الأساسية، ثم توجيهه وتمتيعه بالوسائل والإمكانيات التي تخرجه من دائرة الحاجة أو التأزم، وتتويج ذلك كله بالمتابعة والتقييم ورفع التقارير لتجويد الخدمات الاجتماعية.

لا ننكر اهتمام الوزارة مؤخرا ببناية بعض مرافق الخدمات الاجتماعية مؤخرا وعرض ذلك على المواطنين بهرجة إعلامية أحيانا، لكن ذلك لن يخدمها في شيء إذا لم تهتم بالمضمون واكتفت بالشكل الذي يخفي حجم الفساد.

ب. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

تعتبر المسألة التعليمية من أولى أولويات القضايا الإستراتيجية التنموية المصيرية في بلادنا التي تأخرنا كثيرا في جعلها قضية مجتمعية ووطنية ذات مكانة خاصة خارج البرامج والحسابات والتوجهات السياسية والحزبية، تحكمها التوجهات والاختيارات التي يفرضها النموذج التنموي لبلادنا، بدل الاختيارات الظرفية المرتبطة بمؤشرات النمو رضوخا لإملاءات صندوق النقد الدولي، والتي أبانت عن محدودية نتائجها وسطحية الأهداف المرسومة لها، إضافة إلى الاختلالات المالية والإدارية التي شابت هذه البرامج، التي أكدتها تقارير المجلس الأعلى للحسابات، في حين يجب أن يحظى إصلاح منظومة التربية والتكوين بتوافق واسع، مما يستدعي اعتماد مقاربة تشاركية مع كل الأطراف في إطار مقاربة أفقية ناجعة، مع قبول كل الأطراف المعنية بمبدأ التقييم ووجوب المحاسبة.

منطلقات أساسية:

- المتمدرس لا يعني التعلم؛

- لا يمكن نجاح أي مخططات تعليمية دون آليات للقياس؛

- لا يمكن تحقيق نموذج تنموي إلا في ظل تعليم عصري وناجع وفعال، ودون التهان بين أرقام ومعطيات الشأن التربوي؛

- واقع التعليم في بلادنا لن يمكننا من اللحاق بركب المستقبل بالنظر إلى التغيرات السريعة في مجال العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد؛

- أن المستقبل سيكون واعدا لذوي المهارات المهنية العليا؛

- ضرورة الاستثمار في الأطر التعليمية، والمؤسسات الإدارية الراغبة في الانخراط في العملية التعليمية وإلى توجيه كافة قدراتها لخدمة ودعم التعليم؛

- غياب ميزانية خاصة بالقانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين؛

- مأزق النموذج التنموي حقائق صادمة على مستوى الوضعية الاقتصادية والاجتماعية منها التعليم.

- إشكالية الجودة وتدني المستوى المعرفي والمهاراتي للتلاميذ: إذ يحتل المغرب المرتبة الأخيرة عالميا على مستوى جودة التعليم 3/4 في المستوى الرابع لا يحسنون الكتابة والقراءة ويلفظون بدون فهم، 60 ألف شاب لا يحصلون على الباكالوريا من ضمن 200 ألف الحاصلين على الباكالوريا، 50 ألف هم الذين يحصلون على فرص التكوين، مما يؤكد أزمة المنظومة وضعف التحصيل.

- إشكالية الحكامة: الأمر الذي أكده المجلس الأعلى في العديد من التقارير.

على مستوى التشخيص:

يجمع كل المغاربة اليوم بمختلف مشاربهم السياسية والفكرية وتنظيماتهم الحزبية والنقابية والجمعوية على تشخيص المنظومة التربوية ببلادنا وما يشوبها من اختلالات هيكلية وبنيوية على كل المستويات:

- البنيات المهترئة للمؤسسات والمنشئات التعليمية؛

- النقص الحاد في توفير البنيات الاستقبالية "الداخليات"، في المناطق النائية وغياب المرافق الصحية بالمؤسسات التعليمية بالعالم القروي والمغرب العميق، مما يحرم العديد من الفتيات من استكمال الدراسة؛

- غياب تكافؤ الفرص أمام كل أبناء المغاربة (خاصة الاستفادة من التعليم الأولي)؛

- ضعف المناهج التربوية والبيداغوجية؛

- استمرار حجم الهدر المدرسي في مستويات مرتفعة؛

- عدم تغطية الخريطة المدرسية من الموارد البشرية المطلوبة وبالتالي تفاقم نسبة الاكتظاظ؛

- عدم تغطية كافة الجماعات القروية بالتعليم الإعدادي؛

- سوء التدبير والحكامة، كما وقف على ذلك المجلس الأعلى للحسابات؛

- العنف الداخلي والخارجي؛

- المستوى المعرفي المتدني لمتلقي المناهج الدراسية؛

- الاحتجاجات المتواصلة للعاملين بهذا القطاع الحيوي نتيجة الحيف والتضييق الممارس عليهم وحرمانهم من ممارسة حقهم النقابي من خلال الاقتطاعات والقرارات التهديدية والعقابية، وسجن بعضهم في الزنزانة 9 وإدخال الهشاشة كحل ترقيعي لفك أزمة البطالة في تعارض تام مع التشريعات الدولية وقانون الشغل؛

- جشع القطاع الخاص الذي يستغل ضعف منتوج التعليم العمومي. ولهف الآباء لضمان مستقبل أحسن لأبنائهم، وفي هذا الصدد

السيد الرئيس،

لازالت هناك إكراهات ونقائص لم يستطع القانون المالي للسنة الفارطة ولن يستطيع الحالي ولا المقبل معالجتها، فالميزانية التي ترصد سنويا لهذا القطاع بالنظر لحاجياته تبقى جد ضئيلة ولا تذر إلا الرماد في العيون، حيث تظل النتائج المحققة على مستوى تعميم التعليم هشة، نفس الشيء على مستوى الكفايات المكتسبة من قبل التلاميذ والتفاوتات الاجتماعية والجهوية وتلك المرتبطة بالنوع، ما يؤكد فشل مختلف الاستراتيجيات والبرامج القطاعية التي خصصت لها ميزانيات ضخمة من المالية العمومية، ما يجعل بلادنا تصنف في مراتب متأخرة على مستوى المعارف والكفايات، وهو ما أكده تقرير حديث للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، حول مكتسبات التلاميذ في مجال القراءة وفهم النصوص وتأويلها وإن تحصيل التلاميذ المغاربة يندرج ضمن خانة المستوى المنخفض مقارنة مع المتوسط العالمي، مما يطرح معه سؤالا عريضا حول جدية الاختيارات وجاهزية المنظومة لتبني الاستراتيجيات والمخططات والبرامج، ومدى مراهنة بلادنا على الاستثمار في الرأسمال البشري باعتباره اللبنة الأساسية لبناء النموذج التنموي الجديد.

السيد الرئيس،

لا يزال التعليم ببلادنا يعتمد المقاربة الكمية على مستوى التحصيل المعرفي والأشكال التقليدية في عمليات التلقين والتحصين الدراسي، لا زالت العديد من المؤسسات التعليمية تفتقر إلى المكتبات وغير محينة على مستوى الكتب إن وجدت، والغياب التام للتجهيزات الخاصة بالمواد التجريبية خاصة بالمؤسسات حديثة النشأة منذ 2009 وحرمان التلاميذ من القيام بالتجارب العلمية (مكناس نموذجا).

أضف إلى ذلك لا يزال يعاني القطاع من الخصاص المهول في الموارد البشرية، وهو ما يدفع مصالح الوزارة إلى دمج وضم الأقسام وإلغاء التفويج، وتكليف الأساتذة بالتدريس في أكثر من مؤسسة تعليمية واستكمال الساعات بمؤسسة تعليمية أخرى والزيادة في الأقسام المشتركة والتكليف بسلك غير السلك الأصل، ومن أجل سد الخصاص الحاصل في الموارد البشرية المؤهلة، تلجأ الوزارة الى حلول ترقيعية في تدريس بعض المواد والتخصصات، بل حتى الخيار الفرنسي في تدريس المواد العلمية الذي دافعت عنه الحكومة في القانون الإطار، وخلق نقاشا مجتمعيا ولقي معارضة قوية من طرف البعض لم تهيئ له الإمكانيات والشروط الضرورية، ولم توفر الكفاءات اللازمة لهذا الاختيار، وهو الاتجاه الذي ذهب إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي أكد على غياب التكوين المستمر ومحدودية التحكم في المعارف الأساسية وطرق التدريس، والمكانة الدونية وغير الجذابة التي باتت تحتلها مهنة التدريس في بلادنا.

السيد الرئيس،

على الرغم من كل المحاولات التي تقوم بها الوزارة ومعها الحكومة للخروج من الواقع المرير والكارثي الذي تعاني منه المنظومة التعليمية لا تزال المناهج والبرامج التعليمية هي نفسها، لا يزال وضع رجال ونساء التعليم هو نفسه بملفاتهم الفئوية المعلقة، بحقوقهم المهضومة، لا تزال بلادنا بعيدة كل البعد عن تعليم جيد، قابل للقياس وفق مؤشرات علمية وتعليم متطور، فعال، مواكب لتطورات العصر، متنوع على مستوى العرض التعليمي مبني على الإنصاف وتكافؤ الفرص وعلى مقاربة تقوم على الحكامة هدفها تحقيق الأهداف المسطرة بإشراك الفاعلين والفرقاء الاجتماعين.

- إشكالية الموارد البشرية /ملفات عالقة:

إن إشكالية المنظومة التربوية ترجع بالأساس إلى عدم العناية بالموارد البشرية لموظفي وزارة التربية الوطنية، وغياب إرادة حقيقية لحل الملفات العالقة، وعدم مأسسة الحوار القطاعي الذي يخضع لمزاجية الوزارة ووفق أجندتها الخاصة، فوزارة التربية الوطنية التي تتغنى بالرؤية الاستراتيجية 2015, 2030 والقانون الإطار، ولا تعي أن

من ينزل هذه الرؤية ويضمن نجاعتها هي الموارد البشرية المسؤولة عن التنزيل والتنفيذ، لكن للأسف الشديد غياب الرؤية الواضحة والنوايا الصادقة والرغبة في حل مشاكل نساء ورجال التعليم هي ما أبانت عنه الوزارة وللتوضيح أكثر:

- منذ 2012 ولجنة النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية تجتمع وتنقطع اجتماعاتها وفق رغبة الوزارة وتسويفها ورغم العدد الهائل من الاجتماعات ورغم وعود الوزراء السابقين بإخراج نظام أساسي منصف وعادل لموظفي وزارة التربية الوطنية لم يرى هذا النظام النور، والى غاية اليوم اجتماعات هذه اللجنة التي تضم ممثلي النقابات والإدارة متوقفة لأكثر من ستة أشهر، فكيف يمكن تجاوز اختلالات النظام الأساسي الحالي الذي خلف ضحايا؟ وكيف يمكن مواكبة التغييرات التي تعرفها المنظومة التربوية والنظام الأساسي متوقف؟ هل الوزير يتعهد بتفعيل هذه اللجنة؟ وهل له إرادة حقيقية من أجل نظام أساسي عادل ومنصف؟ خاصة ونحن نتحدث عن قانون إطار ورؤية استراتيجية.

أليست الموارد البشرية ضمن اهتمامات الحكومة؟ أليس الرأسمال البشري هو القادر على التنزيل السليم للإصلاحات التي تتغنى بها الوزارة؟ أليس بناء العقول والمعرفة هم قبل بناء الأقسام والإسمنت؟ أم أن وزارة التربية الوطنية صارت مقاولة للبناء عوض أن تكون مؤسسة تربوية بقدر اهتمامها بتحديث البناءات وتوفير المؤسسات، كان يجب أن تهتم بأطرها وأساتذتها، والأكيد أنه لا إصلاح إلا لإنصاف أطر وزارة التربية الوطنية،

- القطاع ليست له رؤية حول الحوار القطاعي الذي يخضع لمزاجية الوزارة ووفق أجندتها، والطريقة التي تناسبها في غياب تام للمقاربة التشاركية والتشاور مع الشركاء الاجتماعيين، وهنا نؤكد على ضرورة مأسسة الحوار القطاعي وإشراك النقابات التعليمية في تنزيل مضامين الإصلاح باعتبارها ممثلة للشغيلة التعليمية.

- الساحة التعليمية تعرف احتقانا غير مسبوق واحتجاجات بالجملة وفئات تعليمية لها ملفات مطلبية عادلة ومشروعة لكن الوزارة اليوم التي كما أسلفنا لا تنهج حوارا قطاعيا مؤسساتيا ولا تظهر النية في إخراج نظام أساسي عادل ومنصف، فقط تعتمد سياسة الأذان الصماء، والرفض في تصريحات مستفزة، ونهج طريقة الاقتطاع من الأجور للمضربين في ضرب سافر لحق الإضراب كحق دستوري، إننا في الاتحاد المغربي للشغل نؤمن إيمانا راسخا أن لا إصلاح:

- في غياب حوار قطاعي مؤسساتي يبدأ ويتوقف بحسب رغبة الوزارة؛

- في غياب النظام الأساسي المعطل بعد أكثر من سبع سنوات من النقاش؛

- بمواجهة احتجاجات الفئات التعليمية ذات المطالب العادلة والمشروعة بالاقتطاع من الأجور بسبب الإضراب عوض الحوار وإيجاد الحلول.

فكل إصلاح يتم في غياب إنصاف الموارد البشرية لوزارة التربية الوطنية. وأكيد سيكون محكوم عليه بالفشل كما سبقه من الإصلاحات الفاشلة التي صرفت عليها الملايير من أموال دافعي الضرائب.

وفيما يلي بعض الملفات التي توضح بالملموس سوء تقدير من الوزارة وتعنتها في تلبية المطالب العادلة والمشروعة لبعض الفئات:

- فئة الأساتذة حاملي الشهادات الذين يطالبون بالترقية وتغيير الإطار أسوة بمن قبلهم (رفض الوزارة تمديد استفادة حاملي الشواهد من الترقية وتغيير الإطار التي تمت سنة 2015 إلى حين إصدار نظام أساسي يضمن هذا الحق وهو ضرب لمكتسب نساء ورجال التعليم وضرب لمبدأ دستوري هو المساواة بين الشغيلة في القطاع.

- الوزارة هي نفسها من تمنح الإذن للأستاذ والأستاذة لمتابعة الدراسة وهي نفسها التي ترفض الاعتراف بهذه الشهادة في الترقي وتغيير الإطار.

- الوزارة اليوم تخصص مناصب للتعليم الثانوي التأهيلي بحكم الخصاص الحاصل في هذا السلك وتوظف جيوش من الأساتذة وفي نفس الوقت ترفض تغيير الإطار لأساتذتها رغم أن أغلبهم لن يكلفوا الميزانية أي درهم لأن أغلبهم في السلم 11 ومنهم من يدرس أصلا في الثانوي التأهيلي، فالوزارة تقترح الترقية وتغيير الإطار وفق احتياجاتها وهذا أمر غير مقبول لأنه لا ينسجم مع مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص خاصة وأن أغلى الشهادات المحصل عليها هي في اختصاصات تعليمية، وقد أعلنت هذه الفئة عن خوض الأسبوع الأول من دجنبر أسبوع من الإضراب والغضب القابل للتمديد، فهل الوزارة تفكر في مصلحة المتعلم أم أن ما يهمها هو الاقتطاع من أجور الموظفين والتضييق على الحريات النقابية وممارسة كل أشكال التعنيف النفسي وربما الجسدي في حق نساء ورجال التعليم؟

- رهان التعليم الأولي:

يشكل قطاع التعليم الأولي إحدى أهم رهانات وزارة التربية الوطنية من خلال برامجها باعتباره رافعة أساسية لتحقيق النجاعة التربوية المتوخاة عبر الاستثمار في الرأسمال البشري، لكن للأسف الشديد لم نلمس لا من قريب ولا بعيد أي نتائج تربوية، لعدم استطاعت الوزارة تحقيق أهدافها وغاياتها المنشودة في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030/2015، سواء من خلال الميثاق الوطني للتربية والتكوين أو البرنامج الاستعجالي أو مختلف الخطط والرؤى (الرؤية الاستراتيجية للإصلاح (2030/2015).

وعموما يعاني التعليم الأولي على أهميته العديد من الإشكالات:

- عدم القدرة على تعميمه لغياب بنية تحتية تستجيب لمتطلبات

احتواء هذه الفئة.

- تعدد المتدخلين والفاعلين دون وجود تناسق، تشتت الأقسام في المدارس، في مؤسسات التعليم الخصوصي، في دور الشباب والأندية النسوية، في رياض الأطفال التابعة للتعاون الوطني، في دور أعدت من قبل للسكان، في الكتاتيب القرآنية العتيقة في العالم القروي...

- إشكالية الكفاءات على المستوى التأطيري والتربوي.

- عدم وجود نظام ملائم للتقييم المنهجي.

- الاكتظاظ والنقص الكبير في توفير البنيات التحتية.

- استغلال نسبة العاطلين من طرف الجهات التي تدبر هذا الملف.

وعلى الرغم من هذا الرهان وعلى الرغم من اعترافكم بالضعف الكبير الذي يطال هذا القطاع الذي يعتبر العمود الفقري في المنظمة التعليمية نفاجأ بضعف الميزانية المرصودة له، والتباين الكبير بين الوسط الحضري والقروي، والنسبة المتدنية لتمدرس الفتيات بالوسط القروي، وتعدد المتدخلين وضعف مشاركة الحكومة في غياب تام لآليات الرقابة والتقييم، وغياب استراتيجية موحدة.

لقد سبق للحكومة في السنة الماضية أن جاءت بنفس الرؤى الاستراتيجية ونظمها في أربعة فصول.

الفصل الأول: من أجل مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص؛.

الفصل الثاني: من أجل مدرسة الجودة للجميع؛

الفصل الثالث: من أجل مدرسة الارتقاء بالفرد والمجتمع؛

الفصل الرابع: من أجل ريادة ناجعة وتدبير جديد للتغيير.

أين نحن من هذه الرؤى الاستراتيجية في غياب تقييم دقيق لما تم تنزيله على أرض الواقع وما ينتظر التنزيل من السنة الفارطة حتى يتسنى لنا مناقش ميزانية سنة 2020، لتدارك ما يمكن تداركه لتلقيح الجسم التعليمي العليل بلقاح استراتيجي سحري جديد جذري وفعال؟ مادامت معظم الاستراتيجيات لم تستطع إصلاح وتقويم التعليم الأولي الذي يعتبر ركيزة أساسية في نمو وتطور الطفل باعتباره اللبنة الأولى والأساسية في منظومة التربية والتكوين.

- التعليم الخصوصي:

السيد الرئيس،

كيف تسمحون بإقامة مدارس خصوصية رغم عدم توفرها على ملاعب رياضية؟

وهذا برهان قاطع على أن الوزارة تتعمد تغييب مادة التربية البدنية من البرامج التعليمية في الابتدائي، حتى وإن وجدت سنجدها فقط حبر على ورق.

للأسف تصرف ميزانيات كبرى في إعداد برامج استراتيجية دون أن تبرح مكانها، حتى تأتي حكومة أخرى وتدلي بدلوها في سرد مشاريع النجاعة، ولا نلمس منها نحن في الاتحاد المغربي للشغل سوى أوراق وتقارير سنوية مضامينها رنانة من حيث الموضوع والشكل، لكن على أرض الواقع يجيبنا حال طبقة عموم المواطنات والمواطنين، التي اكتوت بنار لهيب المدارس الخصوصية والتي تأكل من ميزانية كل عائلة ما يقارب من 60% من مدخولها الشهري.

كيف تفسرون توجه حتى الأسر المعوزة للتعليم الخصوصي رغم نقائصه؟

- التعليم العالي والبحث العلمي:

البحث العلمي: للأسف لازالت الحكومة الحالية كالحكومات المتعاقبة لم تولي أهمية كبيرة للبحث العلمي الذي يصنف بلادنا في مراتب متأخرة حتى مقارنة مع دول المحيط بحيث لا تمثل النفقات الداخلية المرصودة للبحث والتنمية دون المستوى المطلوب، حيث يصل المتوسط العالمي في الدول الأوربية إلى 2 في المائة على العموم، علما أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين قد أوصى بأن تصل هذه النسبة إلى واحد في المائة سنة 2000،

فلا يزال البحث العلمي يعاني من انعدام سياسة واضحة ومعلنة في مجال البحث بهدف توضيح الرؤية على المديين المتوسط والبعيد وغياب جهاز سلطة لتنسيق السياسات والبرامج القطاعية والابتكار وتنمية التكنولوجيا، فضلا عن تعقيد تدبير الميزانية وبطؤه، وكذلك إنشاء أعداد متزايدة من المؤسسات للبحث خارج الحرم الجامعي وتشتيتها جغرافيا، وغياب تقييم مستمر ومتكرر لمنظومة البحث العلمي.

بالنسبة لمدارس المهندسين: هناك ضرورة لمراجعة فكرة الأقسام التحضيرية المندمجة، والتي تعد هدرا لوقت الطالب في تكوين جزافي يؤدي إلى التأخير في التخصص.

بالنسبة للتعاون الدولي: هل من تقييم لمسيرة هذا التعاون، وما أثره على التنمية؟ ألم يتحول إلى نوع من المناولة وتشجيع هجرة الأدمغة التي نحن في أمس الحاجة إليها لتطوير بلادنا اقتصاديا وتكنولوجيا.

لابد من طرح السؤال العريض: هل ما تحقق على مستوى تلبية متطلبات اللحظة الجامعية في مستوى تطلعات مكونات الجامعة المغربية؟

بالنسبة للقطاع الخاص:

لابد من مواكبة هذا القطاع، وتحديد ضوابط الحكامة ومسألة الاعتراف بالدبلومات وفق معايير موضوعية وعلمية تجعل من حاملي الشواهد في مستوى التكوين المطلوب.

- لا زال تحديد وظائف المؤسسات الجامعية من خلال مسالك التكوين وربطها بسوق الشغل، يطرح العديد من الإشكالات حتى لا تبقى جامعاتنا مجالا لتكوين العاطلين في اختصاصات لم تعد لها

مكانها في سوق الشغل الحديث، وهذا السوق الذي يعرف تطورات سريعة يصعب مواكبتها بهذا النمط التقليدي لتعليمنا العالي.

- لذلك، فإنه من الواجب اعتماد سياسة ناجعة بالنسبة للتخصصات المطلوبة، وعدم الإغراق في توظيف تخصصات كلاسيكية.

- الجامعة أفرغت من جميع التكوينات المُمَهْنَنَة والتقنية، باستثناء تخصص الطب، وأصبحت بذلك توفر التكوينات الأساسية فقط،

- لغات التدريس واللغات عموما، فإننا نثمن رغبة الوزارة في إدراج اللغة الإنجليزية كلغة أولى للعلم والتحصيل في الجامعات، ولكن ألا يفرض ذلك برنامجا وطنيا يبدأ من التعليم الابتدائي ثم الثانوي ثم الجامعي، نظرا لكون لغة العلوم اليوم هي اللغة الإنجليزية، مع الاحتفاظ باللغات الأخرى كخيارات ممكنة في إطار التعدد الثقافي الذي تعرفه بلادنا.

- التأطير البيداغوجي والاكتظاظ: لا أحد يجادل أن مسألة الاكتظاظ بالجامعات المغربية مسألة مؤرقة، وأن الطلبة أحيانا لا يجدون أماكن للتحصيل في المحاضرات، فما بالك بالنسبة للأشغال التطبيقية. هذا، إضافة إلى الحالة المزرية لبعض البنايات بأهم الجامعات المغربية.

لا زالت الخدمات الاجتماعية المقدمة للطلبة، ورغم الزيادة في عدد الممنوحين ونظام التغطية الصحية الا ان ذلك يبقى غير كاف، والمسؤولية فيه لا ترجع لوزارة التعليم العالي فقط، بل المسؤولية هي مسؤولية حكومية مشتركة.

- لا زالت بعض الجامعات ترفض تسجيل الحاصلين على البكالوريا القديمة في حين تقبلها جامعات أخر، أليس ذلك حيفا وتبخيسا للشواهد والدبلومات؟

- يتم حرمان بعض الموظفين من التسجيل بمؤسسات التعليم العالي، أو تقييدهم في وقت اختارت الدول التي تراهن على المعرفة والعلم والاستثمار في العنصر البشري تسهيل كل الوسائل.

- نلاحظ في محيطنا العائلي والاجتماعي ان العديد من الطلبة يتوقفون عن استكمال دراستهم الجامعية لسبب أو لآخر فهل هناك دراسة حول إشكالية الهذر الجامعي أسبابه ونتائجه؟

- لا زلنا نسجل تأخرا في الحصول على بعض الشهادات والديبلومات الجامعية التي تضيع على الطالب فرص اخرى اما في استكمال الدراسة او الولوج الى سوق الشغل؟

- تتحدثون عن استراتيجية الوزارة في التعليم عن بعد أو ما يسمى بالتعليم الرقمي كيف ركب رهان هذا الغمار في ظل وضع الجامعة؟

- يعاني التعليم العالي من خصاص كبير في الاساتذة الجامعين مع كثرة المحالين على القاعد ووقف التوظيف؛ فما هو تصور الوزارة لحل هذه المعضلة

- رغم المجهود المسجل على مستوى احداث مؤسسات التعليم العالي (جامعات وكليات) في بعض المدن المغربية (الراشيدية مثلا) الا أن هذا المجهود يظل محدودا ثم انه لا يغطي كافة التخصصات،

- لا يزال قبول الطلبة لاستكمال الدراسة في سلك الماستر والدكتوراه تشوبه العديد من الخروقات في غياب الشفافية ومبدأ تكافؤ الفرص.

- التكوين المهني:

لا بد من الإدلاء بالملاحظات التالية:

ليس هناك تعميم بالنسبة للتكوين المهني:

1- التنبيه إلى خطورة منظومة للتكوين المهني التي تمشي بسرعتين:

منظومة مدن المهن والكفاءات التي وجهت لها كل الأرصدة والوسائل (البنيات التحتية، التجهيزات الحديثة، المكونين، استقلالية الحكامة) لضمان تكوين ذي جودة و(dispositif) من جهة والمنظومة الحالية التي تعاني من عدد من الاختلالات والتي تستوجب تأهيلا مستعجلا.

2- هينات التسيير وانعدام الحكامة، التراجع على مستوى مبدأ الثلاثية ضدا على الاتفاقيات الدولية الملزمة للمغرب. وهي وضعية غير مفهومة خاصة أن المكتب الوطني للتكوين المهني هو الفاعل الأساسي ذو حكامة ثلاثية الأطراف.

3- تمحور مهام هذه المدن حول التكوين الأساسي وتهميش التكوين المستمر، في الوقت الذي هناك رهانات على القابلية للتكوين، خاصة في ظل الثورة الصناعية والتحولات التكنولوجية مما يفرض ضرورة إعادة النظر في منظومة التكوين المهني وملاءمتها مع مستجدات القطاع.

4- ضرورة ضمان الاستقرارية للقطاع وتعميم خدمة الولوج الى التكوين المهني.

5- اعتماد أساليب جديدة للتدبير والتمويل. وضبط وترشيد الوسائل والموارد الموجهة لهذا القطاع، وإبراز مجالات التدخل الخاصة بالقطاعات والمؤسسات الحكومية والخاصة، ومختلف الفاعلين في هذا القطاع وتحديد مسؤولياتهم. وإعطاء الأولوية للجودة.

6- إعادة النظر في تكوين المكونين في أبعادها التقنية والعلاقاتية بدل الحلول الترقيعية.

7- الاشتغال على تجميع معاهد ومؤسسات التكوين المهني الموزعة بين مختلف القطاعات في منظومة واحدة وفق استراتيجية موحدة.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أن:

- وضع سياسة تعليمية وفق مقاربة شمولية ومندمجة تحقق الالتقائية بين القطاعات الحكومية؛

- توفير لعدالة المجالية في الاستفادة من خدمة التعليم العمومي؛

- عدم المساس بمجانية التعليم باعتبارها الضمانة الحقيقية لتمتع كل المغاربة على قدم المساواة من حقهم الدستوري في العليم؛

- رفع الظلم والحيف عن نساء ورجال التعليم وتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية؛

- مراجعة المناهج التعليمية في أفق تأهيل خريجي المؤسسات التعليمية وتسهيل إدماجها في سوق الشغل؛

- تقليص الفوارق بين التعليم العمومي والتعليم الخاص.

ج. وزارة الشغل والإدماج المهني:

إن مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية لسنة 2020، تفرض بداية النظر إلى مشروع القانون المالي في مجمله والذي يأتي في سياق فشل النموذج التنموي وارتفاع الطلب على الخدمات الاجتماعية، حيث برأينا هو تكرار للقوانين السابقة بنفس الاختيارات الاقتصادية والتنموية الفاشلة، قانون مالي يفتقد لرؤية استراتيجية واضحة وشمولية تمهد للتحول النوعي المنشود، قانون مالي فاقد للهوية الاجتماعية رغم إعلان نوايا الحكومة في التقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية، حيث لم يتضمن القانون المالي أية إصلاحات بنيوية وتغييرات هيكلية على مستوى بناءه وفلسفته، أو أي إبداع على مستوى أجرأة التزامات الحكومة المتضمنة في البرنامج الحكومي، خاصة ما يتعلق بالسياسات الاجتماعية، كما لم يتضمن أية إصلاحات جبائية تتوخى تحقيق العدالة الضريبية كما أوصت بذلك المناظرة الوطنية للجبايات. بل الاستمرار في الإنهاك الضريبي للطبقات الفقيرة والمتوسطة، في مقابل استمراره في نهج سياسة الإعفاءات الضريبية لقطاعات بعينها، دون إخضاع هذه الإعفاءات لأي تقيم علمي يحدد أوجه مساهمتها في إنعاش الاقتصاد، والاستثمار والإنتاج والنسيج الاجتماعي، وتوفير فرص الشغل اللائق والمنتج للقيمة المضافة.

كما لم يتضمن أية مؤشرات أو بوادر نموذج تنموي بديل. نموذج قادر على تجاوز الاختلالات والاستجابة للحاجيات الأساسية للمواطنين. للأسف مشروع قانون مالي كسابقيه تحكمه هواجس التوازنات الماكرو-اقتصادية على حساب التوازنات الاجتماعية.

فواقع التشغيل بالمغرب يتميز بالهشاشة وضعف إحداث مناصب الشغل، بل وتراجع نسبة التشغيل خاصة وسط حاملي الشواهد، وهي صورة قاتمة، وإشكالية عويصة لن يستطع مشروع القانون المالي والميزانية المرصودة للتشغيل التي هي الأدنى في العالم، حلها أو حتى التخفيف من حدتها، إنه تأكيد مرة أخرى على فشل سياسة الدولة في التشغيل المعتمدة منذ عقود، فهاجس الدولة الذي لازم برمجتها الميزانياتية في تحقيق الاستقرار الماكرو- اقتصادي كانت له كلفة اجتماعية باهظة، إذ أن القطاعات التي تعيش بدعم الدولة وبالتسهيلات الضريبية، لا تحدث مناصب الشغل الكافية، ولم تحقق أي قيمة إضافية للنمو الاقتصادي، كما هو الشأن بالنسبة لسياسة الإنعاش العقاري، التي اعتمدتها الدولة منذ 17 سنة محركا للاقتصاد الوطني، حيث تبين أنها لم تؤد إلا إلى تحقيق ثروات هائلة لشركات ولأفراد، في حين خسرت الدولة ضريبيا، كما خسر قطاع الشغل، وظلت مناصب القطاع الأكثر هشاشة، وبدون تغطية اجتماعية، وغير دائمة لا تضمن الاستقرار، صحيح أن الدولة تبذل مجهودا كبيرا في الاستثمار، لكن الإنتاجية لا تتجاوز 3%.، وسبب ذلك هو اقتصاد الريع، مما يفرض تقليص كل الامتيازات غير المنتجة من الناحية الاقتصادية. والتوجه أكثر نحو الاستثمار البشري والاستثمار الاجتماعي، ومراجعة مقاربة الحكومة للشأن الاجتماعي على أنه مرهق وإكراه ذا طبيعة مالية، كما هو الشأن لالتزامات اتفاقات الحوار الاجتماعي،

لن تنجح المخططات الحكومية المتفرقة والإجراءات التحفيزية لصالح المشغلين (الضريبية) و(البرامج التحفيزية) من أجل التشغيل الذاتي للشباب أصحاب الشواهد، في خلق مناصب شغل إضافية. ولن تمنع اندثار مناصب شغل أخرى في قطاعات قد تعاني في أية لحظة من تداعيات الاختلالات البنيوية التي قد تحدث لها.

فإشكالية التشغيل في بلادنا إشكالية بنيوية وهيكلية لا يمكن حلها من دون إحداث تغييرات جدرية على النموذج الاقتصادي الوطني.

وكل المؤشرات المتعلقة بالشغل تنذر بكارثة اجتماعية وبالخسارة التي يتكبدها الاقتصاد الوطني وتجعل بلادنا الأدنى في الترتيب العالمي، بل حتى مقارنة مع دول المحيط.

فالمناصب المتوفرة، توجد فقط في قطاعين اقتصاديين لا أكثر، هما الفلاحة والخدمات ما يناهز 42%، أما الصناعة، فلا توفر سنويا إلا 1000 منصب شغل، والمفارقة العجيبة التي تميز سوق الشغل ببلادنا أنه يستقبل بنسبة مرتفعة العاطلون غير حاملي الشهادات، في إطار علاقات شغلية لا تستند إلى عقود عمل أو تنظمها عقود محددة المدة.

كما يتميز سوق الشغل باللامساواة بين الرجل والمرأة، إذ لا تتعدى نسبة تشغيل النساء 22.6% مقابل 65% للرجال.

يتميز أيضا بإدخال الهشاشة بالعمل في قطاع الوظيفية عبر التوظيف بالعقدة، وما يشكله من ضرب لحق الموظفين والمستخدمين في الاستقرار الوظيفي والاجتماعي.

وبالنسبة لواقع الحريات النقابية:

ننقاش اليوم الميزانية الفرعية لقطاع الشغل في وقت أعلن فيه الاتحاد المغربي للشغل عن حملة الغضب طيلة شهر دجنبر المقبل ردا على جو الاحتقان الاجتماعي الذي وصل حدة غير مسبوقة وأصبح يهدد بشكل خطير السلم الاجتماعي، في ضرب صارخ لمخرجات الحوار الاجتماعي، خاصة الحريات النقابية، وغياب إشراك الحركة النقابية في المشاورات حول أهم القضايا التي تهم مصير الطبقة العاملة،

وعموم المأجورين اقتصاديا واجتماعيا، وأكثر استهدافا للمكاسب النقابية على مستوى التشريعات الشغلية (مدونة الشغل وقانوني النقابات والإضراب)، والسعي لتكبيل الحق في الإضراب، والتحكم في النقابات ومحاولة إدخال المرونة على مدونة الشغل ومراجعتها في اتجاه خدمة الباطرونا، وضرب الحريات النقابية ومحاربة العمل النقابي، واستفحال الاستغلال، مقابل تنصل الحكومة من مسؤوليتها في الحفاظ على الاستقرار والسلم الاجتماعيين، وضمان احترام قوانين الشغل وصيانة الحريات النقابية.

- محاصرة العمل النقابي الجاد والتضييق عليه عبر إقامة محميات للباطرونا، خاصة الأجنبية منها، تمنع النقابات من القيام بدورها الدستوري في تأطير وتنظيم العمال والمستخدمين والتواصل معهم بعدد من الأحياء الصناعية والأقطاب التكنولوجية والخدماتية.

- استمرار طرد العمال والمستخدمين من عملهم، وتعنت الباطرونا في تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها، وما يعنيه ذلك من تحقير للمقررات والأحكام القضائية، ومن الأمثلة الصارخة على ذلك نذكر على سبيل المثال لا الحصر في العاصمة الرباط مأساة عمال مطاحن الساحل والمئات من عمال شركات خياطة الملابس، وعمال مطعم الشاطئ...

- عجز الوزارة دمج فئات ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق الشغل؟ تنفيذا للقانون الإطار رقم 97.13 وتطبيقا لالتزامات المغرب الدولية.

- ارتباك الحكومة في حل إشكالات التغطية الصحية وقيامها بالعديد من المبادرات من شأنها إغراق الصناديق بالفئات الهشة دون ضمانات حقيقية.

- عدم القدرة على حل المشاكل الحقيقية التي تتخبط فيها مصحات الضمان الاجتماعي التي كانت تقوم بدور مهم في تقديم الخدمات الصحية.

- عدم القدرة على ضمان التعويض عن فقدان الشغل رغم الشعارات التي ترددها الحكومة وعلى رأسها وزارة الشغل والإدماج المهني في هذا الشأن.

- ما هو مآل المخطط التشريعي للوزارة، خاصة قانون الصحة والسلامة والنقابات المهتمة وغيرها من القوانين المؤطرة؟

- ضعف الوزارة الوصية في حماية العاملات والعمال الذين يتعرضون لمختلف الانتهاكات من طرد ومتابعات قضائية ومعاملات مسيئة في العمل.

ومن هذا المنبر نهنئ أنفسنا على نجاح إخواننا في التعاضدية العامة للموظفين في إسقاط رمز من رموز الفساد ونطالب الإشراف الفعلي وأن تتحمل كل الجهات المعنية مسؤوليتها في ضمان انتخابات نزيهة وشفافة.

ذ. وزارة الثقافة والشباب والرياضة:

• قطاع الاتصال:

- لسنا ضد حذف وزارة الاتصال من حيث المبدأ، ففي التجارب المقارنة تم الاستغناء عن وزارة الاتصال، خاصة بعد خلق الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري كمؤسسة لتقنين وضبط الإعلام السمعي البصري، وخلق المجلس الوطني للصحافة كان منتظرا جدا حذف وزارة الاتصال. لكن في تدبير هذا الحذف كان الخلل، حيث تم في غياب مقاربة تشاركية مع المعنيين، بالوزارة ومع باقي المؤسسات التابعة لها، مما خلق ارتباكا كبيرا والتباسا في وضعية القطاع واثار حفيظة العاملين به الذين ظلوا معلقين إلى غاية صدور المذكرة الوزارية وتعطل إمكانية تطوير مساراتهم المهنية حاضرا ومستقبلا، كما تم الحذف دون أي إعداد سابق وتهيئ لمرحلة انتقالية، ما خلق العديد من المشاكل المسطرية والإدارية التي مست حقوق الآخرين فما مصير المرافق والمؤسسات التابعة للوزارة وما مصير يقارب 300 موظف يشتغلون بهذا القطاع.

- الوضعية المرتبكة للمعاهد العليا (ISMAC +ISIC) التي أصبحت تابعة لقطاع الثقافة في حين من المفروض أن تتبع وزارة التعليم العالي علما أنها محدثة وفق القانون 00.01 قانون التعليم العالي، مرافق ومؤسسات وما يقارب 300 موظف يشتغلون بهذا القطاع.

- القطاع لا يتوفر على الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات ما يجعل التوظيفات وتحمل مناصب المسؤولية يتم بطريقة عشوائية وفوضوية؛

- استمرار اشتغال القنوات الوطنية العمومية دون عقد برنامج (منذ أكثر من ثلاث سنوات بالنسبة للقناة الثانية).

- وضعية الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المثقلة بالقنوات الإذاعية والتلفزية الموضوعاتية والجهوية والمحدودة جدا على مستوى جودة المنتوج السمعي البصري.

- ألا يطرح الاستقلال المالي للمجلس الوطني للصحافة نفسه بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة

• وضعية القناة الثانية:

وصلت الأحوال المالية للقناة إلى أخطر حال منذ ما يقارب ال 20 سنة، مما يهددها بالإفلاس في حالة عدم اتخاذ القرارات المناسبة. وعدم إنصاف العاملات والعاملين بالقناة منذ ما يقارب 15 سنة دون التمتع بحقوقهم القانونية من ترسيم واستفادة من الاتفاقية الجماعية وغيرها من الحقوق بعيدا عن مبدأ المساواة والإنصاف حيث غيب مشروع القانون المالي 2020 أي دعم للقناة الثانية، ألم يحن الوقت لمراجعة النموذج الاقتصادي للقناة الثانية التي ترهقها الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بدفتر تحملات ثقيل جدا من حيث

الالتزامات الكمية والنوعية التي تروم تقديم خدمة المرفق العمومي في المضامين السمعية البصرية لكن بدعم مالي لا يمثل سوى 10% من ميزانية القناة و90% أن تبحث عليها في الإشهار وفي نفس الوقت عليها أن تضمن استقلالية الخط التحريري. لذا نسائلكم للسيد الوزير حول ما تنوي الحكومة القيام به من إجراءات إزاء الوضع الخطير للقناة. وإخراجها من حالة الإفلاس الذي تعيشه القناة، عبر إيجاد حلول ملموسة للمشاكل التي تعوق عملها وتطورها أمام الميزانيات الضخمة التي تتمتع بها القنوات المنافسة.

أمثلة عن الأزمة المالية الخانقة التي تتخبط فيها القناة الثانية:

1- احتجاز 24 كاميرا من قبل الجمارك منذ أكثر من عام، نظرا لعجز القناة على أعداء المستحقات اللازمة اتجاه مديرية الضرائب، والمبلغ يصل إلى 150 مليون درهم.

2- حكم المحكمة على القناة بالإفراغ في مكتب طنجة بسبب عدم قدرتها على أداء واجبات الكراء. نفس الحكم يتهدد مكاتب أخرى بالمملكة.

3- انقطاع البث عبر قمر نايلسات، بشكل إنذاري لمدة ساعة، نتيجة عدم القدرة على الأداء.

4- احتجاز تجهيزات إذاعة راديو 2M نظرا لعجز القناة على الأداء.

5- العجز عن تشغيل شاشة تم اقتناؤها لتحديث استوديو الأخبار، وذلك بسبب عدم القدرة على شراء باقي التجهيزات لتشغيلها.

6- التأخر المتكرر في أداء مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والصندوق المهني المغربي للتقاعد.

7- التأخر المتكرر في أداء جزء من الأجور، أو التعويضات عن المهام، أو التعويضات عن التأمين عن المرض.

8- تحول المنتجين والفنانين عن القناة، وشروعهم في التعامل مع قنوات أخرى، بسبب تأخر 2M عن أداء المستحقات، أو بسبب التعويضات الضعيفة بالمقارنة مع ما تؤديه لهم قناة MBC5

9- إفلاس عدد من المقاولات وشركات الإنتاج الصغيرة بسبب تأخر القناة في أداء المستحقات الواجبة عليها اتجاههم.

وبهذه المناسبة، وفي انتظار وعي الحكومة بما تمثله الأخطار المحدقة بهذه الشركة الوطنية التي تشغل ما يقارب 900 من الأجراء بشكل مباشر ومئات العمال والأطر والمهندسين والفنانين والمثقفين بشكل غير مباشر، إضافة لما تمثله كموروث إعلامي وثقافي وطني.

المكتب المغربي لحقوق المؤلفين الذي يعيش مرحلة تصفية تركة العهد السابق في التعيينات وتحمل المسؤولية والفوضى في المسؤوليات والتراكم الناتج عن سوء التدبير والتسيير. دون حسيب أو رقيب حيث عينت المديرة الجديدة دون المرور بمسطرة وشروط الترشح للمناصب العليا المنصوص عليها في المرسوم الصادر بتاريخ 6.1.2015 والتي تؤكد على ضرورة الخضوع إلى التباري والتوفر على شهادة الماستر والأقدمية في المسؤولية (رئاسة قسم لأربع سنوات).

وبناء على ما أقره تقرير المجلس الأعلى للحسابات وتقرير مفتشية وزارة الاتصال لسنة 2018 نطالبكم سيدي الوزير باتخاذ قرارات قوية لتصحيح المسار بهذا المكتب ورفع الحيف الذي لحق بشغيلة المكتب من عقوبات وإنذارات وتجميد الترقيات (باستثناء المرضي عنهم من استفادوا من الترقية شهر أكتوبر من السنة الفارطة) مع إحداث قانون خاص بالمستخدمين يكون محفزا وفعالا يولي للتكوين والتكوين المستمر المكانة التي يستحقها، وإرساء منظومة محاسباتية مبنية على الحكامة الجيدة والتدبير السليم مع إعطاء العنصر البشري المكانة التي يستحقها وخاصة منهم من يتوفر على تجربة وحنكة في هذا الميدان (الملكية الفكرية) وفتح باب الترشيح لمناصب المسؤولية لضمان الشفافية وتكافؤ الفرص مع اعتماد الكفاءة والمهنية كعنصر أساسي لاختيار الشخص المناسب للمكان المناسب.

السيد الرئيس،

فيما يخص المناصب المالية:

القطاع لم يحذف فقط من هندسة الحكومة بل أيضا حذف من الميزانية القطاعية حيث في الوقت الذي خصص فيه القانون المالي لسنة 2019، 100 منصب مالي لوزارة الشباب والرياضة و20 منصب لقطاع الثقافة و20 منصب لقطاع الاتصال، في حين لم يخصص مشروع القانون المالي لسنة 2020 سوى 120 منصب مالي بالنسبة للقطاعات الثلاثة بعد دمجها في آخر تعديل حكومي: الثقافة والشباب والرياضة، وسكت المشروع عن قطاع الاتصال فكيف تفسرون هذا التقليص في عدد المناصب المالية؟ وكيف سيتم توزيعها على هذا القطاع الوزاري؟

• قطاع الثقافة:

- قطاع الثقافة لا يتوفر على استراتيجية الى حد الان نناقش الموارد والاعتمادات لكن ذلك لا يتم وفق برنامج واضح في تحقيق الأهداف نحاسب على ضوئه القطاع وحتى المؤشرات الواردة في تقرير نجاعة الأداء تصبح دون معنى في غياب استراتيجية تقرأ على ضوئها هذه النتائج.

- تضمن البرنامج الحكومي أهمية للانفتاح على القيم العالمية.

- ما نصيب الجالية المغربية من المنتوج الثقافي واين تكمن ترجمة هذا الالتزام في هذا المشروع وما هي مكانتها في السياسة الثقافية،

- البرنامج الحكومي أعطى أهمية للولوج للثقافة، نتساءل عن البعد الترابي في إطار عدالة مجالية الثقافية.

- هل تتوفر الوزارة اليوم على رقمنه الولوج إلى الثقافة وبالأخص رقمنه الكتاب (الكتاب الرقمي)؟

- نسجل تشرذم تشريعي على مستوى القطاع في دول متقدمة هناك حلول لهذا التشرذم (فرنسا مدونة الثقافة).

- جئتم السيد الوزير بمفهوم جديد تربيض الثقافة فإما أن السيد الوزير يرى أن الثقافة تعاني من الكوليسترول والتهاب المفاصل والحال أنها تحتاج للإنعاش وأن يهتم بالقطاع من هم أصحابه والأدرى بشعابه.

- من خلال تصريحاتكم تتكلمون عن إنشاء صندوق اجتماعي لفائدة الفنانين، أي أن الوزير يرسى ثقافة التسول والإتكالية. وبطريقة غير مباشرة يعترف بشح الإنتاج الثقافي الذي يمثل فرص شغل للفنانين، فالفنان في حاجة قبل كل شيء إلى الإبداع وان تتاح له فرص لهذا الإبداع، أن ينمي قدراته وأن تصله أصداءه وانطباعات جمهوره وهذا لا يتأتى بصناعة حقيقية ثقافية (كما جاء في البرنامج الحكومي).

- استهلاك الإنتاجات الأجنبية المترجمة التي لا تخدم في شيء الرسالة الإعلامية.

- توزيع الكتاب في المغرب يطرح عدة تساؤلات: ألسنا في وضعية احتكار؟ بل أكثر من الاحتكار لان الموزع هو من له القرار في اختيار العناوين التي يوزعها، (القطاع ينخره اللولبيات).

- معرض الكتاب يطرح عدة تساؤلات السنا إزاء معرض للكتب الدينية أو كتب الأطفال والحال أنه آلية في الولوج للثقافة ومناسبة ينتظرها القراء المغاربة لاقتناء الكتب التي حرمهم منها الموزع ونخص بالذكر الكتب العلمية.

- إشكالية تسهيل ولوج الناشرين المستقلين لمعرض الكتاب نظرا لكلفته وشروطه.

- دعم الكتاب: ما هي المعايير التي يتم اعتمادها في صنف الكتب المدعمة والتخصصات؟ ما هي مكانة الكتاب الجامعي وضمان ولوج الطلبة لهذا النوع من الكتاب؟

رغم أن التساؤل الحقيقي: هو هل يحتاج الشأن الثقافي إلى وصي، علما أنه قطاع أفقي، ومسؤولية كل القطاعات: التربية الوطني، الخارجية، السياحة، الصناعة التقليدية...

فيما يخص حكامة القطاع:

ندكرك الحكومة أن أجل ملاحظات تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول القطاع تصب في اتجاه الاختلالات على مستوى الحكامة.

- أولا القطاع يعاني من مشكل على مستوى برمجة الاعتمادات أدت إلى إلغاء جزء كبير منها؛

- في ظل المشروع الكبير للجهوية المتقدمة واللاتركيز أليس من الأجدى تفويض الاعتمادات إلى المصالح الخارجية؟

وقد خص المجلس جزءا كبيرا في تقريره لمسألة المحاسبة، حيث سجل غياب نظام واضح وفعال للمساءلة، سواء على المستوى المركزي أو على مستوى المصالح الخارجية؛

والحديث عن الحكامة يطرح أيضا السؤال عن الشفافية والولوج للمعلومة والحال أن الوزارة دأبت على التستر عن الكشف عن معطياتها المالية والإفصاح عن نتائج عمليات المراقبة وعدم نشر البيانات المالية السنوية وعدم إعداد ونشر تقارير حول مشاريع الوزارة وإنجازاتها، وخير مثال على ذلك التقرير المرفق الخاص بنجاعة الأداء الذي تقدمتم به في هذه السنة المالية. ومرة أخرى فيما يخص الدعم سجل المجلس الأعلى غياب آلية لمراقبة وتتبع استعمال الدعم الممنوح من طرف الوزارة،

• قطاع الشباب:

تمثل الفئة العمرية ما بين 15 و34 سنة أزيد من 35% من الهرم السكاني المغربي. أي من الناحية العددية 12 مليون شاب. وهي ارقام تؤشر على وجود رأسمال بشري شبابي مهم ومخزون استراتيجي يمثل حاضرا حيويا ومستقبلا واعدا للبلاد ان أحسننا استثماره.

إن معضلة الشباب المغربي ليست متعلقة فقط بمعضلة التشغيل: بل هي أزمة بنيوية وهيكلية ذات أبعاد عميقة ومركبة ولا يمكن اختزالها في ارتفاع نسبة البطالة على الرغم من أهمية القصوى للمدخل الاقتصادي فهي أيضا أزمة إدماج اجتماعي وسياسي للشباب، حيث لم تستطع الحكومات المتعاقبة أن تبلور سياسة شبابية كفيلة باستقطاب ايجابي للفئات الشابة، وتفهم أوضاعها وأزمتها، وبالتالي تسهيل اندماجها في الحياة الاجتماعية العامة وتأهيلها وتوجيهها في إطار سياسة تربوية وتكوينية وترفيهية واجتماعية فعالة وهادفة. عبر برامج وفضاءات تشكل المجال المناسب لاحتضان مواهبه وقدراته الابتكارية وتنميتها، حيث نلاحظ في التجارب المقارنة أن مسألة إدماج الشباب ضمن السياق الاجتماعي العام وتلبية مطالبه وحاجياته الروحية والمهنية والقيمية، تشكل الهم الشاغل لكل الأنظمة والسياسات الاجتماعية. وعيا منها بأهمية المراهنة على هذا الموضوع باعتبار الشباب المحرك الرئيسي لكل التحولات المجتمعية، بالمقابل فتراكم المشاكل والقضايا الشبابية مع ارتفاع منسوب وعي الشباب بهمومه وقضاياه سيشكل وقودا قابلا للاشتعال والانفجار في أي لحظة احتجاجا على شعورها بالتهميش والإقصاء والحرمان من العديد من الحقوق الأساسية وهو ما يفسر:

- النسبة المرتفعة للشباب في قيادة الحركات الشعبية التي عرفتها بلادنا (20 فبراير، حراك الريف...).

- الانخفاض الكبير للمشاركة السياسية للشباب التي تؤكد درجة الإحباط واليأس.

- ارتفاع نسبة الشباب ليس فقط العاطل والحامل للشهادات العليا والتقنية بل الغير راض عن الحياة الاجتماعية، وهو ما تؤكده وقائع وفواجع قوارب الموت التي تحصد أرواح العشرات من الشباب هربا من شبح الفقر والعزلة الاجتماعية.

- ارتفاع نسبة التعاطي للمخدرات وارتفاع نسبة الأمراض العقلية والنفسية وسط الشباب،

ما مصير السياسة المندمجة للشباب؟

نذكر الحكومة أن سياسة الخاصة بقطاع الشباب لا تتلخص في ترفيه الشاب بقدر ما تتطلب رؤية شمولية تزاوج الراحة النفسية والتأطير القيمي في مواجهة كل أشكال التطرف دون إغفال إعطاء أهمية للتربية الجنسية في بعدها السوسيولوجي وانفتاحه على اللغات وولوجه للتكنلوجية الحديثة.

السيد الرئيس،

يعاني أكثر من 1800 (1884 بالضبط) من مؤطرين جلهم نساء في النوادي النسوية ودور الشباب وحضانة الأطفال على المستوى الوطني من الهشاشة والحيف بل والاستعباد حيث لا يتمتعون باي حق من الحقوق الشغلية بين 200 درهم 1500 من مساهمة المستفيدين والمستفيدات لا يتمتعون بحقهم في التغطية الصحية اقلهم 3 سنوات الى اكثر من 40 سنة وهم هم مؤطرين في إطار "النقابة الوطنية للخاطر المساعدة العاملة في قطاع الشباب والرياضة" مطلبهم الوحيد هو تسوية وضعيتهم الإدارية بطريقة تضمن حقوقهم المشروعة وكرامتهم.

• قطاع الرياضة:

كلنا يعلم الدور الهام والبارز الذي تلعبه الرياضة في تعزيز التكامل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية جغرافيا وثقافيا وسياسيا، كونها الأداة الفضلى لنشر السلم والسلام وتوطيد علاقات الأخوة والتضامن والتسامح والعدالة الإنسانية في العالم، من منطلق توفرنا على كفاءات رياضية داخل وخارج المغرب.

على مستوى البنيات التحتية نسجل أن المغرب عرف تقدما ملموسا في السنوات الأخيرة على هذا مستوى غير أن هذا التقدم لا يشمل إلا البنيات الخاصة في مقابل ضعف البنيات الرياضية التي تهم رياضة القرب وولوج عموم المغاربة للرياضة. وحتى وإن وجدت فهي خاصة برياضة دون أخرى.

السيد الرئيس،

تضمن مشروعكم أريحية كبيرة، وكأننا نتصدر المراتب الأول والقطاع خال من كل داء، وفي حقيقة الأمر نفتقد العمل القاعدي والتسيير المعقلن وإقحام أشخاص لا اختصاص لهم في الرياضة، سوى إتقان الارتجالية في التسيير وتضارب المصالح بينهم عن الشأن الرياضي لبلادنا،

ولعل أهم أشكال تواجهه الرياضة في بلادنا هو انها أصبحت مضمارا للتجاذبات السياسية على حساب تحقيق الغاية منها كمرفق عمومي وحاجة اجتماعية واقتصادية قبل ان نتساءل عن الإنجازات.

وبتغيبنا لاستراتيجية واضحة المعالم وموارد قارة لجل الرياضات، وعدم اهتمامنا بالرياضيين الذين هم محور البرامج الرياضية، لن نحقق الأهداف المتوخاة من المجال الرياضي،

وما يحز في نفسنا، الأبطال المغاربة الذين يحملون العلم المغربي بفخر واعتزاز كلما فازوا خارج أرض الوطن، هم سفراء الوطن في وقت نحن في أمس الحاجة إلى ديبلوماسية موازية في مستوى الرهانات والتحديات الداخلية والخارجية.

وللأسف الشديد لا يحضون بالاهتمام حتى عبر وسائل الإعلام الوطنية بإيعاز من المسؤولين المغاربة، سوى الفيسبوك الذي أصبح يمثل لهم الخيط الوحيد لربطهم ببلدهم الأم باعتبارهم سفراء وطنيون معتزون بهويتهم المغربية، كيف تفسرون هذا التهميش والإقصاء الذي يشمل الأبطال المغاربة المقيمين بالخارج والمتشبثون بهويتهم المغربية؟

وفي ظل انتشار ملاعب القرب، وتتمينا لهذا المجهود نسجل:

- تعدد المتدخلين الذي يصعب معه تحديد المخاطب والمسؤوليات والمتابعة والصيانة، حيث أصبحت جل الملاعب مهترئة،

- عدم توزيع ملاعب القرب بشكل عادل مجاليا، إما وجودها بكثرة في بعض المناطق كالرباط، أو منعدمة في مناطق أخرى.

ما هو تقييمكم الاستباقي لهذه الملاعب، خصوصا بعد تعميم مجانيتها؟

على الرغم من الاعتمادات الكبيرة المرصودة لكرة القدم الوطنية، غير أن النتائج تبقى غير مرضية، في هذا الصدد ندعو الحكومة الى تقييم مؤشر الاعتمادات مقارنة مع النتائج على ضوء تجارب مقارنة لدول مجاورة، فلا شك أن الخلل في التدبير لا في الموارد.

• وزارة الصحة:

لا شك أن الحق في الصحة والسلامة الجسدية والنفسية حق من حقوق الإنسان نصت عليه كل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتضمنه الدستور المغربي صراحة حيث نص على مسؤولية الدولة في توفير العلاج والتغطية الصحية والحماية الاجتماعية للمواطنين حسب الإمكانيات المتوفرة.

فضمان الأمن الصحي للمواطنات والمواطنين، وعلى رأسهم الطبقة العاملة مسألة لا ترتبط بغياب الإمكانيات بقدر ما ترتبط بالأولويات بالنسبة للاختيارات اللاجتماعية للحكومة في البرنامج الحكومي والاولويات التي لا تراهن على الاستثمار في العنصر البشري، الذي يعتبر القطاع الصحي عموده الفقري، بل تعتبره الحكومة كلفة اجتماعية على الدولة وهو ما تترجمه السياسات العمومية ومكانة هذا القطاع في الميزانية العمومية حيث تخصص الحكومة نسبة 5% من ميزانيتها للقطاع في حين توفر تونس مثلا 15% من ميزانيتها لصحة مواطنيها.

السيد الرئيس،

يصعب على أي فاعل أو متتبع القيام بتشخيص دقيق لكل المشاكل التي يعاني منها القطاع والتي لا تخفى عليكم: مالية بشرية لوجستيكية وبنية تحتية.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نعي تماما كون قطاع الصحة ببلادنا قطاع ذو وضعية صعبة وجد معقدة إذ لا يعاني فقط خصاصا مهولا في الموارد البشرية، والبنيات التحتية والمعدات الطبية، بل أيضا يعرف اختلالات كبيرة على مستوى حكامة القطاع، كما لدينا وعي تام بالمجهودات التي تقوم بها الحكومة من أجل تجويد العرض الصحي والتي تشكل تحديا حقيقيا أمام حق المواطن في الولوج للخدمة الصحية ومحاولة التخفيف من حدة الاختلالات، لكننا نطلب من الحكومة أن تكون من جهتها واعية من أن هذا القطاع لا يقبل تأجيل الازمة المتفاقمة واستمرار التخبط في تجارب أبانت عن فشلها في تأهيل القطاع في غياب تقييم حقيقي للمخططات السابقة وعدم وجود رابط بينها، لا استراتيجي ولا اجرائي؛

ولعل أهم تساءل يطرح نفسه: هو ما مصير مخرجات المناظرة الوطنية حول التمويل الصحي؟ وأين هي ملامح الاستراتيجية الوطنية لتمويل ناجع للمنظومة الصحي وتحليل حكامتها؟، بشكل يضمن توفير خدمات ذات جودة عالية لكافة المواطنات والمواطنين، ناجعة، عادلة ومنصفة.

على مستوى التشخيص:

- غياب سياسة صحية تجيب على التحديات الكبرى، وتضع الأولويات الصحية الرئيسية، في العلاج والعناية، والتغطية الصحية، والأمن الصحي، واعتماد حكامة صحية جيدة، والنهوض بالصحة النفسية والعقلية وبالوضعية الصحية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وللمرأة والطفل والأشخاص المسنين؛

- استمرار التوترات والاحتجاجات والاحتقانات أمام غياب النجاعة والحكامة في التعاطي مع التوظيفات والتعيينات في مناصب المسؤولية التي لم تراع في مجملها معيار الكفاءة والنزاهة والاستحقاق؛

- استمرار التعقيدات المسطرية التي يعرفها نظام المساعدة الطبية "راميد"، مما يحرم فئات واسعة من المواطنين المعوزين من الاستفادة من هذا النظام؛

- سوء تدبير وحكامة اقتناء وتوزيع الأدوية والتخلص منها في غياب مراقبتها، ووجود فساد كبير على مستوى صفقات الأدوية وعلى مستوى مديرية الأدوية والصيدلة، ومديرية الأوبئة والأمراض المعدية، وتغلغل لوبي الشركات متعددة الجنسيات داخل المديريتين، ما يتسبب في انقطاع بعض الأدوية التي تحتكرها هذه الشركات؛

- اعتماد حلول ترقيعية لسد الخصاص المهول في القطاع على جميع المستويات البنية التحتية والموارد البشرية والتجهيزات والمعدات البيوطبية، حيث يغلب على القطاع المقاربة الكمية بتعداد المستشفيات والمراكز الصحية والمستشفيات بالعالم القروي التي تفتقر الى حد أدنى من التجهيزات بل تبنى وتقفل...

- غياب وحدات طبية أو على الأقل عدم تعميمها الخاصة بالتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، ليشمل المؤسسات الصحية الأولية تفعيلا للقانون 103.13 المتعلق مناهضة العنف ضد المرأة.

وللتخفيف من حدة ضعف القطاع نقترح ما يلي:

- بلورة ميثاق وطني واقعي وقابل للتفعيل، وفق مقاربة تشاركية شمولية وخلاقة يضع المواطن في صلب اهتمامات المنظومة الصحية؛

- الرفع من الاستثمار في قطاع الصحة باعتباره قطاعا منتجا واقتصاديا بالإضافة إلى بعده الاجتماعي؛

- الاستفادة من التجارب الدولية، في هذا المجال واستحضار توجيهات منظمة الصحة العالمية الهادفة لضمان تغطية صحية شاملة؛

- ضرورة إعطاء أهمية أكبر واهتماما أكثر على مستوى الحكامة الاجتماعية للرفع من نجاعة الفعل العمومي؛

- وضع خريطة صحية تراعي العدالة والإنصاف في التوزيع المجالي للبنيات التحتية، والموارد البشرية، وإعطاء الأولوية للمناطق الأكثر حاجة وفقرا وهشاشة؛

- تحفيز الموارد البشرية وخلق تعويضات خاصة بالعاملين في القطاعات الخطرة، خصوصا في المختبرات أو في إطار معالجة الأمراض المعدية الخطيرة، للتخفيف من حدة استقالة وهجرة العاملين بالمجال الصحي؛

- ضمان جودة تكوين العاملين بالقطاع، بهدف تأهيلها وملاءمتها مع التطور العلمي والتكنولوجي في مجال العلاج والوقاية، والتدبير والحكامة الصحية، وفق المعايير الدولية؛

- الحرص على توفير العدد الكافي من الأطر الطبية والتمريضية والتقنية في جميع التخصصات والمهن الصحية، استجابة للطلب المتزايد على الخدمات الصحية؛

- تشجيع البحث والابتكار في مجال الطب والصيدلة، والصناعة الوطنية للأدوية؛

- تطوير النظام التعاضدي، والحد من الفوارق المجالية من أجل الولوج العادل للعلاج؛

- تشجيع الصناعة المحلية للأدوية ووضع نظام كفيل بشفافية ونزاهة تدبير الأدوية وتجاوز الضعف الكبير في تقدير دقيق للحاجيات المراد تلبيتها؛

- أنسنة واقع المستشفيات ومصالح الأمراض النفسية والعقلية التي لا زالت تنتهك فيها حقوق المرضى...

- الاشتغال أكثر على الوقاية بدل العلاج ووضع خطة متكاملة بإشراك كافة المتدخلين ووسائط التنشئة الاجتماعية من مدرسة ووسائل الإعلام لتأهيل المواطن وتوعيته بكيفية الحفاظ على صحته خاصة بعض الأمراض المتحكم فيها من قبيل: أمراض السكري، وضغط الدم، والسمنة... كما قامت بذلك تجارب دولية وحققت نتائج مهمة خففت من خلالها الضغط على وزارة الصحة وعلى الخدمات العلاجية.

وانطلاقا من كل ما سبق الإشارة إليه، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالامتناع على الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

4) لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إنها فعلا مناسبة سعيدة أن أتناول الكلمة في إطار الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجان الدائمة للمجلس، وأنتهز هذه الفرصة لأنوه بالعمل الجبار والروح العالية التي طبعت أشغال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والنضج الكبير الذي أبان عنه السادة المستشارون من مختلف مكونات المجلس، في إطار مناقشة قضايا وطنية حساسة تتطلب الحكمة والتروي، شاكرين بالمناسبة السادة الوزراء والأطر المرافقة لهم وكذا أطر مجلس المستشارين الذين ضحوا خلال هذه الفترة من أجل مواكبة وتتبع أشغال اللجان الدائمة.

وسنركز في مداخلتنا هذه؛ على أهم ملاحظات فريق الاتحاد المغربي للشغل داخل قبة البرلمان في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وفق التصميم التالي:

- بخصوص الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

فلابد من التنويه بالمجهودات الجبارة والعمل المتميز الذي يقوم به أطر وموظفو الوزارة وأطر وموظفو مجلس المستشارين الذين يديرون ميزانية الدولة بحنكة وخبرة تجعلهم يحافظون على الأمن المالي، الذي يعتبر الدعامة الأساسية للاستقرار وتنمية الاقتصاد الوطني. لذاك نطالب من موقعنا كنقابة مسؤولة بضرورة المزيد من العناية والاهتمام بالموارد البشرية سواء من خلال تسطير برنامج متكامل للتكوين وإعادة التكوين، أو توفير وسائل وآليات وظروف اشتغال ملائمة.

وبهذه المناسبة نؤكد في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل، على ضرورة دعم وتوطيد دينامية الاستثمار بشقيه العمومي والخاص، وسن تدابير وتحفيزات وتشجيع المستثمرين، والشركات على خلق مشاريع استثمارية بمختلف المناطق عبر جهات المملكة، من أجل إنعاش النشاط الاقتصادي وخلق فرص الشغل وتقليص نسبة البطالة.

وكما ندعو الوزارة إلى مواصلة دعم آليات اليقظة، ودراسة الجوانب المرتبطة بتنافسية وجاذبية الاقتصاد الوطني، وإدراج الرأسمال غير المادي في قياس الثروة الكلية للبلاد.إضافة إلى ضرورة العمل على تبسيط المساطر الجمركية وتسريع عملية مراجعة الوثائق المتطلبة لقبول عمليات تفويت أملاك الدولة الخاصة.

- وفي الشق المتعلق بالميزانية الفرعية لمجلسي البرلمان:

فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على ضرورة العمل على تحسين أداء المؤسسة البرلمانية من حيث التكوين والانفتاح على التجارب الدولية لتأهيل ممثلي الأمة في القيام بمهامهم التشريعية والرقابية وتفعيل الدبلوماسية البرلمانية وتقييم السياسات العمومية، وتقوية قدرات موظفي المجلسين من خلال التكوين والتكوين المستمر والتمكن من اللغات الأجنبية قصد الاضطلاع بمهامهم في مواكبة السيدات والسادة البرلمانيين.

ونغتنم هذه الفرصة لنشيد وننوه بالمجهودات المبذولة من طرف موظفات وموظفي مجلس المستشارين في القيام بمهامهم على أكمل وجه، سواء تعلق الأمر بموظفي الفرق واللجان البرلمانية الدائمة أو العاملين في مختلف المصالح الإدارية بالمؤسسة، من أجل النهوض بمتطلبات الوظيفة التشريعية والرقابية للمؤسسة البرلمانية، وتوفير ظروف عمل ملائمة لفائدة السيدات والسادة المستشارين، حتى يتمكنوا من القيام بالمهام الملقاة على عاتقهم في أحسن الظروف.

وللرفع من قدرات أداء الموارد البشرية وتجويد أعمال المؤسسة التشريعية وجعلها تضطلع بأدوارها الدستورية والمؤسساتية فنرى في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن المجلس مطالب بتسطير برنامج مكثف للتكوين والتكوين المستمر في إطار برامج تعاون دولية تمكن من الانفتاح على تجارب برلمانات عريقة واكتساب قدرات وكفاءات جديدة في مجال التدبير الإداري البرلماني.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، وبصفتنا منظمة نقابية تدافع عن الطبقة الشغيلة بمختلف أطيافها. لابد من طرح مجموعة من التساؤلات في هذا الصدد والمتعلقة بما يلي:

- إلى متى ستظل الهيكلة الإدارية لمجلس المستشارين غير متلائمة مع مجلس النواب، وخصوصا فيما يتعلق بإحداث منصبي خبير ورئيس قسم لإدارات الفرق البرلمانية؟

- إلى متى سيظل منصب رئيس مكتب حبرا على ورق في ظل تواجد

نظام أساسي خاص بموظفات وموظفي مجلس المستشارين؟

- ما هي المعايير التي تتخذونها في تحديد التعويضات عن دورات المجلس؟ حيث نلاحظ عدم دمقرطة توزيع التعويضات بين الموظفين، في الوقت الذي نجد فيه تقارب كبير بين مختلف السلالم. وهنا نطالب بإعادة النظر في منظومة التعويضات.

وكما نؤكد على أن منهجية اختيار الأطر المستفيدة من التكوين يجب أن تحترم مبدأ الشفافية والاختصاص عوض أن تراعي مبدأ الإرضاءات والولاءات.

وعلى هذا الأساس فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نقترح ما يلي:

- خلق خلية أو مركز للدبلوماسية البرلمانية يواكب عمل المديرية المختصة في تدبير الدبلوماسية البرلمانية يسهر على مجال البحث العلمي الدبلوماسي ويواكب التطورات الحاصلة في العالم في هذا الباب؛

- عقد اتفاقيات من أجل التكوين في اللغات لفائدة البرلمانيين والأطر على حد سواء؛

- تقديم الدعم المادي والمعنوي للموظفين، وذلك من خلال تمكين موظفي المجلس من السكن، وكذا الرفع من الدعم المقدم لجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي المجلس.

- وأما بخصوص الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

فإننا نثمن الجهود المبذولة على مستوى هذه المؤسسة الدستورية، وننوه بالعمل الذي تقوم به، رغم محدودية إمكانياتها، ونعبر عن ارتياحنا لما يرد من معطيات قيمة بالوثائق التي يضعها المجلس رهن إشارة البرلمان والتي تتخذ أشكال دراسات جريئة وموضوعية وتتسم بطابع الحياد، والتي غالبا ما يتم إنجازها في أوقات وأزمنة قياسية.

وإذا كان الدستور قد خول للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مهمة الاستشارة في كل ما يتسم بالطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي، إلا أن التساؤل الذي ينبغي أن يطرح هل هذه التوصيات تظل حبيسة التقارير التي يعدها المجلس أم يكون لها ترجمة في المقترحات والمشاريع المعدة للتصديق. الشيء الذي يطرح التساؤل عن صحة مدى اعتبار المجلس كمؤسسة استشارية في ظل غياب أي مقتضى يلزم الأخذ بالتوصيات المقدمة أو على الأقل يوجب تعليل عدم الأخذ.

وعلى هذا الأساس؛ فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نرى أن تركيبة المجلس يجب أن تنفتح على خبرات وطنية وأجنبية ومؤسساتية، ونرى هنا انفتاحه مثلا على المجلس الأعلى للحسابات، مجلس المنافسة، الهيئة الوطنية لمحاربة الرشوة...، الأمر الذي سيجعل الآراء والتقارير التي يعدها محاطة بسقف من المعطيات الميدانية التي تتوفر فيها المؤسسات السابقة الذكر على التأهيل الضروري وللترجمة الحقيقية لكل الانشغالات والتساؤلات المعيشة.

كما وأن هناك رهانات أخرى علقت على هذا المجلس تحقيقها يتطلب أن تشكل هذه المؤسسة فضاء للحوار الاجتماعي العقلاني والمسؤول بعيدا عن المزايدات السياسية أو توظيفه لأغراض انتخابية رخيصة بل يجب أن يظل خلية دائمة للتفكير العميق في الأسئلة التي ترهق المغرب الراهن ساعيا للإجابة عنها سواء همت الجانب الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي أو البيئي، لهذا كان لزاما التدقيق في معايير اختيار أعضاء هذه المؤسسة والاعتماد على اطر وفاعلين مشهود لهم بالكفاءة يراهن على خبراتها لكي يكون المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي على الموعد مع الإصلاح وإعادة بناء الثقة في المؤسسات الاستشارية.

وإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل لابد من طرح بعض التساؤلات وإبداء مجموعة من الملاحظات في مسألة تدبير المجلس ومنهجية عمله مع الحكومة، وذلك من خلال:

- مدى حضور وبصمة توصيات المجلس في إعداد مشاريع قوانين المالية السنوي؛

- ما هو دور المجلس في مراجعة النموذج التنموي الجديد؟

- هل هناك دراسة لمسألة الثروة بالمغرب؟

- هل هناك توصيات وإحصاءات حول مستويات الفقر والصحة والتعليم ببلادنا؟

- هل هناك تقارير تهم مسألة الحكامة؟

- ما هي المعيقات الحقيقية للاستثمار بالمغرب؟

- كيف يمكن تنزيل مقاربة جهوية حقيقية تراعي كل التفاوتات والتطبيق الفعلي لمبدأ العدالة المجالية؟

- ما هي نسبة استنزاف الاقتصاد الغير مهيكل لمالية الدولة؟

- ما هي الأرقام الحقيقية لمعدلات البطالة في مختلف الفئات: الشباب، النساء، بالوسط الحضري، بالعالم القروي، صفوف الأميين وفي صفوف خريجي الجامعات والمعاهد والدارس العليا.

- أما بخصوص الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة:

وضمن ما جاء في عرض تقديم الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة والذي يندرج ضمن السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020، لاحظنا في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل غياب معطيات وافية وتقارير مفصلة حول مجموعة من المؤسسات الدستورية التابعة لمصالح رئاسة الحكومة، بهدف تقوية التواصل، وتعزيز آليات العمل وخصوصا بين مؤسستين دستوريتين هما البرلمان ورئاسة الحكومة؛ إضافة إلى باقي المؤسسات الدستورية الأخرى، وهنا يمكن التساؤل حول كيفية صرف الاعتمادات المرصودة لها.

ومن جهة أخرى، نثير إشكالية إقدام الحكومة على تقسيم المجتمع المغربي إلى طبقتين وخلق صراع وعداوة بين الأغنياء والفقراء. ما تأثير قرارات الزيادات على القدرة الشرائية للمواطن؟

وإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نتأسف على الزيادات المتتالية للحكومة بدون مواكبتها بأي مبادرة تهم تحسين القدرة الشرائية للمواطن. على كل فإن الخطابات والشعارات التي رفعتها الحكومة كلها تصب فيما هو سياسي وليس اجتماعيا، وهي بمثابة حقنة تخدير للمواطن المغربي، حيث تم التأكيد على أن دواعي إقرار هذه الزيادات لن يكون له أي أثر على المستهلك المغربي، وأنها الوسيلة المثلى لإنقاذ المغرب من عتبة الإفلاس.

وعلى كل، فإن من بين نتائج تدني القدرة الشرائية للمواطن المغربي، هو ارتفاع المديونية إلى درجة يمكن وصفها لدى البعض بحالة "المديونية المفرطة"، وأن الحكومة تسعى إلى إنقاذ المغرب على حساب المستهلك، دون أن تدري أنه باللجوء إلى هذا النوع من العمليات قد تضحي بالمستهلك، وأن المعادلة صعبة لأنه بدون المستهلك لا وجود لمولود اسمه "الاقتصاد".

كما وأننا في فريقنا نؤكد على أن أي ارتباك يقع على مستوى السلم الاجتماعي يعتبر قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي وقت وحين، وللحفاظ على ذلك، فإن الأمر يتطلب الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، بدلا من إرضاء المؤسسات المالية التي تقع في أزمات. كما نرى أنه من غير المعقول أن تجهل الحكومة الكثير من القوانين وتمس بالقدرة الشرائية للمواطن، لأنه بدون مستهلك لا يمكن أن يكون هناك اقتصاد وبالتالي يجب على الحكومة ألا تنسى أن المحور والمحرك الأساسي للنمو الاقتصادي هو المستهلك، وتعلم أنه ليس بقرة حلوبة كما يعتبره البعض، بل هو فاعل اقتصادي، وهي القيمة التي تجهلها الحكومة.

كذلك، فإننا نتساءل عن التدابير المتخذة لحماية القدرة الشرائية للمستهلك، في ظل اتساع رقعة ولهيب نيران الزيادة في أسعار المواد الغذائية خاصة الأساسية منها، وارتفاع أسعار المحروقات في انتظار وفاء الوزارة بوعودها حول تسقيف أسعار البترول، والتي سبقت الإشارة إليها سلفا مما يعمق من أزمة القدرة الشرائية للفقراء والمستهلكين من الطبقة الوسطى.

- وفي الشق المرتبط بالميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط:

في البداية لابد من الإشادة والتنويه بالعمل الذي تقوم به المندوبية السامية للتخطيط من خلال الأرقام والأبحاث والدراسات التي تقوم بها، باعتبارها مصدرا مهما لإنتاج المعلومات الإحصائية وأهميتها لباقي صناع القرار السياسي في البلاد. وهنا نؤكد على دور المندوبية في مراجعة النموذج التنموي المغربي ومدى تحقيقه للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي المنشود في التقليص من الفوارق الاجتماعية والبطالة ومدى قدرة البرنامج على تحقيق الأهداف التي جاء لها الدستور.

ولكن فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل قبل الحديث عن الميزانية المخصصة للمندوبية السامية لابد من التساؤل عن مدى مصداقية الأرقام والإحصائيات التي تصدرها المندوبية السامية للتخطيط؟

لذلك لا غرابة إن وقفنا على أرقام تتضارب وتتصادم فيما بينها من أجل أن تظل الحقيقة، هي تلك القطار الذي ليس له محطة ليقف عندها بشكل واضح، كأن تعلن المندوبية السامية للتخطيط عن أرقام في موضوع ما أو إحصائيات معينة وتكون النتيجة مثلا مغايرة وبعيدة عن الأرقام التي تعلن عنها الحكومة في الموضوع نفسه أو نجد وزارة المالية بأكثر من رأس، وفي النهاية لا نحصل سوى على رأس مملوء بزوائد وغواش. فهذه الإشكالية في تضارب الأرقام تجعل المستثمرين الأجانب يتخذون الحذر قبل أي خطوة في استثمار رؤوس أموالهم بالمغرب.

ومن جهة أخرى، فإن الكثير من الخبراء والمحللين الاقتصاديين بالمغرب ينتقدون تضارب الأرقام مما يفقدها مصداقيتها سواء على المستوى الداخلي أو الدولي إذ ليس من الطبيعي أن تظل مؤسسات تصدر أرقاما بشكل غير دقيق ومن دون تناول صحيح للمستجدات التي تعرفها بلادنا كما يجب على الحكومة أن تتخذ إجراءات مالية واقتصادية تحقق الاستقرار والأمن بالبلاد ونحن نعرف أن المغرب على الرغم من فتحه لأوراش كبرى فمن جهة أخرى نجده لا يزال يخوض الكثير من الحروب، محاربة الفقر، ومحاربة البطالة، ومحاربة الأمية، ومحاربة الرشوة... في الوقت الذي هي حرب واحدة يمكن أن تعصف بنا في آخر الترتيب الدولي.

ويمكن تفسير اختلاف الأرقام الاقتصادية التي تقدمها الحكومة وتلك التي تعرضها مؤسسات رسمية، مثل بنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط، بسعي الحكومة، بشكل دائم، إلى "تقديم أرقام متضخمة تشعر المواطنين المغاربة بالتفاؤل".تحاول من خلال هذه الأرقام بث الأمل في نفوس المغاربة، وإقناعهم بأنها حققت إنجازات للوطن في فترة ولايتها".

في المقابل، ما يبرر اختلاف أرقام المنظمات الدولية، أو البحوث التي تقوم بها مؤسسات الدولة، مع معطيات الحكومة، هو أنها لا تعتمد إطلاقا على أرقام الحكومة، بل على أرقام مؤسسات أخرى مثل المندوبية السامية للتخطيط.

وعلى هذا الأساس؛ لابد من التأكيد على ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري في المندوبية، لأنه العنصر الوحيد الكفيل بإنتاج المعلومات الصحيحة وإعطاء التحاليل العلمية الدقيقة، واستنتاج الخلاصات في ظل ندرة الكفاءات وفي ظل رغبتنا جميعا في تحسين المردودية والنجاعة.

وخلاصة القول؛ فالملاحظ أن الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، لا ترقى لطموحات وتطلعات المواطنين وفراغها من كل بعد اجتماعي، وعليه

فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بنعم على الميزانيات الفرعية التابعة للجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

والسلام.

5) لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف بتناول الكلمة باسم الاتحاد المغربي للشغل في إطار الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجان الدائمة للمجلس، وهي مناسبة ولو سنوية للتنويه بالعمل الجبار الذي تقوم به اللجنة وروح المسؤولية التي طبعت أشغال لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة، وروح الانسجام ونكران الذات الذي أبان عنه السيدات والسادة المستشارون من مختلف مكونات المجلس، خلال مناقشة قضايا وطنية حساسة تتطلب الحكمة والتروي.

وسأركز في مداخلتي على أهم ملاحظات فريق الاتحاد المغربي للشغل داخل قبة البرلمان في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المحتلة وفق التصميم التالي:

• قطاع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

وإذا كانت مناقشة ميزانية هذا القطاع لا يمكن الحديث عنها بشكل معمق أو تعديلها بأي حال من الأحوال سأركز في مداخلتي على الحديث عن دور الوزارة للارتقاء بالعمل الدبلوماسي من أجل الدفاع عن المصالح العليا للبلاد، وتكريس إشعاعه كبلد مسؤول وذي مصداقية من خلال ما ورد في كلمة السيد الوزير وبالخصوص:

- تجويد العمل الدبلوماسي والرقي به للدفاع عن القضية الوطنية؛

- تعبئة الإمكانات الدبلوماسية لتعزيز الإشعاع الدولي للمغرب، والتعريف بالنموذج المغربي؛

- تنويع الشراكات على أساس الالتزام بالثوابت الوطنية للمملكة؛

- مواصلة حضور المغرب ودوره المسؤول في القضايا الإقليمية؛

- رفع القدرات الدبلوماسية في التعاطي مع مختلف التحديات العابرة للحدود.

وأكيد أن القضية الوطنية هي محور النقاش خصوصا على ضوء المستجدات التي عرفتها، والمكتسبات التي حققتها الدبلوماسية المغربية وآخرها قرار مجلس الأمن 2494 والذي جاء ليعزز كما جاء على لسانكم:

- مأسسة مسلسل المائدتين المستديرتين باعتبارهما الإطار الوحيد والأوحد للتوصل لحل سياسي لإنهاء الخلاف الإقليمي حول الصحراء المغربية؛

- تحديد الهدف المتوخى من المائدتين، وهو التوصل لحل سياسي واقعي ودائم مبني على التوافق؛

- تأكيد وتحديد من يجلس حول المائدة، وهي المغرب – الجزائر – موريتانيا والبوليساريو باعتبارها أطراف معنية بالموضوع؛

- التأسيس لمقاربة براغماتية وبناءة للمضي قدما بالمسلسل السياسي.

وأكيد أننا في الاتحاد المغربي للشغل نبارك كل هذه الإنجازات وحريصون كل الحرص على أن تحترم الشروط التي وضعها المغرب لفتح أي نقاش مع الأطراف المذكورة بكونها معنية بالموضوع.

وأكيد أن موضوع القضية الوطنية لا يمكن أن نفصله على موضع المغرب وانفتاحه على المحيط الدولي والإفريقي على وجه الخصوص، لأن تقوية العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف مع العديد من الدول الوازنة ستمكن من تقوية موقف المغرب في كل قضاياه الخارجية على مستوى المنظمات والتكتلات الإقليمية والدولية، وهذا ما يؤكده الحضور الفعلي لبلادنا كعنصر فعال في خدمة قضايا الأمن والسلم والاستقرار والتنمية المستدامة،حيث أن المغرب حافظ على دوره في العديد من القضايا كمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتوفير الأمن وقضايا الهجرة وغيرها من المنجزات التي حققتها ولازالت تحققها بلادنا، دون أن ننسى الحضور القوي بلادنا على المستوى الثقافي والديني وقضايا التغيرات المناخية وغيرها من القضايا التي تهم القارة الإفريقية وباقي دول العالم.

لابد من الإشارة إلى الموارد البشرية للوزارة والثناء على العمل الجبار الذي تقوم به، ونطالب كنقابة مسؤولة بالاهتمام بأوضاعهم المادية والاجتماعية سواء تعلق الأمر بالأطر داخل الوزارة أو سفارات وقنصليات المغرب بالخارج، حتى يتسنى لهذه الأطر القيام بعملها خدمة للقضايا الوطنية وللجالية المغربية بدول العالم، مع احترام مبدأ المسؤولية والمحاسبة حفاظا على المصالح العليا لبلادنا، والضرب بقوة على يد كل من تهاون في إنجاز مهامه وعمله، واستخف بمسؤوليته اتجاه المواطن والوطن.

ولابد بهذه المناسبة أن نندد بالواقع الذي استهدف العلم الوطني من خلال إحراقه، ونطالب بإخراج قانون يحمي العلم الوطني ومقدسات البلاد.

وفي هذا السياق، فإننا بمجلس المستشارين ومن خلال دورنا

الدستوري الذي تنص عليه الفقرة العاشرة من الفصل العاشر من الدستور نحاول القيام بمهامنا رغم ضعف الإمكانيات المادية واللوجستيكية التي ستمكننا من مواجهة المؤامرات والدسائس التي يمكن أن تحاك ضد مصالحنا الوطنية وعلى وجه الخصوص قضية وحدتنا الترابية، ونطالب بشراكة جدية بين البرلمان عموما والوزارة من أجل خلق جهاز إداري بالوزارة يواكب كل المهام الدبلوماسية، ويمكنها من الملفات والمعطيات حول القضايا المعروضة، إننا نحاول القيام بدورنا الدبلوماسي لتطوير العلاقات المغربية الفلسطينية ونساند الشعب الفلسطيني في محنته، ولو بأضعف الإيمان من خلال بلاغات وبيانات الاستنكار التي تصدرها مجموعة الصداقة والتعاون المغربية الفلسطينية بمجلس المستشارين.

إن الدبلوماسية الإفريقية أصبحت الرهان الأكبر لبلادنا من أجل المساهمة في تطوير الشعوب الإفريقية والمساهمة في تنميتها اقتصاديا واجتماعيا، وكذا الاستفادة من تجاربها وتكتلاتها الاقتصادية، حتى نكون فعلا صلة الوصل بين إفريقيا وأوربا من خلال موقع المغرب الاستراتيجي من جهة وعلاقاته المتميزة مع الجوار الأوربي من جهة ثانية. لذلك فإننا نكرر طلبنا مد يد العون للبرلمان من أجل ضمان نجاعته الدبلوماسية وخلق تكامل بين مختلف المتدخلين في هذا المجال (نقابات، مقاولات، جمعيات، مجتمع مدني...) من أجل تفعيل حقيقي للدبلوماسية الموازية ومواكبة العمل الدبلوماسي الرسمي من خلال وضع استراتيجية واضحة المعالم تتوخى ضمان الاتفاقية والتكامل وتوفير المعلومة في حينها، والاستفادة من تأطير الوزارة للبعثات الدبلوماسية الموازية سواء كانت برلمانية أو غيرها.

وتعزيز دور المجتمع المدني في الدفاع عن القضية الوطنية إلى جانب باقي أنواع الدبلوماسية سواء كانت فنية أو رياضية أو ثقافية.

ونطالب بالمناسبة الاهتمام بشؤون الجالية المغربية المقيمة بالخارج والتدخل الفوري لحل مشاكلها إن على مستوى القضاء أو المصالح الإدارية الأخرى، حيث لم يعد من المقبول أن يقضي المهاجر المغربي عطلته السنوية بين ردهات المحاكم والإدارات من أجل حل مشاكله، وخصوصا قضايا النصب التي يتعرضون لها من قبل بعض المنعشين العقاريين أو بعض الوسطاء والسماسرة، وتفعيل الفصل 17 من الدستور من أجل ضمان مشاركتهم السياسية والتمثيلية كمغتربة العالم.

• قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية:

للأسف فنحن خلال مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف لا يمكن أن نعدل في مضمونها، وهذه من والنقائص التي تحول دون عمل اللجان الدائمة في المجلس للقيام بدورها الدستوري بشكل حقيقي وفعال من أجل مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصاتها، لذلك سنقتصر كالعادة على مناقشة أوضاع القطاع والمشاكل التي يعني منها، في انتظار تعديل حقيقي على مستوى القوانين المؤطرة لمناقشة قانون المالية السنوي لتمكين اللجان من ممارسة اختصاصاتها كاملة غير منقوصة.

أما بخصوص الشأن الديني في بلادنا فإننا نثمن إستراتيجية الدولة في هذا الباب ونثمن كذلك عمل الوزارة في هذا المجال، من خلال تفسير مضامين العقيدة الرسمية، وتوضيح مضامين الطقوس التقليدية بحيث تجعلها مناسبة للأوضاع الجديدة، وقادرة على مقاومة المؤثرات الخارجية.

إن الشأن الديني هو الأساس في بناء الإنسان وحماية الأوطان، والوزارة مطالبة بالانخراط في التحولات التي يعرفها العالم في هذا المجال، لتُحدث فيه تغييرات من حيث إعادة الهيكلة وإحداث أوراش كبرى للرقي بالخطاب الديني بصفة عامة. فالأمن الدين ببلادنا إحدى أهم ركائز الاستقرار والتطاول على الشأن الديني من بعض الجهات الخارجية قد يؤدي إلى تفسير بعض النصوص الدينية بشكل مغلوط ومتعمد، إلى زرع بذور الفتنة والشقاق في صفوف المغاربة، لذلك فإن العمل على ضبط المتدخلين في هذا الشأن وتفعيل دور المجالس العلمية سيمكن من إرساء أسس الدين المعتدل الذي يؤسس إلى ثقافة المحبة والإخاء عوض العنف والإرهاب، والعمل شاق يتطلب تظافر جهود كل المتدخلين وعلى مستوى كل المؤسسات والسلط في بلادنا.

إضافة كل ذلك، نؤكد على ضرورة تحسين الوضعية الاجتماعية للقيمين الدينيين والأئمة والمؤذنين سواء من خلال الزيادة في الأجور أو منح المكافئات أو الاستفادة من التغطية الصحية.

إن التطور الذي عرفه مجال التأطير الديني ببلادنا جعل العديد من الدول الصديقة، تتهافت على الاستفادة من دروس تكوين أئمتها بمعاهد المملكة، حيث تحول المغرب إلى قبلة بالنسبة إلى العديد من الدول الإفريقية التي أصبحت تتسابق على الاستفادة من خبرته في المجال الديني، والتوقيع على بروتوكولات التعاون مع العديد منها.

وانخرطت بلادنا في إعطاء انطلاقة جديدة للتعاون مع عدد من الدول الإفريقية في الحقل الديني، سواء على مستوى تنظيم دورات تكوينية للأئمة، أو بناء المساجد.

إضافة إلى كل هذا، ورغم المردود الجيد الذي تعرفه منظومة التكوين داخل دار الحديث الحسنية التي أصبحت تابعة لوزارة الأوقاف، يجب تحسن التكوين وتطويره بهذه المؤسسة، وذلك لاستقطاب جيل جديد قادر على القيام بالمهام الجديدة، وأهمها، تنمية قدرات الإبداع والإقناع لدى العلماء المرتبطين بالمؤسسة الرسمية، وتأهيلهم من أجل التعاطي مع الواقع الإعلامي ومنافسة تعددية الخطاب الديني وجاذبيته، والمبثوث عبر قنوات تملك كل إمكانيات الانتشار والإشهار، خصوصا بعد أن تعزز الإعلام الوطني بإحداث قناة محمد السادس للقرآن الكريم بتاريخ 02 نونبر 2005 بهدف المساهمة

في تعزيز الدور التربوي للإعلام السمعي البصري العمومي، وجعله أداة أساسية لصيانة هوية الأمة المغربية وإبراز الوحدة العقائدية للأمة، وإحداث موقع للوزارة على شبكة الانترنيت في إطار الحرص على إبراز الوحدة العقائدية للملكة.

لذلك فإن الإقبال الدولي على التجربة المغربية في مجال التكوين الديني يجب أن يواكبه إصلاح لشؤون العاملين بهذا القطاع والذين سبقت الإشارة إليهم سلفا من قيمين دينين وأئمة ووعاظ حتى لا يصبحوا أمام الفقروالحاجة فريسة سهلة للإغراءات المادية الخارجية، والتي يمكن أن تحيدهم عن دورهم الحقيق في إرساء القواعد الدينية الحقيقية، والعمل على نشرها بشكل سليم، لتأطير المجتمع عموما والشباب على وجه الخصوص، وإبعادهم عن براثن التطرف والإرهاب،لإيجاد سبل التعاون والتنسيق لترسيخ قيم الوسطية والاعتدال، وتنمية الحس الوطني،. ولا يجب أن ننسى تناول قضايا الإعاقة والشباب والمرأة والطفولة والبيئة في الندوات الخاصة التي تنتجها في المناسبات الدينية والوطنية، والنهوض بالخطبة المنبرية شكلا ومضمونا مع الالتزام بمبادئ الوسطية والاعتدال.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على ضرورة تعزيز العناية بأماكن العبادة والارتقاء بها، وإلى مواصلة تنفيذ برامج بناء المساجد وتأهيلها وصيانتها وتطوير وسائل تسييرها خاصة بالوسط القروي.

كما ندعو إلى دعم الخطاب الديني المعتدل وتعزيز دور مؤسسة العلماء ودعم دورها في مجال الدعوة والإرشاد والإصلاح في المجتمع، والاستمرارفي دعم دور المساجد والأوقاف والمؤسسات ذات الصِّلة، كما نؤكد على ضرورة العناية والاهتمام بوضعية العاملين في الحقل الديني، بما يخدم تعزيز الأمن الروحي للمغاربة وتوطيد النموذج المغربي في تدبير الشأن الديني القائم على الوسطية والاعتدال، وترسيخ الهوية الوطنية.

• قطاع إدارة الدفاع الوطني:

لا شك أننا ندعم ونساند كل مكونات القوات المسلحة الملكية من أجل لعب دوره الإنساني في استتباب الأمن وتقديم المساعدات الإنسانية سواء من خلال القوات المسلحة وبعثاتها، أو المستشفيات العسكرية التي تقوم بخدمة المواطنين بالدول العربية والإفريقية المتضررة من الحروب والآفات. ومواصلة تعزيز وعصرنة الخطط الدفاعية الأمنية الاستباقية للقوات المسلحة الملكية بجميع مكوناتها، وتنمية قدراتها الميدانية، وتعزيز مواردها البشرية ورفع مستوى كفاءتها وجاهزيتها المهنية بهدف الاضطلاع بمهامها بنجاعة ومهنية عالية.

ولا تفوتنا الفرصة بهذه المناسبة لنطلب منكم تقييما أوليا لنتائج القانون 44.18 المتعلق بالخدمة العسكرية من خلال الأهداف المسطرة والمتمثلة في تكوين الشباب على المواطنة وتحمل المسؤولية انطلاقا من مجالات التكوين التي يستفيدون منها طيلة مدة الخدمة.

ونثمن بالمناسبة دور القوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة وكافة القوى الأمنية ببلادنا في محاربة ظاهرة الهجرة السرية والتصدي للجريمة الدولية العابرة للقارات، ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة بكل أنواعها.

كما لا تفوتنا الإشادة بمستوى الخدمات المقدمة من طرف المستشفيات العسكرية، ونطالب بهذه المناسبة بالتفكير في صيغة شراكة مع الدولة لفتح هذه المستشفيات أمام المدنيين، مما يمكن في نفس الوقت من رفع مداخيلها. كما لا تفوتني الفرصة للتطرق للجانب الاجتماعي الذي بُذلت فيه مجهودات كبيرة لتحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية، وتتمثل في توفير الخدمات الصحية بكل أنواعها، وتوفير مساكن لفائدة العسكريين ذوي الدخل المحدود من خلال تفويتها لهم بأثمنة تفضيلية، وإعانة البعض الآخر من اقتناء مساكن اجتماعية.

كما نؤكد على ضرورة الاهتمام بأفراد القوات المسلحة الملكية سواء المنخرطين في الخدمة أو المتقاعدين أو الأرامل أو الأيتام، مؤكدين على ضرورة رفع تعويضات الجنود المرابطين على الحدود، وأخص هنا بالذكر الجنود والضباط الذين ضحوا بالغالي والنفيس من أجل الدفاع عن التراب الوطني وتم اعتقالهم آنذاك من طرف البوليساريو بتندوف، حيث قضوا سنين طويلة تجاوزت 25 سنة، هذه المجموعة التي سبق لها أن عمرت بالقرب من مؤسستنا الموقرة لأشهر طوال، وقامت خلال شهر أكتوبر الماضي بوقفات واحتجاجات مجددة أمام مقر البرلمان،تنتظر من الحكومة أن ترفع عنها الضرر المادي والمعنوي الذي شملها.

كما نطالبكم السيد الوزير بتبني مجموعة من الأعمال والمبادرات تدخل في تحسين الخدمة الاجتماعية لأفراد القوات المسلحة الملكية، وأخص بالذكر:

- حماية استقرار الخلية العائلية وحل المشاكل العائلية والعلائقية الناتجة عن الخلافات الزوجية والتجمع العائلي والمشاكل العقارية ونزاعات الجوار والتوقف المدرسي؛

- تحسن الأوضاع المزرية التي يعيش فيها الجندي المتقاعد وأرملة الشهيد على السواء؛

- دعم عائلات الأطفال الذين يعانون من إعاقة بالتكفل ببعض المصاريف، ومساعدتهم على ولوج لمراكز المتخصص في هذا المجال، ورفع من رواتب الزمانة لمواكبة ارتفاع أسعار الأدوية والفحوصات الطبية؛

-تسوية وضعية الأرامل وذلك بحصولهن على معاش أزواجهن كاملا بعد وفاتهم.

نحن لا ننكر المجهودات الجبار التي تقوم بها الوزارة في هذا المجال، ولا يمنعنا هذا من المطالبة بتسوية الوضعية الإدارية والمالية لكل المعتقلين مهما كانت مدة اعتقالهم، كما هو معمول به في جميع الدول، مع تكريمهم وتوشيحهم بأوسمة، حيث ستكون هذه المبادرة عملية

تحفيزية في صفوف القوات المسلحة سواء منهم المرابطون على الحدود أو داخل الوطن في مختلف مناطق المملكة المغربية، للرفع من معنوياتهم وحفاظا على كرامتهم التي ظن البوليساريو والموالون له أنه سلبها منهم، بل بالعكس هم جنود وضباط شجعان ووطنيون وستظل تضحياتهم الجسام مرسومة في تاريخ المغرب رغم تعاقب الأجيال.

وفي الختام، السيد الوزير، نتمنى الاستجابة لبعض المطالب المنطقية لهذه الفئة التي دافعت عن الوطن، وحصنت الصحراء المغربية ضد كل الأطماع الخارجية، وبنت الأحزمة العسكرية وقدمت التضحيات الجسام. ونؤكد بوجه الخصوص على الرفع من رواتب المعاش، وتوفير الأدوية الضرورية بأثمنة جد تفضيلية، وتمكينهم من الاستفادة من نظام تعاضدي مشرف ومتميز.

• قطاع قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

لابد من التذكير خلال مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، برسم السنة المالية 2020 بمسار المقاومة في بلادنا والذي يحفل بعدد من الدروس والعبر، التي يمكن استخلاصها، ومن أهمها أن الوطن قوي بالحس الوطني لأبنائه وبناته، الذين يلتحمون في أوقات الشدة والأزمات،وأن التعبئة المستمرة، هي التي جعلت الانتصار يتحقق، ومعه تحققت الوحدة الوطنية، وبزغت شمس الحرية والاستقلال، لذلك أغتنمها فرصة للترحم على أرواح شهداء وحدتنا الترابية ونكن التحية والتقدير والاعتراف لمن لازالوا على قيد الحياة ويعيشون ويتواجدون بيننا، فإنه من واجبنا الاهتمام بشؤونهم الاجتماعية، دون أن ننسى أسر من توفتهم المنية.

إنه من واجبنا أن نوفر لهم الحد الأدنى من العيش الكريم، والسكن اللائق والرفع من التعويضات الشهرية الممنوحة لهم، بما يكفل احتفاظ المعنيين بالأمر بكرامتهم وبمكتسباتهم، واتخاذ المبادرات والإجراءات التي من شأنها إيلاء قيمة مضافة لتدبير منظومة التغطية الصحية في كل جوانبها الإجرائية والعملية لفائدة المستفيدين منها من المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير.

ولا يجب أن ننسى الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بمجال التأليف والنشر ومكتبات فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير من خلال إثراء وتثمين المكتبة الوطنية عموما ومكتبات فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير عبر التراب الوطني بالإصدارات والمؤلفات والمذكرات والسير الذاتية وكتاب الطفل والأبحاث الموثقة لتاريخ المغرب في أبعاده المحلية والجهوية والوطنية،وكذا المشتركة والمتقاسمة مع البلدان الشقيقة والصديقة واعتبارها فرصة للتعريف برموز الوطن وأعلامه وتحولاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

وكذا الاهتمام بالأفلام الوثائقية التي تعرف بتاريخ المقاومة المغربية من أجل استقلال البلاد، وبهذه المناسبة نؤكد على ضرورة دعم الجمعيات المهتمة بتطوير والحفاظ على الموروث التاريخي المغربي سواء منها المادي أو اللغوي وعلى رأسهم تاريخ بلادنا في مجال المقاومة والنضال.

أما بخصوص تدبير الموارد البشرية والمالية فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على ضرورة تدبير هذا المجال برؤية استشرافية وحكيمة خصوصا بعد التقلص المستمر لهذه الموارد بفعل الإحالة على التقاعد، ومحدودية المناصب المالية المخصصة للقطاع (10 منصب برسم السنة المالية 2020). ولدرء هذا الخصاص يجب فتح المجال أمام كفاءات شابة جديدة وتمكين المندوبية من مناصب مالية أكثر، وفتح المجال أمام باقي الموظفين للاستفادة من الترقيات المستحقة ومناصب المسؤولية في مراعاة كاملة لمبدأ الشفافية والكفاءة والاستحقاق. والإسراع بتنزيل التنظيم الجهوي الجديد للمصالح الخارجية للمندوبية، والعمل على خطة واقعية للتكوين المستمر تمكن هذه الموارد من التأقلم مع المتغيرات والمستجدات التي يعرفها حقل الوظيفة العمومية، وضخ دماء جديدة لربح رهان التحديث والاستجابة للمتطلبات المتجددة في هذا المجال.

ولا تفوتنا الفرصة للتذكير بضرورة الاهتمام بالجانب الاجتماعي للموظفين من خلال دعم جمعية الأعمال الاجتماعية لتمكينها من القيام بمهامها الاجتماعية لفائدة الموظفين ومعالجة طل القضايا التي تستأثر باهتمامهم، وخلق جسور الحوار مع ممثلي الموظفين في إطار لحوار البناء والجاد الهادف إلى المصلحة المشتركة.

ولابد هنا من التأكيد على أن الميزانية المرصودة لهذا القطاع غير كافية ولا ترقى إلى مستوى التطلعات في المجالات الاجتماعية والصحية لأفراد المقاومة وأعضاء جيش التحرير، وأشكر بالمناسبة المجهودات التي تقوم بها المندوبية السامية من أجل تأطير ومساعدة هذه الفئة التي تستحق كل شكر وتنويه وتقدير لما أسندته من خدمات جليلة لهذا الوطن العزيز.

لكل ما سبق الإشارة إليه فإننا نصوت بنعم على الميزانيات الفرعية التابعة للجنة الخارجية والحدود والمناطق المغربية المحتلة والدفاع الوطني برسم السنة المالية 2020.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

6) لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إنها فعلا مناسبة سعيدة أن أتناول الكلمة في إطار الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الميزانيات الفرعية التابعة الداخلية والجماعات

الترابية والبنيات الأساسية، كما وأنتهز هذه الفرصة لأنوه بالعمل الجبار الذي تقوم به هذه اللجان لدراسة المشاريع الخاصة بالقطاعات التابعة لها في حيز زمني أقل ما يقال عنه أنه لا يتناسب وأهمية هذه القطاعات والمشاكل التي تعيشها، وهي:

- قطاع الداخلية؛

- قطاع التجهيز واللوجستيك والماء؛

- قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛

• قطاع الداخلية:

أتشرف بمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية لسنة 2020 الرامي لتحقيق الأهداف المسطرة في قطاع الداخلية، تجسيدا للبرنامج الحكومي الذي أساسه الجانب الاجتماعي والاقتصادي والذي يشكل منعطف تاريخي في بلادنا على ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والإقليمية والعالمية، هذه الأخيرة التي واكبها المغرب بمرجعيات يضمنها الاستقرار الذي تنعم به بلادنا، دستور متضمن للخيار الديمقراطي وانخراط المغرب في المنتظم الدولي من خلال مواثيق ومعاهدات دولية، وتوجيهات وخطابات ملكية تؤكد على بلورة نموذج تنموي ناجع وشامل وإجراءات عملية مجسدة في التعديل الحكومي الأخير، في هذه السياقات تعتبر مناقشة مشروع ميزانية الداخلية بالأهمية بما كان، لرفع التحديات وتحقيق الأهداف التي سطرتها وزارتكم للمساهمة في تجاوز الأعطاب والعوائق التي تحول دون التنمية المنشودة والإقلاع الاقتصادي، وتحسين المستوى الاجتماعي لكافة شرائح مجتمعنا، حتى نتمكن من تبوأ المكانة بين الدول الصاعدة.

وفي إطار الاختصاصات وتعدد المسؤوليات وهي كثيرة، والتي هي على سبيل المثال لا الحصر توفير الأمن وحماية الأرواح والأعراض، الأموال وحرية المواطنين والمواطنات، ومحاربة الجرائم وتجفيف منابعها ومحاربة المخدرات وإدارة المنشآت وتأهيل الإدارات وتحديثها، مكافحة الحرائق والإنقاذ والإسعاف والوقاية المدنية ومكافحة الإرهاب.

السيد الوزير،

نثمن عاليا ما جاء في عرضكم، وننوه بالمجهودات التي تبذلها وزارتكم، وتفاعلا معه سأتناول بعض المواضيع لأهميتها، والتي تدخل في صلب اهتماماتكم.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نقر بالمكانة التي يحتلها المغرب في مكافحة الإرهاب باستباقية، تترجم الحكامة الأمنية وتوفير الأمن والاستقرار ونغتنم هذه الفرصة لنحيي عاليا أجهزتنا الأمنية بمختلف أنواعها وعلى الواجب الذي يقومون به خدمة لبلادنا، ونتأسف لما يتعرضون له أحيانا من عنف ومخاطر وموت، وأملنا كبير فيهم في محاربة الجريمة وعصابات السطو والسرقة ومروجي المخدرات، وترهيب المواطنين وهي أعمال تشكل قلقا ورعبا ببعض المدن المغربية، ولنا السيد الوزير إيمانا راسخ لتعزيز الحكامة الأمنية الضامن الأساسي لاستقرار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وخلق جو يشجع على الاستثمار والاهتمام بالمشاكل التي تعيشها ساكنة بعض المناطق جراء ضعف الخدمات الاجتماعية وقلة البنيات التحتية، ونتوخى في هذا الباب التفاعل بشكل إيجابي يطبعه الحوار مع الاحتجاج المنظم والسلمي في إطار قانوني، خصوصا إذا كان هذا الاحتجاج أساسه المطالبة بتوفير شروط العيش الكريم بتجاوز فكرة الهاجس الأمني ونطمح إلى توفير الثقة بين أجهزة الأمن والمواطنين خدمة للصالح العام.

السيد الوزير،

ما تم التوصل إليه بشأن أراضي الجماعات السلالية من خلال قوانين (62.17 / 63.17 / 64.17) يشكل قفزة نوعية في هذا المجال ونعتبره في الاتحاد المغربي للشغل مخرجات متطورة ومحفزة نظرا لأهميتها في حل المشاكل التي عان منها ذوي الحقوق لسنين طويلة، نتمنى سيدي الوزير أن تكون محط عناية وتتبع مسؤولين حتى تشكل نتائجه لبنة من لبنات التنمية ورافعة من رافعات الاقتصاد المغربي وحل لشريحة هامة من مجتمعنا، وهذا مرهون السيد الوزير بتفعيل القوانين المشار إليها لتجاوز إشكالات أراضي الجموع ووضع انطلاقة فعلية يرسم معالم الاتجاه الموضوعي والقانوني لاستفادة أفراد الجماعات السلالية، وضمان إدماجهم في الدورة الاقتصادية وتحسين أوضاعهم الاجتماعية مع مراعاة النوع (الجندرة).

ونعتبر السيد الوزير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ورشا هاما ومحط عناية ملكية خاصة، يدخل في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والذي أعطى فرصة لفئة عريضة من مجتمعنا، وساهم في انتشال عدد مهم من دائرة الفقر والتهميش، وهو ورش مفتوح يحتم السيد الوزير مبدأ المساءلة والمحاسبة والتتبع والمراقبة بشأن الميزانيات التي تضخ لهذا الهدف، نجدد السيد الوزير تأكيدنا أن يشمل كل المناطق التي تعاني التهميش والفقر، بالسهر والمواكبة والتتبع.

نعتبر السيد الوزير الجهوية سبيل لتحقيق العدالة المجالية وتعزيز الديمقراطية التشاركية من جهة والوقوف على الإمكانيات الطبيعية والبشرية من جهة أخرى، سعيا لتحقيق التكامل والتضامن بين الجهات، ونقدر ما لموضوع الجهوية من جهود لتفعيلها ونستحضر القانون المنظم للجهات وعلى تجسيده، حيث يتطلب ذلك وقتا وهو ما يستدعي تظافر الجهود لنقل الاختصاصات والإمكانيات المادية والبشرية التي تزخر بها وزارتكم لتسريع وتيرة إرساء الجهوية.

ولا يفوتني السيد الوزير التنويه بالخطوات التي أقدمت عليها وزارتكم في شأن ربط المسؤولية بالمحاسبة وإخضاع بعض المنتخبين الجماعيين لعملية الافتحاص المالي والوقوف على المشاريع والبرامج التي تهم ساكنة بعض المناطق ومدى تحقيقها، وهو ما يبعث الأمل ويؤسس

لفعل مؤسساتي مسؤول يحد من التسيب وهدر المال العام، وهي إجراءات قانونية تجسد دولة الحق والقانون وتساهم في وضع تصور واضح لتحمل مسؤولية تدبير الشأن المحلي بجماعاتنا الترابية.

السيد الوزير،

قطاع الجماعات المحلية الشريان الذي عبره يتم تحقيق خدمات ذات طابع اقتصادي اجتماعي وبيئي للمواطنين والمواطنات، حيث يقوم الموظفون والموظفات والعاملون والعاملات والمستخدمون والمستخدمات بالعمل المتواصل والمسؤول مساهمة منهم في تحريك عجلة التقدم ببلادنا.

إلا أن أوضاعهم المادية والمعنوية في حالة متردية تتطلب مراعاتها والوقوف على مكامن الاحتقان والمشاكل المتراكمة، فهم يعانون من ضعف القدرة الشرائية الغير المتوافقة مع الأسعار التي ترتفع يوما بعد يوم، وضعف الخدمات الاجتماعية، وقد سبق السيد الوزير أن تقدمنا في الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل بملف مطلبي دقيق حول الأوضاع والمشاكل التي يتخبطون فيها، وكان الحوار القطاعي الذي أقدمت عليه المديرية العامة للجماعات الترابية بوزارتكم مبادرة استبشر خيرا بها العاملون بالقطاع بعد سنوات عجاف.

وكان رهاننا ولازال أن توجد حلول مقنعة للشغيلة الجماعية بمختلف فئاتها وإرجاع الثقة لها، وخلق الأمل من أجل تحفيزها، لقد كان إخراج مؤسسة الأعمال الاجتماعية نقطة إيجابية في الحوار، لكن مطالب الشغيلة الجماعية في شموليتها عرفت تعثرا وبقيت مشاكل عالقة عدا تسوية حاملي شهادات ما قبل 2011 وهي نقطة كان اقتراحنا أن تشمل هذه التسوية الجميع بآليات إما بالأشطر كما سبق التعامل بها أو عبر مباريات حتى نرجع الأمل لفئة حاملي الشهادات (– BAC DEUG – إجازة – ماستر – تقنيين).

ونسجل، السيد الوزير، عدم إشراكنا في القانون الأساسي والذي لم يكن في مستوى تطلعات الشغيلة الجماعية، ولنا ملاحظات في شأنه أنه تراجعي، الهدف منه تعميق الهشاشة الشغلية عبر تكريس العمل بالعقدة وإلغاء التوظيف وتقليص عدد الموظفين والحضور القوي فيه لوزارة الداخلية لتغيير وضعية الفئات وفق ما تمليه عليها مصالحها بالقطاع.

وفي سياق ضمان الحقوق الشغلية في إطار النقابة الوطنية لعمال وعاملات الإنعاش الوطني المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على ضرورة إيجاد حلول للوضع الذي تعيشه الشغيلة الإنعاشية في غياب تصور خاص وإرادة سياسية لهذه الفئة، تأتيان بحلول تدريجية تمكنهم من التمتع بحقوقهم خاصة وأنهم يتواجدون في مؤسسات الدولة العمومية والجماعات الترابية، قدموا خدمات هامة لسنين بأجور هزيلة دون تغطية صحية وضمان اجتماعي، يتعرضون للابتزاز في غياب أسس العمل اللائق المرتكز على الحقوق الشغلية المكفولة والمواثيق الدولية، خاصة منظمة العمل الدولي، وينتهي بهم المطاف بالتواجد في خانة الفقراء دون تقاعد.

السيد الوزير،

تجسيدا لدولة الحق والقانون وضمان للحريات النقابية في إطار دستور متضمن لمواد تقر وتنسجم والمواثيق والمعاهدات الدولية والحقوق الشغلية وحق الانتماء النقابي، ضمانا لمصالح الطبقة العاملة وعموم المأجورين، تفعيلا للخطابات الملكية للحد من الفوارق الاجتماعية ومحاربة الفقر والهشاشة والتفاوتات المجالية وتحسين الأوضاع الاجتماعية نرى في الاتحاد المغربي للشغل على أن ممارسة الحق النقابي يبقى الوسيلة الأنجع للحفاظ على العلاقات الشغلية ونزع فتيل النزاعات والحد من تسريع وتشريد العاملات والعمال وقطع أرزاقهم وطردهم من العمل أحيانا بمجرد تأسيسهم لمكاتب نقابية أو انخراطهم فيها وحرمان بعض منهم من وصولات الإيداع.

وللإشارة السيد الوزير على سبيل المثال لا الحصر ما تتعرض له عاملات وعمال شركة مطار محمد الخامس بالدار البيضاء، حيث بلغ مسلسل الطرد 200 عامل وعاملة، وعلى رأسهم ممثلين نقابيين، وهذا يهدد حياة الأسر للخطر، نرجو منكم السيد الوزير إيجاد حل لهذا الوضع.

وسعيا منا للحفاظ على الاستقرار الاجتماعين نعتبر أن آليات الحوار هي الطريقة الأنجع لفض النزاعات وإيجاد حلول تحمي المصالح المادية والمعنوية لإشراك نقابات

• قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

أما بخصوص الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2020، فأغتنمها فرصة لأهنئ السيدة الوزيرة على الثقة المولوية التي حظيتن بها، متمنية لكُن النجاح والتوفيق في مهامكن الجديدة خصوصا وأنكن أول وزيرة على رأس القطاع، ونثمن من موقعنا كأول تنظيم نقابي على الساحة الوطنية نهج بلادنا سياسة فتح مجال العمل والفرص أمام الطاقات الشابة وخصوصا النسوية منها، والقطع مع مخلفات ماضي كان يصنف المرأة دائما في المرتبة الثانية بعد الرجل دون الاهتمام بمؤهلاتها وكفاءاتها العلمية والمهنية.

أكيد أن الكل يجمع على أهمية القطاع وراهنيته، وعلى أنكن مقبلات السيدة الوزيرة على رفع تحديات كبيرة رغم ضعف الإمكانات المرصودة للقطاع.

ونرى من محاسن الصدف أنه تم تجميع القطاع بين إعداد التراب الوطني والسكنى والتعمير وسياسة المدينة لكي يتوحد الخطاب من جهة، ولكي لا نشتت الجهود من جهة ثانية، هذا التجميع الذي من شأنه أن يساهم في الاستقرار ويكون مدخلا مهما من مداخل التنمية

المستدامة، أضف إلى ذلك أنه أصبح من الضروري إعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، من خلال توضيح المسؤوليات وتطوير الحكامة، ووضع برنامج واضح لعمل الوزارة محدد في الزمان والمكان حتى لا نتيه في العموميات والتسويفات والبرامج التي لا تكتمل أو أحيانا لا تبدأ من الأصل.

سأبدأ مداخلتي بالحديث عن قطاع إعداد التراب الوطني بحكم أهميته الإستراتيجية في كل برنامج تنموي وعلى ضرورة أن تكون برامجه مواكبة لمخططات التهيئة العمرانية، مع التسريع بوثيرة انجاز تصاميم التهيئة في بعض المناطق مع تحيين بعضها الذي تجاوز العشرين سنة، وأغلب المعطيات التي هو قائم عليها غير محينة وفق التقطيعات الترابية الجديدة والتحولات الاجتماعية والبشرية التي تعرفها بلادنا، مع التأكيد على التقائية البرامج وإعطاء إعداد التراب الوطني وظيفته الحقيقية وبعده الحقيقي في تنزيل الجهوية المتقدمة والبعد الجهوي لإعداد التراب الوطني المنصوص عليه في الدستور.

أما بحصوص قطاع التعمير، فإن واقع الحال لا يبشر بالخير، وإن ما يفسر هذا الواقع التباينات الشاسعة التي تقتضي إيجاد حلول جذرية وصيغ قانونية تلامس الواقع والحد من عدد المتدخلين حتى لا تضيع مصالح المواطنين والمصلحة العليا للوطن، وبهذا الصدد فإننا نطالب بمراجعة شاملة لوثائق التعمير والقوانين المؤطرة لهذا المجال، وتفعيل دور الوكالات الحضرية التي يكتسي دورها أهمية كبرى في تأطير وتدبير قطاع التعمير وتنظيم المجال بصفة عامة مع الإسراع بإخراج النظام الأساسي لموظفي الوكالات الحضرية وتحسين ظروفهم المادية وتعزيزها بالموارد البشرية المكونة والكفأة من أجل أن تقوم بالمهام المنوطة بها.

أما بخصوص ترتنا الوطني والمتمثل في المعالم التاريخية التي تزخر بلادنا فإن ترميم وإصلاح القصبات من أولويات الحفاظ على هذا المعمار التاريخي، ونطالب بضرورة الحفاظ على نمط الحياة داخل هذه القصبات والقصور، وإن اقتضى الحال تحويلها إلى متاحف، فيجب أن تكون متاحف في مستوى تاريخ بلادنا متاحف مهيأة بشكل يحترم شكلها الأصلي ونوعية وطبيعة مواد بنائها.

أما فيما يخص العالم القروي فإننا في الاتحاد المغربي للشغل نطالب بإنجاز سكن يتلاءم وهذا المجال في إطار برامج السكن التي تنجزها الوزارة، والتخفيف من الرسوم المفروضة على البناء بالعالم القروي وتسهيل مسطرة الحصول على رخص البناء بتنسيق مع الجماعات الترابية دات الصلة، وتسهيل شروط الولوج لإنجاز المشاريع السكنية بالعالم القروي خصوصا وأن التضاريس تختلف من منطقة لأخرى.

أما بخصوص قطاع الإسكان فإن لا زلنا نؤكد على ضرورة توفير السكن الاجتماعي والاقتصادي بأثمنة مناسبة وبجودة مناسبة، خصوصا ونحن تطالعنا الأخبار من هنا وهناك حول المشاكل التي يعاني منها المستفيدون من هذا النوع من السكنى، وتتعلق بإشكالات أصل البناء ونوعية المواد المستعملة والتي تسبب مشاكل متعددة للسكان بل أحيانا تقع انهيارات للطوابق والجدران، إضافة إلى سمك الجدران الذي لا يبقى على خصوصية المساكن وحرمتها.

أما بخصوص محاربة السكن الصفيحي فإننا نثمن إنجازات الوزارة في هذا الباب، ولكن الحلول ليست جدرية فأحيانا نتخلص من حي صفيحي بهذه المنطقة لينبت حي آخر في منطقة أخرى، بسبب تواطؤ السلطة أحيانا والتي تمكن العديد من المواطنين من استغلال الأراضي بهوامش المدن لتحويلها إلى أحياء ومدن صفيحية لا تتوفر على أدنى شروط السكن والبنية التحتية اللازمة لذلك.

أما بخصوص المدن الفلكية التي يتم إنشاؤها قرب المدن الكبرى، فإن نجاحها مرتبط بوجود خدمة النقل وغيرها من الخدمات الضرورية من تعلم وصحة وملحقات للجامعات حتى يتيسر استقرار الساكنة وعدم دفعهم لقطع مسافات طويلة قد تعد بالكيلومترات للالتحاق بالعمل أو الجامعات أو مراكز التسوق.

ولا ننسى السيدة الوزيرة ضرورة الاهتمام بشغيلة الوزارة وفتح الحوارات القطاعية مع النقابات المسؤولة من أجل حل مشاكل العاملين بالقطاع، إن على مستوى الترقي أو على مستوى تقلد المسؤوليات في إطار الاستحقاق والشفافية والمسؤولية، كما نود التذكير بضرورة دعم مجال الأعمال الاجتماعية وبدل كل المساعدات لمؤسسة الأعمال الاجتماعية بصفتها الساهر على الخدمة الاجتماعية للموظفين بالقطاع.

• قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

إنها مناسبة سنوية نغتنمها من أجل مناقشة السيد الوزير حول ميزانية الوزارة والمشاكل الاجتماعية والتدبيرية التي يعاني منها القطاع.

ونحن داخل اللجنة لا نملك أن نغير أو نعدل في هذه الأرقام، وبالتالي فإن نقاشنا سينصب على مشاكل القطاعات التابعة للوزارة من خلال ما نرصده كنقابة وطنية عبر مكاتبنا النقابية سواء الوطنية أو الجهوية.

السيد الوزير،

لن نكون جاحدين وننكر المجهودات المبذولة في القطاع، ولكن هناك عدة مشاكل لازالت تبحث عن حلول جدرية ونهائية للفوارق المجالية بالنسبة للبنى التحتية، فعلى مستوى النقل الطرقي لازالت الشبكة الطرقية لم تصل إلى المستوى المطلوب سواء من حيث تغطية كل المناطق المغربية وخصوصا النائية منها والمناطق الجبلية أو على مستوى الصيانة، إضافة إلى ضعف المنشآت الفنية التي تدهورت حالتها بسبب غياب الجودة والرقابة، إضافة إلى مشكل التشوير وانقطاع الطرق بسبب التساقطات الثلجية أو الأمطار الطوفانية، وما يسببه من عزلة على المناطق الجبلية وساكنتها التي تعاني من نقص المواد الغذائية والأدوية وحطب التدفئة وغيرها من المتطلبات التي تساعد المواطنين بهذه المناطق على تحمل موجات البرد القارس وسوء الأحوال الجوية.

ولابد من الإشارة السيد الوزير ودائما في قطاع النقل إلى المشاكل التي تعاني منها الطرق السيارة ببلادنا سواء من خلال ارتفاع الأسعار أو الأمن أو عدم الصيانة، مما قد يتسبب في حوادث خطيرة للسائقين.

أما بخصوص مسطرة نزع الملكية والتي لازال العديد من المواطنين لم يتوصلوا بمستحقاتهم، فإن المادة 9 من مشروع قانون المالية جاءت لتكرس جبروت السلطة واستقوائها على المواطن من خلال حرمانه من مستحقاته المادية، وتأجيلها بشكل مستمر بدعوى عدم توفر الاعتمادات لمالية، والوزارة في هذا الباب مدينة لفئة كبيرة من المواطنين والذين رغم لجوئهم إلى المحاكم المختصة لم يحصلوا على أحكام شافية أو حصلوا على أحكام تعترضها صعوبة التنفيذ.

ودائما على مستوى قطاع النقل، فإن مستعملي النقل السككي يعانون الأمرين جراء تأخر رحلات القطارات أو عدم انتظامها، مما يشكل ارتباكا لدى المواطنين وخصوصا الموظفين منهم الذين ينتقلون من مدن إلى أخرى لمزاولة عملهم، وأخص بالذكر محور الدار البيضاء القنيطرة.

أما بخصوص النقل البحري، فإننا نلاحظ هيمنة الشركات الأجنبية على أغلب الخطوط، وكذا هزالة وضعف الأسطول المغربي في مجال النقل البحري، ناهيك عن ارتفاع أثمنة الرحلات وخصوصا أيام الذروة والتي تكون خلال فصل الصيف وتتزامن مع عودة مغاربة العالم من مختلف الدول الأوربية.

وبخصوص قطاع الماء فاللجنة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتقييم الاستراتيجية الوطنية بمجلس المستشارين في إطار تقييم السياسات العمومية تشتغل على تقريرها ولا يسعنا إلا أن نبارك هذا العمل، ولكن ما لاحظناه هو مشكل مياه الشرب والسقي الذي تعاني منه العديد من المناطق المغربية، والتي خرج سكانها للاحتجاج ضد هذا الخصاص رغم أن المغرب يتوفر على مخزون مائي مهم، لكن سوء التدبير وعدم انتظام التساقطات المطرية والاستغلال الصناعي والفلاحي الغير مقنن يجعل العديد من المناطق تعاني من استنزاف هذه المواد الحيوية، وتؤثر سلبا على الغطاء النباتي والحيواني، ونحن بدورنا ندق ناقوس الخطر ونطالب بتعبئة الموارد المائية الوطنية والتحكم فيها بهدف تلبية الحاجيات المعبر عنها من طرف مختلف القطاعات المستعملة للماء، وبالتالي مواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده بلادنا دونما الاضرار بالمحيط البيئي بكل مكوناته البشرية والطبيعية.

وإن نهج سياسة السدود وتهيئة أعالي الأحواض وإنشاء السدود التلية من شأنه إعطاء انطلاقة تنموية للمناطق الجبلية، والتخفيف من عزلتها ومن معاناة ساكنتها.

إن البنى التحتية هي العمود الفقري وشريان الحياة لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات المتحضرة. فبدونها لا يمكن تحقيق أي تطور أو رفاهية حضارية في المجتمع. وهذه الحقيقة تؤكدها الدراسات والأبحاث القديمة والحديثة، كما تؤكدها الرؤية الواقعية الراشدة لما يمكن أن تؤدي إليه خدمات البنية التحتية من دعم وتكامل وربط لمقومات الاقتصاد الوطني.

بل تشكل البنية التحتية مدخلا أساسيا من مدخلات الإنتاج في أي اقتصاد، وهو على جانب كبير من التكامل مع مدخلات أخرى مثل العمل ورأس المال الخاص. ومن الصعب أن نتصور أي عملية إنتاجية في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد لا تعتمد على البنية التحتية. وعلى العكس من ذلك، نجد أن أوجه القصور في البنية التحتية تصبح ملموسة على الفور، فانقطاع الكهرباء ونقص إمدادات المياه والطرق المتداعية تؤثر بشكل سلبي على جودة حياة المواطنين، وتضع معوقات كبيرة أمام عمل الشركات وأمام أية عملية استثمار سواء كانا داخليا أو خارجيا، لذلك السيد الوزير فإننا في الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على ضرورة الاهتمام بكل أشكال أنواع البنى التحتية التي تدخل في اختصاصاتكم والخدمات المرتبطة بها وتبني مقاربة تعتمد العدالة المجالية والاجتماعية.

لكل ما سبق الإشارة إليه فأننا نصوت بالامتناع على الميزانيات الفرعية التابعة للجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية برسم السنة المالية 2020.

IX. الفريق الدستوري الديموقراطي الاجتماعي:

1) لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني، أن أتناول الكلمة، باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في إطار لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2020، الذي يأتي في وقت تم فيه إطلاق ورش إحقاق نموذج تنموي جديد، يتطلب منا جميعا إرساء جيل جديد من الإصلاحات لمواجهة رهان التنمية والإقلاع الاقتصادي والحكامة المؤسساتية.

كما يأتي هذا المشروع، في سياق حكومي مشجع للاستثمار وداعم للمقاولة، مع أولوية للمجال الاجتماعي، عبر ما تم اتخاذه من تدابير لمواصلة تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية والأوراش الكبرى للبنيات التحتية، وتحسين مناخ الأعمال، وخلق المزيد من فرص الشغل.

السيد الرئيس،

يحظى القطاع الفلاحي بمكانة رائدة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، بفضل مساهمته في الناتج الداخلي الخام، (12%)، ودوره الكبير في خلق مناصب شغل قارة وغير قارة، حيث شهد هذا القطاع

طفرة كبيرة على مستوى دعم تنمية الفلاحة، وتعزيزوزن السلاسل ذات التنافسية، ودعم التنافسية لجميع أصناف فئات الفلاحين.

ومن جهة أخرى، فمخطط المغرب الأخضر؛ مخطط ناجح من الناحية الاقتصادية، هذه السنة رغم صعوبات الموسم الماضي فقد حافظت بلادنا على الناتج الخام الفلاحي في نفس المستوى تقريبا، وهذا واحد من أهم النجاحات حيث تم فصل العجلة الاقتصادية للقطاع عن موسم الحبوب الذي يتأثر أكثربالتقلبات المناخية، هذا نجاح كبير وننوه به وفي نفس الوقت ندعو الوزارة إلى بذل مزيد من الجهود للنهوض بوضعية الفلاحين الصغار، والاهتمام بأبناء الفلاحين، فاليوم نحن في حاجة إلى تكوين طبقة فلاحية وسطى، وما من شك أن من سيكونها أساسًا هم أبناء الفلاحين، فيجب في هذا الإطار الاهتمام بتكوينهم وتسهيل ارتباطهم بالأرض وبالتالي هذا يقتضي ضرورة تطوير المجال القروي وتحسين ظروف العيش الكريم به، شيء آخريتعلق بالمنتوجات البنكية التي يجب أن تتطور لتواكب ما نطمح له بالعالم القروي، كما أكد صاحب الجلالة من أن الأبناك اليوم مدعوة لتكون رافعة حقيقية للاقتصاد فمن الضروري ان تواكب التطوير الحاصل في الفلاحة لتكون رافعة للتنمية الاقتصادية وأيضا الاجتماعية بالعالم القروي.

وبالنسبة لقطاع الصيد البحري فمخطط أليوتيس حقق نتائج مهمة سواء للعاملين في القطاع البحري وكذلك للدولة عبر استدامة الموارد البحرية والحفاظ على الثروة الوطنية ولا يمكننا الا تهنئة المشرفين عليه بنتائجه، فهذا يستحق تتويجًا يجب ان نفتخر به جميعا، لهذا ندعو من خلالكم الحكومة إلى بذل مزيد من الجهد لتطوير منظومة التسويق، خصوصًا بالمدن غير الساحلية التي لا زال استهلاك للأسماك بها لا يرتقي إلى مستوى عالي، اليوم حتى الجماعات مدعوة للانخراط، ونتمنى من الاستراتيجية الجديدة أن تأخذ هذا المعطى بعين الاعتبار.

السيد الرئيس،

ما من شك لدى الجميع، الدور الاستراتيجي لقطاعات الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي والأخضر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها قطاعات قوية للنمو وخلق فرص الشغل والثروة، حيث تأتي هاته القطاعات في صلب بناء النموذج التنموي الجديد الذي دعا إليه صاحب الجلالة نصره الله، وفق مقاربة هادفة إلى خلق اقتصاد قوي وتنافسي وصناعي، وذلك عبردينامية في الاستثمار الخاص والعام بتناغم مع تحفيز القطاعات الاجتماعية في إطار الأوراش الكبرى المقترنة بالسياسات العامة التي تتبناها بلادنا.

فلا يخفى على أحد العمل الدؤوب الذي شهدته قطاعات التجارة والصناعة والاستثمار في تحسين مؤشرات التنمية الاستثمارية والإقلاع الصناعي، والتي تجلت في تنمية الفضاءات الصناعية والتجارية والتكنولوجية وأقطاب التنافسية وخلق جاذبية للاقتصاد الوطني، حيث تم تصنيف بلادنا من طرف Doing Business في المرتبة 60 من أصل 190 دولة سنة 2019، متقدما بتسع مراكز مقارنة مع السنة الماضية، كما احتل المرتبة الثانية من بين 20 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وهذا بفضل سياسة التصنيع والتأهيل التجاري لبلادنا.

فيما يخص القطاع الصناعي، الذي شهد طفرة قوية وتحولا هيكليا خصوصا على مستوى قطاع الميكانيك والتعدين والكهرباء وقطاع الصناعة الغذائية، فضلا عن قطاع النسيج والجلد، وهذا بفضل سياسة تسريع التنمية الصناعية (2014 - 2020)، والتي ساهمت في جلب مجموعات صناعية كبيرة رائدة، الشيء الذي جعل حصة صادرات المغرب ذات النوع التكنولوجي والصناعي ترتفع بشكل ملحوظ، مما مكن القطاع الصناعي أن يحتل مكانة بارزة في الاقتصاد الوطني ب 17% كحصة مساهمة في النمو الاقتصادي وبمرتبة ثالثة في عدد مناصب الشغل المحدثة حيث أن دينامية مخطط التسريع الصناعي مكنتا من إحداث أكثرمن 405000 منصب شغل خلال الفترة 2014.2018.

هذا دون أن ننسى تموقع بلادنا كمنصة لتطوير وإنتاج وتطوير السيارات وأجزاء السيارات، مما ساهم بشكل كبير في الرفع من رقم المعاملات ونسبة الإدماج المحلي وقيمة الاستثمارات، مما عزز حضور بلدنا كقبلة لمشاريع استثمارية دولية، وجذب فاعلين دوليين جدد.

إننا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، واعون بالمجهودات المبذولة في القطاع الصناعي، ونثمن هذا النجاح الملحوظ، في جلب استثمارات كبرى، وقوى صناعية خصوصا على مستوى بعض القطاعات التي كان يصعب استقطابها، وكذا تحسين مكانة قطاعات أخرى كالنسيج.

هاته النجاحات تجلت أيضا في بلوغ أهداف التسريع الصناعي، إلا أننا لا زلنا نؤكد على المزيد من التطويروالابتكارفي هذا المجال، وذلك من أجل التثمين والرفع من بعض الصناعات اليدوية التقليدية إلى صناعة حديثة ومتطورة مما يحتم أيضا التفكير في هيكلة جديدة متطورة للمقاولات الصناعية التقليدية، ومواكبتها وتوفيرآليات عصرية لها من أجل تثمين منتوجاتها وبالتالي الرفع من رقم معاملاتها دوليا ووطنيا.

كما نلفت الانتباه إلى الوعاء العقاري الصناعي، الذي يعتبر عصب المقاولة المغربية الصناعية، ذلك أنه من الملاحظ أن بعض العروض الوعائية من أجل العقارات الصناعية لازالت تحد من تنافسية القطاع.

عموما لا يسعنا إلا أن نشيد عاليا بما تم تحقيقه على مستوى مخطط التسريع الصناعي وبقطاع ترحيل الخدمات وما تم تحقيقه على مستوى إحداث منظومات صناعية فعالة، هدفت إلى أحداث دينامية جديدة بالقطاع وتعزيز تموقع بلادنا عالميا.

السيد الرئيس،

أخواتي، إخواني،

أما في ما يخص قطاع التجارة الداخلية، والذي يعتبر قطاعا رائدا، فقد عرف تطورا ملحوظا، اعتبارا لكونه مكونا رئيسيا في الاقتصاد الوطني، يحتل المرتبة الرابعة كقطاع منتج للثروة بمساهمة تصل إلى 7،9% من الناتج الداخلي الخام، وكثاني قطاع للشغل وطنيا، كل هذا حتم وضع استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات وإشراك مع جميع المتدخلين؛ وذلك من أجل عصرنة القطاع وتحديث الإطار العام المنظم للتجارة والتوزيع ومحاربة الهشاشة الحضرية والحد من القطاع غير المهيكل، حيث هدفت هاته الاستراتيجية إلى وضع مقاربة شمولية في اتفاق مع غرف التجارة والصناعة، التي عهد إليها حماية القطاع والرفع من تنافسيته، وعلى الرغم من أن البعض، لا زال ينادي بدعم وتقوية أدوار غرف الصناعة والتجارة في هذا المجال، وذلك حتى تتمكن من تثمين وتحسين سلاسل التوزيع، والرفع من تنافسية التجارة وتحسين القدرة التنافسية للتاجر ومواكبته.

وهنا نؤكد على ضرورة تقوية أدوار الغرف المهنية وتنمية التجارة في إطار الجهوية الموسعة، فضلا عن عصرنة أسواق الجملة؛ وجعل قطاع التجارة، والتوزيع في صلب الاهتمامات، والتنزيل الفعلي لتوصيات المنتديات الجهوية للتجارة.

أما فيما يخص التجارة الخارجية، فنحن في فريقنا لا زلنا نؤكد على ضرورة نهج سياسة مندمجة لتنمية وترويج الصادرات، وسن سياسة لحماية المنتوج المغربي الوطني، والتفكير في تنزيل مقتضيات قانونية جديدة تحد من الأمور التي تساهم في إغراق الأسواق والحد من التنافسية الغير الشريفة للقطاع، هذا بالإضافة إلى تبسيط ورقمنة مساطر التجارة الخارجية، خصوصا وأن هذا القطاع، عرف توقيع عدة شراكات دولية للتبادل الحر، مما يفرض علينا إنجاز الدراسات حول تأثير بعض الاتفاقيات الدولية.

السيد الرئيس،

لا يسعنا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، إلا أن نشيد بما تم تحقيقه من مؤشرات وأرقام إيجابية في هذا القطاع المهم، مؤكدين في الوقت ذاته، بأن تحقيق الأولويات الاجتماعية التي انطلقت منها مشروع القانون المالي 2020، مرتبطة أساسا بتشجيع الاستثمار ودعم المقاولة خصوصا الصغيرة والصغيرة جدا، إضافة إلى المتوسطة، وكذا بدعم وتحفيز مناخ الأعمال، مما سيضمن لنا الرفع من إنتاج الثروة وخلق فرص الشغل والمضي قدما في تنفيذ وتنزيل الاستراتيجيات القطاعية، وتحسين حكامتها، عبر ملائمة السياسات العمومية، وتحقيق التوازن المنشود بين القطاعات.

السيد الرئيس،

لا تفوتنا الفرصة في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، دون التنويه بالخدمات الكبيرة التي شهدها قطاع السياحة مؤخرا، والمجهودات التي بذلت من أجل دعم القطاع ورفع من مردوديته على مختلف المستويات وعلى جميع الأصعدة.

من نافلة القول أن المغرب بفضل موقعه الجيوستراتيجي وبفضل ما حاباه الله من طبيعة خلابة ومتنوعة ومن تراث تاريخي حافل، فأن السياحة فيه تعتبر من أهم الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني ورافعة قوية للتنمية الشاملة لبلادنا، لذلك فإننا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، نطلب من الحكومة إدراج هذا القطاع كأولوية وطنية، وتعبئة جهودها من أجل تسريع تنفيذ الاستراتيجيات التي تم وضعها، وتأهيلها وللمساهمة في الرفع من جودة وجاذبية الخدمات، والمنتوجات التي توفرها هذه الاستراتيجيات سواء تعلق الأمر برؤية 2010-2020 للسياحة، ورؤية 2015-2020 للصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، أو من خلال سياسة تحرير الأجواء مع عدة أقطاب دولية، وقارية، وجهوية، وجعل قطاع النقل الجوي يواكب استراتيجية رؤية 2020 للسياحة، وكذلك من خلال تأهيل قطب المطارات وطنيا وجهويا، والإسراع بتنفيذ المخطط المديري للمطارات.

بفضل السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة في الانفتاح على افريقيا وفي دعم كل المجهودات من أجل رفاهية هذه القارة وتعاون شعوبها وتنمية أقطارها وخدمة الإنسان فيها، يعتبر مجال النقل الجوي من القطاعات التي تنتظر دعما خاصا ورعاية موصولة تواكب المجهودات المبذولة من طرف صاحب الجلالة في هذا الشأن.

إن المغرب الضاربة جذوره في عمق التربة الإفريقية المخلص لهويته وانتماءه حيث عبر غير ما مرة في دعمه لشعوب إفريقية تعبيرا لا يمكن المزايدة فيه لأنه انخراط في دعم الذات، ولا يمكننا أن ننسى في هذا الإطار إبقاء المغرب على خط جوي مع بعض الدول الإفريقية، في أوقات صعبة بسبب الأوبئة والأمراض في هذه الدول، حيث يعتبر ورشا في غاية الأهمية يجب أن يحظى باهتمامكم وعنايتكم ونحن على يقين تام في أنكم لن تدخروا جهدا في هذا الصدد، فأفريقيا بحاجة إلى دعم إفريقيا والثقة في مستقبل شعوبها.

إننا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي واثقون من تحقيق نتائج جد إيجابية من خلال العمل على تنفيذ هذا البرنامج، وتقييم نتائج هذه الاستراتيجيات من خلال تعزيز مكانة المغرب عالميا في مجال جلب السياح، وكذلك من خلال الإسراع بإخراج مدونة محفزة لمجال الاستثمارات السياحية، تقوم على شراكات بين القطاع العام والخاص، مع تحسين تنافسية العرض السياحي، وتأهيل البنيات السياحية من فندقية وشاطئية، ومواصلة العمل على تأهيل المحطات السياحية الأخرى.

كما نؤكد في فريقنا، على إعطاء العناية للسياحة الجبلية من خلال برنامج يهم فك العزلة عن هذه المناطق وجعلها سهلة الولوج والاستمتاع

بما تتوفر عليه من موارد طبيعية ومؤهلات مجالية تسهم في دعم دخل قاطني هذه الجبال، ودعما للسياحة الداخلية.

كما نثمن عاليا المجهودات التي بذلت في قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي عبر رؤية 2015-2020 باعتبار هذا القطاع يعد قطبا محوريا في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية لشريحة من المواطنين والمواطنات، لذلك وجب تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسساتي للقطاع، وإعادة تنظيمه وتأهيله من خلال تطوير آليات الحكامة، وتشجيع التشكيل، والتكتلات المهنية، وتنمية النسيج المقاولاتي، ومواكبة تطوير دور غرف الصناعة التقليدية، ودعم التعاونيات من خلال التكوين، كما نطلب إخراج قانون التغطية الصحية الإجبارية مع التفكير في خلق صندوق يدعم الأوراش الكبرى لهذا القطاع والمنتسبين إليه.

السيد الرئيس،

شهدت بلادنا مؤخرا، تطورا ملحوظا في مجال تطوير البنيات التحتية، خصوصا خلال العشرية الأخيرة، حيث بلغت الاستثمارات أكثر من 66 مليار درهم سنة 2018، مقابل 32 مليار درهم سنة2005، مما ساهم في تعزيز حصة بلادنا في المجال الطاقي وتنويعه وخلق التنافسية، فضلا عن تعزيز حصة بلادنا واستثماراتها على مستوى القطاع المعدني.

فقطاع التجهيز والنقل قطاع استراتيجي، يساهم في تطوير البنيات التحتية وإصلاح وتحرير مختلف أنواع النقل، حيث يعتبر الفاعل الرئيس في مجال تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وضمان بنيات تحتية ولوجستيكية لمختلف الفاعلين الاقتصاديين، وبالتالي فإصلاح منظومة النقل الطرقي والمنشآت الفنية، من أساسيات تقليص الفوارق الترابية وفك العزلة عن العالم القروي، حيث لازلنا نؤكد على ضرورة المزيد من التدابير في مجال توسيع شبكة الطرق القروية، وتحديد الأولويات في هذا الشأن، كما أننا في فريقنا لازلنا نلح على ضرورة وضع برنامج وطني جديد يمكننا حقا من إرساء منظومة طرقية مهنية وذات جذب تنافسي كبير وذو جودة وفعالية.

ومن جهة أخرى، لا يفوتنا الأمر دون التجاوب مع الخطاب الملكي الأخير بضرورة البدء في فتح خطوط سككية جديدة، تساهم في الربط ما بين الجهات، وتسهيل عملية النقل والتنقل.

كما أنه لا يفوتنا أيضا دون التأكيد على ضرورة مواصلة استراتيجية ربط المناطق الصناعية واللوجستيكية مع محيطها، وعصرنة شبكة السكك الحديدة الحالية كما هو الحال بقطاع الموانئ والنقل البحري، حيث نؤكد أيضا على تأهيل استغلال وتحسين جذب تنافسيتها من أجل احتضان مختلف المعاملات والأنشطة التجارية والاقتصادية، في تناغم تام مع القطاعات الأخرى المرتبطة بها.

أما فيما يخص قطاع الطاقة والمعادن، الذي يعتبر من أهم روافد الاقتصاد الوطني، انطلاقا من كون السياسة الحكومية المعروضة على أنظارنا في هذا القطاع تروم إلى استكمال وتكثيف برامج التنقيب على المعادن والنفط والغاز الطبيعي وتسريع وثيرة التجهيز الكهربائي وبرنامج الكهربة القروية وبرامج الطاقة الشمسية والريحية والنجاعة الطاقية. ونحن إذ نثمن الجهود المبذولة في هذه المجالات، نرى أن التركيز يجب أن ينصب من جهة على تحقيق التوازن بين المشاريع الكبرى كقطاع الفوسفاط، وعلى المناجم الصغرى لدورها الاجتماعي، وعلى تحقيق الاندماج بين المدرسة الوطنية للصناعات المعدنية ومحيطها المهني، مع الاستمرار في تشجيع التنقيب على المعادن والغاز وتدعيم البنيات التحتية للمناطق الغنية بهذه الثروات، وعلى تأسيس شراكة فعالة ومستدامة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ولا يفوتنا التذكير بالتأخر الملموس الذي شهدته وتيرة إنجاز الخرائط الجيولوجية، بعد توقف مديرية الجيولوجيا عن أداء دورها في إعداد وطبع هذه الخرائط، التي تعتبر عاملا أساسيا من عوامل إنجاح التنقيب على الموارد الجوفية، معدنية كانت أو طاقية أو مائية.

ومن هنا، فنحن في فريقنا، ندعوكم إلى المزيد من دعم سياسة تطوير البحث في هذا الميدان أي (الطاقة والمعادن) وتشجيع الكفاءات المشتغلة في هذا الميدان ودعمها.

ولا يفوتنا التذكير بما حققته الاستراتيجية الطاقية منذ انطلاقتها سنة 2009، خصوصا على مستوى القدرة الإنتاجية والتي بلغت إلى حدود اليوم، ما يقارب 34% من المزيج الكهربائي، وكذا النتائج الكبيرة على مستوى مخطط الغاز الطبيعي، وكذا النجاعة الطاقية.

كما نشيد أيضا ببرنامج الطاقات المتجددة، والذي عرف تطورا كبيرا خصوصا على مستوى الطاقات الشمسية، والطاقات الريحية، هذا دون أن ننسى التدابير المتخذة التي تهم النجاعة الطاقية في عدة مجالات (قطاع البناء، القطاع الصناعي، المحافظة على البيئة...).

نسجل في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بارتياح، ما أولاه البرنامج الحكومي من أهمية خاصة لقطاع البيئة، إذ أدمج البعد البيئي في مختلف السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية، والبرامج التعاقدية والمشاريع الاستثمارية، من أجل ضمان عيش المواطن في بيئة صحية وسلمية. وهكذا، يقترح مشروع الميزانية تفعيل مضامين الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة. كما يقترح استمرار برنامج التأهيل البيئي، من خلال تحقيق أهدافه القائمة على استدراك التأخر الحاصل في التدبير البيئي، وإعادة تأهيل المجالات الطبيعية وإدماج الفاعلين في إنجاز المشاريع البيئية مع تحسين إطار عيش السكان.

إن انخراط كل الفاعلين في هذه الديناميكية الجديدة التي تربط المسؤولية بالمحاسبة والحقوق بالواجبات، خصوصا في مجالات حيوية، كالطاقة والمعادن والبيئة يجعلنا نشدد على مشروع قانون المالية 2020، الاهتمام بالعنصر البشري تكوينا وتأهيلا وتحفيزا

وتخليقا، باعتباره رافعة أساسية للإصلاح المنشود، مع جعل الإنفاق العمومي أكثر نجاعة ومردودية، والحزم في تطبيق مدونة الصفقات العمومية، وتعزيز آليات المراقبة والتتبع لضمان التنزيل الأنجع للبرامج الحكومية في هذه القطاعات، ودعم التكوين والبحث العلمي في مختلف المجالات، ضمانا لمتابعة المستجدات والاستفادة من الإنتاج الإنساني العام ورفع التحديات المستقبلية لهذه الأسباب.

السيد الرئيس،

ختاما، لا يسعنا الأمر، دون التأكيد على ضرورة تسريع وثيرة تنفيذ الإصلاحات الكبرى، وتعزيز نجاعة السياسات العمومية من أجل تحقيق عدالة اجتماعية ومجالية، وتقليص الفوارق، بما يضمن للجميع الاستفادة من البرامج التنموية، والحق في الولوج إلى بنيات تحتية تساعد في تعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا.

وشكرا.

2) لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أقدم باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في إطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2020، رؤيتنا حول القطاعات الاجتماعية، انطلاقا من الواقع المعاش وما أتت به الحكومة من رصد وتشخيص للوضع، وبهذه المناسبة فإننا نثمن داخل الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي مشروع قانون المالية لسنة 2020 وما جاء به من إجراءات مهمة تنعكس مباشرة على المعيشة اليومية للمواطن.

السيد الرئيس المحترم،

إننا، في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، نعتبر قطاع التربية والتعليم والتكوين ببلادنا من القطاعات الاجتماعية الأساسية، ومن الأوراش الإستراتيجية، ومؤشرا من مؤشرات نجاح التنمية البشرية، كما أن هذا القطاع يحظى بعناية ملكية خاصة، شأنه في ذلك شأن باقي القطاعات الاجتماعية الأخرى، كالصحة والتشغيل... ذلك أنه، لا زال موضوع العديد من الخطب الملكية في العديد من المناسبات (آخرها خطاب العرش الأخير) والتي تلح على أهمية هذا القطاع وأولويته.

السيد الرئيس المحترم،

إن أهم ما يميز مشروع قانون المالية لسنة 2020، هو تزامنه مع صدور القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي وبداية تنزيله باعتباره إطارا مرجعيا وطنيا ملزم للجميع في تفعيل مقتضياته وتنزيله، وذلك لضمان استدامة مسلسل الإصلاح، كما أنه سيتيح فرصة إعادة النظر في الترسانة القانونية للمنظومة، وفي هذا الإطار فقد تضمن مشروع قانون المالية لسنة 2020 العديد من الإجراءات والتدابير أهمها تخصيص 72.4 مليار درهم، واقتراح عدد مهم من مناصب الشغل المالية، لتفعيل بعض مقتضياته.

إلا أن هذا القطاع تواجهه مجموعة من التحديات والإكراهات، رغم كل الاعتمادات المالية التي يتم رصدها له سنويا، لذلك ندعو الحكومة إلى مضاعفة مجهوداتها لمواصلة مسلسل الإصلاحات والرقي به، وهذا لن يتأتى إلا من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات العملية، سواء على مستوى إعادة النظر في النموذج البيداغوجي، والانفتاح على اللغات الأجنبية، وتوفير الأطر الكافية والمؤهلة، مع تحسين أوضاع هيئة التدريس وتحفيزها لضمان أداء أدوارها في هذا الورش الإصلاحي الكبير، ولأن الهدف من أي سياسة اجتماعية واقتصادية هي الاستجابة للأوضاع المجتمعية، وحتى يتسنى لنا بناء مدرسة جديدة تكون في مستوى متطلبات القرن 21 بما يحمله من تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية.

السيد الرئيس المحترم،

إن قطاع التكوين المهني، هو الآخر من أهم القطاعات الاستراتيجية، وركيزة أساسية في تأطير وتكوين جيل من الكفاءات المهنية القادرة على تطوير الاقتصاد الوطني، والمساهمة في التنمية والرقي الاجتماعي والاقتصادي، بل أصبح أداة مهمة للاستجابة لمتطلبات سوق الشغل، خاصة وأن بلدنا انخرطت في عدد من الأوراش الكبرى للمهن الجديدة، والتي تعد محركا جديدا للتكوين المهني التخصصي، وإنتاج كفاءات وطنية جديدة، ومطلوبة للاندماج في هذه الأوراش الصناعية الواعدة.

وقد أكد جلالة الملك في خطاباته على أهمية التكوين المهني، لما له من أهمية في فتح آفاق الاندماج المهني، والاستقرار الاجتماعي، وفي الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال استجابته لحاجات المقاولات المحلية عبر دعم الاحتياجات الجهوية من الموارد المادية والبشرية المؤهلة لمواكبة مختلف المشاريع والمبادرات ذات الطابع الجهوي.

كما عرف قطاع التكوين المهني تطورا ملحوظا، سواء على مستوى إعداد المتدربين الخريجين، وإحداث المسالك، والاتفاقيات والمشاريع المبرمة، وإنعاش قطاع الشغل، وهو ما ترمي إليه خارطة الطريق الجديدة لتطوير التكوين المهني، والتي تم وضعها وفقا للتوجيهات الملكية السامية، والهادفة إلى خلق مدن للمهن والكفاءات في كل جهة من جهات المملكة، وجعل هذا القطاع محركا حقيقيا للنمو الاقتصادي الوطني، وعاملا مهما في تثمين الرأسمال البشري، من خلال إحداث جيل جديد من مراكز التكوين المهني وتطوير مستواها التكويني وتحديث

أساليب وتقنيات هذا التكوين لفائدة شبابنا ذكورا وإناثا بإعدادهم لمهن المستقبل لتحقيق طموحاتهم وتملك مستقبلهم بأيديهم.

السيد الرئيس المحترم،

إن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، يعد قاطرة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلا أن واقعه يضعنا هو الآخر أمام مجموعة من التحديات التي تتطلب منا بذل المزيد من الجهود، خاصة في مجال تطور البحث العلمي والابتكار، وذلك بالنظر للميزانية المخصصة له، إذ أن ما يتم تخصيصه من اعتمادات مالية للبحث العلمي لا يصل إلى النسبة المتعارف عليها عالميا، والتي تشكل أحد المعايير التي يُحتكم إليها في تقييم البحث العلمي إيجابا أو سلبا، وبلدنا بعيد عن تحقيق هذه النسبة التي لا تتجاوز لدينا 1% من الناتج الإجمالي الداخلي.

كما نود أن نشير إلى ضرورة التعاون بين الجامعات الوطنية والنسيج الصناعي والاقتصادي، والإداري الوطني، تعاون من شأنه أن يساهم في تطوير أدائنا الاقتصادي والمالي، وفي تطوير البحث العلمي ببلادنا، إضافة إلى تعزيز التعاون والشراكة بين الجامعات الوطنية والدولية، وتوسيع شبكة التبادل والتعاون في مجالات الخبرة والبحث والمناهج التعليمية والبيداغوجية.

السيد الرئيس المحترم،

إن للثقافة دورا مهما في تطوير المجتمعات ورقيها، بل أضحت معيارا لقياس مستوى تطور الشعوب، وعاملا أساسيا في التنمية، وقد نص الفصل الخامس من الدستور على أهمية المكونين اللغوي والثقافي لبلادنا، كما دعا جلالة الملك نصره الله إلى النهوض بالرأسمال اللامادي لبلادنا والعمل على إيلائه المكانة اللائقة باعتباره ركنا أساسيا في التوجه الاستراتيجي لبلادنا، كما أن بلدنا يتسم بالعراقة والأصالة التاريخية والطاقات الفكرية والتنوع اللغوي مما يجعل منه بلدا متميزا على الصعيد القاري والجهوي.

كما أن لقطاع الثقافة أهمية إستراتيجية نظرا لما يلعبه في بناء مقومات الشخصية الوطنية والمحافظة عليها وتحصينها، وفي كونه رافعة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة، وعنصرا أساسيا في بلورة النموذج التنموي المنتظر اعتماده في القريب العاجل. وللارتقاء بهذا القطاع لابد من وجود التقائية وتكامل بين عدد من القطاعات الحكومية والهيئات والمؤسسات، ما دام موضوعها المشترك هو الإنسان، ككائن اجتماعي يحتاج إلى الإعداد والتأهيل لممارسة مهامه وأدواره، وتملك مستقبله.

السيد الرئيس المحترم،

يشهد قطاع الاتصال تطورا وحركية لا يمكن إنكارها سواء على مستوى الإنتاج، والجودة، والإبداع، غير أنه يحتاج إلى المزيد من الدينامية لمواكبة ما وصل إليه الاتصال في الدول المتقدمة تقنيا، ومهنيا، وأخلاقيا.

وعندما نتحدث عن الاتصال والإعلام، فلا بد من الحديث عن القنوات التلفزيونية والإذاعية، والتي رغم تزايدها العددي، إلا أنها لا زالت تحتاج إلى الإنتاج الإبداعي الجيد، كما تحتاج إلى بصمة وطنية حقيقية تعبر عن عمق هويتنا التاريخية والوطنية عوض الاعتماد على الإنتاجات المستوردة.

السيد الرئيس المحترم،

إن صحافتنا المكتوبة والإلكترونية تنمو على نحو جيد، كما أن مساهمتها في مواكبة وتغطية الأنشطة والمبادرات السياسية والثقافية، حاضرة بشكل جيد، رغم وجود تجاوزات من بعضها فيما يتعلق بأخلاقيات المهنة لذلك لابد من تنظيم هذا القطاع دون المساس بحرية الحق في الولوج إلى المعلومة،

كما أن هناك أجناسا صحافية في حاجة إلى تنظيم وتأطير بهدف الالتزام بضوابط المهنة الصحافية، والمحافظة على التوازن بين حرية الإعلام والمسؤولية المهنية والأخلاقية والممارسات الفضلى المتعارف عليها عالميا.

السيد الرئيس المحترم،

إن الصحة ببلادنا تعرف خصاصا كبيرا في البنيات التحتية والموارد البشرية والجودة الخدماتية، كما أنها تواجه مجموعة من الإكراهات والتحديات خاصة على مستوى الميزانية، والتي بالرغم من ارتفاعها سنة بعد سنة إلا أنها تبقى غير كافية ولا تصل للحد الأدنى الذي نصت عليه منظمة الصحة العالمية في 10% من مجموع الميزانية العامة.

كل هدا يتطلب منا جميعا، التفكير بشكل جدي في نموذج جديد للخروج بخطة استراتيجية جديدة في قطاع الصحة، واستعمال الرقمنة والوسائل الجديدة للتواصل مرافقة لحملات توعية في صفوف المواطنين، مما سيخفف من العبء الكبير الذي تعرفه مستشفياتنا ومراكزنا الصحية.

ومن المشاكل الكبيرة التي يعرفها القطاع بالإضافة الى النقص المهول في أطره الطبية والشبه الطبية بالرغم من المناصب المالية التي خصصتها الحكومة هده السنة، تكمن في توزيع موارده البشرية على الجهات الإثني عشر للمملكة، إضافة إلى احتجاجات وإضرابات أطر وطلبة الطب، نحن في غنى عنها اليوم، لدا لابد من بدل مجهود إضافي للاهتمام أكثر بالعنصر البشري، العنصر الأهم في المعادلة الصحية، خصوصا لما يتعرضون له من إغراءات مقدمة من الدول الغربية.

ولعل أهم الأهداف التي نسعى إليها اليوم، هو تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وعلى الأدوية واللقاحات الفعالة والميسورة التكلفة، مما سيساعد على إنهاء

مجموعة من الأوبئة.

كما أنه من الضروري ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية، وفي هدا الإطار نذكر من خلال هدا الهدف، ضرورة الإسراع بالتعديلات على القوانين المعنية في ما يخص الإجهاض، والاهتمام بالصحة النفسية، والتي تعتبر جزء أساسي لا يتجزّأ من الصحة، فادا استحضرنا مختلف التقارير عن الصحة النفسية والعقلية للمغاربة، سيجعلنا، نضع السلامة النفسية لمواطنينا من أولويات هدا القطاع، فالتمتع بصحة نفسية جيدة هي حالة من العافية يمكن فيها للفرد تكريس قدراته الخاصة والتكيّف مع أنواع الإجهاد والعمل بتفان وفعالية والإسهام في مجتمعه.

السيد الرئيس المحترم،

من القطاعات الاجتماعية: الشغل، إذ يعتبر نتيجة لكل السياسات العامة، الاقتصادية منها والاجتماعية، فالشغل هو الحافظ لكرامة الإنسان والدافع الأكبر للاستقرار والمحور الحقيقي للمساهمة في دوران عجلة الاقتصاد. وهو وحده قادر على تطوير الإنسان وقدرته الإبداعية وما لها من انعكاسات على قيم المجتمع والعلاقات الإنسانية، حيث يتحقق مفهوم النفع الذاتي والنفع المجتمعي الماديّ، كما يتحقق النفع الأخلاقي في المجتمعات من منظور أن الفراغ مفسدة للإنسان.

إننا في فريق تجمع الدستوري نعتبر مشكل التشغيل ببلادنا مسؤولية الحكومة التي ينبغي عليها إدماج السياسات في إستراتيجية وطنية أوسع نطاقا وتكملتها بإطار لسياسات داعمة لجهود خلق فرص العمل. ويجب على الحكومة أيضا أن تعمل على تهيئة بيئة داعمة (استقرار الاقتصاد، وسهولة ممارسة الأعمال، وسيادة القانون) حتى يتسنَّى لمنشآت الأعمال أن تنمو وتخلق فرص العمل. وهنا لا يفوتنا الإشارة إلى ضرورة التسريع في إخراج قانون الإضراب. كما انه من الضروري أيضاً أن تستثمر الحكومة في البنية التحتية، والرأس مال البشري، وغيره من العوامل الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لخلق فرص العمل والتشغيل.

السيد الرئيس المحترم،

إن مناقشة ميزانية وزارة الشباب والرياضة، تحظى باهتمام خاص، خاصة وأننا نتكلم عن فئة عريضة من المجتمع تشكل قاعدة هرمية مهمة لسكان المغرب نتيجة نموه الديمغرافي، والطبيعي ان فئة الشباب هي المورد البشري الأهم في الإبداع والإنتاج وتطوير الاقتصاد، لذا وجب علينا حكومة وبرلمانا أن نجعلها من أولويات اهتمامنا.

إن الخطب الملكية السامية، بوأت الشباب مكانة مرموقة وجعلت قضاياه ذات أولوية، وهو ما أشارت إليه الحكومة في برامجها، ترجمتها الوزارة الوصية إلى أفكار وتوجهات وبرامج واقعية ودينامية في عدة مجالات: كالتخييم وتطوير دور الشباب وتدشين ملاعب جديدة للقرب وغيرها...لتطوير واقع الشباب، وتنمية قدراته المختلفة وطاقاته الإبداعية الملحوظة.

ولا يفوتنا، في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، الدعوة إلى ضرورة الالتفاف والاهتمام أكبر بشباب العالم القروي نظرا لأهمية النتائج الممكن أن يجنيها المجتمع من الحفاظ على الفئة في بيئتها وجعلها محرك لنشأة طبقة متوسطة بالعالم القروي من جهة، ومن جهة أخرى لتوقيف تدفق الهجرة الداخلية والخارجية.

كما نسجل الاهتمام الذي توليه وزارة الثقافة والشباب والرياضة للطفولة والمرأة في برامجها، من توفير ظروف التكوين والترفيه للمرأة عبر نواديها النسوية.

السيد الرئيس المحترم،

أولينا في مستهل مداخلة قطاع الشباب والرياضة الأهمية لقطاع الشباب قبل الرياضة، لأن إنجاحنا وتطويرنا لهذا القطاع، هو تطوير وضخ دماء لقطاع الرياضة، لنجعل منها أداة لتحقيق السلم الاجتماعي تماشيا مع ما جاءت به أهداف التنمية المستدامة.

ونحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نرى أن الرياضة قاطرة لتحقيق التنمية بصناعتها للأبطال وجعلها رافعة النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل.

السيد الرئيس المحترم،

إن بناء مجتمع متماسك ومتضامن، يمر حتما عبر الحفاظ على تماسك العائلة المغربية: النواة الصلبة الحاملة للقيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية والروحية والتي تحولت في يومنا هذا إلى الأسرة النووية المكونة من الأب والأم والأبناء.

إلا أن هذه الأسرة تتعرض لغياب الاستقرار تحت تأثير غلاء المعيشة، والهشاشة وضياع قيم التضامن والتماسك تحتاج فيها من منظورنا للأمل وزرع الثقة كعاملين للاستقرار.

كما نرى أن في استقرار الأسرة الوسيلة الأفضل للحد من كل الظواهر السلبية التي يعيشها مجتمعنا: كانتشار التسول والتشرد والأطفال المتخلي عنهم، والهجرة السرية وظاهرة العنف المجتمعي.

لذا ندعو الحكومة إلى ضرورة أن يكون الهدف الاستراتيجي لكافة السياسات العمومية هو توسيع الطبقة الوسطى لتشكل القاعدة العريضة، وعماد الاستقرار والقوة المحركة للإنتاج والإبداع.

إن بلادنا تعرف تحولا ديمغرافيا جديدا مضطردا نحو شيخوخة السكان، خصوصا مع تراجع معدلات الخصوبة وارتفاع أمد الحياة، مما يطرح علينا اليوم تحديات هامة وجديدة على مجتمعنا المغربي لفئة الأشخاص المسنين، لدلك ندعو في فريق التجمع الدستوري الاهتمام أكثر بهاته الفئة التي تعرف تزايدا مستمر، بإنشاء المزيد من المؤسسات الإيوائية وإدماجهم في المجتمع وتقديم الرعاية الصحية لهم وتعزيز الخدمات الاجتماعية المقدمة إليهم.

ونفس الحال للأشخاص في وضعية الإعاقة فهم من مسؤولية الدولة والمجتمع ويجب التعامل مع هاته الفئة بنوع من الميز الإيجابي في كافة المجالات وان تكون لهم الأسبقية في الولوجيات والتنقل والشغل والصحة والتعليم الى غير دلك... كما هو معمول به في الدول المتقدمة، والعمل على تحسين ظروف عيشهم وإعادة ثقتهم في ذواتهم وكرامتهم.

وانطلاقا من قناعتنا، ندعو إلى ضرورة العمل على القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء والذي لا يمثل حقا أساسيا من حقوق الإنسان فحسب، بل هو أيضا عامل حاسم في التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة.

ولا يمكن السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء دون كفالة حقوق متساوية في الموارد الاقتصادية مثل الأرض والممتلكات للمرأة، أو دون ضمان حصول الجميع على خدمات جيدة للصحة الجنسية والإنجابية. كذلك فإنه على الرغم من وجود عدد أكبر من النساء في المناصب العامة اليوم من أي وقت مضى، لن يمكن تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين دون تعزيز السياسات والتشريعات التي تشجع على تقلد النساء مناصب قيادية.

وفي الختام، نثمن ما تبذله الحكومة من مجهودات للنهوض بالقطاعات الاجتماعية والتي يجب التركيز عليها من أجل تحقيق تنمية مستدامة فعلية.

3) لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة الميزانيات الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ثم المندوبية السامية القدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

- بالنسبة لقطاع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

يسجل الفريق بارتياح كبير التميز والإشعاع الذي طبع الدبلوماسية المغربية في السنوات الأخيرة تحت القيادة السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده والتي حددت كأهداف:

- تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب والتعريف بالنموذج المغربي؛

- تنويع الشراكات على أساس الالتزام بالثوابت الوطنية للمملكة؛

- مواصلة حضور المغرب ودوره المسؤول في القضايا الإقليمية؛

- الرفع من القدرات الدبلوماسية في التعاطي مع مختلف التحديات العابرة للحدود.

- إن تحصين المكتسبات وتثمينها وفق الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله حققت مكاسب هامة توجت بالقرار الأخير لمجلس الأمن رقم 2494 والذي عزز:

- مأسسة مسلسل المائدتين المستديرتين باعتبارها الإطار الوحيد والأوحد للتوصل لحل سياسي للخلاف الإقليمي حول الصحراء المغربية.

- تحديد الهدف المتوخى من المائدتين وهو التوصل إلى حل سياسي واقعي ودائم متوافق عليه؛

- تاكيد وتحديد من يجلس حول المائدة والتي تضم كلا من المغرب والجزائر وموريتانيا والبوليساريو باعتبارها أطراف معنية.

- التأسيس لمقاربة براغماتية وبناءة للمضي قدما بالمسلسل السياسي.

كما يسجل الفريق بارتياح كبير السحب المتزايد للعديد من الدول خصوصا بإفريقيا وأمريكا اللاتنية لاعترافها بالجمهورية الوهمية، ويدعو إلى بذل المزيد من الجهود في هذا الاتجاه.

يثمن الفريق التزام الحكومة بـ:

- تنويع وتعزيز الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف؛

- تنفيذ الرؤية الملكية السامية بشأن تفعيل دور المغرب داخل محيطه الإفريقي وتعزيز مساهمته في تنمية القارة؛

- استمرار الحضور الفعلي للمغرب كعنصر فاعل في قضايا الأمن والسلم والاستقرار والتنمية المستدامة ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود؛

- تفعيل مقترح صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله القاضي بإحداث المرصد الإفريقي للهجرة؛

- انخراط المغرب في قضايا التغيرات المناخية؛

- تعزيز حضور المغرب بخصوص المجالات الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية؛

- الاهتمام بالموارد البشرية لوزارة الخارجية وتعزيز هياكلها مركزيا وخارجيا لتجويد العمل القنصلي ودعم الشبكة الدبلوماسية بالخارج؛

- كما يثمن الفريق اهتمام الحكومة بالمغاربة المقيمين بالخارج وبذل المزيد من الجهود للنهوض بأوضاعهم من خلال تعزيز الخدمات القنصلية وتثمين الكفاءات المغربية الموجودة بالخارج وجعلها في خدمة القضايا الوطنية. وبهذا الخصوص يدعو الفريق إلى:

- الاعتناء أكثر بالقنصليات وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية وتبسيط المساطر الإدارية؛

- تحسين ظروف عبور أفراد الجالية؛

- دعم جمعيات مغاربة العالم؛

وبهذه المناسبة نجدد تنديدنا بواقعة إحراق العلم الوطني على هامش مسيرة باريس.

- بالنسبة لقطاع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني:

في البداية لابد من التنويه بالتدخلات والأدوار الهامة التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية المغربية تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله قائدها الأعلى ورئيس أركان حربها العامة، كما يسجل الفريق النجاح الكبير للورش الوطني الخاص بانطلاق الخدمة العسكرية، وبالمناسبة نرى من الضروري التنويه بالمجهود الجبار الذي تقوم به أفراد قواتنا الباسلة في:

- حماية الحدود والدفاع عن السيادة الوطنية؛

- التدخل والمساهمة في الحد من الكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية وفك العزلة على المناطق النائية؛

- المساهمة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في العديد من مناطق العالم التي تعرف توترات ونزاعات.

لذلك يدعو الفريق إلى:

- مواصلة الرفع من أجور أفراد قواتنا المسلحة؛

- الرفع من الخدمات الاجتماعية المقدمة لجميع فئات هذه القوات؛

- ويسجل الفريق بالمناسبة أن الميزانية المرصودة لهذا القطاع تبقى غير كافية أمام المهام الجسام التي تقوم بها أفراد القوات المسلحة الملكية ويعتبر أن الزيادة المرصودة في ميزانية 2020 غير كافية لمواجهة التحديات المطروحة، لذلك ندعو مستقبلا إلى الرفع والزيادة في الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع.

- بالنسبة لمشروع ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

إن فريقنا معتز جدا بالمجهودات التي تقوم بها هذه الوزارة تحت القيادة السامية لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله وذلك من خلال:

- مواصلة إصلاح الحقل الديني والرفع من نسبة التوعية الدينية؛

- الاستمرار في إنجاز برامج سمعية وبصرية خاصة بهذا الحقل تمنيعا للأمن الروحي للمغاربة، سواء داخل أرض الوطن أو خارجه؛

- الاستمرار في إيفاد البعثات العلمية تأطيرا لمغاربة العالم؛

- إيفاد مرشدين ووعاظ إلى دول أوروبية وافريقية؛

- توفير وتحسين ظروف الحج بالنسبة لضيوف الرحمان؛

- تشييد المزيد من المركبات الثقافية والدينية والإدارية والاهتمام بظروف المشتغلين في تدبير الحقل الديني من مجالس علمية ومندوبيات للشؤون الإسلامية ونظارات الأوقاف؛

- تجويد الإصلاحات بقطاع التعليم العتيق تربويا وماديا؛

- تطوير برامج محو الأمية بالمساجد والرفع من عدد المستفيدين والمستفيدات؛

كما يسجل الفريق التزام الحكومة ب:

- مواصلة الجهود في مجال التأطير الديني؛

- بناء المزيد من المركبات الدينية والثقافية للأوقاف؛

- الاهتمام أكثر بالتكوين والتعليم الديني بالتعليم العتيق؛

- مواصلة الإصلاحات الإدارية والارتقاء بالموارد البشرية وتطوير النظام المعلوماتي للوزارة.

- بالنسبة لمشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

وبهذا الخصوص:

- ينوه الفريق بالدور الهام الذي تقوم به المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير اهتماما بهذه الفئة الغالية علينا جميعا وكذلك صونا للذاكرة الوطنية؛

- يدعو الفريق إلى المزيد من الاهتمام بهذه الفئة والتي قدمت تضحيات جسام من أجل أن تنعم بلادنا بالاستقلال والاستقرار؛

- يؤكد الفريق على ضرورة إعالة أرامل وأبناء وذوي الحقوق لهذه الفئة ورعايتهم صحيا وماديا مع توسيع سلة الخدمات المقدمة لهم؛

- يدعو الفريق بضرورة صيانة الذاكرة الوطنية والتاريخية للمقاومة المغربية وخلق المزيد من الإشعاع لها وطنيا ودوليا والتعريف أكثر بالملاحم والبطولات التي حققها المغاربة عبر عصورهم؛

- تسليط المزيد من الضوء على المحطات المشرقة التي خاضتها المقاومة المغربية من أجل الاستقلال والوحدة الترابية؛

- الاهتمام أكثر بفضاءات الذاكرة الوطنية والتاريخية بالعديد من المدن وبذل مجهود إضافي في صيانتها.

وفي آخر هذه المداخلة، نود أن نسجل أن الميزانيات المرصودة لهذه القطاعات تبقى دون الطموحات وغير كافية لتحقيق الأهداف المسطرة والبرامج المقررة، لذلك نطالب ونلح على ذلك مستقبلا، بضرورة الرفع من هذه الميزانيات، داعين بالمناسبة إلى ضرورة العقلنة وحسن التدبير

أثناء صرف اعتماداتها، معبرين على تعاملنا الإيجابي والتصويت على هذه المشاريع، ملتزمين باستعدادنا الدائم للتعاون مع الحكومة من أجل بلوغ ما سطرته من أهداف لهذه القطاعات.

وشكرا.

X. مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية لقانون المالية برسم سنة 2020.

السيد الوزير،

لقد نعتتم منتقدي مشروع قانون المالية المعروض على أنظارنا بالعدميين، فهل التنديد ببيع المؤسسات الاستشفائية الجامعية يعتبر عدمية؟ هذه المستشفيات التي تعتبر الملاذ الوحيد لفئات واسعة من الشعب المغربي وخاصة الفقراء، وقلتم بأن لا شيء سيتغير، حيث ستواصل المستشفيات عملها كالسابق، غير أن البنايات ستصبح في ملكية الصندوق المغربي للتقاعد الذي سيؤجرها لوزارة الصحة.

تصوروا معي السيد الوزير لو لم تستطع المستشفيات أو وزارة الصحة أو حتى وزارة المالية تسديد ثمن الإيجار، وهذا ما سيحدث حتما، هل ستبيع الأجهزة أيضا لتسديد ما عليها أو سيحكم عليها بالإفراغ أو الحجز؟ لكن للأسف، لن يستطيع الصندوق المغربي للتقاعد تنفيذ الحكم طبقا للمادة 9 من هذا المشروع، وبالتالي ستضيع أمواله.

قلتم، السيد الوزير، إن هذا البيع يعتبر من التمويلات المبتكرة التي لجأت إليها الحكومة لتوفير موارد مالية إضافية للخزينة، ونقول لكم إنها ليست تمويلات مبتكرة، بل حكارة لأنكم استبحتم مدخرات المواطنين وأموال المتقاعدين والأرامل واليتامى لاقتناء المؤسسات الاستشفائية الجامعية بدون حتى الرجوع إلى المجلس الإداري، وهذه جريمة في حق هذه شرائح واسعة من المواطنين. ففي 2016 انسحبنا من هذه القاعة رافضين المشاركة في المناقشة والتصويت على مشاريع قوانين تتضمن إجراءات مجحفة في حق الموظفين، فرضتها الحكومة السابقة بشكل أفقي تحت ذريعة أن الصندوق المغربي للتقاعد يعرف عجزا ماليا كبيرا سيتسبب في عدم القدرة على صرف معاشات المتقاعدين وذوي حقوقهم في أفق سنة 2021، فهل أصبح الصندوق بعيدا عن الأزمة لدرجة استثماره في شراء مستشفيات تعرف عجزا ماليا مزمنا ولن تستطيع بكل تأكيد، تسديد مبالغ الكراء.

السيد الوزير،

مرة أخرى تلجأ الحكومة إلى أموال الصندوق لتوظيفها في مشاريع غير مربحة ولم تكلف نفسها حتى تسديد ما بذمتها للصندوق والذي يفوق 40 مليار درهم مع احتساب الفوائد.

السيد الوزير،

تقولون إن القطاعات الاجتماعية تدخل ضمن أولويات هذا المشروع، فكيف تفسرون أن المغرب هو البلد الوحيد في المنطقة الذي يفرض الضريبة على القيمة المضافة على الأدوية، وقد تقدمنا بتعديل لحذفها لكنكم رفضتموه.

إضافة، لقد جاء في عرض السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، أن الوزارة تعمل على توسيع عدد المستفيدين من التعليم الأولي، لكن لم يرد أي منصب مالي مخصص للمربين والمربيات الذين سيسهرون على هؤلاء الأطفال في هذا المشروع، بل بالعكس تسعى الحكومة إلى تشجيع الجمعيات لتشغيلهم بالإضافة إلى غياب أي مسالك أو برامج لتكوينهم تكوينا ملائما لمهامهم، وتقوم وكالة إنعاش الشغل بتكوين بعضهم، وهذا أفضل دليل على الارتجالية وعدم وضوح الرؤية في هذا المجال. كما أن تعدد مسالك التعليم الأولي من كتاتيب قرآنية وتعليم خاص وتعليم عمومي يصب في نفس الاتجاه.

السيد الوزير،

لم نفهم إصرار الحكومة على اختزال الجهوية في التوظيف، فالجهات بحاجة إلى موارد مالية وصلاحيات حقيقية، أما فيما يخص التوظيف فيمكن اعتماد النموذج المعمول به في توظيف الأساتذة الباحثين بدل اللجوء إلى أساليب ملتوية لتقليص كتلة الأجور، وصلت حد احتساب أجور أطر الأكاديميات ضمن نفقات المعدات والنفقات المختلفة، وقد قدمنا تعديلا يرمي إلى إحداث 85 ألف منصب مالي في ميزانية وزارة التربية لإدماج كل أطر الأكاديميات بالوظيفة العمومية، لكنكم رفضتم رغم أن ذلك لن يمس بالتوازنات المالية.

السيد الوزير،

قلتم إن كلفة الحوار الاجتماعي وصلت 5 مليار درهم لكنكم لم تقولوا بأنكم بالمقابل، منحتم لصندوق دعم المقاولات 6 مليار درهم و10 مليار درهم لإرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة وأكثر من 34 مليار كدعم سنوي على شكل امتيازات وتحفيزات للقطاع الخاص.

السيد الوزير،

قلتم إن الحكومة تتخذ قراراتها بشكل سيادي وبدون أي ضغوطات من أي جهة، فكيف تفسرون إذا لجوءكم لتخفيض الضريبة على الشركات في المناطق الصناعية الحرة مباشرة بعد مداخلة مفوض الاتحاد الأوربي في المناظرة الوطنية للجبايات وتلميحه أو تهديده بوضع المغرب ضمن اللائحة السوداء للملاذات الضريبية. كما نتساءل عن سيادة الحكومة عندما يلجأ مواطن ألماني يقيم بالمغرب بشكل غير قانوني إلى تشييد نصب تذكاري لما يسمى الهولوكوست دون حصوله على أي ترخيص ويزج برئيس المرصد المغربي لمناهضة التطبيع في السجن بعد فضحه لذلك وتنديده بالتطبيع بمعرض التمور بأرفود؟ التطبيع الذي

تسارعت وتيرته في الآونة الأخيرة خاصة في قطاعات مختلفة كالفلاحة والرياضة والثقافة وغيرها.

XI. مستشارا حزب التقدم والاشتراكية:

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية والاقتصاد وإصلاح الإدارة،

السيدات والسادة المستشارون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مستشاري حزب التقدم والاشتراكية بمناسبة مناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية لسنة 2020 الخاص بالميزانيات الفرعية لمختلف القطاعات الحكومية.

ونظرا لضيق الوقت ومحدودية الحيز الزمني المخصص لنا، فسأقتصر على بعض الملاحظات، حول بعض القطاعات الحكومية، دون غيرها.

في البداية، سأتطرق لرئاسة الحكومة، التي تتولى مهام التنسيق بين مختلف الوزارات، بالإضافة إلى كونها مرفقا استراتيجيا، يحتل موقعا متميزا في هرم السلطة، بجانب رئاستها للعديد من المؤسسات التابعة لها، إضافة إلى ترؤس عدد من اللجن الوزارية.

وهنا نشير إلى أننا لم نلمس تجانسا قويا بين مختلف القطاعات الوزارية التي تم تقليصها وتجميعها بمناسبة التعديل الوزاري الأخير لتفضي إلى 24 حقيبة وزارية بدل 39 سابقا، بينها فقط 4 حقائب للنساء.

والملاحظ أنه تم تجميع القطاعات الوزارية بشكل لا يعكس إستراتيجية وخيارا سياسيا واضحا، مسنودا ببنية ملائمة ومنسجمة موازية للتجميع والتقليص، حيث تم إغفال قطاعات حكومية في التشكيلة الحكومية الجديدة، تم تداركها فيما بعد، كقطاع الاتصال والشؤون العامة والحكامة.

ومن منطلق الدور الرقابي للبرلمان، نتمنى أن يبادر السيد رئيس الحكومة إلى وضع تقارير المؤسسات العمومية التابعة لرئاسة الحكومة رهن إشارة المؤسسة التشريعية، لتتمكن من تتبع أدائها وتقييم حكامة تدبيرها.

السيد الرئيس،

إن المالية العمومية أضحت في أمس الحاجة إلى الترشيد من النفقات وتخفيض الضغط على ميزانيات التسيير. والحاجة ملحة اليوم إلى تعميم مشاريع نجاعة الأداء على جميع القطاعات الوزارية، ونشر خلاصات حول افتحاص نجاعة الأداء الخاص بالقطاعات الحكومية، لبعث الثقة وخلق أجواء الشفافية داخل المرفق العام.

ويتعين مراجعة قانون الصفقات العمومية وإحاطة المساطر بالشفافية والمصداقية تحسينا لمناخ الأعمال.

وتعتبر المراقبة الضريبية من الوظائف التي تمكن خزينة الدولة من الحصول على موارد جبائية لتسيير مرافقها. ونظن أن حوالي 700 مراقب غير كاف لأداء مهام المراقبة الضريبية بشكل ناجع.

ويتعين بذل مزيد من الجهد لتحقيق النجاعة ومحاربة الغش والتملص الضريبي، ويتعين فحص عمليات المساهمة الإبرائية وإلغاء أداء فوائد التأخير وكل التدابير الجبائية التمييزية، لتبيان مدى نجاعتها وتتبع مساهمتها في تحسين المداخيل الجبائية، دون الإضرار بمبدأ العدالة الضريبية.

ونتمنى أن تبادر وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة دوريا إلى نشر تقارير حول التدابير الضريبية التحفيزية ومدى مساهمتها في تحسين المداخيل، بينما هو متوقع منها والنتيجة النهائية المحققة فعليا.

كما تشكل العلاوات والامتيازات الممنوحة بالمؤسسات العمومية مشتلا لمختلف التقارير الإعلامية، التي تؤثر سلبا على العلاقة مع الملزمين، وتحتاج إلى توضيحات من المسؤولين، بجانب ضرورة وضع نظام يضمن تكافؤ الفرص.

أما بخصوص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فلابد هنا من التنويه بأداء هذه المؤسسة التي تبدل جهدا أكيدا لتوفير المعلومة القيمة، كما ونوعا.

أما بخصوص المجلس الأعلى للحسابات، فيجب التعامل مع تقارير هذه المؤسسة الدستورية، بمزيد من الجدية وعدم التعامل معها بانتقائية، وتحفيزها ومدها بالخبراء في مجال المحاسبة، ومدها بالدعم ماديا وبشريا، اعترافا بالأداء النوعي الذي تقوم به هذه المؤسسة.

وبخصوص القطاعات الإنتاجية، لابد من التأكيد على أنه رغبة في تبني النقد البناء وطرح البدائل بعيدا عن المزايدات، نثير هنا فقط إخفاقا تواصليا هاما يتمثل في جهل 60% من الفلاحين الصغار لمحتوى مخطط المغرب الأخضر، بعد أزيد من عشر سنوات على تبنيه رسميا.

كما يتبين أن حوالي 9 مليون هكتار غير موزعة بشكل جيد وعادل، مع ضرورة تحقيق التوازن بين الفلاحة الكبرى والفلاحة التضامنية والمعيشية. ويجب الاهتمام أكثر بتحقيق تنمية فلاحية مدمجة للمجالات القروية وللمناطق الجبلية، مع استحضار تحديات تدبير الموارد المائية بشكل مستدام.

كما يعلق المغاربه آمالا كبيرة على مخطط التسريع الصناعي، كمورد أساسي لخلق فرص الشغل تقوية النسيج الاقتصادي الوطني، إلا أن ضعف النسيج المقاولاتي عموما، ومشكل ديمومة المقاولات ما زال يؤثر على فعالية الصناعة الوطنية، التي ما تزال تتميز بكونها صناعة مناولة بامتياز.

وهنا يكمن دور الحكومة في المراهنة على سياسة صناعية إرادية تعتمد الرقمنة وتدبير الموارد وإدماجها السوسيو مهني، مع تقوية حضور

الدولة والمقاولة الوطنية الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا في النسيج الاقتصادي الوطني، وتعزيز دينامية التصنيع، بترويض التكنولوجيا لربح رهان التنافسية وطنيا ودوليا، مع توجيه الاستثمارات وتقوية مساهمة الأبناك في هذه الدينامية، من جهة أخرى، عرف قطاع السياحة مخططات متتالية دون نجاعة أكيدة، مع استمرار سوء التدبير وغياب الحكامة في القطاع.

وباعتبار الارتباط العضوي للصناعة التقليدية بقطاع السياحة، فضرورة دعم القدرة التنافسية للقطاع وتكوين العنصر البشري أصبح حتميا.

كما يتعين التفكير جديا في أهمية تدبير الموارد البشرية بالقطاع العمومي ككل، مع إحالة عدد كبير من أطر الوزارات على التقاعد في قادم الأيام، وتأثير هذا المعطى على حسن الأداء وتعويض الأطر، حفاظا على نجاعة أداء القطاع العمومي.

كما يتعين الإشارة بخصوص الاستثمار في البنيات التحتية إلى ضرورة التوفر على معايير الجودة العالية في إنجاز المشاريع والبنيات التحتية. فالتساقطات المطرية تعري في بداية كل موسم أمطار هشاشة هذه البنيات ورداءة الأشغال.

مما يستدعي مراجعة أشكال تدبير البرامج والتمويلات وعمليات الانجاز والتنفيذ مع اعتماد معايير الشفافية والنزاهة في المتابعة والتقييم.

ويجب الانتباه لتعزيز البنيات التحتية بالعالم القروي وبالمناطق الجبلية، ولإشكاليات تسيير المحطات الطرقية وتدبير مجال النقل عموما بمختلف مرافقه، لأن حرب الطرق حصدت مؤخرا العديد من الأرواح، وهذا ما يسائلنا حول السياسات الرسمية المعتمدة لوقف هذا النزيف المخجل.

وانطلاقا من إيماننا بأن على المغرب أن يسير بثبات في مسار البلد السككي بامتياز، فنحن نثمن هنا المبادرة الملكية للتنبيه بأن جهة سوس ماسة جهة محورية ومركزية، تتطلب تعزيز الشبكة السككية الوطنية لتصل إلى أكادير، في أفق تقويتها لتصل إلى جنوب المملكة، آملين أن يشمل هذا التشبيك المناطق الشرقية كذلك، ونثمن بالمناسبة كل المبادرات الرامية إلى تقوية البنيات التحتية الأساسية بمختلف جهات المملكة، والتي تساهم في الرفع من جاذبية الجهات في أفق بناء عدالة ترابية شاملة وموحدة.

السيد الرئيس،

إن مقاربة القطاعات الإنتاجية من طرف حزبنا تنطلق من حرصنا على بناء اقتصاد وطني قوي مع ضرورة التوفيق بين النجاعة الاقتصادية ومتطلبات التنمية المستدامة والتوزيع العادل للثروات في ظل العدالة الاجتماعية والمجالية.

ونرى أنه يتعين من هذا المنطلق مقاربة الاستراتيجيات التنموية والبرامج القطاعية على ضوء ما تحقق من نتائج، وما نصبوا إليه من نمو اقتصادي قوي ومحفز للاستثمار وخالق لفرص الشغل ومحقق للاستدامة، مع إعطاء البعد الايكولوجي مكانته بجانب تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

إن محدودية السياسات العمومية وضعف حكامتها والتقائيتها هي موضوع العديد من الخلاصات والمؤشرات الدالة في التقارير الوطنية والدولية، ولتجاوز الوضع، نرى أن من الضروري محاربة الامتيازات والاحتكار واقتصاد الريع في مختلف حلقات البرامج والاستراتيجيات العمومية، بجانب إدماج النشاط الغير المهيكل وتثمين الموارد البشرية.

السيد الرئيس،

إننا بمعدل نمو يكاد الذي لا يتجاوز 3% على الأكثر في السنوات الأخيرة، لن نتمكن من الارتقاء بالوضع الاقتصادي بنسب هشة وغير مستقرة، كما أن استمرار ارتباط النمو بالقطاع الفلاحي وعدم قدرة القطاع غير الفلاحي على تحقيق دفعة قوية، يضعنا أمام معدلات نمو لا تنعكس على القدرة الشرائية للمواطنين، ولا تحسن الوضع العام لمؤشرات التشغيل وبناء الاقتصاد على أسس مستدامة.

إن الحل من منظورنا يكمن في وضع الإنسان في قلب الدينامية التنموية، وإعادة توزيع الثروة الوطنية توزيعا عادلا، اجتماعيا ومجاليا. لأننا نعتبر أن غياب محورية المواطن كقطب مركزي في اهتمامات الدولة يعرقل المسار التنموي.

ويتعين ترجمة هذا المقتضى على صعيد مشروع القانون المالي، وفي السياسات العمومية بشكل عام.

وبخصوص ورش الجهوية واللاّمركزية وعدم التركيز الإداري، يتعين تقييم الورش الجهوي في هذه الولاية التأسيسية، بهدف تجاوز الإكراهات وتصحيح المسار.

ويتعين فحص السياسة الترابية، التي تهدف إلى منح المزيد من الاختصاصات للجهات وللمجالس الإقليمية، على ضوء التوصيات الملتقى البرلماني الوطني حول الجهوية الموسعة، والتعجيل بتفعيل التوصيات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بهدف تجاوز محدودية وتباين مستويات تملك ورش الجهوية المتقدمة.

لقد حان الوقت لتطوير المستوى الترابي الإقليمي، الذي يعتبر أنسب مستوى ترابي لترجمة البعد الاجتماعي للسياسات العمومية الترابية.

وفي هذا الباب، لابد من الإشارة إلى وضع الموارد البشرية في الجماعات الترابية، والذي يشهد تفاوتات كبيرة، ولقد حان الوقت لإيجاد حلول للخصاص القائم ومعالجة إشكاليات التضامن بين الجهات والجماعات الترابية في مجال التعمير والتجهيز وغيرها...

فلقد راكمت بلادنا نجاحات يجب تثمينها، وتمكين المجالات القروية

والجبلية من فوائدها خدمة للعدالة المجالية المرجوة.

وبخصوص ورش الجهوية المتقدمة، يتعين التأكيد على ضرورة توفير قيادة استراتيجية لورش الجهوية المتقدمة برؤية واضحة للحاجيات وقدرة على تبني الأولويات، اعتبارا لكون هذا الورش ورشا طويل الأمد، بجانب الرفع من مستوى التمكين في استراتيجيات الترابية ودعم القيادة الاستراتيجية بالجهات،لأن النموذج التنموي المنشود، مرتبطة بالقيادة الجيدة لورش الجهوية المتقدمة، ونتمناه نموذجا يحدث قطيعة بنيوية مع اقتصاد الريع والامتيازات، ويمكن بلادنا من مواجهة التحديات الكبرى، عبر محورية دور الدولة في بناء اقتصاد وطني منتج ومدمج. وبخصوص الجانب الحقوقي، لا يمكن تناول وضعية حقوق الإنسان دون ربطها بالحالة الصحية للديمقراطية.

فالممارسة الديمقراطية تعرف مدا وجزرا ينعكس على وضعية حقوق الإنسان. وهي ظلت تسجل خروقات وتجاوزات بين الفينة والأخرى، لابد من معالجتها معالجة جريئة ومسؤولة.

ورغم ما راكمته بلادنا في المجال الحقوقي، إن على المستويين التشريعي والمؤسساتي أو على مستوى الممارسة أو على مستوى التفاعل مع الآليات الأممية الضامنة للحقوق والحريات، يتعين الاستمرار في استثمار التقارير الأممية والوطنية وتنفيذ توصياتها بما يخدم المسار الحقوقي.

كما نثمن إخراج المخطط التنفيذي للخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان على شكل إجراءات عملية مرتبطة بجدولة زمنية مضبوطة.

ونتمنى أن تفضي إلى وضع معايير وضوابط لقياس الوضع الحقوقي وطنيا. كما نتمنى أن يرفق القانون المالي مستقبلا بميزانية مستجيبة لحقوق الإنسان على غرار الميزانية المستجيبة للنوع، مع إشراك البرلمان في الدبلوماسية الحقوقية خدمة للقضايا الوطنية.

إن سياق نزول القانون المالي مطبوع بأجواء تنامي الاحتجاجات. وتعتبر حماية المكتسبات التي تحققت في مجال حقوق الإنسان وتعزيزها وتقويتها بضمانات مرتبطة بالحق في التظاهر السلمي وفي تكوين الجمعيات، أمرا أساسيا. وأن الواجب الرقابي للبرلمان يفرض تنبيه الحكومة إلى المضايقات والتجاوزات كلما حصلت وتأكدت.

كما يتعين القطع مع بعض الخروقات واستعمال العنف في التعاطي مع الاحتجاجات السلمية وعدم التضييق على نشطاء حقوق الإنسان...

وفي مجال العدل، لا بد من التأكيد بعجالة على أن سياق تحقيق الاستقلال الحقيقي للقضاء رهين بإنجاح المسار الديمقراطي وتقوية ركائزه.

مع التأكيد على ضرورة استكمال الورش التشريعي في هذا المجال، توطيدا لضمانات المحاكمة العادلة، والسير قدما في مسار إصلاح المنظومة ككل، وعلى رأسها استكمال ورش تعديل القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية وقانون المسطرة المدنية والقوانين المنظمة للمهن القضائية وغيرها...

ونسجل بارتياح التطور الحاصل في مسار المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مع تسجيل ضعف الميزانية المرصودة لهذا المجلس مقارنة مع مساهمته الكمية والنوعية في دعم الحقل للحقوقي ببلادنا

السيد الرئيس،

إن جمع مجال حقوق الإنسان والعلاقة مع البرلمان في قطاع وزاري واحد قد يشكل قفزة نوعية في تحسين العلاقة بين المؤسسة التشريعية والتنفيذية، خصوصا في ما يهم تهميش المبادرة البرلمانية في التشريع من خلال رد الاعتبار لمقترحات القوانين في الأداء التشريعي.

<u>لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية:</u>

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مستشاري حزب التقدم والاشتراكية.

ونظرا لضيق الوقت المخصص لنا سأركز على الجوانب المتعلقة بالعالم القروي، ومنها الجانب الفلاحي، هذا التركيز أملته الوضعية الهشة لهذا المجال واستمرار التهميش الذي يعاني منه، رغم كل الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة. فهو الحلقة الضعيفة في التنمية والعدالة بكل معانيها الاجتماعية والمجالية.

لقد نادينا مرارا، خلال مناقشات مشاريع قوانين المالية وكل أنشطتنا البرلمانية، بالتمييز الإيجابي للعالم القروي، نظرا لما عاناه من حيف تاريخي ويحتاج لجهد استثنائي لتداركه.

وفي تقديرنا فإن السياسات العمومية للدولة يجب أن تنصب بقوة على ثلاث مستويات أساسية تهم العالم القروي:

- دعم الجماعات القروية؛
- تسريع تنفيذ برنامج محاربة الفوارق المجالية والاجتماعية؛
- مراجعة السياسة الفلاحية وخاصة التضامنية منها.

السيد الرئيس،

نحن نعتبر أنه لا يمكن تنمية العالم القروي وتدارك التأخر الذي يعيشه دون دعم قوي للجماعات القروية التي نمثلها ونحمل صوتها في هذا المجلس.

الجماعات القروية هي التي تدرك حجم الخصاص، وهي الأقرب إلى المواطن وقضاياه. والحال اليوم أن هذه الجماعات بدون إمكانيات لا

مالية ولا بشرية لحل المشكلات المطروحة عليها.

الجماعات بحاجة إلى دعم مالي وتأطيري لتقوم بمهامها. وعلينا الإسراع في تنزيل الجهوية المتقدمة، وتوسيع الاختصاصات الذاتية للجماعات الترابية وتوفير إمكانيات ممارسة هذه الاختصاصات. ويلزم من جهة أخرى تفعيل حقيقي للميثاق الجماعي فيما يخص الاختصاصات المنقولة، مع تحويل المخصصات المالية لممارسة هذه الاختصاصات.

من الآليات المعتمدة لرفع التهميش عن العالم القروي برنامج محاربة

الفوارق المجالية والاجتماعية، وهو برنامج يستحق التنويه، ولكنه بحاجة إلى تطوير وتقييم وتقويم مستمرين. وندعو إلى تسريع تنفيذه والعمل على تجاوز بعض عوائق التنفيذ، وتوسيع مجالات تدخله باستمرار، ليشكل أداة فعالة لتنمية العالم القروي.

الفلاحة هي عصب الحياة في العالم القروي ومصدر عيش 80% من ساكنة القرى والأرياف. ولا يمكن تصور تنمية حقيقية ورفع الحيف والتهميش وتوفير الحياة الكريمة دون تنمية الفلاحة ودعمها وتطويرها.

لقد حقق مخطط المغرب الأخضر منجزات لا يمكن نكرانها، وساعد على تطوير فلاحتنا الوطنية، غير أننا نسجل، مرة أخرى، أنه ركز دعمه للفلاحة الكبرى على حساب الفلاحة التضامنية التي تضم صغار الفلاحين.

وإذا كان مخطط المغرب الأخضر قد حقق منجزات كبرى من خلال الرفع من الإنتاجية، إلا أن هذا الرفع خلق إشكلات جديدة، منها وفرة الإنتاج في بعض المنتوجات مع ضعف استيعاب السوق لهذه الوفرة، مما يفرض مواكبة الوفرة بتطوير ودعم الصناعات الغذائية، وتوطينها في المناطق القروية، لاستيعابها من جهة وخلق مناصب شغل في العالم القروي وهو بحاجة ماسة لها من جهة أخرى.

السيد الرئيس،

رفع التهميش والحيف عن العالم القروي يمر بالضرورة أيضا عبر تقريب الخدمات الاجتماعية من الساكنة القروية، خاصة التعليم والصحة وتسريع البرنامج الطرقي لفك العزلة عن عدد من المناطق. وبهذا الخصوص نشير إلى معضلة الصيانة.حيث أن غياب الصيانة الدائمة يقلل من أهمية المنجزات المحققة، مما يفرض إيجاد صيغة لتكليف الجماعات القروية بمهمة متابعة وضعية الطرق وصيانتها مع تحويل مخصصات مالية لهذا الغرض.